



الْجُمْهُورِيَّةُ الْجَزَائِرِيَّةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الشَّعْبِيَّةُ
وِزَارَةُ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَابْحَثِ الْعِلْمِي
جَامِعَةُ الشَّهِيدِ حَمَّةَ لَخْدَر - الْوَادِي
كَلِيَّةُ الْعُلُومِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ
قِسْمُ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ (شَعْبَةُ التَّارِيخِ)



التَّحَوُّلاتُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ لِلدَّوْلَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ

وَانْعِكَاسَاتُهَا عَلَى الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ فِي مَنطَقَةِ وَادِي رِيغ
(1962-1989م)

أَطْرُوحَةُ مَقْدَمَةٍ لِنَيْلِ شَهَادَةِ دَكْتَوْرَاهِ الْعُلُومِ فِي التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاوِرِ
إِشْرَافِ الْأَسْتَاذِ الدَّكْتَوْرِ:

رِضْوَانُ شَافُو

الطَّاهِرُ الْغُولُ

أَعْضَاءُ لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ:

الْإِسْمُ وَاللَّقْبُ	الدرْجَةُ الْعِلْمِيَّةُ	الصِّفَةُ	الْجَامِعَةُ الْأَصْلِيَّةُ
أ. د. مُحَمَّدُ السَّعِيدُ عَقِيْب	أَسْتَاذ	رَئِيسًا	جَامِعَةُ الْوَادِي
أ. د. رِضْوَانُ شَافُو	أَسْتَاذ	مَقْرَّرًا	جَامِعَةُ الْوَادِي
أ. د. سَفْيَانُ لَوْصِيف	أَسْتَاذ	مُنَاقِشًا	جَامِعَةُ سَطِيف - 2
د. عَبْدُ الْكَامِلِ عَطِيَّة	أَسْتَاذُ مُحَاضِرٍ أ.	مُنَاقِشًا	جَامِعَةُ الْوَادِي
د. مَعَاذُ عِمْرَانِي	أَسْتَاذُ مُحَاضِرٍ أ.	مُنَاقِشًا	جَامِعَةُ الْوَادِي
د. جَلُولُ بْنُ قَوْمَار	أَسْتَاذُ مُحَاضِرٍ أ.	مُنَاقِشًا	جَامِعَةُ غَرْدَايَةِ

السَّنَةُ الْجَامِعِيَّةُ: 2020-2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح كلِّ من والديّ، وأخي عبد الرزاق.

رحمهم الله

وإلى أسرتي: (زوجتي أم علاء، وأولادي: علاء الدين، محمد الرفيق، زياد عبد النور،
وإلى أختي عائشة)،

إلى كل أقاربي وأهل بلدي "القصور"،

إلى السائرين على درب التعلم والتعليم،

أهدي عُصاة جهدي المتواضع.

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى - أولاً وآخرًا - على فضله وحسن عونه وجميل توفيقه إلى فريضة طلب العلم، ثم للسيد المشرف الأستاذ الدكتور: رضوان شافو على قبوله الإشراف على هذه الدراسة وما بذله من توجيه ومتابعة، مما كان لي سندًا قويًا في مسيرة إنجاز هذا البحث العلمي.

ولا أنسى أن أتقدم بفائق التقدير لمجهودات أساتذتي الكرام خلال دراستي الجامعية فيما بعد التدرج، السادة: عاشوري قمعون، علي غنابزية، محمد السعيد عقيب، عبد الوهاب شلالي وعلي أجقو، فقد كان لهم نصيب وافر من النصح العلمي والتوجيه الأكاديمي، الذي أعتبر جُهدي ثمرة من ثماره.

مع تحية تقدير لكل زملائي الأساتذة الذين عرفتهم وعرفوني خلال مسيرتي المهنية في ثانويات ورقلة ونقرت والمقارين والطيبات والزاوية العابدية وسيدي سليمان.

بالإضافة إلى زملائي في الحلقة الفقهية بدار السيد محمد بن طبة، جزاهم الله خيرا على منتهى إخلاصهم وكريم تشجيعهم لي على مواصلة البحث والدراسة، مع شكري الخاص للأستاذ عبد الحميد قادري على ما قدمه لي من مساعدة علمية من خلال تكمّله عليّ بكتّبه المطبوعة ومدوّناته المخطوطة وحواراته وتوجيهاته، وكذا الإخوة الأستاذ رضوان بروسي من جامعة سعيدة، والأستاذ محمد الهادي عيشاوي من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، والدكتور الطاهر سبفاق والدكتور أحمد خويلدي من جامعة الوادي، والأستاذ محمد السعيد (فوزي) بوبكر والدكتور جمال كانون من جامعة غرداية، الذين أمّوني بطائفة من النصائح العلمية، وزودوني بعدد من المصادر والمراجع المستخدمة في هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أعترف بفضل المشرف على تسيير المكتبة البلدية بالقصور، السيد: عبد الناصر جاوي في الترخيص لي باستغلال كل ما تحت تصرفه من محتويات المكتبة، ومسؤول مركز التوثيق والأرشيف الولائي بولاية ورقلة السيد: الشيخ الدومي على ما قدمه لي من مساعدة في الاطلاع على بعض الوثائق الأرشيفية.

أجدد شكري الخاص للسيد المشرف الأستاذ الدكتور رضوان شافو على مرافقته ثم مراجعته وتقويمه لما جاء في ثنايا هذه الدراسة سائلا الله له التوفيق في مساره البحثي العلمي والعملية في ميدان التاريخ الحديث والمعاصر..

كما أتقدم بخالص تشكراتي إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سخروا الكثير من جهودهم ووقتهم لقراءة هذه الدراسة وإثرائها بملاحظاتهم وتصويباتهم وتوجيهاتهم باعتبارها قيمة إضافية لهذه الأطروحة في شكلها ومضمونها.

مع اعتزالي وفخري بكل من مدّ لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد، حتى وإن نسيْتُ الإشارة إلى ذلك.

والله الموفق إلى كل خير.

الطاهر الغول، القصور في: 23 رمضان 1441هـ الموافق 16-05-2020م.

تمت مناقشة هذه الأطروحة وإجازتها من طرف اللجنة المذكورة بتاريخ: 22 جمادى الثانية 1442هـ الموافق: 04 فيفري 2021، بدرجة مشرف جدًا.

قائمة المختصرات الواردة في البحث

أولاً / باللغة العربية:

تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تعر	تعريب
ج	جزء
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
ج.ر.ج.ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
ج.م.ع.ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
د. ت	دون تاريخ
د. م. ج	ديوان المطبوعات الجامعية
د.ج	دينار جزائري
د.ر.ع	دون رقم العدد
س	السنة
سد	السداسي
ش. و. ن. ت	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
ص	الصفحة
ط	الطبعة
ع	العدد
ف.ج	فرنك جديد
م.ث	المخطّط الثلاثي
م.خ1	المخطّط الخماسي الأول
م.خ2	المخطّط الخماسي الثاني
م.ر1	المخطّط الرباعي الأول
م.ر2	المخطّط الرباعي الثاني

م.ق.ن	مدونة قطاع النشاط
م.و.د.ب.ح.و.ث.1.ن 1954	المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
م.و.ف.م	المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
م.و.ك	المؤسسة الوطنية للكتاب
مج	مجّد
مخ	مخطوط

ثانياً / باللغة الفرنسية:

C.D.A.W.O	Centre de Documentation et d'Archives de la Wilaya d'Ouargla
Com	Commentaire
D.A.S	Domaines Agricoles Socialistes
Ed	Edition
E.A.C	Exploitations Agricoles Collectives
E.A.I	Exploitations Agricoles Individuelles
F.L.N	Front de libération nationale
J.O.R.A	Journal Officiel de La République Algérienne
J.O.R.F	Journal Officiel de La République Française
J.O.E.A	Journal Officiel de l'Etat Algérien
Man	Manuscrit
Nº	Numéro
P	Page
P.R	Présidence de La République
S.d	sans date
T	Tome
Tr	Traduire
V	Volume

مقدمة

التعريف بالموضوع

يُعَدُّ البحث في تاريخ الجزائر المستقلّة من المجالات الحديثة سواء في إطار البحث الأكاديمي أو البحث العامّ، نظرًا لعدة عوامل وخلفيات سياسية وإيديولوجية وثقافية.. ذلك أنّ العديد ممّن صنّعوا الاستقلال أو من الذين انتسبوا إلى مراكز صناعة القرار في دولة ما بعد الاستقلال كانوا لا يزالون على قيد الحياة خلال فترة البحث المتعلقة بهذه الأطروحة الموسومة بـ "التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في منطقة وادي ريغ (1962-1989م)"، ممّا يجعل الموضوع مطروحًا للبحث في شقّين أساسيين:

يتعلّق الشقّ الأوّل بالتحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال والانتقال من وضع الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني والخيارات الكبرى في هذا المجال والتي صنعها الرؤساء الثلاثة: أحمد بن بلة، هواري بومدين، ثم الشاذلي بن جديد وهذا الشقّ هو الذي يحتل الجانب الأساسي من الموضوع.

ويتعلّق الشقّ الثاني بالانعكاسات الاجتماعية لتلك التحوّلات الاقتصادية في منطقة وادي ريغ كإقليم جغرافي من خارطة الدولة الجزائرية وكمجتمع بشري بخصوصيات معينة من ضمن عموم الشعب الجزائري، وهذا الشقّ يأتي تبعًا للأوّل، باعتبار أن لكل فترة رئاسية - من فترات حكم الرؤساء الثلاثة - انعكاسات مختلفة أو متفاوتة عن غيرها.

إنّ فللتاريخ، لقد جاء بيان أول نوفمبر 1954م واضحًا في إعلانه عن ميلاد جبهة التحرير الوطني كحركة تجديدية (وليست جديدة) وعن هدفها في تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة: "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"، تلك الدولة التي خاضت في سبيلها أزيد من سبع سنوات من الثورة التحريرية واستطاعت في خضمّها أن تُرغم المستعمرين على أن يجنحوا إلى الاعتراف بها والتفاوض معها كطرف له حكومته المؤقتة (1958م) والتي لم تكن إلا جزءًا من منظومة متكاملة تحمل مشروع بعث الدولة الجزائرية التي غيّبها المحتلون حينًا من الدهر، وليس مجرد هيئة عسكرية أو منظمة حربية ترضى ببعض الحلول الظرفية، التي يمكن الالتفاف عليها كما

توهّمت إدارة الاحتلال وحكومته وجيشه والمتعاونون معه.

ولقد تكلّلت الانتصارات الميدانية بنجاح دبلوماسيٍّ من خلال التوقيع على مفاوضات إيفيان في (18 مارس 1962م) لتُنْهِيَ الصراع المسلّح بين الجزائريين والفرنسيين بوقف إطلاق النار ابتداء من اليوم التالي، بينما تكرّس الانتصار الحاسم لجبهة التحرير الوطني وثورتها المظفّرة بإعلان الاستقلال وسيادة الجزائريين على دولتهم في (جويلية 1962م).

بعد معركة التحرير جاءت مرحلة بناء الدولة الجزائرية ومؤسساتها، ليتولّى أبناء البلاد القيام بتلك المسؤولية تحت راية جبهة التحرير الوطني التي استمرت مؤدّية رسالة بناء الدولة المستقلة بعد تحريرها عبر ثلاثة: التاريخ (الشرعية الثورية) والجيش (القوة العسكرية) والحزب (القوة السياسية)، رافعة شعار "القضاء على التخلف المتراكم خلال مائة واثنين وثلاثين سنة من السيطرة الاستعمارية" واختارت للجزائريين طريق التحوّل عن الإرث الاستعماري اعتماداً على النهج الاشتراكي الذي يراه البعض مُوغلاً في استنساخ النموذج المصري الناصري على عهد الرئيس الراحل أحمد بن بلة (1962-1965م)، أو على مايراه البعض نهجاً اشتراكياً وطنياً خالصاً على عهد الرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978م).

وهكذا غدا نظام التسيير الذاتي ومركزية النظام الاقتصادي الموجه من طرف الدولة هو الفكرة المحورية التي تبنتها حكومة الرئيس الراحل أحمد بن بلة لتحقيق التعبئة وضمان التحوّل الآمن وعبرت عن إرادتها في تحقيق ثورة اشتراكية تقوم على تفعيل الإطارات واليد العاملة الجزائرية في الإصلاح الزراعي والصناعي والتجاري، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الموسومة بالسلبية والاضمحلال أو الفراغ والتبعية.

فمنذ 22 أكتوبر 1962 أصدر الرئيس المراسيم القاضية بإنشاء لجان تسيير المستثمرات الفلاحية، ثم في 22 مارس 1963م صدرت قرارات تنظيم المنشآت الاقتصادية من المؤسسات الصناعية والحرفية والمستغلات الزراعية المُعتبرة في حكم الشاغرة على إثر رحيل المستوطنين الأوروبيين، حيث تم الإعلان عن تأميم آخر بقايا ممتلكاتهم في أكتوبر من العام نفسه، وحيث أن التركة ثقيلة والواقع معقّد فضلاً عن قصر العهدة الزمنية (قراءة

ثلاث سنوات فقط) فقد تباطأ التنفيذ وتأخرت النتائج.. مما استدعى إعادة النظر في مسار السلطة الحاكمة وخياراتها الاقتصادية تحت مبرر حماية الثورة.

وباسم التصحيح الثوري جاء عهد الرئيس الراحل بومدين معتبرا النهج الاشتراكي خياراً لا رجعة فيه، محاولاً إجراء التعديلات الضرورية والتطويرات اللازمة من أجل التعجيل بموجة جديدة من التأميمات والدخول في مرحلة التصنيع واستكمال مشاريع التسيير الذاتي وصولاً إلى الثورة الزراعية لتحقيق النهضة الاقتصادية والتنمية الشاملة.

فمنذ سنة 1966 إلى 1976 أكدت السلطة الجديدة على نية الدولة وعزمها في السيطرة على كامل أدوات الاقتصاد، حيث أممت المنشآت التعدينية، ثم شركات التأمين والبناء والأسمدة وصولاً إلى إتمام تأميم القطاع البنكي وانتهاءً إلى تسويق المنتجات البترولية وحقول الغاز الطبيعي والبتروال الخام وأنابيب نقلهما والسيطرة على 51 % من الشركات البترولية الفرنسية (24 فيفري 1971).

لكن وخلال المرحلتين معاً استمرت هجرة اليد العاملة الجزائرية سواء داخليا من الأرياف نحو المدن أو خارجيا نحو فرنسا ذاتها وبأشكال متزايدة بالرغم من اعتبار ذلك مجرد حلول مؤقتة سوف تتراجع أو تختفي مع نجاح الدولة الفتية في النهوض باقتصادها.

ومع ذلك، غدت الجزائر في نظر الكثير من الملاحظين - على مستوى إفريقيا والوطن العربي - نموذجا يمكن الاقتداء به للخروج من التخلف، ومثالا قادرا على التنافس مع التجارب الاشتراكية الأكثر جدية، وبناءً على ذلك تراءى لعدد من المتتبعين لشؤون الاقتصاد والتنمية في العالم الثالث أن الجزائر تملك حظوظا وافية للتطور وستتمكن من امتلاك قوة اقتصادية ابتداء من ثمانينيات القرن الماضي.

على الصعيد السياسي ظلت جبهة التحرير الوطني - بعد تحولها إلى حزب سياسي - هي القوة السياسية الوحيدة المضطلة بمهام الدولة، ويتعين أن ينسب إليها كل نجاح اقتصادي أو اجتماعي أو دبلوماسي في الداخل أو الخارج معتمدة على شرعيتها الثورية التي كانت تسوق من خلالها مشاريعها الكبرى من التأميم والتسيير الذاتي ثم الثورات الصناعية والزراعية والثقافية.

ورغم أن الدولة كانت - على ما يبدو - في طريقها نحو الانفتاح السياسي والاقتصادي - بالتدرّج - الذي تميّز به عهد الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1978-1992م)، وفي ظل تأثير الدخل المالي الكبير عندما تضاعف دخل البلاد من الموارد المالية ثلاث مرات في (1979) بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا أنّ السلطة والفريق الحاكم كان أعجز عن استغلال الفرصة والاستمرار في عملية التنمية التي دشنت في الستينات وتواصلت بجدية في السبعينات من القرن العشرين.

لكن الأوضاع كانت معقّدة وغير مأمونة من الناحية الاجتماعية والسياسية حيث بدأت شرائح فاعلة من عمال المصانع والمسيرين للمستثمرات الزراعية والفلاحين والطلبة في التملل والاضطراب، ثم راحت الحركة الاجتماعية تأخذ أبعادا مُقلقة ممّا اضطر المسؤولين إلى خيار التحوّل نحو الاستهلاك بدل التصنيع والإنتاج، صاحَب ذلك تدشين إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات العموميّة بهدف إدخال القطاع الخاص إلى مركز إعادة التوجيه الاقتصادي وصولا إلى مرحلة ترسيم الخصوصية الوطنيّة واقتصاد السوق.

وهكذا جاء الواقع التاريخي بأعراض الأزمات المُزمنة والمؤجّلة (من الشرعيّة والهوية والفشل الاقتصادي) دُفَعَة واحدة، وبشكلٍ استباح فرضيّة النّيل من جبهة التحرير الوطني - نفسها - باعتبارها المسؤول الأول عن الخيارات السياسية والاقتصاديّة وعجّل بتسريب التشكيك في مصداقيّة السلطات الحاكمة المُتحدّثة باسمها وباسم شرعيّتها الثوريّة - خاصة لدى أبناء جيل الجزائر المستقلّة - ليُقرَّر واقعا مُغايرا شِعاره: ضرورة انكماش مرحلة الأحادية الحزبيّة والزاميّة إعادة النظر في السياسة والاقتصاد معاً وفَسَح المجال على مصراعيه أمام التعدّدية السياسيّة، وإعطاء مزيد من المزايا والفرص للقطاع الخاص لعله ينهض بما فشل فيه الاقتصاد الموجّه.

وابتداءً من سنة 1989م عرفت البلاد إقرار دستور جديد يتناسب مع تلك المرحلة، حيث تنتهي الفترة التاريخيّة المفترضة لإنجاز هذا البحث (1962-1989م).

وبطبيعة الحال كانت للتحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية تأثيراتها على الحياة الاجتماعية بشكل عام على كافة الشعب الجزائري وبشكل خاص على المجتمع المحلي

بمنطقة وادي ريغ - سلبا وإيجابا- حيث عرفت هذه المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي للصحراء الجزائرية والممتدة جغرافيا على طول يقدر بـ 145 إلى 170 كلم وعرض بين 20 إلى 35 كلم أوله من جهة الشمال منطقة أم الطيور أو قرية لورير التابعة لولاية الوادي ونهايته جنوبا بلدة قوق التابعة لولاية ورقلة، عرفت سيرورة تنموية وتطوّرات مجاليّة واجتماعيّة ممّا سنعرض له بالبحث في هذه الدراسة.

دواعي اختيار الموضوع:

إن اختياري لموضوع "التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في منطقة وادي ريغ (1962-1989م)" تحدّد جملة من الأسباب الموضوعيّة والذاتيّة، أهمّها:

أوّلاً: جدارة البحث في تاريخ الجزائر المستقلّة تحت قيادة السلطات الثوريّة التي نجحت في معركة التحرير وبيان مدى نجاحها في معركة بناء الدولة.

ثانيا: تتبّع ملامح الفكر الاقتصادي للدولة الجزائرية والكشف عن خلفياته الإيديولوجيّة ودور ذلك على التطبيق العملي الميداني ومدى التفاعل الذي يحدثه على المستوى الاجتماعي.

ثالثاً: قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول التاريخ المحلي لمنطقة الجنوب الشرقي بما فيها منطقة وادي ريغ والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة فيها بعد الاستقلال.

رابعاً: الجدل السياسي المتجدّد والمثار بين الحين والآخر حول صراع الأجيال حيث يُحمّل جيل الاستقلال جيل الثورة المسؤولية، ويعتبره البعض سبب إخفاق البلاد في تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة وتضييع الفرصة على المواطن الجزائري في الوصول إلى الرفاهية التي يستحقها في مقابل الإمكانيات التي تحوزها البلاد، مع إصراره على احتكار الدولة والسير بها نحو المصير الغامض..

في حين يعتبره البعض الآخر صاحب الفضل في بناء مشروع الدولة على شتى الأصعدة مما جعل البلاد تمتلك رصيда قِيَمًا وإيجابيًا من الإنجازات الكبرى لا يمكن أن تقارن

به بعض السلبيات والنقائص التي هي قابلة للتقويم ولن يخلو منها أيُّ جهدٍ بشريٍّ.

خامسًا: اهتماماتي الشخصية وميلي - ذاتيًا - للدراسة والنقاش في مجال الدولة والمجتمع، خاصّة بعد تناولتي لموضوع الدولة الجزائرية خلال مرحلة الاحتلال ونضال الجزائريين - بمختلف شرائحهم - في سبيل تمسّكهم بوجود دولة جزائرية سابقة لمرحلة الاستعمار، وقد عالجتُ ذلك في رسالة الماجستير الموسومة: ب "مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919-1954م)".

حدود البحث ومجالاته

إذا حلّلنا عنوان الأطروحة "التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في منطقة وادي ريغ" من 1962 إلى 1989، فالحّد الزمنيّ يمثل بداية الاستقلال وعهد الأحادية الحزبية بقيادة جبهة التحرير الوطني إلى نهايته وبداية التعددية، أما الموضوع فإنّنا نجدُه يتضمّن أربعة محاور في حجم المفاهيم من حيث عمقها التاريخي وحمولاتها الاقتصادية والاجتماعية علاوة على خلفياتها الإيديولوجية والفكرية والسياسية والثقافية، ويتمثّل ذلك في:

- التحوّلات الاقتصادية كإطار للتغيير والانتقال من حال سيء مرفوض إلى حال حسن مرغوب أو يُتَوَخَّى تحسّنه للوصول إلى ما هو أفضل منه.

- الدولة الجزائرية ككيان سياسي بأركانها ومقوماته المُكوّنة للدولة من القيادة السياسية والسيادة والأرض والمجتمع والقوّة الحامية والاعتراف الدولي.

- الانعكاسات الاجتماعية كإفرازات ونتائج للمواقف السياسية وللتحوّلات الاقتصادية.

- منطقة وادي ريغ كإقليم من جغرافيا الدولة الجزائرية وسكّانه كمجتمع محليّ ضمن المجتمع الوطني (الشعب الجزائري) وهي (المنطقة) تمثّل فضاء للدراسة الخاصة بها في سياق التحوّلات الاقتصادية العامّة للدولة الجزائرية بعد الاستقلال في حدود فضاء زمنيّ معيّن يمتدّ من 1962 إلى 1989م.

وقد يُلْفِتُ انْتِبَاهَ القارئ أو الدارس بعضُ الجُروح إلى عرض سيرة الزعماء الثلاثة بشيءٍ من الاسترسال والمواقف السياسية التي تبرز وتطغى أحيانًا على المسار الاقتصادي، وهذا راجع إلى ارتباط التحوّلات الاقتصادية بشخصيات السُلطة الحاكمة وبالخلفيات الإيديولوجية والسياسية التي نشأوا في ظلّها، وبعبارة أخرى فإنّ الخيارات والتوجّهات الاقتصادية لم تكن مبنية على الدراسة والتخطيط العلمي وثقافة الدولة بالمعنى المعاصر بقدر ما كانت خاضعة لصراعات أجنحة الحزب الحاكم مع الجيش، بل وفي بعض الأحيان تكون خاضعة لأمزجة القيادات السياسية.

إشكالية البحث:

إن البحث في موضوع بالعنوان المذكور سلفا تتمحور إشكاليته الأساسية فيما يلي: كيف تمت عملية التحوّل من وضعية الاقتصاد الاستعماري الكولونيالي الموروث عن الاحتلال الفرنسي إلى وضعية الاقتصاد الوطني للدولة الجزائرية المستقلة وما هي انعكاسات ذلك على الحياة الاجتماعية لسكان منطقة وادي ريغ؟

ومن شأن هذه الإشكالية أن تطرح عدّة تساؤلات واستفهامات جوهرية وفرعية، أهمها:

- هل يمكن التسليم بأن النهج الاشتراكي كان خيارا استراتيجياً، أم أن الظروف التي تمخّض عنها جعلته أسير التفاعلات السياسية بين أجنحة السلطة الحاكمة بعد الاستقلال؟
- وهل كان التسيير الذاتي ناتجا بشكل أفقيّ عن مطالب شعبية نادت به، أم جاء بشكل عموديّ بقرارات فوقية اختارتها السلطة السياسية الحاكمة للشعب بعيدا عن رأيه؟
- وكم كان الموروث الاستعماري عائقا قيّد الانطلاقة الاقتصادية الوطنية للدولة الجزائرية المستقلة؟
- وما حدود ودرجات القطيعة التي استطاع اقتصاد الدولة المستقلة إحداثها فعليًا عن اقتصاد الدولة المستعمرة؟ وكيف كانت تجليات ذلك في منطقة وادي ريغ؟
- وما موقع نصوص ومراسيم الاقتصاد الموجّه من طرف الدولة وجدواها على سيرورة

التحوّل ضمن منظومة التسيير الذاتي والتأمين والثروات الزراعية والصناعية والثقافية واحتكار التجارة الخارجية؟ وكيف تمّت آليات التطبيق والتنفيذ بمنطقة وادي ريغ؟

- وإلى أي مدى تم تنفيذ المخططات الاقتصادية الكبرى بالشكل العلمي الذي يحقّق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن عمومًا والتي منها منطقة وادي ريغ خصوصًا؟

- ثم كيف تمّ التخلّي عن ذلك لصالح سياسة الانفتاح على الاقتصاد الحرّ ومدى انعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية على الجزائريين بشكل عام وعلى المواطن بمنطقة وادي ريغ بشكل خاص؟

أهداف الدراسة:

يتضمن هذا البحث جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- الاطلاع على الفكر التاريخي الاقتصادي المتعلق بالدولة الجزائرية المستقلة في مرحلة عاشها المجتمع الجزائري خارج الوصاية الأجنبية، مساهما في تشييد مؤسسات الدولة الحديثة طامحا إلى ضمان التطور والرفاهية المنشودة.

- المساهمة في القراءة العلمية للمضامين الفكرية الاقتصادية من خلال العودة إلى الوثائق الرسمية (الجريدة الرسمية) وبقية المصادر والمراجع المتوفرة والأرشيف المحلي المتاح بولاية ورقلة.

- محاولة المساهمة في كتابة تاريخ البلاد بالشكل الأكاديمي الذي يراعي الموضوعية بعيدا عن ثقافة الطمس أو المبالغة فيما تحقق من إنجازات في مسار بناء الدولة بمؤسساتها الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية.

- الاهتمام بالتأريخ للتجربة الاقتصادية الجزائرية باعتبار دور الاقتصاد في إنشاء وتوجيه المواقف السياسية وتسيير المجتمع بشكل آمن للسلطات الحاكمة.

- الاهتمام أيضًا بالتأريخ المحلي الخاص بمنطقة أو إقليم وادي ريغ من خلال ربط التحوّلات الاقتصادية المركزية بانعكاساتها على الحياة الاجتماعية بالمنطقة.

- محاولة المساهمة في إحداث تراكمية معرفية تاريخية تعمّق البحث وتفتح له آفاقًا دراسية في التأريخ الحديث وتثري المكتبة الجزائرية خصوصًا والمكتبة التاريخية عمومًا،

وتسهّل الطريق على الراغبين في طرُق هذه الفترة المعاصرة من تاريخ البلاد.

مناهج البحث

بناءً على إشكالية البحث وما ينضوي تحتها من تساؤلات، وفي محاولة الإجابة عنها، ومن أجل التوصل إلى تحصيل الحقائق التاريخية من خلال استعراض الأحداث وتحليل الوقائع ومناقشتها والمقاربة أحياناً بين تطورات التحوّلات الاقتصادية والانعكاسات الاجتماعية التي تفرزها، اعتمدت بشكل أساسي على:

- المنهج التاريخي في معرض تقصي الأحداث والوقائع وتطوّراتها.
- المنهج الوصفي في مجال نقل الشواهد والتعليق عليها.
- كما تطلّب البحث اعتماد منهج تحليل المضمون في تفسير ونقد النصوص والمعلومات التاريخية ومناقشة الأوضاع والمواقف السياسيّة ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالتحوّلات والخيارات الاقتصادية، وكذا عندما يتعلّق الأمر بالتعليق على بعض الجداول والنتائج في حدود ما تمكّننا من رصده ونقله.
- وفي بعض جوانب الموضوع استدعى البحث استخدام المنهج الإحصائيّ، خاصّة في الجوانب التي تتطلّب استخدام الجداول الإحصائيّة وتحليل معطياتها.
- بالإضافة إلى المنهج المقارن سواء من خلال المقارنة بين مراحل تطورات عهد الرئيس الواحد أو من خلال المقارنة بين عهده وبين عهد غيره من الرؤساء الثلاثة.
- كما استدعى الحال في بعض الجوانب اعتماد منهج دراسة الحالة عند التطرّق إلى بعض الخصوصيّات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية بإقليم وادي ريغ كما هو شأن حالة القرية الفلاحيّة بسيدي سليمان (دائرة المقارين).

الدراسات السابقة

توجد بعض الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري وتطوّراته بعد الاستقلال، لكن لم اعثر - في حدود مُطالعاتي - على دراسة علميّة أو تاريخيّة تتناول هذا الموضوع في مجاله الزمني بين 1962 و1989م مع مراعاة انعكاسات التحوّلات الاقتصادية لدولة الاستقلال في الجزائر على مجتمع محليّ في حيّز جغرافيّ معيّن من أرض الجزائر، كما هو الحال بالنسبة

لمنطقة وادي ريغ، ونحسب أن هذا هو الجديد في الموضوع.

ونقصد أنه قد توجد كتابات في مجال البحث مثل كتاب: عبد الحميد براهيمى الاقتصاد الجزائري، لكنه يتناوله من خلال التطورات العامة دون مراعاة انعكاسات ذلك على إقليم أو منطقة من جهات الوطن، وكتاب: عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة) وهو دراسة شاملة في المجالات الواردة في العنوان لكن ليس فيه تطرّق إلى تخصيص التداعيات الاجتماعية على منطقة معينة مثل إقليم وادي ريغ..

وأقرب الدراسات من موضوع البحث وجدّتها في شكل مقالات علمية عبر مجالات محكمة مثل: مقال بغداد كربالي بعنوان: نظرة عامة على التحوّلات الاقتصادية في الجزائر في مجلة العلوم الإنسانية، الصادرة في جامعة محمد خيضر - بسكرة، ومقال حميد خروف بعنوان سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية في مجلة الفكر السياسي التي يُصدرها اتحاد الكتاب العرب..

ومن نافلة الاعتراف أن لهذه الدراسات دوراً مهماً في التوجيه إلى عديد المصادر والمراجع الأخرى التي استُخدمت في هذا البحث.

صعوبات البحث

من الطبيعي أن البحث في مثل هكذا موضوع، واسع الجوانب ومتعدّد الحقول المعرفية: سياسة، اقتصاد، إعلام، تاريخ، مجتمع، فضلاً عن تعدّد الأطراف الفاعلة والمؤثرة فيه.. من شأن كل ذلك أن يخلق صعوبات جمّة أمام الباحث، تطلّب الأمر مضاعفة الجهد لتجاوزها بما في ذلك إحداث التغييرات الضرورية على خطّة البحث ممّا لم يُمكنّا من بلوغ الأهداف المرجوة على أكمل قدرٍ ممّا تأملنا تحقيقه.

وعطفاً على ذلك فقد تنوّعت الصّعوبات في تحصيل المادّة العلمية وما يحيط بها من ظروف البحث في سبيل جمع المصادر والمراجع والتماس بعض الشهادات، وما كان منها إلكترونياً رغم وفرته - إلى حدٍّ ما - فقد كان فيه التعب أشكّالاً من التركيز في البحث لإيجاده، ثم قراءة المطلوب منه وطبع ما تلزم طباعته وما يُصاحب ذلك من إطالة النظر

وتواتر الجلوس خلف شاشة الحاسوب وما ينتج عن ذلك من تداعيات صحّية (بدنيًا ونفسيًا) وحتى على مستوى العلاقة الأسرية والمجتمعية..

كما واجهتنا صعوبات تعدّد الحقول المعرفية للبحث - كما أشرت سابقًا - من علوم سياسية وتاريخ وطني أو محلي وإعلام واقتصاد.. وخاصة في مجال دقة ما هو متوفّر منها ومدى اقترابه من الموضوعية وابتعاده عن الذاتية وضرورة التأكّد والاحتراز والمقارنة بغية الوصول إلى ما هو أقرب للواقع والحقيقة التاريخية.

ومنها ما ارتبط بتعدّد مظان وجود المعلومة المتعلقة بالموضوع من أرشيف ووثائق رسمية وكتب وشهادات وصحف (جرائد أو مجلات: ورقية أو إلكترونية) ومذكرات ذاتية ودراسات أكاديمية أو بحثية عامة أو شخصية وملتقيات وندوات ومحاضرات... الخ، وكذا تعدّد الشخصيات الرئيسية (البارزة منها والخفية) لفترة حكم الجزائر بعد الاستقلال أو الشخصيات الفاعلة في حدود مجال الدراسة زمنيًا ومكانيًا..

ومنها أيضًا حساسية مواضيع البحث في تاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال، نظرًا لوجود عديد الأطراف التي صنعت أحداث موضوع البحث على قيد الحياة أو لوجود العمق الإيديولوجي المؤيّد أو المعارض لهم، وتبعًا لذلك قد يُفسّر رأي أو موقف ما على أنه مساس بالدولة وتاريخها وجغرافيتها أو بوحدة شعبها وأمنها واستقرارها... إلخ.

وزيادة على قلة الدراسات العلمية حول قضايا موضوع البحث ومختلف جوانبه؛ عدم الانسيابية في وفرة الوثائق، بل احتكارها ومنع الإفراج عنها، والافتقار إلى السلاسة والتلقائية في إتاحة استخدام الأرشيف: الوطني والولائي والمحلي - إلّا لِمَا - أمام الباحثين والدارسين خصوصًا الأكاديميين منهم، نظرًا لانعدام المتخصّصين في تسيير الوثائق الأرشيفية في أغلب الأحيان، ممّا يجعل كثيرًا منهم يتصوّر أنّه يحرس أسرارًا للدولة لا ينبغي المغامرة في كشفها لمن يهتمهم الأمر !! فالى متى سيبقى البحث على هذا المنوال أسير من لا علاقة لهم به أو بأيدي من يعترضونه بالأساس؟؟

فإذا أضفنا إلى ذلك الالتزامات المهنية - وهذا أمر ذاتي - بالنسبة للموظف العامل في سلك التعليم حيث أنّ وقته خلال الموسم الدراسي للتدريس - نهارًا - وللتحضير أو

للتصحيح أو لإنجاز أعماله - ليلاً - فلم يبقَ للبحث إلا أيام العطل الفصلية إن لم تهددها طوارئ الحياة ونوازلها.

ومع كل هذا فإنّ حسَبنا جهدَ المقلّ، وما استمتعنا به من لذة الاطلاع والتزوّد والاستكشاف المعرفي، وهو ما مكّنا من الصمود أمام تلك المعوّقات وهوّن علينا التصديّ لمختلف الصعوبات.

حول مصادر البحث ومراجعته

بقصد تغطية الجوانب المختلفة للموضوع اقتضى الحال الاستفادة من كمّ متنوّع من المصادر والمراجع المتعددة موزّعة بحسب مجالات البحث وحدوده المُشار إليها سابقاً، ويمكن تصنيف ذلك على الشكل التالي:

أولاً: الوثائق الأرشيفية: فقد واءَمْنَا الحظّ - بعد لأيٍ - في الاطلاع على محفوظات مركز التوثيق والأرشيف الولائي بورقلة (C.D.A.W.O) وبالتالي استخدام بعض الوثائق الإدارية من مراسلات السلطات المحلية والأمنية والزيارات الرسمية وسجلات مخطّطات التنمية والتقارير والندوات الإعلامية فيما يتعلق منها بولاية الواحات (ورقلة) ودوائر وبلديات إقليم وادي ريغ.

ثانياً: الوثائق الرسمية: وتتصدّرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، والتي استخدمتُ كمّا معتبراً من أعدادها بما يجعلها المصدر الأساسيّ الأوّل المُساير لهذه الدراسة ابتداءً من الفصل التمهيدي وانتهاءً بالفصل الرابع، باعتبارها مورداً للمعلومات الحقيقية المسجّلة للأحداث والوقائع التاريخية وعلى رأسها الأوامر والقرارات والمراسيم والقوانين ومختلف الخيارات النظرية والخطوات الإجرائية والمراجعات التصحيحية التي اتخذتها الدولة الجزائرية المستقلة، وكذلك الإحصائيات الرسمية الواردة في موقع الديوان الوطني للإحصائيات (د.و.إ) والمتاح على رابط: <http://www.ons.dz>.

ولذلك كانت استفادتي منهما في كل فصول الدراسة.

هذا علاوة على النصوص والموثائق الرسمية قبل الاستقلال من بيان أوّل نوفمبر

1954 إلى ميثاق الصومام 1955 وبرنامج طرابلس 1962، وبعد الاستقلال من أول دستور جزائري 1963 وميثاق الجزائر 1964 مروراً بالميثاق الوطني ودستور 1976 وصولاً إلى الميثاق الوطني 1986 ودستور 1989.

وكل ذلك تكمن أهميته فيما يُصطلح على تسميته بالنصوص المؤسسة للجمهورية الجزائرية الحديثة.

ثالثاً: الحوارات والخطب المصورة: وتشمل الفيديوهات كمصادر إعلامية تسجل بالصورة والصوت كلام القادة ومواقفهم وآراءهم سواء كان ذلك خلال عهود حكهم أو بعد خروجهم من الحكم، وفي ذلك فيديوهات برنامج "شاهد على العصر" في قناة الجزيرة القطرية مع كلٍّ من الرئيس أحمد بن بلة (الأجزاء من 1 إلى 12) والمستشار بالرئاسة والوزير أحمد طالب الإبراهيمي (الأجزاء من 1 إلى 9)، وفيديوهات برنامج زيارة خاصة لنفس القناة مع رئيس الوزراء عبد الحميد براهيمي، أما قناة الجزيرة الوثائقية فمنها: برنامج: هواري بومدين ثائر بيني دولة في (الأجزاء من 1 إلى 2).

وكذلك من القنوات الجزائرية فيديوهات برنامج "لقاء مع الرئيس أحمد بن بلة" لقناة الشروق tv الجزائرية (الأجزاء من 1 إلى 3) وبرنامج "وفي رواية أخرى" لقناة العربي مع محيي الدين عميمور المستشار الإعلامي في عهد كل من الرئيسين بومدين والشاذلي... ومثل هذه المصادر متاحة على رابط: <https://www.youtube.com> وموثقة في البحث بتواريخ الزيارة وتوقيتها، وهي بمثابة المصادر الأساسية التي أفادتي في أخذ الأفكار من أفواه صنّاع القرار ومن خلال نشاطاتهم في مجال عملهم الميداني.

رابعاً: المذكرات الشخصية: وهي التي تمثل سيراً ذاتية للشخصيات الوطنية التي ساهمت في صناعة الاستقلال ثم في بناء الدولة الجزائرية أو للشخصيات التي كانت لها مواقف معارضة ونقدية للخيارات السياسية والتحولات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية، ومن نماذج هذه المصادر: - مذكرات أحمد بن بلة، كما أملاها على روبير ميلر، تر: العفيف الأخضر - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة (مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة) - الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، - عمار ملاح، من

مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس - مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962) - الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1: ملامح حياة (1929-1979)، تح: عبد العزيز بوباكير، - محمد حربي، حياة تحدٍ وصمود: مذكرات سياسية (1945-1962)، تر: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية.

وهي مع مراعاة الحذر وتحري الموضوعية في الأخذ من ما تناولته إلا أن لها دورا في إعطاء صورة بشكل أو بآخر عن الواقع التاريخي وتطوّراته في مرحلة ما.

خامساً: المصادر المعاصرة لفصول البحث: وتشمل الكتابات التي ألفها شخصيات من صُلب النظام الحاكم أو من المقربين منه أو من معارضيه، ومن أمثلتها: غازي حيدوسي: الجزائر التحرير الناقص، وعبد الحميد براهيم: في أصول الأزمة الجزائرية (1958-1999)، وأحمد طالب الإبراهيمي: المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل (1989-1999)، وعلي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صائفة 1962، ومحيي الدين عميمور: أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، والسعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1963 و 1973) ومحمد السويدي، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهمّ مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر.

وفائدتها تتجلى في أخذ المعلومات من وجهات نظر مختلفة تتيح إثارة النقاش والمقارنة والتمحيص فيما بينها.

سادساً: المصادر والمراجع المتخصصة في علم الاقتصاد: وقد استقت من كثير منها في الفصل التمهيدي عند الحديث عن المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية ومنها كتب: آدم سميث: ثروة الأمم، تر: حسني زينه، ومحمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1(الأساسيات)، وجون كينيث جالبريت: تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر - تعريب: أحمد فؤاد بلبع وكذلك كتب كل من: يعقوب علي جانقي ومحمد الجاك أحمد: مبادئ الاقتصاد، وأحمد محمد مندور وآخرون: مقدمة في الاقتصاد الجزئي، وروبرت

ميرفي: دروس مبسّطة في الاقتصاد - تعريب: رحاب صلاح الدين، وطارق أحمد الحصري، التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي..

سابعًا: المراجع التكميلية: اعتمدنا على العديد من المراجع من كتب لها أهميتها من ناحية التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين التاريخ المحلي أو الوطني حسب ما تحتاجه فصول الدراسة، نذكر منها كتب كل من: عبد الحميد إبراهيم قادري: تقرت البهجة ماضيًا وحاضرًا، وبنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988م) وهو مرجع يُركّز على الجوانب والتطوّرات السياسية، وعبد العالي دبله: الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)، وعجّة الجيلالي: قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية وله أيضًا: الكامل في القانون الجزائري للاستثمار (الأنشطة العادية وقطاع المحروقات)، وسعد بن البشير العمامرة: هاري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، وعمرو أحمد عمرو وعبد الرؤوف أحمد عمرو: أحمد بن بيللا ابن شمال إفريقيًا، والظاهر بن خرف الله: النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية.

ثامنًا: الرسائل الجامعية والأبحاث الأكاديمية والمداخلات: فقد استوجب البحث الرجوع إلى العديد من أمثلة النوع الأول على سبيل الذكر: محمّد بوضياف "أطروحة دكتوراه" بعنوان: مستقبل النظام السياسي الجزائري، وهيشر أحمد التيجاني "أطروحة دكتوراه" بعنوان: مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012م وصبرينة بودريوع "مذكّرة ماجستير" بعنوان: الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر: المرحلة البومدينية أنموذجًا (1965-1978م) والوناس حمداني "مذكّرة ماجستير" بعنوان: المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر.

وكذلك من الأبحاث والمقالات العلمية المحكمة: حميد خروف: سياسة التنمية في الجزائر - رؤية سوسيولوجية، وعبد القادر خليفة: مدن الصحراء الجزائرية: "قصور الأمس - اليوم مُدن"، وبغداد كربالي: نظرة عامة على التحوّلات الاقتصادية في الجزائر، والعياشي عنصر: التصنيع وتشكّل الطبقة العاملة في الجزائر، وعلي غربي: واقع التنمية في الجزائر:

دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي..

ومن نماذج المداخلات العلمية ضمن فعاليات الملتقيات والندوات أو الأيام الدراسية ذات الصلة بالبحث في التاريخ والعلوم الاقتصادية والسياسية وعلم الاجتماع: مسعود كواتي: مهمة ليون روش في مدينة تقرت (مداخلة) ضمن فعاليات: الذكرى السابعة والثلاثين للانتفاضة الشعبية التاريخية بورقلة، فبراير 62- فبراير 99، بعنوان: التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة) وأحمد رضوان شرف الدين، وادي ريغ الاحتلال والاستعمار الزراعي.. وعبد القادر خليفي (كذا): الصحراء الجزائرية في إتفاقيات إيفيان وكلاهما (مداخلة) ضمن فعاليات نفس الملتقى.

كذلك عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الأفق الاسلامي (مداخلة)، ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع .. ورهانات المستقبل، ومحمد الطاهر عبد الجواد: تقرت (عاصمة وادي ريغ) أيام بني جلاب (مداخلة)، ضمن الملتقى التاريخي الثالث: 23- 24 أبريل 1998 حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، ويمينة حضري: الحياة الاقتصادية بمنطقة وادي ريغ (مداخلة) ضمن الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ.

وأيضاً عمار عباس: أحمد بن بلة الرئيس في ظل الجزائر المستقلة - دستور الجزائر 1963: دراسة لإجراءات الإعداد والمضمون (مداخلة) ضمن الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بُعْدِهِ الوطني والدولي، والغالي غربي: جيش التحرير الوطني (مداخلة) في أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني.. وهذه المراجع وغيرها ذات أهمية بليغة من حيث كونها قريبة جداً من موضوع بحثنا ولو بأشكال جزئية تتطابق مع عناوين فصوله وقد أفادتني - بدورها - في الإحالة والرجوع والاطلاع على مصادر ومراجع أخرى.

تاسعاً: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية: وقد تنوّع توظيف جملة من المصادر وعلى رأسها الوثائق الأرشيفية من الـ (C.D.A.W.O) حيث أن بعضاً منها باللغة الفرنسية وكذلك الأمر بالنسبة للجريدة الرسمية للدولة الجزائرية ثم للجمهورية الجزائرية قبل التعريب، ومنها ما

يعود إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية فترة الاحتلال :

- Journal Officiel de la République Française, Année (1946)
- Journal Officiel de la République Algérienne, Années (1962-1989)
- Front de libération nationale: Les textes :بالإضافة إلى:
fondamentaux de la révolution

ومن المراجع الأساسية التي اعتمدتها في الفصل الأول في التعريف بوادي ريغ لمؤلفين
ورحالة فرنسيين أو أوروبيين كتب:

- Henri Diveyrier, Sahara Algérien et Tunisien (Les Oasis de l'Oued Rir en 1856 & 1879)
- Georges Rolland: La Conquête du désert, Biskra, Touggourt (L'Oued Rir).
- Gustave Leon Noix, Algérie Géographie Physique..
- L'Abbé Jean Hurabielle Au Pays du bleu Biskra-Touggourt..
- Magali Boissard, Sultans de Touggourt..

وفي بقية الفصول الأخرى اعتمدت بشكل أساسي على كتاب الاقتصاد الجزائري لمؤلفه
Abdelhamid Brahimi بعنوان: L'économie Algérienne والذي يمثل مصدراً
لتاريخ الاقتصادي للجزائر بعد الاستقلال ويساير فترات حكم الرؤساء الثلاثة (بن بلة -
بومدين - الشاذلي) ويعتمد إلى استخدام الجداول والإحصائيات بناء على مصادره الرسمية
باعتباره رجل اطلاع وممارسة في الاقتصاد والسياسة خلال تلك الفترات، كذلك من المراجع
القليلة التي تطرقت إلى تاريخ الجزائر بعد الاستقلال كتاب Abderrahim Lamchichi
والمعنون بـ : L'Algérie en crise، الذي يتطرق فيه إلى أزمة الحكم في الجزائر
المستقلة ورغم تركيزه على التغيرات السياسية إلا أنه كتاب دقيق في استخدام الجداول
والإحصائيات الاقتصادية.

وفي الحديث عن تاريخ جيش التحرير والتكوين العسكري وعلاقة الرؤساء الثلاثة
بالجيش الوطني الشعبي أفادنا مصدر للجمعية التاريخية: (L'association Nationale
des Moudjahidine de L'Armement et des Liaisons Générales) ويتناول

الحديث عن شخصيّة عبد الحفيظ بو الصوف ووزارة التسليح والاتصالات العامة تحت تسمية: Le MALG, la révolution، ممّا يمثّل نواة المخابرات العسكرية لجيش وجبهة التحرير الوطني ثم الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال.

وفي معرض الحديث عن الصراع على السلطة غداة الاستقلال رجعت إلى كتاب: Benyoucef Benkhedda المشهور بـ: La crise de 1962، و كتاب: Duchac René Révolution et socialisme en Tunisie et en Algérie.. وبهذا تكون لكل مصدر أو مرجع إفادته وأهميته ولو في حدود جزئية من فصول ومباحث وعناوين وفقرات الدراسة.. وهناك مصادر ومراجع أخرى لا يتسع المجال لعدّها كلها، قد تكون أساسية أو تكميلية مستخدمة بشكل متفاوت بما تستدعيه ضرورة الإثراء والتنويع بقصد الإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع وفي أكبر قدر من جوانبه، ولو مع تحري الحذر والتحفظ في الركون إلى ما ورد فيها من معلومات في كثير من الأحيان.

خطة البحث:

يتألف هذا البحث من مقدمة ومدخل تمهيدي وأربعة فصول أساسية تتضوي تحتها مباحث ومطالب وفروع، وخاتمة وملاحق على النحو التالي:

المدخل التمهيدي: والذي جاء بعنوان مصطلحات ومفاهيم في الاقتصاد وفي مسار التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة، حيث تناولت فيه مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم التحوّل الاقتصادي والتنمية في إطار الخيار الاشتراكي

المبحث الثاني: خصوصيات الاقتصاد الوطني الجزائري

أمّا الفصل الأول بعنوان وادي ريغ: الأرض، التاريخ والإنسان

فقد قسّمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بوادي ريغ جغرافيًا وعُمرانيًا:

المبحث الثاني: وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي:

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في وادي ريغ قبل الاستقلال

بينما الفصل الثاني: التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة في عهد حكم الرئيس أحمد بن بلة

قسّمته إلى ثلاثة مباحث أيضًا:

المبحث الأول: حكومات عهد بداية الاستقلال والخيارات الاقتصادية

المبحث الثاني: مظاهر التحوّلات الاقتصادية في إطار الاقتصاد المركزي

المبحث الثالث: انعكاسات التحوّلات الاقتصادية على مجتمع وادي ريغ في ظل حكم الرئيس بن بلة:

وقد جاء الفصل الثالث بعنوان: التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة في عهد حكم الرئيس هواري بومدين

وقسّمته إلى ثلاثة مباحث كذلك:

المبحث الأول: السلطة الثورية والخيارات الاقتصادية بين التأكيد والتجديد

المبحث الثاني: خيارات الثورة في الصناعة والزراعة

المبحث الثالث: انعكاسات التحوّلات الاقتصادية على مجتمع وادي ريغ في عهد حكم الرئيس هواري بومدين.

أمّا الفصل الرابع بعنوان: التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة في عهد حكم الرئيس الشاذلي بن جديد

فقد قسّمته إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: حكومات العهد الجديد وخطاب الاستمرارية.. أية مقارنة؟

المبحث الثاني: مخطّطات التنمية الاقتصادية في ظل التحوّلات الجديدة

المبحث الثالث: انعكاسات التحوّلات الاقتصادية على مجتمع وادي ريغ في عهد حكم

الرئيس الشاذلي بن جديد:

الخاتمة وتلخص الاستنتاجات العامة للبحث، وقد ركّنت إليها على ضوء ما توفّر لديّ من وثائق ومصادر ومراجع تحمل وجهات نظر متوافقة ومختلفة أحياناً ومتعارضة إلى حدّ التناقض في أحيان أخرى، حاولت بقدر الإمكان قراءتها حسب ما يتناسب مع هذه الدراسة.

الملاحق وقد حرصت على أن تكون متصلة - قدر الإمكان - بفصول البحث ومباحثه مما يجعلها تخدم الجوانب المختلفة للموضوع وتستكمل ما قد يعتريه من النقائص أو الحلقات المفقودة أو الأفكار الغامضة التي تحتاج إلى توضيح أو قد تُفرد لها بحوث مستقلة مستقبلاً.

نسأل الله أن يكون التوفيق قد حالفنا في تحقيق كثير من الأهداف المسطرة والمقاصد المتوخّاة من هذه الدراسة، وفي فتح آفاق بحثية لدراسات أخرى.. ويبقى الثابت أنّ:

لكلّ شيء إذا ما تمّ نقصانٌ..

مدخل تمهيدِي

التحولات الاقتصادية في الجزائر المستقلة: مصطلحات ومفاهيم

* المبحث الأول: مفهوم التحول الاقتصادي والتنمية في إطار الخيار الاشتراكي

– المطلب الأول: التحول الاقتصادي

– المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية والخيار الاشتراكي

* المبحث الثاني: خصوصيات الاقتصاد الوطني الجزائري

– المطلب الأول: حول التأمين، التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي

– المطلب الثاني: حول إعادة الهيكلة ومسار الوظيفة العمومية

* خلاصة

تُعد الخيارات الاقتصادية التي تنتهجها الدولة الحديثة من أهم القضايا التي تُطرح للتطوير والتطبيق والمتابعة والمراجعة والتقويم، خاصة لدى الدول التي استقلت حديثاً عن الاستعمار، فبخروجها من وصاية الدولة المستعمرة تمتلك سيادتها على أرضها وشعبها ويعترف بها غيرها من الدول والهيئات والمنظمات العالمية ككيان سياسي مستقل.

والدولة حديثة الاستقلال إما أن تكون لها خيارات وتوجهات اقتصادية مُسبقة معدة قبل استقلالها مبنية - في غالب الأحيان - على الخلفيات السياسية التي تبلورت عبر مسيرة نضالها السياسي وكفاحها العسكري في سبيل حصولها على الاستقلال، وفي هذه الحالة تكون قد عرفت طريقها بشكل مُسبق ورسمت رؤيتها المستقبلية بفعل التراكمات النظرية والعملية المكتسبة عندئذ لا تحتاج سوى إلى التعديلات والتشريعات اللازمة التي تنسجم مع واقعها الجديد كدولة مستقلة بعد أن كانت مُستعمرة.

وإما أن تفتقد الدولة إلى رؤية اقتصادية مُسبقة عندما يكون همّها تحقيق استقلالها السياسي أولاً وتكون أولويتها هي الخروج من عباءة الاحتلال مُؤجلة - بناء على ذلك - كل حديث عن معطيات وسياسات دولة الاستقلال إلى ما بعد حصول الاستقلال نفسه، عندما ترى بأن الانشغال بما لم يحدث بعد هو من قبيل القفز على المراحل واستباق الواقع، ومن ثمّ تشتيت الجهود وتضييع الطاقات والمُساعي الرامية إلى تحقيق أولوية الاستقلال الذي قد يتأجل أو قد لا يتحقق.

ومن جهة أخرى فإنّ الدولة حديثة الاستقلال إما أن تبني خياراتها الاقتصادية تبعاً لمرحلة الاحتلال والذي تسود فيها قيم النظام الرأسمالي واقتصاد السوق الذي طبقته أغلب الدول الاستعمارية المدفوعة - أصلاً - خارج حدودها بدواعي البحث عن الموارد والثروات والأسواق الجديدة التي تحل لها مشكلاتها الاقتصادية وتضمن لها البقاء والاستمرارية والقدرة على التنافس في مواجهة مثيلاتها من الدول الاستعمارية.

وفي هذه الحالة لا تعدو أن تكون الدولة المستقلة قد وُطنت النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر بمعنى حوّله من نظام قائم على التسيير والتوجيه والتخطيط من الخارج إلى نظام وطني يقوم على التخطيط والتسيير والتوجيه من الداخل مستفيدة من التجارب السابقة

في ظل الاحتلال لكن اعتمادًا على جهود وأفكار وسواعد أبنائها.

وفي الغالب هذا التوجّه يطرح مشكل صعوبة التخلّص من صدمات البرجوازية والعنصريّة والاستغلال الاستعماري، سواء لدى المحظوظين الذين احتلوا مواقع المستعمر كبرجوازيّة جديدة أو لدى المسحوقين الذين لم يُسْعِفْهم الحظّ وبالتالي، لن تختلف عندهم إن كانت البرجوازية استعماريّة أم وطنيّة ولا فرق بين استغلالهم من طرف معمرين محتلين أو من طرف مستثمرين وطنيين.

وإمّا - من الجهة المناقضة - أن تبني الدولة حديثة الاستقلال خياراتها الاقتصادية على مخالفة النهج الذي كان سائدًا خلال فترة احتلالها معتبرة أن الاستقلال الحقيقي يكمن في التخلّص من الاستعمار وقيمه ومجتمعه وكل إفرزاته ومخلفاته الماديّة والأدبيّة، وعليه فلا برجوازيّة ولا امبريالية ولا استغلال ولا طبقيّة في دولة الاستقلال، وفي هذه الحالة تكون تحولاتها الاقتصادية جذرية مبنية على الخيار الاشتراكي واحتكار الدولة لموارد الثروة والمركزية في التخطيط والتسيير.

وربّما - أيضًا - قد تُنشئ الدولة المستقلّة خيارًا هجينًا يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فتُعطي حريّة المبادرة والتملك والكسب لكلٍ حسب قدراته وطاقاته، وتتواجد الدولة حيث ترى أنه عليها الإشراف والاحتكار وحفظ المصالح العامة لمواطنيها وتحقيق التوازن حتى لا تُلجم المبادرات الفرديّة فتُهدّر فنّ الإبداع وتُشيع قيم التكاسل والتواكل من جهة، ومن جهة أخرى حتى لا يطغى رأس المال الخاص فيبتلع الدولة ذاتها.

أيّ من هذه التوجّهات اختارته الجزائر بعد استقلالها وبنّت عليه تحولاتها الاقتصادية؟ وماهي الأسباب والخلفيّات والدوافع نحو ذلك؟ ومن الشخصيّات الفاعلة والمؤثّرة في صناعة تلك التحوّلات؟ وهل تحققت للجزائر المستقلّة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة؟

ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في ثنايا هذه الدراسة لأنّ التحوّلات والخيارات الاقتصادية لدى أيّة دولة يفترض أن تجيب عما تطرحه المشكلة الاقتصادية: ماذا وكيف ولمن نُنتج؟ وفي سياق الإجابة عن تلك التساؤلات ثمة عديد من المصطلحات الاقتصادية والاجتماعيّة التي تحتاج إلى الوقوف عندها للتعريف بها حسب ما تستدعيه الإحاطة بجوانب هذا البحث.

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال أمام تركة ثقيلة من التخلّف، فالثورة التحريرية خلّخت الريف من سكّانه، كما أنّ أجهزة الدولة كانت مُنْهارة على جميع المستويات الإداريّة والاقتصاديّة (الصناعة - الزراعة - التجارة) فضلا عن التعليم والثقافة، هذا ما حثّم على الدولة تركيز جهودها للعمل على الخروج من حالة التخلّف هذه.¹

فورثت الجزائر المستقلة عن الجزائر المُستعمَرة اقتصادا مختلطا يجمع بين قطاع تقليدي مُتْهالك وقطاع رأسمالي شكّله الأوروبيون، وقد كان الأول في مرحلة التفكّك بينما كان الثاني في مرحلة الانطلاق، خاصة بعد أن قرّرت إدارة الاحتلال الفرنسي الدخول في "تجربة تصنيع الجزائر" ولو أنّ هذه الفكرة جاءت متأخرة مع مخطط أو مشروع قسنطينة 1958م²، فإذا أضفنا التجربة الاقتصادية الرأسمالية في دول المغرب العربي: تونس والمغرب و ليبيا، فيبدو أن هذه المعطيات تعرض على الجزائر المستقلة نمط مشروع لبناء اقتصادها ومسار تنميتها الاجتماعيّة وفق النظام الرأسمالي.³

لكن الذي حدث هو أن الجزائر سلكت طريقا مُعاكسا يقوم على القطيعة مع الإرث الاستعماريّ، بيد أنّ الجزائر التي حوّلت طريقة تنميتها الاقتصادية والاجتماعيّة نحو الخيار الاشتراكي بدءًا بالتسيير الذاتي إلى الثورات الصناعيّة والزراعية والثقافيّة، سرعان ما تراجعت وعادت إلى خيار الاقتصاد الحرّ بدءًا بالانفتاح ثم إعادة الهيكلة وتشجيع القطاع الخاص واقتصاد السوق.

وعليه لا يمكن دراسة التحوّلات الاقتصاديّة للدولة الجزائريّة من دون الإحاطة بالأحداث

¹ - محمد السويدي، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهمّ مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر (د . ت)، ص 67.

² - مشروع قسنطينة Plan de Constantine (1959-1963): هو برنامج اقتصادي صمّمته الحكومة الفرنسية في عام 1958 في ذروة مراحل الثورة التحريريّة في الجزائر وبعد وصول الجنرال ديغول إلى السلطة. فقد أعلن ديغول عن خطته في خطابه الموجه إلى محافظة قسنطينة في 3 أكتوبر 1958 يعتبر هذا المشروع في نظر الفرنسيين مشروعا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا مفيدا ولكن المقصود هو إفشال الثورة الجزائريّة ضمن مشاريع التهذئة لإبعاد الشعب الجزائري عنها وإقناعه بضرورة الاندماج في فرنسا.

³ - إدريس بولكعبيات، << تجربة الجزائر في التنمية: قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد >> مجلة العلوم الإنسانية، ع: 17، جوان 2002، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ص 115.

التاريخيّة التي عاشتها الدولة من جميع الجوانب السياسية والظروف الاجتماعية والسياسات المحليّة والإقليميّة التي هي بالضرورة من المؤثّرات المباشرة أو غير المباشرة في إحداث وصناعة تلك التحوّلات ومرافقتها، كما أن دراسة الأحداث والتطوّرات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافية دون التعرّيج على الوضع الاقتصادي تُفقد الدراسة صفة التكامل وتسمّها بالنقصان.

لذلك سنحاول أن تكون قراءتنا في المصطلحات الاقتصادية أو الاجتماعية مرتبطة بما سوف نتناوله من عناصر البحث ضمن فصوله ومباحثه وتماشياً مع سيرورة الأحداث والوقائع التي تشكّل جزءاً من تاريخ الجزائر في مرحلة استقلالها عن الاستعمار الفرنسي.

المبحث الأول: مفهوم التحوّلات الاقتصادية والتنمية في إطار الخيار الاشتراكي

المطلب الأول: التحوّل الاقتصادي Transformation économique

أ - التحوّل في اللغة: معناه الانتقال من حال إلى حال آخر.

قال الشاعر: وَبَدِّلْتُ قَرَحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ.... فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسًا

وتحوّل بمعنى تغيّر وتبدّل.

قال الشاعر: أَبَى الرَّسْمُ بِالْجَوْنَيْنِ أَنْ يَتَحَوَّلَا... وَقَدْ زَادَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ حَوْلًا مُكْمَلًا.¹

يُقال في المصطلحات الماليّة والاقتصاديّة: تحوّل اقتصادي وتحوّل دورة اقتصادية أو دورة السوق من ارتفاع إلى هبوط وتحوّل نزولي وتحوّل سلبي للاقتصاد من حالة انتعاش إلى حالة ركود، وتحوّل كبير في اتجاه متوسط أو طويل الأجل مثل تحوّل أسعار الأسهم في سوق تصاعدات أسعارها لفترة طويلة.²

¹ - يُنسب البيت الأول إلى امرئ القيس بن خُجر الكنديّ والبيت الثاني إلى خُرَاشة بن عمرو العبسيّ، انظر: معجم الدوحة التاريخي للغة العربيّة (قاموس إلكتروني)، متاح على رابط: <https://www.dohadictionary.org>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 20-06-2019، سا: 11.55 صباحاً.

² - معجم المعاني الجامع (قاموس إلكتروني)، متاح على رابط: <https://www.almaany.com>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 20-06-2019، سا: 12.16 زوالاً.

لهذا فإنّ التحوّل في المجال الاقتصادي إضافة إلى ما ذكر، قد يعني أيضًا التحوّل من خيار رأسماليّ إلى خيار اشتراكيّ وقد يكون تحوّلًا من القطاع العام نحو القطاع الخاص أو العكس، أو من التخطيط المركزيّ إلى اللامركزية في التخطيط أو العكس، وقد يكون تحوّلًا من سياسة اقتصادية غير مُجدية إلى ما هو أنجع وأنجح منها وهكذا.. وبغض النظر عن تلك التفاصيل يكون المفهوم المفترض في دراستنا أن التحوّل الاقتصادي للدولة الجزائرية المستقلة: هو الانتقال من حال الاقتصاد الاستعماريّ (الكولونياليّ)¹ إلى حال الاقتصاد الوطنيّ المنشود. بما يعني فك الاندماج كليًا مع الاقتصاد الفرنسيّ الموجّه بالأساس لخدمة المنظومة الرأسمالية الاستعمارية الغربية.

ب - الاقتصاد في اللغة يعني: القصد: وهو الوسط بين الطرفين، والقصد: إتيان الشيء، والقصد في الشيء: خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يُقتَر، يُقال: فلان مقتصدٌ في النفقة²، ومنها قول الله تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾³، وفي الحديث النبوي الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَا عَالَ مُقْتَصِدٌ قَطُّ)⁴، أي: ما افتقر من لا يُسرف في الإنفاق ولا يُقتَر.

ويستعمل فقهاء الإسلام كلمة الاقتصاد بمعنى التوسّط بين طرفي الإفراط والتفريط، حيث أن له طرفين هما ضدان له: تقصير في الشيء ومُجاوزة لحدوده، فالمقتصد من أخذ بالوسط وعدل عن الطرفين، وهو (الاقتصاد) خلقٌ محمود يتولّد من خُلُقَيْن: عدلٌ وحكمة؛ فبالعدل يعتدل في المنع والبذل وبالحكمة يضع كل واحدٍ منهما في موضعه الذي يليق به، فيتولّد من بينهما الاقتصاد.⁵

أمّا في الاصطلاح: فله عدّة تعريفات لدى كثير من الباحثين الذين تناولوا موضوعه،

¹ - سيأتي مفهومه في الحديث عن الاقتصاد.

² - محمّد بن مكرم الإفريقي المصري (ابن منظور)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 353.

³ - سورة لقمان، آية: 199.

⁴ - سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم (الطبراني)، المعجم الكبير، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1404هـ / 1983م، ص 123.

⁵ - نزيه حمّاد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، دار القلم، دمشق، ط2، 2014م، ص72.

منذ عهد الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس (384ق.م - 322ق.م) الذي قصد باستعماله: "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية" أي العلم الذي يهتم بالشؤون المالية للمنزل.¹

لكن هذا المفهوم يُعطي للاقتصاد المعنى المحصور في الجانب المالي للأسرة أو العائلة وليس معناه المرتبط بالدولة والمجتمع.

إلى آدم سميث (1723 - 1790م) الذي يتلخص تعريفه للاقتصاد على أنه: "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها"، في كتابه الشهير "ثروة الأمم"² ويقصد بذلك التعريف أن الاقتصاد: هو العلم الذي يختص بدراسة الكيفية التي يحصل بها الإنسان على الثروة والكيفية التي يتصرف بها في هذه الثروة، أي: أن الاقتصاد هو عبارة عن آلية علمية يستعين بها الإنسان للحصول على الأموال ويستخدمها للتوصل إلى الطريقة الصحيحة للتصرف في هذه الثروة.³

وفي ذلك لا بد من اعتبار العمل وتقسيماته ومجالاته ونتائجه، إذ يعود الفضل في تحقيق ملكية الثروة إلى ما ينتج عن العمل بشكل مباشر من أموال ومكاسب أو يعود إلى ما يشتري بما ينتج أيضًا عن العمل عن طريق المبادلة أو المقايضة أو النقد، لذلك أفرد له المؤلف الباب الأول من الجزء الأول.⁴

وعرفه ليونيل روبنز Lionel Robbins (1898-1984م) بأنه: "دراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والحاجات المتعددة وبين الوسائل النادرة ذات الاستعمالات

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات، (م.و.ف.م) للنشر والتوزيع، الجزائر، ج1، 2004، ص 41.

² - آدم سميث، ثروة الأمم، تر: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 2008، ص ص: 9-10، وللتذكير فقد بدأ المؤلف كتابه المذكور في فرنسا واستمر في تأليفه عشر (10) سنوات بعد عودته إلى بريطانيا عام 1766، وقد لقي الكتاب نجاحًا على الفور بعد طبعه حتى قال فيه النائب وليم بيت (مجلس العموم البريطاني): "إن إدراك سميث الشامل لتفاصيل وعمق البحث الفلسفي سيقدم أفضل حل لكل مسألة تتصل بتاريخ التجارة وبنظام الاقتصاد السياسي"، انظر: جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، تر: أحمد فؤاد بليغ، مر: اسماعيل صبري عبد الله، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000، ص 75.

³ - يعقوب علي جانقي ومحمد الجاك أحمد، مبادئ الاقتصاد، منشورات مدرسة العلوم الإدارية، جامعة الخرطوم، السودان، ط1، 2009، ص 10.

⁴ - آدم سميث، ثروة الأمم، المرجع السابق، ص10.

المختلفة"، وعرفه بول سامويلسون Paul Anthony Samuelson (1915-2005م) على أنه: "دراسة الكيفيّة التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها مواردهم الإنتاجيّة النادرة لإنتاج مختلف السلع على مدى الزمن وكيفيّة توزيع هذه السلع على مختلف الأفراد والجماعات لغرض الاستهلاك الحاضر والمستقبل".¹

ويذكر روبرت ميرفي Robert P. Murphy (مولود في 1976م) بأنه: "دراسة عمليات التبادل التجارية وهذا يشمل كل عمليات التبادل التي تحدث في محيط السوق العادي"²، وعليه يبدو لنا أن العمليّة الاقتصادية التي هي وظيفة الاقتصاد تدور حول كيفيّة الموازنة والتوفيق بين الموارد ومصادر الثروة والتمويل المطبوعة بصفة المحدوديّة، وبين تلبية الرغبات والمطالب الموصوفة باللامحدوديّة، بل هي مفتوحة دائماً على طلب المزيد، وفي رحلة البحث عن تلك الموازنة تحدث كل عمليات التنقيب والكشف عن الموارد والمبادلة والتجارة والادّخار والتحقّب للمستقبل، وهذا ينطبق على الأفراد كما ينطبق على الدول.

أما مصطلح "الاقتصاد السياسيّ" فلم يُستعمل -لأوّل مرّة- إلا في بداية القرن السابع عشر، وهو ما تحقّق في فرنسا على يد "انطوان دي مونكريتيان Antoyne de Montchrétien (1575-1621م" الذي نشر في عام 1615 كتاباً مطوّلاً بعنوان: في الاقتصاد السياسي مدفوعاً برغبته في تجاوز ما ذهب إليه أرسطو في موضوع اقتصاد الأسرة أو العائلة وقاصداً بصفة "السياسيّ" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة".³

وفي إنجلترا استعمل "جيمس ستيوارت James Steuart (1707-1780م) في كتاب صدر عام 1767 بعنوان "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسيّ"، كما استعمل كارل

¹ - أحمد محمّد مندور وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئيّ، نشر قسم الاقتصاد، كليّة التجارة، جامعة الاسكندريّة، مصر، 2001، ص ص: 10-11.

² - روبرت ميرفي، دروس مبسّطة في الاقتصاد، تر: رحاب صلاح الدين، مر: شيماء عبد الحكيم طه، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2013، ص14.

³ - محمّد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسيّ، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندريّة، مصر، ط6، 2019، ص7.

ماركس Karl Heinrich Marx (1818-1883م) هذا المصطلح في كتاباته¹، وخلاصة القول أنّ هذا المصطلح "الاقتصاد السياسي" هو علمُ أوروبيّ المولد والنشأة والتطوّر.²

وهو ذلك العلم الخاص بدراسة سلوك المجتمع وأفراده في توظيف الموارد المُتاحة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بين الفئات المختلفة بهدف إشباع الحاجات اللازمة لمعيشتهم ليصل إلى القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، وموضوعه معرفة الظواهر المكوّنة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع وهو بذلك يقوم على علاقة مزدوجة: علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان.³

ومن ثمّ هناك فرق بين الاقتصاد والسياسة الاقتصاديّة، فالإقتصاد يهتم بالأنشطة الاقتصادية من البحث عن الموارد والتوزيع والتبادل والانتاج وما يترتب على ذلك من ظواهر مثل: الدخل والادّخار والتنمية والاستثمار والبطالة والتشغيل والتضخم والوفرة والندرة، وعلم الاقتصاد يعمل على تفسير الظواهر الاقتصادية وتحليلها ويدرس اتجاهات تطوّرها بينما السياسة الاقتصاديّة تهتم بوضع الطرق الكفيلة بتسيير الأنشطة الاقتصاديّة وتطويرها حتى يكون الوضع الاقتصادي مُريحاً وإيجابياً ومن ثمّ تفادي الوقوع في المشاكل التي تتسبّب في تدهور الواقع الاجتماعي واضطرابه.

فمجالات البحث والاهتمام بالنسبة لعلم الاقتصاد تشمل:

- دراسة الظواهر الاقتصاديّة والعلاقة بينها.
- كفيّة توزيع الموارد المحدودة بين الاستخدامات المختلفة والتوزيع الأمثل لتلك الموارد.
- دراسة قضايا الإنتاج والتوزيع بين أفراد المجتمع بغرض إشباع حاجاتهم ومطالبهم.
- العلاقة الاقتصاديّة التي تربط بين الأفراد في المجتمعات المختلفة.

¹ - محمّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص: 42-43.

² - محمّد عادل زكي، نقد الاقتصاد ...، المرجع السابق، ص: 11.

³ - رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011، ص: 24-26.

إنّ فعلم الاقتصاد يتناول بالدراسة والتحليل المشكلة الاقتصادية والتي تتلخّص في كيفة المواءمة بين الموارد المحدودة والاحتياجات اللامحدودة.¹

قد يتداخل هذا مع النظام الاقتصادي وهو مصطلح له عدّة تعريفات منها: "أنّه الجهاز التنظيمي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الحاجات والموارد"²، فعندما يكون المورد وفيراً كالهواء فإنّه لا يحتاج إلى جهاز تنظيم لأن حاجات الناس تتم تلبيتها تلقائياً، أما إذا شحّت الموارد فهنا يلزم وضع جهاز التنظيم للتحكّم والتوزيع العادل في تلبية الاحتياجات، وهناك من يعتبر النظام والمذهب الاقتصادي سواءً، نظراً لارتباط الاقتصاد بالفكر الفلسفي الإنساني.³

على أن موضوعنا يُركّز على السياسة الاقتصادية المتمثلة في الخيارات والخُطط والبرامج التي سلكتها الدولة الجزائرية ضمن التحوّلات الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية من خلال الاستخدام الناجع للموارد ومصادر الثروة، ولذلك نجد العديد من المصطلحات الشهيرة أو البارزة في التجربة الاقتصادية الجزائرية بعد الاستقلال والقائمة بالأساس على التحوّل من واقع اقتصادي استعماري بخلفية رأسمالية نحو تطبيق الخيار الاشتراكي.

ج - الاقتصاد الاستعماري (الكولونيالي) Économie coloniale

يعود أصل كلمة الكولونيالية إلى المصطلح اللاتيني *colonus* ويعني المزارع، وذكّرنا هذا الأصل بأن مفهوم الكولونيالية ارتبط بفعل انتقال مواطنين من دولة الأمة المحتلة إلى الأرض الواقع عليها الاحتلال، واستعمل المصطلح غالباً لوصف أماكن مثل أمريكا الشمالية ونيوزيلندا وأستراليا والبرازيل والجزائر، حيث انتقلت أعداد كبيرة من المواطنين الأوروبيين،

¹ - نجلاء محمّد إبراهيم بكر، مبادئ الاقتصاد، نيو برانت Nieuw Print للطباعة، (د.ت)، ص5.

² - أحمد ضياء الدين زيتون، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001، ص28.

³ - للمزيد، انظر: رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ص: 247-250.

وأنشأوا مستعمرات منفصلة عن أماكن معيشة السكان الأصليين.¹

ففي الجزائر استطاعت الرأسمالية الكولونيالية خلق جملة من النشاطات الاقتصادية الموجّهة بشكل عام نحو التصدير إلى أوربّا، والمقصود هنا قطاع الزراعة الذي يُنتج الكروم والحمضيّات والخضروات وغيرها ممّا جعل استغلال الأرض في صالح الكولون بشكل متطوّر ومتزايد حيث يمكن متابعة العاملين من الكولون في قطاع الزراعة حسب الجدول:

جدول رقم (01) يبيّن تطوّر التمرکز الكولونيالي على الأراضي الزراعية بالجزائر

العام	الأوربيّون العاملون في الأرض	المساحة
1911	222293	1846000 هكتار
1948	1253000	3000000 هكتار

المصدر: إعداد الطالب بناءً على ما ورد في: عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1983، ص157.

لهذا تترادف كلمة الكولونيالية مع الاستعمار في اللغة العربيّة، حيث أنّها تعنيه بالذات، أي: احتلال دولة لدولة أخرى والتحكم في أراضيها وشعبها ومواردها، بما يعني استغلال كل الموارد البشرية وغير البشرية لصالح تلك الدولة المستعمرة.²

ورغم أن الرأسمالية الكولونيالية التجارية هي التي سيطرت في بداية الاحتلال، إلا أنّ الإدارة الاستعمارية انتقلت بالتدرّج نحو الصناعات التحويلية المعتمدة على الزراعة بالإضافة إلى المواد المعدنية (من الفوسفات والحديد) وكذا المواد الغذائية ومواد البناء والأدوات المنزلية وتحويل الخشب، وكل هذه الصناعات والمنتجات تهدف إلى تلبية الاستهلاك

¹ - عصام حمزة، << مفهوم الكولونيالية: كيف تستعبد العالم باسم الحرية؟ >> موقع إضاءات، متاح على رابط: <https://www.ida2at.com>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 29-06-2019، سا: 12.17 زوالاً. في الجزائر تحديداً تمت الكولونيالية عن طريق الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين بمختلف الطرق (الطرد والتهجير، الشراء، النهب..).

² - مجهول، << الاستعمار والكولونيالية >> موقع المرسل، متاح على رابط: <https://www.almrsal.com>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 04-10-2019، سا: 10.52 صباحاً.

المحلّي للمستوطنين والتصدير نحو فرنسا وأوربّا.¹

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية، الخيار الاشتراكي والخصوصيّة الجزائرية:

أ - التنمية الاقتصادية Développement économique

التنمية في اللغة: مشتقة من نما الشيء نماءً ونُموًا، أي: زاد وكَثُر، ونَمَى الشيء تنميهً، أي: أنماه.²

وفي الاصطلاح: يعدّ النمو عنصرًا اقتصاديًا هامًا في عملية التنمية، يشير إلى الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وهو - إذن - لا يرتبط على سبيل الضرورة بالتغيرات الهيكلية الاقتصادية أو الاجتماعية، ويتحدّد النمو في مفهومه العكسي بالركود أو الكساد الاقتصادي.³

وحسب تعريف الأمم المتحدة: التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدّم وتعدّ خيارًا لا بد منه في مواجهة المتطلّبات الوطنيّة في ميدانَي الإنتاج والخدمات.⁴

بينما التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تشمل النمو كأحد عناصرها وترتبط بالتغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي ويكون من شأنها تحقيق زيادات في الدخل الفردي الحقيقي لفترة ممتدة من الزمن، إلى جانب النواحي غير اقتصادية، ولهذا فإنّ المفهوم

¹ - عديّ الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق، ص: 158-161.

² - مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط، نشر مكتبة الشروق الدولية، (د.ت)، ص 956.

³ - طارق أحمد الحصري، التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي (رسالة ماجستير - مخطوط)، إشراف: إمام الحياي، كلية الاقتصاد والإدارة، الأكاديمية العربيّة، الدنمارك، 2014م، ص3.

⁴ - على خليفة كوارى، << حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربيّة >> مجلّة المستقبل العربي، ع: 27 ماي 1981، بيروت، لبنان، ص34.

العكسي للتنمية يتحدد بالتخلف.¹

واضح أن التوجُّهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في جانب النمو الإقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع من: الغذاء - الكساء - السكن - التعليم - العمل .. إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة.²

ولما كان التحرر السياسي الفرصة المناسبة لشعوب الدول المتحررة من الاستعمار وقيادتها السياسية كي تسعى إلى بناء مجتمعاتها والارتقاء إلى المكانة اللائقة بها، فإن التنمية تعتبر غاية أساسية من غايات هذه الشعوب، فكيف يمكن تحقيقها ؟ أي بمعنى آخر: ما هي الأيديولوجية التي يمكن أن تعتمد عليها القيادة السياسية في بلوغ تلك الغاية؟³

ومن ثَمَّ فإن التنمية هي مجموعة الإجراءات والتدابير الواعية لتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة ولفائدة غالبية أفراد المجتمع بحيث تكون الدولة طرفاً أساسياً وتؤدي دوراً رئيسياً ومحورياً في هذه العملية.⁴

فالتنمية - إذن - تعتبر بمثابة عملية متعددة الأبعاد مما يتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والثقافية والنظم السياسية والإدارية والأنماط السلوكية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، وعلى سوء توزيع الدخل، وعلى البطالة.⁵

¹ - طارق أحمد الحصري، التنمية الاقتصادية...، المرجع نفسه، ص 4.

² - عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان بن سانية، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقوى الاسلامي الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، المركز الجامعي - غرداية، الجزائر، 23- 24 فبراير 2011م، ص3.

³ - حميد خروف، << سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية >> مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص192.

⁴ - محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1987، ص55.

⁵ - رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991، ص109.

أما التنشئة الاجتماعية فيتم تحديدها بواسطة عنصرين أساسيين هما:

- مصادرة الملكية الرأسمالية وخلق الملكية الاجتماعية لأدوات الإنتاج.
- التنظيم الديمقراطي لإدارة المؤسسات من قبل العمال ولمصلحتهم.¹

ب - الاشتراكية "Socialisme"

في اللغة: مأخوذة من الاشتراك في الفعل يقال اشترك الرجلان في كذا، أي: كان كل منهما شريكًا للآخر، جاء في القرآن الكريم في ميراث الإخوة من الأم قوله تعالى: [.. فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ..]².

وفي معجم المعاني الجامع: الاشتراكية من [ش ر ك] (مصدر صِنَاعِي)، وهي: مَذْهَبٌ إِقْتِسَادِيٌّ وَاجْتِمَاعِيٌّ وَسِيَاسِيٌّ قَائِمٌ عَلَى إِغْءَاءِ الْمِلْكِيَّةِ الْخَاصَّةِ الْوَاسِعَةِ، وَتَأْمِيمِ وَسَائِلِ الْإِنْتِاجِ وَالْمُوَاصَلَاتِ وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْاِقْتِسَادِيَّةِ.

وجاء أيضًا: الاشتراكية مذهبٌ سِيَاسِيٌّ واِقْتِسَادِيٌّ يَقُومُ عَلَى سَيْطَرَةِ الدَّوْلَةِ عَلَى وَسَائِلِ الْإِنْتِاجِ، وَعَدَالَةِ التَّوْزِيعِ، وَالتَّخْطِيطِ الشَّامِلِ.³

وفي الاصطلاح: هي نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ويُبنى نظام الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة وإشرافها على مصادر الثروة ووسائل الإنتاج، والملكية التعاونية والجماعية.⁴

¹ - Inconnu, **Privatisation des entreprises publiques en Algérie: Evaluation des performances**, (Thèse de doctorat en sciences commerciales – Manuscrit), Université d'Oran, Année Universitaire: 2008-2009, P138.

على أن هناك من يرى بأن إجراءات تقنين العملية ما هو إلا تحويل للحركة العمالية الجماهيرية إلى مؤسسة بيروقراطية أخضعتها القيادة تدريجيًا لمراقبة الدولة وسيطرتها، انظر: العياشي عنصر، << التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر >> سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1999، ص378.

² - سورة النساء، آية: 12.

³ - معجم المعاني الجامع، المرجع السابق، تاريخ الزيارة: 2019-06-29، ص: 08.10 صباحا

⁴ - م. روزنتال وآخرون، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط4، 1981، ص30.

فالاشتراكية هي مجموعة متكاملة من الأفكار والمناهج والوسائل السياسية والاجتماعية والتي تشترك - بغض النظر عن التمايز في التفاصيل - في رفض النظام الرأسمالي والمجتمع الاستغلالي، وبالمقابل إقامة مجتمع اشتراكي أكثر عدلاً وتحقيقاً للمساواة بين جميع الأفراد ناهيك عن الإخاء بين الأمم وهذا لا يتحقق إلا بالتقدم الحتمي للمجتمعات.¹

وخلاصة القول أنّ النظام الاشتراكي نظام تمتلك فيه الدولة أصول ووسائل الانتاج كالأراضي وما فيها من ثروات، والمصانع والعتاد والآلات، وتتخذ جميع القرارات الاقتصادية من خلال جهاز التخطيط المركزي.

والاشتراكية في دولة الجزائر المستقلة تستند إلى المرجعيات التاريخية الثورية من خلال الوثائق الرسمية للثورة التحريرية (1954-1962م) وإن لم ترد بلفظها الصريح، حيث استعمل مصطلح الدولة الديمقراطية الاجتماعية في بيان أول نوفمبر 1954م²، ومع أنّه ليس هناك إشارة صريحة إلى الاشتراكية بذاتها، حيث تعتمد المحررون وضع تصوّر للدولة المقبلة "في إطار المبادئ الإسلامية"³، غير أنّ عبارة: "دولة اجتماعية" فيها إشارة إلى الدور الاجتماعي الذي ينبغي أن تلعبه الدولة بعد الاستقلال.⁴

ثم في ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م الذي أكد في تعريفه بالثورة: "إنها ثورة منظمة وليست تمرّدًا فوضويًا إنها معركة وطنية تسعى لهدم النظام الفوضوي الذي يُنتجُه

¹ - في الفكر الإنساني ظهرت تقسيمات وأنواع للاشتراكية، منها: الاشتراكية الأممية والاشتراكية الحقّة والأخلاقيّة والطوباويّة والغاييّة، انظر: م. روزنتال وآخرون، الموسوعة الفلسفية، المرجع السابق، ص ص: 30-33.

² - عبد الله مقلاتي، مواثيق وثائق الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر، الجزائر، 2013، ص 65. وأيضًا: يوسف قاسمي، قراءة سياسية وقانونية في بيان أول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي حول: الثورة التحريرية الكبرى (1954-1962) "دراسة قانونية وسياسية" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، بتاريخ 2-3 ماي 2012، ص 15.

³ - عبد الرحمان بن ابراهيم العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: 1947-1954، دار السائح، الجزائر، ج 3، ط 2، 2008م، ص 430.

⁴ - كانت عبارة "قيام دولة اجتماعية"، التي تضمّنها بيان الأول من نوفمبر 1954، مؤشّرًا مسبقًا على أنّ الخيار السياسي والاقتصادي الذي ستنبأه حكومة الاستقلال سيكون "اشتراكيًا" أو على الأقلّ سيعاى العدالة الاجتماعية، انظر: عبد الرزاق بوكبة، >> حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر << موقع ألترا الجزائر، رابط: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 19-12-22 سا: 01.21 مساءً.

الاستعمار، وليست حرباً دينيّةً، إنها مسيرة إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانيّة وليست عودة إلى الإقطاع، وهي أخيراً معركة لإحياء الدولة الجزائريّة تحت اسم جمهوريّة ديمقراطيّة واجتماعيّة وليست إقامة نظام ملكيّ أو ثيوقراطي¹.

ففي عبارات مثل: هدم النظام الفوضوي الذي يُنتج الاستعمار.. وليست عودة إلى الإقطاع.. وليست إقامة نظام ملكيّ أو ثيوقراطي.. إشارات إلى عزم مبيّت على القطيعة مع النظام الاستعماري الرأسمالي الذي هو سبب الفوضى والبؤس الاجتماعي والطبقية والإقطاعية والعنصرية وغياب دور الدولة في حماية الجزائريين الأصليين من سطوة الوافدين المستوطنين من الفرنسيين والأوربيين.

ليأتي مؤتمر طرابلس باللغة الصريحة سواء في الخيارات السياسية أو الاقتصادية متمسّكا بالاشتراكية ففي الشق السياسي أكد على:

- محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر في كل العالم.
- بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية.
- دعم السلم والتعاون الدولي المتوازن والعدل.
- تجسيد الوحدة المغاربية والإفريقية.
- وفي الشق الاقتصادي :
- محاربة التسلط الاحتكاري والإقطاعي.
- ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- تطبيق سياسة التخطيط.
- مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج مع تغيير جذري على هياكل الحياة في الريف وتصنيع البلاد.
- التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة.²

¹ - Front de libération nationale: **Les textes fondamentaux de la révolution**, éd: A.N.E.P, Alger, 2008, P55.

² - المجلس الوطني للثورة الجزائرية، برنامج طرابلس 1962، منشورات A.N.E.P (د.ت)، ص ص: 75-79.

فإذا كانت لفظة "ثورة" حسب برنامج طرابلس قبل التحرير هي من أجل تحقيق الحرية والاستقلال، فإنها بعد ذلك يجب أن تكون من أجل الديمقراطية الشعبية، حيث أن الاستقلال سيؤدي في النهاية إلى ثورة اقتصادية واجتماعية تترك آثارها على المجتمع كله، وفي نفس الوقت لا يمكن التنبؤ بالتطورات التي يمكن أن تتمخض عن هذا التغيير.¹

ومن حينها ترسم الخيار الاشتراكي في الجزائر وأصبح في عداد الحمى الذي يتعين على الدولة والمجتمع رعايته وصيانته بما يضمن لكل المواطنين حظوظهم ويمكنهم من نيل حقوقهم في بلدهم فكان على دساتير الدولة المستقلة ومواثيقها أن تؤكد على هذا الخيار وتدعمه نظرياً لتجسده الدولة وتطبقه عملياً وتدافع عنه بكل قوة أدبية أو مادية.

وهناك من يبرر عدم ابراز مصطلح الاشتراكية في مواثيق جبهة التحرير الوطني قبل مؤتمر طرابلس 1962، وإعطائها الطابع الشعبي والبعد الاجتماعي بتحفظ من الطليعة الثورية يهدف إلى قطع الطريق أمام الدعاية الفرنسية حتى لا تُلصق بالثورة تهمة الشيوعية، وربما خلق تأويلات وخلافات مع قوى تيارات الحركة الوطنية المجنّدة لنصرة جبهة التحرير الوطني وثورتها التحريرية.²

وعلى مستوى الممارسة فالرئيس الأول أحمد بن بلة منذ أكتوبر 1962م بعد قبول الجزائر دولة مستقلة عضواً في هيئة الأمم المتحدة، ألقى خطابه في (10 أكتوبر 1962م) وأكد فيه على مناهضة بلاده للقوى الرأسمالية الاستعمارية، ومن نيويورك توجه إلى كوبا ومن عاصمتها "هافانا" صرح قائلاً: "إن الشعوب الفقيرة بدأت تدرك أن الاشتراكية هي الطريق إلى الحرية وهي الطريق نحو التقدم وأن الاستعمار هو سياسة النفاق".³

ولتحديد التصادم الإيديولوجي بين الاشتراكية وارتباطاتها بأصولها الشيوعية من جهة،

¹ – Duchac René, << Révolution et socialisme en Tunisie et en Algérie >>, **Anuaire de l'Afrique du Nord**, CNRS, Paris, 1967, P144.

² – صالح بلحاج، << الثورة التحريرية والبلدان الاشتراكية >> مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 15، 2007، ص183.

³ – عمرو أحمد عمرو وعبد الرؤوف أحمد عمرو، أحمد بن بيللا ابن شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د.ت)، ص127.

وهويّة الشعب الجزائري ذات البعد العربي الإسلامي من جهة أخرى، كثيرًا ما كان المؤيّدون للاشتراكية يُعطونها خصوصيّة جزائريّة بحيث لا تتنافى مع الإسلام كما هو رأي أحمد طالب الإبراهيمي: "بالنسبة للاشتراكية فقد كانت ومازالت تعني في منظورنا: العدالة واختيار الحلول الوسطيّة التي تحمي في آنٍ واحد مصالح الدولة والمجتمع والمواطن والتي تُشجّع بجانب القطاع العام قطاعًا خاصًا وطنيًا غير مستغلٍ وخاضعًا للرقابة والتخطيط".¹

وعلى العموم لقد كان اختيار غالبية بلدان العالم الثالث المستقلة حديثًا الطريق للرأسمالي لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الاختيار أملتة جملة من المعطيات الموضوعية، لعل من أبرزها:

- الارتباط الوثيق بين النظام الرأسمالي و الإمبرياليّة من جهة والاستعمار الغربي من جهة أخرى والذي عانت من ويلاته هذه البلدان، لهذا جاء في برنامج طرابلس 1962م: "إن تشييد دولة حديثة على أسس ديمقراطيّة معادية للإمبريالية والإقطاع لا يُمكن تحقيقه إلا في ظل مبادرة الشعب ويقظته ومراقبته المباشرة".²

- ما أبداه الاختيار الاشتراكي - في نظر زعماء هذه البلدان - من قدرة على توفير أجوبة أكثر قناعة للمشاكل التي كانت سببا في تخلفها.

- حاجة هذه البلدان إلى تجربة رائدة تسترشد بها، و تبني عليها تصوراتها المستقلة في إعادة بناء نفسها.³

- هذا ويمكن إضافة مبرر آخر وهو التخوّف من عودة الإقطاعية وسيطرة البرجوازية المحليّة من جديد باعتبارها مُقوّضة لبناء الدولة - خاصّة عند القادة الجدد للجزائر - وبالتالي

¹ - أحمد طالب الإبراهيمي، المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل (1989-1999)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1999، ص23.

² - C.N.R.A, La Déclaration du Congrès de Tripoli, Op-Cit, P17.

³ - حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 192- 193.

حلول النظام الاستغلالي الوطني والقومي محل النظام الاستغلالي الكولونيالي الاستعماري.¹

المبحث الثاني : خصوصيات الاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول: التأميم، التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي

أ - التأميم Nationalisation:

في معجم المعاني الجامع: (أَمَمَ) الشَّرَكَةَ جعلَهَا ملكًا لِلأُمَّة (Nation) أو الدَّولة، وَقَرَّرَتِ الدَّولةُ (تَأَمَّيْم) الشَّرَكَاتِ الكُبْرَى: أَيْ جعلَهَا فِي مِلْكِ الدَّولةِ وَخَدَمَتِهَا، وَهُوَ نِظَامُ تَعْمَلُ بِهِ الدَّولُ الاشتراكية حَيْثُ تُصَيَّرُ كُلُّ وَسَائِلِ إِنْتَاكِ المَوْسَّسَاتِ وَالشَّرَكَاتِ فِي مِلْكِ الدَّولةِ وَتَقُومُ بِالإِشْرَافِ عَلَيْهَا وَتَسْيِيرِهَا.²

ومصطلح تأميم في الاقتصاد المعاصر يعني تحويل مشروع خاص على قدر من الأهمية إلى مشروع عام يُدارُ بطريقة المؤسسة العامة ، أو في شكل شركة تملك الدولة كل أسهمها فهو يقوم على نزع ملكية المشروعات الخاصة ذات النفع الحيوي للأمة وتحويلها إلى ملكية الدولة.³

إذن فعملية التأميم تعني استيلاء الدولة على المشروعات الخاصة بحيث تصبح مملوكة للدولة ملكية عامة، وقد يتم دفع تعويضات لأصحاب هذه المشروعات، وفي بعض الأحيان يكون تجريداً للملكية من أصحابها الخواص بدون تعويض - وفق أحكام قضائية أو تعسفية - سواء كانوا أفراداً أو شركات أو محلات أو مؤسسات. وقد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي الجزائر المستقلة تدعمت عملية التأميم في مرحلتها الأولى من الجلاء المكتف

¹ - Abderrahim Lamchichi, **L'Algérie en crise: crise économique et changements politiques**, Editions L'Harmattan, Paris (s.d), PP:102-103.

² - معجم المعاني الجامع، المرجع السابق، تاريخ الزيارة: 13-06-19، ص: 07.23 مساءً.

³ - نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، المرجع السابق، ص 124.

للمستوطنين، حيث تركّزت على القطاع الأجنبيّ الخاص ومن الحركة التلقائيّة للتسيير الذاتي الممهّد له في الزراعة، ومن إرادة البورجوازيّة الصغيرة الراديكاليّة وذلك لمنع تدعيم البورجوازيّة الوطنيّة الخاصّة.¹

إن تحفّز البورجوازيّة الصغيرة المتمثّلة في بعض عناصر القيادة السياسيّة خصوصاً لنشر تدابير التأمين وتعميمها، يرتبط بالتطلعات الاشتراكية في أوساط حلفائها وفي الوقت نفسه هجوما مانعا من تطلعات البورجوازيّة المحليّة التي كانت تشرّب لامتلاك المصانع والمزارع المتروكة، لهذا غلب على التأمين في سنواته الأولى طابع التسرّع والشموليّة، غير أن السلطة ابتداء من عام 1967 عمّدت إلى السير بالعمليّة وفق خطّى أكثر ثباتاً نحو تأمين الرأسمال الكبير ممّا شكّل قاعدة انطلاق لسيطرة الدولة تحت إشراف شركات وطنيّة متخصصة يشمل نشاطها كافة التراب الوطني.²

في حين أنّ التأمين في البداية أصاب مجموع أراضي القطاع الاستعماريّ إلى جانب مجموعات غير متكاملة من المؤسّسات والمستثمرات التي تدخل ضمن مصطلح "الأملاك الشاغرة" وكذلك بعض قطاعات الصناعات التحويليّة مثل التبغ والكبريت والمطاحن.³

جدير بالذكر أن عمليّة التأمين ابتداء من 1968، أصبحت سياسة نظاميّة لتصل إلى مرحلة الهجوم سنة 1971، حيث تكثّفت الجهود ضدّ الشركات النفطية الفرنسيّة ليمّ تنويعها بتأمين البترول والغاز (بقيادة سوناطراك شركة البحث والتنقيب عن الوقود وإنتاجه وتحويله وتسويقه)، وبهذا تكون سياسة التأمين إحدى المعالم البارزة لاستراتيجيّة التصنيع، حيث كان الهدف المنشود من وراء ذلك يقوم على إدخال الطاقة الاقتصادية في إطار بناء اقتصاد وطني مستقل.⁴

¹ - علي غربي، << واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجيّة للصراع الصناعيّ >> سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط2، 1999، ص328.

² - أحمد البعلبكي، المسألة الجزائرية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط1، 1986، ص176.

³ - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1982، ص 27.

⁴ - علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص329، وسنعود إلى الحديث عن سياسة التأمين في الفصل الثالث عند تطرّفنا إلى

لهذا تشيع في فترة الرئيس بومدين - بالإضافة إلى التأميمات والثورة الزراعية والصناعية والثقافية - مصطلحات أخرى مثل: الاقتصاد المخطط (أو الموجّه) والصناعة التصنيعيّة¹ ... سوف يأتي الحديث عنها في حينه.

ب - التسيير الذاتي L'Autogestion

إنّ المشتهر فيما يتعلّق بمرحلة حكم بن بلة هو تميّزه بتطبيق سياسة التسيير الذاتي في الاقتصاد، وإن كان هذا الأمر حقيقة في جانب ما، فإنّه في جانب آخر لايعني أن كل قطاعات الاقتصاد على الجملة خضعت لهذا التسيير لوحده، بل إن المرحلة عرفت تعايش أربع قطاعات متباينة: أولها قطاع التسيير الذاتي والذي شمل الزراعة كدعامة له زيادة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خلفها المستعمرون، وثانيها قطاع أجنبيّ خاص يشمل المؤسسات المحليّة التابعة للشركات الفرنسيّة أو المتعدّية الجنسيّة، وثالثها قطاع خاصّ أخذ في التشكل يمتلكه الجزائريّون، ورابعها قطاع الدولة الذي هو الآخر في طور التكوين.²

فالقّطاع الزراعي في الجزائر بعد الاستقلال في 1962 عرف عدة تنظيمات زراعية وقوانين تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان، ونحن نحاول تسليط الضوء على التحوّلات التي شهدتها القطاع الزراعي في الجزائر، تلك التحوّلات التي جاءت من خلال الأنظمة والقوانين التي شرعتها الحكومات الجزائرية وطبقتها منذ الاستقلال.³

وإن كانت سياسة التسيير الذاتي تبرز في الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم استيلاء المواطنين على ممتلكات المعمرين الذين تركوها في عداد الشغور، فإن الدولة

=التطوّرات الاقتصاديّة في عهد الرئيس هواري بومدين.

¹ - وكل ذلك يجد له سنداً مرجعياً في وثيقة مؤتمر طرابلس 1962، انظر: م.و.ث.ج، برنامج طرابلس...، المرجع السابق، ص: 93-94.

² - علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص: 326.

³ - عبد الرزّاق خلف محمد الطائي، << تحوّلات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال >> مجلّة صوت الوطن، مركز الدراسات الإقليمية،

الموصل، العراق، متاح على رابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 30-08-2019، سا: 09.50

مساءً، ولمتابعة نماذج التأميمات، يُنظر الملحقان: 19 و 27، ص: 338 وص: 347.

كان عليها أن تضع القوانين والتشريعات الكفيلة بتنظيم العملية، ممّا سنشير إليه في حديثنا عن التحولات الاقتصادية التي طبعت عهد الرئيس الأول أحمد بن بلة فإننا سنكتفي هنا بدراسة خاصّة لمراسيم مارس 1963م والتي سبقتها قرارات وأوامر ذات صلة بها.

صدرت المراسيم المذكورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عددها رقم: 17، السنة الثانية بتاريخ: الجمعة 29 مارس 1963م وتمّت الإشارة إليها في واجهة الجريدة عبر الفهرس تحت عنوان : مراسيم، أوامر، قرارات ومناشير منسوبة إلى رئاسة المجلس ¹.Presidence du Consiel

وتردّ في ثلاثة مراسيم كالآتي:

- 1 - مرسوم رقم: 63 - 94 في 22 مارس 1963 ويتعلق بنيابة رئيس مجلس الوزراء أحمد بن بلة وتوقيعه على المراسيم بالنيابة عن الوزراء المكلفين بمهمّة في الخارج..
- 2 - مرسوم رقم: 63 - 95 في 22 مارس 1963 ويتضمّن تنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية، المنجميّة والحرفيّة وكذا المستثمرات الفلاحية الشاغرة..
- 3 - مرسوم رقم: 63 - 98 في 28 مارس 1963 المحدّد لقواعد تقسيم (توزيع) محاصيل وإيرادات مستثمرات ومؤسسات التسيير الذاتي.²

بالنسبة للمرسوم الأول يبيّن أن رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء وبناء على مرسوم رقم 62-1 الصادر في 27 سبتمبر 1962 والمتعلّق بتعيين أعضاء الحكومة فإن مجلس الوزراء يرسم ما يلي: المادّة الأولى: وزراء الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، العمل والشؤون الاجتماعية، الشبيبة، الرياضة والسياحة هم ممثّلون بواسطة رئيس المجلس خلال فترة غيابهم في مهمّة بالخارج.

وقد وقّعه أحمد بن بلة بالجزائر في 22 مارس 1963، وبناءً على هذا سوف يكون رئيس المجلس مفوضاً للتوقيع على المرسومين التاليين بالنيابة عن الوزراء الغائبين المعنيين

¹ - المقصود رئاسة مجلس الوزراء التي يتولاها أحمد بن بلة علاوة على رئاسته للحكومة في بداية مرحلة الاستقلال.

² - J.O.R.A, N° 17, 2^{ème} Annee, vendredi 29 mars 1963, P297.

بترسيم نظام التسيير الذاتي.

أما المرسوم الثاني وهو الأهم بناء على مجموعة من المراجع القانونية ذات الصلة بالموضوع، فإنّ مجلس الوزراء يرسم عنوانين أساسيين:

أولاً: ويتعلق بتنظيم التسيير الذاتي (للمؤسسات) وفق الهيئات والمسؤوليات التالية:

- 1- الجمعية العامة للعمال
- 2- مجلس العمال
- 3- لجنة التسيير
- 4- المدير¹.

ويحتوي هذا العنوان على أربعة بنود تفصّل كيفية تنصيب الهيئات المذكورة ومهامّها وصلاحيات كل منها وتتسلسل موادّها من 1 إلى 22 مادّة في حدود صفحتين بنموذج الرواقين المعتمد في الكتابة على صفحات الجريدة الرسميّة للجمهورية الجزائرية.

فمن مهام الجمعية العامة، حسب المادة: 8 أنها تُستدعى من طرف مجلس العمال أو لجنة التسيير مرة في كل ثلاثة أشهر، وحسب المادة: 9، يُضبط مخطط للتنمية على مستوى كل مؤسسة أو مستثمرة في إطار المخطط الوطني والبرامج السنوية لتنظيم الإنتاج والتسويق.

بينما مجلس العمال حسب المادة: 14 هو من يسطّر القانون الداخلي للمؤسسة أو المستثمرة، أمّا لجنة التسيير فتتكون من 3 إلى 11 عضواً منتّمين لمجلس العمال حسب المادة 15، أما المدير فهو ممثّل المؤسسة أو المستثمرة ويوقع على التقارير الإدارية والمالية وصرف المرتبات والحوافز وكل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية وفق المادة 20.

ثانياً: ويتعلق الأمر بنشاط وتواجد هياكل التسيير الذاتي ويتتابع فيه تسلسل المواد من 23 إلى 32، فحسب المادة 23: يتم إنشاء مجلس بلدي يشرف على نشاط التسيير الذاتي

¹ - J.O.R.A, N° 17, op – cit, P298.

على مستوى كل بلدية يضم رؤساء لجان التسيير وممثلاً عن الحزب (جبهة التحرير الوطني) وممثلاً عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلاً عن الجيش الوطني الشعبي بالإضافة إلى السلطات الإدارية للبلدية. وبقية المواد تتناول مهام المجلس البلدي لنشاط التسيير الذاتي والتنسيق بين الهيئات المحلية وعلى مستوى البلديات فيما بينها¹.

وفي المادة 32 يُكلف كل من وزراء العدل والداخلية والدفاع الوطني والمالية والفلاحة والإصلاح الزراعي، الصناعة والطاقة، العمل والشؤون الاجتماعية - كل في حدود اختصاصاته - بتطبيق بنود هذا المرسوم الذي يُنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وقد وقّع عليه في الجزائر بتاريخ 22 مارس 1963، أحمد بن بلة رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء بمعية وزير العدل حافظ الأختام: أ. بن التومي ووزير الداخلية أ. مدغري ووزيري الدفاع والعمل بالنيابة أحمد بن بلة، بالإضافة إلى وزير المالية أ. فرنسيس ووزير الصناعة والطاقة لعروسي خليفة ووزير الفلاحة والإصلاح الزراعي ع. أوزقان².

المرسوم الثالث وهو مهمّ أيضاً في إرساء نظام التسيير الذاتي ويتعلق باستكمال قوانين تقسيم (توزيع) عائدات (مردود) المؤسسات والمستثمرات المسيرة ذاتياً، وذلك بناء على مرجعيّات قانونية، فإنّ مجلس الوزراء يتبنى هذا المرسوم الوارد في صفحتين ويتكوّن من عشر (10) موادّ منها المادة الأولى التي تعتبر أن المردود السنوي للمؤسسة أو المستثمرة داخل في منتجها السنوي الذي يتم توزيعه وفق كتلتين رئيسيتين: القروض الموجهة لصالح المجموعة الوطنية والعائد الصافي لفائدة عمّال المؤسسة أو المستثمرة وفق المادة 2 من المرسوم، وقد تم توقيع المرسوم المنشور في الجريدة الرسمية بالطريقة الجماعية السابقة والمشار إليها في المرسوم الثاني بإضافة وزير التجارة م. خُبزي³.

من خلال ما سبق استعراضه نستخلص ما يلي:

¹ - J.O.R.A, N° 17, op - cit, P300.

² - J.O.R.A, N° 17, Idem, P300

³ - J.O.R.A, N° 17, Idem, P 301.

- إن الواقع الاقتصادي كان الشغل الشاغل لحكومات الاستقلال نظرا لعلاقته بالاستقرار أو الاضطراب الاجتماعي في ظل الوضع الهش الذي مرّت به الدولة.
- بروز بؤادر القطيعة مع المؤسسات الاقتصادية التي أرسّتها الإدارة الاستعمارية بالتوجّه نحو الخيار الاشتراكي وسيطرة الدولة على أصول الثروة ووسائل الإنتاج.
- استجابة الدولة من أجل تطير التحوّلات الاقتصادية فرضتها ظروف ومعطيات واقعية حين حلت الجماهير محل المستوطنين المغادرين لأملاكهم ومؤسساتهم الإنتاجية.
- إن نظم وقرارات وقوانين وتشريعات التسيير الذاتي اتّخذت بشكل جماعي فكانت تصدر باسم مجلس الوزراء ويتم توقيّعها من طرف مجموعة من وزراء الحكومة، باعتبارها قرارات هامة لها تأثيرها في رسم معالم السياسات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية على الدولة والمجتمع فيما بعد.

ج - التسيير الاشتراكي La Gestion Socialiste

إذا كان عهد حكم بن بلة قد تميّز بمصطلح التسيير الذاتي، فإنّ عهد حكم بومدين طبّعه مصطلح التسيير الاشتراكي وما ينطوي تحت عنوانه من التخطيط والثورة الصناعية والزراعية حيث استطاعت الدولة في هذه المرحلة وضع خطة استراتيجية متكاملة للتطور الاقتصادي واضحة المعالم تقوم على استئصال هيكل القوى الإنتاجية التي تركها الاستعمار وتنفيذ التطور المستقل والمخطّط لكل الاقتصاد الجزائري بقصد بلوغ الأهداف المتوخّاة خلال فترة زمنية معينة.¹

وقد جاء التسيير الاشتراكي للمؤسسات انتقاداً للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الرئيس السابق أحمد بن بلة حين أصدر بومدين "ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات" الوارد من خلال أمرين:

أمر رقم 71-74 (16 نوفمبر 1971) ويتعلّق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وأمر رقم: 71-75 (16 نوفمبر 1971) ويتعلّق بالعلاقات الجماعية للعمل في القطاع

¹ - عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط2، 1982، ص ص: 183-184.

الخاص.1

يَرِدُ التعريف بميثاق التسيير الاشتراكي في ست (06) صفحات ويُقدّم على أنه: "يسجّل مرحلة حاسمة للبناء الثوري وأنّ السياسة التي تقرّر تطبيقها أصبحت تنحصر في السير الصحيح للثورة الجزائرية ويندرج في الخطّة المتبعة باستمرار منذ 19 يونيو(جوان) 1965 والتي تسمح بقطع جميع مراحل التنمية الاشتراكية بنظام ووضوح، وفي معرض انتقاده لسياسة الرئيس بن بلة: "وهكذا نرى تلك السلطة قد تركت بين أيدي الرأسمال الأجنبي القطاعات الحيوية التي كان الاستقلال الاقتصادي للبلاد مُعلّقاً عليها، بينما كانت تولي اهتمامها إلى القطاعات الثانوية التي لا تأثير لها في بناء المجتمع.

وفي سياق نقد نظام التسيير الذاتي "وافقت السلطة الثورية على بذل مجهود كبير وأولي في سبيل إنعاش التسيير الذاتي الذي كان في حالة احتضار قبل 19 جوان 1965، وعلى الصعيد الاقتصادي بالذات كانت نتائج ذلك القطاع الفلاحي الهام سلبية، وعندئذٍ عمدت السلطة الثورية (بعد التصحيح الثوري) إلى تطهيره بصورة منتظمة وعميقة، ونتيجة لذلك المجهود المستمرّ أصبح التسيير الذاتي قادراً على القيام بدوره كقطاع طلائعي للفلاحة وكإطار مناسب لازدهار الإنتاج.

ولم يلبث الميثاق أن يدخل في الحديث عن الثورة الزراعية²: "وستتمكّن الثورة الزراعية من مدّ هذا العمل الإصلاحي إلى جميع سكّان البوادي وذلك بأن توفر الشروط اللازمة لزيادة الإيرادات وتوزيعها بكيفية عادلة وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للجماهير الكادحة في الأرياف كما أنها ستقضي على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.³

ثانياً: أمر رقم: 71-74 ويتعلّق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ويقع في أكثر من خمس (05) صفحات ويتألّف من تسعة (09) فصول بعضها مقسّم إلى أقسام ويحتوي على

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 101، س: 08، الإثنين 25 شوال 1391 هـ الموافق 13 ديسمبر 1971م، ص1730.

² - ينظر الملاحق: 25 و 26 و 29.

³ - ج.ر.ج.ج، ع: 101، المرجع السابق، ص ص: 1730-1731.

ثمان وثمانين (88) مادة، منها حسب المادة الأولى: تطبق أحكام هذا الأمر على تنظيم وتسيير المؤسسة الاشتراكية التي تهدف إلى القيام بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي باستثناء القطاع الفلاحي المسير ذاتيًا أو القطاع التعاوني، وحسب المادة 03: إن المؤسسة الاشتراكية هي ملك للدولة، وفي المادة 07: إن عمال المؤسسة الاشتراكية هم منجّون يتحملون مسؤولية تسيير المؤسسة.¹

فالسطة الثورية أرادت التأكيد على ملكية الدولة للمؤسسة الاشتراكية باعتبارها قطاعا عامًا مما يجعل الدولة تمارس الدور الحاسم في النشاط الاقتصادي نظرًا لعجز الرأسمال الخاص الموجود آنذاك عن الوفاء بتحقيق تنمية شاملة لاقتصادها، وهنا تبرز الدولة باعتبارها الهيئة الأقوى والأقدر على تعبئة الموارد وتوظيفها وممارسة النشاط الاقتصادي بمختلف أشكاله.²

ثالثًا: أما في إطار تنظيم القطاع الخاص فقد جاء الأمر رقم 71-75 والمتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل في القطاع الخاص في حدود صفتين (02) تضم ثلاث وعشرين (23) مادة تركز بالدرجة الأساسية على الحقوق النقابية للعمال مثلما جاء في المادة 02: يحدث قسم نقابي من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين في كل وحدة أو مؤسسة أو استغلال تابع للقطاع الخاص يُشغل أكثر من تسع (09) عمال دائمين.³

ولضبط حقوق العامل وواجباته جاء في المادة 13: يتعين على رب العمل مراعاة القواعد الخاصة بأجور العمال وحقوقهم الاجتماعية، طبقًا للنظام الجاري به العمل.. وحسب المادة 14: يتعين على العامل السهر على حسن سير المؤسسة وإدراك الإنتاجية القصوى وتحسين الإنتاج وفي المادة 16: تخصص للعمال نسبة مئوية معينة من أرباح الوحدة أو المؤسسة أو الاستغلال، تحت شكل مكافأة ليس لها صبغة أجر.⁴

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 101، المرجع نفسه، ص1736.

² - ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية: دراسات اقتصادية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 2002، ص107.

³ - ج.ر.ج.ج، ع: 101، المرجع نفسه، ص1741.

⁴ - ج.ر.ج.ج، ع: 101، المرجع نفسه، ص1742، ينظر الملحقان: 28 و32.

هكذا ومن خلال الاعتراف للقطاع الخاص بمساهمة ما في المشاريع الاقتصادية مع الانضباط بحقوق وواجبات العامل، فإن القطاع العام المقترن بالملكية العامة لوسائل الإنتاج لدى الدولة هو ميزة الدول الاشتراكية أو التي سلكت نظام التخطيط المركزي وهذا ما أفضت إليه عمليات التأمين لمختلف القطاعات بما فيها التي انتزعت من ملاكها الخاص¹.

المطلب الثاني: حول إعادة الهيكلة ومسار الوظيفة العمومية

أ - إعادة الهيكلة الاقتصادية: Restructuration économique

إذا كان التسيير الذاتي ميزة للاقتصاد الجزائري في عهد بن بلة بالإضافة إلى بدايات التأمين، وتأمين التأمين ثم التسيير الاشتراكي والثورة الصناعية والزراعية ميزة للاقتصاد في عهد بومدين؛ فإن ميزة عهد الشاذلي بن جديد هي الانفتاح الاقتصادي² ثم إعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات.

فقد باشر الرئيس بن جديد في مستهلّ عهده الأولى عملية الانفتاح بتوقيعه على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية³ بمرسوم رقم 80-190 وقّعه الرئيس في 2 غشت (أوت) 1980م⁴.

لقد جاء في ديباجة الدستور المذكور وبناء على قرارين اتخذتهما الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، فإن المنظمة

¹ - ليث عبد الله القهوي وآخر، التحوّل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص30.

² - انفتاح اقتصادي: سياسة اقتصادية تقضي بتحرير المبادلات المالية والتجارية مع الخارج بإزالة العراقيل في مستوى التوريد وبدفع التصدير، وتُقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بقسمة قيمة الصادرات على الناتج القومي الخام ضرب 100 في تاريخ معين، انظر: قاضي هشام، الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، المرجع السابق، ص288. و أيضًا ورد في تعريفه أنه: حركة تحرير للسوق الوطنية من التنظيمات المقيدة، انظر: حسن العيسوي، تحرير السوق الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص23.

³ - وهي مؤسسة دولية متخصصة، تسعى إلى تعزيز وتسريع وتيرة التنمية الصناعية المستدامة في الدول النامية، للحد من الفقر في العالم وحماية البيئة، أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2152، الصادر في: 17-11-1966 يقع المقر الرئيسي للمنظمة في فيينا (عاصمة النمسا)، تطورت أولوياتها وبرامج عملها مع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال الأعوام التي تلت تأسيسها، انظر: الجزيرة نت، نُشر بتاريخ: 21-03-2016، متاح على رابط: www.aljazeera.net، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 22-09-2020، سا: 01.40 زوالاً.

⁴ - ج.ج.ج.ج. ع: 32، س: 17، الثلاثاء 24 رمضان 1400 هـ الموافق 5 غشت 1980م، ص 1168، يُنظر ملحق رقم (33)

تعلن: "من الضروري إقامة نظام اقتصادي واجتماعي عادل ومنصف، يتم تحقيقه بالقضاء على الفوارق الاقتصادية، وإقامة علاقات اقتصادية دولية رشيدة ومُنصفة وإجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية ديناميّة، وتشجيع إجراء التغييرات الهيكلية الضرورية في تنمية الاقتصاد العالمي".¹

وفي معرض ذكر الوظائف، وتحقيقاً لأهدافها: "تشجع وتقدّم المساعدة، حسب الاقتضاء إلى البلدان النامية للنهوض بعملية التصنيع فيها والتعجيل بها.. تضع مفاهيم ومناهج جديدة للتنمية الصناعية وتطوّر ما هو قائم منها.. تُساعد البلدان النامية في إنشاء وتشغيل الصناعات بما في ذلك الصناعات المتصلة بالزراعة والصناعات الأساسية لتحقيق الاستخدام الكامل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة محلياً.. تحفّز وتشجع وتساعد على تطوير ونقل واستخدام التكنولوجيا الصناعية مع إيلاء العناية الواجبة للظروف الاجتماعية - الاقتصادية المتطلبات المحددة للصناعة المعنية".²

ومن خلال هذا الانفتاح الاقتصادي بدت السلطة الجديدة متحمّسة لإحداث تحولات جديدة تتخلّى من خلالها - ولو تدريجياً - عن النهج الاشتراكي والتخطيط المركزي الذي أرساه العهد السابق، وهكذا جاءت مرحلة إعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات من خلال المرسوم رقم 80 - 242 بتاريخ: 4 أكتوبر 1980م.³

يقع المرسوم في ست (06) صفحات ويحتوي على ستّ وعشرين (26) مادة بناء على تقرير وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التي يُشرف عليها عبد الحميد براهيمى والذي سيظل إشرافه عليها إلى نوفمبر 1988، سواء بصفته وزيراً عليها أو وزيراً أولاً للحكومة.⁴

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 32، المصدر نفسه، ص 1169.

² - ج.ر.ج.ج، ع: 32، المصدر نفسه، ص 1170.

³ - ج.ر.ج.ج، ع: 41، س: 17، الثلاثاء 27 ذو القعدة 1400هـ الموافق 7 أكتوبر 1980م، ص 1513، ينظر ملحق رقم (34).

⁴ - انظر جدول حكومات عهد الرئيس الشاذلي بن جديد ملحق رقم 06، وسوف يستمرّ عبد الحميد براهيمى إلى أن يُصدر الرئيس الشاذلي ترسانة القوانين الستّة في 12 جانفي 1988، فيما يشبه إعادة الهيكلة، انظر: ج.ر.ج.ج، ع: 02، س: 25، الأربعاء 23 جمادى الأولى 1408هـ الموافق 13 يناير 1988م، ص: 44 - 55.

وقد برّرت السلطة الحاكمة تطبيق هذا المرسوم بما تهدف إليه إعادة الهيكلة من السعي نحو التلبية المتزايدة لاحتياجات الاقتصاد ومُتطلّبات المواطنين في إطار المخطّط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً لتوجيهات الميثاق الوطني واللوائح المرجعية وذلك عن طريق:

- أ- تحسين ظروف سير الاقتصاد،
- ب- تحكّم أكثر في جهاز الإنتاج،
- ج - الالتزام بنتائج أنشطة المؤسسات على ضوء الأهداف التي رسمها التخطيط الوطني.¹

ب - الوظيفة العمومية La Fonction Publique:

ترتبط الوظيفة العمومية بالدولة وصلاحياتها من حيث توفير مناصب العمل والوظائف من ناحية، وتقديم الخدمات العمومية لمواطنيها من ناحية أخرى، فالسلطة الحاكمة - إذن - هي التي تقوم بدور تحديد الأشخاص الذين تستعين بهم في التكلّف بالمهام التي هي من صلاحياتها وخاصة منها ما يتعلق بتقديم الخدمات التي ينتظرها المواطنون.²

فبالنظر إلى الناحية الشكلية تعبّر الوظيفة العمومية عن نظام قانوني خاص يُظهر مميّزاتها ويطبّق مع المعيار العضويّ على كافّة أعوان الدولة في مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الإداري أو على بعضهم فقط اعتباراً للوضعية القانونية الخاصة التي يوجدون فيها.³

والدولة تمارس الإشراف على نشاطها سواء في مجال توفير وبناء وتسيير المرافق

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 41، المصدر السابق، ص 1514، وسوف نتطرّق إلى إعادة الهيكلة في الفصل الرابع عند حديثنا عن تطور التحوّلات الاقتصادية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

² - Jean Marie Breton, **La Fonction Publique**, Edétion EDICEF, Canada, 1990, P6.

³ - سعيد مقدّم، الوظيفة العمومية بين التطوّر والتحوّل من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2013، ص 46، ينظر الملحق رقم 22.

العامة أو في مجال الضبط الإداري من خلال موظفيها الذين يمثلون الأداة البشرية للإدارة العمومية من أجل تحقيق أهدافها، ومن ثمّ تحظى الوظيفة العمومية بعناية الأجهزة التشريعية في مختلف الدول.¹

وبالنظر إلى الناحية العضوية، تعبّر الوظيفة العمومية عن مجموع مستخدمي الإدارة الخاضعين بدورهم لنظام قانوني منسجم نوعاً ما ومتنوّع وهذا النظام ينحدر من طبيعة القانون المطبّق عليهم والآثار المترتبة على ذلك تُجاه المؤسسات وضوابط الدولة (أي: نظام القانون الخاص المطابق للقانون العام للعمل و/ أو للنظام القانوني العام القائم على الاستثناءات والاختلاف مقارنة بالقانون العام) من حيث: - الوضعيات النموذجية القانونية أو العلاقة التعاقدية المعمول بها أو من حيث: - النظرة التقنية البحتة التي تنظر إلى الوظيفة العمومية من منظور أعوان الدولة، وقد تقتصر على الموظفين منهم فقط².

ومن وجهة نظر مادية تقوم الوظيفة العمومية بنشاط ذي طبيعة أصلية مقارنة بغيره من نشاطات القطاعات الأخرى، يتميز بالتنسيق المهني الدائم مع عمل السلطات العمومية للإدارة وبذلك تعني تخصّصاً للوظيفة الإدارية بالمعنى الواسع مقارنة بنشاطات القطاعات الأخرى، من حيث ممارسة المسؤوليات السياسية البحتة.

وعلى هذا الأساس فالوظيفة العمومية بمفهومها الشكلي والمادي، يُمكن أن تستجيب من وجهة نظر معينة إلى نموذجين مختلفين: أحدهما يقيم الوظيفة العمومية على البنية المفتوحة (System ouvert) والآخر يجعلها قائمة على البنية المغلقة (System fermé)³، فإذا كان الأول يعتبرها مصلحة أو خدمة (Service) كما هو الشأن في الدول الانجلوساكسونية وتترعّمها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الثاني يعتبرها مساراً مهنيّاً (Carrière) وتترعّمه فرنسا وتأخذ به غالبية الدول الفرنكوفونية.⁴

¹ - علاء الدين عشي، مدخل القانون الإداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 202.

² - سعيد مقدّم، المرجع السابق، ص 46.

³ - سعيد مقدّم، المرجع نفسه، ص 47.

⁴ - سعيد مقدّم، المرجع نفسه، ص 52.

لقد اختارت الدولة الجزائرية النموذج الثاني ذي البنية المغلقة بحكم الارتباط بالقوانين الفرنسية والانتماء الثقافي والفكري إلى الفرانكوفونية وبحكم تولي الخزينة العامة للدولة الإشراف على تمويل الوظيفة العمومية ودفع أجور الموظفين حيث أن الوظيفة العمومية غدت تُعرف بأنها مهنة يطلبها المواطنون من الدولة وتقوم على احترام السلطة الهرمية ولا سيما في ميدان التأهيل وأضحت غايتها الأساسية خدمة الدولة بالمفهوم الأوسع.¹

مما أصبح فيه المرفق العمومي هدفاً يصبو المواطنون للتوظيف فيه خاصة وهو يتميز باستجابته لانشغال أساسي يتمثل في الديمومة إلى سن التقاعد وضمان استمراريته بالفعالية والانتظام واحتفاظه بطابعه غير التمييزي²، الذي يطبع التوظيف لدى القطاع الخاص في غالب الأحيان، فالموظف العمومي مستمر في منصبه مالم تختل في عمله وشخصه شروط الجنسية الجزائرية واللياقة الصحية والكفاءة المهنية.³

لقد كان مسعى السلطة الحاكمة في الجزائر المستقلة هو التوجه نحو الخيار الاشتراكي من أجل التخلص من مخلفات الحقبة الاستعمارية، لكن على مستوى التركة القانونية في مجال الوظيفة العمومية لم تجد فكاً من قوانين العمل السارية المفعول منذ العهد الاستعماري كغيرها من دول العالم الثالث المتحررة حديثاً، فنقلت عن فرنسا مفاهيم وأنظمة وظائفها العمومية وسلطان تأثيرها عن طريق ما ورثته من تقاليد وخبرات إدارية فنية ولغوية وبشرية لم يكن من السهل الاستغناء عنها في تلك الفترة الحساسة من تاريخ الاستقلال.

هكذا وجدت الدولة نفسها مضطرة لتبني نظام البنية المغلقة في انتظار التوصل إلى رسم معالم جديدة لوظيفة عمومية وطنية تتسجم مع التوجهات الايديولوجية والسياسية

¹ - يُنظر في مجال الحديث عن تطور نظام الوظيفة العمومية ذي البنية المغلقة في تاريخ الإدارة الفرنسية:

François Burdeau, **Histoire de L'administration Française du 18^{ème} au 20^{ème} siècle**, Edition Monchristien, Paris, 1989, P671.

² - Jean Marie Breton, **La Fonction Publique**, Op-Cit, P37.

³ - Essaid TAIEB, **droit de la fonction publique**, édition HOUMA, Alger, 2003, P186.

والاقتصادية والاجتماعية للدولة الفتية.¹

مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 19 يوليو (جويلية) 1962 صدر المرسوم رقم: 503/62 ومن الصخرة السوداء بإمضاء رئيس اللجنة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس وقد حددت بموجبه التدابير اللازمة لتيسير الدخول إلى الوظيفة العمومية وشروط الالتحاق بها في مختلف الأصناف التي حددها المرسوم المذكور لاختيار المترشحين لتولي الوظائف والمناصب الرسمية والإدارة العمومية والجماعات المحلية.²

وبعد تسلّم حكومة الاستقلال مهام تسيير الدولة صدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 31 ديسمبر عام 1962 قانون: 157 / 62 والذي يقرّ العمل بالقوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، سوى ما كان منها متعارضاً مع السيادة الوطنية.³ هذا وقد رُوِعت جملة من الأهداف لتبرير الأخذ بنظام البنية المغلقة في الوظيفة العمومية، منها:

- المحافظة على توازن واستقرار الخدمة العمومية
- ضمان استمراريتها
- ضمان التكوين وترشيد الوظائف العمومية
- تكريس مبدأ ديمقراطية الالتحاق بالوظيفة العمومية كردّ فعلي طبيعي على حرمان الأهالي الجزائريين من تولي الوظائف العمومية طيلة الفترة الاستعمارية.

في سنة 1966 صدر أمر 133/66 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، وقد جاء في بيان أسباب صدوره:

¹ - سعيد مقدّم، الوظيفة العمومية.. المرجع السابق، ص ص: 99-100.

² - J.O.E.A, N° 3, 1^{ère} Année, Vendredi 20 juillet 1962, PP:26-27

³ - جاء في ج.ر.ج.ج من القانون المذكور في مادته الأولى ما نصّه:

Article 1^{er}: "La législation en vigueur au 31 décembre 1962 est reconduite jusqu'à nouvel ordre, sauf dans ses dispositions contraires à la souveraineté nationale" J.O.R.A, N° 2, 2^{ème} Année, 11 janvier 1963, P18.

"وبما أن الوظيفة العموميّة لم تكن مفتوحة قبل الاستقلال إلّا للفرنسيّين وحدهم، فإنّ الموظفين آنذاك كانوا خاضعين للقوانين الأساسيّة الفرنسيّة العامّة والخاصّة المهيّأة في بعض الحالات تبعاً للظروف السياسيّة.. وقد أحدث حصول بلدنا على الاستقلال انقلاباً في شروط التوظيف وفي مفهوم الوظيفة العموميّة في آنٍ واحدٍ".¹

وإذا كان إصلاح الوظيفة العموميّة يشكّل عنصراً أساسياً للنمو الاقتصادي لبلدٍ فتيّ، فإنّ هذا النمو لا يتحقّق إلّا بجهاز إداريّ حديث تقنياً ومستقرّ وقليل التكاليف على الخصوص.. وبناءً عليه فمن اللازم أن تُقدّم - في نص رسمي - المبادئ الأساسيّة التي تُحدّد بموجبها، من جهة الحقوق والواجبات المرتبطة بصفة الموظّف، وتُرسّم من جهة أخرى كميّات التوظيف.. هذا هو الموضوع الذي يتناوله هذا القانون الأساسي للوظيفة العموميّة.²

وفي سياق متصل ويقصد توحيد قوانين العمل بين القطاعين العام والخاص، وحسب قانون 12/78 بتاريخ 5 أوت 1978م والمتضمّن القانون الأساسي العام للعامل، وبناءً على الدستور الجديد والميثاق الوطني: (يعتبر عاملاً كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدويّ أو الفكريّ، ولا يستخدم لمصلحته الخاصّة غيره من العمّال أثناء ممارسة نشاطه المهنيّ).. يحدّد هذا القانون حقوق العامل والواجبات التي يخضع لها مقابل تلك الحقوق، مهما كان القطاع الذي ينتمي إليه.³

وجاء مرسوم 59/85 الصادر في 23 مارس 1985م متضمّناً للقانون الأساسي النموذجيّ لعمّال المؤسسات والإدارات العموميّة بهدف تحديد القطاع الذي تعمل فيه المؤسسات والإدارات العموميّة وكذلك القواعد القانونيّة التي تنطبق على العمّال الذين يُمارسون عملهم في تلك المؤسسات والإدارات المذكورة، فذكر في مادته الثانية: يشتمل

¹ - ج.ر.ج.ج، أمر رقم: 66-133 مؤرّخ في 12 صفر 1386هـ الموافق 2 يونيو 1966م، ع: 46، س: 03، الأربعاء 18 صفر 1386هـ الموافق 8 يونيو 1966م، ص 542.

² - ج.ر.ج.ج، المصدر السابق، ص 543.

³ - ج.ر.ج.ج، قانون رقم: 78-12 مؤرّخ في 1 رمضان 1398هـ الموافق 5 غشت 1978م، ع: 32، س: 15، الثلاثاء 4 رمضان 1398هـ الموافق 8 غشت 1978م، ص 724.

القطاع الذي تعمل فيه المؤسسات والإدارات العمومية على المصالح التابعة للدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التابعة لها ومصالح المجلس الشعبي الوطني والمجلس الأعلى للمحاسبة.. وتتبع هذا القطاع أيضًا الهيئات العمومية التي تخضع لقواعد المحاسبة العمومية.¹

فمتى يصبح العامل موظفًا في إطار الوظيفة العمومية من خلال التطور والتكيف القانوني الذي سارت عليه الدولة الجزائرية المستقلة؟²

تجيب على ذلك المادة الخامسة من ذات المرسوم: (تُطلق على العامل الذي يُثبت في منصب عمله بعد انتهاء المدّة التجريبية، تسمية "الموظف"، ويكون حينئذٍ في وضعيّة قانونيّة أساسيّة وتنظيميّة إزاء المؤسسة أو الإدارة).³

ولهذا خضعت قوانين الوظيفة العمومية للدسترة، وهو عمل نبيل لا سيما فيما يتعلق بحقوق وضمانات الموظفين ودعم الوضعيّة القانونية تجاههم ومن ذلك التأكيد على مبدأ

¹ - ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم: 85- 59 مؤرخ في 1 رجب 1405 هـ الموافق 23 مارس 1985م، ع:13، س: 22، الأحد 2 رجب 1405 هـ الموافق 24 مارس 1985م، ص ص:333-334.

² - جدير بالذكر أن أول مديرية عامة بهذا الصدد تم إحداثها في الجزائر المستقلة هي المديرية العامة للوظيفة العمومي DGFP بتاريخ 09/18/1962م بمرسوم رقم 526/62 مؤرخ في 18/09/1962م منشور في الجريدة الرسمية ج ج ع: 18 س:01، ص203، وأول مدير لها السيد ميسوم صبيح الذي يذكر بأن هذا الجهاز عُهدت إليه أساسًا مهمة تحضير سياسة شاملة للوظيفة العمومية في الجانب التنظيمي Réglementation والتطبيقي Application، وقد ألحقت بمفوضية الشؤون الإدارية ثم بمجلس الوزراء ثم برئاسة الجمهورية وفي عام 1964م تم تكليفها بإعداد سياسة التعاون التقني (بمرسوم رقم: 304/64 مؤرخ في 15/10/1964) وفي تعديل وزاري من ذات العام تحولت إلى وزارة الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية، وبتاريخ 19 جوان 1965م (التصحيح الثوري) تم إلحاقها بوزارة الداخلية بمرسوم رقم: 197/65، وفي مارس 1976 تم تقسيمها إلى مديرتين: المديرية العامة للوظيفة العمومية والمديرية العامة للتكوين والإصلاح، وألحقت الأولى بمصالح رئاسة الجمهورية، ثم بالوزارة الأولى ككتابة دولة مكلفة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري لتظل مرتبطة بمصالح رئاسة الحكومة طيلة عهد حكم الرئيس الشاذلي بن جديد، يُنظر في ذلك: سعيد مقدّم، الوظيفة العمومية.. المرجع السابق، ص108.

³ - ج.ر.ج.ج، المصدر السابق، ص334.

المساواة أمام الالتحاق بالوظائف العامّة دون تمييز قائم على الأصل، الجنس، العرق، أو المعتقد الديني، أو الخلفية السياسيّة.¹

خلاصة

إن سعي الإنسان إلى تأمين معيشته فرض على عقله منطق البحث عن مصادر الثروة وشروط استغلالها بما يضمن له الحياة الكريمة والتزوّد بما يحقق له رغد العيش وهذا ما قاده إلى الانخراط مع غيره من الناس في إطار المجتمع والدولة من أجل التعاون في سبيل تأمين الحياة الاقتصاديّة.

كما أن مسعاه لتأمين معاشه قاده إلى أشكال عديدة من الصراع ربّما جلبت له التفوّق والغلبة والاستئثار بموارد الثروة والثراء وربّما أمنتّه بالخسائر والهزائم والوقوع تحت سيطرة غيره وفي هذا السياق كان الفكر الاقتصاديّ الإنسانيّ يتولّد وينشأ ويتطوّر ويتراكم حتى أصبح قريناً للفكر السياسيّ ومعلّماً من معالم نجاح الدول وقوّتها وسيادتها داخليّاً وصورةً لهيبتها ومكانتها خارجيّاً، ومما سبق يُمكننا تلخيص الاستنتاجات التالية:

- الاقتصاد وظيفة حيويّة في حياة الانسان سواء كفرد أو كونه ضمن مجتمع أو دولة لارتباطه الوثيق بعيش الإنسان ورفاهيته.

- مصادر الثروة لا تخلق اقتصاداً متيناً وحيويّاً ما لم يتحكم فيها عقل الإنسان بالبحث عنها واكتشافها والتخطيط لكيفيّة استثمارها.

- اختيار الدول المستقلّة حديثاً كان - في الغالب - نهجاً اشتراكياً تسيطر فيه الدولة على مصادر الثروة ووسائل الإنتاج وذلك نظراً للارتباط الوثيق بين الرأسمالية والاستعمار.

¹ - سعيد مقدّم، الوظيفة العموميّة.. المرجع السابق، ص38.

- عملت حكومات الجزائر المستقلّة على القطيعة مع مخلفات الاستعمار وتقاليدِه ونظامه الرأسمالي خلال عهدي الرئيسين بن بلة وبومدين بالاقتصاد الموجه ذي التخطيط المركزي.

- ولكن يبدو أنّ الأهداف والمقاصد في بناء اقتصاد قويّ لم تتحقّق فبدأت عملية التراجع والتخلّي عن ذلك في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، وبالمقابل دخلت البلاد في مرحلة الانفتاح على الاقتصاد الحر ذي المنطلقات الرأسمالية.

- لقد أرست الخيارات الأولى من اعتبار الدولة مسؤولة عن عيش المواطن وتوظيفه تقليدًا سلبيًا جعل من الوظيفة العموميّة أكثر جاذبيّة لآفاق التشغيل وحل مشاكل العمل والتوظيف، ممّا لازال يثير اشكالات اقتصادية ومالية واجتماعيّة وحتى ثقافيّة في ميدان العمل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص وفي مختلف مجالات التنمية الاقتصاديّة.

الفصل الأول

وادي ريغ: الأرض، التاريخ والإنسان

* المبحث الأول: التعريف بوادي ريغ جغرافيًا وعُمرانيًا

- المطلب الأول: إقليم (منطقة) وادي ريغ الموقع والطبيعة
- المطلب الثاني: إقليم (منطقة) وادي ريغ بشريًا وعُمرانيًا

* المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي لمنطقة وادي ريغ

- المطلب الأول: وادي ريغ في ظل الحكم العسكري الفرنسي
- المطلب الثاني: مساهمة سكان وادي ريغ في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحريرية

* المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم قبل الاستقلال

- المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية
- المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية

* خلاصة

بقدر ما سجّلته الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962م) من بطولات عسكرية ومفاجآت ميدانية سارة مثيرة للإعجاب؛ وبقدر ما اتّسمت به من شمول عمّ أرجاء البلاد تعبيراً عن تقاسم الأعباء واحتمال التكاليف ومواصلة مسيرة الكفاح والتضحية¹، وبقدر ما كانت هذه الثورة محطة مفصلية في إنهاء احتلال البلاد ومن ثمّ استرجاع سيادتها وبناء دولتها الوطنية؛ بقدر ما كانت التأثيرات والمخلفات شاملة وعميقة ومؤلمة.

فقد امتدّت آثارها إلى كل أرجاء القطر الجزائري: أرضاً وتاريخاً وإنساناً، وتلك هي أبرز سمات الاستعمار الاستيطاني الذي لا يستهدف امتلاك الأرض جغرافياً فحسب، بل يستهدف باطنها بما يحتويه من ثروات ومخزّات طبيعية وظاهرها بما يحمله من إنسان وحيوان ونبات وجماد.²

فكان من الطبيعي وفق الخطة الفرنسية أن يتمدّد الاحتلال منذ بداية الغزو سنة 1830م وسقوط مدينة الجزائر، حين كشف قائد الحملة العسكرية "الكونت دي بورمون

¹ - لقد انطلقت ثورة التحرير الجزائرية في أول نوفمبر 1954م بعد أن بلغت الحركة الوطنية السياسية مآلاً لم تعد معه قابلة للاستمرار، لكن من باب الاعتراف بالفضل وعدم التكرّر للتاريخ اعتبرها بيان أول نوفمبر المحطة الطبيعية التي ينبغي أن تُبنى عليها المراحل القادمة دون أن يُلغيتها أو يتمسك بالوقوف عند معانيها على بعض سلبياتها أو محاسبتها على أخطائها، حيث جاء في نص البيان الصادر عن الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني في 1 نوفمبر 1954: (.. فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية مُتحدّاً حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين)، انظر: رئاسة الجمهورية الجزائرية، الوثائق المؤسّسة للجمهورية، متاح على رابط: www.el-mouradia.dz، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 2016/11/26، الساعة: 13:40. وللمزيد، انظر أيضاً: بلقردي جمال، << ثورة أم حرب تحرير؟ جدلية تحديد المفهوم عند مؤرّخي الثورة "حربي - ميني - إسنهانس">> مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع: 1، يونيو 2010م، ص233.

² - لخصّ أحمد الشقيري (1980-1908م) الوضع الجزائري على منبر الأمم المتحدة رداً على خطاب وزير خارجية فرنسا آنذاك "كريستيان بينو Cristian Binou" سنة 1957م: (.. لقد قال المسيو بينو، في كلمات راجفة، أن مشكلة الجزائر هي "دراما سببت الكثير من الدماء والدموع..". أجل، إن القضية الجزائرية هي دراما سببت الكثير من الدماء، وما أزعز تلك الدماء.. وسببت الكثير من الدموع وما أسخن تلك الدموع.. ولقد بدأت هذه الدراما منذ 127 عاماً، وهذا الفصل الحاضر يدخل الآن عامه الرابع.. وإن مسرح هذه الدراما بكل نواحيها، هو في الجزائر: في مدنها وقراها، في جبالها ووديانها، في صحرائها وشواطئها، وفي غاباتها ومروجها.. وإن أشخاص هذه الدراما ليسوا أفراداً أو جماعات، ولكنهم شعب بكامله، برجاله ونسائه في الحواضر والبادي.. وليست قصة هذه الدراما شعراً ولا نثراً، إنها تلفظ الدموع وتنطق بالدماء.. وليست لغة هذه الدراما مجازات واستعارات، ولكنها تعيش في القاذفات والمقاتلات والدبابات.. وهي دراما تُقرأ في عيون الأيتام، وحسرات الأرمال، وزفرات الثكالي، وآلام الأجيال والأجيال..)، انظر: أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص ص: 14-15.

Louis Auguste Victor de Bormont "عن نوايا فرنسا مبشراً حكومة بلاده بأنه قادر على إخضاع كل المناطق الجزائرية الأخرى في ظرف خمسة عشر يوماً بعد سقوط العاصمة¹، كما صرح "الجنرال كلوزيل Bertrand Clauzel" (1830-1831م)، عندما احتج لديه حمدان خوجة على خرق فرنسا لبيان الاحتلال أو الاتفاق المشترك²، فأجابه كلوزيل بأن فرنسا "غير مجبرة على احترام هذا الاتفاق، لأنه لم يكن في نظرها إلا لعبة حرب".³

وعلى إثر ذلك امتدت يد الاحتلال نحو ربوع الجزائر من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها موظفة في ذلك عتاها الحربي وترسانتها القضائية والقانونية وإعلامها المستند على البطش والترهيب في غالب الأحيان وعلى الإغراء والترغيب في بعض الأحيان الأخرى⁴، وفي سياق هذا التمدد الاستعماري وما أن تمكّن جيش الاحتلال من بسط نفوذه على مدينة قسنطينة ومختلف مدن شمال شرقي الجزائر حتى جعل صحراءها في الجنوب - حيث تقع منطقة وادي ريغ - هدفه المرصود لغزوه القادم.⁵

لهذا كانت الآثار وخيمة والكارثة عامّة بما في ذلك على القطاع الاقتصادي الموروث عن الاستعمار ممّا استدعى تدخّلات سريعة وعاجلة بعد الاستقلال لإحداث القطيعة مع كل ما يُمَتّ بصلة للاحتلال وسياساته، وانطلاق عملية التحوّل الاقتصادي في اتجاه مخالف

¹ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرت وضواحيها أنموذجاً (1844-1875م)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر 2016، ص 63.

² - المقصود اتفاق 5 جويلية 1830م بين قائد الجيش الفرنسي دي بورمون وحسين باشا داي الجزائر، وخاصة البند الخامس الذي ينص على الآتي: "تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأموالهم وتجارهم وصناعاتهم، ونساؤهم سيُحترَمْنَ"، انظر: حمدان خوجة، المرأة، تع وتحت: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1982، ص 172.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة، الجزائر، ج2، 2009، ص ص: 21-31.

⁴ - Louis Vignon, **La France Dans l'Afrique du Nord**, Algérie et Tunisie, Librairie Guillaumin et C^{ie}, Paris, 1887, P117.

⁵ - بشكل عام يُنظر في هذا: إبراهيم مياشي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص: 43-45، وفيما يتعلق بوادي ريغ خصوصاً، يُنظر: رضوان شافو، >> الحملة العسكرية الفرنسية على منطقة وادي ريغ وردود الفعل الشعبية 1954-1975<< مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمّـة لخضر - الوادي، ع: 14، مارس 2014، ص 105.

للموروث الاستعماري، بدءًا بعهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965م).

كما تطلّبت الأوضاع بعد ذلك إجراء تعديلات جوهرية على الصعيد الاقتصادي وما يترتب عليه من انعكاسات اجتماعية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978م)، من أجل بناء قاعدة اقتصادية وطنية، وصولاً إلى مرحلة الانفتاح وبداية التعددية الحزبية والتراجع عن الخيارات الاقتصادية السابقة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979- إلى سنة 1998)¹ حسب الفترة المحددة لهذه الدراسة، والتي تتناول الانعكاسات الاجتماعية لتلك التحولات الاقتصادية في منطقة جغرافية من شمال الصحراء الجزائرية وهي منطقة أو إقليم "وادي ريغ".

المبحث الأول: التعريف بوادي ريغ جغرافياً وعُمرانياً

المطلب الأول: إقليم² (منطقة) وادي ريغ الموقع والطبيعة

أ - الموقع الجغرافي:

على الجملة يعدّ إقليم وادي ريغ جزءاً من الصحراء الجزائرية المتربّعة على مساحة حوالي مليوني كلم² والممتدة على مسافة تقدّر بأكثر من ألفي كلم (من الشمال إلى الجنوب) من منطقة الأوراس عبر جبال الأطلس الصحراوي نحو الحدود المالية النيجرية الليبية³ بالجنوب الجزائري حيث يقع وادي ريغ على وجه التحديد ضمن الجنوب الشرقي للدولة الجزائرية⁴.

¹ - استمرّ عهد حكم الرئيس الشاذلي بن جديد إلى سنة 1992، لكن فترة الدراسة تقف عند سنة 1989.

² - إقليم: مصطلح إداري في بعض الدول يقترب من معنى (ولاية) في الجزائر، لكن المقصود هنا استخدامه في ميدان الجغرافيا الإقليمية للدلالة على (منطقة) داخل دولة تتميز بخصوصيات ديمغرافية وعُمرانية واقتصادية واجتماعية تجعلها تختلف عن بقية مناطق تلك الدولة أو قد يستعمل للدلالة على جهة مستقطبة لنشاط اقتصادي متميز مثل القول بالأقاليم السياحية أو الصناعية أو الفلاحية... انظر: قاضي هشام، الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات، دار الجزيرة، الجزائر، 2010، ص282.

³ - Abderrazzak Khadraoui, **Eaux et sols en Algérie: gestion et impact sur l'environnement**, les presses de l'imprimerie Houma, Alger, 2006, P 24.

⁴ - الصحراء الجزائرية تعدّ جزءاً من الصحراء الكبرى في إفريقيا (حوالي 8 ملايين كم²)، والتي تنقسم إلى: الصحراء الليبية - الصحراء الشرقية - الصحراء الوسطى - الصحراء الغربية، وعليه تقع الصحراء الجزائرية ضمن القسم الثالث وهو: الصحراء الوسطى، التي تنقسم بدورها إلى: الصحراء

وعلى التفصيل يتشكّل وادي ريغ من مجموعة من الواحات التي تقع شمال شرقي الصحراء الجزائرية، ويُسمّى هذا القسم الشرقي - على سبيل الشُّهرة - أرض تقرت غير أن أولى واحاته من ناحية الشمال هي منطقة "المغير"¹ وما جاورها ابتداءً من واحة أم الطيور وقرية "لورير" إلى منطقة تماسين²، حيث قرية "قوق" من ناحية الجنوب.³

أين يتناثر العديد من واحات النخيل عبر منخفض مستطيل الشكل يمتد طوله حوالي 145 إلى 170 كلم، ويتراوح عرضه ما بين 30 إلى 45 كلم، يحده من الشمال بلاد الزاب (بسكرة)، ومن الجنوب وادي مية (ورقلة)، ومن الجهة الشرقية وادي سوف، ومن الغرب منطقة الحجيرة (ورقلة).

وقد أشار محمّد الطاهر بن دومة، في أخباره إلى منطقة وادي ريغ وموقعها الجغرافي، حيث يحدها من الشمال مدينة الزيبان ومن الجنوب ورجلان ومن الغرب غرداية وأما الجهة الشرقية فيحدها وادي سوف ثم يتطرق إلى طبيعة واحة وادي ريغ القاسية، انطلاقاً من المناخ السائد فيها، الذي يغلب عليه طابع الجفاف وكذلك وقوع المنطقة في منخفض جعلها غنية بالمياه الجوفية.⁴

وهو فلكياً يقع بين ما خطي طول 54 °، 32 ° شرق خط غرينتش، وخطي

=المنخفضة الشرقية (الحوض الشرقي الكبير) حيث تقع الصحراء الجزائرية على وجه التحديد - الهضاب الصخرية الشمالية (الوسطى والغربية) - مرتفعات الجنوب الشرقي الجبلية (الهقار والطاسيلي)، ولمزيد من التفصيل، انظر: محمد رشدي جراية، **الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث** (6100 ق.م - 1000 ق.م)، مذكرة ماجستير - مخطوط، إشراف: عبد العزيز بن لحرش، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم التاريخ و الآثار جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م ص ص: 15-16.

¹ - Henri Diveyrier, **Sahara Algérien et Tunisien**, Augustin Challamel Éditeur, Librairie Maritime et Coloniale, Paris, 1905, P9.

² - Inconnu, **Les Oasis de l'Oued Rir en 1856 & 1879**, Résumé des travaux de sondages exécutés dans le département de Constantine de 1878 à 1879, Imprimerie de L.MARL, Constantine, 1879, P3.

³ - معاذ عمران، **منطقة وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي (1854-1962)** دراسة سياسية، أطروحة دكتوراه - مخطوط، إشراف: لحسن بديدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2015-2016، ص 20. انظر: الموقع الجغرافي لمنطقة وادي ريغ، ملحق رقم (01).

⁴ - محمّد الطاهر بن دومة، **أخبار وأيام وادي ريغ**، تح: محمّد الحاكم بن عون، مذكرة ماجستير - مخطوط، إشراف: إبراهيم بكير بحاز، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، الموسم الجامعي 2011-2012م، ص ص: 57-58.

عرض 09°، 34° شمال خط الاستواء¹، وبذلك يكاد يتوسط شمال شرقي الصحراء بحيث يقع داخل حدود القطر الجزائري وليس له أي تماس مع الحدود الدولية لبلدان المغرب العربي مثل وادي سوف الذي يُحادي كلا من تونس وليبيا.

وتنطلق مساحة الإقليم من منطقة الشطوط (شط ملغيغ وشط مروان والحمراية) حيث يصل الانخفاض على مستوى سطح البحر إلى 31 مترا ممّا يجعله أكبر انخفاض في الجزائر²، ثم يتفاوت الانخفاض والارتفاع عبر الواحات المشكّلة لوادي ريغ من منطقة إلى أخرى، كما أن عرضه يضيق ويتسع من واحة إلى أخرى، وعليه فإن مساحته الإجمالية تتراوح ما بين 5600 إلى 6200 كم بالتقريب، كما أشرنا في هامش الصفحة السابقة.

ويشتمل وادي ريغ على مدن وقرى كثيرة منها ما اندثر ومنها ما هو باقٍ ويطلق وادي ريغ على وادٍ ينساب تحت الأرض وهو مصدر للمياه الجوفية والينابيع المستغلة في الري وسقي بساتين النخيل والفلاحة المحلية³.

تساهم تلك المياه الجوفية في الحد من قساوة الطبيعة فتنبعث الحياة فيها لأن الرطوبة السفلى تحت الأرض تسمح لبعض الأعشاب بالنمو، فتكون مجال استغلال للإنسان والحيوان، وحوالي العروق تجد الآبار العذبة يغذيها ما يتسرّب إليها من مياه تجري مُختفية تحت الأرض فتتسأ الواحات البديعة التي يقول عنها أحمد توفيق المدني أنها " موطن العروبة الصافية بالقطر الجزائري، ومصدر ثروة من أهم ثرواته: التمر والصوف وما ينتج منهما"⁴.

¹ - وتختلف تقديرات طوله بين 145 إلى 170 كلم، وعرضه ما بين 30 إلى 45 كلم.

² - انظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات، الجزائر، 1996م، ص ص: 22-24، بل ويصل أقصى الانخفاض حتى 40م في شط مروان، انظر: الأخضر مرابط، حساسية الصحراء المنخفضة وانعكاسات التدخل البشري مقارنة بين منطقتي وادي ريغ ووادي سوف: الأسباب والنتائج، مذكرة ماجستير - مخطوط، إشراف: علاوة عنصر، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005م، ص 20.

³ - عبد القادر موهوبي السائحي الإدريسي الحسني، ومضات تاريخية واجتماعية لمدن وادي ريغ وميزاب وورقلة والطبائيات والعلية والحجيرة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 25. انظر: واحات وحواضر وقرى منطقة وادي ريغ، ملحق رقم (02).

⁴ - أحمد توفيق المدني، جغرافيا القطر الجزائري، المرجع السابق، ص 41.

ب - المناخ والطبيعة:

يتميّز إقليم وادي ريغ بمناخ قاري جاف وحرار بمتوسط 40°، وبالتالي فهو يتسم كبقية الأقاليم الصحراوية بضالة أمطاره المتساقطة وعدم انتظامها، والتي غالبا ما تقول إلى شط ملغيغ أو تنفذ إلى الرمال وتغور في أعماق الأرض، مما قد تتسبب أحيانا في حدوث فيضانات مفاجئة وغامرة تترتب عنها خسائر بيئية وبشرية جسيمة، ورغم ضالة المصادر المائية الجارية، وكثرة السبخات، فإن هذا الإقليم يزخر بالمياه الجوفية التي تنبجس في شكل عيون دافقة، عند استخراجها، وعليها يعتمد السكان في الشرب و السقي والري.¹

كما يتميّز الإقليم بمرور الطريق الوطني رقم 03 الذي يكاد يقسمه مناصفة طولية شرقاً وغرباً، بحيث تتوزع القرى والواحات كثير منها على الضفة الشرقية مثل لورير والنسيغة والمغير وسيدي خليل وسيدي عمران وسيدي سليمان ومقر والقصور والمقارين والزاوية العابدية وتبسست والنزلة وصولاً إلى تماسين وبلدة عمر والثوف، بينما بعضها الأقل يقع على الضفة الغربية مثل وغلانة وسيدي يحي والهريرة وغمرة، وبتزايد العمران أصبح الطريق الوطني في وسط كل من مدن المغير وجامعة و تقرت.

وتتخلل أرض وادي ريغ أنواع مختلفة من التربة أغلبها سبخية وبعضها رملية أو حجرية أو غضارية وتبعاً لذلك تختلف أيضاً نباتاتها وحشائشها الطبيعية ذات التسميات المحلية، مثل البلبال والبربيط والسويد والعكرش والنجم والفرينة والجدرية والفصة... مما ساعد أهل المنطقة على رعي المواشي وتربية الحيوانات.

أما أشجاره الحطبية فمنها الزينة والطرفاية والدمران.. المستغلة في التدفئة والطبخ، في حين أن أشجاره المثمرة تتمحور أساساً حول النخلة بشتى أنواعها خصوصاً دقلة نور والغرس والدقلة بيضاء زيادة على التمور العلفية مثل التنيسين والطنطبوشت وغيرها.. يعمل الفلاحون على تسويق أجودها تحصيلاً للمال أو لسلع وبضائع أخرى عن طريق المقايضة ويذخرون الأقل جودة للاستهلاك السنوي تحت مسمى (العولة) بالإضافة إلى الأشجار

¹ - الطيب بوسعد، >> الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني: وادي ريغ نموذجاً << مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بغرداية، ع: 15، 2011م، ص437.

المثمرة الأخرى مثل الرمان والمشمش والعنب والتين.¹

أما فلاحته المسقية فتنتج كل ما يستحقه الاستهلاك المنزلي أو تتطلبه السوق المحلية والجهوية من الفلفل والطماطم والفؤوس والبطيخ المحلي واليقطين (الكابو) والبصل والثوم والجزر والخردل والخس والسلق وخاصة "البندراف" التي تتميز بها المنطقة ضمن أكلاتها الشعبية.²

ويختلف المؤرخون ومصنفو البلدان القدامى حول تسمية الإقليم بهذا الاسم، حيث أن ياقوت الحموي في معجم البلدان يطلق عليه تسمية "الزاب الصغير"، كمرادف لمعنى "ريغ"³، ربما في مقابل الزاب الكبير الواقع شمال الإقليم، في حين يرجع ابن خلدون تسميته إلى قبيلة "ريغة" ذات الأصول البربرية من قبيلة "زناتة" الكبرى، حيث يقول: "أما بنو ريغة فكانوا أحياء متعددة.. ونزل أيضاً الكثير منهم ما بين قصور الزاب و وركلا فاختطوا قصوراً كثيرة في عُدوة وإد ينحدر من المغرب نحو المشرق".⁴

أما العدواني فقد نسب التسمية إلى رجل اسمه ريغ "يقال له باهوت بن شملخ بن كعب.. وينتهي نسبه إلى يافث بن نوح"⁵ عليه السلام، بينما سماها الدرجيني بلاد أريغ⁶،

¹ - Georges Rolland, **La Conquête du désert**, Biskra, Tougourt, L'Oued Rir (31 décembre 1888), Librairie coloniale, Paris, 1889, P 28.

² - أصبحت هذه الأكلة ضمن التراث المحلي للمنطقة ودلالة مميزة على سكانها بحيث تعتبر مفخرة الإطعام في الأعراس والمناسبات، وهي في مقدمة المنتجات الفلاحية التي تنظم حولها المعارض وتُعد لها مسابقات الطبخ المحلي، (الاسم العلمي: *Portulaca oleracea*) وهي نوع نباتي يتبع جنس البقلة من الفصيلة الرجلية، وتُعرف بعدة أسماء، ففي بلاد الشام يُطلق عليها "البقلة"، وفي مصر تُعرف بـ "الرجلة"، وفي بعض دول الخليج تعرف بـ "البقلة المباركة ورشاد"، كما تسمى في وادي ريغ "البندراف" ينطقها أهل وادي سوف "البرطلاق"، انظر: نبات البقلة أو الرجلة (معلومات مفيدة) في منتدى عدلات (موقع إلكتروني) على رابط: <https://vb.3dlat.com>، وكذلك: ramainfo.wordpress.com، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 2018-05-31، سا: 04.26 مساءً.

³ - ياقوت الحموي، معجم البلدان، تح: فريد عبد العزيز جُنحي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1990م، ص129.

⁴ - عبد الرحمن بن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، مج7، 2000م، ص64.

⁵ - محمد بن محمد بن عمر العدواني، تاريخ العدواني، تق وتحت: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1996م ص138.

⁶ - أبو العباس أحمد بن سعيد الدرجيني، طبقات المشايخ، تح: إبراهيم طلاي، ج1 (د.ت)، ص128، وسماها كذلك أرض ريغ، ص170.

وتمثل تقرت المدينة المحورية في الإقليم حيث يقول عنها الوزان: "مدينة قديمة بناها النوميديون على جبل في شكل نُتوء، يمرّ في سفحها نهر صغير يقطعُه جسر متحرك كما يوجد ذلك في أبواب المَدُن، وهي مُسَوَّرة بِسُورٍ من الطوب والطين ما عدا من جهة الجبل فإنَّ صُحُورها تحميه".¹

وهي - حسب وصفه - نموذج للقلعة الحربية التي يتحسّب أهلها للغارات والمعارك المفاجئة فيوظفون الطبيعة في بناء عُمرانهم لكي يسهل سد مداخل مُدُنهم ويُمكن من خلالها مراقبة تحركات الأعداء، ولأهمية المدينة يعتبرها البعض عاصمة الإقليم التاريخية والسياسية والإدارية، وهي أكبر أمصار وادي ريغ²، بينما تُعتبر تماسين العاصمة الروحية نظراً لاحتضانها مقر الزاوية التجانية، ومالها من ثقل ديني واجتماعي ليس على المستوى المحلي فحسب، بل تعدّت ذلك إلى المستوى الوطني والجهوي والعالمي³.

ومن الناحية الإدارية فقد كان وادي ريغ في أواخر عهد الاستعمار تابعاً لمقاطعة الواحات⁴. أما في عهد الجزائر المستقلة فقد استمر على ذات التنظيم الإداري إلى غاية تعديل التقسيم الإداري في 1963، ثم سنة 1974م⁵ حيث أصبح واقعاً ضمن ولاية بسكرة

¹ - الحسن بن محمد الوزان الفاسي (المعروف بليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجّي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج2، ط2، 1983، ص135.

² - ابن خلدون، كتاب العبر... المصدر السابق، ص 65.

³ - Jean Hurabielle, **Au Pays du bleu Biskra et les oasis environnantes**, (Septembre 1898) Augustain Challamel Editeur, Paris, 1899, PP 144- 145.

⁴ - في 31 ديسمبر 1902 صدر مرسوم من إدارة الاحتلال يتضمن إنشاء الأقاليم العسكرية بالجنوب الجزائري، وبمقتضاه أصبحت تقرت منطقة عسكرية يرأس إدارتها ضابط عسكري يشرف على تسيير شؤونها العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، يساعده متصرفون إداريون يسيرون المكاتب العربية المستحدثة التي تُعنى بالشؤون الأهلية، فكانت مدن وقرى ومداشر وقصور وادي ريغ تابعة لمكتب العرب بتقرت، ولما استحدثت عمالة الواحات سنة 1957 تحوّل المكتب العربي إلى نيابة عمالة تشرف على مناطق الحجيّة والطيبات بالإضافة إلى إقليم وادي ريغ من المغير وجامعة وتقرت، انظر: عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة ماضياً وحاضراً، ط1، دار الوعي، روية، الجزائر، 2010م، ص 24. وانظر أيضاً: أحمد توفيق المدني في كلامه عن عمالة قسنطينة وأقاليمها في كتابه جغرافيا القطر الجزائري، المرجع السابق، ص 99.

⁵ - جاء هذا التقسيم الجديد بعد الاستقلال تطبيقاً لخيارات الدولة الوطنية الجزائرية في بناء مؤسساتها تجسّداً لميثاق الولاية الصادر منذ 26 مارس 1969 وقانون الولاية بأمر 38-69، 23 أبريل 1969، حيث اعتبر الولاية وحدة إدارية تصل بين الحكومة والبلديات المحلية لتعكس نشاط الإدارات المركزية، انظر: عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ربحانة، الجزائر، 2002، ص 111، وسنعود إلى تلك القوانين وغيرها عبر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في الفصول القادمة.

في شطره الشمالي عبر دائرة المغير وضواحيها، إلى دائرة جامعة وما يلحق بها من القرى، وضمن ولاية ورقلة في شطره الجنوبي عبر دائرة تقرت وضواحيها بدءًا من سيدي سليمان والمقارين إلى تماسين وصولاً إلى نهايته في قرية قوق، إلا أنه بعد التقسيم الإداري في سنة 1984 أضحت شطره الشمالي تابعاً لولاية الوادي، وبقي شطره الجنوبي تابعاً لولاية ورقلة¹.

المطلب الثاني: إقليم (منطقة) وادي ريغ عمرانياً وبشرياً:

أ - عمران المنطقة:

إن التواجد البشري والعُمران السكاني بالصحراء الجزائرية عموماً تتحكم فيه العوامل الطبيعية من مياهٍ ومراعٍ ومناخ وتضاريس وما يترتب على ذلك من نباتٍ وإنتاج زراعي وفلاحي باعتباره المورد الذي يعيش عليه السكان، وإذا كانت بعض المصادر تبين لنا أن تقرت قد بناها النوميديون كما وصفها الوزان وأحصى بها نحو ألفين وخمسمائة كانون وأشار إلى عادات أهلها ومساكنهم²؛ فإن المنطقة عرفت الحياة والعمران فيما قبل النوميديين منذ العصور الحجرية إذ تعاقبت عليها أمم عديدة، فقد دلت الحفريات على أن الزنوج عمّروا الصحراء الجزائرية منذ ما يقارب الأربعين ألف سنة³.

وتثبت الدراسات المتخصصة في التاريخ القديم وجود صلات تجارية واسعة النطاق بين المناطق الشمالية والصحراوية من خلال الأسواق العديدة التي كانت قائمة على تخوم الصحراء، والتي مثلت مراكز حيوية للتبادل التجاري، حيث شهدت الفترة الفينيقية في الجزائر حركة انتقال للسلع عبر القوافل التجارية بشكل حثيث استيراداً وتصديراً، وتمثلت البضائع القرطاجية في الأقمشة والحلي والحبوب، في حين تجلت السلع الصحراوية في الذهب

¹ - Merrouchi Lounès, **Caracterisation d'un Agrosysteme Oasien**, Evolution et Perspectives de Developpement, Cas de la vallée de l'Oued-Righ, Mémoire (Magistère-Manuscrit), Option: Gestion des Agosystèmes Sahariens, Université Kassdi Merbah- Ouargla, Algérie, Année Universitaire: 2008-2009, P16.

وسنعود إلى موضوع التقسيم الإداري خلال فترة الرؤساء الثلاثة، انظر الملحقين رقم (20) و(21)، ص: 339-340.

² - الحسن الوزان، وصف إفريقيا، المصدر السابق، ص 135.

³ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة...، المرجع السابق، ص 37.

والجلود والعبيد.¹

أما الرومان الذين احتلوا بلاد المغرب وأحدثوا فيها أكبر التغييرات على الصعيد الاقتصادي وفي البنية الاجتماعية لكثير من عناصر السكان بواسطة الاستيلاء على أراضيهم الخصبة وإنزالهم في أقاليم دونها خصوبة أو إبعادهم خارج الحدود، مما أنتج توافد عناصر بشرية على المغرب في العهد الروماني بشكل عام ضمن حركة ديمغرافية واسعة النطاق بلغت مداها في القرن الثالث الميلادي.

لكن المجال الجغرافي كان محدودا بحدود مراكز الثقل الاقتصادي، ومن ثم ظلت الأقاليم الفقيرة اقتصادياً مجالاً لأهل المنطقة الذين ظلوا يقاومون عوامل الفناء ممن لم يكن يغويهم الاندماج ولم يكن يغريهم بريق الحضارة الرومانية، هؤلاء يُمكن القول أنهم بقوا محافظين على مقوماتهم المادية والمعنوية.²

ويعتبر سكان إقليم وادي ريغ من أولئك الذين نجوا من طمس الاحتلال الروماني الذي توقّف عند برج مليلي قرب بسكرة، فلم يتجاوز الرومانيون منطقة الزاب، ولم يثبت أنهم وصلوا إلى منطقة وادي ريغ، إمّا لكون الصحراء لم تكن مغرية لهم، أوتحاشيا لمجاهلها ومخاطرها³، أو سيرا على مبدأ التدرّج في الاحتلال الذي انتهجوه ضمن سياستهم التوسّعية.⁴

ولما استولى الونداليون على الجزائر (429 - 534م) متخذين من بونة "عنابة" عاصمة لملكهم - قبل أن ينتقلوا إلى مدينة قرطاجنة عام 439م - لم يُحدثوا تغييرات كبيرة على سياسة الرومان ونظامهم الإداري الموروث، فأبقوا لسكان القطر الجزائري مجالسهم وشرائعهم الذاتية.⁵

¹ - محمد الصغير غانم، التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 108.

² - محمد البشير شنييتي، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 326.

³ - إسماعيل العربي، << مسالك الإسلام والعربية إلى الصحراء الكبرى >> مجلة الثقافة، ع: 62، ص: 11، مارس - أبريل 1987م، ص 43.

⁴ - محمد البشير شنييتي، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق م - 40م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985م، ص 59.

⁵ - مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تق: محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج1، د.ت، ص 343.

وعلى منهجهم سار الروم البيزنطيون الذين حكموا البلاد أيضًا (534 - 647م)، لكنهم لم يضيفوا للسكان أي شيء في ميدان الإصلاح والفكر والثقافة وكل ما فعلوه كان في سبيل توطيد ملكهم وتحقيق مصالحهم الاستعمارية¹.

وحتى ما قام به الروم من تعيين قادة مدنيين على ما تحت أيديهم من السلطة والحكم في بداية الأمر، عادوا فترجعوا عنه سنة 578م وانقلبوا إلى النظام العسكري، فقسّموا الجزائر إلى ثلاثة عمالات هي: نوميديا ومقرّها مدينة قسنطينة، وموريطانيا السطايفية ومقرّها مدينة سطيف، ثم موريطانيا القيصرية ومقرّها مدينة شرشال².

وعليه فقد تميزت فترة الاحتلال الروماني وما داخلها من الصراع مع الوندال ثم الروم البيزنطيين في بلاد المغرب والشمال الإفريقي بإقامة القواعد العسكرية على الهوامش الصحراوية الشمالية، وذلك بهدف رصد التحركات السكانية ووضعها تحت الرقابة العسكرية ومحاولة بسط النفوذ الأجنبي على المنطقة³، دون أن يمنع ذلك من التواصل التجاري أو حتى في الإطار العسكري من حين لآخر، باعتبار الصحراء كانت دوماً تتخذ ملجأً للفارين من بطش غيرهم وملاحقاتهم ومحضناً يأوي إليه المحاربون من أجل التخطيط وإعادة الكرة الحربية، ولعلّ هذا ما يفسّر ما نقله رضوان شافو عن تقرير مصلحة الشؤون العربية للولاية العامة سنة 1885م: "أن الرومان وصلوا إلى ورقلة لكنهم لم يستقروا بها"⁴.

وبهذا تكون طوائف عديدة سكنت الإقليم وامتزجت ببعضها من أمازيغ وزنوج وهلاليين ورواغة وزناتيين وغيرهم.. اشتغلوا بالفلاحة وغراسة النخيل والصيد والتجارة ومرافقة القوافل، ثم محاربين لغيرهم من الغزاة ومتصارعين فيما بينهم⁵.

وبعد الفتح الإسلامي لبلاد المغرب ابتداء وصول العرب والمسلمين إلى الصحراء

¹ - صالح فركوس، تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005م، ص 65.

² - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ونهاية 1962، دار المغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط1، 1997، ص 22.

³ - محمد البشير شنييتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999، ص126.

⁴ - رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقلة أنموذجاً (1844 - 1962م)، أطروحة دكتوراه (مخطوط)، إشراف:

تلمساني بن يوسف، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية: 2011-2012م، ص66.

⁵ - عبد الرحمان حاجي، ورقلة تاريخ وحضارة، الجزء الأول، د.ت.ط، ص 206.

الجزائرية منذ القرن 1هـ / 7م، في رعاية الخلافة الراشدة من عهد عمر بن الخطاب إلى العهد الأموي، سواء عن طريق الفتوح العسكرية أو من خلال المعاملات التجارية ورحلات الحج والهجرة، ورغم طول فترة الفتح لما يقارب السبعين سنة¹، انتهى سكان الإقليم إلى أحضان الإسلام والعروبة كما هو شأن بلاد المغرب عمومًا والجزائر خصوصًا².

وهكذا كَوّن منهم الإسلام أمة واحدة تدافع عن وجودها وتسعى إلى نشر رسالته خارج حدودها³، فَأُضْحَتْ أَرْضُهُمْ مَثَابَةً لِرَعَايَتِهِ وَأَصْبَحُوا مِنْ رَوَادِ الدَّعْوَةِ إِلَى تَعَالِيهِ وَمِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَشَبُّهًا وَاعْتِزَالًا بِقِيَمِهِ وَدِفَاعًا عَنْهُ، إِلَى دَرَجَةٍ أَنْ أَصْبَحُوا يُمَثِّلُونَهُ عَلَى قَدَرٍ كَبِيرٍ مِنَ الْإِحْلَاصِ وَالْإِلْتِزَامِ وَغَدَتْ هَذِهِ الْمُنْطَقَةُ "مَوْطِنَ الْعَرُوبَةِ الصَّافِيَةِ بِالْقَطْرِ الْجَزَائِرِيِّ"⁴.

وفي إطار الجزائر المسلمة تكاثرت العرب والموالي القادمون في جيش الفتح أو الذين جاءوا إلى المغرب الأوسط بعد ذلك إما رغبة في نشر الإسلام بالمنطقة أو فرارًا من اضطهاد الدولتين الأموية ثم العباسية، فكان من نتائج ذلك ظهور الدول المستقلة عن مركز الخلافة بالشرق العربي ومن أبرزها الدولة الرستمية (144-296هـ)، التي كان لها حضور في بالمنطقة حيث امتدت حدودها شرقي الأغواط نحو تقرت ووادي ريغ⁵ فعاشت عاصمة الإقليم في ظل سيادة هذه الدولة كغيرها من مدن الجنوب الشرقي، مما ضمن لها الأمن والاستقرار في تلك المرحلة⁶.

وعَرِفَ المذهب الإباضي انتشارًا واسعًا بالمنطقة، وغدا سائدًا خصوصًا بعد تحوّل الوافدين الإباضيين الفارّين من متابعات العُبَيْدِيِّين من تيهرت إلى ورجلان (ورقلة) وبناء سدراتة، كما اتّجه كثير من علمائهم ورعاياهم نحو منطقة وادي ريغ وبنوا عدة مدن وقرى أو

¹ - محمد عيسى الحريزي، الدولة الرستميّة بالمغرب الإسلامي، حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296هـ)، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987م، ص 43

² - محمد الملي، ابن باديس وعروبة الجزائر، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، ط1، 2012م، ص44 وما بعدها..

³ - عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2013م، ص29

⁴ - أحمد توفيق المدني، جغرافيا القطر الجزائري.. المرجع السابق، ص 41.

⁵ - مبارك بن محمد الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج2، تقديم وتصحيح محمد الملي، د. ت، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص67.

⁶ - عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت ماضيًا وحاضرًا، دار الوعي، روية، الجزائر، ط1، 2010، ص 7.

ساهموا في تعميرها منها تينسلي (بلدة عمر) و توغلانت (وغلانة) وتنتمرنت (تمرنة القديمة)¹.

وتبعاً لذلك سارت عناصر الحياة الاقتصادية من زراعة نشطت في الواحات والمدن الصحراوية، من ورجلان إلى بسكرة وبلاد الجريد خاصة ما يتعلق بغابات النخيل الواسعة والزيتون والفواكه²، كما ازدهرت التجارة بسيطرة الإباضيين على كل مداخل الصحراء، حيث أسهموا بدور رئيسي في النشاط التجاري في المغرب، وتركز هذا النشاط بصفة خاصة في تجارة الصحراء حين اهتم المسلمون اهتماماً كبيراً بهذا الجانب لضمان وصول سلع المناطق الواقعة الى الجنوب من الصحراء الكبرى بانتظام.

وكان الاهتمام يتجه بصفة خاصة الى التبرّ لما تفتن تجار المسلمين إلى الدور الكبير الذي يلعبه ذهب غرب إفريقيا على الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت، كما عني بنو رستم بحفر الآبار على مسار الطريق وساهموا في تأمينها بإرسال الجنود صحبة القوافل لاجتياز المراحل غير الآمنة في داخل الصحراء.³

إلا أنه بعد سقوط الدولة الرستمية سنة 296هـ/909م دخلت المنطقة في مرحلة من الاضطراب والفوضى، فاجتاح بنو عبيد (الفاطميون)⁴ عاصمة الإقليم تقرت وضموها إلى دولتهم على غرار باقي تراب المغربين الأدنى والأوسط، واستمر الاضطراب بسبب الدول المتصارعة فغدت المنطقة تحت رحمة الدول المتغلبة لقراءة أربعة قرون (من القرن 04 إلى 08 هـ / 10 إلى 14م) عرفت فيها المنطقة اجتياحات متعدّدة شتت أوصالها ومزّقت وحدتها

¹ - ذكر الدرجيني هذه البلدان في طبقات المشايخ، المرجع السابق، ص268، وانظر أيضا: عبد القادر موهوبي السائي، ومضات تاريخية واجتماعية...، المرجع السابق، ص35.

² - محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص 232.

³ - أحمد إلياس حُسين، الإباضية في المغرب العربي، موقع الاستقامة، متاح على رابط: <http://www.istiqlama.net>، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 06-10-2017، سا: 12.11 زوالاً، ص24.

⁴ - تأسست الدولة الفاطمية بالمغرب سنة 296هـ، وتُنسب إلى مؤسسها عبيد الله المهدي الشيعي وهو أول خلفائها، على أنه من أولاد الحسين بن علي وفاطمة رضي الله عنهما، انظر: ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم)، الكامل في التاريخ . تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، ج6، 1995، ص 453. وللمزيد، انظر: محمد علي الصلابي، الدولة الفاطمية، دار إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2006م، ص48.

دون أن تتم السيطرة الكاملة عليها لصالح أية جهة.¹

إلى أن عرفت العودة إلى الوحدة والاستقرار النسبي في عهد الشريف محمد بن يحيى الإدريسي (857-937هـ/1453-1531م)² الذي تمكّن من حل النزاعات ولمّ الشمل وجمع الكلمة تحت راية الأولياء الصالحين، مثل سيدي خليل، سيدي علي بن كانون، سيدي سليمان، والذين يسمّون بأعيان المنطقة ممّن آلت إليهم السلطة³ بالنواحي المحيطة بعاصمة الإقليم "تقرت" في ظل حكمه حتى أضفوا عليه تاج سلطان وادي ريغ، واعتراقاً بفضل خلداه أهل وادي ريغ ببناء ضريحه الذي أصبح مزاراً يترحم الناس فيه عليه ويستلهمون منه معاني الأمل والخير والبركة.⁴

وفي القرن 10هـ/16م، أي سنة 937هـ/1531م تنازل السلطان محمد بن يحيى عن حكم الإقليم لصالح أسرة بني جلاب⁵، الذين حكموا معاصرين للحكم العثماني بالجزائر، فحسب أحمد توفيق المدني: "قد كانت هذه الجهة مركز إمارة إسلامية مستقلة، ازدهرت وأُيُنعت واتسع حكمها وعمرانها، هي سلطنة بني جلاب، التي حكمت البلاد وما يليها عدّة قرون وكانت آخر الإمارات الجزائرية سقوطاً بيد الاحتلال.

¹ - عبد الصمد بن الأخضر الإدريسي الحسني، فهرس التاريخ السلطوي لإقليم وادي ريغ والخضوع تحت سلطة المتغلب من بني رُسْتَم إلى بني جلاب، الألوكة، 2015-2016م، ص: 3-4، وأيضاً: عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة.. المرجع السابق، ص: 7.

² - هو محمد بن عبد الله بن حسن بن يوسف بن أحمد بن حسن بن مسعود بن عبيد الله الريغي، حسب: عبد الصمد بن الأخضر الإدريسي الحسني، فهرس التاريخ السلطوي لإقليم وادي ريغ.. المرجع السابق، ص: 6.

³ - محمد الطاهر بن دومة، أخبار وأيام وادي ريغ، المرجع السابق، ص: 58.

⁴ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة.. المرجع السابق، ص: 42.

⁵ - أوردت عدّة مراجع قصة تنازل سلطان وادي ريغ عن الحكم لصالح الجلّابين بدافع تخليص أهل المنطقة من ديون تراكتت عليهم لصالح اليهود بعد فاقة أصابهم فبعث الله إليهم أحمد بن جلاب المريني - في رحلة حج - ليحررهم من قبضة اليهود فيدفع لهم ديونهم مقابل أن ينتقل إليه الحكم ومن حينها بدأت سلطة بني جلاب على وادي ريغ سنة 937هـ/1531م، انظر: محمد الطاهر بن دومة، أخبار وأيام وادي ريغ، المرجع السابق، ص: 104، وعبد القادر موهوبي السائحي، ومضات تاريخية واجتماعية.. المرجع السابق، ص: 56-57.

وقد كانت تقتر أيام هذه الدولة من أشهر حواضر المسلمين بالمغرب العربي¹ أما العياشي فيقول عنها في رحلته: "وأمرأ هذه البلدة (تكرت) أولاد الشيخ أحمد بن جلاب وأسلافهم من بني مرين، ووالدهم هذا كان من أمرأ العدل على ما يُحكى عنه، وأولاده على سيرته لا يُقدّمون على أمرٍ إلا بعد سؤال متفَقَّهَتهم".²

ب - سگان وادي ريغ:

أما من ناحية العمران البشري والسكاني فقد استقرت في مناطق وادي ريغ قبائل وأجناس كثيرة، متداخلة في أنسابها وأصولها، تمازجت عبر الأزمنة التاريخية بفعل ظروف الحياة المشتركة ووحدة العادات والتقاليد وبفضل الاختلاط والمصاهرة، مما استعصى على الباحثين التمييز بين الأصول والأنساب، لولا بعض المصادر التي فكت طلاس الإبهام حول هذه المسألة³، حيث يمكن تقسيم أصول سكان وادي ريغ إلى ثلاثة عناصر أساسية، تولد منها عنصر رابع⁴، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

¹ - أحمد توفيق المدني، **جغرافيا القطر الجزائري**، المرجع السابق، ص 99، لكن لم يكن العثمانيون ينظرون إليها على أنها إمارة مستقلة، أو دولة، بل هي ضمن الدولة الجزائرية المتميزة بحدودها والمرتبطة بالخلافة العثمانية، انظر في هذا: مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج 1**، المرجع السابق، ص 43 وما بعدها.. بدليل حملات بايات قسنطينة مثل صالح باي على هذه الإمارة كلما اشتموا منها رائحة التمرد أو استشعروا منها فكرة الانفصال، انظر: محمد بن معمر، **علاقة بني جلاب سلاطين تشرت بالسلطة العثمانية بالجزائر**، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، بتاريخ: 23-24 أبريل 1998م، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تشرت، الجزائر، ص 105.

² - عبد الله بن محمد العياشي، **الرحلة العياشية (1661-1663م)**، تح وتو: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، مج 1، ط 1، 2006م، ص 122.

³ - عبد الحميد إبراهيم قادري، << التركيبة البشرية لسگان وادي ريغ أيام بني جلاب >> الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، 23-24 أبريل 1998م، الجمعية التاريخية: الوفاء للشهيد تشرت، ومديرية الثقافة لولاية ورقلة، الآمال للطباعة، وادي سوف، الجزائر، ط 1، 1999م، ص 20.

⁴ - هذا التقسيم درج عليه العديد من الباحثين في التاريخ المحلي للمنطقة، أمثال قادري وبوسعد وشافو، إلا أنه بالإمكان إضافة قسم آخر من أصول السگان وهم بنو ميزاب المحافظين على المذهب الإباضي بالمنطقة وإن كان في حقيقة الأمر أن الميزابية أو الإباضية ليست عنصرا قريبا أو عرقيا وإنما هي اعتبار إقليمي من حيث الجغرافيا أو هي خيار فكري أو مذهب فقهي عند علماء الفرق الإسلامية، إلا أنها مع مرور الزمن اكتسبت طابع التميز العرقي بحكم تمسك الميزابيين والإباضيين بأصول أنسابهم وحرصهم الشديد على عدم الاختلاط والتزاوج مع غيرهم، وهم يبرزون ذلك بتقادي الذوبان أو الاندثار، لذلك فهم منذ أن جاءوا من تيهرت إلى سدراتة بورقلة أو انتقلوا إلى وادي ريغ بعد سقوط الدولة الرستمية 296هـ/909م وهم يمثلون جزءا من النسيج العمراني والسكاني المتميز الذي يمتلك حصانة التعايش مع غيره في ظل الإيمان بالوطن والدين واللغة، ومن خلال الانضباط بنظام "العزابة" الذي يفترض أن يؤسس في كل مدينة أو قرية للإشراف على تسيير الشؤون العامة لتجمعات الإباضيين، انظر: أحمد إلياس حسين، **الإباضية في المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 18، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 08-07-2019، صا: 10.04 صباحا.

1/ الرواغة: وهم الذين تسمى بهم هذا الإقليم وإليهم ينسب، وقد ذكر الحاج ابن الدين الأغواطي لفظ "الرواغة" في معرض وصفه لمدينة تقرت وأهلها، عندما قال: "وأما لون بشرة السكّان فأَسْوَدٌ وَيُسَمَّونَ بالرواغة".¹

وتعود أصول الرواغة إلى قبيلة ريغة المغراوية حسبما أورده ابن خلدون في سياق تفصيله عن بطون وفروع زناتة حين ينسب أهل تقرت وتماسين كليهما إلى ريغة باعتبارهما أكبر أمصار المنطقة فيقول " وأكبر هذه الأمصار يسمى تقرت، مصر مستبحر العمران بدويّ الأحوال كثير المياه والنخل.. ثم بعد مدينة تقرت بلد تماسين وهي دونها في العمران والخطّة".²

وتتحدّر مغراوة من زناتة، حيث يُشير ابن خلدون: "هؤلاء القبائل من مغراوة كانوا أوسع بطون زناتة وأهل البأس والغلب منهم، ونسبهم إلى مغراو بن يصلتين بن مسر، وأما شعوبهم وبتونهم فكثير مثل بني ياث وبني زنداك وبني رواو... وبني ريغة وغيرهم.. وكان لمغراوة هؤلاء ملك كبير أدركهم عليه الإسلام فأقرّه لهم وحسّن إسلامهم".³

2/ العرب: وهم الذين وفدوا على المنطقة في شكل هجرات فردية في بداية الأمر من الزيبان ومنطقة الجريد التونسي والمغرب، وهجرات جماعية بعد اجتياح قبيلتي بني هلال و بني سليم لبلاد المغرب العربي، وهم يتوزعون على كامل مناطق إقليم وادي ريغ.⁴

وينقسم العرب الوافدين إلى المغرب، إلى قسمين:

– **العرب الرّحل:** وهم البدو الذين يُعرفون بحركة التنقّل نحو الشمال في بداية فصل الصيف لكنّهم يعودون إلى الإقليم أو إلى الصحراء عندما يحلّ فصل الخريف، وهم الذين

¹ – Georges Rolland, *La Conquête du désert...*, Op-Cit, P 53.

وانظر أيضاً: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، ج2، 2007، ص265.

² – ابن خلدون، المصدر السابق، ص65.

³ – ابن خلدون، المصدر السابق، ص34.

⁴ – الطيب بوسعد، الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية... المرجع السابق، ص439.

يُشتهرون باسم "العشّابة"¹، وكانوا يضربون بخيامهم على أطراف القصور والمدن، ويتتبعون مواسم الزرع والإنبات وجني التمور بالمنطقة.

- **العرب المستقرون:** وهم الذين يعيشون على الفلاحة والزراعة ويسكنون الحواضر ويقيمون في العمائر المتطورة، ومن العرب الذين تمدّنوا منذ غابر الزمن: سكان المغير وسكان سيدي خليل والبارد والزاوية ومازر وبعض سكان جامعة وأهل سيدي يحي وسيدي عمران وتمرنة وسيدي راشد وسيدي سليمان وأكثر سكان تقرت وضواحيها وبعض سكان تماسين وبلدة عمر وكل سكان قوق وغيرهم ممّن فضّلوا حياة التوطن والاستقرار².

3/ الزوج: وهم من بقايا أبناء العبيد الذين سيق بهم من بلاد السودان على يد تجار النخاسة بسوق تقرت باعتبارها همزة وصل بين الصحراء الإفريقية الكبرى وشمال المغرب العربي ومنهم من وفد من توات قورارة، بعد أن لاذوا بالفرار من أسيادهم وبعضهم من أبناء الموالى الذين فضلوا البقاء بالإقليم بعد نزوح الإباضيين، ومنهم من جاء عاملا وشغالا من بلاد السودان وربما من صحراء النوبة المصرية³، وقد أصبحوا قسما من النسيج العمراني الذي تتشكل منه عديد القرى والمداشر التي سكنها أسلافهم.

4/ المولّدون: وهم مزيج من الدماء العربية أو البربرية بالدماء الزنجية، بفعل التزاوج بين السكان الأصليين والعرب الوافدين بالزنجيات والموالى، وقد يكون هذا العنصر الجديد ناشئا عن المصاهرة التي تمت بين العرب المهاجرين إلى المنطقة والبربر الأقدم توطنا، ويؤكد "شارل فيرو" أن تقرت مثل وادي ريغ كلاهما ملتقى بين "الزوج والبربر" ونتيجة التهجين أخرجوا جيلا جديدا من ذوي ملامح البشرة السوداء، و الحشاشنة حسب رأيه هم من المولدين⁴.

وعلى العموم فإن الموالى وهؤلاء المولدين، ينتسبون إلى البلد الذي نشأوا فيه، وبهذا تم

¹ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة...، المرجع السابق، ص 47.

² - الطيب بوسعيد، الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 440.

³ - عبد القادر حليمي، جغرافيا الجزائر: الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، مكتبة الشركة العربية، الجزائر، ط1، 1968، ص ص: 103-104.

⁴ - Charles Féraud, *Notes historiques sur la province de Constantine*, Les Ben Djellab Sultans de Touggourt, in *Revue Africaine* N° 23, 1879, PP:59-60.

التمازج والاختلاط مما أدى إلى انصهار الجميع في بوتقة الأسرة الصحراوية المتجانسة التي تجمعها وحدة الدين والتراب والعادات والأعراف¹، كما وُحِّدَت الطبيعة القاسية للمنطقة أسلوب حياة الناس وربطت بينهم العادات الاجتماعية التي تترجم علاقتهم بالحياة وساهمت في تمسك أفراد المجتمع بنظام متماسك وتدور هذه العادات حول مجموعة ممارسات منها "التوزيع" التي فرضتها الطبيعة القاسية للصحراء والتي كان لها الفضل في التعاون على بناء المساكن وحفر الخنادق وجني التمور وحصاد الزرع.

وتستدعي "التوزيع" تحضير كل الوسائل من صاحب العمل لتسهيل العملية في أقصر وقت ممكن، ويمزج العمل الجماعي بممارسات أخرى كالمدايح والذكر في وسطٍ كله فرحة وابتهاج، وتنتشر هذه العملية بالقصور والمدامر التي تتعاون في البناء والفلاحة وفض النزاعات، كما تعد "التوزيع" بمثابة مؤتمر اجتماعي واقتصادي وسياسي يستعد له الجميع وقد استمرت هذه العملية إلى غاية دخول الاستعمار الفرنسي الذي أفسد هذه العادة باستغلاله الدنيء، فأخذت في الانحراف والتراجع مع مرور الوقت².

وحسب دراسة سوسيو- أنثربولوجية لصاحبها عبد القادر خليفة؛ فإن الحقل السياسي تهيكل حول ثلاثة أنواع من الفاعلين: الحكم المركزي ومثله الجزائر العاصمة في العهد العثماني، ثم الاحتلال الفرنسي، والحكم المحلي كما هو حال بني جلاب، وهو الحكم الذي مؤرس في المدن ومثله الإقطاعية المحلية، الشيوخ الدينيون، أو البرجوازية العقارية من القبائل البدوية والمتمثلة أساسا في قبائل أولاد مولات والذواودة و سعيد أولاد عمر³.

أما في عصر الجزائر المستقلة فقد تنوعت الأعراق والأنساب بين السكان وتداخلت

¹ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة...، المرجع السابق، ص48. وأيضا: عبد الحميد إبراهيم قادري، التركيبة البشرية لسكان وادي ريغ أيام بني جلاب، المرجع السابق، ص21.

² - زهية شويشي، مجتمع القصور: دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة تڤرت (مذكرة ماجستير - مخطوط)، إشراف: اسماعيل بن السعدي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2006م، ص100.

³ - خليفة عبد القادر، تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية: دراسة سوسيو- أنثربولوجية لمدينة تڤرت (وادي ريغ)، أطروحة دكتوراه- مخطوط، إشراف: بروق عبد الرحمن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010- 2011م، ص146.

فيما بينها، فبالإضافة إلى العناصر البشرية الأساسية من الحشاشنة والمجاهرية يتساكن أيضاً: السّوافة بحكم الترابط الإقليمي بين وادي ريغ ووادي سوف، وكذلك أولاد السايح وسعيد عمر والفتايت وأولاد نايل والعرب القبالة وبنو ميزاب بالإضافة إلى العائلات الأخرى من القبائل والشاوية وغيرها ممّن وفدوا على المنطقة بعد استقلال الجزائر عندما انفتحت الأقاليم الجزائرية على بعضها ودخلت البلاد في معركة التشييد والبناء¹.

حيث استقر المقام بالجميع في إقليم وادي ريغ مما جعله أنموذجاً للتعددية في الأنساب والثراء الثقافي والفكري والمعرفي، وهذا ما سمح للكثير من الجمعيات بالنشاط في مجال إحياء ثرات المنطقة في مختلف التظاهرات والمناسبات المحلية منها والجهوية والوطنية.

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي لمنطقة وادي ريغ

المطلب الأول: وادي ريغ في ظل الحكم العسكري الفرنسي

أ - الغزو الفرنسي للمنطقة:

تتدرج أهمية وادي ريغ عسكرياً ضمن أهمية الصحراء الجزائرية في حسابات السلطة الاستعمارية واستراتيجيتها بعيدة المدى، والتي تنتهي إلى نتيجة سياسية مفادها أن صحراء الجزائر فرنسية؛ ويُعدّ اهتمام الفرنسيين بالصحراء جزءاً من الاهتمام الأوروبي العام في ظل التنافس الاستعماري، وفي سياق ذلك بدأ الفرنسيون مغامراتهم في الصحراء الإفريقية قبل احتلال الجزائر وذلك منذ رحلة "روني كاييه Rene Caillie" خلال أعوام: 1824 - 1828م ليشتدّ حماسهم بعد احتلال مدينة الجزائر في 1830م².

وما أن نجح المحتلون في السيطرة على شمال البلاد حتى تحمّسوا لبسط نفوذهم على الصحراء الإفريقية عبر الصحراء الجزائرية، لهذا قامت وزارة الحرب الفرنسية بتأسيس

¹ - عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة.. المرجع السابق، ص 65.

² - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 77.

مؤسسة أو لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر سنة 1837م¹ لبحث كل ما يتعلق بأرض الجزائر عموماً وبصحرائها خصوصاً بشكل علمي ودقيق في مختلف المجالات التجارية والاجتماعية والثقافية.. بغرض تسهيل مهام التوغّل العسكري وبسط النفوذ السياسي إلا أن مقاومة أهلها أعاقَت تقدّم القوّات الفرنسيّة وأجلّت سيطرتها على كامل الصحراء إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي².

وفي سياق تلك الغاية تمكّنت سلطات الاحتلال من افتكاك إمارة وادي ريغ من أيدي بني جلاب المتصارعين على الحكم، وأياً كانت الدواعي والمبررات التي يسوّغها المحتلون فإنها لا تخرج عن الدوافع والأهداف العامة والكبرى للاستعمار ممثلة فيما يلي:

- الغزو والتوسّع وترسيخ الاحتلال الذي غلّفوه بمصطلح "الاستكشاف" واقترن ذلك بالسعي إلى معرفة إمكانات المنطقة اقتصادياً وبشرياً ودراستها جغرافياً وطبيعياً وسكانياً..

- السعي إلى وضع شبكة من طرق المواصلات البريّة والحديدية وأسلاك الهاتف لتسهيل مهام التنقّل والتواصل بشكل آمن للقوّات العسكرية والمغامرين من الرخّالة والباحثين وكذا المعمّرين الكولون الذين سيزاحمون السكان الأصليين أو سيعوّضونهم بإحلالهم محلّهم.

- محاولة خلق بحر داخلي صحراويّ من أجل إحداث تغيير جذريّ في الظروف الطبيعيّة والمناخية القاسية للصحراء فاتجهت أنظارهم نحو استغلال الأحواض والمنخفضات

¹ - ضمّت La société d'exploration scientiphique de L'Algérie مختصّين في شؤون المستعمرات ومستشرقين وعلماء حضروا إلى الجزائر ليلبحثوا - كلّ في مجال تخصّصه - عن الصحراء الجزائريّة والتجارة الصحراوية في مختلف أوجه المبادلات وأنواع السلع والطرق والمسالك والمراكز التجارية.. انظر: جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 139 وأيضاً: ابراهيم لونيبي، أهميّة الصحراء الجزائريّة في استراتيجية الاستعمار الفرنسي، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائريّة (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000، ص128.

² - عبد القادر بوابية، دور الرخّالة والمستكشفين في عملية التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائريّة (1827-1877م)، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائريّة (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000، ص76.

والشطوط كنواة لهذا البحر الداخلي الصحراوي¹.

وصلت جيوش الفرنسيين إلى تقرت لأول مرة في بدايات شهر ديسمبر 1854م تحت قيادة "الكولونيل ديفو Desvaux"²، بعد معركة عنيفة بين الطرفين في نوفمبر 1854م بـ"المقارين"³ انتصر فيها "الرائد مارميه Commandant Marmier"⁴ على جموع المقاومين المتحالفين تحت زعامة السلطان سلمان الجلابي و الشريف محمد بن عبد الله⁵.

جدير بالذكر أن السلطان عبد الرحمن الجلابي توفي في جانفي 1852م، أي قبل احتلال إمارته بعامين، وترك وريثه في الحكم ابنه عبد القادر، الذي لم يتجاوز السادسة من العمر مما جعل سلطته الفعلية تحت وصاية جدته "لالة عيشوش" وأصولها من عائلة بن قانة، لذلك تصدى لها أحد أبناء عمومة السلطان المتوفى وهو "سلمان بن علي الكبير"⁶ مُطالباً بحقه في الحكم وتحالف مع الشريف محمد بن عبد الله سلطان ورقلة ضد الاحتلال وممثليه واستطاع أن يُسيطر على تقرت بشكل مفاجئ في أفريل 1852م وبتأييد من سكان تماسين الذين انحازوا إلى الثوار وجعلوا من بساتينهم دروعاً لحمايتهم⁷.

وتحت ضغط الواقع الجديد أرادت السلطات الاستعمارية استمالة سلمان وإبقاءه على

¹ - يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر.. المرجع السابق، ص78 وما بعدها..

² - هو دي فو نيكولا جيل توسان Nicola Gilles Toussaint من مواليد 1810/11/14م ببباريس، تقلّد عدّة مناصب في الجيش الفرنسي من ملازم عام 1830 إلى نقيب في 1840م ثم عقيد في 1851م ثم جنرال في 1859م، لعب دوراً محورياً في عملية التوسع الفرنسي بالصحراء الجزائرية، توفي سنة 1884م، انظر: رضوان شافو، الحملة العسكرية الفرنسية على منطقة وادي ريغ (مقال).. المرجع السابق، ص113.

³ - مدينة شمال تقرت بـ 10 كلم على الطريق الوطني رقم 3، وهي إحدى دوائر ولاية ورقلة، تضم بلديتي المقارين وسيدي سليمان.

⁴ - Gustave LEON NIOX, Algérie Géographie Physique, Librairie Militaire de Boudoin, Paris, 1884, P242.

⁵ - قديم الشريف محمد بن عبد الله بعد رحلة حجّه إلى ورقلة أواخر سنة 1850م عن طريق ليبيا ثم الجريد التونسي مروراً بوادي سوف وصولاً إلى وادي ريغ ثم ورقلة ليستقر بالزاوية القادرية بالرويسات حيث تكاثر أتباعه وأنصاره ووقع الإجماع بين القبائل على مبايعته سلطاناً على ورقلة في صائفة 1851م ليقود المقاومة والجهاد ضد الاحتلال ويكون حليفاً لسلمان الجلابي في مقارعة المحتلين، أنظر:

Alain Romey, **Histoire, Mémoire et Sociétés, L'exemple de N'goussa: Oasis Berberophone du Sahara** (Ouargla), l'Harmattan, Paris, 1992, P74

⁶ - Magali Boisnard, **Sultans de Touggourt**, Librairie Orientaliste Paul Gueuthner, Paris, 1933, P128.

⁷ - عبد الحميد نجاح، منطقة ورقلة وتقرت وضواحيهما من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، 2003م،

رأس الإمارة بشرط أن يرفع راية الخضوع فيتوجّه إلى بسكرة أو باتنة ليُبدى ولاءه وإذعاناً لسيادة الفرنسيين، إلا أنه رفض الشرط مما حمل والي العام حاكم الجزائر¹ على محاصرة الإقليم اقتصادياً منذ ماي 1853م².

اختر سلمان وحلفاؤه الحشد والاستعداد للمواجهة العسكرية التي انتهت بهزيمته في نوفمبر 1854م ثم فراره رفقة الشريف محمد بن عبد الله إلى تماسين ثم إلى وادي سوف ومنها إلى تونس ليستقرّ بها في إقليم نفزاوة بالجنوب التونسي بعد موافقة حاكمها - آنذاك - الباي محمد³ الذي تولّى الحكم في ماي 1855م، هكذا رحل سلمان الجلابي وترك عاصمة إمارته للمحتلّين وعملائهم يتدبّرون أمرها، وفي 26 ديسمبر 1854م تمّ تنصيب أحد أبناء عائلة بوعكاز⁴ حاكماً على تقرت.

وهو (القايد) الآغا علي باي بن فرحات بن سعيد⁵ بحضور المشايخ ورؤساء القبائل

¹ - راندون Jean Louis Cesar Alexandre Randon (1852 - 1858م) حكم الجزائر في عهد الإمبراطور نابليون الثالث (1852-1870م)، انظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ونهاية 1962، المرجع السابق، ص574.

² - إبراهيم مياشي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية...، المرجع السابق، ص ص: 137-138.

³ - Magali Boissard, **Sultans de Touggourt**, op-cit, P117.

⁴ - يعود أصل هذه العائلة إلى الحاج علي بوعكاز الصخري الذواودي شيخ إحدى العائلات الصحراوية الكبيرة، وهي عائلة الذواودة التي كانت تشرف على المناطق الواقعة جنوب إقليم قسنطينة والتابعة له منذ عهد الأتراك وهي تتوارث الحكم، وقد آلت المشيخة بعد الحاج علي إلى أحفاده إلى أن وصلت إلى الشيخ أحمد بن محمد الصخري الذي توفي سنة 1790 م، ثم بقي هذا المنصب شاغراً لعجز كبار شيوخ العائلة عن ترشيح أحدهم إلى غاية القرن 19 م حيث تولى فرحات بن سعيد الذي قاد صراعاً على الحكم ضد عائلة بن قانة والشيخ أحمد باي قسنطينة ثم يأتي ولده علي باي المشار إليه، وينافس هذه العائلة عائلة بن قانة التي تنحدر من قبائل حدة بضواحي ميلة ورغم ارتباطهما بالمصاهرة إلا أن منصب شيخ العرب أذكي الصراع بينهما إلى درجة تنافسهما في خدمة المحتلّين، انظر: يحي بوعزيز، أضواء على كفاح الشريف بوشوشة، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000، ص23.

⁵ - هذا الذي بعثه والده فرحات إلى السلطات الفرنسية (الجنرال فورال) يستجدي ودهم ويُبدى استعداداً لخدمتهم بعد أن ضاق عليه الحال، كما قال: "فرسلت-كذا- إليك ابني الصغير علي باي يوصله إليك (يقصد الكتاب) إذا قبلتنا وخذيت بناطرنّا-كذا- تخرج لنا عسكري إلى عنابة وترحل رحلة واحدة .. احسبني أنا عندك ناتي اليك بجنودي وعساكري ونحصر لك قسنطينة لأن قسنطينة ناسها كلهم في يد.. وقالوا لي إذا جاء الافرنسيص ورحل رحلة من عنابة سامعين طايعين الى الافرنسيص ولا هذا الظالم الغشوم.. لأن العرب رضو بضلمك أنت ولا ظلم الخوانة الترك لما سمعوا بك في الجزائر تحكم بالحق وتنهي عن الظلم! فرحوا بيك.. وأما أنا نطلب عليك كيف تحكم قسنطينة، توليني عليها!.." وغرامة قسنطينة كلها في يدك من مال وصوف وبقرى وكبش وقمح كله ينحط لك في عنابة ونخدمك كما خدمنا الجزائر والسلام أولاد بعكاز مشايخ العرب والعرف كافة يسلمون عليك وفارحين بقدمك اليهم والسلام.. وهاه تأنيك مع مكتوبنا برية (رسالة) من عند سلطان تقرت وهو يحكم في مائة وخمسون بلدة =وكل بلدة تهز جنود لا لها عدد وكلهم رضوا بك وبقدمك وتحكم لهم اقسطنطينة يخدموك على يدي والسلام. وصلى الله على سيّدنا محمّد".

دون أن ينسى الحاضرون تلاوة فاتحة الكتاب الكريم، ثم تناول "الكولونيل ديفو" الكلمة مُذكِّراً الجميع بالمرحون التي عاشوها أيام حكم السلطان سلمان الجلابي والتي عليهم نسيانها وترك صراعاتهم القديمة وضرورة التفاهم حول الحاكم الجديد¹.

وبعد أن استتب الأمر للحاكم علي باي بوعكاز التحق الشيخ محمد العيد شيخ الطريقة التيجانية بتماسين بالقادة الفرنسيين ليظهر لهم خضوعه بنشر راياته، مع وعده للكولونيل "ديفو" بأنه سيساعد الحاكم الشاب بجواره في تقرت، ويُقدِّم له النصيح والإرشاد، وأنه سوف يتولَّى رعاية عائلة الشيخ سلمان وبكفالة أولاده².

ومُنذُ وضعت الإدارة الاستعمارية قدمها في إقليم وادي ريغ وغدا ضمن اهتماماتها الحيوية والاستراتيجية، ولكن المنطقة لم تستسلم للمحتلين وبقيت معالم الرفض لوجودهم قائمة تتحين الفرص للنيل منهم وبقيت الحمية الدينية تعمل عملها في إنكاء روح العداء ضدهم، ومن ثمَّ جاء اصطفاة أهل المنطقة خلف من يرفع لواء المقاومة والجهاد في قادم الأيام من أمثال الشريف بوشوشة و بن ناصر بن شهرة وبوشمال بن قُبِّي، عندما استعادوا

=وأما رسالة السلطان عبد الرحمن شيخ بني جلاب بتقرت فقد جاء فيها: ".. وانت عليك العصاكر والمدافع ونحن علينا الضمان. وصارت عندي عشرون ألف فارس من غير العرب.. وإلى العزم ثم العزم ولا تخليني في يديهم حين ياتيكم ابننا علي باي اتفقوا انت واياه على رأي واحد الذي يليق بيننا وبينك وما يكون الا الخير انشاء الله (كذا). والسلام السلطان عبد الرحمن شيخ العرب.. والسلام من الكاتب مصطفى البليد(كذا). والسلام، انظر: عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص: 119-125.

ولا شك أن مثل تلك المراسلات السابقة توقفنا على عدّة ملاحظات تجدر الإشارة إليها منها:

- مدى الصراع بين شيوخ العرب على الزعامة جعل البعض منهم يوالي المحتلين ضد أبناء بلده.
- ضعف الشعور بالمواطنة وضبابية الموالاة للخلافة العثمانية مما جعل بعضهم لا يفرّق بين تواجد الأتراك واحتلال الفرنسيين ويرضى بظلم الأخيرين نكايّة في الأوائل أو انتقاماً منهم.
- تمكّن الاحتلال من إحكام سيطرته على البلاد، ليس لقوّته عدّة وعتاداً بقدر ما يعود ذلك إلى تفكّك الجبهة الداخلية رغم استبسال المقاومات الشعبية ورفع راية الجهاد ضد المستعمرين ورغم أن فرحات بن سعيد كان خليفة الأمير عبد القادر بالزيبان، لكنه تحوّل إلى صفّ أعدائه لأجل حفظ زعامته .

- مدى استغلال الدين حتى من أجل تبرير واقع الاحتلال ومُناصرته.

- ضعف اللغة وركاكة الأسلوب الذي كُتبت به الرسائل مما يدلّ على انحطاط مكانة اللغة العربية على ألسنة أبنائها وبأقلامهم.

¹ - عبد الحميد نجاح، منطقة ورقلة وتقرت.. المرجع السابق، ص 106.

² - Charles Feraud, Les Ben Djellab sultanes de touggourt, Op- Cit, PP:109-110

عاصمة الإقليم عام 1871م.¹

ولم يكن علي باي ليرضى بضياح حكمه بالمنطقة، فاستجمع قواه ليستعيد مجده وحاصر تقرت في 8 جويلية 1871م ولكنه لم يتمكن من اقتحامها بعد معركة خسر فيها الطرفان الكثير من العدة والعتاد فاضطر إلى التراجع والفرار نحو بسكرة في 13 جويلية 1871م²، فتأكدت السلطات الاستعمارية أن عملاءها من الأهالي غير قادرين على ضمان الاحتفاظ بالحكم ولا على تحقيق الأمن والاستقرار.

هذا فضلا على أنهم غير مأمونين على خدمتها بالشكل الذي يرتاح إليه قادتها، وتيقنت أن السيطرة على تقرت ووادي ريغ لا يمكن أن تتحقق إلا بتمركز قوات عسكرية من الجيش الفرنسي بالمنطقة، تعمل على تطهيرها من كل المناوئين والمتمردين الذين يرفضون الهيمنة الأجنبية.

ومن منطلق هذه القناعة جهّز "الجنرال دو لacroix" قائد القطاع القسنطيني جيشاً جرّاراً زحف به على وادي ريغ وتقرت ليستعيدها من مؤيدي بوشوشة في 27 ديسمبر 1871م بعد حوالي ثمانية أشهر من انتزاعها من علي باي بن فرحات³، وعلى إثر ذلك شنت القوات الفرنسية حملة اعتقالات في صفوف أعيان المدينة وتم تنفيذ حكم الإعدام في العديد منهم كما تم نفي بعضهم نحو جزر كاليدونيا الجديدة وكايان وكورسيكا.⁴

ب - ترسيخ الاحتلال وفرض الحكم العسكري:

فرضت هذه المرحلة التوجّه نحو ضبط الأوضاع من خلال فرض الحكم العسكري بالجنوب، فتم تعيين الملازم محمد بن إدريس آغا على وادي ريغ الجنوبي (تقرت وتماسين

¹ - وهذا ما سوف نتناوله خلال المبحث القادم تحت عنوان مساهمة سكان وادي ريغ في المقاومة والثورة التحريرية.

² - مسعودة يحيوي، << محمد إبراهيم بن تومي، المدعو: بوشوشة >>، الملتقى التاريخي ببلدية تقرت: من المقاومة الشعبية إلى ثورة التحرير: 1854-1954م، يومي 29-30 ديسمبر 2004م، ص6.

³ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة.. المرجع السابق، ص155.

⁴ - عبد الحميد إبراهيم قادري، التعريف بوادي ريغ، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، الآمال للطباعة، الوادي، الجزائر، ط1، 1999، ص22، ورضوان شافو، المرجع نفسه، ص158.

وضواحيهما)، بينما أُسندت قيادة المنطقة الشمالية (جامعة والمغير وضواحيهما) إلى حمّو بن حرز الله الذواودي من أولاد زكري، ولاستكمال ضبط الأوضاع كلّف دو لاکروا De la Croix القائد "روز Rose" في 28 ديسمبر 1871م بالتوجّه نحو ورقلة ليعيد السيطرة عليها فاحتلّها يوم 20 جانفي 1872م.¹

ورغم الخدمات التي قدّمها الملازم محمّد بن إدريس للفرنسيين، من البطش بالأهالي وقمع كل من يُبدي أي اعتراض على سياسة الاحتلال ومناوشته للزاوية التيجانية، إلا أن حاجة المحتلين لنفوذ الزاوية التيجانية في كل من قمار وتماسين كانت أكبر وأهم من حاجتهم إلى خدمات ابن إدريس، فالفرنسيون أصبحت لديهم رغبة في تولي الحكم المباشر، وذلك عن طريق ما سُمّي فيما بعد بالمكاتب العربية، وهو ما جعلهم يعزلون ابن إدريس عن منصبه في تقرت، سنة 1877م، ثم تولى مكانه إسماعيل الوهراني لفترة قصيرة، ليأتي بعده إسماعيل مصري.²

جدير بالذكر أنّه بعد القضاء على ثورة الشريف بوشوشة، غيّرت سلطة الاحتلال سياستها، فاستغنت عن عائلتي بوعكاز وابن قانة وعوّضتهما بأشخاص موالين لها أشد الولاء كما أصبح الفرنسيون يفضلون حكم منطقة وادي ريغ بقادتهم مباشرة.³

وباسترجاع تقرت وورقلة تمت إعادة السيطرة على مركزين هامين من مناطق الجنوب لتتفرغ إدارة الاحتلال إلى مواصلة الزحف نحو ما بعدهما ولتفتح المجال أمام تنفيذ مشاريعها

¹ - محمّد بن إدريس من ضواحي بسكرة، وُلد سنة 1835م بالوطاية، تخرج من المدرسة الفرانكوعربية ببسكرة، ثم انضم إلى الجيش الفرنسي في الخيالة (الصبايحية)، متجنّس بالجنسيّة الفرنسيّة لذلك عيّنته السلطة الاستعماريّة آغا على ورقلة ثم تقرت ووادي سوف، انظر:

- Georges Rolland, *La Conquête du désert...*, op-cit, PP:57-58.

كما عيّنت أخاه السعيد آغا على ورقلة بعد إستعادة السيطرة عليها في 1872م لإخماد الاضطرابات التي لم يقلح القادة المدنيون في القضاء عليها، وعائلة بن إدريس هذه قد أفادت الاحتلال كثيرا في ترويض الصحراء، ومن ذلك إلقاء القبض على الشريف بوشوشة في عين صالح سنة 1874م، وتسليمه للفرنسيين وقد قيل عن (السعيد بن إدريس) أنه خلّصهم من عدوّ خطير لم يظهر مثله منذ الأمير عبد القادر وأنه حقق السلام للصحراء نتيجة ذلك الفعل، انظر: أبو القاسم سعد الله، *الحركة الوطنيّة الجزائريّة (1860-1900م)*، المرجع السابق، ص145.

² - ولد إسماعيل مصري في قسنطينة حوالي سنة 1825 م من عائلة ذات أصول تركية لقد أثبت إسماعيل مصري كأبيه تقانيا في خدمة الاستعمار الفرنسي وأهدافه منحت له فرنسا رتبة ضابط في فيلق الشرف توفي سنة 1893 م، انظر: معاذ عمراني، *منطقة وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي...*، المرجع السابق، ص:87-88.

³ - معاذ عمراني، *منطقة وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي...*، المرجع السابق، ص89.

الاستعمارية في الصحراء الجزائرية، حيث جعلت منهما منطقة استكشاف وجمع المعلومات للتوغل في أقصى الجنوب والهقار والطاسيلي كما جعلت منهما فرصة لإرسال البعثات التبشيرية نحو أعماق الصحراء نشرًا للمسيحية بين السكان ثم التوغل إلى السودان.¹

في سنة 1892م تمّ تقسيم منطقة وادي ريغ إلى قيادات أعراش: قيادة تقرت، قيادة طبيبات أولاد السايح، قيادة سعيد أولاد عمر، قيادة أولاد مولات، قيادة عرب الغرابة، قيادة (عرش) المقارين - تمرنة²، إلى سنة 1902م لما وافق مجلس الشيوخ على قانون " تنظيم أقاليم الجنوب الجزائري " صدر قانون 24 ديسمبر 1902 الذي يقرر ترسيم التنظيم الجديد للصحراء تحت الحكم العسكري الفرنسي.

وبموجب مرسوم 14 أغسطس سنة 1905م اعتُبر الجزء الجنوبي من البلاد منطقة حكم عسكري مقسّم إلى أربعة أقاليم عسكريّة: إقليم عين الصفراء، إقليم الواحات، إقليم غرداية، وإقليم تقرت، على رأس كل إقليم قائد عسكري برتبة ضابط، يُعيّن بناءً على مرسوم وباقتراح من وزيرى الداخلية والحربية بعد ترشيحه من طرف الوالى العام.³

وقد استمرّ هذا التقسيم إلى سنة 1957م، وبناءً على ما سبق، نشأ الإقليم العسكري لمنطقة تقرت، الذي كانت مهمّة حاكمه تسيير الشؤون العسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمساعدة متصرفين وإداريين ضمن المكاتب العربية المستحدثة والمعنية بالشؤون الأهلية.⁴

وتأميّنًا للناحية الجنوبية لتقرت وتأكيدًا على عسكريّة المنطقة بما يتماشى مع المصالح الفرنسية، وعلى أعتاب الحرب العالمية الأولى؛ تمّ إنشاء الكتيبة الصحراوية بورقلة بناءً على مرسوم وزاري في 05 سبتمبر 1914م وتضم: 04 ضباط فرنسيين و 11 ضابط صف (09 فرنسيين و 02 من الأهالي) بالإضافة إلى 172 عريفًا (11 فرنسيين و 161 من الأهالي)

¹ - عبد القادر موهوبي، ومضات تاريخية...، المرجع السابق، ص: 179-180.

² - عبد القادر خليفة، تحولات البنى الاجتماعية...، المرجع السابق، ص: 191.

³ - جمال قنان، قضايا ودراسات.. المرجع السابق، ص 149.

⁴ - عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة.. المرجع السابق، ص: 23-24.

وتعمل بالتنسيق والتواصل مع الكتيبة الصحراوية لتديكلت بأقصى الجنوب¹، وهذا مما جعل الجنوب الجزائري برمته تحت الرقابة العسكرية الفرنسية.

وفي 10 جانفي 1957م صوّت البرلمان الفرنسي على قانون يقضي بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي تهتمّ بقضايا الاستثمار والتطوير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتهدف إلى وضع كل المناطق التابعة للاتحاد الفرنسي سواء في الجزائر أو في إفريقيا تحت إدارة مدنية موحدة، وبعد سبعة أشهر ظهرت للوجود "وزارة الصحراء" في 17 أوت 1957م²، ومن هذه السنة إلى غاية الاستقلال 1962م استمرّ تقسيم الصحراء إلى عمالتين (ولايتين): الساورة ومركزها بشار، الواحات ومركزها الأغواط، ثم ورقلة.³

وبهذا أصبحت تقرت "نيابة عمالة"، تضم كلاً من المغير، جامعة، تقرت، الطيبات، الحجرة، العلية⁴، ممّا جعل طبيعة التواجد الاستعماري الفرنسي بوادي ريغ أو على مستوى الصحراء عبارة عن قواعد عسكرية في شكل محميات تعمل على تأمين طرق المواصلات للقوافل التجارية من الشمال إلى الجنوب ومن ثمّ إلى إفريقيا.⁵

ونظراً لأنّ فرنسا تأكّدت من أنه ليس من السهل ممارسة سلطتها على عموم المجتمع الذي هو مرشح للتمرد أكثر منه للانصياع لها ولممثليها فقد أعطت لهؤلاء صلاحية منح تراخيص التنقل والسفر خارج منطقتهم نحو المناطق والمدن الجزائرية الأخرى للعمل أو التجارة أو التعلم.. حيث استغلها أولئك الحكّام في التسلّط على رقاب السكّان ومساومتهم في

¹ - Service historique de la Défense, **Historique de la compagnie saharienne d'Ouargla**, Imprimerie Librairie Militaire, Paris, 1920, P3.

² - عُيّن "كونيغليون موليني Couniglion Molinie" على رأس وزارة الصحراء من 17 أوت 1957م إلى 1 جانفي 1958م ليخلفه "ماكس لو جون Max Le Jeune" إلى جانفي 1959م، انظر: نصر الدين مصمودي >> الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول: 1958-1962م << مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، ع: 19، جوان 2016، ص ص: 258-259.

³ - مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر، وقائع ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 97.

⁴ - عبد القادر خليفة، تحولات البنى الاجتماعية.. المرجع السابق، ص 191.

⁵ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية..، المرجع السابق، ص 234.

أرزاقهم ومعاشهم من أجل إخضاعهم بهذا النوع من الضغط النفسي.¹

وكل ذلك بقصد منعهم من التفكير في أي عمل عدائي ضد الاحتلال ومصالحة، سواء على مستوى النضال السياسي أو على مستوى المُجابهة العسكرية، مما جعل إقليم وادي ريغ وبقية مناطق الجنوب أشبه بمعقل شاسع تُحكم فيه الآلة العسكرية مراقبتها، ويتحرك فيه القادة الفرنسيون والمستوطنون الأوروبيون والقياد الجزائريون تحت سطوتها وبطشها ويبقى المواطنون من السكان الأصليين هم من يدفع الثمن.

المطلب الثاني: مساهمة سكان وادي ريغ في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحريرية

أ - المقاومة الشعبية

من خلال ما سبق فيما يتعلق باحتلال إقليم وادي ريغ رأينا أن عملية إخضاعه والسيطرة عليه مرّت بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: وهي التي يُمكن اعتبارها بدايةً للاحتلال على أرض الواقع وتمّت في ديسمبر سنة 1854م بقيادة "ديفو Desvaux"، حيث نُصّب علي باي بن فرحات آغا على تقرت عاصمة الإقليم تحت رعاية الإدارة العسكرية الفرنسية.

- المرحلة الثانية: وهي التي تُعتبر مرحلة ترسيخ الاستعمار ضمن سياسة الاستيطان الأوروبي وانطلقت في سنة 1871م² تحت قيادة "دو لacroix De"، حيث عُيّن الملازم محمد بن إدريس في 1872 حاكماً على ورقلة ثم آغا على تقرت وعلى إثرها تأكّد ترسيم الحكم العسكري بالمنطقة وما ترتّب عليه من تنفيذ لمشاريع الإدارة الاستعمارية.

¹ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص207.

² - حيث سقطت الإمبراطورية الثانية في صيف 1870م، وتم إعلان الجمهورية في 4 سبتمبر من نفس السنة ليأتي مرسوم 29 مارس 1871م، والذي جاء فيه: تقسيم الجزائر إلى إقليمين: شمالي مدني وجنوبي عسكري، يحكم الإقليمين حاكم مدني واسع السلطات يخضع رأساً لوزير الداخلية، يتم إنشاء مجالس بلدية وعملية وفق ما يجري في فرنسا، انظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (من 1830 إلى 1954م)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص: 33-34.

لكن المقاومة في مناطق الجنوب ووادي ريغ ظهرت قبل المرحلتين معاً، فلم تكد تنقضي سنة 1850 وتبدأ سنة 1851م حتى اندلعت الثورة في العديد من أجزاء الصحراء من أولاد سيدي الشيخ غرباً إلى وادي سوف شرقاً، وهي المرحلة التي ظهرت فيها زعامة الشريف محمد بن عبد الله الذي أشرنا إليه كحليف للسلطان سلمان الجلابي في دفاعهما عن تقرت قبل سقوطها سنة 1854م.

اسمه الحقيقي هو إبراهيم بن أبي فارس المدني، وإن كانت المصادر لا تشير إلى تاريخ ميلاده ونشأته، فإن بعض الروايات - حسب أبو القاسم سعد الله - أوردت أنه من عائلة أولاد سيدي الشيخ، وأنه تلقى العلم في أولاد أحمد بن يوسف في تلمسان، ثم علم في زاوية سيدي يعقوب من أولاد سيدي الشيخ، وتذهب رواية أخرى إلى أنه شخصية صنيعة كان يستغلها آغا عرش الغسول (شمال تلمسان) المسمى: مولاي الشيخ علي¹ في تحقيق أهداف وطموحات شخصية مناهضة لسياسة الأمير عبد القادر.

في حين تذكر رواية أخرى أن "الشريف محمد بن عبد الله هو الشريف محمد الطيب بن ابراهيم بن أحمد بن عيسى حسني النسب قادري الطريقة، يتصل نسبه بالشيخ عبد القادر الجيلالي، وقد اغتالته يد الغدر بمؤامرة من عملاء الاستعمار أواخر سنة 1900م برصاصة ضابط فرنسي وهو قائم صلى المغرب في منطقة شروين في العرق الغربي الكبير، ثم نُقل جثمانه ودُفن بورقلة"، إلا أن رضوان شافو يُكذّب هذه الرواية بناء على بعض الوثائق الأرشيفية وكتب الرحالة الفرنسيين، باعتبار أن سي محمد الطيب بن ابراهيم قائد القادرية بورقلة كان موالياً للفرنسيين وقد قُتل في 05 مارس 1901م في واقعة شروين قرب تميمون²، فكان يقاتل إلى جانب المحتلين وليس ضدهم.

ومما يزيد في غموض أخبار هذه الشخصية أن سعد الله أشار إلى علاقته بالفرنسيين في سياق انقلابه على الأمير عبد القادر، لذلك عيّنه الجنرال بيجو خليفة على تلمسان سنة

¹ - هو الآغا الذي عيّنه الأمير عبد القادر لكنه لم يكن راضياً على حكم محمد البوحميدي الولهاصي خليفة الأمير على تلمسان، انظر: أبو القاسم

سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة، الجزائر، ج1، 2009، ص355.

² - رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، المرجع السابق، صص134-135.

1842م بعد سقوطها، لكن الفرنسيين سرعان ما شكّوا في ولائه واتهموه بالعجز فنصحوه بالخروج إلى الحج في صورة نفي من البلاد بشكل غير رسمي، وهناك في مكة تتلمذ على الشيخ محمد بن علي السنوسي الذي كان يؤمن بفكرة استمرار الجهاد وعدم التعايش مع النصارى¹.

فيبدو أنه تأثر به، فلما رجع إلى الجزائر استقر بورقلة في بداية الخمسينات من القرن التاسع عشر وهو لا يحمل إلا فكرة الجهاد والمقاومة ضد الفرنسيين، ربّما تكفيراً عن خطئه في مولاتهم سابقاً ضد الأمير، أو انتقاماً منهم على إبعاده عن خلافة تلمسان²، وربّما لاقتناعه بأنه لا حلّ معهم سوى بالمجابهة المسلّحة، ومن ثمّ أخفى اسمه المعروف لدى سلطات الاحتلال بـ "إبراهيم بن أبي فارس" وتسمّى بـ "الشريف محمد بن عبد الله" تبرّكاً باسم الرسول صلى الله عليه وسلم وإضفاءً للطابع الديني على حركته كوسيلة لتجنيد العامة³، لهذا فإن شخصيته الثوريّة في سياق المقاومة الوطنيّة لم تظهر إلا بعد عودته من رحلة الحج.

عند حلول الشريف محمد بن عبد الله بورقلة (1851م) وجد الظروف مهيأةً لزعامته، فقد اشتد الصراع في العائلة الحاكمة "أولاد اعلاهم" (1602-1849م) إلى درجة شغور منصب رئاسة المشيخة وسطو سلطان أنقوسة الحاج أحمد بن بابية عليها بمؤازرة السلطات الفرنسيّة التي نصّبت خليفته على كامل منطقة ورقلة في 20 نوفمبر 1849م.⁴

ثم ورثه ابنه بوحفص بن بابية بعد وفاته سنة 1850م وبدء الصراع والتنافس بينه وبين أخيه الطيّب على الزعامة، بالإضافة إلى رفض أهل المنطقة لمن تثبت مولاته للاحتلال، جعل أهل ورقلة في حالة فراغ وترقب سياسي⁵، فساقت الأقدار الشريف محمد بن عبد الله

¹ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنيّة... المرجع السابق، ص 356.

² - كان الشريف محمد بن عبد الله متردداً منذ 1842م في ولائه لفرنسا، لذلك توجّس منه الجنرال بيجو أثناء معارك توغّله في تلمسان وطلب منه الحلف على المصحف لتأكيد ولائه للفرنسيين والترحم على بعض الموتى من جنودهم، فرفض محمد بن عبد الله ذلك قائلاً: "إنني معكم إلى أن يحكم الله بافتراقنا"، انظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ج 1، ط 2، 1996، ص 151.

³ - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنيّة... المرجع السابق، ص 357.

⁴ - عبد القادر موهوبي، ومضات تاريخية... المرجع السابق، ص 178.

⁵ - رضوان شافو، الجنوب الشرقي... المرجع السابق، ص 136.

ليقود حركة المقاومة ضد الاحتلال وقد تجمّعت الظروف والأسباب لصالحه من ذلك:

- قوّة شخصيّته وقدرته على استمالة القلوب ممّا مكّنه من تكوين قاعدة شعبيّة تؤمن بفكرة الجهاد سواء في ورقلة أو في تقرت أو في الأغواط وغيرها من مناطق الصحراء التي حلّ بها.

- دراسته للأوضاع وتخطيطه لعملية المقاومة طوال عام (1850-1851م).

- مراسلة شيخه السنوسي لأحد زعماء قبيلة المخادمة الشيخ عبد الله بن خالد ودعوته لتأييد الشريف بن عبد الله في جهاده.

- دور السيدة الحاجة الزهرة من بقايا أسرة أولاد اعلاهم في إقناع الناس بالالتفاف حوله، فأشاعت بينهم أنه مبعوث من الله ليكون سلطاناً على البلاد كي يُحرّرها من سيطرة الكفار، لذلك تداعى أهل ورقلة إلى مُبايعته حاكماً عليهم في شهر أوت 1851م¹.

وكما كانت الظروف مُهيأةً لصالحه في ورقلة، كذلك كان الأمر بالنسبة لتقرت التي عزم على ضمّها إلى ولايته، فهاجمها في شهر أكتوبر 1851م لكنّه لم يتمكّن من السيطرة عليها ورجع قافلاً إلى ورقلة، وبقيت تقرت تحت صراع أسرة بني جلاب، حيث اشتدّ التنافس بين عبد الرحمن وابن عمه سلمان، فما أن توفيّ الأول سنة 1852م وخلفه ابنه عبد القادر، حتى خرج سلمان مُعلنًا إصراره على المطالبة بحقه في الحكم، ووجد في الشريف محمّد بن عبد الله خير حليفٍ له.

وبالفعل استجاب الشريف محمّد بن عبد الله فاستجمع قُواه وقاد حملته الثانية على الإمارة الجلابيّة في سنة 1852م واستطاع أن يحقّق الانتصار ويكسب المعركة ضد الجلابيين المتعاونين مع إدارة الاحتلال ويُمكن سلمان من عودته إلى السلطة²، وهكذا كانت مقاومة الشريف محمّد بن عبد الله في إقليم وادي ريغ عبارة عن تحالف بينه وبين سلمان

¹ - إسماعيل العربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص118.

² - سعود دحدي، << ثورة الشريف محمّد بن عبد الله في الصحراء الجزائرية >>، مجلة الباحث في العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع: 1 جوان 2010، ص141.

الجلّابي ومؤيديهما من أهل وادي ريغ ووادي سوف ضد المحتلّين ومواليهم بالمنطقة.¹

ورغم سقوط عاصمة وادي ريغ "تقرت" إلا أن المنطقة بقيت مجالاً حيويّاً وقاعدة خلفية لرجال المقاومة تزوّد الثائرين على الوجود الفرنسي ليظهر الشريف بوشوشة على مسرح الأحداث ويقود المقاومة على السلطة الاستعمارية وحليفها علي باي بن فرحات حيث استطاع الأول - بتأييد من أهالي المنطقة - استعادة المدينة وتسليمها إليّاهم في 21 ماي 1871م منصّباً عليها أحد أبنائها "بوشمال بن قُبي".²

والشريف بوشوشة هو محمّد بن التومي بن ابراهيم الغيشاوي نسبة إلى قرية الغيشة (أفلو)³ بـجبال عمور، وقيل أنه ولد في إحدى قرى المنيعه حوالي سنة 1826م نشأ على الرعي في صباه وحب الفروسية في شبابه، اعتقلته السلطات الفرنسية عام 1863م، وبعد فراره من السجن التحق بثوار أولاد سيدي الشيخ وانضم إلى ثورتهم فور اندلاعها سنة 1864م مما ساهم في بناء شخصيته العسكرية.

ثمّ رحل إلى تونس وطرابلس ثم عاد سنة 1865م، وبعد أربع سنوات بدأ حركته الثوريّة عام 1869م بعد تمركزه بعين صالح وسرعان ما انتشر خبره كزعيم ثائر ومجاهد في سبيل الله، فتجنّد تحت لوائه كثير من المؤيّدين والأنصار الرافضين للوجود الاستعماري من أهل توات وملتيلي والمنيعه وورقلة وصولاً إلى وادي ريغ حيث قاد معاركه ضد الاحتلال.⁴

تهيأت الظروف الثوريّة لصالح الشريف بوشوشة إن على مستوى الدولة الفرنسية التي عرفت الانقلاب على الإمبراطوريّة وإعلان الجمهوريّة الثالثة في 04 سبتمبر 1870م واحتدام

¹ - علي غنابزيّة، << دور وادي سوف في معركة المقارين 1854م وآثارها على المقاومة المسلحة في المنطقة الجنوبية الشرقية >>، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ع: 1 جوان 2010، ص156.

² - عبد الحميد إبراهيم قادي، تقرت البهجة...، المرجع السابق، ص21، والشّخ بوشمال بن قُبي هو أحد أعيان النزلة بتقرت، عُرف بأنه مقدّم للطريقة =القادرية انضم إلى حركة بوشوشة في 1871م وساعده ضد علي باي بن فرحات، لذلك كافأه بوشوشة بتعيينه آغا على المدينة، انظر: Charles Feraud, *Les Ben Djellab sultanes de touggourt*.. op-cit, pp 218-220.

³ - 100 كلم عن مقر ولاية الأغواط .

⁴ - مصلحة البحوث والأرشيف بمديرية الثقافة لولاية ورقلة، ثورة الشريف محمّد بن التومي (بوشوشة): 1869-1875م، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائريّة (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبيّة لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000، ص ص: 19-20.

الصراع بين المدنيين والعسكريين على الحكم¹، وإن على مستوى المستعمرة الجزائرية بظهور حركة محيي الدين بن الأمير عبد القادر في أكتوبر 1870م شرق تونس ومراسلاته لزعماء المقاومة وحثهم على مواصلة الجهاد، وصدور قرار كريميو الشهير والقاضي بتجنيس اليهود الجزائريين جماعياً².

زِدْ على ذلك دخول الأمير محيي الدين إلى الجنوب الجزائري في بداية 1871م - قبل أن يتجه شرقاً نحو تبسة - وشيوع خبر قدوم الجيش التركي لنجدة المسلمين، بالإضافة إلى اندلاع ثورة المقراني 1871م وعزم المحتلين على إخماد أي تمرد بممارسة كل أشكال الضغط الاستعماري على السكان في مختلف المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية³.

كل ذلك جعل الأوضاع في حالة غليان يدفع إلى المواجهة ضد الاحتلال، فعلى الرغم من أن بوشوشة اتخذ من واحة عين صالح مقراً لبدء حركته، إلا أنه وصل وبشكل مفاجئ إلى ورقلة في مارس 1871م ونصب عليها حليفه بن ناصر بن شهرة، ثم توجه إلى قمار بعد أيام فراسله أهل وادي ريغ منهم شيخ النزلة بوشمال بن قبي وشقيقه قبي بن قُبي وشيخ المجاهدية الحاج أحمد بن علي الطرابلسي ووقع اتفاق بين أهالي تقرت وعرش الشعانبة على مناصرة بوشوشة، ليدخل البلدة في 13 ماي 1871م بقوة قُدرت بـ 900 مقاتل في أجواء من التهليل والابتهاج مع وجود مقاومة ضعيفة من حامية علي باي استسلم القناصة على إثرها بعد يومين (14-15 ماي) بناء على مفاوضات تضمن لهم الأمان ومغادرة المدينة⁴، وقد

¹ - لمزيد من التفصيل حول الصراع بين العسكريين والمدنيين، انظر: مصطفى الأشراف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 304.

² - أثار قرار أودلف كريميو حفيظة الجزائريين الذين أمسى اليهود يعبرون عن تفوقهم عليهم وجدارتهم بحكم بلادهم، انظر: ناصر الدين سعيدوني، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج2، 1988، ص 111، كما أثار غضب المستوطنين الأوروبيين من غير اليهود إلى درجة تأسيس جمعيات ورابطات مضادة للسامية علناً، انظر: يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897-1962م)، دار البصائر، الجزائر، ط1، 2009، ص 80.

³ - يحي بوعزيز، << وثائق جديدة عن دور محيي الدين بن الأمير عبد القادر في ثورة 1871م >> مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر ع: 38، س: 05، أكتوبر 1976م، ص ص: 28-29.

⁴ - تجدر الإشارة إلى أن علي باي لم يكن موجوداً بتقرت حينها وإنما كان معسكراً بجيشه بمنطقة عين الناقعة ضواحي بسكرة فاقتصر بوشوشة - بمباركة الثوار من الأهالي - الفرصة للانقضاض على حكمه، حيث ينقل رضوان شافو عن مخطوط لقويدر بورثان أن بوشوشة أصيب بجروح

واصل الشريف بوشوشة جهاده بين وادي ريغ وورقلة وعين صالح إلى غاية اعتقاله في 31 مارس 1874م وإعدامه في 29 جوان 1875م بمعسكر الزيتون ضواحي قسنطينة¹.

أما شخصية ناصر بن شهرة بن فرحات، فتُعدُّ من الشاهدين على أحداث القرن التاسع عشر في الجزائر، إذ بدأ نضاله في صفوف جيش الأمير عبد القادر منذ الأربعينات وظلَّ على مبدئه وثورته حتى الثمانينات حيث عاصر أيضاً ثورة بوعمامة وناصره فيها².

وُلِدَ عام 1804م في قبائل الأرباع العريقة بالأغواط، وينتمي إلى قبيلة المعامرة من أولاد حرز الله (الحرزلية) قادري الطريقة، تزوج من ابنة أحمد بن سالم خليفة الأغواط وسلطانها قبل الاحتلال وبعده، ظهرت شخصيته الثورية في مدرسة الأمير الحربية والسياسية في أواخر 1846م، اعتُقِلَ سنة 1851م ووُضِعَ مع عدد من الزعماء الأرباع تحت الإقامة الجبرية، لكنه فرَّ في ذات السنة وأعلن رفضه للسلطة الفرنسية، وقد كان له دور بارز في ثورة 1871م³.

أما عن نشاطه في إقليم وادي ريغ، فيرجع إلى علاقته بالشريفين محمد بن عبد الله وبوشوشة، فكانت صلته بالأول عندما اتجه محمد بن عبد الله إلى قبيلة الأرباع بالأغواط لتدعيم شعبيته وأنصاره بالصحراء، وكان حينذاك ابن ناصر بن شهرة قائداً للثورة ضد الآغا بلحش الذي عينته السلطات الفرنسية خليفة على الجلفة، وكذلك ضد صهره أحمد بن سالم الذي نصبته إدارة الاحتلال خليفة على الأغواط⁴.

وجد بن شهرة في التحالف مع الشريف بن عبد الله خير سبيل لمجابهة الأعداء، فقد

= خلال المعركة، فُتِلَ إلى حومة المجاهدين الذين قاموا بمعالجته لينتقل إلى ورقلة لمواصلة العلاج، وقد تم تنصيب بوشمال بن قبي آغا على تقرت، انظر: رضوان شافو، ومعاذ عمراني، *محطات من تاريخ بلادي*، (الأصدقاء للتصوير والخدمات الإعلامية)، 21 يوليو- جويلية 2020، متاح على رابط: www.findglocal.com، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 22-09-2020، سا: 12.29. ظهوراً.

¹ - Ernest Mercier, *la France dans le Sahara et au Soudan*, Édit: Ernest Leroux, Paris, 1889, P37.

بينما سعد الله يذكر أن اعتقاله تم سنة 1873 دون تحديد الشهر، انظر: *الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900م)*، المرجع السابق، ص145.

² - أبو القاسم سعد الله، *الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1860م)*، المرجع السابق، ص363.

³ - أحمد بوزيد قصيبة، << بن ناصر بن شهرة أحد أبطال ثورة 1871م >> *مجلة الأصالة*، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، ع: 06، س: 01، 1972، ص 56.

⁴ - سعود دحدي، ثورة الشريف محمد بن عبد الله...، المرجع السابق، ص140.

جاء في إحدى رسائله إلى بلّحش: "تُعلمكم أنّ جماعة سيدي محمد بن عبد الله قد وصلت ومعها جماعة المخادمة والشعانة، ونحن قد تحالفنا معهم بكل الوَدِّ لأنه لم يعد لدينا ما نأمله في دولة الفرنسيين ونحن إنما نريد التقرب إلى الله.."¹، لذلك كانت لهما مصادمات ومعارك مشتركة ضد الاحتلال على امتداد خط الأغواط ورقلة وادي ريغ.

أما علاقته بالثاني (الشريف بوشوشة) فقد اتّصل به بن شهرة عندما بدأ حركته سنة 1869م وعملا معًا على تنسيق الجهود في ميدان الكفاح، لهذا عندما استرجع بوشوشة ورقلة في مارس 1871م من علي باي عين بن شهرة آغا عليها أملاً أن تكون أهم قاعدة عسكرية لهما، كما عينه خليفة له على تقرت أيضاً بعد السيطرة عليها في ماي 1871م²، ثم بعد ذلك عينه قائداً لإحدى الفرق العسكريّة الخمسة التي أسّسها بوشوشة في حاسي بوروبة بورقلة (سبتمبر 1871م) ، ليستخدما في حربه الخاطفة ضمن المعارك المتنقلة.³

وعلى إثر استعادة السلطات الفرنسيّة لتقرت ووادي ريغ لجأ بن شهرة إلى الجريد التونسي مواصلاً استعداداته وتحريضه على الاستمرار في المقاومة من مقر الزاوية الرحمانية بنقطة⁴ إلى أن أرغمه باي تونس - تحت ضغط الحكومة الفرنسية التي بدأت تتحرّش ببلاده - على الرحيل حيث توجّه إلى المشرق العربي نحو بيروت ومنها إلى دمشق لاحقاً بالأمير عبد القادر فاستقر بها إلى أن تُوفي هناك سنة 1884م، وقد استوفى الثمانين من عمره.⁵

ب - الحركة الوطنيّة:

أما من ناحية المقاومة السياسية، فإن إقليم وادي ريغ كان يزرع تحت إجراءات قانونية وعسكرية وقضائية وقائيّة تحظر على الناس التنقل إلا برخصة من السلطات العسكرية، كما تمنع التجمّع إلاّ بموافقة من الحاكم العسكري أو من يُمثله، ومع كل ذلك لم تخل المنطقة من

1 - E. Mangin, *Notes sur L'histoire de Laghouat*, in *Revue Africaine*, N°38, 1894, p27.

² - رضوان شافو، *المقاومة الشعبيّة..* المرجع السابق، ص164.

³ - مصلحة البحوث والأرشيف بمديرية الثقافة لورقلة، *ثورة الشريف محمد بن التومي (بوشوشة): 1869-1875م..* المرجع السابق، ص22.

⁴ - الصادق دهاش، << نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها >> مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنيّة وثورة

أول نوفمبر 1954 (الجزائر)، ع: 14، سد: 2، 2006، ص35.

⁵ - يحي بوعزيز، *كفاح الجزائر من خلال الوثائق*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص155.

بعض العناصر الواعية التي بادرت بالهجرة نحو الحواضر العلميّة خاصة إلى تونس، حيث احتكّوا برجال الفكر والسياسة لتتبلور في أذهانهم الفكرة الوطنيّة ثم ينقلوها إلى إقليم وادي ريغ وخاصة بعد الحرب العالميّة الثانية.¹

فمن أشهر من كانت لهم علاقات برجال الحركة الإصلاحية التي بدأت في الظهور مع نشأة كتلة المحافظين في مطلع القرن العشرين²، الشيخ الطاهر العبيدي إمام المسجد الكبير بتقرت منذ 1907م والذي كان على صلة وطيدة مع الإمام عبد الحميد ابن باديس أيام دراستهما في الزيتونة بتونس، وازدادت علاقتهما متانة عند زيارة ابن باديس لتقرت في 1918م وعلى الرغم من أن الشيخ الطاهر العبيدي لم ينتسب إلى (ج.ع.م) بعد تأسيسها في 1931م إلا أنه أدّى رسالته التعليمية والنهضوية في بناء الشخصية الريغيّة بين الصغار والكبار.³

وبعد نشأة جمعيّة العلماء المسلمين تأسّست جمعيّة الفلاح (1946)⁴ التي أشرفت على بناء مدرستها الحرّة وفتحت أبوابها لأبناء المنطقة وغدت نواة لبعث الثقافة الأصيلة

¹ - من هذه الشخصيات: علي كافي الذي بعثه أبوه إلى جامع الزيتونة سنة 1948، ينهل من العلم والوعي لينشره بين أبناء بلده في العطل الصيفيّة حيث استمر بتونس إلى أن حصل على شهادة التحصيل ليعود إلى تقرت ويعمل في مدرسة الفلاح الحرّة، انظر: عبد الحميد إبراهيم قادري، شخصيات وأعلام في الذاكرة: ترجمات وملامح علميّة، دار الأوطان للثقافة والإبداع، الجزائر، 2017، ص242.

² - كتلة المحافظين ظهرت في 1900م، من أهم شخصياتها: الشيخ عبد القادر المجاوي (1848 - 1913) الشيخ أبو القاسم محمد الحفناوي (1850- 1942) الشيخ عبد الحليم بن سماية (1866 - 1933) الشيخ المولود بن الموهوب (1866 - 1939) مهمتها الدفاع عن ثوابت ومقومات الأمة الجزائريّة أمام المسخ الاستعماري، انظر: عاشوري قمعون، >> موقف كتلة المحافظين من الوجود الاستعماري الفرنسي 1900-1919م<<، الملتقى الطلابي الأول في التاريخ السياسي المركز الجامعي بالوادي، 25 و26 أبريل 2011، ص39.

³ - ولد بوادي سوف سنة 1886م، حيث حفظ القرآن ومبادئ العلوم اللغوية والشرعيّة، ثم انتقل إلى تونس والتحق بجامع الزيتونة 1904م ومكث ثلاث سنوات أين التقى بابن باديس ثم عاد إلى الوادي وأكّما تعليمه عصامياً ليشغل بالتدريس في بعض مساجد الوادي ثم ينتقل إلى تقرت حيث غدا عالم المنطقة وإمامها ومفتيها، ترك العديد من الآثار العلميّة كرسائل ومنظومات.. تُوفي سنة 1968م، انظر: جمال زواري أحمد، >> علاقة الإمام عبد الحميد بن باديس بعلماء وادي سوف قبل تأسيس جمعيّة العلماء: الشيخ الطاهر العبيدي نموذجاً << مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ع: 7 س: 5 جوان 2016، ص: 178-179.

⁴ - محادثة مع يوسف بن حميدة عبر صفحته على موقع فيسبوك (المولود في: 30-04-1976 بتقرت)، مسؤول لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة، جمعيّة العلماء المسلمين، شعبة تقرت الكبرى، وقد زوّدي ببعض المطبوعات حول الموضوع وشريط فيديو يتضمن تسجيلاً صوتياً مع المجاهد علي كافي عن مجريات تأسيس جمعيّة (ومدرسة) الفلاح، مدة الفيديو: 04.9د، إنتاج لجنة الإعلام والاتصال التابعة لشعبة ج.ع.م بتقرت في ربيع الأول 1435هـ / جانفي 2015 م

وصارت فضاء لاستقبال رجال جمعية العلماء¹، ومن رجال الحركة الإصلاحية أيضاً إمام مدينة المغير وعالمها الشيخ عبد المجيد حبة الذي كان شخصية محورية بين مختلف مدن وقرى وادي ريغ حيث كان يطوف المنطقة من أم الطيور إلى تقرت وضواحيها مروراً بمدينة جامعة وضواحيها من أجل نشر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية حفاظاً على الشخصية الوطنية لأبناء المنطقة.²

كما عرفت بقية تيارات الحركة الوطنية تواجداً بالمنطقة مثل حزب الشعب الجزائري (1936م) الذي نشط فيه كل من عبد الحفيظ درويش ومحمد السنوسي ومدني بن هدية وغيرهم، وكذا حركة أحباب البيان والحريّة (1944م) حيث انضوى تحت لوائها بعض المناضلين في تعبئة الأهالي والقيام بالدعاية للحزب وتأطير الحملات الانتخابية لصالحه.³

من أولئك المناضلين: محمد عمران بوليفة ومصطفى بادة وأحمد درويش والهادي بن الصديق، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الجزائري (1937م) حيث تأسست له خلايا في تقرت بقيادة محمد الشاوش والسعيد بورنّان وخليّة نشطة بوغلانة يرأسها كل من بريالة بلقاسم واسماعيني عمر، وخليّة بسيدي عمران بقيادة بشير بوليف، وقد كان انتماء هؤلاء للحزب الشيوعي اختياراً مطلبياً وليس عقائدياً.⁴

عرفت الكشافة الإسلامية أيضاً نشاطاً اجتماعياً وسياسياً، حيث مرتّ بمرحلتين، المرحلة الأولى سنة 1945، كان الفوج تحت قيادة المؤسس الشهيد عظامو محمد البحري،

¹ - زار الشيخ البشير الإبراهيمي تقرت في 1948م للوقوف على نشاط مدرسة الفلاح رُفقة الشيخ خير الدين ونعيم النعيمي والعربي التبسي، انظر: عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة.. المرجع السابق، ص34.

² - أصول عائلته من المغير (الضفة الشمالية لإقليم وادي ريغ) لكنه وُلد ببلدة سيدي عقبة - ضواحي يسكرة - في مارس 1911م، كان وحيد والديه لذلك وجد عناية خاصة في تعليمه براوية سيدي عقبة ثم بمسجدها أين ختم حفظ القرآن ونبغ في علوم اللغة العربية وشغف بالمطالعة، ثم انتقل إلى يسكرة سعياً وراء شيخه الطيّب بلحاج سنة 1924 بجامع بكار، ليبدأ بعد ذلك حياته العملية من مسجد سيدي عقبة إلى سنة 1952م حين رجعت عائلته إلى المغير ليواصل جهده في التدريس والتكوين والإصلاح إماماً في مسجدها العتيق زيادة على تدريسه بمدرسة جمعية العلماء التي أنشئت لتنافس المدرسة النظامية في 1936م، ومن خلال تنقلاته المتعددة ساهم في بعث النهضة العلمية والإصلاحية على امتداد إقليم وادي ريغ كله، انظر: محمد لحسن زغدي، شخصيات نموذجية في المقاومة والإصلاح والحركة الوطنية والثورة التحريرية، منشورات الجيز، الجزائر، ط1، 2009، ص ص: 35-36.

³ - عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة.. المرجع السابق، ص ص: 27-28.

⁴ - رضوان شافو ومعاذ عمراني، محطات من تاريخ بلادي، المرجع السابق.

وسُمِّيَ الفوج باسم "الأمل"، واقتصر فيها على النشاط الاجتماعي والتربوي، بينما تبدأ المرحلة الثانية من سنة 1950م، وتستمر إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م، وفيها ظهرت قيادة المناضل محمد سمره حيث أصبح بذلك للكشافة في تقتر دور سياسي واضح، وتغير الفوج إلى اسم "البهجة".¹

ج - الثورة التحريرية:

عن الاتصالات الأولى لأهل وادي ريغ برجال الثورة التحريرية، حسب معاذ عمراني كانت انطلاقاً من مدينة المغير بحكم قربها من منطقة الزيبان القريبة بدورها من الأوراس، ما جعل هذه المدينة تعرف الثورة التحريرية مبكراً، في أواخر نوفمبر سنة 1954 م فقد تكونت أول لجنة ثورية عن طريق الطالب إبراهيم لقماري، الذي كان معلماً ببلدة أوماش ضواحي بسكرة، حيث طلب من مناضلي المنطقة تشكيل لجنة ثورية، وقد كان على رأس هذه اللجنة محمد بن العايش، وعضوية كل من: محمد ومصطفى بن حبة والعيد بن رمضان والجندي خلواتي ولخضر الدانسي وفرج الله خالد والطيب خليل، غير أن هذه اللجنة ما لبث أن تم اكتشافها في 14 ديسمبر 1954م، بعد إلقاء القبض على إبراهيم لقماري ليكون مصير أعضائها سجن تقتر.²

وحسب لحسن زغدي كانت في أكتوبر 1955م حيث حل أول مبعوث للثورة المدعو "سي العياشي" من الأوراس مبعوثاً من طرف "عبد الكريم الحديجي" للقاء الشيخ عبد المجيد حبة بالمغير، تمهيداً للقاء الرسمي في ديسمبر 1955م بقدوم القائد "سي الحواس" قائد ناحية الزيبان ووادي ريغ (التابعة للمنطقة الأولى: الأوراس بقيادة مصطفى بن بو العيد) وقد تم الشروع في تأسيس اللجان الثورية في المغير وجامعة وتقرت.³

ويتفق عبد الحميد قادري مع زغدي في أن سنة الاتصال نفسها (1955م) لكنه يعتبر أن أولى الاتصالات بجهة التحرير الوطني تمت عن طريق المجاهد الطالب العربي من

¹ - معاذ عمراني، منطقة وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص: 181-182.

² - معاذ عمراني، المرجع نفسه، ص: 187.

³ - محمد لحسن زغدي، شخصيات نموذجية... المرجع السابق، ص: 51.

وادي سوف الذي كلفه مصطفى بن بوالعيد بإجراء الاتصالات بالجنوب الشرقي حيث بعث هذا الأخير "بمجموعة تتكوّن من أحمد لمقدّم وبلقاسم حمّي وخليفة بلحاج إلى شيخ الزاوية التجانيّة بتماسين أحمد التجاني لتشكيل لجنة دعم وحركة ثوريّة بمنطقة وادي ريغ".¹

بينما يذهب عبد الحميد نجاح إلى أن فكرة التواصل مع قيادات الشمال جاءت في سياق التحضير للثورة وبحكم موقع المنطقة القريب من الحدود التونسية والليبية، حيث كانت موضعاً لتخزين السلاح الذي كان يأتي من تونس وليبيا ومصر، ثم يُنقل عبر القطار الرابط بين تقرت وبسكرة إلى منطقتي مشونش والأوراس بوساطة عاملين بالقطار وهما: لخضر بن موسى وعُقبة العُقبّي.²

في حين ينقل رضوان شافو في حوار عن المجاهد أحمد غزال المشري: "أن مصطفى بن بوالعيد لما كان متوجّهاً إلى المشرق العربي توقّف بمدينة خنشلة وكان ذلك في جانفي 1955م، فعقد اجتماعاً لتتصيب قادة النواحي، فعين المجاهد حمّي لخضر على منطقتي وادي سوف ووادي ريغ".³

ومن خلال دراسة هذه الآراء والروايات التاريخيّة، تبين لي أنّه ليس بينها تعارض، إذ يمكن الجمع والتوفيق بينها بما يؤكّد على أن قيادة الولاية الأولى بالأوراس كانت تضع في حساباتها مسألة الصحراء وكيفية انخراط أهلها في الثورة التحريريّة منذ بدايتها بما يتناسب مع الظروف الطبيعيّة والبشريّة الخاصة بها، وواضح ذلك من خلال اتصالات مصطفى بن بوالعيد بمن يثق بهم عبر محور شمال وادي ريغ على مسار: الأوراس بسكرة المغير جامعة تقرت، وعبر محور شرق وادي ريغ على مسار: الأوراس بسكرة الوادي الطيبات تقرت.

لذلك جاءت النشاطات الثوريّة بوادي ريغ ضد المصالح الفرنسيّة والأوروبيّة طبقاً للمخطط الناتج عن تلك الاتصالات، ففي 12 ماي 1955م وقع هجوم "الجفير" على

¹ - رضوان شافو، << الثورة التحريريّة بمنطقة وادي ريغ من خلال الروايات الشفويّة وتقارير الإدارة الاستعماريّة >> مجلة عصور الجديدة، مختبر

البحث التاريخي، جامعة وهران، الجزائر، ع: 16-17، 2014-2015م، ص359.

² - عبد الحميد نجاح، منطقة ورقلة وتقرت وضواحيهما.. المرجع السابق، ص27.

³ - رضوان شافو، الثورة التحريريّة بمنطقة وادي ريغ..، المرجع السابق، ص359.

الطريق الرابط بين بسكرة وتقرت عبر المغير ضد شركة تعبيد الطريق، حيث تمّ إعدام (14) أوروبياً وحرقت أجهزة وعتاد الشركة¹، وفي أواخر سنة 1956م قام المجاهدان لزهاري التونسي ومحمد عمران بوليفة برمي قنبلتين تقليديتين في بيت للدعارة وحانة بيرو في تقرت، وخلال إضراب الثمانية أيام سنة 1957م قامت مجموعة من الفدائيين بقطع (25) عموداً هاتفياً وتفكيك خط السكة الحديدية بمنطقة "عياطة" ضواحي سيدي عمران.²

أما سنة 1958 فقد حفلت بعدة نشاطات ثورية منها: تفكيك خط السكة الحديدية بمنطقة سيدي راشد بين المقارين وجامعة، وفي 2 فيفري سجّل التاريخ معركة "السخونة" بتقديدين (ضواحي جامعة) وفي 19 ماي معركة "سيدي خليل" (ضواحي المغير) وفي 28 أكتوبر معركة "قرداش" (ضواحي تماسين).³

وفي سنة 1961م وقعت عدة معارك أشهرها في 27 أوت معركة القصور (ضواحي المقارين)⁴، بينما شهدت سنة 1962م مظاهرات "تقرت" دعماً لجبهة التحرير الوطني ضد فكرة فصل الصحراء في 07 مارس، فقَدّم أهل وادي ريغ من خيرة أبنائهم العديد من الشهداء على درب الحرية، نذكر منهم حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبيّن أسماء بعض شهداء إقليم وادي ريغ

الشهيد	سنة الاستشهاد
عبد الحميد عزيزة	1955م
محمد الحبيب عبايدي	1956م
محمد عمران بوليفة	1957م
قويدر بن علي	1957م

¹ - عبد الحميد قادري، سنوات البارود بمنطقة المغير، منشورات مديرية الثقافة لولاية الوادي، الجزائر، 2014، ص36.

² - رضوان شافو، الثورة التحريرية بمنطقة وادي ريغ...، المرجع السابق، ص361.

³ - رضوان شافو، الثورة التحريرية بمنطقة وادي ريغ...، المرجع السابق، ص 363.

⁴ - محمّد بن يحيى، معركة القصور: قراءة توثيقية، الندوة التاريخية الأولى حول: معركة القصور نحو توثيق التاريخ، القصور بلدية المقارين ولاية ورقلة، 27 أوت 2012، صص: 14-15، وعن أهم الاشتباكات والمعارك بشكل مفصل، يُنظر: معاذ عمراني، منطقة وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص211.

عبد الحفيظ خليل	1958م
بشير نصرات	1959م
عبد القادر بابا عربي	1961م
عبد الرحمن قوتال	1961م
أحمد جواحي	1961م

المُرْجِع: عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة.. المرجع سابق، ص188، وأيضا: محمد بن يحيى، معركة القصور...، المرجع السابق ص15.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الاستقلال

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية

أ - الأهمية الاقتصادية للمنطقة:

يعتبر الموقع الجغرافي لإقليم وادي ريغ ذا أهمية اقتصادية من حيث أنه يقع ضمن منطقة وصل شمال الجزائر بجنوبها من جهة؛ ومن حيث كونه مجالا للامتداد الطبيعي من صحراء الجزائر نحو إفريقيا من جهة أخرى، ذلك أن الناتج الاقتصادي دائما يبحث عن مجالات حيوية للتسويق والتجارة، وهذا ما كان ضمن حسابات الدول الاستعمارية عموما وفرنسا خصوصا، فليست الظاهرة الاستعمارية سوى استجابة طبيعية لتطور النظام الرأسمالي الغربي، وأحد الحلول التاريخية لضمان استمراره.¹

لذلك أُعْتَبِرَ الاستعمار - عند المنظرين والسياسيين الأوروبيين - مبدأ غير قابل للنقاش بصفته مطلبا إنسانيا ومطمحا طبيعيا للأجيال الباحثة عن آفاق بعيدة، ومن ناحية أخرى هو ضرورة اقتصادية لاستغلال المواد الأولية في الدول غير الأوروبية واستثمار خيراتها وثرواتها ما دام أهلها عاجزين وقاصرين عن فعل ذلك بأنفسهم.²

¹ - أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، ط2، 1994، ص 169.

² - من أمثال المنظرين الأوروبيين: هانوتو Hanotau وهو وزير فرنسي للشؤون الخارجية (1894-1898م) أسهم في دعم فكرة الحضور الاستعماري الفرنسي في الشرق الأقصى وإفريقيا، توفي سنة 1944م، وللمزيد، انظر: عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص20.

فلم تغب عن إدارة الاحتلال تلك الأهمية من حيث الفوائد والمنافع التي يطمح الفرنسيون في تحقيقها، حيث اعتُبرت الصحراء في تلك الفترة أهم مركز للبحث عن الأسواق التجارية الرابطة بين الجنوب والشمال من جهة وبين الصحراء الجزائرية وإفريقيا السوداء من جهة أخرى¹.

فما أن تمت مرحلة البعثات الاستكشافية نحو الجنوب الجزائري حتى تبعته في مرحلة ثانية خطوة شق الطرقات وفتح المعابر وإنشاء المراكز العسكرية ومد السكك الحديدية² وأسلاك الهاتف التي تؤمن لها ذلك مما أعطى دافعا قويا لتنفيذ المشاريع الاستعمارية والتي انطلقت بفتح الطريق لتجارتها ساعية إلى التغلغل نحو قلب القارة الإفريقية، بالإضافة إلى الاستثمار في مختلف أنماط الفلاحة الصحراوية التي تحتاج إليها فرنسا وبقية الدول الأوروبية.

وسكان منطقة وادي ريغ عُرفوا بممارسة الزراعة وتربية المواشي منذ غابر الزمن، وظلت الزراعة والفلاحة الصحراوية قطاعا حيويًا وهامًا، يشكل المورد الاقتصادي لمعظم السكان ومصدر عيشهم على الرغم من صعوبة الطبيعة الصحراوية وضآلة الموارد المائية السطحية، إلا أن الفلاحين اعتمدوا على المياه الجوفية كمورد رئيسي في الري الزراعي، مما جعلها مقصدا للمهاجرين ومُستقرًا ومُقامًا لشتى القبائل الوافدة من مختلف جهات الوطن وبخاصة من الأقاليم المجاورة كأولاد نايل والسوافة وغيرها من القبائل التي تشكل جزءا من النسيج الاجتماعي للسكان الحاليين³.

واستطاع سُكَّانُ المنطقة تحويل الأراضي المترامية الأطراف في وادي ريغ إلى مركز حيوي للنشاط الزراعي تدرُّ بمختلف الغلات وشتى المنتوجات، ومن الطبيعي وبحكم البيئة الصحراوية للمنطقة أن تسود غراسة النخيل⁴ على أوسع نطاق، فقد كتب ابن خلدون في

¹ - رضوان شافو، المقاومة الشعبية ..، المرجع السابق، ص73.

² - أحمد توفيق المدني، جغرافيا القطر الجزائري...، المرجع السابق، ص 97.

³ - الطيّب بوسعد، الصحراء الجنوبية الشرقية...، المرجع السابق، ص442.

⁴ - ناصر الدين سعيدوني، << الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين بالاحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها >> مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر 2، ع: 14، 2012م، ص343.

سياق تعريفه بقبيلة بني ريغة أن أرضها " .. قد رفَّ عليها الشجر ونضدت حفايفها النخيل وانساحت خلالها المياه"¹.

فهذه الحرفة - غراسة النخيل - هي النشاط الذي يتلاءم مع طبيعة المنطقة الغنية بالمياه الجوفية، كما كتب العياشي عن بلدة تماسين في إقليم وادي ريغ بأنها كثيرة العمارة والنخيل² وذكرت العديد من المراجع أن بني جلاب -حكّام تقرت- قد اعتنوا عناية بليغة بزراعة النخيل من خلال حفر الآبار وشق قنوات صرف المياه لاستعمالها في عملية السقي والريّ، وبفضل تلك الجهود وصل عدد النخيل في تقرت لوحدها - في أواخر أيام حكم بني جلاب - إلى 300 ألف نخلة تتزود بالمياه من 450 بئر ارتوازية.³

وينقل أبو القاسم سعد الله عن الحاج ابن الدين الأغواطي في رحلة وصفه تقرت - التي زارها في حدود سنتي 1828-1829م - قوله: " تعتبر تقرت بلدة الثروة والرخاء. فهي تنتج التمر والتين والعنب والرمان والتفاح والمشماش وغيرها من الفواكه.." ⁴ تأكيداً على شيوع ظاهرة الغراسة والفلاحة بالمنطقة، وهذا ما جعل إقليم وادي ريغ ينتج كمية كبيرة ومتنوعة من التمور تزيد على خمسة عشر نوعاً، بالإضافة إلى زراعة الحبوب كالشعير والذرة الصفراء وبقية الخضروات مثل الجزر والبصل والثوم والطماطم والفلفل والبطيخ(المحلي)⁵.

ب - الاستغلال الاقتصادي الكولونيالي:

بعد الاحتلال بثمانى سنوات وبتاريخ 12 ديسمبر 1838م يصف ليون روش⁶ الإقليم بأن أهله لا يرتوون من المياه السطحية وإنما من الآبار العميقة التي يتراوح عمقها ما بين

¹ - ابن خلدون، المصدر السابق، ص64.

² - العياشي، الرحلة العياشية.. المصدر السابق، ص119.

³ - محمد الطاهر عبد الجواد، تقرت (عاصمة وادي ريغ) أيام بني جلاب، الملتقى التاريخي الثالث: 23- 24 أفريل 1998 حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، الجزائر، ط1، 1999، ص57.

⁴ - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص263.

⁵ - الطيب بوسعد، الصحراء الجنوبية.. المرجع السابق، ص443.

⁶ - ليون روش Léon Roche جاسوس فرنسي تظاهر باعتناقه الإسلام وتقرّب من الأمير عبد القادر الذي وافق على انضمامه إلى وفد سفارته المتوجهة إلى تقرت سنة 1838م لتوثيق علاقته ببني جلاب، وللمزيد حول هذه الشخصية، انظر: يوسف منصريّة، مهمّة ليون روش في الجزائر والمغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص ص:13-14.

أربعين ومائة متر وقدر عدد واحات وادي ريغ العامرة بالنخيل بستة وثلاثين واحة¹.

وينقل مرجع فرنسي في تقرير عن وضعيّة واحات وادي ريغ بتاريخ: 1 ماي 1856م أن تقرت وضواحيها اشتملت على 359.300 نخلة بالإضافة إلى 40.000 شجرة مثمرة تُسقى بواسطة 282 بئر ارتوازيّة عربية و 21 بحور (بحيرات تقليديّة)².

بينما في 1 جوان 1879، وصل عدد النخيل إلى 517.563 نخلة و 90.000 شجرة مثمرة، تُسقى بواسطة 434 بئر ارتوازيّة عربية و 16 بحور و 59 بئر ارتوازيّة فرنسيّة تدرّ مجتمعة 164.078 لتراً في الدقيقة منها: 64.248 لتراً من الآبار والبحور العربيّة و 99.830 لتراً من الآبار الفرنسيّة، ويقدرّ منتج التمور بمعدل 15 كيلوغرام للنخلة الواحدة ويصل المنتج إلى 6.457.500 كيلوغرام في السنة، على أمل أن يتجاوزها خلال أربع سنوات إلى 7.700.000 كيلوغرام³.

ولأهمية الإقليم من الناحية الاقتصادية عمّدت سلطات الاحتلال إلى شق طريق السكة الحديدية من شمال البلاد نحو جنوبها، ففي منطقة الجنوب الشرقي التابعة لولاية قسنطينة، تم الانتهاء من الخط الرابط بين بسكرة وتقرت سنة 1914م حيث أدرجت جميع قرى ومدامر ووحدات وادي ريغ سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن هذا الخط بمسافة تقدر بـ 217 كيلومتر⁴.

وقد عرف الإقليم شق قناة وادي ريغ خلال سنوات 1924 - 1925 - 1926م التي أنجزتها سلطات الاحتلال الفرنسي بهدف تصريف مياه السقي المتسرّبة تحت الأرض حين

¹ - مسعود كواتي، مهمة ليون روش في مدينة تقرت، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000، ص103.

² - المقصود هنا: استغلال مياه البحيرات التي تتسرّب إليها مياه السقي وتتجمّع في شكل برك مائيّة، فيُعاد استخدامها بعد تصفيتها من الأملاح عبر السواقي والمجاري التي تندفع فيها.

³ - Inconnu, **Les Oasis de l'Oued Rir' en 1856 et 1879**, Op-Cit, PP 11-13.

⁴ - P. Godefroy, **Programme des chemins de fer dans les Territoires du Sud** : situation, avenir et perspectives économiques de ces Territoires, Imprimeur- Libraire-Éditeur, Alger, 1916, P6.

حول أشغال خط سكة حديد تقرت بسكرة، انظر: الملحق رقم (07)

أصبح حَظَرُهَا يُهَدَّد واحات النخيل والثروة الفلاحية المحلية، حيث تم حفرها بأيدي وسواعد سكاّن المنطقة، على طول 140-150 كلم وعرض 10 أمتار وعمق 4 أمتار.¹

أما في مجال الصناعة فقد اشتغل سكاّن وادي ريغ في الماضي بكثير من الصنائع والحرف اليدوية التي كانوا يحترفونها في منازلهم أو في الدكاكين والحوانيت المجهزة لهذا الغرض والمنتشرة عبر مدن هذا الإقليم، مما جعل الحسن الوزان يصف تقرت بأنها عامرة بالصُّنَاع²، فقد استغل السكاّن بيئتهم الطبيعية ليصنعوا منها موادّ بنائهم كالحجر والجبس والطوب والمَحْمَل والسدة حيث تسقّف بها البنايات، ومختلف المصنوعات الخشبية والجريدية والسعفية.

بالإضافة إلى مختلف المنسوجات وخاصة الحنبل الذي كان إلى عهد قريب يدخل في المهر برمزيتته إلى فراش الزوجية وغطائها، والبرنوس والقشابية رمز الرجولة والفحولة والزرية رمز الفخامة والأبهة، كما استغلّوا غابات النخيل في صناعة المظلة والقفة والقروية والعلاقة والساجد والمروحة والطبق والحبل اللفي والقفص والزنبيل.. وقد كان للمرأة اليد الطولى في إنجاز أغلب هذه المنتجات من خلال مساهمتها في توفير الأعباء المالية والاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وربما تسويق ما يزيد عن الحاجة³.

كما عرفوا صناعة الفخار مثل أواني الطبخ والزينة ومنها القلة والقدر والكساكس والإبريق وغيرها، فضلا عن صناعة الجلود والمتمثلة في النعال والقربة والشكوة وشتى مستلزمات التأثيث والتجهيز المنزلي وغيرها وأضافت بعض المراجع صناعة ما يتعلق بالوسائل الحربية كملح البارود ومختلف الأسلحة والأدوات الحديدية كالسيوف والسكاكين

¹ - Assma Bettahar, **Aspects Qualitatifs des eaux de la Region de Tougourt** (Nappes du complexe Terminal et Continental Intercalaire) Sud-Est de l'Algérie, Option: Hydrogéologie, Université Kassdi Merbah, Ouargla -Algérie, Année Universitaire: 2012-2013, P1.

وتعد قناة واد ريغ المجمع الأكبر لمنطقة واد ريغ، حيث يستوعب جميع المياه المستعملة وكذا مياه الصرف الزراعي بالإضافة إلى مياه الأمطار وتتصل القناة ببعض البحيرات السطحية مثل بحيرة مرجاجة ببلدية النزلة وبحيرة المقارين وبحيرة سيدي سليمان.. الخ، انظر: الأخضر مرابط، **حساسية الصحراء المنخفضة .. المرجع السابق**، ص56، حول مسار قناة وادي ريغ، انظر: خريطة القناة، ملحق رقم (04).

² - الحسن الوزان، **وصف إفريقيا**، المصدر السابق، ص135.

³ - عبد الحميد إبراهيم قادري، **تقرت البهجة..** المرجع السابق، ص160.

والخناجر والمناجل والمسحاة، وكذلك صناعة الأواني النحاسية والسروج والألجمة¹.

ونظراً لانخراط المستوطنين في غراسة النخيل والفلاحة الصحراوية - ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية - فقد عرفت المنطقة صناعة تكييف التمور وتحضيرها للتسويق الخارجي وفق المواصفات والشروط المطلوبة، ويتم ذلك في معامل صغيرة للفرز والتهيئة يمتلكها المستثمرون من المعمّرين وبعض التجّار من صغار البورجوازيين الجزائريين المختصين في تصدير التمور الجزائرية نحو فرنسا وأوروبا.²

وفي ميدان التجارة كان للتمور دور محوري في إقامة الأسواق المحلية والجهوية، حيث يشتهر سوق تقرت، الذي يستقطب الوافدين لاقتناء حاجاتهم من السلع الاستهلاكية والمواد النفعية الغذائية والألبسة الصوفية والمنتجات السعفية وغيرها، فقد عرفت عاصمة الإقليم في الماضي بكونها ملتقى القوافل القادمة من الجريد والسودان الغربي ومن التل ومن الشرق والغرب، للمبادلة والمقايضة ومركزا لتمويل الأسواق الداخلية الأخرى.³

يذكر الحسن الوزان مسألة استيراد القمح قائلاً عن تقرت: " ولكن القمح مُنعدم فيها، ويُستورد من قسنطينة في مقابل التمر"⁴، بيد أن بعض المراجع تنفي انعدامه بالمطلق، ولكنه لم يكن منتجاً للتصدير وإنما للاستهلاك والمبادلة المحلية لكن المعروف لدى سكان المنطقة زراعة الشعير (المرمز) والذرة (المستورة) مما يعتبرونه غذاءً أساسياً لديهم، وقد بقي هذا من عاداتهم الزراعية والفلاحية إلى اليوم.

ولما كانت الأهداف التجارية ضمن استراتيجية الاحتلال الفرنسي بعيدة المدى، فقد

¹ - يمينه حضري، << الحياة الاقتصادية بمنطقة وادي ريغ>>، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، الجمعية التاريخية: الوفاء للشهيد تقرت، ومديرية الثقافة لولاية ورقلة، الآمال للطباعة، وادي سوف، الجزائر، 23-24 أبريل 1998م، ط1، 1999م، ص88.

² - عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة... المرجع السابق، ص162. فقد ظهرت العديد من المعامل في المغير (أنسيغة) والأغفيان وجامعة والمقارين وتقرت بالقرب من طرق السكة الحديدية لتسهيل عمليات الشحن نحو موانئ الشمال .. واشتغل بها العديد من سكان المنطقة كعمال يومية تحت رقابة المعمّرين، يؤكد ذلك الكثير من العاملين في هذا الميدان، منهم: الحاج محمد بن عبد القادر هبّاز (1932 - 2018م) في مقابلة معه بتاريخ: 11-09-2016م، الساعة 20 و50 مساءً.

³ - عبد الحميد إبراهيم قادري، التعريف بوادي ريغ، المرجع السابق، ص 41.

⁴ - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص135.

باشر تنفيذ الأغراض التجارية التي بدأتها الإدارة الاستعمارية بعدد ضخم من المنظمات التي كانت تسبق الوحدات العسكرية أو تصحبها لإنجاز دراسات مضبوطة للأسواق التجارية، فمنذ سنة 1848م قام التجار الذين استقروا في قسنطينة بغزو سوق تشرت، ونشر براكس (PRAX) دراسته حول العلاقات التجارية مع مكة والسودان.¹

حيث عرف إقليم وادي ريغ وباقي منطقة الجنوب الشرقي بعد الاحتلال السوق الاحتكارية التي هيمن عليها اليهود وتحكموا في رؤوس المال ومناخ الأعمال، فأثقلوا كاهل السكان بالديون الربوية التي لم ينج منها إلا البعض، وذلك على طريقتهم المعهودة من خلال سيطرتهم على أسواق الجملة وامتلاكهم عدداً كبيراً من المحلات التجارية التي كان سكان الإقليم يترددون عليها للتزود باحتياجاتهم الاستهلاكية اليومية أو لاقتناء السلع والمشتريات التي يستخدمونها في أشغالهم وفلاحتهم.²

وعلى إثر تنامي نشاط الاستثمار الفرنسي والأوروبي في الزراعة والصناعة استدعى الأمر ولوج عالم التجارة عبر وسائل النقل البري، فأنشأ دوفيك مارسال سنة 1890م شركة للنقل بوادي ريغ تحت اسم الشركة الصحراوية للسيارات بعقد يدوم لمدة تسعة وتسعين سنة أي إلى 1989 لنقل البضائع مابين جنوب إفريقيا وشمالها مروراً بتشرت.³

وخلاصة القول من الناحية الاقتصادية فقد ظل إقليم وادي ريغ في سياق الاهتمام به ضمن السياسة العامة التي انتهجتها فرنسا فيما يتعلق بالصحراء الجزائرية وظل سكان الإقليم بين الاستفادة إيجاباً - من الأوضاع الاقتصادية - في بعض الأحيان والمعاناة سلباً في كثير منها على الرغم من أن بعض الكتاب والمؤرخين يلاحظون نوعاً من الركود في الأهمية الاقتصادية للصحراء الجزائرية بشكل عام عند مطلع القرن العشرين إلى منتصفه، فإن تلك الأهمية سرعان ما عاودت البروز بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي سنة 1956م، مما مكّن فرنسا من اعتبار ذلك سبيلاً إلى استقلالها في ميدان الطاقة وحل مشكلاتها

¹ - عبد القادر بويابة، دور الرحالة والمستكشفين...، المرجع السابق، ص 83.

² - رضوان شافو، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص 198.

³ - يمينه حضري بن صغير، سياسة التوغل الفرنسي..، المرجع السابق، ص 33-34.

الاقتصادية، ودفعها - بالتالي - إلى التمسك والاحتفاظ بهذه المنطقة وفصلها عن جسم الدولة الجزائرية في مفاوضات الاستقلال.¹

المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية

أ - النظام العمراني:

عرفنا - من خلال مبحث عمران وادي ريغ بشرياً - أن الإقليم قد جمع العديد من الأجناس البشرية من الرواغة والعرب المقيمين والرُّحْل والزُّنوج والمولدين²، حيث امتزجت تلك الأجناس ببعضها وشكّلت النسيج الاجتماعي المتميّز، وعلى الرغم من أن الوافدين إلى الإقليم عرفوا حياة الحل والترحال في الصحراء للبحث عن أسباب الحياة من المياه والمراعي.³

إلا أن الظروف الأمنية من بطش الرومان ومطارداتهم وكذا الظروف البيئية الطبيعية لعبت دوراً كبيراً في اجتماع سكّان المنطقة بهذا الإقليم خاصّة الماء الذي يمثل شريان الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وعنصر الاستقرار الأساسي في مثل هذه المناطق مما حثّ خصوصية في النشاطات الاجتماعية التي وقفت وراء التمرّكات الحضرية والمنطلقات المجالية لتنظيم القصور والمدن وعلاقتها بعالم البدو الذي لعب دوراً هاماً في حركتها العمرانية.⁴

ويتألف الإقليم من قصور تنتظم المجتمع الريغي وتنتشر على طول الوادي ومن هذه القصور تتكون وحدة جغرافية واقتصادية واجتماعية وعمرانية متشابهة تحكمها عادات وتقاليده وأعراف، فكل قصر يضم داخله مجموعة من السكنات المتقاربة وهذا ما خلق علاقات الجوار والتصارع بين السكان، ولذلك نجد كل قصر عبارة عن وحدة إدارية مستقلة عن

¹ - ابراهيم لونيسي، أهمية الصحراء الجزائرية...، المرجع السابق، ص 129.

² - Georges Rolland, *La Conquête du désert*.. op-cit, P56.

³ - عبد القادر موهوبي السائحي، ومضات تاريخية واجتماعية...، المرجع السابق، ص 28.

⁴ - عبد القادر خليفة، مدن الصحراء الجزائرية: "قصور الأمس - اليوم مدن" متاح على رابط: <https://halshs.archives-ouvertes.fr> 28 جوان 2009، ص 2، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 07-07-2017، سا: 12.58 زوالاً.

القصور الأخرى إلا فيما يخص الضرائب والإتاوات التي تجبى إلى حاكم الإقليم الذي ينقلها بدوره إلى السلطة الحاكمة وبحكم النظام السائد فكل قصر أملاكه من النخيل ومكانته الخاصة به وبنائاته التي تتجمع في كتلة واحدة على ربوة يحيط به خندق واسع يليه سور بأربع أبواب رئيسية بحيث تستطيع البلاد الدفاع عن نفسها ضد الغارات الخارجية¹.

وبمرور الزمن نشأت طبقات المجتمع الريغي من الحُكَّام إلى الأشراف والأغنياء والتجار والعمال الأجراء وكذا الخدم والعبيد وعلى مستوى إقليم وادي ريغ اقتضى النظام السياسي والاجتماعي أن كل قصر يدير شؤونه بنفسه تحت إمرة شيخ القصر يساعده في ذلك الأعيان وكبار الملاك، ومن مجموع القرى والقصور تتكون المنطقة التي يشرف عليها الحاكم لتتحول في العهد التركي إلى سلطة السلطان وفي عهد بني جلاب كانت تسمى السلطة في المنطقة بالمَشِيخَة أي أن الحاكم كان يطلق عليه "شيخ البلد" الذي كان دوره البت في الشؤون الاجتماعية ذات الطابع اليومي كفض النزاعات بين رعاياه، والتحكم في توزيع الأراضي والمياه كما يقوم بتمثيل بلده في مجلس "حضرة الرجال الملاح" بعاصمة الإقليم².

كما يقوم شيخ البلاد بمساعدة أمير الإقليم في مهامه اليومية ويعتمد شيخ البلاد في فض النزاعات والخلافات على الأحكام الشرعية والعرف المتوارث وعادة ما يكون حكم شيخ البلاد مقبولا مطلقاً خاصة إذا كان مُعْتَرَفًا به من طرف السلطة الحاكمة، وأما إذا كان مُعَيَّنًا من طرف الجماعة فيستمد سلطته من خلالها³.

ولشيخ تقرت "حرس قويّ من الفرسان ورماة القذائف والبنادق الأتراك يُعطيهـم أجراً مناسباً حتى يبقى كل واحد منهم في خدمته عن طيب خاطر، وهو شاب شهم كريم إسمه

¹ - زهية شويشي، مجتمع القصور...، المرجع السابق، ص 98.

² - هي عبارة عن اجتماع سنوي يعقده الشيوخ والأعيان في فصل الخريف (موعد جني التمر) يعود إلى القرن 10/هـ 10م اعترافاً بجهود السابقين الأوائل في تعمير المنطقة بشجر النخيل وينطلق من تبسيست في موكب جماهيري نحو بقية الأحياء والقصور والقرى حتى يصل إلى جامعة والمغيز وضواحيها طيلة 15 يوماً ويقوم الوفد بزيارة الأهالي وتفقد أحوالهم والصلح بينهم ودعوتهم إلى الخير وتشجيعهم على الوحدة وإنجاز المشاريع ذات المصالح المشتركة والمنافع العامة، انظر: رضوان شافو، المقاومة الشعبية...، المرجع السابق، ص 40.

³ - زهية شويشي، مجتمع القصور...، المرجع السابق، ص 99.

عبد الله، اتصلتُ به - يقول الحسن الوزان - فوجدته في تمام الظرف ولين العريكة كثير الانسراح عطوفاً على الغرباء"¹.

بينما يقول العياشي عن سائر حكام الإقليم في عاصمته تقرت: " هم أعدل من رأينا من الأمراء وليس عليهم أبهة الملك، بل يخرج الأمير منهم وحده أو مع رجلين وهو عند أهله كواحدٍ منهم في جلوسه وكلامه يتوصل إليه كل أحد .. بل جلّ أهل هذا البلد من فقهاء وغيرهم لهم نيات صالحات وأخلاق حسنة، عريون من التكبر والعجب وأشباه ذلك"².

وإذا كان هذا التوصيف قبل الاحتلال نظراً لوجود بعض الاستقرار النسبي في الحكم، فإن الأمر تغير بعد الاحتلال، حيث يقول ليون روش: "والسلطان هو عبد الرحمان بوليفة بن جلاب ابن شقيق الشيخ علي بن جلاب - المتوفى حديثاً آنذاك - والسلطان هو الحاكم الأمر الناهي، يعيش منعزلاً في القسبة حيث الدخول إليها من سبعة أبواب محروسة بجيش خاص قوامه العبيد وبالقسبة توجد الكنوز التي جمعتها العائلة"³.

فلاحظ هنا أن الأمير لم يعد في أهله كواحدٍ منهم بل أصبح يحول بينه وبينهم اختفاؤه عنهم وشدة الحراسة التي تعزله عن أفراد رعيته؛ بل حتى عن أفراد أسرته الحاكمة مما يوحي بالتوجس خيفة من غدر القريب نتيجة للصراع على الحكم، هذا مع أن كلام روش يؤخذ بتحفظ فقد يكون فيه من الغمز واللمز ما يبرر للمحتلين انقضاضهم على الإقليم بدواعي كبح جماح الاضطراب وضبط الاستقرار بعد عجز الحكام الأصليين عن تحقيق ذلك.

ويشير الوزان إلى بعض من عادات أهل تقرت حيث أنهم يفضلون تزويج بناتهم للغرباء على أن يزوجهن أهل البلد، ومن عاداتهم أن يمنحوهن مهراً من العقارات كما هو

¹ - الحسن الوزان، وصف إفريقيا ج2، المرجع السابق، ص 136.

² - عبد الله بن محمد العياشي، الرحلة العياشية مج1.. المرجع السابق، ص 122.

³ - مسعود كواتي، مهمة ليون روش...، المرجع السابق، ص103، وقد كسب روش ثقة الأمير وأصبح ضمن خاصته ومستشاريه وعينه عضواً في وفده نحو الصحراء، انظر: يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، المرجع السابق، ص29.

الشأن في أوروبا ويقدمون أيضا هدايا هامة إلى الغرباء ولو كانوا يظنون أنهم لن يعودوا إليهم أبدا، وذلك لفرط كرمهم.¹

ب - التوطين والاستيطان الكولونيالي

بعد احتلال الإقليم في 1854م بدأت أعداد الوافدين من المستوطنين الأوروبيين فرنسيين وأسبان ومالطيين .. ترد على المنطقة، أما اليهود الذين كانوا يحتمون بالجزائر كلما نابتهم نائبة في البحر المتوسط - منذ أيام بختنصر بمصر 320 ق. م إلى انهيار دولة المسلمين بالأندلس أواخر القرن 14م ووفود اليهود ترد البلاد الجزائرية - فقد كانوا يعتبرون أنفسهم جالية مستقلة إلى أن جاء الاستعمار فعملوا إلى جانبه سماسرة وتراجمة فأثروا ثراء عظيما وسيطروا على المرافق المالية والاقتصادية على أنهم من أهالي البلد حتى جاء قرار كريميو الشهير في 1870م بتجنيسهم بالجنسية الفرنسية².

ومن الطبيعي - بعد الاحتلال - أن تبدأ الإدارة في عمليات الإحصاء للسكان وثرواتهم الفلاحية، بقصد تمكين رعاياها من المستوطنين الوافدين الجدد من بسط أيديهم على مصادر الثروة ومراكز النفوذ، ففي ماي 1856 تم إحصاء 25 مركزا للتجمعات السكانية لإقليم وادي ريغ بعدد 6772 نسمة³. وهي نفس السنة التي انطلقت فيها أشغال التنقيب عن الماء على يد شركة "ديفوزي ولورانت" القادمة بخبرتها في الصعيد المصري وفي الشهر الموالي جوان بدأ ضخ الماء في واحات الإقليم كما أورد فيكتور بيرار، على النحو التالي:

جدول رقم (3) يبين مستوى ضخ المياه منذ 1857م في واحات وادي ريغ

الواحة والتاريخ	العمق	مستوى ضخ الماء
تمرنة في: 19 جوان 1857م	60 متراً	4010 لتر / دقيقة
سيدي راشد: = = =	54 متراً	4300 لتر / دقيقة

¹ - الحسن الوزان، وصف إفريقيا ج2، المرجع السابق، ص 136.

² - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د. ت. ط، مصر، ص 42.

³ - Inconnu, Les Oasis de l'Oued Rir' en 1856 et 1879.. op-cit, P 10.

القصور في: 02 نوفمبر 1857م	48 متراً	3336 لتر / دقيقة
سيدي سليمان في: 04 سبتمبر 1857م	75 متراً	4000 لتر / دقيقة

المراجع: من إعداد الطالب بناءً على ما ورد في:

Victor Berrard, **Indicateur Général de l'Algérie**, 3^eEdi, Arnolte Imprimeur– Libraire,
Constantine, Challamel Aine– Libraire, Paris, 1867, PP453–454.

ثم امتدّت حملات الحفر في أرجاء الإقليم وصولاً إلى تماسين وتملاحت.. علاوة على ذلك خطّط المحتلون لإنشاء نظام جديد من غابات النخيل: مغارس شاسعة وهندسيّة الشكل تأخذ بقاعدة تباعد منتظم بين النخيل ويتم السقي فيها بشكل منهجي ويصرف ماؤها بطريقة دوريّة ودائمة¹.

ومن الطبيعي – أيضاً – أن ينعكس هذا النشاط التعميري – في ظاهره – على السكّان الأصليين ووضعهم الاجتماعي، حيث بدأت الطبقيّة تعشّش والتمييز العنصري يمدّد مخالفه في ظل حماية تشريعيّة وقانونيّة لصالح المستوطنين، كما هو الشأن في البلاد الجزائريّة كلها، مما أحدث هزّات عنيفة على مستوى المجتمع الريفي على الخصوص وعمل على تفكيكه سعيًا لإعادة إنتاج نسيج اجتماعي منخرط في سياق خدمة الاستعمار ومصالحة التوسّعيّة².

يدلّل على ذلك أنّ الكولون الأوروبيين بدأوا بالاستقرار في وادي ريغ في 1880م، بطبيعة الحال كانوا قلائل قبلها في 1878م – على رأي جون جاك بيرينيس – ربّما لا يتعدّون العشرة لكنّ بعضهم استطاعوا إنشاء "شركة وادي ريغ" التي ستغدو صاحبة ملك يتربّع على 1.500 هكتار يشتمل على 50.000 نخلة، ثم أسّست "شركة باتنة والصحراء الجزائرية للزراعة والصناعة"³.

¹ – Jean Brunhes, **l'Irrigation** ses conditions géographiques, ses modes et son organisation dans la Péninsule Ibérique et dans l'Afrique du Nord, C. Naud Éditeur, Paris, 1903, P 267.

² – محمّد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881–1914)، دار سنجاق الدين للكتاب، بدعم وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص327.

³ – Jean Jaques Perennes, **Structures Agraires et Décolonisation Les Oasis de l'Oued Righ (Algérie)=**

وانصبّ المجهود الكولونيالي على استخراج المياه وكان يطيب لهم ترديد ما يلي: في سنة 1856: 52.767 لتر/ دقيقة. وفي سنة 1954: 313.000 لتر/ دقيقة، ولكن تحليل المعطيات كان يُبرِّز جوانب تخفيها تلك الأرقام، لقد كانت الزيادة الفعلية في منسوب المياه محدودة في الحقيقة لأن كل بئر فرنسيّة منجزة كانت تقوم بما لا يسع تسميته إلا سرقة لمياه الآبار التقليديّة العربيّة¹.

ومن انعكاسات ذلك على المواطنين الأصليين أن فقدوا قوّة التماسك الاجتماعي وأخذ إنتاجهم في التدنّي وبدأ الجفاف والعطش يقتحمان الأملاك المحليّة، والبؤس والشقاء يزحفان إلى مفاصل المجتمع كلما ازدادت استفادة الوافدين من الكولون، وكان الهدف من كل ذلك لدى الإدارة الاستعماريّة السعي إلى تكوين طبقة فقيرة من الأهالي تساهم بجُهدِها وعضلاتها في تطوير الاقتصاد الرأسمالي والعمل عند المستوطنين بثمن بخس².

فثروة النخيل التي غدت تحجب في المنطقة هكتارات تصل إلى 65.000 هكتار من الأرض وتُنتج أنواعاً من ألذ التمور يبلُغ مجموعها في السنة 18.00.000 قنطار، يُستغلّ بعضها في الاستهلاك المحليّ بينما يُوزّع باقيها على الأسواق العالميّة بواسطة شركات الاحتكار، كل هذا حدث عندما زاحم الاستعمار الجزائريين في هذه الواحات في طريقه إلى تجريدِهم منها³.

ذلك أنّ المرحلة التي تلت حركة المقاومة الشعبيّة العارمة في 1871م والتي تتداخل في دوافعها الأسباب السياسيّة والزراعيّة، كانت مرحلة إرضاء للأقلية الأوروبيّة بمعاينة الجزائريين خصوصاً في الأرياف والبوادي والواحات بمختلف أشكال النهب والسلب والتشريد والاضطهاد من أجل إرضاء المستوطنين الذين غدوا أصحاب الأمر والنهي في البلاد

=O.P.U, Alger, 1979, P93.

¹ - أحمد رضوان شرف الدين، وادي ريغ الاحتلال والاستعمار الزراعي من خلال كتاب، الملتقى الوطني الثالث بعنوان: التوسّع الفرنسي في الصحراء الجزائريّة - مقاومة الشريف بوشوشة (27-28 فيفري 1999)، مديريّة الثقافة لولاية ورقلة، ص94.

² - محمّد بليل، تشريعات الاستعمار...، المرجع السابق، ص 322.

³ - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص ص: 120-121.

وصاروا أهلاً للتحكم في طاقاتها الماديّة والبشريّة وفي مصيرها السياسي.¹

ولهذا كانت الإدارة بين الحين والحين تحاول - على استحياء - اتخاذ بعض التدابير اللازمة لوقف التدهور الماثل الخطورة الذي يُصيب الفلاحة والفلاحين المحليين، ولكن الكولون صمدوا في وجهها ونجحوا مستعملين شتى أساليب الابتزاز والتكّتل، وغدا الأمر الأكثر انتشاراً هو انخفاض منسوب المياه كلما اتجه المرء من الشمال نحو الجنوب ومن الشرق نحو الغرب وقد أخذ الجفاف يسحق بساتين الناحيتين الجنوبيّة والغربيّة المرتفعتين، بل إنه قضى على واحتي سيدي راشد والهريرة، وفي الوقت التي كانت مأساة الأهالي تتضخم من جرّاء اليبس والتعفن والتسبّخ كانت ملكيات الكولون تتجه شمالاً وشرقاً نحو المغير على وجه الخصوص.²

ويصف القس جون هورابيال "L'Abbé Jean Hurabielle" - في رحلته سنة 1889م عبر بلاد بسكرة وادي ريغ - واحة المغير بأنها لا تقل عن 500 مسكن يقطنها الأهالي ذوي الأصول السودانية، تحتوي 80.000 من شجر النخيل وبها فندق فخم للمبيت والاستراحة وعندما يصل إلى وغلانة لا يذكر عدد السكّان ويكتفي بالإشارة إلى ثروتها النخليّة بحوالي 35.000 نخلة.³

أما تقرت فيصفها بأنها الواحة الرئيسيّة محاطة بـ 180.000 نخلة، وبعد حديثه عن تقرت القديمة وآثارها، ينتقل إلى المدينة الجديدة التي أصبحت تتكوّن من أحياء منتظمة ببنائات عصريّة ومرافق عموميّة ويتعايش في أرجائها خليط من السكّان السود واليهود والميزابيين والعرب المسلمين وكذلك المستوطنين، ويتوزّع بقية ساكنيها على الضواحي والأحياء الأخرى مثل زاوية سيدي العابد وتبسست وبني أسود والنزلة وسيدي بوجنان.⁴

¹ - مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع.. المرجع السابق، ص79.

² - أحمد رضوان شرف الدين، وادي ريغ الاحتلال والاستعمار الزراعي.. المرجع السابق، ص95.

³ - Jean Hurabielle, *Au Pays du bleu* .. op-cit, PP 142.

⁴ - رُبّما يكون هذا التوصيف مبالغاً فيه بقصد إبراز الجوانب الإيجابية للاستعمار وكونه نعمةً على المحتلّين خصوصاً وأن القس يجنح - فيما بعد - إلى المقارنة بين الأوضاع التي كانت سائدة قبل الاحتلال وكيف تطوّرت بعده، مما يعطينا فكرة على مدى تجنّد الكتاب والمؤرخين ورجال الدين من أجل تلميع صورة الاستعمار، ومع ذلك فهو لا يُشير إلى مراكز التعليم والأحوال الصحيّة والعمل والتنمية المحليّة..

ويرى بأن تقلت قبل الاحتلال لم تكن تزيد على 300 منزل يسكنها بين 1400 و 1500 نسمة، في حين أنها بعد 1854م اتسعت مساحتها وتضاعف عدد سكّانها كما تطوّرت بناياتها باستخدام الجبس ونظام الطوابق والأروقة وازدهرت الحركة التجارية وظهرت البناءات الرسمية على الطراز الأوروبي من إدارات مدنيّة وعسكريّة وبها العديد من الفنادق، ثم يصل إلى تماسين ويشير إلى أنها تحوي 1200 خيمة و800 مسكن و 27000 نخلة، كما يتطرق إلى القيمة الروحيّة والمكانة الاجتماعيّة للزاوية التيجانيّة¹.

وينقل تقرير واحات وادي ريغ بين 1856 و1879م أن تقلت بالإضافة إلى قصبته تحوي المسجد الكبير وبها مدرسة فرنسيّة-عربيّة، ومدرسة للتعليم العالي تابعة لمولاي الطيب وعشر مدارس ابتدائيّة تحت إمرة سي عبد الرحمن (الجلابي) يرتادها 520 تلميذاً، ويحكم المدينة آغا ضابط صبايحي (محمّد بن دريس) تحت إمرته خليفة (علي باي) وقاضيان لتسيير العدالة وشيوخ في الواحات وملحقاتها²، لكن بعد 23 سنة من تطوير أشغال الحفر والريّ تكشف الإحصائيّات بين تقلت وتماسين وضواحيهما عن 26 تجمعاً سكّانيّاً بها 12.827 نسمة و2.878 مسكناً ومدرسة فرنسيّة-عربيّة واحدة و54 مدرسة ابتدائيّة و37 واحة تحوز على 517.563 نخلة و90.000 شجرة مثمرة³.

فإذا بدا لنا هناك تطوّر في تزايد أعداد الثروة النخليّة، فإن مستوى التعليم لم يرق إلى ذات التطوّر بالتوازي وبالاطراد مع الزيادة السكّانيّة، حيث بقيت المدرسة الفرنسيّة العربيّة واحدة ولم تزد المدارس الابتدائيّة سوى بأربعة، وتلك هي السياسة الاستعماريّة التي تركّز على السوق والمكاسب الاقتصاديّة وما يُمكن أن تستفيد منه الدولة الفرنسيّة وأوروبا غير مبالية بالانحطاط الذي يصيب الأهالي وأبناءهم على المستوى التعليمي والثقافي.

بل الأوضاع اتجهت نحو تكريس واقع اجتماعي وثقافي واقتصادي يجعل السكّان الأصليين غرباء في بلادهم، وشيئاً فشيئاً تحولت أراضيهم إلى مزارع للكلون وانتقل ملاكها

¹ – Jean Hurabielle, Op-Cit, PP:144-145.

² – Inconnu, Les Oasis de l'Oued Rir en 1856 et 1879.. Op-Cit, P9.

³ – Inconnu, Les Oasis de l'Oued Rir en 1856 et 1879.. Op-Cit, P13.

إلى نظام الخماسة يعملون عند المعمّرين الذين يسخّرونهم لتطوير تحصيل الثروة تاركين إياهم وأبناءهم نهبا للجوع والجهل والعوز والفاقة فظهرت بسواعدهم عدّة مزارع عصريّة بالإقليم منها: مزرعة بلورير وعياطة بسيدي عمران ومزرعة رانو بتقرت ومزرعة مانيول بالمقارين ومزرعة دوفيك بمقر ومزرعة شارل بونور بتمرنة والمغير¹.

وإذا كان الاحتلال قد زاحم الأهالي في أرضهم ونخيلهم فإنه - أيضا - انقضّ على البقيّة الباقية من منارات التعليم الذي كان مُعْتَبَرًا في المنطقة قبل الاحتلال رغم عدم وجود سياسة تعليميّة مسطّرة، ولكن الناس كانوا يرونه واجبا يمارسونه بحسب استطاعتهم ويُنفقون عليه من أموالهم الخاصّة، حتى أن البعض ممن زاروا الجزائر في العهد العثماني أو في بدايات سنوات الاحتلال يُجمعون على ضآلة نسبة الأميّة².

إلا أنّ إدارة الاحتلال أعلنت الحرب على العقل واللسان والفكر وكان توجّهها صريحا في معاداة العروبة والإسلام وتجفيف منابعهما فبدأ بإغلاق المدارس والكتاتيب القرآنيّة بحجة أنها منبت المقاومين إلى أن وصل إلى اعتبار العربيّة لغة أجنبيّة يحظر القانونُ تدريسها إلا بترخيص خاص وفي حالات استثنائيّة يكون قبول الوضع الاستعماري هو الشفيح في الحصول على ذلك الترخيص³.. وهكذا وجدت الزوايا والطرق الصوفيّة نفسها في مواجهة الجهل والفرنسة والتصديّ للتغريب، فعملت الزاوية الهاشميّة القادريّة بتقرت على ترسيخ التعليم القرآني وما يتصل به من الفقه والنحو والتوحيد كما عملت على إرسال البعثات العلميّة نحو زاويتي نفطة وتوزر بتونس، وقد تحوّلت في منتصف الثلاثينات من القرن العشرين إلى مدرسة عصريّة تحت لواء الحركة الإصلاحية، وكذلك الزاوية التجانيّة بتماسين وإن لم يكن السماح بالتعليم في هذه الزاوية مفتوحا لكل فئات الشعب وإنما انحصر بين

¹ - رضوان شافو، المقاومة الشعبيّة..، المرجع السابق، ص 187.

² - إبراهيم لونيسي، << أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن 19 من خلال جريدة المبتدئ >> مجلة المصادر، المركز الوطني في الحركة الوطنيّة وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ع: 19، سد: 01، 2009، ص15.

³ - ابن حويّلي ميدني، << برامج المسخ المدرسي الاستعماريّة وأثرها في اللسان الجزائري العربي الراهن >> مجلة المصادر، المركز الوطني في الحركة الوطنيّة وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ع: 21، سد: 01، 2010، ص288.

أبنائها الذين حافظت فيهم على أصالتهم وهويتهم العربية والإسلامية¹.

وقد كان لشيخو الزوايا دورهم في تسيير شؤون القضاء وفض النزاعات بالإضافة إلى دور شيخو الحكم والفقهاء في تسوية الخلافات بين الرعية، إلا أن إدارة الاحتلال وضعت السلطة القضائية تحت هيئة إدارية عسكرية تسمى المكاتب العربية حيث تضم مجلس القضاء الذي يُعين فيه قاض مسلم أو أثنان لتسيير شؤون العدالة²، وكغيرها من الوظائف استغلت السلطات الاستعمارية ذلك في المحاباة وتعيين من يكرس وجودها بقوة القانون، مما جعل هذه الوظيفة بؤرة لتبرير مظالم الحكم الفرنسي ومعاونيه أو مستوطنيه الذين أصبحت لا تشرع القوانين ولا تصدر القرارات والأحكام إلا لحمايتهم ولردع الجزائريين وتأديبهم³.

لكن رغم الحرب الضروس ضد الهوية والأصالة الوطنية إلا أن المنطقة لم تعدم ثلة من الشخصيات المحافظة والتي انضوت ضمن الحركة الإصلاحية وتحملت مسؤولياتها في الذود عن الإسلام والعروبة، وقد توجت جهودها بإنشاء مدارس حرة تابعة لجمعية العلماء المسلمين في كل من المغير وتقرت وقد أشرنا إلى ذلك في بحث مساهمة سكان وادي ريغ في المقاومة والثورة التحريرية⁴.

إن تلك الامتيازات الاقتصادية للدولة الفرنسية والحظوة الاجتماعية للمستوطنين والسيطرة على الثروة النخيلية ودخول شركات الاحتكار ومعامل تهيئة التمور وتصديرها ضمن الاستراتيجية العامة لخدمة الاستعمار، في مقابل غربة سكان الإقليم وتهميش أهل المنطقة والزج بهم في براثن الفقر والعوز والاحتياج إلى الإدارة الفرنسية⁵، بالإضافة إلى استغلال أصحاب الأرض في بلدهم وتسخيرهم لخدمة الكولون؛ كل ذلك جعلهم يرحبون بالثورة التحريرية الجزائرية ويساهمون فيها وفق الخطة التي اعتمدتها قيادة جبهة التحرير الوطني

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج3، ط1، 1989، ص ص: 226-228.

² - Inconnu, *Les Oasis de l'Oued Rir*, en 1856 et 1879.. op-cit, P9.

³ - محمد بليل، تشريعات الاستعمار... المرجع السابق، ص225.

⁴ - وللمزيد، انظر: محمد حسن زغيدي، شخصيات نموذجية... المرجع السابق، ص35.

⁵ - J.O.R.F. *Lois et Décrets*, 1946/03, Tables Mensuelles du Journal Officiel de la république Française, Imprimerie des Journaux Officiels, Paris, 1946, P2360.

ويجعلون من كل ما هو فرنسيّ هدفًا لعملياتهم الفدائية والثورية.¹

وعلاوة على الثروة النخيلية التي امتدّت إليها يد المستوطنين، تمّ اكتشاف البترول عام 1956م في حاسي مسعود على بعد 160 كلم والموقع الهام للصحراء الجزائرية بشكل عام ووادي ريغ على وجه خاص، كل ذلك ممّا جعل فرنسا تبتدع مسألة فصل الصحراء عن الجزائر وتحاول إخراجها من دائرة التفاوض حول الاستقلال وتخلق كل الذرائع والوسائل التي تحقّق لها ذلك، لكنها فشلت وسلّمت في الأخير باستقلال الجزائر وسيادتها على كامل ترابها.²

خلاصة الفصل

تتنوّع الجزائر في جغرافيتها ونسيجها البشري وفي أقاليمها بما ينفرد به كل إقليم عن غيره في وحدته الاجتماعية وخصائصه الاقتصادية وميزاته الثقافية وعاداته وأعرافه وتقاليده، هذا ما ينطبق على منطقة وادي ريغ كإقليم ضمن جغرافية أرض الدولة الجزائرية التي تحدّدت معالمها على مرّ العصور.

والاحتلال الفرنسيّ الذي كان يبيّث النية للاستيلاء على البلاد لم يفرّق بين منطقة وأخرى أو بين إقليم وآخر، بل سار في مبتغاه إلى غاية سيطرته على كل الجزائر مسخراً كل ما فيها من ثروة بشرية أو ترابية أو بحرية لخدمة سياساته الاستعمارية، إلى أن دارت عليه الدوائر وخرج من كلّ الجزائر رغم مناوراته ومراوغاته لتعود الأرض لأصحابها ويُعيدوا بعث دولتهم المستقلة كلياً عن الاستعمار وثقافته السياسية ومخلفاته الأمنية ومنظومته الاقتصادية والاجتماعية، وممّا سبق خلّص إلى الاستنتاجات التالية:

- يحتل إقليم وادي ريغ موقعاً جغرافياً حيوياً جعله محط اهتمام الوافدين نحو الصحراء الكبرى باتجاه إفريقيا مما جعله نقطة ربط بين شمال القارة وجنوبها.

¹ - رضوان شافو، الثورة التحريرية بمنطقة وادي ريغ.. المرجع السابق، ص358.

² - للمزيد يُنظر: معاذ عمراني، منطقة وادي ريغ في ظل الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص ص: 272-273، وعبد القادر خليفي (كذا)، الصحراء الجزائرية في إتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص ص: 144-153.

- إن أهمية الموقع حوّلت من نقطة عبور للقوافل التجارية إلى موضع لاستقرار سكّانه وكذا موضع إغراء للغزاة والمحتلين منذ القِدَم إلى الاستعمار الحديث.

- يعدّ احتلال الإقليم واستيطانه منذ 1854 دليلا على النية المبيتة للاستعمار الفرنسي في تعميم الاحتلال وترسيمه وعدم التفريق بين شمال البلاد وجنوبها.

- تلعب غراسة النخيل دورًا محوريًا في هذا الإقليم جعلت من شجرتها موردًا للمال والغذاء والوقود والكأ والبناء وأحاطت نفسها بزراعة مختلف أنواع المنتجات الفلاحية لشأهم في تحقيق الكفاية المحلية لأهل المنطقة ومن جاورهم.

- يعد الاستعمار الزراعي نموذجًا عمليًا للاستيلاء والاستيطان المادي والمهني بمنطقة وادي ريغ، حيث حاصر الاحتلال أهل الإقليم وانتزع منهم الريادة في زراعة النخيل والفلاحة الصحراوية وضمّ هذا النشاط إلى استراتيجيته الاقتصادية من أجل خدمة فرنسا وأوروبا.

- إنّ هذا التوجّه الاستعماري فرض على السكّان الانخراط الحتمي في سياسة رفض الاحتلال والتعبير عن ذلك معنويًا بالمحافظة على الهوية الإسلامية للمنطقة وماديًا برفع لواء المقاومة الشعبية وسياسيًا من خلال الحركة الوطنية ثم جهاديًا وعسكريًا عبر الثورة التحريرية.

- كما أنّ هذا التوجّه الاستعماري أيضًا بتسخير كل الإمكانيات الطبيعية والبشرية لخدمة مصالحه مكّنه من تطبيق سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي والمسح الثقافي ممّا صعب على دولة الاستقلال ترميم الواقع الاقتصادي وإعادة تأهيل الإقليم من أجل أداء دوره في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.

الفصل الثاني

التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة في عهد حكم الرئيس أحمد بن بلة

* المبحث الأول: حكومات عهد بداية الاستقلال والخيارات الاقتصادية

- المطلب الأول: التأكيد على القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري
- المطلب الثاني: أثر المرجعيات الإيديولوجية في التحولات الاقتصادية

* المبحث الثاني: بداية التأميم والاقتصاد المركزي

- المطلب الأول: التسيير الذاتي والإصلاح الزراعي
- المطلب الثاني: القطاع الصناعي
- المطلب الثالث: القطاع التجاري
- * المبحث الثالث: انعكاسات التحولات الاقتصادية على مجتمع وادي ريغ في ظل حكم الرئيس بن بلة:

- المطلب الأول: التقسيم الإداري الجديد وآفاق التنمية المحلية
- المطلب الثاني: جهود حكومات بداية الاستقلال في التنمية المحلية

* خلاصة

عندما أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ¹ - بتكليف من المجلس الوطني للثورة - عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 ديسمبر 1958م، كان ذلك بمثابة الفصل السياسي على المستوى النظري للجزائر عن فرنسا، كما كان ذلك في نفس الوقت تشكيلاً لآخر مؤسسة سياسية قامت بها جبهة التحرير الوطني في مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962م) وقد أنيط بهذه الحكومة مهمة التفاوض مع فرنسا حول ترتيبات الاستقلال وآلياته².

تلك المفاوضات التي لم تكن موضع إقرار وموافقة من جميع الفاعلين على الساحة السياسية (جبهة التحرير الوطني) والعسكرية (جيش التحرير الوطني) خاصة بعد افتعال المفاوضات الفرنسي لمسألة الصحراء في سعي منه لاقتطاعها من جسم الدولة الجزائرية وهي على وشك الاستقلال وإبقائها تابعة لفرنسا.³

فضلا عن مضمون بعض البنود التي انطوت على قيود استعمارية رآها البعض غير متناسبة مع حجم التضحيات التي قدمها الشعب الجزائري على درب الوصول إلى دولة العدالة الاجتماعية التي كان ينشدها، وعليه فإن اعتماد تلك المفاوضات قد يُعد استمراراً لهيمنة الذهنية الليبرالية والنظام الرأسمالي بكل خلفياته الاستعمارية في البلاد، ولو بعد

¹ - حوّل المجلس الوطني للثورة لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 28 أوت 1957م من أجل الرّدّ على التصريحات الفرنسية التي ما فتئت تُردّد أنها لم تجد ممثلاً شرعياً للتفاوض معه على النزاع الدائم، انظر: عمر سعد الله، << الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني >> مجلة المصادر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ع: 14، سد: 02، 2006، ص ص: 68-69.

² - صالح فيلاي << إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية >> سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1999، ص36.

³ - سيدي موسى محمد الشريف، الصحراء الجزائرية ومفاوضات إيفيان الأولى، المرجع السابق، ص157، مما جعل الخلاف جوهرياً بين المتفاوضين بل أدّى إلى إيقاف المفاوضات، وصرّح على إثرها كريم بلقاسم (رئيس الوفد الجزائري) بما يلي: " في هذه اللحظة الخطيرة لا يسعني إلا أن أوجّه نداءً حاراً إلى جميع إخواننا، وخاصة شعوب إفريقيا لتعزيز تأييدها للقضية الجزائرية التي يكافح من أجلها الشعب الجزائري، وموقف الحكومة الجزائرية (المؤقتة) من موضوع الصحراء لا يُقبل فيه المناقشة من أحد لأنّه حق طبيعي جزائري في سيادته"، انظر: صحيفة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، ج4، 1961، ص10.

استقلالها.¹

لكنّ المؤيدين لسبيل المفاوضات رأوا بأن تلك القيود يمكن مراجعتها في ظل الاستقلال، وهو ما حدث بالفعل عقب استرجاع الدولة الجزائرية لسيادتها بشكل رسمي بعد استفتاء تقرير المصير (في أول جويلية 1962م) واعتراف السلطات الفرنسية بنتائجه وباستقلال الجزائر (في 03 جويلية 1962م).²

رغم هذا الانتصار السياسي الباهر وهو الهدف الأسمى لنضال الشعب الجزائري، إلا أن دولة الاستقلال ورثت هيكلًا اقتصاديًا رأسماليًا تكتنفه عدّة تناقضات واختلالات جوهرية³، ذلك أن الاقتصاد الجزائري - زمن الاحتلال - اتّسم بكونه اقتصادا مشوّهاً وغير متجانس، بعد أن عملت إدارة الاحتلال على تدمير كل البنى التي تحكم الاقتصاد والمجتمع⁴، لتُنشئ نمطاً موجّهاً لخدمة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي وتكملته.⁵

لهذا كانت بداية الاستقلال ظرفاً عصيباً عرفه الاقتصاد الجزائري المُنهَار - ابتداءً - جزاء الانسحاب الجماعي للمستوطنين من أهل المهارة والخبرة ومن ذوي السيطرة المالية والإدارية حيث أن حوالي 95 % من المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يُمثّلون رجال الأعمال والفنيين والإداريين والمعلمين والأطباء والعُمال المَهرة غادروا البلاد، فأُفْقِلت المصانع والمزارع والحوانيت، وأصاب الشلُّ كل المنظومة الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية بمختلف قطاعاتها، ممّا ترك 80 % من سكّان البلاد عاطلين عن العمل في انتظار

¹ - محمّد العربي الزبيدي، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكُتّاب العرب، دمشق، سوريا، ج2، 1999، ص201.

² - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988م)، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012، ص ص: 9-10.

³ - محمّد بلقاسم حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص109.

⁴ - لقد كتب كارل ماركس عن نظام ملكية الأرض السائد المُستعصي على التغيير والمتوارث في الجزائر منذ الفتح العربي إلى التواجد التركي وصولاً إلى الاستعمار الفرنسي منتهاً إلى: "... من هنا كان السعي إلى تقسيم الملكيات العائلية، بل فرضه فرضاً، أولاً كوسيلة لإضعاف القبائل الخاضعة التي تقف على الدوام على أهية التمرد، وثانياً كسبيل وحيد إلى نقل الأرض في وقت لاحق من أيدي الأهالي إلى أيدي المُعمرين الأوربيين، انظر: ماركس وأنجلز، الماركسية والجزائر، تر: جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1978، ص66.

⁵ - علي غربي، واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية ..، المرجع السابق، ص327.

الخيارات الاقتصادية التي ستسلكها بهم حكومة الاستقلال.¹

ترافق ذلك مع احتلال العمال الجزائريين للمزارع والممتلكات التي تركها المستوطنون فجأة وبصورة جماعية، مما حمل الدولة مسؤولية تقنين ذلك وفقاً لرؤيتها الجديدة القائمة على إحداث القطيعة التامة مع مخلفات الحقبة الاستعمارية، أضف إلى ذلك ما خلفته أزمة الولايات في صيف 1962م، وصراع أعضاء الحكومة المؤقتة مع قيادة أركان جيش التحرير الوطني حول السلطة، من جراحات وصدمات أمنية وعداءات نفسية كادت تعصف ببناء الدولة الفتية.²

في ظل هذه المعطيات المعقدة كانت الجماهير الشعبية تعيش نشوة الانتصار وهي تنتظر أيادٍ وشخصيات جزائرية ستتسلم مقاليد حكم البلاد لتعوضها عن كل تجارب البؤس واليأس والاستيطان والإدماج والتدجين والحِرمان، لكن في ظل تلك البهجة الجارفة قد تختفي أمارات الحذر المشوب بالغموض مما قد يخفيه قابل الأيام، وخاصة - حسب تعبير بنجامين ستورا - أن شخصيتين من الزعماء التاريخيين لـ (ج.ت.و) لم يظهرها ضمن أعضاء الحكومة المؤقتة على شرفه مبنى محافظة الجزائر العاصمة وهما: محمد خيضر وأحمد بن بلة.³

وسرعان ما بعث هذا المشهد إلى أذهان الجماهير العاصمية المحتشدة أن أخبار الخلاف والشقاق بين القادة ليست مجرد "دعاية استعمارية"، بل بدت من اليوم فصاعداً - وللأسف - أمراً مُمكنًا، بل وحقيقة واقعية باعثة على الترقب، ولكن التركيز عليها تدحرج إلى مرتبة ثانوية في خضم موجة الفرح، ومما زاد في ترسيم ذلك أن الرئيس بن يوسف بن خدة ذكر في خطابه أمام حشود الجماهير: "إن الإرادة الشعبية تُشكل السد الأكثر مناعة أمام الديكتاتورية العسكرية التي يحلم بها بعضهم، وأمام السلطة الشخصية والطامحين

¹ - يوسف عبد الله صايغ، اقتصادات العالم العربي: البلدان العربية الإفريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج2، 1985، ص349.

² - لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة (مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة)، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2000، ص: 121-123.

³ - شغل أحمد بن بلة منصب نائب الرئيس بينما شغل محمد خيضر منصب وزير دولة في كل تشكيلات الحكومة المؤقتة الثلاث على التوالي: التشكيلة الأولى (1958-1960) برئاسة فرحات عباس، التشكيلة الثانية (1960-1961) برئاسة فرحات عباس أيضاً، التشكيلة الثالثة (1961-1962) برئاسة بن يوسف بن خدة، انظر: عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي، المرجع السابق، ص: 77-80.

والمغامرين والديماغوجيين والفاشييين، أيًا كانت مشاربهم¹.

ليس هذا الكلام سوى تلميحًا إلى جماعة أحمد بن بلة (سي احميد)، هذا الشخص الغائب - حينذاك - ولكنه سيغدو حاضراً في الأيام المقبلة ليتسلم مقاليد رئاسة الدولة الجزائرية المستقلة.

من هو أحمد بن بلة، وأين وُلِد وعاش وشبّ، وكيف دخل مُعترك السياسة، وما هي مسيرته الثورية ونضالاته السياسية حتى وصل إلى أعلى منصب رسمي في الدولة؟²

¹ - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال.. المرجع السابق، ص ص: 10-11.

² - يقول أحمد بن بلة عن نفسه: "وُلِدتُ يوم 25 ديسمبر 1916م ب (مغنية)، القريبة من الحدود المغربية، كان أبي فلاحاً وكان يملك قطعة أرض صغيرة مساحتها ثلاثون هكتاراً على بُعد ثلاثين كيلومتراً من مغنية، وكان أبي يحصلُ على موارد عيشنا من تجارة صغيرة بمغنية حيث كُنّا نسكن". أبواه من أصول مغربية وبالتحديد من عرش "أولاد ناصر" قرب مراكش بحوالي 60 كلم، وقد كانت الجزائر حينها في عهد الحاكم العام "شارل لوتو Charles Lutaud" الذي حكم الجزائر خلال (1911-1918م) في عهده الثانية.

عاش أحمد بن بلة أيام طفولته في مغنية وتلقّى تعليمه الأولي في الكتاب بالتوازي مع تعليمه الابتدائي عبر المدرسة الفرنسية، في الثالثة عشر من عمره انتقل إلى تلمسان بقصد الحصول على شهادة (البروفيه)، تعلّم في المدرسة أن الجزائر امتدادٌ لفرنسا عبر البحر، ولقّنه معلّموه كيف يُحبّ الوطن الأمّ لما له من أفضالٍ ومزايا على بلاده ونسبي أولئك المدرّسون أن والدته كانت قد سبقتهم إلى حشو رأسه بما ارتكبه المحتلّ المُغتصب من جرائم في حق الإنسان والأرض وحضنته من تحريفاتهم. ابتداءً من سنة 1937م تم استدعاؤه للتجنيد في الجيش الفرنسي وكان المفترض أن تنتهي خدمته العسكرية في سنة 1939م، لكن أُحتفظ به إلى سنة 1940م بداعي الظرف الاستثنائي للحرب العالمية الثانية، ثم استدعي للمرة الثانية بين 1943-1944.

في عام 1947م تأسست المنظمة الخاصة (O.S) وقد مرّت بثلاث تشكيلات: من 1947 إلى 1948م بقيادة محمد بلوزداد، ثم من 1948 إلى 1949م بقيادة حسين آيت أحمد، وفي جويلية 1949م آلت قيادتها إلى أحمد بن بلة وهو يومئذٍ في سنّ الثالثة والثلاثين من عُمره، وبعد تنفيذ عملية السطو على مكتب بريد وهران ليلة 5 إلى 6 أفريل 1949م، تم اكتشاف سرّ المنظمة الخاصة في مارس 1950م فأُلقي عليه القبض يوم 12 ماي 1950م لكنّ رجالاً من المنظمة أصرّوا على ضرورة إخراج قائدهم من السجن في أواخر مارس 1952م، فغادر إلى فرنسا ثم سويسرا ليلتحق بعد ذلك بالقاهرة (أوت 1953م)، ومن تاريخنّذ تحوّل نشاطه السياسي إلى خارج البلاد، لذلك كان بن بلة يستند في شرعيّته التاريخية إلى كونه آخر قادة المنظمة الخاصة، التي هي - حسب - الجناح المسلّح ونواة جيش التحرير الوطني فيما بعد. ومن القاهرة شغل منصب نائب الرئيس في كل تشكيلات الحكومة المؤقتة الثلاث، وفي يوم إعلان الاستقلال 5 جويلية 1962م كانت الحكومة المؤقتة قد دخلت الجزائر، أما بن بلة فقد غادر القاهرة يوم 9 جويلية إلى المغرب ليندخّل الجزائر بعد يومين من تلمسان، وفي 17 جويلية عقد اجتماعاً بقيادة الولايات في مدينة الأصنام (الشلف) وعرض عليهم الموافقة على تشكيل المكتب السياسي المقترح والمعلّق منذ مؤتمر طرابلس، ليكتمل المشهد بإعلان المكتب السياسي ترشيحه لرئاسة أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال، فينتخبه المجلس الوطني في 26 سبتمبر 1962م، وفي 28 سبتمبر 1962م اجتمع المجلس في دورة مُخصّصة للاستماع إلى خطاب الرئيس ومنح الثقة لحكومته، يُنظر في هذا: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، كما أملاها على روبير ميلر، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار = الآداب، بيروت، لبنان، (د. ت)، ص ص: 31-33، وأحمد بن بلة (قناة الجزيرة) شاهد على العصر، ج1، 2012/05/12، متاح على رابط: <https://www.youtube.com>، المدة: 52.49 دقيقة، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 10-09-2018، سا 12.55 زوالاً، وعمره أحمد عمرو وعبد الرؤوف أحمد عمرو، أحمد بن بيللا ابن شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر،

المبحث الأول: الرئيس أحمد بن بلة وبداية التحوّلات الاقتصادية

المطلب الأول: التأكيد على القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري

لقد ضمّت الحكومة الأولى في الجزائر المستقلة - زيادة على رئيسها - ثمانية عشر وزيراً¹، وفي خطاب الرئيس حدّد أحمد بن بلة اختيارات حكومته بتوجيهات من المكتب السياسي لـ (ج.ت.و)، وهي تمثل الخيارات الكبرى للدولة الجزائرية في اتجاه إحداث القطيعة مع منظومة الاحتلال، وإعلان التحوّل عن الاقتصاد الاستعماري وذلك من أجل:

- تطبيق الثورة الديمقراطية بنزعة اشتراكية.
- القيام بالإصلاح الزراعي والصناعي والتجاري.
- تجسيد برنامج البناء الاقتصادي والاجتماعي.
- إعادة تشكيل أجهزة الأمن والجيش والإدارة.²

كان من شأن أية حكومة - خاصة في مثل ظروف الجزائر المستقلة حديثاً - أن تضع المجالين الاجتماعي والاقتصادي من أولوياتها لذلك ضمّت الحكومة الأولى للرئيس بن بلة تسع (09) وزارات ذات صلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وهي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4) يبيّن الوزارات والوزراء المعيّنين في قطاعات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية في حكومة بن بلة الأولى.

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير
01	وزارة المالية	أحمد فرنسيس
02	وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي	عمار أوزقان

¹ - مصر، (د. ت)، ص33، وأيضاً: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ونهاية 1962م، المرجع السابق، ص 574.

² - أحمد عمرو أحمد، أحمد بن بيللا.. المرجع السابق، ص115، عن أول حكومة جزائرية في عهد الاستقلال، ينظر الملحق رقم (16).

³ - جمال بلغري، << الجمعية الوطنية الجزائرية على عهد الرئيس بن بلة وإشكالية النهج السياسي: دراسة في التصوّر والممارسة >> مجلة الباحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، ع: 7، س: 5، جوان 2016م، ص 155، وقد عزا مصدره في ذلك إلى ما أورده المجاهد عمار قليل (1924 - 1994م) في كتابه: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، باعتباره عضواً بالمجلس التأسيسي الأول عن دائرة المليية التابعة لولاية جيجل حالياً.

03	وزارة التجارة	محمد خبزي
04	وزارة الصناعة والطاقة	لعروسي خليفة
05	وزارة إعادة البناء والأشغال العمومية والنقل	أحمد بومنجل
06	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	بشير بومعزة
07	وزارة التربية الوطنية	عبد الرحمن بن حميدة
08	وزارة الصحة	محمد الصغير نقاش
09	وزارة الشبيبة والرياضة	عبد العزيز بوتفليقة

المصدر: J.O.R.A, Décret N° 62-1: 27 septembre 1962, N° 1,1^{re} Année, (26 Octobre 1962) P13.

في هذه المرحلة من بداية الاستقلال، رفعت السلطة الجديدة لواء الاشتراكية، في اتجاه تقليص الدور الاقتصادي للقطاع الخاص الموروث عن الاستعمار، والمتأثر بالظاهرة البوجادية حسب تعبير مصطفى الأشرف، والتي انتشرت في فرنسا ومستعمراتها في الخمسينات من القرن العشرين بهدف الدفاع عن مصالح التجار والحرفيين¹، وتلك سمة من سمات الاقتصاد الرأسمالي الذي كرّسه الاحتلال.

وقد كان من نتيجة اعتراف إدارة الاحتلال بمطالب تلك الفئة من المعمّرين الكولون، أن استثمرت الثروات الجزائرية في نماء الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بكونها صناعات تحويلية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي بالأساس²، حيث كانت مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر تتجاوز أربعة آلاف مؤسسة، كما يبيّنها الجدول التالي:

جدول رقم (5) يبيّن عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر سنة 1954م

قطاع النشاط	العدد
الصناعات الغذائية	1048

¹ - مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص35. وحسب المترجم: البوجادية Poujadisme: نسبة إلى بيجر بوجاد مؤسس هذه الحركة سنة 1954م والتي أصبحت مصطلحا يطلق على كل من يطالب بالمصلحة الخاصة من دون مراعاة المصالح العامة.

² - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص18.

247	الصناعات الكيماوية
21	الصناعات البلاستيكية والورقية
615	الصناعات النسيجية
850	الصناعات الجلدية
1302	الصناعات الخشبية
4081	المجموع

المرجع: عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص18.

يبين الجدول استحواذ الصناعات الخشبية ثم الصناعات الغذائية ثم الجلدية فالنسيجية ثم الكيماوية، وأخيراً الصناعات البلاستيكية والورقية بالترتيب، وذلك يفرضه احتياج الاقتصاد الفرنسي والأوروبي حسب الطلب، ليكون اقتصاد البلاد المستعمرة مرتبطاً بخدمة اقتصاد الدولة المستعمرة.

وتتوزع تلك المؤسسات بين المستثمرين الكولون وبعض الجزائريين، حسب ما يتبين لنا في الجدول التالي:

جدول رقم (6) يبين عدد مؤسسات القطاع الخاص الذي يمتلكه الجزائريون مقارنة بما يمتلكه المستثمرون الأجانب من الأوروبيين والفرنسيين:

مؤسسات النشاط	مؤسسات المعمرين	مؤسسات الجزائريين	العدد الإجمالي
شركات	10400	50	10450
مؤسسات فردية	24500	15000	39500
المجموع	34900	15050	49950

المرجع: عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص21.

يشير الجدول إلى قلة عدد الشركات المملوكة للجزائريين - بغض النظر عن المؤسسات الفردية- بحيث لا تتعدى ملكياتهم نسبة 9.1 %، وهذا لا يفسره إلا عاملان رئيسيان وهما:

- كون إنشاء الشركات يتطلب أموالاً لا يتوفر عليها السكان الأصليون، ما يدفع بهم

إلى المؤسسات الفردية، والتي ليست في الواقع سوى نشاطات حرفية وتجارية، ومجرّد دكاكين لبيع المواد الغذائية ومختلف البضائع الاستهلاكية الأخرى.

- وجود تمييز عنصري يُعطي الاعتماد للمعمرين من أصل أوروبي بحجة أنهم يتوفّرون على الشروط القانونية المطلوبة لممارسة الاستثمار.¹

ولم تتغيّر هذه السياسة إلّا في وقت متأخّر تحت وقع ضربات الثورة التحريرية وما جاء به مشروع قسنطينة 1958²، الذي جعل من اللجوء إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في بعض مناطق المستعمرة سبيلا إلى خنق الثورة والقضاء عليها، ومع ذلك فإن نتائج تنشيط الاستثمار في القطاع الخاص جاءت مخيبة للأمال بحيث لم يتطوّر بالشكل المطلوب ولا المرغوب لدى سلطات الاحتلال، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (7) يبيّن تطوّر عدد المؤسسات الخاصة خلال سنوات الثورة بعد إقرار مشروع قسنطينة 1958، إلى نهاية الاحتلال.

السنوات	عدد المؤسسات
1959	845
1960	1630
1961	995
1962	210
المجموع	3680

المرجع: عجة الجيلي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص24.

يبيّن الجدول أن المؤسسات الاقتصادية تناقصت في أواخر سنوات الاحتلال 1962 عمّا كانت عليه سنة 1954، كما بيّنها الجدول الأسبق رقم (5) بمقدار عدد 401 مؤسسة، وجدير بالذكر أنّ المؤسسات الخاصة في عمومها خلال مرحلة ما بعد مشروع قسنطينة

¹ - عجة الجيلي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص22.

² - سبق التعريف به في المدخل التمهيدي.

أصبح نشاطها مرتكزاً في قطاعين أساسيين هما:

- قطاع النفط والمناجم ويمتلكها الفرنسيون فقط، والذين اكتفوا بالنشاط الاستخراجي دون التحويل خاصة مع ظروف الثورة ومقاومة نقابة عمال الحديد بفرنسا لإنشاء مصنع للحديد والصلب في عنابة.

- قطاع التموين ويمتلك أغلب مؤسساته جزائريون استغلوا الفرصة للتعامل كعمّوين للجيش الفرنسي المقدّر آنذاك بأكثر من 800.000 (ثمانمائة ألف) جندي، وهذا ما دفع بالبعض إلى اتهامهم بالعمالة للاستعمار، ليخلق مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية في كيفية التعامل معهم ومع مؤسساتهم في مرحلة الاستقلال وبناء الاقتصاد الوطني.¹

وبناء على ما سبق فإنّ ميراث الدولة الجزائرية المستقلة من تركة القطاع الخاص، يتميز بما يلي:

- تملك الرأسمال الأجنبي لأهم مؤسسات هذا القطاع، وخاصة ما يتعلق بمجال النفط بعد اكتشافه سنة 1965م.

- ضعف ومحدودية نشاط المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون، وهذا ما لم يساعد السلطة الناشئة عند بدايات الاستقلال على الاعتماد عليه في بعث التنمية الاقتصادية المنشودة.

بل على العكس من ذلك، دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مواقف هجومية على هذا النوع من الاستثمار الخاص بحكم اعتناقها للخيار الاشتراكي، الذي يقوم بالأساس على اضطهاد الملكية الخاصة الموروثة عن النظام الاستعماري ويعتبرها شكلاً من أشكال استمرارية الإمبريالية والرأسمالية.²

هكذا كانت بداية معالجة الحكومة الأولى لآثار الاقتصاد الاستعماري، وفي خطوة

¹ - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص25.

² - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص26.

باتجاه استكمال مؤسسات الدولة المستقلة، وفي جو من الصراع الإيديولوجي والسياسي على مراكز السلطة¹؛ تم الاستفتاء على الدستور في سبتمبر 1963، ونال الثقة والموافقة عليه بالأغلبية مع انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية.

وبناءً على ذلك شكّل الرئيس حكومته الثانية في 18 سبتمبر 1963، حيث سُمّي من حينها "رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء"، وفي ذات الوقت أُنتقلت إليه الأمانة العامة للحزب الوحيد (جبهة التحرير الوطني) خلفاً لمحمد خيضر.²

شهدت الحكومة الجديدة استحداث ثلاثة مناصب لنواب رئيس المجلس وهم على التوالي: هوارى بومدين مع احتفاظه بوزارة الدفاع الوطني، محمّدي السعيد، رابح بيطاط، بالإضافة إلى منصب واحد وزير دولة: عمّار أوزقان، كما تمّ استبدال وزارة التربية الوطنية بوزارة الإرشاد (التوجيه) الوطني، في حين أُلغيت بعض الوزارات نهائياً وحُوّل وزراء إلى حقائب أخرى.³

وجاءت تشكيلة (06) وزارات ذات صلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية حسب الجدول:

جدول رقم (8) يبيّن الوزارات المعنية بقطاع الاقتصاد والمجتمع في الحكومة الثانية للرئيس أحمد بن بلة

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير
01	وزارة الاقتصاد الوطني	بشير بومعزة

¹ - وخصوصاً ما يحيط بملايسات نشأة الجمعية الوطنية التأسيسية وصراعها مع حكومة بن بلة الأولى، انظر:

- Anisse Salah Bey << L'Assemblée Nationale Constituante Algérienne >> **Annuaire de L'Afrique du Nord**, CNRS, Paris, 1964, PP:115-124.

² - تولّى محمد خيضر أمانة جبهة التحرير الوطني بناءً على تشكيل المكتب السياسي في تلمسان (1962-1963م) لما كان بن بلة يستعد لرئاسة الحكومة بناءً على ما نقله توفيق الشاوي عن خيضر نفسه، ثم آلت رئاسة الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى أحمد بن بلة مرشحاً لرئاسة الجمهورية عن الحزب بالتزامن مع الاستفتاء على الدستور (1963-1965م)، انظر: توفيق الشاوي، *مذكرات نصف قرن...*، المرجع السابق، ص350.

³ - J.O.R.A, **Décret N° 63-373 du 18 septembre 1963**, (18 septembre 1963), P976.

02	وزارة الفلاحة	أحمد محساس
03	وزارة الإرشاد (التوجيه) الوطني	بلقاسم الشريف
04	وزارة السياحة	قايد أحمد
05	وزارة إعادة البناء الأشغال العمومية والنقل	أحمد بومنجل
06	وزارة الشؤون الاجتماعية	محمد الصغير نقاش

المصدر: J.O.R.A, Décret N° 63-373, op-cit, P976

مما تضمنه دستور 1963، في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار تأكيد القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري: الشروع في إنجاز الإصلاح الزراعي، وإنشاء اقتصاد وطني ينهض العمال بتسييره، واتّهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفع مستوى معيشة العمال، التعجيل بترقية المرأة قصد إشراكها في تدبير الشؤون العامة، وتنمية الثقافة القومية، وتحسين السكن والحالة الصحية العامة.¹

ورغم الظروف السياسية التي ميّزها الاضطراب في بداية الاستقلال والإصرار على المضيّ قدماً نحو التأسيس للنهج الاشتراكي القائم على تأميم الثروات العامة واضطهاد الملكية الخاصة، إلا أنّ القطاع الخاص بقي يفرض وجوده في النشاط الاقتصادي.

فقد حتمّ على الحكومة الثانية مشاركته في بعض الأحيان في صورة مؤسسات ذات اقتصاد مختلط على غرار شركة أنشأتها الدولة بين الصندوق الجزائري للتنمية والجمعية العامة للتجار الجزائريين في 30 غشت/ أوت 1964 برأسمال مشترك موزّع بين الدولة بـ 760 سهماً و(ج.ع.ت) بـ 3000 سهم، وإن كانت مساهمة الدولة اقتصرّت على كونها عينية في شكل عقارات ومباني ومعدّات، بينما تمثلت مساهمة الجمعية بشكل نقديّ بلغ 300 مليون ف.ف آنذاك.²

¹ - الجمهورية الجزائرية، دستور 1963، المقدمة، ص2.

² - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص29.

وبعد ثمانية أشهر من مؤتمر (ج.ت.و) وإصدار ميثاق الجزائر 1964، جاءت تشكيلة الحكومة الثالثة للرئيس أحمد بن بلة، والتي كانت نتيجة لتعديل ثانٍ في أعضاء الحكومة السابقة، وقد غدت أغلب الوزارات فيها ذات صلة بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية، كما يلي:

الجدول رقم (9): الوزارات والوزراء المعيّنون في قطاعات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية في حكومة بن بلة الثالثة (1964).

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير
01	وزارة الصناعة والطاقة	بشير بومعزة
02	وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي	أحمد محساس
03	وزارة التجارة	نور الدين دليسي
04	وزارة الإصلاح الإداري والوظيف العمومي	السعيد عمراني
05	وزارة إعادة البناء والسكن	محمد الهادي حاج اسماعين
06	وزارة العمل	صافي بوديسة
07	وزارة التربية الوطنية	بلقاسم شريف
08	وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية	محمد الصغير نقّاش
09	وزارة الشبيبة والرياضة	صادق بطل
10	وزارة الأوقاف	تيجاني هدام
11	وزارة السياحة	عمار أوزقان
12	نائب كاتب دولة للأشغال العمومية	أحمد غزالي (كذا)

المصدر: ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم 64-333: 27 رجب 1384 هـ الموافق 02 ديسمبر 1964م، ع:55، س:01، ص:820.

وتميزت هذه الحكومة بتولي رئيس الجمهورية - إضافة إلى كونه رئيس مجلس الوزراء وأمين عام جبهة التحرير الوطني - حقائب الداخلية والاقتصاد والإعلام وتحويلها من وزارات إلى دوائر لدى رئاسة الجمهورية، وبحكومته الثالثة والوزارات التي احتكرها يكون الرئيس

أحمد بن بلة قد استقرّ من حوله كل المعارضات العلنية منها والخفية رغم تحذير بعض مقربيه من مخاطر هذا التوجّه المؤكّد على السعي نحو الاستفراد بالسلطة والاستبداد بالرأي.¹

بل إنّه مضى في سياسته من خلال إعادة هيكلة قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية وإنشاء ميليشيات مسلّحة موازية للجيش ممّا اعتبره بومدين خطراً على البلاد، بيدّ أنّ بن بلة برّر ذلك بأن مثل هذا يحدث عقب كل الثورات في العالم وأنّ عمله ذلك كان له ما يفرضه خصوصاً تمرّدات منطقة القبائل وأنّ للرئيس صلاحيّاته التي تخوّل له ذلك²، ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الخيارات قادت إلى توحيد المعارضة ضدّه والانقلاب عليه في 19 جوان 1965م.

المطلب الثاني: أثر المرجعيّات الإيديولوجيّة في التحوّلات الاقتصادية

عندما نحاول تقييم هذه التجربة وخلفيّاتها الإيديولوجيّة نجد أنّ تبني نظام الحكم في الجزائر للخيار الاشتراكي كان نتيجة تبعيّة لما كان للثورة التحريرية من مدّ جماهيري، بقيادة جبهة التحرير الوطني التي أدركت - منذ الوهلة الأولى من بدء العمل الثوري - قيمة الدّعم الشعبي لمواجهة الاستعمار، لم تتوقف عن الاستثمار في هذا الاتجاه، بل عززته وطوّرت في شكل جديد ذو بعد اجتماعي يتناقض مع الفكر الإقطاعي والاحتكار والانفراد بالثروة³.

وقد أشار إلى ذلك برنامج طرابلس 1962م: " إن تحرّك الجماهير قد زرع البناء الاستعماري وقوّض الأسس التي تقوم عليها نظّمه الرجعيّة، وعجّل بتحطيم المعتقدات الباطلة والهياكل الباقية من النظام الإقطاعي التي كانت تُعرقّل تطوّر المجتمع الجزائري.. وحتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجّهة نحو الاستجابة لاحتياجات الجميع في إطار نظام تعاوني، إنّه يجب أن تُصاغ التنمية في منظار اشتراكي بالضرورة".⁴

¹ - تشير بعض المراجع إلى أن محمّد الصغير نقّاش وزير الصحة العموميّة وقدماء المحاربين والشؤون الاجتماعيّة - حينها - حاول تقييد الرئيس بن بلة عن هذا المسعى دون جدوى، أنظر: بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 37.

² - أحمد بن بلة (قناة الجزيرة)، شاهد على العصر، ج 12، المرجع السابق.

³ - محمّد بوضياف، << الثقافة السياسيّة في الجزائر >> مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمّد خيضر بسكرة، ع: 11، ماي 2007، ص 117.

⁴ - المجلس الوطني للثورة الجزائرية، برنامج طرابلس 1962، منشورات ANEP، جوان 1962، ص 52، للإشارة ليس محمّد بوضياف الرئيس.

لكن الدولة المستقلة وجدت صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية وبعث الروح في القطاع الاقتصادي، ورغم أن عدد الشعب الجزائري غداة الاستقلال بلغ 10236000 نسمة¹، إلا أن حكومة بن بلة وجدت مصاعب جمة في معالجة التراكمات العميقة وإيجاد الحلول للمشاكل العالقة، إلى حدٍ وصفها - عند معارضيه - بالعجز والارتجالية والمزاجية². ولا يخفى علينا أن فترة ما بعد الاستقلال تميزت بمساعي الظفر بالمكاسب من قبل المواطنين في تسابق عفوي للاستفادة من إرث المستعمرين الذين غادروا البلاد وتركوا ممتلكاتهم في حكم الأملاك الشاغرة³.

حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي بسبب المغادرة الجماعية للمعمّرين الأوروبيين، وهذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات مكتسبات معتبرة نسبياً⁴.

ولكن الجدير بالذكر أن الطبقات الآخذة في التزايد وإن تعددت عقّب الاستقلال، إلا أنها لا تفهم بالمعنى المتعارف عليه، حيث أنه لا يمكن أن يُقصد بالطبقية في حالة الجزائر تملك وسائل الإنتاج أو سيطرة رأس المال، ولا يؤخذ الوعي الطبقي هنا كمعيار في التعريف، حيث أن كل عمل أو إجراء قام به الفلاحون أو العمال - من الاستيلاء على ممتلكات المستعمرين - لا يعدو أن يكون استجابة تلقائية لوعي وطني تكون وتراكم طوال فترة الاستعمار، أما الصراع الطبقي فيكاد يكون معدوما لغياب تبلور طبقي بالمفهوم الماركسي⁵.

ولا يمنع ذلك من الإشارة إلى بداية التمايز بين الطبقات التي تواجدت بعد الاستقلال

¹ - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه - مخطوط، إشراف: محمد سليم قلاله، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص33.

² - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 213، على الرغم من أن بن بلة ما فتئ يُعزي خياراته السياسية والاقتصادية إلى النصوص المرجعية قبل الاستقلال وبعده، إلا أن منتقديه يرون أنه وضع تلك المرجعيات على الرّف، كما هو شأن الزبيري في المرجع المذكور، وأيضاً: غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، المرجع السابق، ص:13-14.

³ - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، المرجع السابق، ص26.

⁴ - بغداد كربالي، << نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر >> مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع: 8، 2005، 2005، ص3.

⁵ - عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص:12-13.

وأخذت تكشف عن نفسها بين فئات الشعب الجزائري، إذ يُمكن تلخيص ذلك في ما يلي:

- أ- برجوازية ضعيفة: نشأت في الفترة الاستعمارية ولم تكن مستعدة للقيام بدور ديناميكي كقاعدة سياسية وكحركة لعملية التنمية، لذلك فهي طبقة ضعيفة إيديولوجيا وغير فعّالة اقتصاديا.
- ب- برجوازية صغيرة: متكونة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى مناصب إدارية عليا، أو ينتمون إلى أجهزة الدولة، ليست لديها شخصيتها المؤثرة مما جعلها تفقد دورها في انبثاق إيديولوجية وطنية تستطيع توجيه الاقتصاد نحو وجهتها.
- ج- الطبقة المتوسطة: وهي الأقل تطوّرا بعد الاستقلال تشكلت من القاعدة الشعبية، تحمل في طياتها الأمل في التطور الوطني والتقدمي.
- د- طبقة الفئات الشعبية: وهي الطبقة الأكثر انتشارا وحرمانا منذ عهد الاحتلال، لذلك ففي سنة 1964 بدأ تبلور بعض الفئات يظهر إلى الوجود.¹

وبما أنّ التسيير الذاتي جاء لينتظم العقار الفلاحي خاصّة والاقتصادي عامّة بإشراك الفلاحين والعمّال ومختلف الفئات الشعبيّة، فهو نوع من أنواع إعادة التضامن الاجتماعي بالأرض المستغلّة بشكل جماعي بعدما شتّت الاحتلال روابط ذلك التضامن²، وبناء على ذلك ففي الريف الجزائري أمكن تمييز الفئات التالية:

- 700.000 عامل في القطاع المسير ذاتيا من بينهم 70.000 انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس 1963.
- العمال الزراعيّون الموسميون الذين كانوا حوالي 450.000 .
- مليون من العاطلين بدون أرض ولا عمل.
- صغار الملاك الذين يملكون من 1 إلى 10 هكتارا حوالي 450.000 .
- الملاك المتوسطون الذين يملكون بين 10 و 50 هكتارا وعددهم 170.000 .

¹ - عبد العالي دبلّة، الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص ص: 14-15.

² - بلقاسم بوقرة، من الاستبداد الشرقي إلى النظام العالمي الجديد: التاريخ الاجتماعي للجزائر تحت المجهر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2008، ص190.

- الملاك الكبار الذين يملك أحدهم أكثر من 50 هكتارًا، وفي الإجمالي يملكون 2800.000 هكتارًا، وقد قُدِّر عددهم بـ 25000 .

في حين أنه في المدن أمكن ملاحظة تشكُّل الفئات التالية:

- فئة العمّال الحضريين: وكانت نتيجة للهجرة الريفية القوية التي استفحلت عقب الاستقلال، لذلك فقد صُعِبَ حصرُ عددها لكونها آخذة في التزايد باستمرار.
- برجوازية صغيرة: وهي التي تتكون بنسبة كبيرة من التجار والحرفيين، وقد قدر عددها بـ 170.000.
- برجوازية بارزة نسبيًا: وقُدِّر عددها بـ 50.000 شخص، وهي التي تتكون من التجار ملاك العقارات، وأصحاب المصانع الصغيرة، يملكون من 7 إلى 8 آلاف مؤسّسة صناعية.¹

وهكذا كانت الجزائر من بين الدول المستقلة حديثا التي واجهت مشكلة الاختيار الأيديولوجي لبناء مجتمع متوازن، ذلك أن الاقتصاد هو نشاط مرتبط بالسياسة المنتهجة من قبل الدولة توجيهها أو تنظيمها أو تطبيقها، وعليه تكمن السياسة الاقتصادية كاستراتيجية والتنمية كعملية إجرائية، و كان لاستعادة الجزائر سيادتها السياسية في سنة 1962م أن توفر الشرط الأساسي لضمان المجتمع حرية القرار السياسي، إلا أن هذا الشرط وحده غير كافٍ لوضع أرضية إنمائية تنطلق منها لتطبيق سياسة شاملة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية.²

وبالتالي فإنه من الصّعب الحكم على أن الاستقلال السياسي قد حوّل المجتمع الجزائري مباشرة من حالة ركود واضطراب إلى حالة تنمية، ذلك أن الإرادة السياسية ينبغي أن تقترن بالإرادة الاقتصادية، وهذه الأخيرة بدورها لا يمكن أن تصبح حقيقة إلا إذا توافرت

¹ - عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة...، المرجع السابق، ص ص: 19-20.

² - محمّد بوضياف، الثقافة السياسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 118.

شروط اقتصادية وفنية.¹

لقد طُرحت مسألة الاختيار من بين بدائل عديدة كمشاريع للسياسة التنموية المتباينة في محتواها والمختلفة في منطلقاتها الأيديولوجية، وطُرحت معها كذلك مشكلة بناء الإنسان الجزائري، حيث يُمكن التمييز بين ثلاثة بدائل كمشاريع تنموية اجتماعية سياسية: يمثل المشروع الأول التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر على طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحرة إلا أن هذا التوجّه كان محاصرا رغم المكانة التاريخية التي احتلها ممثلوه في أجهزة الثورة وحتى في مفاصل الدولة بعد الاستقلال.²

أما المشروع الثاني فهو الذي تمثّله تجربة النمو الاشتراكي القائمة على التسيير الذاتي العمالي، وهو الذي يعتبره البعض من ضمن النماذج غير الماركسيّة التي تميّزت بها التجربة اليوغوسلافية ثم الجزائرية³، باعتبار أن الأولى تأتلف مع الانشغالات المتولّدة عن الوضعية السياسية الجزائرية بصفة جليّة.⁴

في حين يمثل المشروع الثالث اشتراكية الدولة، ويعبر عن طموحات ومصالح عناصر البرجوازية الصغيرة التي تموّعت في هياكل الدولة: الحكومة والحزب والجيش.⁵

طُرحت هذه المسألة كقضية أساسية تشكل الإجابة عنها منطلق الاختيار، وضمن هذا السياق تبنت الجزائر الاختيار الاشتراكي (جامعة بين التسيير الذاتي واشتراكية الدولة) كأسلوب لبناء المجتمع الجزائري في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضمن هذا المنظور لجأت الجزائر بعد الاستقلال إلى محاولة تطبيق سياسة تنموية شاملة

¹ - حميد خروف، سياسة التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص193.

² - العياشي عنصر، التصنيع وتشكّل الطبقة العاملة في الجزائر، المرجع السابق، ص377.

³ - Ahmed Aghrout & Redha M.Bougherira, **Algeria in Transition Reforms and DevelopmentL Prospects**, Foreword by Professor John Keiger, University of Salford, 1st published, Routledge Curzon, London and NewYork, 2004, P24.

⁴ - الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، دار هومة، الجزائر، ج1، ط1، 2007، ص 79.

⁵ - العياشي عنصر، التصنيع وتشكّل الطبقة العاملة في الجزائر، المرجع السابق، ذات الصفحة 377.

تبلورت رؤاها ضمن النصوص الأساسية والمواثيق التي اعتُبرت مرجعيات مؤسّسة للجمهورية.¹

بعد دخول دستور 1963 حيّز التنفيذ، واكتمال بناء المؤسسات الدستورية، واجهت البلاد ظروف خطيرة، هدّدت سيادتها داخليا وخارجيا، الأمر الذي شكّل دافعا قويا لرئيس الجمهورية إلى إعمال المادة 59 من الدستور في الثالث من أكتوبر 1963، والتي تتسع بمقتضاها سلطاته الدستورية، وتمكنه من اتخاذ تدابير استثنائية.²

في مقابل ذلك، كان معارضو الرئيس، يرون أن الغرض من إعلان حالة الظروف الاستثنائية هو الانفراد بالسلطة، وأن الأوضاع التي واجهتها البلاد، لم تكن تستدعي تعطيل العمل بالدستور³، وعلى الرغم مما حدث فإن الظروف كانت عادية، والدليل على ذلك انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964، واستعداد البلاد لاحتضان فعاليات مؤتمر الدول الأفرو-آسيوية المزمع عقده في 22 جوان 1965م.⁴

وهكذا ساهم تركيز السلطة لدى رئيس الجمهورية في زيادة الاحتقان، بعد لجوئه إلى تطبيق أحكام المادة المذكورة، في ظل غياب تام لرقابة دستورية، نظرا لعدم تنصيب المجلس

¹ - Présidence de La République, Les Textes Fondateurs de La République.

متاح على رابط: www.el-mouradia.dz، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 03-12-2018، سا: 02.10 مساءً.

² - تنص المادة 59 من دستور 1963 على ما يلي: في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية. و يجتمع المجلس الوطني وجوبا، واستمر تعليق الدستور بناءً على ذلك إلى أن حدث انقلاب 1965م بقيادة العقيد هواري بومدين، حيث عطلّ مجلس الثورة كل المؤسسات المنبثقة عن ذلك الدستور ليتواصل الوضع الاستثنائي إلى سنة 1976 باعتماد دستور جديد ثم العودة إلى الانتخابات في 1977، انظر: محيي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، دار إقرأ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص115.

³ - فعلى المستوى الداخلي، اعتبر التمرد العسكري الذي قاده كل من آيت أحمد ومحمد أولحاج في منطقة القبائل مهددا للأمن الداخلي ولاستقرار الدولة ومؤسساتها، أما على المستوى الخارجي، فقد شكلت الأحداث التي شهدتها الحدود الغربية للبلاد بين الجيش الجزائري والجيش المغربي، أو ما عرف وقتها بحرب الرمال، مساسا بالوحدة الترابية للبلاد، كل هذا أدى إلى زيادة اتساع صلاحيات رئيس الجمهورية، والتي اعتبرها ضرورية للحفاظ على أمن واستقلال البلاد، فيعلق على إثر ذلك العمل بالدستور لتنتهي فترة الحكم العادية، في ظل دستور لم تمض على إصداره سوى ثلاثة أسابيع، انظر: عمّار عبّاس، <<أحمد بن بلة الرئيس في ظل الجزائر المستقلة - دستور الجزائر 1963: دراسة لإجراءات الإعداد والمضمون>>، الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بُعْدِيهِ الوطني والدولي يومي 3 و4 ديسمبر 2016، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص11.

⁴ - الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط1، 2011، ص109.

الدستوري، وضَمَّ الرئيس لعدّة وزارات، كل هذا أدّى إلى قِصر عمر الدستور، إذ لم يطبق من أحكامه سوى ما يبرر تصرفات رئيس الجمهورية في مواجهة باقي المؤسسات.

وعليه فإنَّ أغلب الإجراءات المتخذة في تلك الفترة تم تنظيمها بمراسيم صادرة من سلطة تنفيذية كان شغلها الشاغل - حسب البعض - هو تحسين صورتها السياسية، أكثر من حرصها على رعاية الدستور ومن اهتمامها باحترام الأطر القانونية.¹

وجاء المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني بتاريخ 16 إلى 21 أفريل 1964 في الجزائر العاصمة، في ظل تلك المعطيات، وكان الهدف من انعقاده هو وضع سياسة البلاد في الداخل والخارج لِيَتَوَجَّ المؤتمر بإصدار "ميثاق الجزائر² La Charte d'Alger".

تضمن محتوى ميثاق الجزائر 1964م معالجة الآثار التي خلفها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بدءًا بتحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التطرق إلى أهم القضايا التي تشغل بال القيادة السياسية - في مرحلة ما بعد الاستقلال - والتي تعبر عن طموحات الشعب وأمانيه في إعادة بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لتحقيق التّقدم وتحسين مستوى المعيشة بين الأفراد، وعلى هذا الأساس تنصب أهم أهداف التنمية في تلك المرحلة حول النقاط التالية:

- مناهضة الإمبريالية عن طريق تبني الاشتراكية.
- السعي من أجل انتصار مبادئ الديمقراطية.
- العمل على إزالة الفوارق الجهوية و تقريب الهوة بين الريف و المدينة.
- القضاء على التباين في عادات الاستهلاك بين فئات الشعب المختلفة
- الرقيّ بمستوى معيشة الفرد الجزائري.
- بناء مجتمع صناعي متحرر من التبعية.

¹ - عمار عباس، أحمد بن بلة الرئيس في ظل الجزائر المستقلة، المرجع السابق، ص 12.

² - هو أول ميثاق سياسي في ظل الاستقلال منبثق عن جبهة التحرير الوطني في مؤتمرها الأول، انظر: رئاسة الجمهورية، النصوص المؤسسة للجمهورية، ميثاق الجزائر، أبريل 1964، متاح على رابط: www.el-mouradia.dz. تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 03-125-2018، سا: 02.10 مساءً.

- توفير الخدمات الصحية في كافة المناطق.
- إزالة الأمية عن طريق تحقيق ديمقراطية التعليم.
- إدخال اللغة العربية في التعليم.
- إعادة الوجه الحقيقي للإسلام والتأكيد على الجزائر العربية المسلمة.
- ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي مستمد من قيمنا الخاصة، متشبع بالمبادئ العلمية، محصن ضد المواقف الفكرية الخاطئة.¹

سيكون هذا الفكر المستمد من "قيمنا الخاصة" والمحصن من المواقف الفكرية الخاطئة وفق رؤية الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" ممّا سيولد اشتراكية جزائرية محلية بثلاثة لاءات، فهي:

- لا تأخذ بالصيغ التنظيمية الجاهزة كما هي دون اعتبار للواقع.
- ولا تتجرد من خصوصيات هذا البلد ومجتمعه.
- ولا ترفض الاستفادة من تجارب الآخرين.²

على أنّ الأخذ بمفهوم الحزب الواحد ليس شاملا في كل بلدان العالم الثالث، بل هو مرتبط ببعض الدول وهو ظاهرة حديثة العهد تطورت في الستينات من القرن العشرين تنبع إيديولوجيتها من حركة وطنية شعبية³، لذلك يمثل الحزب على المستوى النظري من خلال النصوص المؤسّسة للجمهورية القيام بالدور السياسي باعتباره القائد والمنظم للأمة في اتجاه تحقيق بناء ديمقراطية حقيقية ورَفَاهٍ اقتصادي وعَدالة اجتماعية، وهو بذلك يتواجد في كل دواليب الدولة ومتغلغل في كل حنايا المجتمع، هذا الانتشار يمكّن الحزب من مصادر التعبئة والتأطير السياسي والإيديولوجي لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية.⁴

وانطلاقا من كون الاقتصاد الجزائري مختلّ التوازن وغير متناسق، وكون المجتمع غير

¹ - F.L.N, La charte d'Alger, PP35-38.

² - المجلس الوطني للثورة الجزائرية، برنامج طرابلس، المرجع السابق، ص75.

³ - الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 71-72.

⁴ - الوناس حمداني، المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، مذكرة ماجستير (مخطوط)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 م، ص15.

مستعدّ للدخول في مرحلة مبكرة من الانقسام، كان لزاماً على السلطة الحاكمة العدول عن أساليب الليبرالية التقليدية، واعتماد الأحادية الحزبية حتى يتسنى للحكومة إجراء تحول حقيقي في المجتمع، وانقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وانجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية، ولن تتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال وذلك عن طريق¹:

أ- الإصلاح الزراعي، المرتكز على مشاركة الفلاحين في تسيير المستثمرات الفلاحية مع السعي إلى استصلاح مساحات جديدة.

ب - تطوير الصناعة وتتميتها: لقد حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم، ومصانع الإسمنت وفي الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية، وصناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويلية والثقيلة التي توفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدريج.

ج - تأميم البنوك والتجارة الخارجية: لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية، وللتمكن من توجيههما في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر، واستبداله بعلاقات حرة مع البلدان التي تعرض أفضل الأسعار ويضمن التعامل معها مبادلات متوازنة أساسها المنفعة المتبادلة.

د- تأميم الثروات المعدنية والطاقة: إن هذا التأميم يشكل هدفاً يجب تحقيقه على الأمد الطويل، وذلك بالعمل على: توسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية، وتكوين المهندسين والتقنيين في كافة المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة.

هـ - تطوير المنشآت: بواسطة تأميم وسائل النقل، وتحسين، وتجديد شبكات الطرق، والسكك الحديدية، وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى،

¹ - Ministère de l'information, **Programme de Tripoli**, Dossiers documentaires n°24, Alger, 1976, PP:49-50.

والأسواق القروية.

أما ميادين الاقتصاد الأخرى، فإن الدولة تركتها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية، وإنشاء صناعات صغيرة محلية، وجهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي خاصة.¹

ويرى محمد السويدي أنه بناء على خصوصية الاستيطان في الاستعمار الفرنسي للجزائر، أدى إلى ميلاد تجربة إنسانية جديدة ويُعطي بذلك لتجربة التسيير الذاتي بعدها الإنساني، ويؤكد على أن هذه التجربة الجزائرية تختلف عن غيرها من التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية بأنها طُبقت تلقائياً من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة الآلاف من المعمّرين الكولون لمزارعهم ومصانعهم.²

المبحث الثاني: بداية التأميم والاقتصاد المركزي

المطلب الأول: التسيير الذاتي والإصلاح الزراعي

منذ تشكيل الحكومة الأولى للرئيس أحمد بن بلة (26 سبتمبر 1962) تمت تسمية الجهة الوصية على القطاع الفلاحي بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وقد عُهد بمنصبها للوزير عمار أوزقان، ثم خلفه أحمد محساس في الحكومتين الثانية (18 سبتمبر 1963) والثالثة (2 ديسمبر 1964)، وقد كان الغرض من ذلك تنفيذ الإصلاح في ميدان الفلاحة والقطاع الزراعي كما أكدته المرجعيات السياسية بغية التوزيع العادل للأراضي الفلاحية والتحكم في الإنتاج وتحقيق هدف رفع مستوى معيشة الفلاحين وسكان الريف.

لهذا تتميز مرحلة حكم بن بلة بتطبيق سياسة التسيير الذاتي في الاقتصاد - وكما أشرنا في الفصل التمهيدي - عرفت هذه المرحلة تعايش أربع قطاعات متباينة:

¹ - Ministère de l'information, **Programme de Tripoli**, Op-Cit, PP 23-26.

² - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 120

- أولها قطاع التسيير الذاتي والذي شمل الزراعة كدعامة له زيادة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خلفها المستعمرون.
- ثانيها قطاع أجنبي خاص يشمل المؤسسات المحلية التابعة للشركات الفرنسية أو المتعدية الجنسية.
- ثالثها قطاع خاص أخذ في التشكل يمتلكه بعض الجزائريين.
- رابعها قطاع الدولة الذي هو الآخر في طور التكوين والذي سيكون له الدور الحاسم¹.

كان على الحكومة أن تعمل على أربع جهات: إنشاء لجان ومجالس التسيير الذاتي، متابعة الاستيلاء أو المشاركة في أسهم المؤسسات الأجنبية المستقرة في البلاد، بالتوازي مع الدخول في عملية التأميمات لمصادر الثروة، وكل ذلك بالإضافة إلى إنشاء التعاونيات والشركات والدواوين الوطنية².

من حيث التقديرات المالية إنطلقت الحكومة الأولى بميزانية سنوية مؤقتة وهي أولى ميزانيات دولة الجزائر المستقلة للسنة المالية 1963، تقدر حينها بـ 328.921.000 فرنك جديد (ف.ج)، تنقسم إلى 238.700.000 ف.ج مخصصة كميزانية للتسيير و90.221.000 ف.ج مخصصة للتجهيز، موقعة بتاريخ 31 ديسمبر 1962.³

أما من الناحية التشريعية فقد تحرك الرئيس بن بلة بشكل ديناميكي وكأنه يسارع الزمن على مستوى إصدار القرارات والمراسيم المتعلقة بالتحولات الاقتصادية والحماية الاجتماعية مباشرة بعد تشكيل حكومته الأولى على النحو التالي:

جدول رقم (10) مراسيم وقرارات التحولات الاقتصادية المؤسسة لنظام التسيير الذاتي

القرار (المرسوم) / الأمرية	التاريخ	الموضوع يتعلق بـ:

¹ - علي غربي، واقع التنمية في الجزائر...، المرجع السابق، ص 326.

² - Abdelhamid Brahimi, *l'Economie Algérienne*, Defis et Enjeux, Edition DAHLEB, Alger, 1991, P61

³ - حول هذه الميزانية وتفاصيل أرصدها ومصاريفها، انظر: مزغرائي بومدين، المجموعة الكاملة لنصوص قوانين المالية من 1963 إلى 2007، تق: ليلي حمدان، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ج1، ص ص: 12-20.

أمرية رقم 62-020	24 أوت 1962	حماية وتسيير الأملاك الشاغرة
مرسوم رقم 62-02	22 أكتوبر 1962	إنشاء لجان التسيير المؤقت في المؤسسات والمستثمرات الفلاحية الشاغرة.
مرسوم رقم 62-38	23 نوفمبر 1962	إنشاء لجان التسيير المؤقت في المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية الشاغرة.
مرسوم رقم 63-165	31 ديسمبر 1962	تأسيس جهاز مراقبي التسيير تابع للمكتب الوطني لحماية وتسيير الأملاك الشاغرة.
مرسوم رقم 63-36	18 جانفي 1963	استعادة وحفظ نشاط المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية.
قرار 63-88	18 مارس 1963	تسوية وضعية الأملاك الشاغرة.
قرار 63-95	22 مارس 1963	تنظيم وترسيم إدارة التسيير الذاتي
قرار 63-98	28 مارس 1963	استكمال القوانين التنظيمية لإعادة توزيع المزارع والمؤسسات المسيّرة ذاتيًا.

المصدر: إعداد الطالب، بناء على ما ورد في:

J.O.R.A, N°1, (26 Octobre 1962),P14- N°16, (26 Mars 1963),P290- N°17, (29 Mars 1963),P310

تكتسي قرارات مارس 1963¹ أهمية بالغة في وضع أسس نظام التسيير الذاتي، مما تمت الإشارة إليه في الفصل التمهيدي، لتصل العملية إلى نهايتها بتأميم جميع الأراضي التي يمتلكها فرنسيون في أكتوبر 1963².

إن تشكيل المؤسسة ذاتية التسيير هو نتيجة لتقنيتين قانونيتين: التأميم والتنشئة الاجتماعية، يعنينا في هذا جانب التأميم الذي يُعرف من وجهة النظر القانونية بأنه النقل الاستبدادي للملكية من القطاع الخاص إلى القطاع العام، فهو بذلك قرار سياسي يؤدي إلى استيلاء الدولة على واحدة أو أكثر من الشركات، كما يمكن التأميم بمصادرة رأس المال أو

¹ - Abdelhamid Brahimi, *l'économie Algérienne*, Op-Cit, P62.

ولمتابعة مراسيم وقرارات تأسيس نظام التسيير الذاتي، انظر: الملاحق أرقام 17 و18 و19

² - شارل روبير أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ط1، 1982، ص193.

بإعادة شراء الدولة للأوراق المالية المملوكة من قبل المساهمين وفي كل الحالات فإن مضمون هذا التعريف يسلط الضوء على ثلاث أفكار:

1- فكرة انتزاع الملكية من ملاكها الخواص.

2- فكرة نقل إدارة الشركات المؤمّمة وتوجيهها إلى المجتمع تحت سلطة الدولة.

3- فكرة إبادة الربح الرأسمالي بالتأميم من خلال حذفه أو إعادته إلى رأس المال من جديد¹.

اقتضت سياسة الإصلاح الزراعي في إطار تجربة للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تقسيمها على المزارعين الجدد، مع ضمان تسييرها جماعياً من طرف عمّالها الذين تولّوا أمرها بعد أن هجرها الأجانب².

والى جانب ذلك طالت العملية حتى الأراضي التي لم يتم إخلاؤها من المستوطنين بانتزاعها منهم بالإضافة إلى أراضي الجزائريين المتعاونين مع الفرنسيين أثناء الثورة التحريرية، وكذلك الملكيات الكبيرة التي تم تأميمها حيث أنشئت لها - هي الأخرى - لجان التسيير الذاتي لإدارة شؤونها دون تملكها، وهكذا أعطيت الصبغة القانونية لهذه المبادرات التي فرضت نفسها، ولكنها في ذات الوقت كانت تتماشى مع التحوّلات الاقتصادية وتتوافق مع إرادة الحكومة³.

لكن من الناحية التطبيقية، هل تحقّق الاستغلال الأمثل لتلك الأراضي الفلاحية؟ فلنتابع حسب الجدول التالي:

جدول رقم (11) يبيّن نسبة الاستغلال في المستثمرات الزراعية المسيرة ذاتياً.

عملية الاستغلال		مساحة المستغلات (هكتار)
نسبة الاستغلال %	عدد المستغلات	
3.06	67	أقل من 100 هـ

¹ - Inconnu, **Privatisation des entreprises publiques en Algérie**, Op-Cit, P137.

² - محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1986، ص 142.

³ - علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص327.

30.9	686	من 100 إلى أقل من 500 هـ
29	620	من 500 إلى أقل من 1000 هـ
23	510	من 1000 إلى أقل من 2000 هـ
12.9	286	من 2000 إلى أقل من 5000 هـ
1.1	22	من 5000 هـ.. فأكثر..
100	2191	المجموع

المزج: محمد السويدي، التسيير الذاتي.. مرجع سابق، ص144

واضح أن النسبة لم تتجاوز 30.9 % على أعلى تقدير فيما هو أقل من 500 هكتار، وأما من 500 هكتار فأكثر فإن النسبة تتراجع كلما زادت المساحة مما يجعل مساحات كبرى من تلك المستثمرات الزراعية خارج الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية.

على مستوى الإنتاج تسجل الإحصائيات الرسمية ما يلي:

جدول رقم (12) يبين الإنتاج الزراعي خلال فترة حكم الرئيس بن بلة (الوحدة بالقنطار)

المنتج	الموسم	1963/1962	1964/1963	1965/1964
الحبوب		23.232.000	14.882.610	17.341.700
البقول الجافة		/ / /	390.560	394.570
زراعات البقول السبخية		/ / /	6.085.550	6.836.990
الحمضيات		/ / /	4.636.820	4.152.890
التمور		/ / /	1.771.670	1.098.240
الزيتون		/ / /	1.500.000	1.500.000
التين		600.000	600.000	600.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، حوصلة إحصائية: 1962-2011، فصل 7- الفلاحة، ص 132.

يتضح من خلال الجدول أن الإنتاج في تناقص غالبا أو ثابت أحيانا ومتطور نادرا، وربما ذلك نظرا للأوضاع المرتبكة في بدايات الاستقلال، رغم التحدي الذي رفعته الحكومة والتجديد الشعبي حول الاقتصاد الوطني آنذاك.

فإذا أخذنا المحصول الأساسي وهو الحبوب بالتفصيل يكون الإنتاج كما يلي:

جدول رقم (13) يبين إنتاج الحبوب خلال فترة حكم الرئيس بن بلة (الوحدة بالقنطار)

الموسم	المنتوج	1963/1962	1964/1963	1965/1964
قمح صلب	12.700.000	9.178.180	10.031.210	
قمح لين	3.200.000	2.446.380	3.221.650	
شعير	6.900.000	2.780.210	3.786.430	
خرطال	300.000	355.210	205.950	
ذرة صفراء	47.000	58.400	41.800	
ذرة بيضاء	18.000	14.090	12.730	
أرز	67.000	50.140	41.930	

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 132.

يظهر التذبذب من خلال معطيات الجدول في القمح الصلب الذي تراجع بحدّة في الموسم الثاني مع محاولة استعادة الارتفاع لكن لم يبلغ مستوى الموسم الأول، أما القمح اللين فقد استعاد مستوى إنتاجه في الموسم الثالث، بينما بقيت المنتجات عرفت تراجعاً ملحوظاً بنسب متفاوتة قد تصل إلى مرحلة التهاوي إلى ما يقارب النصف بين الموسم الأول والثالث كما هو حال الشعير ممّا يجعل الإنتاج العام في اتجاه التدهور.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي

أكد ميثاق الجزائر 1964 ما اعتمده برنامج طرابلس 1962 حيث اختارا بداية الدخول في عالم الصناعة كطريقة للتنمية الاقتصادية من خلال:

- إقامة مجمّعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمّعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

- خلق مناصب عمل جديدة طبقاً لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة العمومية.

- توفير مواد الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يسمح بتخفيض الواردات لاسيما مواد الاستهلاك ورفع الصادرات بالنسبة لهذه المواد.

- فتح مجالات جديدة أمام المنتجات الزراعية وبناء قاعدة لتطويرها¹.

وبناء على ذلك استكمل دستور الجزائر 1963 التأطير النظري للاقتصاد الوطني فنصّ على تأسيس المجلس الأعلى الاقتصادي الاجتماعي الذي يتألف من خمسة نواب عن المجلس الوطني (البرلمان) بالإضافة إلى مدير التخطيط وحاكم البنك المركزي ومسؤولي المنظمات القومية وممثلين عن النواحي الرئيسية للنشاط القومي الاقتصادي والاجتماعي يعيّنهم رئيس الجمهورية، ويستشار هذا المجلس في جميع المشروعات ومقتحات القوانين ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي ويمكنه الاستماع لأعضاء الحكومة.²

لهذا فبالتوازي مع القطاع الزراعي ذي الأولوية قامت الحكومة بشراء الأسهم في عدة مؤسسات أجنبية مستقرة بالجزائر في انتظار تأميمها على النحو التالي:

جدول رقم (14) نسبة امتلاك الدولة في أسهم المؤسسات الأجنبية بعد 1962م

الشركة (المؤسسة)	الرمز	نسبة الامتلاك للدولة
شركة تصفية وتكرير البترول الجزائر	SN REPAL	56%
شركة استغلال وتصدير الغاز	CAMEL	20%
مؤسسة علامة رونو	CARAL-RENAULT	40%
مؤسسة علامة بيرلييه	SABAB-BERLIET	30%
الاتحاد الصناعي الإفريقي	UIA	25%

المصدر: إعداد الطالب بناء على ما ورد في: Abdelhamid Brahimi, *l'économie Alg., op-cit*, P62

¹ - صبرينة رماش، << المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: نظرة سوسيولوجية تحليلية >> مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ع: 43، مج: "ب"، جوان 2015، ص 664.

² - الجمهورية الجزائرية، دستور 1963، المادتان: 69 و 70، المصدر السابق، ص 10.

بناءً على معطيات الجدول، لا شك أن هذه السياسة تؤثر على توجه الدولة نحو وضع يدها على المؤسسات الإنتاجية وسعيها إلى السيطرة على موارد الاقتصاد رغم أنها لازالت في بداية استقلالها ومع وجود قيود اتفاقيات إيفيان وشروطها الاقتصادية خاصة ما يفرض منها حماية الشركات الفرنسية والأجنبية على مسؤولية الحكومة الجزائرية.

كما سارع بن بلة إلى تأميم بنك الجزائر، وبادر بالشروع في إنشاء الشركات الوطنية وأهمها شركة سوناطراك سنة 1963م لنقل وتسويق البترول، وسك العملة الوطنية، فظهر الدينار الجزائري في جانفي 1964م¹، وفي حركة عاجلة تم في سنتي الاستقلال 1962-1963م إنشاء الدواوين والشركات الوطنية، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (15) الدواوين والشركات الوطنية خلال 1962-1963.

الديوان/ الشركة	الرمز	السنة
الديوان الوطني للتجارة	ONACO	1962
الديوان الوطني للإصلاح الزراعي	ONRA	1963
تعاونية الصرف والبيع ²	CORC	1963
الديوان الوطني للصيد	ONP	1963
الديوان الوطني للسياحة	ONAT	1963
الديوان الوطني للنقل	ONT	1963
الشركة الوطنية للتبغ والكبريت	SNTA	1963

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مجموعة من المصادر ، انظر :

Abdelhamid Brahimi, *l'économie Alg.*, op-cit, P62

¹ - Ahmed Aghrout & Redha M.Bougherira, *Algeria in Transition..* Op-Cit P24.

هذا وسوف تتطور شركة سوناطراك فيما بعد لتصبح شركة بحث وتقيب وإنتاج للبترول زيادة على النقل والتسويق.
² - وهي مؤسسة متخصصة تم إنشاؤها لتقوم بصرف المنتجات الخاصة بقطاع التسيير الذاتي أنشئت للتغلب على مشكل التسويق، وتعمل تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، انظر: هيشر أحمد التيجاني، *مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012م*، أطروحة دكتوراه - مخطوط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي: 2015-2016م، ص ص: 31-32.

وشارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص194، ومحمد بويهي، القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية، رسالة ماجستير (مخطوط)، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1987م، ص255.

ويُمثّل إنتاج الطاقة (البترول والغاز) أهم مظاهر التطوّر والاحتياج إليهما سواء لمداخل ميزانية الدولة أو لاستهلاك المواطنين، وكان على الحكومة أن تسعى إلى توفيرها وخاصة مع الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد كما أنها مسؤولة عن بناء علاقات جديدة تختبر مصداقيتها مع المجتمع الدولي، لذلك يمكن متابعة إنتاج المحروقات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (16) يبيّن تطوّر إنتاج المحروقات من 1962 إلى 1964م (الوحدة 10^3 طن)

المنتج	السنوات	1962	1963	1964
النفط الخام والمكثفات		22.579.8	26.264.8	29.137.8
الغاز الطبيعي		262.0	291.0	665.0

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 8- الطاقة والمناجم، ص151.

تشير بيانات الجدول إلى التطوّر الحاصل في إنتاج هذين المصدرين بوتيرة تصاعديّة، إلى درجة فاقت الضعف بالنسبة للغاز الطبيعيّ.

أمّا على مستوى صادرات وواردات المحروقات السائلة بين 1962 و1964 فانظر الجدول التالي:

جدول رقم (17) يبيّن تطوّر صادرات المحروقات السائلة ووارداتها (الوحدة بالآلف طن)

المنتج	المحروقات السائلة	السنة
	صادرات	واردات
1962	22.913	1.394
1963	26.010	1.330
1964	27.385	/ /

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 8- الطاقة والمناجم، ص 152.

يؤشّر الدول على تزايد نسبة الصادرات بشكل متواتر مع الثبات في الواردات إلى حدّ ما، مع أنّ سنة 1964 لم تُذكر فيها الواردات.

في حين أنّ إنتاج المعادن وتصديرها سار على النحو التالي:

جدول رقم (18) يبيّن تطوّر إنتاج وتصدير المعادن من 1962 إلى 1964م (الوحدة 10^3 طن)

المنتج	الحديد		الرصاص		الزنك		النحاس		الفوسفات	
	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير
1962	2.1	2.1	12.9	12.1	70.1	68.9	3.5	2.9	407	390
1963	2.0	1.9	12	12	58.3	58.0	3.7	3.3	384	326
1964	2.8	2.8	14	10.7	64	62.8	4.0	3.9	73	/

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 8- الطاقة والمناجم، ص 150.

يؤشّر الجدول بالرغم من عدم ثبات تطور الإنتاج بل على تذبذبه من سنة إلى أخرى، على السياسة العامة في التوجه الاقتصادي الذي يمكّن الدولة من الاستحواذ على دوايب الاقتصاد وأصول المال والثروة ولو بالتدريج، كما يبيّن إعطاء الأولوية للمنتجات الضرورية التي يحتاجها المواطنون بغية التحكم في إنتاجها وتوزيعها وتسويقها.

وقد تطوّر إنتاج الكهرباء في هذه المرحلة كما يلي:

جدول رقم (19) يبيّن تطوّر إنتاج الكهرباء بين 1963 و 1965 بالنسبة لعدد

المشاركين مع سونلغاز حسب نوع التوتّر

السنة	1963	1964	1965
التعيين			
توتر مرتفع	2	2	2
توتر متوسط	2.972	2.745	2.738

704.211	701.153	700.903	توتر منخفض
706.951	703.900	703.877	مجموع المشتركين

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 8- الطاقة والمناجم، ص 153.

يؤشّر الجدول على أنّ مجموع المشتركين لم يعرف سوى تطوّر بسيط بين السنوات الثلاث، حيث أنّه ثبت في التوتر المرتفع وتراجع في التوتر المتوسط.

بقيت الإشارة إلى أنّه في المرحلة الأولى من بداية الاستقلال، لم يتم البت بشكل نهائي في الاستراتيجية الصناعية، المتعلقة بدور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي¹، إلا أنّه مع وجود اتفاقيات إيفيان وشروطها التي تحمي الشركات الفرنسية والأجنبية التي تأسست زمن الاحتلال، إلا أن الدولة وجدت نفسها تتعامل معاملة مزدوجة تجاه القطاع الخاص، فمن جهة لم ترحب به عبر النصوص النظرية باعتباره من بقايا الاستعمار وهو يتعارض مع توجهها الاشتراكي، لكن من جهة أخرى وجدت نفسها مرغمة على الاعتراف به كعون اقتصادي بل وربما كشريك لها في بعض الأحيان.²

هذه الاستراتيجية وإن لم تظهر نتائجها مباشرة في هذه المرحلة (1962-1965)، لكن أهم التوجّهات والأحداث ولا سيما حركة التسيير الذاتي في الزراعة والصناعة، وإنشاء الشركات الوطنية على نموذج سوناطراك وإرث خطة ومعدّات مشروع قسنطينة (1958)، كل ذلك سيكون له دور حاسم في الاتجاه الذي سيتم أخذه لاحقاً بعد 1965.

المطلب الثالث: القطاع التجاري

أخضعت جميع المنشآت - التي هي في حكم الأملاك الشاغرة - لنظام التسيير الذاتي، وكذلك بعض المنشآت الأقل أهمية والتي تمتلكها شركات فرنسية، كما وضعت

¹ - Fatiha Talahite, **Reformes et Transformations économiques en Algérie**, Rapport en vue de l'obtention du diplôme UFR de Sciences économiques et de gestion, Université Paris 13-Nord, 29 janvier 2010, P68.

² - عجة الجبالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص 26.

بعض المنشآت والممتلكات الجزائرية أيضاً تحت نظام التسيير الذاتي التعاوني، أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فكان معظمها محتكراً من قبل (الهيئة الوطنية للتجارة)¹.

الواقع في المجال التجاري أن الدولة بدأت بتنظيم التجارة داخلياً وخارجياً، فأنشأت الديوان الوطني للتسويق والتوزيع في ديسمبر 1962 عن طريق مرسوم رئاسي يهدف إلى تشجيع تنفيذ وإنجاز كل عملية لها فائدة وطنية ذات طابع تجاري مقرر من طرف الحكومة، تلاه مرسوم رئاسي ثانٍ مؤرخ في 16 ماي 1963 يقضي بتحديد الإطار التنظيمي لتقنين استيراد البضائع موضحاً المواد التي من شأنها أن تخضع لتنظيم خاص من جهة، والمواد التي تخضع إلى رخص الاستيراد بصيغ معتمدة آنذاك من جهة أخرى.²

لقد تبنى ميثاق طرابلس 1962 نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومع ذلك فإن دستور 1963 أغفل هذا الجانب، وكأنه ترك ذلك لاختصاص الحكومة وإرادتها في تنظيم هذه الوظيفة والتي بدورها اكتفت في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة آنذاك بنظام الرقابة، ربما كاختيار مؤقت ينتهي مع اكتمال إقامة المؤسسات والتنظيمات التي تسهر على الاحتكار³، بدليل أن ميثاق الجزائر 1964 عاد ليتبنى تنظيم التجارة الخارجية تحت سلطة واختصاص الدولة مؤكداً على ترسيم احتكارها ومستدرجاً للأمر.⁴

فقد باشرت الجزائر منذ الاستقلال تطوير علاقاتها التجارية على أساس مبدأ المنفعة المتبادلة وكان الشركاء الأوائل الذين وقعوا اتفاقيات مع الجزائر سنة 1962 هم: بلغاريا والمغرب وسويسرا ومالي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وكوبا، كانت تلك الاتفاقيات تشكل إطاراً ملائماً بالنسبة لتأطير المبادلات وتُقدّم الضمانات للمتعاملين الاقتصاديين وبالأخص

¹ - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 27، الصواب هو الديوان الوطني للتجارة O.N.A.C.O، كما أشرنا إليه سابقاً.

² - وزارة التجارة، حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة: 1962-2012، طبعة مارس 2012، ص ص: 2-3.

³ - Nachida Bouzidi, **Le Monopole d'état sur le commerce extérieur**, O.P.U, Alger, 1988, P38.

⁴ - F.L.N, La charte d'Alger, PP5-26.

عن طريق إعداد قوائم المواد التي يتم مبادلتها وضرورة احترام المعايير الدولية بشكل عام، ثم أعقب ذلك عقد اتفاقيات تجارية سنة 1964 مع دول أخرى.¹

وبناء على تنوع الدولة لعلاقاتها مع مختلف الدول خاصة منها ذات التوجه الاشتراكي التي تلتقي مع الجزائر في مناهضة الاستعمار وأساليبه الإمبريالية، يمكن متابعة تطور الواردات والصادرات كما يلي:

جدول رقم (20) يبين تطور مجمل الصادرات والواردات بين 1963 و1965 (الوحدة بمليون د.ج)

النشاط	السنوات	1963	1964	1965
الواردات		2.887.0	3.471.0	3.314.0
الصادرات		3.610.0	3.589.0	3.146.0

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 10- التجارة الخارجية، ص 172.

يؤشر الجدول على التزايد في الواردات خاصة من 1963 إلى 1964، على أن سنة 1965 تبقى استثنائية بالنظر إلى حدوث انقلاب 19 جوان، كما يؤشر الجدول على التراجع ولو طفيفاً في الصادرات، ومن حيث المنطقة تطورت الواردات كما يلي:

جدول رقم (21) يبين تطور الواردات حسب المنطقة خلال 1964-1965 (الوحدة: بمليون د.ج)

المنطقة	السنوات	1964	1965
فرنسا		2.449.0	2.330.0
دول من منطقة الفرنك		188.0	169.0
من خارج منطقة الفرنك		834.0	815.0

¹ - وزارة التجارة، حصيلة أشغال قطاع التجارة...، المصدر السابق، ص 6.

المجموع	3.471.0	3.314.0

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 172.

في حين تطوّرت الصادرات كما يلي:

جدول رقم (22) يبيّن تطوّر الصادرات حسب المنطقة خلال عام 1964 (الوحدة: بليون د.ج)

المنطقة	السنوات	1964	1965
فرنسا		2.793.0	2.282.0
دول من منطقة الفرنك		94.0	119.0
من خارج منطقة الفرنك		702.0	745.0
المجموع		3.589.0	3.146.0

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 172.

يؤكد الجدولان (21) و(22) على الارتباط الذي مازال وثيقًا بالاقتصاد الفرنسي، رغم أن الجزائر أرادت توسيع مجالات التعاون التجاري مع الدول العربية، ولم يقتصر ذلك على بلدان المغرب العربي بل شمل دولاً أخرى في العالم العربي، إلا أن التركيز كان على تنمية التعاون مع الأنظمة الاشتراكية لهذه الدول.

أمّا من جانب التحليل الاقتصادي فغالبًا ما كان التبادل ينحصر في سلع محدّدة وأسباب ذلك منها ما يتعلق بطبيعة اقتصادات تلك الدول التي بقيت تعاني من الضعف والتخلف ومنها ما يرتبط بعوامل المنافسة بين تلك الدول التي تُنتج نفس المواد كما هو حال الجزائر مع المغرب في مجال الفوسفات والحوامض، هذا بالإضافة إلى ضعف الإرادة السياسية لدى الدول العربية منذ بداية استقلالها في تطوير التعاون والتبادل التجاري.¹

¹ - عجة الجبالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007، ص ص: 23-24.

وعلى العموم ونظرا لحاجة الدولة إلى الاستيراد في تلك المرحلة الحرجة، أعدت الحكومة قائمة بـ 128 منتوجًا تتفرّع إلى بضائع استهلاكية غذائية ومنتجات نصف مصنعة أو وسيطة موجهة لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني خاصة في مجالات البناء والأشغال العمومية والفلاحة، أمّا باقي المواد المستوردة فترتبط ببضائع لها علاقة بسير المؤسسات والشركات الوطنية الناشئة.¹

ومع أن حصر تلك القائمة يدلّ على نوع من الاستعداد لحماية المنتج المحلي ويهدف إلى توسيع دائرة الشركاء الأجانب من أجل التخلّص التدريجي من التبعية للاقتصاد الفرنسي، إلّا أنّه كذلك يشكّل محاولة للتدرّب على أسس التخطيط المركزي على الأقل في ما يتعلق بعقلنة تخطيط وظيفة الاستيراد في حال إعداد المخطّط الوطني للتنمية وإن كان هذا قد تأخّر في واقع الحال إلى ما بعد مرحلة حكم الرئيس بن بلة.²

حيث كانت الحكومة تكلف لجنة مختلطة من ممثلي مختلف الوزارات والتجمّعات العمالية والمهنية للمشتريات بإعداد برنامج سنوي للاستيراد يُعرض على مجلس الحكومة متبوعاً برأي إدارة الجمارك والبنك المركزي إضافة إلى وزارة المالية ليقوم المجلس بالمصادقة عليه وتكليف وزارة التجارة بمهام تسيير البرنامج وتنفيذه وقد يطرأ عليه بعض تعديلات الحكومة بالنظر إلى تقديرها للحاجيات الفعلية للمستوردين والمستهلكين.³

كما بقيت فرنسا على رأس الدول في مشتريات النفط الذي يبقى المادة الأساسية لصادرات الجزائرية، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (23) يبيّن تطوّر الصادرات البترولية نحو فرنسا (بليون طن) وحصة الواردات الجزائرية من السوق الفرنسية (بالنسبة المئوية)

¹ – Nachida Bouzidi, *Le Monopole d'état...*, op-cit, P152.

² – تأخّرت سياسة التخطيط المركزي بمعناها المعروف في تاريخ الجزائر المستقلة إلى 1967 مع الشروع في المخطّط الثلاثي، لكن نيّة الحكومة كانت تنطوي على اعتماد التخطيط منذ بداية الاستقلال، انظر: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المرجع السابق، ص41.

³ – Nachida Bouzidi, *Le Monopole d'état...*, op-cit, P153.

السنة	صادرات البترول نحو فرنسا	حصّة واردات الجزائر من فرنسا
1962	3.716	34.1 %
1963	4.326	35.1 %
1964	4.919	34.7 %
1965	5.855	29.7 %

المرجع: عجة الجبالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص39.

يؤكد الجدول على أنّ فرنسا هي المهيمنة على التصدير النفطي الجزائري، إلا أن هناك عدم استقرار في تطوّر المشتريات الفرنسية منه، ومردّ ذلك إلى ما بدأت تفرضه الدولة الجزائرية من رقابة على التجارة الخارجية.

ويمكن القول أن التبادل التجاري بين البلدين كان يخضع للعامل السياسي ولو أنه يعرف أحياناً فائضاً تجارياً لصالح الجزائر بفضل المواد النفطية، كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (24) يبيّن الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا (الوحدة بمليون ف.ف.)

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
1962	2920	2830	90 +
1963	2818	2795	23 +
1964	2750	2630	130 +

المرجع: عجة الجبالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص40.

يؤشّر الجدول على أن الرصيد في الميزان التجاري لصالح الجزائر قد تراجع في السنة الثانية عن الأولى، إلا أنه عاد للارتفاع في سنة 1964.

أما فيما يخص التعاون التجاري مع بقية دول العالم الاشتراكي، فقد جعل الجزائر تستفيد من علاقات وثيقة مع مجموعة الدول الاشتراكية بسبب نفس التوجّه الذي سلكته الدولة الجزائرية ويبدو أنه كان في نيّة السلطة الناشئة الإحلال التدريجي لهذا النوع من التبادل محلّ التعاون التقليدي المكرّس فعلياً، ويمكن متابعة العديد من الاتفاقيات التي تجسّد العلاقات التجارية الجزائرية مع الدول الاشتراكية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (25) يبين التبادل التجاري الجزائر مع مختلف الدول الاشتراكية

السنوات	الدول المتعاقدة معها	مرجع الاتفاقيات
1963	بولونيا	مرسوم 71/63 (04 مارس 1963)
	الاتحاد السوفياتي	مرسوم 453/63 (14 نوفمبر 1963)
	كوبا	مرسوم 461/63 (27 نوفمبر 1963)
1964	يوغوسلافيا	مرسوم 32/64 (09 جانفي 1964)
	ألبانيا	مرسوم 231/64 (10 أوت 1964)
1965	ألمانيا الشرقية	مرسوم 34/65 (23 فيفري 1965)
	تشيكوسلوفاكيا	مرسوم 120/65 (23 أفريل 1965)

المرجع: عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص25.

لقد كان اهتمام الجزائر في هذه المرحلة بالواردات المتعلقة بالتجهيز، حيث أرادت الدولة ضمان التوريد المستمر والمنتظم لاحتياجاتها من الأجهزة التقنية والعتاد الميكانيكي ويتسم هذا التعاون بتسجيل فائض تجاري لصالح البلاد وتحقيق شروط أكثر فائدة لها من تلك الاتفاقيات المبرمة مع الدول الصناعية الغربية، ومع ذلك ورغم هذه الامتيازات، إلا أنه لم يشكّل سوى نسبة 8 % من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية، وذلك لأن الإرادة السياسية لم تكن تكفي وحدها لتحقيق نتائج اقتصادية في مستوى رغبات أطراف الاتفاق.¹

من جهة أخرى وفي ظل قيود إتفاقيات إيفيان بقيت الجزائر في منطقة الفرنك، غير أن تناقض هذه الوضعية مع مبدأ السيادة دفع السلطة إلى إنشاء البنك المركزي في 13 أكتوبر 1962، والذي يعتبر - حسب قانونه الأساسي - هيئة إصدار، ولكن له صلاحية الرقابة على الصرف، بحيث يتولّى مراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، مما يكفل له فرض رقابته المسبقة على أي تبادل خارجي ذي صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة.²

¹ - عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص25.

² - عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية...، المرجع نفسه، ص28.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية بإقليم وادي ريغ في عهد بن بلة:

المطلب الأول: الأطر النظرية للتنمية المحلية

أ- التنمية المحلية: المفهوم والغايات

أخذ مصطلح التنمية المحلية مكانة في التوجّهات الاقتصادية والتشريعات القانونية وفي البحوث الأكاديمية، فجاء في تعريفاتها: التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي.

وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين هما: مساهمة السكان أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها، بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية.¹

وفي منظور الأمم المتحدة سنة 1956، فإن تنمية المجتمع المحلي: هي مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على الجماعات المحلية المنظمة بشكل يوجّه محلياً لمحاولة استثارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير.²

ومهما تعددت تعريفات التنمية المحلية فإنها تهدف إلى جملة من الغايات هي مؤشرات على نجاحها أو فشلها من مجتمع إلى آخر وتتمثل في:

- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع بما يشعر العامل والمُساهم بأنّه

¹ - جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 17.

² - حسين عبد الحميد وأحمد رشوان، التنمية: اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 199.

كيان بشريّ محترم مهما كانت درجة عمله ومساهمته.

- إتاحة حُرّية المبادرة والقدرة على الاختيار بما يسمح للإنسان بقهر الظروف الطبيعية وتجاوز ضواغط البيئة الاجتماعية وبعيداً عن التحكم في توجيهه والوصاية عليه.

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم بتوفير الإيواء والغذاء والكساء عبر تسخير كافة الإمكانيات وجميع الموارد المتاحة لخدمة الفرد وحمايته.

- تقليص الفوارق الجهوية والاجتماعية بالتدرّج وصولاً إلى إزالتها بين الأفراد وبين المدن والقرى والأرياف للوصول بالإنسان إلى أرقى رُغد من العيش في أي رقعة جغرافية من دولته.

- زيادة الدخل المحليّ وتطويره من خلال الدراسات والمخططات الناجعة عبر مراعاة جوانب التكوين وقدرات الإنتاج وقراءة مشكلات كل مجتمع محليّ واحتياجاته.¹

ونظراً لدور البلدية في رسم الخارطة الترابية وتحقيق التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي فقد أعطاهما أول دساتير الجزائر المستقلة الاعتبار النظري والإطار التشريعي الذي يجعل منها وحدة أساسية في النهوض بالاقتصاد والمجتمع، فحسب دستور الجزائر 1963:

- تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصها.

- تعتبر البلدية أساساً للمجموعة الترابية والاقتصادية والاجتماعية.²

إذا كان هذا التوصيف من جهة يعطي للبلدية البعد الجغرافي الذي هو من اختصاص الإدارة المركزية والمحلية، فهو كذلك من جهة أخرى يضيف إليها الوظيفة التنموية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي اللذين تشملهما التنمية المحلية.

¹ - زكية آكلي وفريدة كافي، << التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق >> مجلة اقتصاديات المال والأعمال،

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، (د.ت)، ص: 96-97.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المبادئ والأهداف الأساسية، المادة: 09 من دستور الجزائر (1963)، ص: 4.

ب- إعادة النظر في التقسيم الإداري الاستعماري للمنطقة

تميّز التقسيم الإداري الاستعماري بالتضخم حيث ورثت دولة الجزائر حين استقلالها كمًا ضخماً من أعداد البلديات، وهو تنظيم لم يكن يهدف إلى تحقيق التنمية - بطبيعة الحال - بقدر ما كان يهدف إلى ضبط الرقابة الإدارية والأمنية عبر كافة أنحاء البلاد حيث بلغ عدد البلديات (1484 بلدية) اضطرت حكومة الاستقلال إلى إعادة النظر فيها بالإلغاء والتجميع حيث تمّ تقليصها إلى (676 بلدية) بهدف التقليل من نفقات التسيير والتحكم في الموارد المالية التي تكاد تكون معدومة حينذاك.¹

أمّا عن إقليم وادي ريغ فقد حافظ على انسجامه في التقسيم الإداري الاستعماري كوحدة جغرافية وبشرية واقتصادية واجتماعية في مقاطعة واحدة وهي ولاية الواحات (Les Oasis) ويضم سبع (07) بلديات تقلصت بعد الاستقلال إلى ثلاث (03) بلديات وفق التقسيم الإداري الأول (مرسوم: 63-189 في: 16 ماي 1963)، ثم التقسيم الإداري الثاني (أمر: 63-421 في: 28 أكتوبر 1963)، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (26) يبين بلديات منطقة وادي ريغ قبل وبعد الاستقلال²

رقم	بلديات منطقة وادي ريغ خلال العهد الاستعماري	بعد الاستقلال
01	نقرت	نقرت
02	تماسين	
03	المقارين	
04	جامعة	جامعة
05	أولاد مولات	
06	المغير	المغير
07	عرب غرابية	

¹ - أحمد غاوي << التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر >> مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، ع: 12 (18 جانفي 2018)، رابط: <http://www.univelbaheth-batna.com>، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 02-09-2019، سا: 05.56 مساءً.

² - يُنظر الملاحق: 20 و 21.

المصدر: إعداد الطالب، بناء على المرسوم والأمر المذكورين والواردين في:

J.O.R.A, N° 35, 2° Année- Vendredi 31 mai 1963, et N° 82, Mardi 05 novembre 1963.

وبناء على ما سبق فقد تعيّن على البلديات الثلاث بإقليم وادي ريغ (المغير - جامعة - تقرت) تحقيق التنمية المحلية في إطار التوجّه العام للدولة مع العلم أن المسافة بين كل بلدية وأخرى هي خمسون (50) كلم، تلك التنمية هي التي ينشدها كل مجتمع محليّ خاصة ممن يعيشون على أطراف المدن أو في الأرياف والقرى البعيدة عن العواصم بما يستهدف تقليص الفوارق بينها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لذلك استطاعت الدولة الوصول إلى اعتماد سياستها الجديدة بمنطقة وادي ريغ في الميدان الزراعي وفي التموين وفي التعليم والصحة، بالتقرب من سكّان الإقليم وإعادة النظر في الموروث الاقتصادي والاجتماعي الذي تركه المعمّرون من مزارع النخيل والمدارس والمستشفيات ومختلف المنشآت التي تأسست في سياق الاستيطان بالمنطقة، أو في إطار مشروع قسنطينة 1958.

ج - التعليم الرسمي

كان الشغل الشاغل للقيادة بعد تنصيب الحكومة الأولى لأحمد بن بلة (26 سبتمبر 1962) هو الدخول المدرسيّ لموسم 1962-1963، كما قال بن بلة: "فلقد طرحت علينا، السنة الدراسية في أكتوبر 1962 مشاكل رهيبة ولكنها حُلّت على نطاق واسع.. وكانت الجزائر إحدى البلدان النادرة التي كرّست ربع ميزانيّتها للتعليم".¹

اتخذت وزارة التربية آنذاك قراراً يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع وقد تم توظيف 3.452 معلماً للعربية، و16.450 للغة الأجنبية منهم عدد كبير من الممرنين قصد سد الفراغ المدهش الذي أحدثه عمداً أكثر من 10.000 معلم فرنسي غادروا بلادنا بصفة جماعية زيادة على 425 معلم جزائري من

¹ - أحمد بن بلة، المذكرات، المصدر السابق، ص 165.

مجموع 2600 انقطعوا عن التعليم ليلتحقوا بقطاعات أخرى.¹

فقد أظهرت البلاد شجاعة فريدة من نوعها في مسألة إعادة بعث الحياة المدرسية، للموسم الأول فاستقبلت المدارس تلاميذها بضعف العدد الذي استقبلته السنة السابقة، بل تزايدت الأعداد خلال السنوات الثلاث الأولى في المدارس الابتدائية من 500.000 إلى 800.000 وفي المدارس الثانوية من 25.000 إلى 240.000 وكذلك في التعليم العالي من 600 إلى 150.000.²

بيد أن الإحصاءات الرسمية تعطي الأرقام التالية:

جدول رقم (27) يبين التلاميذ والطلبة المسجلين خلال المواسم الثلاثة الأولى على مستوى الوطن (الوحدة بالآلاف)

الموسم المستوى	1963/1962	1964/1963	1965/1964
التعليم الابتدائي	778	1.049	1.215
التعليم المتوسط	30.8	74.4	89.5
التعليم الثانوي	19.5	34.4	40.7
التعليم العالي	2.8	3.8	4.7

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 6- التعليم، ص 113.

فإذا ألقينا نظرة على أعداد المعلمين موزعين حسب الجنسية بحكم أنّ الحاجة اقتضت ذلك تعطي الإحصاءات ما يلي:

جدول رقم (28) يبين أعداد المعلمين موزعين حسب الجنسية على المستوى الوطني خلال المواسم الدراسية الثلاثة الأولى.

¹ - الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، وحدة الرغبة، الجزائر، 1993، ص 42.

² - محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص 31.

المستوى الموسم	التعليم الابتدائي		التعليم المتوسط		التعليم الثانوي	
	جزائريون	أجانب	جزائريون	أجانب	جزائريون	أجانب
1963/62	12.696	7.212	1.237	1.251	532	684
1964/63	16.778	9.804	1.380	1.475	693	921
1965/64	17.108	9.861	1.185	1.412	661	913

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 6- التعليم، ص 117.

يبين الجدول أن نسبة المعلمين الجزائريين مرتفعة بالنسبة للتعليم الابتدائي، لكنها تتناقص بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوي، أما على مستوى منطقة وادي ريغ فقد كان التأطير في المدارس والمراكز من الإقليم وضواحيه: جامعة وتقرت والوادي بالإضافة إلى بعض المتعاونين الأجانب (Coperants).¹

كما عرفت الجزائر بالتوازي مع التعليم المدرسي المدني في بداية الاستقلال ما يُعرف بالمعاهد الإسلامية للتعليم الديني تتبع لوزارة الحبوب (الشؤون الدينية) وهو الذي سُمي فيما بعد (1970) بالتعليم الأصلي والشؤون الدينية (المعهد الإسلامي بتقرت سابقا: متوسطة الإمام عليّ حاليًا) لم تكن من مدارسه سوى سبع (07) معاهد في السنوات الأولى للاستقلال.²

لكن هل كان هناك نظام تعليمي بما يعنيه هذا المصطلح؟ من كونه الإطار الذي ينظم كل عناصر العملية التعليمية وكافة مكوناتها من الأنظمة التعليمية والإطارات والتلاميذ وشتى العاملين في المؤسسات؟ بالإضافة إلى الغايات والأهداف من ذلك النظام وما يربط بين كل تلك المكونات من علاقات وظيفية وتفاعلات وتعاون وتكامل بقصد تحقيق أهداف

¹ - محادثة مع محمد الهاشمي بوحفص (من مواليد 23 مارس 1955 بمازر - جامعة، مدير التعليم المتوسط - متقاعد)، عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بتاريخ: 22-10-2019، سا: 08.30 مساءً، مازال من أولئك المتعاونين الأجانب المعلم كوربا Corba على قيد الحياة، وإلى حد الآن لا زال يزور المنطقة ويحتفي به أصدقاؤه خاصة في جامعة وتقيدين وكانت آخر زيارته سنة 2019، حسب محادثة مع محمد ديلو (من مواليد 10-05-1977 بتقيدين - جامعة، أستاذ التعليم الثانوي على قيد الحياة) بتاريخ: 05-09-2020، على الساعة 12.40 ظهرًا.

² - أحمد دزار، << التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال >> مجلة الأصالة، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، مج: 03، ع: 08، ماي - جوان 1972، ص ص: 230-231.

وغايات مرصودة ومرسومة سلفاً؟ أي: ماذا نريد من التعليم (من مخرجات) وما الذي يحدد كميّة تحقيق ذلك (من مدخلات)؟¹

واقع الحال أنّه لم يكن هناك نظام تعليمي بهذا المعنى - بحكم الظروف الموضوعيّة لدولة مستقلة حديثاً - حيث كان التركيز على إجباريّة التعليم ومجانّيته للجميع² وعلى أعداد البنات التي بإمكانها استقبال من يُريد التعلّم حتى وإن لم تكن مدارس بالأصل، وأعداد المؤطّرين ممّن يستطيعون القيام بمهام التدريس³ بالقدر الذي فرضته تلك الظروف وما تحكّمت فيه المشاعر والإرادات من إعلان التحدي في انطلاق الموسم الدراسي الرسمي آنذاك.

ففي إقليم وادي ريغ كانت بعض القرى تحتوي مدارس رسميّة أنشأتها إدارة الاحتلال بين 1958 و1959 مثل مدرسة المقارين (في البناية المقابلة لمنحدر بابا علي)⁴، ومدرسة الأغفيان التي لازالت قائمة إلى اليوم وبمقابلها محطة تجارب الفلاحة الصحراويّة⁵، وهذه انطلق فيها الموسم الدراسي بشكل عاديّ حسب الفئات العمريّة للتلاميذ ووجود المؤطّرين، أمّا بعض القرى الأخرى مثل القصور والهريرة وبقية المناطق التي لم تحظَ بمدارس رسميّة خلال فترة الاحتلال ممّا استدعى تطوّر بعض المواطنين بأجزاء من بيوتهم كأقسام دراسيّة لتتولّى الدولة بناء المدارس وتجهيزها بعد الاستقلال.

كانت أغلب المدارس امتداداً للمدرسة الفرنسيّة مثل مدرسة الذكور ومدرسة البنات بكل من تقرت وجامعة والمغير وأيضاً بعض الأقسام في بقية القرى في شكل بيوت شعبيّة

¹ - مجموعة من الباحثين، آفاق التنمية المحليّة في الجنوب الجزائري، دار الخلدونيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015م، ص ص: 106-107.

² - كما أكّد عليه دستور 1963 بعد صدوره: "التعليم إجباري والثقافة في متناول الجميع بدون تمييز.."، المادة: 18، ص 5.

³ - في إقليم وادي ريغ قام التأطير على أبناء المنطقة تقرت وجامعة والمغير في التدريس باللغة الفرنسيّة وعلى المدرّسين من وادي سوف بالنسبة للغة العربيّة بحكم أنّ كثيراً منهم كانوا لاجئين في تونس وأتيحت لهم فرص التعلّم العربي، حسب مقابلة مع عبد الحميد قادري (المولود في 03-07-1944 بسيدي خليل، المغير، مفتش التعليم المتوسط، متقاعد ومؤلف في تاريخ منطقة وادي ريغ، على قيد الحياة)، تاريخ المقابلة: 17-10-2020، سا: 10.00 إلى 12.30 زوالاً.

⁴ - كان بعضها قد تأسّس في إطار وعود الحكومات المتعاقبة خاصّة منها الجبهة الشعبيّة ذات التوجّه الاشتراكي، وأغلّبها في إطار مشروع قسنطينة 1958م، حسب مقابلة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق.

⁵ - تحوّلت هذه المحطة بعد الاستقلال إلى المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراويّة، انظر الملحق رقم (11)، ص 329.

اشتغلت بشكل متفاوت بداية الموسم الدراسي: 1962-1963، وكانت المدرسة المعربة البارزة أو ربّما الوحيدة بإقليم وادي ريغ هي مدرسة الهلال في جامعة وهي التي كانت تدرّس كل المواد التعليمية باللغة العربية وتعتبر الفرنسية لغة ثانية¹.

كانت هذه المدرسة في الأصل مشروعًا تربويًا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمنطقة لكن تأخر المشروع إلى حصول البلاد على استقلالها فعمل بعض المشرفين وعلى رأسهم الشيخ محمد الأخضر بالمبروك المشهور بـ"سيدي الشيخ"² على بعث هذا المعلم الذي تخرج منه العديد من معلمي اللغة العربية بشهادة "ممرّن" من كبار السنّ، أمّا صغار السنّ فقد كانوا يلتحقون بمراكز التعليم الإكمالي العام (CEG) أو الفلاحي (CEA) أو التقني (CET).³

¹ - محادثة مع محمد الهاشمي بوحفص، المرجع السابق، في جامعة والمغیر ورثت الجزائر المستقلة مدرستي البنات والبنين في كل منهما، وهما بعد الاستقلال: مدرسة أم الخير رحمانى ومدرسة محمد بن مبروك في جامعة، وفي المغیر: مدرسة علي خليل ومدرسة عائشة أم المؤمنين، بالإضافة إلى مدرسة للتعليم الفلاحي لكل منهما، أمّا بالنسبة لتقّرت - بحكم مركزها الإداري - فقد ورثت مجموعة من المدارس عن الحقبة الاستعمارية منها أول مدرسة خاصة بالأهالي (سميت مدرسة تقّرت، تأسست في 1882) تقع خلف البناية التي تضم صيدلية خديجة حاليًا، ثم تحولت إلى مدرسة أخرى كانت قائمة في مبنى دار المالية حاليًا، ثم سنة 1920 افتتح ملحق لها بتبسيست اشتهر بـ"مدرسة الطرفاية" وفي عام 1932 فتحت مدرسة الوسط التي تسمى المدرسة الأهلية école - indigène، وبموازاة المدرسة الأهلية فتحت مدرسة أخرى مختلطة، جمعت أبناء الجالية الأوروبية، واليهودية المقيمة بتقّرت، وفي عام 1946 تحولت المدرسة الأهلية إلى مدرسة للتعليم العام، وفي عام 1956 تم إنشاء مدرسة جديدة لأبناء حي النزلة، التي أصبحت فيما بعد تسمى مدرسة البشير الإبراهيمي، ومدرسة بتماسين، وأخرى بالمقارين، وفي عام 1958 توسعت مدرسة الطرفاية لتستقبل أبناء حي تبسيست والزواوية العابدية وبني أسود، وبالنسبة للتعليم التقني أنشئ فرع للتعليم المتعدد التقنيات عام 1948 بالمدرسة الأهلية، ويضم ورشة للتدريب على البناء المعماري وورشة للتدريب على النجارة والنقش وورشة للتدريب على الحدادة والتلحيم، وفي نفس السنة أنشئت المدرسة المتعددة التقنيات في التدبير المنزلي الخاصة بالبنات (الميناجور)، شملت ثلاث ورشات أيضا هي: ورشة للخياطة والتفصيل والنسيج، وورشة للطبخ وصناعة الحلويات، وورشة للتزيين والتوضيب المنزلي، حسب مخطوط لصاحبه عبد الحميد قادري، التعليم بتقّرت، ص3. بحيث يمكن القول أنّ هذه الهياكل بالإضافة إلى تبرّع بعض المواطنين بأجزاء من منازلهم في القرى والضواحي، أعطت فرصة ملائمة لانطلاق أول موسم دراسي (1962-1963) بشكل مقبول نسبيا.

² - وُلد عام 1902 بقصر جامعة القديمة، حفظ القرآن على يدي شيوخه: الطالب عمر بن صغير والطالب الأخضر دوعيش بجامع سيدي محمد الحشاني، ثم تعلّم على يدي الشيخ أحمد بن عظامو بمسجد وغلانة، وفي سنة 1930 هاجرت عائلته إلى تونس فانتسب إلى جامع الزيتونة ونال إجازاته العلمية في الفقه والأصول واللغة العربية، ليعود إلى جامعة في 1937، ليرتحل في العام الموالي 1938 إلى الحجاز حيث استقرت عائلته بالمدينة المنورة لينتظم في حلقات المسجد النبوي، ليعود بعد ح.ع. 2 1945 إلى بلده معلما بالمسجد العتيق، ويؤسس مدرسة الهلال الحرة سنة 1948 تحت راية ح.ع.م. إلى الاستقلال حيث استمر في سلك التعليم المتوسط، يؤدي رسالته إلى سنّ التقاعد، توفي الشيخ بالمبروك في 22 نوفمبر 1972، ودُفن بمسقط رأسه جامعة، يُنظر: عبد الحميد إبراهيم قادري، شخصيات وأعلام في الذاكرة، المرجع السابق، ص: 95-98.

³ - محادثة مع محمد الهاشمي بوحفص، المرجع السابق.

وفي إطار ديمقراطية التعليم التي انتهجتها الدولة الجزائرية المستقلة، لضمان حق التعليم لكل طفل جزائري فإن المسؤولين المحليين كانت لديهم النية المعقودة والعزم المقصود لتحقيق أهداف الدولة في هذا المجال، فسارعوا إلى إعطاء الأولوية في التنمية المحلية للبناءات والهياكل المدرسية وبالتعاون والتشاور مع الرجال القائمين على شؤون التربية والتعليم برزت الهياكل المدرسية إلى الوجود وربما تسارعت بإقليم وادي ريغ وخاصة في تقرت بوتيرة لم تشهدها مدن أخرى في ربوع الجزائر¹.

تعيننا بهذا الصدد نظرة أهل المنطقة إلى التعليم ومكانة المعلم في هذه المرحلة بعد استقلال دولتهم فقد كان السكان في أمس الحاجة إلى من يعلم أولادهم ويضعون المعلم في أعلى درجات السلم الاجتماعي ويعتبرون التعليم أفضل ما يُنفق فيه المال على قلته لأنهم اكتفوا بنار الجهل والتجهيل زمن الاحتلال².

ومع أننا أشرنا إلى افتقاد نظام تعليمي في بداية الاستقلال مما أبقى على نمط التعليم الفرنسي سائداً واضطر الرئيس بن بلة -على إثر ذلك- إلى الاستعانة بالمدرسين العرب من مصر وسوريا والعراق ثم أتبع ذلك بانتصاره لصالح ترسيم تعريب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عام 1964³.

كل ذلك عجل بانبعاث الصراع واشتداده بين الفرنسية والتعريب⁴، وكان هذا الصراع يرسم بأذهان بعض أهل المنطقة صورة للغة الفرنسية على أنها رمز للثقافة والتمدن

¹ - عبد الحميد قادري، تقرت البهجة..، المرجع السابق، ص116.

² - هناك إجماع من غالبية أهل المنطقة على تقديس العلم وإجلال المعلم خاصة وأنهم لم يجربوا بعد التعليم المجاني المدرسي الرسمي إلا قليلا من بعض الأسر الميسورة وبعض التعليم الفرنسي الذي جاء به مشروع قسنطينة (1958) وحيث أن ذلك لم يتم تعميمه وضبطه بشكل إلزامي فإن الروايات المتواترة تؤكد على مدى تشوقهم للعلم والتعلم بين أبنائهم، أنقل ما أكده لي كل من الحاج الجمعي بن بشير بروسي (مولود خلال 1926، توفي في فيفري 2014) والطاهر بن السعيد البدوي (من مواليد: 1952 بالقصور) وكلاهما من حملة القرآن ومعلميه في مقابلات عديدة وفي مناسبات متفرقة، اذكر منها ما تم بمناسبة الجمعية العامة للفدرالية للولائية لجمعية أولياء التلاميذ بورقلة لتتصيب مكتب جمعية أولياء التلاميذ بمتوسطة الشهيد عبد الرحمان قوتال بالقصور بلدية المقارين في: 05 جانفي 2010.

³ - ج.ر.ج.ج، مرسوم 64-147 مؤرخ في: 13 محرم 1384 هـ الموافق 28 مايو 1964م، ع: 01 س: 01، بتاريخ: 29 مايو 1964م، صص2-3. حيث ورد في مادته الثانية: "إن الجريدة الرسمية تُحرر باللغة العربية وتحتوي أيضا بصفة مؤقتة على نشرة باللغة الفرنسية".

⁴ - عن واقع اللغة العربية بعد الاستقلال، انظر: عبد القادر فضيل، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ط1، جُور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص45.. ويحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة...، المرجع السابق، ص12..

والحضارة والمستقبل، خاصة في أوساط العائلات التي كان لها احتكاك بالآباء البيض الذين نجحوا في عملهم من الناحية الاجتماعية وأصبح الذين تربوا في أحضانهم يُحبّون طريقة حياتهم وتعاطيهم مع موضوعات وقضايا الفكر وأساليب اكتساب اللغة والثقافة وحتى في بعض العادات والتقاليد¹، بينما غدت اللغة العربية رمزا للمسجد والكتاب والتراث والماضي.

ومع هذا فإن مجرد وجود تلاميذ المنطقة في المدارس وخضوعهم للنظام والانتظام في الدراسة والإطعام وطاعة معلمهم من شأنه أن يجعل منهم مجتمعا محليا مُصغرا يُكسبهم معارف معينة حول كيفية العيش في الحياة العامة، لأن المدرسة إذا نجحت في تدريب الطفل على حسن العضوية وغرست فيه روح الجماعة ضمن هذا المجتمع الصغير فإن ذلك يضمن إمداده بوسائل الفاعلية والتحكم في النفس والتّضحية والإيثار وروح الخدمة الجماعية والمصلحة العامة في مجتمعه الكبير وفي دولته².

في سنة 1964 أصدر الرئيس مرسوما يتعلق بالإجراءات الخاصة ببناء المدارس في المناطق القروية سعيا من الدولة لتعميم التعليم الابتدائي، فجاء في مادته السابعة: "يجري إنجاز الأبنية المدرسية الابتدائية في المناطق القروية وفقا لبرامج نموذجية تراعى فيها المقترضات الضرورية وتقوم على ثلاثة أقسام ومسكنين تلحق بهما صالة عامة تصلح لخرن المؤونة مع مطبخ يجب أن يكون قابلا للتوسيع"³، فشرعت السلطات المحلية بالمنطقة في بناء بعض المدارس لكن أغلبها تأخر مشروع إنجازها إلى ما بعد التصحيح الثوري 19 جوان 1965.

د - التعليم المسجدي

هذا النوع من التعليم لم يعرف الركود، بل كان نشطا لتعويض النقائص وسدّ الفراغات

¹ - عبد الحميد قادري، تقرت البهجة..، المرجع السابق، ص116.

² - مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980 : مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986، ص86.

³ - ج.ر.ج.ج، مرسوم 64-144 مؤرخ في: 22 مايو 1964م، ع: 03 س: 01، بتاريخ: 05 يونيو 1964م، ص43، تجدر الإشارة إلى أن اعتماد الإطعام المدرسي كان له دور في ضمان تغذية متوازنة لأبناء المنطقة، وخصوصا في ظل الظروف المزرية التي كان يعيشها أغلب السكان.

التي تركها التعليم الرسمي في مدارس الدولة، حيث برز العديد من المشايخ ورجال العلم الشرعي الذين كانت لهم الكلمة العلمية والإرشادية والإصلاحية وكانوا يحظون بالمنزلة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع، منهم الشيوخ عبد المجيد حبة (1911-1992) بالمغير والذي كان يتنقل بين وادي ريغ وبسكرة وأولاد جلال وسيدي عقبة والجزائر العاصمة وكان له في كل مدينة أو قرية أصدقاء ومحبون ينتظرون زيارته لينهلوا من علمه ويأخذوا بنصحه وحكمه في النزاعات وصلحه في الخصومات¹.

والحاج الطاهر بلحسن (1925-2003) بالزاوية العابدية دائرة تقرت والتي اتخذ منها مركزاً لاجتماع مشايخ المنطقة والتنقل نحو بقية واحات إقليم وادي ريغ وإلى تونس قبل الاستقلال، أما بعد الاستقلال فقد تم تعيينه إماماً بقرية القصور بلدية المقارين سنة 1963 تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف²، حيث بدأ بمسجد منطقة "لاغرم" ثم كان له الفضل في تأسيس المسجد العتيق (1967) الموجود إلى الآن والمعروف بـ "مسجد الدشرة" يزاول مهامه في تحفيظ القرآن وتدريس العلوم الشرعية وتصدر الكلمة في الأفراح والمآتم لإلقاء المواعظ والإرشادات طيلة 13 سنة ليعود سنة 1976 إلى مسقط رأسه (زاوية سيدي العابد) ويواصل رسالة التعليم والتدريس بمسجد سيدي النبي³.

ومن رواد التعليم المسجدي والإصلاح الاجتماعي بمنطقة جامعة الطالب أحمد بن عظامو خريج الزيتونة، والذي تنقل بين تقرت وتمرنة وجامعة إلى وفاته في 1968 حيث دُفن بتقرت، والشيخ أحمد بلعبيدي الذي استقر في تقديدين إلى 1953 وبعد اندلاع الثورة التحريرية أصبح متنقلاً بين وادي سوف ووادي ريغ إلى وفاته سنة 1977، وفي سيدي عمران يبرز الشيخ المعلم عبد الحفيظ فضل (على قيد الحياة) إلى تقاعده في الثمانينات⁴.

¹ - محمد لحسن زغدي، شخصيات نموذجية، المرجع السابق، ص ص 53-54.

² - تولى هذه الوزارة توفيق المدني تحت اسم: وزارة الحبوب في الحكومتين الأولى (1962/12/26) والثانية (1963/09/18) للرئيس أحمد بن بلة ثم خلفه الوزير تيجاني هدام في الحكومة الثالثة (1964/12/02)، أشرنا إلى حكومات عهد بن بلة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

³ - الطاهر الغول، بلدة القصور: تاريخها وبعض أعلامها ومشايخها، الملتقى الوطني الأول: قصور وأعلام وادي ريغ، تنظيم: جمعية أعيان

بلدية تبسبت - تقرت يومي 1 و 2 أكتوبر 2016، ص ص: 5-6.

⁴ - محادثة مع محمد ديلو، المرجع السابق.

ويُشير عبد الحميد قادري إلى عديد المشايخ ورؤاد التعليم المسجدي، منهم بالمغير وضواحيها، الشيوخ: خليل بالرزوق، وأحمد لبوز والأخضر بن ثابت ومحمد العشي وبلقاسم بوليف وأحمد الكبير وإبراهيم قادري والعبد بلحشاني وغيرهم، وبجامعة وضواحيها، الشيوخ: الأخضر دغيش وحسين بن نونة ومحمد السعدي وأحمد فقيه والصالح علوي الراشدي وعبد القادر قادري ومحمد العيد بن خدوجة ومصطفى طاهري، وبتقريت وضواحيها، الشيوخ: سالم باسو وإبراهيم بلحسن والجمعي بلعيد والطيب بن موسى ومحمد العربي خراز وعبد الرزاق برّغدة وبشير بكالة وأحمد بلعمودي وبلقاسم بن طبة والطيب قوني وإبراهيم حمادة.¹

المطلب الثاني: جهود حكومات بداية الاستقلال في مجالات التنمية المحلية

أ - الفلاحة والتشغيل

بالنظر إلى طبيعة الإقليم الفلاحية تعمّد بعض الدراسات الحديثة خاصة فيما يتعلق بالتطور الزراعي بمنطقة وادي ريغ هناك إلى تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقسام:

- وادي ريغ الأعلى: ويمتد من قرية قوق جنوباً مروراً بتقريت إلى سيدي سليمان جنوباً.
- وادي ريغ الأوسط: ويمتد من ضواحي عين الشوشة مروراً بجامعة نحو تندلة.
- وادي ريغ الأدنى: ويمتد من سيدي خليل مروراً بالمغير إلى شمال لورير وحدود أم الطيور.

ولهذا التقسيم اعتبارات في نوعيّة التربة والإنتاج الزراعي وتركز مزارع النخيل التي تركها الكولون وتحوّلت في إطار تشريعات دولة الاستقلال إلى أهالي المنطقة.²

فحين تتصيب حكومة بن بلة الأولى كان الموسم الفلاحي على الأبواب وكانت الحكومة ترى أن البلاد مهددة بشتاء جائع وصعب، فقد كان الفلاحون أنفسهم يُصارعون البغال على أكل الشعير إن وجدوه! على حد تعبير عمّار أوزقان وزير الفلاحة والإصلاح

¹ - وللمزيد حول هذا الموضوع، يُنظر: عبد الحميد إبراهيم قادري، شخصيات وأعلام في الذاكرة، المرجع السابق، ص ص: 305-308.

² - Merrouchi Lounès, *Caracterisation d'un Agrosysteme Oasien*, op-cit, P39.

الزراعي حينذاك¹، فما كان من حلّ سوى إعلان الحكومة لموسم الحرث بشكل جماعي وعلى مستوى ربوع الوطن من أجل تأمين خبز ومعاش شتاء العام الأول من الاستقلال².

في هذه الأثناء: خريف 1962 وبوادي ريغ كان موسم جني التمر وثمار الرمان بالإضافة إلى قطف بقايا الفلفل والطماطم المعروف بـ"القبوري" تزامناً مع حملة الحرث التي تبنّتها الحكومة، وحسب تقاليد الفلاحة المحلية يكون موسمًا لزراعة المنتجات الشتوية من الجَزَر واللفت والسلق والخس علاوة على زرع القمح المحلي المعروف بـ"المرمز"، الذي كان زمن الاحتلال وبعد الاستقلال يحتل مساحات معتبرة في مختلف قرى ووحدات الإقليم³.

لقد كانت حينذاك أشجار النخيل بالإقليم تحتضن غلاتها الناضجة التي تنتظر جنيهاً في غابات بعض الملاك المحليين وفي مزارع الكولون الذين غادروا البلاد وتركوها في أعز فترات عطائها على امتداد المنطقة من تقرت إلى المقارين ومقرّ وسيدي عمران وجامعة والغرفيان (اغفيان) والمغير وأنسيغة ولورير، وكانت محطات مواقف القطار تتبع مواقع تلك المزارع على امتداد خطّ طريق السكة الحديدية لتكشف عن السياسة الاستراتيجية للاقتصاد المحلي الجزائري المرتبط باقتصاد الدولة الفرنسية بشكل مدروس ومقصود.

وكانت تمرور دفلة نور تُسيل اللعاب وتُغري باقتحام مزارعها التي لم يعد لها مُلاك وغدت في حكم الأملاك الشاغرة ولم يعد عليها من حريص أو رقيب أو راعٍ سوى العمال الذين كانوا يشتغلون بها لدى المستوطنين وكأنّ الله أنصف جهودهم وآلت إليهم بأصولها وغلاتها في إطار القوانين والتشريعات المُسيّرة للأملاك الشاغرة عبر إنشاء لجان التسيير في كل مؤسسة زراعية مُعلنة في حالة الشغور⁴.

ولقد كان لشيوخ المنطقة دور في مُحاصرة التجاوزات ومنع الاعتداءات على هذه

¹ - شغل عمّار أوزقان هذا المنصب في حكومة بن بلة الأولى (26 سبتمبر 1962 إلى 18 سبتمبر 1963).

² - أحمد بن بلة، المذكرات .. المرجع السابق، ص 160.

³ - مقابلة مع أحد الفلاحين المعاصرين لبيدايات الاستقلال وهو الحاج محمد بن عبد القادر هتاز، (من مواليد 1932 بالقصور بلدية المقارين توفّي في 2018)، تاريخ المحادثة: 09 و10-09-2016م، ص 20 و15.

⁴ - J.O.R.A, Décret N° 62-2 du 22 octobre 1962, N° 1, 1^{re} Année, (26 Octobre 1962), P14.

الأُملاك واقتناء معدّاتها أو جني ثُمرها أو الحصول على أي شيء منها دون وجه حق حتى يقضى الله وولادة الأمر في شأنها باعتبار ذلك من قبيل أكل الأموال بالباطل الذي نهى عنه الشرع، وكانت هذه الفكرة هي موضوع الوعظ والإرشاد في الدروس المسجديّة وحلقات العلم وخطب الجمعة تحصّن الناس من الاعتداء على أُملاك غيرهم رغم عوزهم وفقيرهم وقلة ذات أيديهم.¹

في إطار تنظيم الأُملاك الشاغرة أخضعت الدولة مزارع النخيل تحت نظام التسيير الذاتي للجان متخصصة من الفلاحين وسكان المنطقة حيث أفرزت 14 تجمّعاً ضخماً يضمّ 178700 نخلة منها 150000 من نوع دقلة نور و28700 من أنواع النخيل المحلي بمختلف الأنواع وسمّيت لجان التسيير بـ "التعاونيات الفلاحية للمستثمرات المشتركة Cooperatives Agricoles d'Exploitation en Commun تحت رمز: CAEC²، وهكذا عادت إليهم تلك المزارع التي شيّدها الكولون بسواعد أهل المنطقة وكأنّ القدر أنصفهم في جهودهم.

ب - الهجرة

عندما نتكلّم عن الهجرة فإننا نعني بها الهجرة الداخليّة والهجرة الخارجيّة وحتى الهجرة المحليّة، فأما الأولى فقد كانت من الأرياف والقرى والمداشر التي لم تعد تضمن لأهلها موارد رزق، نحو المدن بحثاً عن العمل وهي موجودة منذ الاحتلال ولم توقفها سنوات الثورة التحريريّة، فما بين 1960 إلى 1963 وصل إلى المدن ثمانمائة ألف (800.000) ساكن جديد نصفهم نحو العاصمة، وتزايد عدد سكان المدن الحضرية ما بين 1959 و 1966 من ثلاثة ملايين إلى أربعة ملايين من أصل إجمالي سكان الجزائر البالغ عددهم عشرة ملايين.³

¹ - مقابلة مع كل من الجمعي بن بشير بروسى ومحمد بن عبد القادر هبّاز في ساحة المسجد العتيق بالقصور بتاريخ: 22-03-2015، ومع ذلك لم تخلُ الحادثة من عمليّات النهب هنا وهناك حسب مقابلة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق.

² - Merrouchi Lounès, *Caracterisation d'un Agrosysteme Oasien*, op-cit, P27.

³ - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص34.

في منطقة وادي ريغ فرضت تلك الظاهرة نفسها على أهل الإقليم، إذ باستثناء موسم جني التمور الذي يسمح بالتشغيل في غابات النخيل أو استقرار بعض الفلاحين في نظام الخماسة، لم تكن هناك فرص للعمل طيلة العام، مما اضطرّ السكّان إلى الهجرة نحو الشمال (التلّ)، باتجاه العاصمة وبسكرة وعين مليلة وخنشلة وأم البواقي لتتبع مواسم الحصاد والاشتغال في صناعة الطوب التقليدي والحماله وحتى أشغال البناء العصري الذي دشنته الحكومة بفتح ورشات لبناء المدارس والعيادات والمقرّات والمؤسسات العموميّة، لهذا نجد كثيرًا من أهل وادي ريغ الذين استقروا بعائلاتهم في العديد من المدن الشماليّة وخاصة العاصمة.

وبشكل أقلّ يبدو أنّ الهجرة نحو الجنوب قد اقتصرت على عاصمة ولاية الواحات: ورقلة وكذا حاسي مسعود، خاصّة وأن طريق تشرت شهد أعمال صيانة وتجديد في سنة الاستقلال الأولى 1962 أسفرت عن توسعته إلى ستة (06) أمتار عرضًا¹، ممّا سهّل إلى حد كبير عمليّات التنقل والسفر نحو حاسي مسعود للعمل في أشغال البترول ونحو ورقلة التي كانت تحظى ببعض مشاريع الدولة في البناء والأشغال العموميّة، ممّا أدّى إلى استقرار بعض العائلات من وادي ريغ في عاصمة ولايتهم.

أمّا الهجرة نحو الخارج وخاصّة إلى فرنسا والتي كانت من أسباب تصدّع البنود الواردة في اتفاقية إيفيان لسنة 1962، فقد حثّمت على الدولتين فرض إجراءات الرقابة على موجات الهجرة المتدفقة من طرفي البحر المتوسط ففي 9 جانفي 1964 تمّ الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعيّة في حكومة بن بلة ووزير العمل في الحكومة الفرنسيّة على:

- تقدير الحكومتين أن مصلحة فرنسا والجزائر تطبيع مسألة اليد العاملة بين البلدين.

- منذ ذلك الوقت حتى الأول من شهر جوان يُحدّد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعًا للمشكلات المطروحة على اقتصاد البلدين.

- اعتبارًا من أول جوان 1964 يُحدّد عدد القادمين من العمال الجزائريين وفقا

¹ - Denys Pillet, *Reperes pour l'Histoire de Ouargla (1872-1992)* - Manuscrit- (S.D) P37.

لإمكانيات اليد العاملة في الجزائر واحتياجات سوق الاستخدام في فرنسا والتي تبلغها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية كل ثلاثة أشهر.

في ذات السياق اعترف ميثاق الجزائر (أفريل 1964) أن أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية المنشودة في الجزائر، وقد يمكن تخفيفها أو كبحها - لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسية لها، بكل وضوح لا يمكن إيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطوراً بشكل ملموس، ومع الاتفاق على إجراءات نظام الحصص إلا أن ذلك لم يمنع من تضخم الهجرة ففي ربيع 1965 تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا عتبة أربعمئة وخمسين ألف (450.000) مهاجر¹.

ومن هنا كانت الهجرة إلى الخارج أحد الحلول التي اتخذها سكان وادي ريغ لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية من خلال الظفر بمنصب قارٍ في العمل مع ضمان التأمين والتمتع بقوانين العمل وحقوق العامل مع إمكانية التزوّد بنشاط أو حرفة إضافية خارج أوقات العمل الرسمي حسب ما يرويه العديد من المهاجرين الأوائل نحو فرنسا.

ج - السكن والبناء

ومن خلال الهجرة سواء في الداخل أو الخارج بدأت تظهر تغييرات على أشكال البناء والمساكن التي كانت بالأساس محلية المادة الأولية عبر صناعة طوب الطين أو قلع أحجار الأرض وجلبها من "المقطع" أو "الكودية" وكذا إنتاج الجبس المحلي بواسطة الأفران التقليدية بالوقود المحلي (أخشاب النخيل وجريده وكرانيفه)².

وقد قضت العادات والتقاليد الاجتماعية أن يتم إنجاز المساكن بالمشاركة الجماعية عن طريق "التوزيع" ويتم تحضير المباني كسكنات عائلية تأوي الأجداد والآباء والأبناء

¹ - بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص ص: 34-35.

² - كانت المقاطع - مقالع الحجر - والأفران تتوزع على مساحات واسعة ظلت إلى عهد قريب في الزاوية العابدية (بجي كجويلية = حالياً) وأعلى المقارين ومنطقة بشاشة بالقصور والمنطقة الغربية من سيدي عمران .. كما كانت مضارب الطوب حيث التربة (التيبشمت) وموارد الماء القريبة (الأبيار).

والأحفاد وحتى اليتامى يجدون المأوى والكفالة بين أعمامهم وأخوالهم وكذلك الأمر بالنسبة لرعاية الأرامل والمطلقات وكان التضامن العائلي يحفظ لكل الأهل والأقارب وحدتهم وأسرارهم ويضمن للجميع حضانتهم ونفقاتهم¹.

يتميز المسكن الريغي بنمطين: نظام القباب، وتكون مسطحة تُبنى بالجبس والحجر (لقمة وحجرة حسب التعبير الشائع)، ونظام السدة والخشب (المصنوع من شجر النخيل)، وهو أيضاً نوعان من حيث هندسته: بناء مفتوح يكون فناؤه وسط الدار وتحيط به الغرف والمطبخ والمغسل، وبناء مغلق يتم فيه تسقيف البيت مع أدراج تصعد به إلى الطابق الأول الذي يكون هو الفناء، وهناك بعض العائلات الميسورة التي تتكون منازلها من جزأين: دار الضياف وتكون مستقلة ومجهزة بممرها ومدخلها وغرفتها ومغسلها، ودار العائلة التي تضم غرف أهل البيت ومرافق سكانهم².

وفي كل الأحوال فإن لهذا البناء الذي يتلاءم مع تقاليد المنطقة ونمط عيش سكانها مرافقه الداخلية ممثلة فيما يلي:

- المدخل "السقيفة": وهو مجال يحتل حيزاً صغيراً إلى حدٍ ما تعلق فيه قربة الماء رمزاً للسقاية، ويعتبر المدخل الرئيسي لأي مسكن والفاصل بينه وبين المساكن الأخرى، ويكون المدخل مغطى يقوم بستر المسكن عن المجال الخارجي وينفتح مباشرة على "الحوش".

- الحوش "وسط الدار": ويأتي مباشرة بعد السقيفة ويتوسط المنزل يستخدم كمركز للنشاطات اليومية خاصة لربّات البيوت ويميّزه الفناء المسقوف "السباط" ويصل الغرف بالمطبخ وبالحوش كما يستعمل للجلوس والطبخ خاصة في فصل الصيف ومكان لاجتماع العائلة لأجل السهر، وهو مكان متنّسح للشمس والتهوية.

- بيت الضيوف: وهو مجال جماعي مهمته إيواء واستراحة الضيوف ويكون موصولاً مباشرة

¹ - مقابلة مع الحاج محمد بن عبد القادر هبّاز، المصدر السابق.

² - يُشير عبد الحميد قادري إلى أن الجبس نوعان أيضاً: الجبس الأبيض الصافي المحصل من الحجر بعد حرقه في الفرن ثم طحن الحجر لوحده، ويستعمل في التمليس، والجبس الرمادي الأحرش المحصل من درس الحجر المخلوط ببعض الرمل والرماد بعد الحرق وهو الذي يُتعمل في بناء القباب، مقابلة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق.

من السقيفة بباب مخصص لاستقبال الضيوف الغرباء ومدخل آخر مخصص لأهل البيت ويطل على الحوش مباشرة.

- الغرفة: تستخدم للنوم خاصة في فصل الشتاء وكل أبوابها ونوافذها تطل على الحوش، تخصص إحدى الغرف لتخزين المؤونة السنوية ويشرف عليها رب العائلة الذي يهيء مقادير الطبخ كل يوم ولا يسمح لغيره بالإطالة على ما بالمخزن.

- المطبخ: مجال رئيسي يفتح مباشرة على الحوش مخصص للطبخ والأكل والتدفئة تُبنى في إحدى زواياه - بشكل عمودي - مدخنة.

- السطح والمدرج: يحتل الأول المساحة العلوية أو الجزء العلوي يستخدم للنوم في فصل الصيف من جراء الحرارة ومكان ملائم لنشر وتجفيف الملابس أما السلالم فتستخدم لصعود السطح وتربط الجزء السفلي بالجزء العلوي وتشغل حيزًا صغيرًا.¹

- فضاء الحيوانات "الكوري": وهو متسع من البناء مخصص لإيواء الحيوانات وجمع فضلاتها لاستخدامه الفلاحي ويلحق به المراض "الكنيف" أيضا كمكان لقضاء حاجات السكان ويكون في ركن قريب من الحوش يطل على الخارج لتسهيل عملية استقراغه.

وقد استعملت المواد البسيطة في البناءات الأصلية التي تعود إلى القصر الريغي وهي محلية المصدر مأخوذة من بيئة المنطقة ويتمثل أساسا في مايلي:

- الطين: وتستخدم لبناء الجدران والأعمدة والأسقف وتكون ممزوجة بالحجارة والجبس حتى تكون أكثر صلابة لمقاومة العوامل الطبيعية.

- الجبس: مادة محلية تحضر بطريقة خاصة في الأفران التقليدية وتستخدم في بناء الجدران والأعمدة وهذا راجع على قوتها في التماسك ومقاومتها لدرجات الحرارة صيفا والبرودة شتاء.

- جريد النخيل: ويستخدم بدوره في صناعة السدة التي تستعمل كأسقف للغرف وهي أيضا

¹ - زهية شويشي، مجتمع القصور...، المرجع السابق، ص180.

تلعب دورا كبيرا في مقاومة الحرارة المرتفعة صيفا.¹

لكن من ضمن التغيرات العمرانية منذ الاستعمار والتي تواصلت بعد الاستقلال هو بداية التخلي عن تقاليد هذا البناء وعن نظام الأسرة - العائلة بالتدريج، فاختفت القسبة بحكم رفض إدارة الاحتلال لنمطها الذي يُسهّل الفرار والتخفي للمطلوبين وبدأت تظهر - بدلاً عنها - البناءات المنتظمة ذات الشوارع المستقيمة الواسعة، وبدأت الاستقلالية بالمسكن وإن كانت في البداية تتم داخل البناية الكبيرة للعائلة نفسها، فإنها غدت - فيما بعد - تتفصل عنها بشكل تام، ومن ثم تنشأ بنايات جديدة على الأطراف وتأخذ القرية أو المدينة طريقها نحو التوسع في مجالات إضافية مما يحدث عمليات التفاعل بين الأفراد ويُفضي إلى التغير الاجتماعي.²

ومن جهة أخرى حافظ البدو الرّحل الوافدون إلى الإقليم على إقامتهم المؤقتة من خلال نصب خيمهم المتقلّبة على أطراف القرى في فصل الخريف لينالوا حظهم من التمر ويبادلون أهل القرى بعض منتجاتهم من "الدّهان والسمن والكليلة والقدّيد وبعض التوابل والأعشاب الطبيّة التقليديّة مثل الشّيح والزعر والعرعار.." وتتّظم الأسواق الموسميّة وتزدهر النشاطات الحرفيّة كصناعة المناجل والسكاكين والمكاحل ومختلف المنتجات الجلديّة والمعدنيّة والخزفيّة.³

د - الصحة والخدمات الاجتماعية

كان النظام الصحي الموروث عن حقبة الاحتلال متركّزاً في كبريات المدن كالجزائر وقسنطينة ووهران، بالإضافة إلى بعض مصالح الطب المدرسي النفسي التي تتبع لهيئات التعليم، وكذا مصالح الصحة العسكريّة التي تأسست في بعض الجهات ذات الحكم العسكري

¹ - زهية شويشي، مجتمع القصور...، المرجع السابق، ص 181.

² - حول مفهوم التغير الاجتماعي وما يتعلق به من الأسباب وما يحيط به من الظروف وما ينتج عنه من معطيات جديدة، انظر: عبد القادر خليفة، تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية: دراسة سوسيو- أنثربولوجية لمدينة تڤرت (وادي ريغ)، أطروحة دكتوراه - مخطوط - إشراف: عبد الرحمن برقوق، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، س: الجامعية: 2010-2011م، ص 83.

³ - مقابلة مع كل من الجمعي بن بشير بروسي ومحمد بن عبد القادر هباز في ساحة المسجد العتيق بالقصور بتاريخ: 2015/03/22.

مثل ولاية الواحات، وكانت الهياكل الصحية المتمركزة في شمال البلاد، والتي بنيت خصيصا للاستجابة إلى طلبات المعمرين، وتعتبر المنظومة الصحية الاستعمارية موجهة أساسا لتقديم العلاج، على الرغم من أن الاحتياجات الحقيقية للمواطنين آنذاك تكمن في الخدمات الصحية الوقائية بمعناها الواسع والخدمات الصحية الأساسية.¹

ففي فترة حكم بن بلة التي تميّزت بالبطء في التعاطي مع الشؤون الصحية مقارنة مع التطور السكاني لم يكن يتوقّر من الموارد البشرية في هذا الجانب إلا ما يلي:

جدول رقم (29) يبيّن نسبة التطبيب إلى عدد السكان خلال الفترة: 1962-1965م

التصنيف	العدد	نسبة الصنف إلى عدد السكان
الأطباء	1319	طبيب واحد لكل 8092
الصيدلة	264	صيدلي واحد لكل 52323
أطباء الأسنان	151	طبيب أسنان واحد لكل 70688

المراجع: إعداد الطالب بناء على ما ورد في: عبد العالي دبله، الدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص ص: 119-120.

في منطقة وادي ريغ لم تفرز الحقبة الاستعمارية من خريجي المدرسة الفرنسية في مجال الصحة في تقرت سوى عن طبيب واحد وهو عبد الرحمان بادة الذي عمل في تقرت ثم جامعة ثم انتقل إلى عنابة، وصيدلي واحد وهو عبد العزيز بوليفة حيث صيدليته الخاصة والمعروفة في مكانها الحالي وقد ورثت المنطقة ثلاث مستشفيات في كل من تقرت (البلدية) حاليا وكذا في جامعة والمغير، وفي إطار مشروع قسنطينة 1958 تم وضع حجر الأساس للمستشفى الكبير بتقرت والذي تم إنجازه ووضعه في الخدمة بعد الاستقلال مع الصيدلية المركزية التابعة له، وقامت الدولة بتوظيف ممرض بعد تكوين مكثف يقوم بمهام التطبيب والوقاية في كل القرى والأحياء بالمنطقة.²

¹ - نصر الدين عيساوي وإبراهيم براهيمية، << نحو تفعيل دور الهياكل الصحية القاعدية للمنظومة الصحية الجزائرية >> مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، ع: 41، جوان 2014، ص 360.

² - مقابلة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق.

في ذات المجال ومنذ سنة 1963 بعد رحيل عساكر جيش الاحتلال وإخلاء القطاعات الصحية التابعة للجيش الفرنسي حظيت بعض المراكز الاستشفائية في ولاية الواحات - على غرار مدينة ورقلة - بضم بنايات المستشفيات والملحقات العسكرية التي كانت بها أقسام للجراحة والتوليد والمخبر ومصالح الأشعة والصيدلة¹، وبدأ تسخيرها للخدمات الصحية لدى أهل المنطقة في حدود الإمكانيات التي لم تكن متاحة بشكل يستوعب الاحتياجات المتزايدة، إذ أنّ تلك المصحات كانت مُعدّة لمصالح الصحة العسكرية الفرنسية المحدودة.

ورغم جهود الدولة لم تكن الهياكل الصحية كافية ولا موفورة في كل أنحاء الولاية ممّا يجعل السكّان بما فيهم أهل وادي ريغ - وهم الأقرب إلى ورقلة - مُجبرين على التنقل في ظل ظروف غير مهيأة بشكل مُريح للنقل، فإذا أضفنا إلى ذلك قلة الوعي الصحي والبيئي والفقر وسوء التغذية، فإنّ كل ذلك سبيل إلى انتشار الأوبئة وتفشي عدّة أمراض يحفظ منها أهل المنطقة: البُحمرّون والبوزركون والبوزدّاغ.. والتي كثيرًا ما فتكت بحياتهم وحياة أبنائهم.²

خلاصة

لاحظنا كيف أنّه بعد معركة التحرير جاءت مرحلة بناء الدولة الجزائرية بمؤسسات عهد الاستقلال (1962)، وكان الأقرب إلى منطق الخيارات الاقتصادية والتوجّهات الاجتماعية أن تسير البلاد في ركاب النظام الرأسمالي الليبرالي الذي أسّس له الاستعمار طيلة 132 سنة، فضلاً عن المحيط المغاربي (تونس وليبيا والمغرب) التي تبنت هذا التوجّه نظراً لظروفها ومعطيات واقعها التي قد تكون مختلفة عن الحالة الجزائرية.

وعليه فإنّ الجزائر خالفت القاعدة المفترضة والمنطق المتوقّع وأرادت أن تُحدِث الطفرة باختيار التحوّل نحو المعسكر الاشتراكي، مبررة ذلك - أساساً - بالمخلفات الخطيرة التي كرّسها النهج الرأسمالي الاستعماري، فضلاً عن الخلفيات الإيديولوجية التي رسّختها قيم ومواثيق الثورة التحريرية من بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 1956 وبرنامج طرابلس 1962.

¹ - Denys Pillet, *Reperes pour l'Histoire de Ouargla*, Op-Cit,P28

² - مقابلة مع كل من الجمعي بن بشير بروسي ومحمد بن عبد القادر هبّاز، المرجع السابق.

رفعت الدولة لواء الاشتراكية في ثوبها الجزائري الذي لا يتعارض مع مبادئ دين الأمة وقيّمها حسب المنظرين لهذا التوجّه، وكل العزم معقود على إحداث القطيعة مع الفكر السياسي الاستعماري وكل منظوماته الاقتصادية وممارساته الاجتماعية والثقافية، وحيث أن شخصية الرئيس القائد هي التي تفرض التحوّلات الجديدة وتُشرف على تنفيذها فإنها لم تُجر أية استشارة شعبية حولها بل كانت ترى نفسها مخولة باختيار ما ينفع الشعب ويحفظ مصالحه.

في خضم تلك التحوّلات جاءت تجربة التسيير الذاتي التي فرضتها الأوضاع والظروف المصاحبة للاستقلال لكنها كانت تتماشى مع رغبة الرئيس بن بلة المتأثر فيها بالتجربة اليوغوسلافية في المجال الزراعي لكنها في الجزائر لم تقتصر على قطاع الفلاحة كما يتصور البعض، بل امتدت إلى كل ما له صلة بالاقتصاد من مؤسسات صناعية وحرفية وتجارية فضلاً عن المستثمرات الفلاحية.

وكان ذلك بالتوازي مع انطلاق عمليات التأمين لكل ما له علاقة بالمال والثروة والعتاد والاستثمار وما يتولد عن ذلك من إنتاج، وهكذا بدأت مركزة الاقتصاد وسيطرة الدولة على إدارة وتسيير المرافق العامة وتحمل مسؤوليتها في الإشراف على حياة المواطن من شغله وعمله إلى مسكنه ومعاشه إلى صحته وتعليمه إلى انتاجه واستهلاكه إلى تسوّقه وتصريف أمواله.

اقتضت المباشرة في التأمينات شيئاً فشيئاً أن تؤول إلى ملكية الدولة زيادة على الإدارات والأبنية الحكومية والمرافق العمومية.. كل المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والحرفية والممتلكات العامة والخاصة التي غدت في حكم الأملاك الشاغرة، فظهرت معالم التحوّل الاقتصادي في إخضاع كل المنشآت الإنتاجية لنظام التسيير الذاتي وتم إنشاء الدواوين الوطنية وبادرت الدولة إلى تأمين المؤسسات الاقتصادية الأجنبية بقصد تحويلها إلى شركات وطنية بالإضافة إلى تأمين القطاع البنكي.

كما اقتضى ذلك تعميم خيارات الدولة وتوجّهاتها على كل مناطق البلاد من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها، وهكذا كان إقليم وادي ريغ شمال شرقي الصحراء الجزائرية مسرحاً لتنفيذ التحوّلات الاقتصادية للدولة وما صاحبها من انعكاسات اجتماعية، وبناء على

هذه الخلاصة أمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- عندما تحقّق الاستقلال ووصل أحمد بن بلة إلى حكم الجزائر المستقلة كان كل شيء ينتظره الإنجاز والإصلاح وإعادة النظر بأسرع وقت في كل مجال خاصة على الصعيد الاقتصادي حيث أنّ السياسة الاقتصادية الاستعمارية حولت كل الثروات ومصادرها نحو أوروبا، وعندما أرغمت على الرحيل بفعل صمود الثورة التحريرية لم تترك شيئاً على ما كان عليه، بالإضافة إلى أنّ ما بقي من ميراث الاقتصاد الاستعماري لم يكن يسمح بالاعتماد عليه في تأسيس انطلاقة اقتصادية متوازنة.

- إن التحوّلات الاقتصادية في مرحلة حكم بن بلة لم تكن لتظهر نتائجها بشكل مباشر لقصر المدّة (1962-1965)، إلا أنها حقّقت بالدرجة الأولى هدف وضع نسيج اقتصادي وشبكات للتوزيع من أجل تلبية حاجيات المواطن الأساسية، وبدرجة ثانية سيكون لها دور حاسم في رسم التوجّهات الاقتصادية للدولة والانعكاسات الاجتماعية في مرحلة ما بعد انقلاب 19 جوان 1965م.

- على الصعيد المحلي في إقليم وادي ريغ امتدّت يد الدولة المستقلة إدارياً بإعادة النظر في التقسيم الإداري الموروث عن الاحتلال في ولاية الواحات بتقليص بلديات الإقليم إلى ثلاثة: تقرت - جامعة - المغير، حيث حافظ على وحدته التقليدية الاجتماعية والثقافية.

- كما ظهرت أنشطة الدولة في المنطقة من خلال الإشراف على تسيير ومواكبة الأحداث ذات الصلة بالمجتمع وأولوياته من الدخول المدرسي الأول والموسم الفلاحي الأول (1962-1963م) في ظل الاستقلال والذين اكتسبوا من حينها بُعداً اجتماعياً ووطنياً.

- بقيت معدّلات الهجرة معتبرة لكونها حلاً من الحلول التي احتاج إليها سكان المنطقة لإيجاد فرص للعمل وتأمين معاشهم وعائلاتهم، سواء منها الهجرة الداخلية نحو الشمال (التلّ) أو الهجرة الخارجية خاصة نحو فرنسا التي وجدت في العمالة الجزائرية حلاً لمشاكل الخدمات في الأشغال العمومية والبناء والفلاحة على وجه الخصوص.

- سمح التسيير الإداري الجديد - رغم مركزية قراراته - بوصول المواد الغذائية الأساسية ومواد البناء والأدوات الضرورية للاستخدام والاستهلاك إلى إقليم وادي ريغ

بالأسعار الموحدة المقررة على أساس المساواة بين المواطنين في مختلف مناطق الدولة.

- كذلك الأمر بالنسبة للشأن الاقتصادي بدأ تطبيق نظام التسيير الذاتي في مزارع النخيل التي تم تأمينها بالمنطقة، وهكذا استأنس السكان بوجود حماية الدولة في المباني الحكومية الناشئة والمؤممة من مدارس وإدارات وفروع للدواوين والمؤسسات والمستثمرات.

- غدا كل شيء بما في ذلك الثروة النخيلية والمباني الحكومية، يتحول من احتكار الكولون وسيطرة إدارة الاحتلال إلى سيادة الدولة الفتية التي تضمن للمواطن حقه فيما حرم منه طيلة فترة الاستعمار وما أشدها بؤسا وحرمانا! وتنتقل أملاك الكولون الذين شيّدوها بسواعد أهل الإقليم إلى مستثمرات بأيدي سكان المنطقة حسب تشريعات التسيير الذاتي التي ميّزت عهد حكم الرئيس بن بلة.

- وعلى صعيد الفرد والأسرة والمجتمع في الإقليم بدأت الاستجابة للتأقلم مع الوضع الجديد والتفاعل مع أحداثه يدفعان نحو التأثير والتغير في الفكر والثقافة والعلاقات الاجتماعية من خلال بداية التخلي عن بعض عادات السكن والأسرة - العائلة مقابل استفادته مما تكفلت الدولة بتقديمه له من خدمات في التعليم والصحة والعمل والتوظيف وأنماط الاستهلاك الجديدة.

الفصل الثالث

التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين

* المبحث الأول: السلطة الثورية والخيارات الاقتصادية بين التأكيد والتجديد

- المطلب الأول: إعادة بناء الاقتصاد الوطني أم مواصلة المسيرة؟
- المطلب الثاني: سياسة التخطيط والاقتصاد الموجه

* المبحث الثاني: خيارات السلطة الثورية في الصناعة والزراعة

- المطلب الأول: الثورة الصناعية
- المطلب الثاني: الثورة الزراعية

* المبحث الثالث: انعكاسات التحولات الاقتصادية على مجتمع وادي ريغ في عهد الرئيس هواري بومدين

- المطلب الأول: السلطة الثورية بين تعميم التنمية وآفاق التوازن الجهوي

- المطلب الثاني: مجالات حيوية وتحولات اجتماعية بمنطقة وادي ريغ

* خلاصة

قائد هذه المرحلة هو العقيد هواري بومدين الذي استغرق حكمه ثلاث عشرة سنة ونصف السنة بالتحديد: من 19 جوان 1965 إلى 27 ديسمبر 1978م، حيث كان التركيز في هذه المرحلة (1965-1978) من المسيرة الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة على الصناعة والتصنيع من خلال تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني العائد من مداخل المحروقات للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وبالتالي أُعطيت الأولوية لفروع المواد التحويلية الوسيطة والتجهيز، فقد كان الهدف المنشود للدولة - آنذاك - هو الدخول في عمليات التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة (الشركة) الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا محورياً وجوهرياً - لكونها الوصيّة على التخطيط والاستثمار والإنتاج والتوزيع - في إحداث ما يُسمّى بالصناعة التصنيعية (أو المصنّعة) الذي كان لها الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة¹.

لقد كان مشروع التنمية في الجزائر خلال هذه الفترة التي يُطلق عليها أيضاً مرحلة التخطيط، نسبة إلى المخططات الكبرى التي سوف نتطرق إليها في هذا الفصل، كان المشروع الاقتصادي في شقّه النظري يستلهم أفكاره من نموذج الاقتصادي الفرنسي "ج. دي برنيس G.de Bernis"، حيث تُشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أنّ أية محاولة جديدة للتخلص من وضعيّة التخلف والاستعمار الجديد لا بُدّ أن تعتمد على وضع استراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر في مجالي الإنتاج والتشغيل².

فمن يكون هواري بومدين وماهي علاقته بسابقيه أحمد بن بلة وإلى أي حدّ يختلف معه في شخصيته وفي سياسته، ثمّ كيف كان لهذه الشخصية العسكرية أن تخوض معركة السياسة بالوصول إلى الحكم ومن ثمّ الدخول بالدولة في تجربة اقتصادية جديدة؟

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 17.

² - العياشي عنصر، التصنيع وتشكّل الطبقة العاملة في الجزائر، المرجع السابق، ص 379.

وهل كان المجتمع مستعداً لخوض التجربة التصنيعية وتحمل تبعاتها، وإلى أي مدى كان المجتمع شريكاً ومُساهمًا فيها، أم كانت الأولوية تقتضي تحضير البيئة السياسية والثقافية وتوفير الشروط الاقتصادية للدخول به في تلك التجربة، وأي نجاح أو إخفاق تحقق؟ ثم كيف انعكست الخيارات الاقتصادية على سكان منطقة وادي ريغ وحياتهم الاجتماعية في ظل حكم الرئيس هواري بومدين؟

ذلك ما نريد تتبعه والوقوف عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: السلطة الثورية والخيارات الاقتصادية

المطلب الأول: إعادة بناء الاقتصاد الوطني أم مواصلة المسيرة؟

هواري بومدين¹ الرئيس الثاني للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال ينحدر من صفوف

¹ - إسمه الأصلي "محمد بوخروبة" ومعروف باسمه الثوري "هواري بومدين"، عائلته من الوسط الفلاحي المرتبط بالأرض والعرش، نزحت عائلته من ولاية جيجل منذ بداية الاحتلال الفرنسي، وُلِدَ في 23 أوت عام 1932م في قرية ريفية تسمى "ثوار بني عدي" على بُعد 15 كيلومترا غرب مدينة قالمة شرق الجزائر، أبوه يُسمى الحاج إبراهيم بن عبد الله بوخروبة (توفي سنة 1967م)، وأمه تدعى تونس بوهزيلة (توفيت سنة 1984م)، نشأ بومدين وترعرع في الريف صقلته البادية بطابعها الجدي وقساوتها الحادة، وشب في منطقة قالمة وضواحيها التي يغلب عليها الطابع الجبلي وكبر بين أترابه الذين كان ينتقل معهم في القرى المترامية السفوح بجبال هورة، وعين العربي وبوهمدان...، ومن طبيعة التنشئة البدوية أن تورث الأبناء معاني حب الأرض والتفاني في خدمتها وصيانتها من العدو المتأهب للانقضاض عليها وسلبها من أهلها.

رغم الظروف المادية الصعبة اجتهد والدُه في تعليمه فأدخله الكتاب "المدرسة القرآنية" في بني عدي، عندما بلغ سن الرابعة من عمره ليحفظ القرآن الكريم ومبادئ اللغة والشريعة، وفي سن السادسة دخل مدرسة "المبير" سنة 1938م في مدينة قالمة (مدرسة محمد عبده حالياً)، خلال هذه الفترة وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وعاد صانعوها إلى تقييم المغارم والمغانم وتوثبت الشعوب المقهورة تحت وطأة الاستعمار إلى ما يُمكن أن تحصل عليه من وعود المنتصرين بالمطالبية السياسية والتظاهر عسى أن تُسمع صوته، فإذا بالشعب الجزائري يتلقى ضربة موجعة مُمتلئة في مجازر 8 ماي 1945م التي كانت مدينة "قالمة" مسرحاً من مسارحها المؤلمة والدامية.

انتقل في سنة 1948 إلى قسنطينة والتحق بالمدرسة الكتانية وكان حريصاً على الدراسة وطلب العلم أشد الحرص تقديراً لتوجيهات والده وتنفيذاً لتعليماته حتى أنه كان يرفض الانضمام إلى الأحزاب والانخراط في أنشطتها السياسية، قال عنه علي كافي في مذكراته: "وفي وسط عام 1948 قدم إلى المعهد طالبٌ تبدو على وجهه مسحة البداوة وكأنه خائف من المدينة، وكان من نصيبي - في دعوته إلى الحزب - وحاولت إقناعه بالانضمام إلى حركتنا، إلا أنه كان يُمانع في كل مرة، وذات مرة صارحني بالسبب قائلاً: والذي أرسلني للدراسة وليس لممارسة السياسة، كان هذا الشاب إسمه محمد بوخروبة وكان علينا أن نتركه لحاله"، لما اقترب سنّه من الثامنة عشر اقتربت معه لجنة التجنيد الإجباري، وسيكون معنياً بخدمة العلم الفرنسي في سنة 1950م، إلا أنه أثار طريق الهجرة من قسنطينة نحو تونس وليبيا ومنها إلى مصر في مسيرة ثلاثة أشهر على مسافة أربعة آلاف وخمسمائة كيلومتر، كان هدفه الأهم هو إدراك الغاية بالوصول إلى الأزهر الشريف للدراسة فيه، يكفي أن يُشير محمد الصالح شيروف رفيق بومدين في طريقهما نحو القاهرة إلى أنها كانت "رحلة العذاب والألم وتحقيق الأمل" لندرك مدى المعاناة والآتاعب المحفوفة بالمغامرة في سبيل أمل قد لا يتحقق!

بعد وصول بن بلة واستقراره في القاهرة (أوت 1953م) بدأت علاقته مع بومدين تنشأ وتتوطد شيئاً فشيئاً خاصة وأن بن بلة دشّن حملة البحث عن =الشباب الدارسين بمصر بقصد إعدادهم وتدريبهم وتسليحهم باتجاه التحضير للثورة التحريرية حين وجد المساعدة والمؤازرة من النظام المصري=

الجيش الوطني الشعبي على غرار ما كان شائعاً في كثير من الدول حديثة الاستقلال، وكان وصوله إلى منصب رئاسة الدولة بطريقة الانقلاب على سلفه الرئيس الأول أحمد بن بلة في 19 جوان 1965، وقد أسس بذلك تقليداً دام لسنوات يتمحور حول ارتباط حكم الجزائر بالمؤسسة العسكرية.¹

=الجديد بزعامة جمال عبد الناصر، استمر بومدين بمصر أكثر من أربع سنوات انقطع خلالها عن مواصلة الدراسة وهذه المرة تحول إلى خيار الانضباط العسكري على أعتاب اندلاع ثورة نوفمبر 1954م. يُنظر في هذا: << الزعيم الجزائري هواري بومدين >> مجلة "إفريقيا قارتنا"، مصر، ع:03، مارس 2013م، ص1، وسعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين: الرئيس القائد (1932-1978)**، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، ط1، 1997، ص 15، ومحمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر: مداخلات وخطب**، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص89، ومحمد العيد مطمر، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع: هواري بومدين نموذجاً (أطروحة دكتوراه - مخطوط)**، إشراف: أحمد بوزراع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004/2005م، ص178، وأيضاً: فتحي الذيب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، المرجع السابق، ص 42، وعلى كافي، **مذكرات الرئيس..**، المصدر السابق، ص 259.

¹ - كانت بداية مساره العسكري حين اختاره بن بلة ضمن طاقم قيادة "اليخت دينا" في مهمة عسكرية لإيصال أولى شحنات السلاح من مصر عبر ليبيا نحو الجزائر سنة 1955م، كان الانطلاق يوم 27 مارس وقد كُلفت العملية بالنجاح ليصل اليخت إلى الهدف ليلة 4/3 أبريل 1955م. هذا هو تاريخ رجوع بومدين إلى الجزائر حين عاد إليها مُلتحقاً بثورتها التحريرية ليُسجل له التاريخ أنه عاد إليها بحمولة باخرة من السلاح، في الجزائر يبتدئ الحياة العسكرية من جديد وهو في سن الثالثة والعشرين من عمره ولا زالت الثورة في أشهرها الخمس الأولى، وقد كان شهر فيفري من هذا العام 1955م حافلاً على مستوى الأحداث بالجزائر ومن أهمها: اعتقال مصطفى بن بولعيد ثم رابع بيطاط، وكنا قائدين للمنطقتين الأولى والرابعة على التوالي، ولم يبق في الميدان من القيادة السُداسية سوى كريم بلقاسم، وبينما كانت فرنسا حائرة بين مختلف الحلول التي تراها مناسبة لخنق الثورة بادر زيغود يوسف بقيادة هجومات الشمال القسنطيني (20-21 أوت 1955م) لفك الحصار عن الأوراس مما أظهر تصميم جبهة وجيش التحرير على المضي قدماً في معركة التحدي.

عمل بومدين تحت إمرة قائده: بن مهدي وبالصوف مكلّفاً - في البداية - بجلب الأسلحة عبر الحدود وتدريب المجاهدين على استعمال السلاح ونصب الكمائن، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م تحول بن مهدي إلى عضوية القيادة العليا لجبهة التحرير في لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبح عبد الحفيظ بوضوف قائدا للولاية الخامسة (وهران) وعين بومدين نائبا له ليكون هذا التعيين بمثابة أول منصب قيادي رسمي له في حياته العسكرية. وبعد استشهاد القائد محمد العربي بن مهدي وتعيين بوضوف في مكانه ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957م، رقي بومدين إلى رتبة عقيد وأُشيدت إليه قيادة الولاية الخامسة في سن الـ 25 من عمره، فأقام مركز قيادته بمدينة وجدة المغربية على الحدود مع الجزائر، لماذا؟ ربما كانت رسالة التوصية التي جاء بها من بن بلة تقتضي ذلك، فضلاً عن استقائه من تجربة قائده السابق عبد الحفيظ بوضوف ولذلك إهتم هواري بومدين بترسيخ نظام محكم من المخابرات العسكرية حيث أشرف على تخريج دورات من الشباب المتعلم في مجال الاتصال والبلث والاستقبال لإدراكه مدى أهمية ميدان المواصلات السلوكية واللاسلكية، في سنة 1958 أصبح هواري بومدين قائد الأركان الغربية وكانت له في المعارك التي خُطّط لها ضد العدو الفرنسي ودفاعه عن مواقع جيش التحرير الوطني مواقف دلت على بسالة شديدة وصبر وجلد في المواجهة والمجابهة، ولما انعقد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (16 ديسمبر 1959 - 18 جانفي 1960م)، اتخذ المجلس قرارات من أهمها: إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين، ويساعده ثلاثة نواب هم: علي منجلي، قايد أحمد (سليمان) ورابع زراري (عزالدين). وقد تمكنت قيادة الأركان من توحيد الجيش وتطويره وفق معايير الجيوش النظامية، وهناك إجماع عام على أنّ جيش التحرير الوطني منذ أن تولى العقيد هواري بومدين قيادته تحول إلى تنظيم عسكري يضم أهم وأقوى مؤسسة من مؤسسات الثورة، كان لها دورها في حسم الخلاف مع الـ "ح.م.ج.ج"، وهكذا انتهى العقيد هواري بومدين إلى فرض نفسه كقائد للقوة المنظمة الخاضعة للسلّم التراتبي في الطاعة والولاء، وهي التي =

كان بومدين يُدرك أن الأحزاب السياسية تقّات من الاختلافات المستمرة وهي مطبوعة بانعدام الانسجام مهما تظاهرت بتجاوز خلافاتها، بينما كان أحمد بن بلة يرى أحقية الحزب "جبهة التحرير الوطني" بالحكم ومع ذلك حافظ بومدين على مركزه في حكومات بن بلة بتشكيلاتها الثلاث خلال سنتين ونصف كوزير للدفاع الوطني ونائب أول لرئيس مجلس الوزراء.¹

انتهى هذا الخلاف بين الرجلين إلى محطته الأخيرة بالطريقة التي كانت شائعة في البلدان المؤيدة للمعسكر الشرقي بحجة محاربة الديكتاتورية والحكم الفردي والحياد عن مبادئ الثورة.. مع مسحة مبتكرة في الإخراج أطلق عليها بومدين ورفاقه تسمية "التصحيح الثوري"، قال بومدين في بيان مجلس الثورة الصادر بتاريخ: 19 صفر 1385هـ الموافق 19 جوان 1965:

"أيها الشعب الكريم لقد تألف مجلس للثورة وقد اتخذ هذا المجلس جميع التدابير لضمان النظام وحماية الأمن والسهر على سير المؤسسات القائمة والمرافق العامة وسيعمل مجلس الثورة على تحقيق الشروط اللازمة لإقامة دولة ديمقراطية وجديّة تُسيرها قوانين تحترم الأخلاق والمثل العليا، بكلمة أخرى: دولة لا تزول بزوال الحكومات والأفراد".²

أعلن مجلس الثورة (C.R) على لسان رئيسه أنه الممثل الأعلى الذي آلت إليه السيادة على الدولة الجزائرية، ويتكون في تشكيلته من 26 عضواً أغلبهم عسكريون، لعله يكون في

=إمكانها التأثير في مجريات السياسة كما في الحرب، في نهاية أوت 1962م غيّر بومدين تسميته جيش التحرير الوطني إلى "الجيش الوطني الشعبي" على إثر اجتماع القادة العسكريين لهيئة الأركان والولايات التاريخية الموالية لها بمدينة سطيف، وقيادة الأركان هي التي ستؤهله ليتبوأ منصب وزير الدفاع وتضمن له نيابة رئيس مجلس الوزراء في الحكومات الثلاث التي ترأسها أحمد بن بلة في دولة الجزائر المستقلة وبعد ذلك ستمكّنه من رئاسة الدولة، يُنظر في ذلك: يحي بوعزيز، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962) دار المعرفة، الجزائر، ج1، مج2، 2009، صص: 14-15، وأيضاً: الغالي غربي، جيش التحرير الوطني، الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص215. وكذلك: رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، صص: 123-124. وعبد الكريم بوصفصاف وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ج2، ط1، 2008، صص: 8-9 والظاهر زبيري، المذكرات، المصدر السابق، ص21.

¹ - J.O.R.A, Décret N° 63-173 du 16 mai 1963, N°31, 2Aⁿ (17 mai 1963), P496.

² - هواري بومدين، الجزيرة الوثائقية خطاب بومدين في 19 يونيو (جوان) 1965م، المدة: 1 د و 9 ثا. متاح على رابط www.youtube.com.
تفتت مراجعته من الموقع بتاريخ: 14-09-2018، على الساعة: 09.19 مساءً.

التأكيد على المؤسسة الجديدة القديمة: "مجلس الثورة C.R" الذي كان سابقاً "المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A" ربما أملاً في إحياء فكرة القيادة الجماعية ونبذ الحكم الفردي والدكتاتورية.

إلا أنه شيئاً فشيئاً انتهى مجلس الثورة بالمؤسسات الوطنية والجهوية القائمة إلى تجميدها أو تحييدها بشكلٍ رسمي¹، وكل ما أبقاه للحزب هو أن يؤطر المنظمات الجماهيرية والجمعيات الشبانية في سياق ما يُريده الجيش.

أما بالنسبة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي جاء بها خطاب العهد الجديد فقد تناول بومدين بعضاً منها في بيان 19 يونيو (جوان)، لكن في إشارات خفيفة في معرض الانتقاد لسياسة بن بلة من جهة وفي سياق الكشف عن الرؤية الجديدة لمجلس الثورة من جهة أخرى، يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تشييد دولة مستقرة سياسياً ومزدهرة اقتصادياً.

- تنمية اقتصاد البلاد لصالح الطبقات المحرومة أولاً وقبل كل شيء.

- لا يمكن الانطلاق في طريق السلامة والوصول إلى مستقبل زاهر إلا بتعبئة كافة الطاقات الوطنية حول أهداف الثورة الأساسية.

- ولن يتم أي نهوض اقتصادي واجتماعي إلا بالعمل والجِدِّ.

- ولا يمكن تحقيق أية معجزة إلا بالوحدة ووضوح الأهداف².

وعليه فإن الرئيس بومدين قد اختار عباراته المُطمِنة للرأي العام الداخلي وجاء بعضها كأهداف ممثلة في ضمان الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، ووضه الطبقات المحرومة في الحساب برفع الفقر والجهل وإدماجها في التنمية، وجاء بعضها كشروط ممثلة

¹ - السعيد بالشعير، النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1963 و1973)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 2013، ص 107.

² - ج.ر.ج.ج، ع: 56، المصدر السابق، ص804.

في العمل والجِدّ بالإضافة إلى الحفاظ الوحدة الوطنية والشفافية والوضوح في الأهداف التي تتوخى السلطة الجديدة تحقيقها.

وعلى إثر بيان 19 جوان 1965 التّأمت الحكومة التي كان يرأسها أحمد بن بلة يوم 20 جوان لتُساير الحدث، وبعد استماعها للعرض الشامل لأسباب ومبررات الانقلاب واقتنعت بها، قرّرت أن تُخوّل - بصفة مؤقتة - إلى أحمد مدغري مهمّة وزارتي الداخلية والمالية، وإلى تجيني هدام (كذا) وزير الأوقاف مهمّة وزارتي الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية، وإلى بلقاسم شريف وزير التربية مهمّة وزارة الأنباء.¹

وبمناسبة الذكرى الثالثة للاستقلال، أدلى رئيس مجلس الثورة هواري بومدين بتصريح ثانٍ في: 06 ربيع الأول 1385هـ الموافق 5 جويلية 1965م وهو عبارة عن خطابٍ من أربع صفحات على الجريدة الرسمية تطرّق فيه بشكل مفصّل لمختلف القضايا السياسيّة والدبلوماسية وبالخصوص الاقتصاديّة منها والاجتماعيّة التي سنركّز عليها، حيث جاء في الخطاب:

وبناءً على "المفهوم الديماغوجي للاشتراكية، لم يكن الوضع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بأحسن منه في المجالين السياسي والإداري.. فهو - أي بن بلة - يستغل المهرجانات الخطابية أمام الجماهير من أجل التأثير عليها وكسب مودّتها لينسبها بذلك تناقضات سياسته الطائشة المضرة المُبذرة لثروات البلاد وميزانية الدولة.²

فهل كان بومدين يسعى إلى إعادة بناء الدولة من جديد أم أنّه سيسير على نهج بدأه بن بلة، ربّما بطريقة مختلفة فقط؟ ما دامت الاشتراكية ومشاركة الطبقات المحرومة وردّ الاعتبار للفلاحين وتجنيد المجتمع والعدالة الاجتماعية .. لم يخل منها العهد السابق؟

على مستوى الخطاب: "إنّ مجلس الثورة قد قطع على نفسه يوم 19 يونيو عهداً أمام الله والتاريخ على تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً.. إن النهوض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً في

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 56، المصدر السابق، ص805.

² - ج.ر.ج.ج، ع: 56، المصدر السابق، ص809.

إطار مؤسساتنا المطابقة لحاجات الشعب سيساعدها على وضع أسس سياستنا الوطنية وتوجيهها توجيهًا سليمًا.

"والآن نودّ أن نتساءل: ماهي حقيقة الوضع الاقتصادي لدينا وقد مضت على استقلال بلادنا ثلاث سنوات؟ والجواب: إنّ النتائج التي حصلنا عليها حتى الآن نتائج غير مرضية وتحت كل ما كنّا نتوقعه.. ثم يردف: "وقد تميّز الوضع الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الأخيرة بانخفاض الإنتاج وضياع رأس المال المنتج وتدهور النشاط في عديد من القطاعات واتّساع الهوة بين منطقة وأخرى وبين قطاع وآخر وتدهور بعث على القلق وترتب عنه انعدام الثقة لدى الجماهير وفقدان الحماس لدى العمّال، وأدّى هذا الوضع إلى ادّخار الناس لأموالهم عوض استثمارها.¹

ثم ينفي أيّ فضل - حتى في ما يتعلّق بالتسيير الذاتي - للعهد السابق رغم ورود بعض الإيجابيات بقوله: "والواقع أنه إذا كنّا قد تجنبنا الكارثة وإذا استطعنا المحافظة على بعض مكاسب الثورة فإنّ الفضل يعود إلى الفلاحين والعمّال وإلى نُضجهم السياسي قبل كل شيء، وذلك أنّ التسيير الذاتي في كلا القطاعين الفلاحي والصناعي لم يكن إلّا من صنع الفلاحين والعمّال وحدهم، ولئن حاول الحكم الفرديّ أن يتبنّى ويستغلّ لفائده هذا النظام، فإنّه في الواقع لم يزد على أن أصدر قانونًا أقرّ به نظامًا اختاره الشعب لنفسه.²

وفي ما يعتزم العهد الجديد القيام به، يواصل بومدين تصريحه قائلاً: "فالذي نهدف إليه ليس اقتسام الغنائم، بل تحويل اقتصادنا وتعبئة كافة طاقاتنا الحيّة من أجل تحقيق هذا التحويل، ولبلوغ هذا الهدف يتعيّن علينا قبل كلّ شيء أن نعرف كيف نستثمر مواردنا الداخليّة، ولهذا ينبغي أن نهَيّ ظروف الأمن وعنصر الثقة التي من شأنها أن تضمن لنا

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 56، المصدر السابق، ص810

² - ج.ر.ج.ج، ع: 56، المصدر السابق، ص ص 809-811، كثير من الكتابات تلقّت فكرة بومدين القائلة: "أنّ الجماهير هجمت على الممتلكات الشاغرة فاضطرّ النظام إلى تقنين العملية" على غير تصوّر أو هُدًى من خلفيّة أو دراسة لتجارب سابقة مما يجعلها مثلبة غير قابلة للمراجعة، مع أنّ التسيير الذاتي مأخوذ من تجربة يوغسلافية ضمن تجارب المعسكر الاشتراكي وقد كان بن بلة يُصرّ على تطبيقها وفق خصوصيّات المجتمع الجزائري العربي المسلم، حتى أنه كان يستشهد بإعادة الرسول صلى الله عليه وسلم لتقسيم الأموال بين المهاجرين والأنصار بعد الهجرة، انظر: أحمد بن بلة (قناة الجزيرة)، شاهد على العصر، ج10، المصدر السابق.

زيادة ملحوظة في استثمار رأس المال القومي واستغلال الأموال المدخرة ومساهمة فعّالة من كافة أفراد الشعب بالنهوض بالاقتصاد الوطني.

ثم يضيف: "أما وقد زال التشدق بالاشتراكية الزائفة الجوفاء، فعلينا الآن الشروع في بناء اقتصاد اشتراكي حقيقي، وذلك أن الأجيال القادمة سوف لا تحفظ شيئا من أقوالنا وإنما ستحكم علينا بما سننجزه من أعمال، فعلينا إذن العمل بوعي صحيح وعزم صادق.. "إننا نقطع على أنفسنا العهد بأنه لن يعود بعد اليوم في هذه البلاد مجال للارتجال الأعمى ولن نسمح بالتبذير الذي أوشك أن يقضي على مبدأ التسيير الذاتي نفسه، هذا المبدأ الذي هو أحد الأركان الأساسية لاتجاهنا الاشتراكي.

"أما في القطاع الفلاحي فإن الإصلاح الزراعي الذي كان تحقيقه واجبا على الحكومة نحو الفلاحين نظرا للدور الفعال الذي قاموا به أثناء الثورة، يجب أن يضمن لنا مساهمة الجماهير في تطور البلاد والنهوض بها وذلك بواسطة مؤسسات منظمة علينا إنشاؤها"¹.

لقد حكم بومدين على أن اشتراكية سلفه في الميدان الاقتصادي بأنها اشتراكية زائفة وجوفاء، ووعد أن القادم هو "بناء اقتصاد اشتراكي حقيقي"، لكن ماهي معايير الفرز بين الزائف والحقيقي مادام كل من بلّة وبومدين يتفقان على أن الاشتراكية المقصودة جزائرية الروح والخلفيات تراعي خصوصيات المجتمع الجزائري؟ دون أن ينسى بومدين في الإشارة إلى أن التسيير الذاتي هو "أحد الأركان الأساسية لاتجاهنا الاشتراكي".

من الوثائق الهامة التي صدرت من سلطة الحكم الجديد للجزائر بعد تصريحه 19 يونيو ثم 05 يوليو، قرار تشكيل حكومته الأولى الصادر بتاريخ 10 يوليو 1965م والتي يرأسها بنفسه بالإضافة إلى رئاسته لمجلس الوزراء وتوليّه لحقيبة الدفاع الوطني، وهو نفسه رئيس مجلس الثورة الذي ستمارس الحكومة مهامها تحت رقبته "على اعتبار أنه مصدر السلطة المطلقة"².

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 56، المصدر السابق، ص 811.

² - ج.ر.ج.ج، أمر رقم 65-182، مؤرخ في 10 يوليو 1965م، ع: 58، س: 2، 13 يوليو 1965، ص 831.

وبهذا أصبح مجلس الثورة يُمسك بالسلطة التشريعية والتنفيذية في آنٍ واحد عن طريق الأوامر (لتشريع القوانين) والمراسيم (لتنفيذها).¹

ومن القرارات الاقتصادية الموروثة عن عهد الرئيس بن بلة في مجالات الاتفاقيات الدولية بين الجزائر ودولة الكويت معاهدة تتعلق باتفاق القرض ترجع إلى تاريخ 25 أفريل 1965، دشن بها الحكم الجديد المحافظة على علاقة الجزائر بالمجتمع الدولي من خلال المصادقة عليها بتاريخ 13 يوليو 1965، دون الإفصاح عن تفاصيل بنودها.²

وكذلك وقع الرئيس على قرار صادر في 8 يوليو 1965 ويتضمن تحديد تاريخ تداول العملة الوطنية الجديدة من دون ذكر تفاصيل نوعيتها أو فئاتها، وذلك انطلاقاً من تاريخ 12 يوليو 1965م.³

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنه ليس هناك تحوّل في هذه المرحلة من خلال التصريحات الأولية لبداية نظام بومدين، وإذا كانت هناك إعادة للنظر في بناء اقتصاد الدولة فهي لا تتجاوز الاختلاف في الكيفية وطرق التطبيق، وأن الخطاب الجديد -آنذاك- لا زال يوحي بالسير على منوال التحوّل الفعلي والحقيقي الذي بدأت الدولة الجزائرية في عهد بن بلة، والقائم على خلفيات بيان أول نوفمبر وبرنامج طرابلس وميثاق الجزائر، والمتضمن باختصار: إحداث القطيعة مع الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة زمن الاحتلال.

المطلب الثاني: من استكمال التأميم إلى سياسة التخطيط والاقتصاد الموجه

ضمّت الحكومة الأولى في عهد الرئيس بومدين عشرين (20) عضواً برئيسها، فيها من الوزارات إحدى عشرة (11) حقيبة ذات الصلة بالاقتصاد والمجتمع كما يلي:

جدول رقم (30) يبين الوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في

¹ - ج.ر.ج.ج، المادة: 6، ع: 58، المصدر السابق، ص832.

² - ج.ر.ج.ج، أمر رقم 65-189، مؤرخ في 14 ربيع الأول 1385 هـ الموافق 13 يوليو 1965م، ع: 58، المصدر السابق، ص830.

³ - ج.ر.ج.ج، قرار مؤرخ في: 9 ربيع الأول 1385 هـ الموافق 8 يوليو 1965م، ع: 58، المصدر نفسه، ص833.

حكومة بومدين الأولى.

الرقم	الوزارة	الوزير
01	وزارة الصناعة والطاقة	عبد السلام بلعيد
02	وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي	أحمد محساس
03	وزارة التجارة	نور الدين دلسي (كذا)
04	وزارة المالية والتخطيط	أحمد قايد
05	وزارة التعمير والإسكان	محمد الهادي الحاج اسماعيل
06	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	عبد العزيز زرداني
07	وزارة التربية الوطنية	أحمد طالب (كذا)
08	وزارة الصحة العمومية	تجيني (كذا) هدام
09	وزارة الشبيبة والرياضة	عبد الكريم بن محمود
10	وزارة السياحة	عبد العزيز معاوي
11	وزارة الأشغال العمومية	عبد النور علي يحي

المصدر: ج.ر.ج.ج، عدد 58/13 يوليو - جويلية - 1965، ص 831.

والملاحظ على تركيبة الحكومة الجديدة ما يلي:

- إضافة مهام التخطيط إلى وزارة المالية مما جعل بعض الكتاب يطلقون على هذه الفترة بمرحلة التخطيط، وقد أسندت حقيبتها إلى أحمد قايد الذي كان وزير السياحة في حكومة بن بلة الأولى.¹

- كل الوزارات السيادية والأساسية لهذه المرحلة يتولاها أعضاء في مجلس الثورة، ماعدا وزارة الصناعة التي تولّاها بلعيد عبد السلام² وهو ليس عضواً بالمجلس.

¹ - J.O.R.A, (18 septembre 1963), Op-Cit, P 976.

² - بلعيد عبد السلام : وُلِدَ في 20 يوليو 1928 بعين الكبيرة وناضل في سبيل استقلال الجزائر ، اختاره الرئيس بومدين لوزارة الصناعة والطاقة في 13 جويلية 1965، بعد أن كان مديراً عاماً لشركة سوناطراك، يُلقَّب بأبي الصناعة الجزائرية، انضمت الجزائر في عهده إلى منظمة أوبك سنة 1969 لتصبح من حينها عضواً مؤثراً فيها، كان له دور حاسم في الوصول إلى تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971، واحتضنت الجزائر أول قمة لمنظمة أوبك في 1975 والتي تُوجت بإعلان إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية، ترأس الحكومة الجزائرية في 1992 إلى 1993، وتوفي في 27 يوليو 2020، انظر: وكالة الأنباء الجزائرية، منظمة أوبك تكريم المجاهد ورئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام، تاريخ النشر: 24 يوليو 2020، متاح على رابط: www.aps.dz، تمّت مراجعته من الموقع في: 26 يوليو 2020، سا: 2.38 مساءً.

لكن من مؤشرات التردد وعدم الاستقرار ما أن تشكلت هذه الحكومة حتى دخلت في سلسلة من التعديلات منذ 1965 إلى سنة 1969، من ذلك:

- إعادة دمج وزارة الإسكان والتعمير مع وزارة الأشغال العمومية، التي يرأسها علي يحيى عبد النور في 04 أفريل 1966، ثم أعيد توزيع صلاحياتها بين وزارتي الداخلية والأشغال التي أصبح تسمى وزارة الأشغال العمومية والبناء في 19 ماي 1966م.

- نقل علي يحيى عبد النور من هذه الوزارة إلى وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي خلفاً لعللي محساس في 22 سبتمبر 1966م.

- تكليف أحمد مدغري بمهام وزير المالية والتخطيط وتحويل قايد أحمد إلى رئاسة حزب جبهة التحرير الوطني في 14 ديسمبر 1967م.

- تعيين شريف بلقاسم في منصب وزير المالية والتخطيط، والطبيب العربي كوزير للفلاحة والإصلاح الزراعي، وتعويض عبد العزيز زرداني بسعيد معزوزي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في 07 مارس 1968م.

- تعيين العياشي باكير في وزارة التجارة خلفاً لنور الدين دلسي في 13 جوان 1969م¹.

ومع أن هذه الحكومة جاءت في ظرف سياسي استثنائي (انقلاب 19 جوان 1965م) لم تتضح فيه معالم الطريق - على الأقل في السنتين الأوليين - سواء لدى السلطة الحاكمة أو المعارضة أو جماهير الشعب الجزائري، فمن الناحية الاقتصادية دبّ التباطؤ والسير في عمليات التأميم المتوسط والصغير بين (1965-1966)، لكن مع ذلك استمرت سياسة التأميم في بعض الميادين التي منها حسب الجدول التالي:

جدول رقم (31) يبين سير عمليات التأميم خلال سنة 1966:

¹ - Abdelkader Boulsane, **Les gouvernements de l'Algerie 1962-2006**, Edition houma, Alger, 2007, PP:66-67.

التاريخ	عمليات التأمين أو الإنشاء
08 ماي 1966	تأمين المؤسسات المنجمية
31 ماي 1966	ترسيم احتكار الدولة لكل عمليات وأنشطة التأمينات
14 جوان 1966	إنشاء البنك الوطني الجزائري (B.N.A)
ديسمبر 1966	إنشاء القرض الشعبي الجزائري (C.P.A)

المراجع: Abderrahim Lamchichi, op- cit, P136.

كما حافظت الدولة على مستويات متوازنة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، والتي منها إنتاج المحروقات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (32) يبين تطوّر إنتاج المحروقات بين سنتي 1965 و1966 (الوحدة: 10^3 طن)

السنوات	1965	1966
الإنتاج		
النفط الخام والمكثفات	29.129.4	37.254.9
الغاز الطبيعي	1.640.0	1.836.0

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 8- الطاقة والمناجم، ص151.

من خلال قراءة معطيات الجدول يتبين لنا محافظة النفط على معدل إنتاجه مقارنة بسنة 1964، حيث كان يُقدّر بـ 29.137.8، وعرف تطوّرًا ملحوظًا في سنة 1966، لكن إنتاج الغاز تطوّر بشكل زاد عن الضعف مقارنة بسنة 1964، حيث كان يُقدّر مستوى إنتاجه بـ 665.0 (بالوحدة المشار إليها في الجدول).

كانت ميزانية الدولة لسنة 1965 من ترسيم الرئيس السابق وقد تعاملت السلطة الثورية وفق معطياتها، بينما رصدت لسنة 1966 ميزانية عامة مقدّرة بـ 3.200.000.000 د.ج، توزّع على كل من الوزارات للتسيير ويصدر بشأن ميزانية التجهيز أمّ متمم، لذلك احتاجت هذه الميزانية إلى قانون تكميلي أول في 3 مارس 1966 وثاني في 11 مارس 1966،

وثالث في 8 جوان 1966 ورابع في 21 سبتمبر 1966.¹

وفيما يتعلق بالإنتاج في قطاع التعدين الذي ظهرت فيه مؤشرات التذبذب خلال عهد حكومات الرئيس الأول، فقد عرف تراجعاً كبيراً كما يظهر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (33) يبين إنتاج وتصدير المعادن خلال سنتي 1965 و 1966 (الوحدة: 10^3 طن)

المنتج	الحديد		الرصاص		الزنك		النحاس		الفوسفات	
	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير	إنتاج	تصدير
1965	3.2	3.0	15	12.5	64	67.4	3.6	3.6	90	57
1966	1.8	1.8	7	7.9	25	14.7	4.3	1.5	119	41

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، فصل 8- الطاقة والمناجم، ص 150.

من خلال قراءة الجدول يتبين لنا أنّ هناك تراجعاً إلى النصف أو أقل من ذلك في كل من الحديد والرصاص والزنك وحتى الفوسفات الذي يظهر فيه تطوّر الإنتاج سنة 1966، يتراجع فيه التصدير عما كان عليه في سنة 1965، وربما مردّد ذلك هو تداعيات الواقع السياسي الذي عرفته البلاد على إثر انقلاب 19 جوان 1965، في انتظار إلى أين ستتجه الأوضاع الجديدة.

وفيما يتعلّق بالإنتاج النباتي خلال هذه الفترة عرف التطوّر التالي:

جدول رقم (34) يبين تطوّر إنتاج الحبوب خلال موسم 1965 / 1966 (الوحدة: بالطن)

المنتج	الموسم
قمح صلب	4.815.500
قمح لين	1.485.010
شعير	1.297.700

¹ - مزغرانى بومدين، المجموعة الكاملة لنصوص قوانين المالية، المرجع السابق، ص 107-108.

خرطال	65.210
ذرة صفراء	34.480
ذرة بيضاء	8.900
أرز	55.500
المجموع	7.762.300

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 132.

يتضح من الجدول مدى التراجع في الإنتاج مقارنة بموسم 1965/1964 حيث قُدِّرَ المجموع بـ 17.341.700، وذلك دائما يرجع إلى تأثيرات الوضع السياسي الجديد.

في حين عرف إنتاج البقول الجافة التطور التالي:

جدول رقم (35) يبين تطور إنتاج البقول الجافة خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالطن)

المنتج	الموسم
المنتج	1966 / 1965
الفول	139.010
الجلبان	25.010
العدس	29.820
الحمص	101.420
الفاصوليا	9.350
المجموع	304,610

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 132.

من خلال الجدول يمكن أن نعتبر محصول البقول الجافة قد حافظ على وتيرة الإنتاج ولم إلا تراجعاً طفيفاً مقارنة بالموسم السابق: 1965/1964 حيث كان يقدر مجموع المنتج بـ 394.570، ولكن مع ذلك تبقى ظاهرة التراجع على مستوى التفاصيل هي السائدة.

وفيما يتعلق بالحمضيات سجلت الأرقام التالية وفق الجدول:

جدول رقم (36) يبين تطوّر إنتاج الحمضيّات خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالقنطار)

المنتج	الموسم
البرتقال	1966 / 1965
المندرين	2.820.100
الكليمونتين	328.920
الليمون	667.400
البوملو	156.930
	46.470
المجموع	4.019.820

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 132.

بينما عرف إنتاج التمور التطوّر التالي حسب الجدول:

جدول رقم (37) يبين تطوّر إنتاج التمور والزيتون خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالقنطار)

المنتج	الموسم
التمور	1966 / 1965
الزيتون	1.151.120
	1.400.000

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 132.

بالرجوع إلى منتج التمور في الموسم السابق 1964/1965 والذي قدّر بـ 1.098.240، يكون هو المحصول الوحيد الذي عرف تطوّرًا ملحوظًا، وربما ذلك لأنّه يتركز بمنطقة الجنوب الجزائري الذي يبدو أنّه لم يتأثر بحدث الانقلاب وتغيّر جهاز الحكم في البلاد، في حين أن الزيتون سجّل التراجع على غرار المحاصيل المنتجة بشمال البلاد، حيث قدّر في الموسم الماضي بـ 1.500.000 قنطار.

وخلال هذه المرحلة عرفت الصادرات والواردات نوعًا من الثبات رغم الوضع السياسي

الجديد، كما يتبين حسب الجدول التالي:

جدول رقم (38) يبين تطوّر الصادرات والواردات خلال سنتي 1965 و1966 (الوحدة: بمليون د.ج)

السنوات	1965	1966
النشاط الاقتصادي		
الصادرات	3.146.0	3.070.0
الواردات	3.314.0	3.154.0

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المرجع السابق، ص 172.

يؤشّر الجدول على انخفاض الصادرات بين السنتين وكذلك إذا ما قورنت بسنة 1964 حيث بلغت ما مقداره 3.589.0 مليون د.ج، وهذا يمثل مؤشراً سلبياً، أمّا ما عرفته الواردات من انخفاض طفيف فقد يعتبر مؤشراً إيجابياً إذا نظرنا إليه من زاوية تقليص فاتورة التوريد لصالح ميزانية الدولة، لكنّه يعدّ مؤشراً سلبياً إذا اعتبرنا مردّه إلى امتناع بعض الدول عن التصدير للجزائر في انتظار انجلاء اتجاه الأوضاع بعد الانقلاب.

ونظراً للظرف السائد آنذاك فقد عرف الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا حالتين متناقضتين، حيث سجل عجزاً تجارياً سنة 1965، بينما حقق فائضاً في السنة الموالية 1966، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (39) يبين تطوّر الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا بين سنتي 1965 و1966 (الوحدة بمليون فرنك جديد)

السنة	الصادرات	الواردات	الرصيد
1965	2.420	2.730	310 -
1966	2.530	2.330	200 +

المرجع: عجة الجبالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 40.

وإن كان صاحب المرجع علّق على الجدول بأنّ الفائض المحقق ما هو إلا مجرد

فائض إسمي فقط ناتج عن تبادل المواد الأولية بالمنتجات الصناعية الفرنسية، وعلى كل حال فإنّ التذبذب الحاصل في هذا التبادل مؤشّر على أن الدولة الفرنسية لم تعد تعطي الأولوية في تهاونها الدولي للجزائر مبررة ذلك بتخوف المتعاملين الاقتصاديين الفرنسيين من عدم الاستقرار السياسي الذي تُعاني منه الدولة الجزائرية.¹

لكن ابتداء من سنة 1967 عرفت البلاد نقلة اقتصادية صناعية عبر سياسة التخطيط والاقتصاد الموجّه، فمنذ دمج مهمة التخطيط مع وزارة المالية ثم استحداث كتابة الدولة للتخطيط باشرت السلطة الثورية في عملية وضع المخطّطات الإنمائية الكبرى في الميدان الصناعي ابتداء من 1967 كما يتبيّن لنا في الجدول التالي:

جدول رقم (40) المخطّطات الإنمائية الصناعية خلال عشر سنوات بين 1967 و1977

المخطّطات الإنمائية الصناعية	النسبة المتوقعة	النسبة المحقّقة
المخطط الثلاثي (67-1969)	60.0 %	72.0 %
المخطّط الرباعي الأول (70-1973)	44.7 %	57.3 %
المخطّط الرباعي الثاني (74-1977)	43.5 %	61.2 %

المصدر: Abdelhamid Brahimi, l'économie Alg., Op-Cit, P 90

يُظهر الجدول مدى النجاح في تحقيق نتائج إيجابية في النمو الصناعي بين النسبة المتوقعة من كل مخطّط وبين نسبة الإنجاز التي فاقت التوقعات في جميع المخطّطات، وبالتوازي مع مواصلة عمليات التأمينات الكبرى إلى نهايتها في سنة 1971، ما لبث ذلك أن شكّل قاعدة انطلاق حقيقية للاحتكار العمومي للثروة والتنمية لدى الدولة، حتى سمّاها البعض بـ"رأسمالية الدولة" من خلال تأسيس شركات وطنية متخصصة يتسع نشاطها بأصولها وفروعها ليشمل كافة ربوع التراب الوطني كله.²

وعلى الرغم من إيجابيات هذا التوجّه القائم بالأساس على التركيز على التصنيع

¹ - عجة الجيلي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 41.

² - علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص 328.

السريع، خاصة وأن الدولة أولت للصناعات الثقيلة والقاعدية عناية كبيرة لتوفير الشروط الأساسية لخلق مناصب جديدة لطلبات العمل المتزايدة، وفوق كل ذلك العمل على إرساء الأسس الكفيلة باقتصاد قوي ومستدام.¹

بالرغم من حسن النوايا في كل ذلك إلا أن السلطة لم تقدم أية مبادرة لتشكيل أجهزة ديمقراطية تساهم في اتخاذ القرارات الوطنية، مما أفضى إلى انفصام بين فئات المجتمع وبين تلك المشاريع التي تُمليها السلطة بشكل فوقي وهذا ما أدى إلى تشكّل أرضية خصبة لعرقلة المجهودات الجبارة التي بذلت في مجال الصناعة.²

وعلى مستوى التوزيع السكاني دفع التصنيع إلى هجرة الريف وبالتالي إهمال الزراعة الريفية وتوجّه الجماهير نحو المدن التي غدت مركز استقطاب جماعي وديمقراطي أدى إلى التكدّس البشري في المدينة على حساب الريف والعادات والتقاليد الريفية، ممّا جعل السلطة تفكر في مشروع ضخّم ذي فاعلية أكبر تجسّده الحكومة الثانية بدءًا من سنة 1971 تحت مسمى "الثورة الزراعية" سنعود للحديث عنه لاحقًا.³

أما وضعيّة القطاع الخاص فقد عرف انحصارا من طرف الدولة التي سيطرت على القطاع العمومي في مجالات التوظيف، وعلى إثر ذلك أخذت مساهمة رؤوس الأموال الخاصة منحىً تنازلياً، بتراجع النسبة المئوية لصالح القطاع العمومي الذي لم يعد هناك رجعة في احتكار الدولة له، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (41) يبيّن تراجع مساهمة الرأسمال الخاص وفق المعدّل السنوي لإجمالي التوظيف الوطني.

¹ - Djamil Kasmi, **Diagnostic économique et financier des programmes de stabilisation et=d'ajustement structurel de l'économie algérienne**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Lumière Lyon 2, Sciences économiques et de gestion, 6 novembre 2008, P16.

² - وعلى إثر ذلك تقلص توسع التسيير الذاتي في الصناعة وأخذ في الانخفاض المحتوم حيث كان يشمل 18492 عامل سنة 1969، مايعادل نسبة 12.8% من مجموع العمالة الصناعية ليتدرج إلى 9903 عامل فقط سنة 1972، بما يعادل 4.7%، انظر: علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، المرجع السابق، ص330.

³ - ج.ر.ج.، ميثاق الثورة الزراعية، ع: 97، س: 8، بتاريخ: 12 شوال 1391هـ الموافق 30 نوفمبر 1971م، ص 1626.

متنوع مع دول العالم الثالث زيادة على تحسين علاقات الجزائر الاقتصادية مع أمريكا على حساب فرنسا منذ 1966م، حيث أن الشركة البترولية سوناطراك سعت إلى إنشاء ثماني مؤسسات فرعية مختلطة مع شركات أجنبية منها سبعة جزائرية - أمريكية، وواحدة فقط جزائرية - فرنسية، وقد ترافق ذلك مع تزايد الارتفاع في عائدات البترول بين 1967 إلى 1972 على النحو التالي:

جدول رقم (42) يبين العائدات البترولية للدولة حسب السنوات المشار إليها (بمليون د.ج)

السنوات	1967	1969	1971	1972
العائدات	880 م د ج	1.320 م د ج	1.659 م د ج	3.200 م د ج

المراجع.: Abderrahim Lamchichi, **L'ALGERIE EN CRISE**, op-cit, P115.

فكان على وزارة الصناعة والطاقة أن تُباشر تنفيذ هذه القرارات السيادية كما جاء في المرسوم رقم 71-64، مؤرخ في 28 ذي الحجة 1390هـ الموافق 24 فبراير 1971م، والرسوم رقم 71-65، بنفس التاريخ، والمتعلقين بنقل الأموال المؤممة بموجب الأمرين 71-8 و 71-9 والأمر 71-10، المشار إليهما في الهامش إلى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وإنتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك)¹.

ولم تغفل الدولة عن الجوانب التشريعية والقانونية ضمن هذا التوجه، لتكون خاتمة سنة 1971م إصدار ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات بالإضافة إلى ضبط العلاقات الجماعية للعامل في القطاع الخاص.²

والمؤكد أيضًا أن الدولة في عهد الرئيس بومدين وخلال الحكومتين الأولى والثانية كانت قد أتمت التأميمات إلى نهايتها حسب الآتي:

جدول رقم (43) يبين سير التأميمات إلى نهايتها

التاريخ	عمليات التأميم أو الإنشاء

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 17 (25 فبراير 1971) نفسه، ص 266-267.

² - انظر الملحق رقم (25) ورقم (28)، ص 345 وص 348.

أكتوبر 1967	إنشاء البنك الخارجي الجزائري (B.E.A)
13 ماي 1968	تأميم السوق الجزائرية للمنتجات البترولية (14 نقطة توزيع)
20 ماي 1968	تأميم 22 شركة في قطاعات مواد البناء والأسمدة والتعدين..
أفريل-جوان 1968	تأميم 50 شركة في مجال الإسمنت والدهانات والزيوت الصناعية ..
ماي-أوت 1968	سلسلة تأميمات لصالح سوناطراك باحتكار تسويق المنتجات البترولية والرقابة على قطاع البتروكيماويات..
جوان 1970	تأميم جزئي لشركات المحروقات (شركة شال-الجزائر وفيليبس للبترول).
24 فيفري 1971	تأميم نهائي للمحروقات ومصادر الطاقة: الغاز والبترول وحصول الدولة على 51% من أسهم الشركات الفرنسية (ELF و CFP).
15 نوفمبر 1974	الإعلان عن نهاية سير التأميمات.

المراجع: Abderrahim Lamchichi, op- cit, P136.

وبالتوازي مع ذلك تدعمت التأميمات الصناعية باستكمال تأميم النظام البنكي والمالي وتم تحديد صلاحيات البنوك الرئيسية الثلاثة وفروعها بعد دخول الدولة في مرحلة المخططات الإنمائية الكبرى على النحو التالي:

جدول رقم (44) يبين تأميم النظام البنكي الجزائري في عهد حكم الرئيس هواري بومدين

البنك	الفروع والتعاقدات	التاريخ
البنك	القرض الجزائري التونسي	1966-07-01
الوطني	القرض الصناعي التجاري	1967-07-01
الجزائري	البنك الوطني للتجارة والصناعة	1968-01-01
B.N.A	بنك باريس والأراضي المنخفضة	1968-06-01
القرض الشعبي الجزائري C.P.A	البنك الشعبي التجاري الصناعي - الجزائر	1966-12-29
	البنك الشعبي التجاري الصناعي - وهران	1966-12-29
	البنك الشعبي التجاري الصناعي - قسنطينة	1966-12-29
	البنك الشعبي التجاري الصناعي - عنابة	1966-12-29
	البنك الشعبي للقرض الشعبي - الجزائر	1966-12-29
	بنك الجزائر - مصر	1968-01-01
	شركة مارسيلياس	1968-06-03

1967-09-12	القرض الليوني	البنك
1968-01-06	سوسيتي جنرال	الخارجي
1968-04-28	بارسلاي بنك	الجزائري
1968-05-26	بي إي آ أم B.I.A.M	B.E.A
1968-05-31	قرض الشمال	

المراجع: Abderrahim Lamchichi, op- cit, P138

وعلى أساس ما تقدّم فإن المخطّط الرابعي الثاني كان تحت مسؤولية الحكومة الثانية التي بدأتها من جانفي سنة 1974 إلى نهاية عهدها في أفريل 1977م، والحكومة الثالثة هي التي أكملت المخطّط المذكور، وقد جاء تشكيل هذه الحكومة بعد إصدار الميثاق الوطني ودستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 1976م¹.

وحيث أن الاشتراكية خيار الشعب الذي لا رجعة فيه²، فإن الميثاق الوطني 1976 يؤكد على أن: "الدولة الاشتراكية خلافاً للدولة البرجوازية لا تقتصر على التدخلات المحدودة في الحياة الاقتصادية.. بل هي تحرص على ألا يكون الاقتصاد مُحكراً لصالح فئة محظوظة، وتضمن لكل مواطن قسطه حسب عمله، أي: أن التحكم في الاقتصاد وتحويله وتوجيهه في نطاق التخطيط الاشتراكي يدخل ضمن مهامها الأساسية، كما أن الدولة الاشتراكية تنظّم الإنتاج وتوزّع الدخل القومي، مؤكّدةً بذلك دورها كعامل أساسي في تحويل الاقتصاد ومجموع العلاقات الاجتماعية"، لذلك فالسلطة السياسية المتمركزة هي المُشرفة على الاقتصاد وتحويله³.

¹ - بعد العودة إلى الشرعية الدستورية، تم بتاريخ 5 جويلية 1976 إصدار الميثاق الوطني بعد إجراء إستفتاء شعبي ليصبح المصدر الأسمى لسياسة الأمة وقوانين الدولة، وبعدها حضر مشروع دستور عرض على الإستفتاء الشعبي في 19/11/1976، انظر: ج.ر.ج.ج، أمر رقم: 76-57، مؤرخ في: 7 رجب 1396 هـ الموافق 5 يوليو 1976م، المتضمن نشر الميثاق الوطني، ع: 61، س: 13، بتاريخ: 3 شعبان 1396 هـ الموافق 30 يوليو 1976م، ص 890، وأيضاً: ج.ر.ج.ج، أمر رقم: 76-97، مؤرخ في: 30 ذي الحجة 1396 هـ الموافق 22 نوفمبر 1976م، المتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية، ع: 94، س: 13، بتاريخ: 2 ذو الحجة 1396 هـ الموافق 24 نوفمبر 1976م، ص 1292.

² - المادة 10 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1976، ج.ر.ج.ج، ع: 94، سنة: 10، بتاريخ: 02 ذو الحجة 1396 هـ الموافق 24 نوفمبر 1976م، ص 1295.

³ - الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر، المرجع السابق، ص 152.

وقد استحوذ القطاع الصناعي على المبالغ الاستثمارية (بملايير الدينار الجزائري) حسب المخططات الإنمائية الكبرى كما يلي:

جدول رقم (45) يبين حجم الاستثمار الصناعي بين المبالغ المرصودة والمبالغ النافذة (المنفقة)

إجمالي الاستثمار	الرباعي الثاني 1977-74		الرباعي الأول 1973-70		الثلاثي 1969-67		المخطط مجال الاستثمار
	القيمة النافذة	القيمة المرصودة	القيمة النافذة	القيمة المرصودة	القيمة النافذة	القيمة المرصودة	
99.6	74.1	48	20.8	12.4	04.7	05.4	القطاع الصناعي

المراجع: إعداد الطالب بناءً على ما ورد في: صالح صالح، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989 (محاضرة) في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة سطيف 01، السنة الجامعية 2015-2016، ص 4.

يؤشر الجدول على أن القيمة لم تستنفذ القيمة المرصودة في المخطط الثلاثي، لكن تجاوزت القيمة النافذة القيمة المرصودة في المخطط الرباعي الأول بـ 8.4 مليار د.ج، بينما تجاوزتها في المخطط الرباعي الثاني 26.1 مليار د.ج، وهو مازف إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي إلى ما يقارب 100 مليار د.ج، وهم مبلغ معتبر في سنوات السبعينات من القرن العشرين وبالنسبة لدولة لازالت تشق طريقها الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى استحوذ فرع المحروقات على حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (46) يبين تطوّر الاستثمارات في فرع المحروقات (بمليار د.ج)

الرباعي الثاني 1977-74			الرباعي الأول 1973-70			الثلاثي 1969-67			المخطط
ق ن	ق م	ق مر	ق ن	ق م	ق مر	ق ن	ق م	ق مر*	التكلفة مجال الاستثمار

36.00	63.55	19.5	9.78	16.00	4.57	2.52	4.65	2.27	فرع المحروقات
%57			%61			%54			نسبة التنفيذ %

(*) ق مر: القيمة المرصودة / ق م : قيمة المشاريع / ق ن : القيمة النافذة

المراجع: Abdelhamid Brahimi, l'économie Alg., Op-Cit, P 93

في كل المخططات لم يتم تحقيق النسبة الكاملة رغم تجاوز القيمة النافذة للقيم المرصودة وقيمة المشاريع ولكن مادامت تجاوزت الخمسين بالمائة فهي نسبة مقبولة اقتصادياً دائماً بالنسبة لدولة لازالت تشق طريقها نحو النمو.

إذا أخذنا في الاعتبار تطور أسعار البترول من 1967 إلى 1978 كآلاتي:

جدول رقم (47) يبين تطور أسعار البترول بين 1967 و 1978 (بالدولار الأمريكي)

السنة	1967	1968	1969	1970	1971	1972
سعر البترول	17.7	17.3	17.4	17.5	21.3	22.4
السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978
سعر البترول	31.8	97.5	81.9	95.9	107.9	100.0

المراجع: Abdelhamid Brahimi, l'économie Alg., Op-Cit, P107

فالجدول يوضح نوعاً من الثبات في السعر خلال السنوات الأربع، ليبدأ في الارتفاع تدريجياً من سنة 1971 إلى 1973 متأثراً بالحرب الإسرائيلية - العربية، ليتضاعف سنة 1974 حوالي ثلاث مرات عن سنة 1973، مع انخفاض طفيف في السنة المقبلة 1975، وسرعان ما يعود للارتفاع بشكل ملحوظ في السنوات القادمة، مما أعطى الدولة أريحية مالية لمسايرة المخططات الصناعية.

جدير بالذكر أن الجزائر لم تقتصر في الصناعة على المحروقات والتعدين والكهرباء والغاز، بل دخلت الدولة بأزيد من ثلاثين شركة وطنية أصلية ناهيك عن فروعها وميادين أنشطتها التي تغطي كافة التراب الوطني وفي كل المجالات.

نذكر منها بعد SONATRACH: الشركة الوطنية لإنتاج وتسويق المحروقات
SONELGAZ: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز - SONAREM: الشركة الوطنية للبحث
واستغلال المناجم - SONACOME: الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية-
SONALEC: الشركة الوطنية للصناعات الكهربائية - SNTA: الشركة الوطنية للتبغ
والكبريت - SNTR: الشركة الوطنية للنقل البري - SNCFA: الشركة الوطنية للسكك
الحديدية - SONIPEC: الشركة الوطنية للصناعات الجلدية - SOGEDIA: الشركة
الوطنية لتسيير وترقية الصناعات الغذائية - SN-SEMPAC: الشركة الوطنية للسميد
والصناعات الغذائية والأطعمة - SONIC: الشركة الوطنية للصناعات الورقية - SNMC:
الشركة الوطنية لمواد البناء¹.

وواضح من هذه الشركات وطبيعة تخصصاتها وتنوع نشاطاتها أن الدولة تريد أن
تغطي كافة الاحتياجات الخدمية والاستهلاكية الضرورية للمواطن ولتوفر كل ما تحتاجه
الزراعة والصناعة نفسها من المواد الأولية.

فكان إجمالي الاستثمارات في المخططات الثلاثة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (48) يبين إجمالي الاستثمارات خلال فترة (1967-1977) (الوحدة : بمليار د.ج)

المخطط		1969/1967 (ث)		1973/1970 (1.ر)		1977/1974 (2.ر)	
		ق.الاستثمار	النسبة %	ق.الاستثمار	النسبة %	ق.الاستثمار	النسبة %
القطاعات							
الزراعة		1.9	20.7	4.35	12	8.9	7.3
الصناعة		4.7	53.5	20.8	57.3	74.1	61.1
قطاعات أخرى		2.3	25.8	11.35	30.7	38.2	31.6
المجموع		9.1	100	36.5	100	121.2	100

المراجع: عبد الحق لعموري، عشرية الفرصة الأخيرة: الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات دار

¹ - Djamila Kasmi, *Diagnostic économique...*, Op-cit, P16 .

الشهاب، باتنة، الجزائر، 2015، ص64.

يؤكد الجدول على التوجه نحو الصناعة التي تضاعفت مبالغ الاستثمارات فيها بعشرات المرات بينما يقل ذلك في الزراعة بشكل ملحوظ.

وقد مكّنت المخططات الكبرى من زيادة معدلات التشغيل في سوق العمل كما يلي:

جدول رقم (49) يبين تطور نسبة التشغيل بناء على المخططات الإنمائية الكبرى

فترة المخطط	مناصب الشغل المنشأة	نسبة الزيادة
1967-1969 الثلاثي	145.000 +	3.2 % +
1970-1973 الرباعي 1	289.000 +	3.6 % +
1974-1977 الرباعي 2 + 1978	677.000 +	5.6 % +

المراجع: Abderrahim Lamchichi, op- cit, P201

يتبين لنا من خلال الجدول أن الدولة الجزائرية استطاعت أن تضبط مؤشر التنمية بشكل تصاعدي في ميدان التشغيل في القطاع الصناعي من حيث خلق فرص العمل وفتح مناصب التوظيف وبالتالي الحد من البطالة وإفرازاتها الاجتماعية، لكن ماذا عن التوازنات القطاعية بين الصناعة وغيرها من مختلف القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة؟

الجدول التالي يبين لنا كيف أن التوجه نحو الصناعة عمل على تناقص التشغيل بالزراعة وكذا بالنسبة للتجارة والخدمات في حين أن بقية القطاعات عرفت تطورا بوتائر متفاوتة حسب توزيع النسبة المئوية (%) للتشغيل على مختلف القطاعات والتخصصات في سنوات: 1967-1973-1978:

جدول رقم (50) يبين نسب التشغيل موزعة على أنواع القطاعات

السنوات	1967	1973	1978
القطاعات			
الزراعة	50.0	40.0	33.9
الصناعة	07.0	11.2	13.1

الأشغال العمومية	04.1	08.7	14.0
النقل	03.0	03.9	04.2
التجارة والخدمات	18.4	16.3	15.0
الإدارة	17.5	19.9	19.8
المجموع	%100	%100	%100

المزج: Abderrahim Lamchichi, op- cit, P202

يوضح الجدول مدى تراجع نسبة التشغيل في الزراعة التي كانت القطاع الأساسي الذي يستوعب اليد العاملة الجزائرية وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع التجارة والخدمات وفي المقابل ارتفاع نسبة التشغيل في الصناعة وكذا الأشغال العمومية والإدارة وهو ما يدل على التوجه العام نحو الوظيفة الحكومية.

أما من ناحية الإنتاج الصناعي من 1967 إلى 1978 فيظهر لنا تزايد قيمة المنتج في مختلف الأنشطة الصناعية حسب ما يلي:

جدول رقم (51) يبين مدى تطور المنتج الصناعي خلال السنوات المشار إليها (بمليار د.ج)

السنوات	1967	1973	1977	1978
الصناعات				
الصناعات القاعدية	01.6	03.3	04.9	05.7
الصناعات التحويلية	02.3	04.3	04.7	04.8
الصناعات المنجمية والطاقة	0.4	0.8	01.5	01.6
المجموع	04.3	08.4	11.5	12.1
العتاد الصناعي خارج المحروقات	14.1	21.1	28.8	31.7
الإنتاج الصناعي وفق التخصصات	40.3	62.1	80.2	86.6

المصدر: Abdelhamid Brahimi, l'économie Alg., Op-Cit, P130

وقد حظيت الصناعات التحويلية للمعادن بتطويرها على المدى القصير - كما نص عليه المخطط الرباعي الثاني - مما حقق المنتج التالي:

جدول رقم (52) يبين مدى تطور المنتج في الصناعات التحويلية خلال السنوات المشار إليها

المنتج (بالطن)	1973	1974	1975	1976
الصلب	130.000	150000	175.000	430.000
الفونط	361.000	295.000	400.000	430.000
أنابيب	ح/ كبير 820.000 ح/ صغير 46.000	109.000 31.000	80.000 20.000	115.000 27.000
قضبان الخرسانة	41.000	37.000	45.000	47.000
شبكات ملحومة	4.300	7.000	6.800	47.000
غاز صناعي (م ³)	هيدروجين 27.000 أكسجين 2.980.000 أستلين 650.000	28.000 3.100.000 690.000	40.000 3.400.000 730.000	40.000 / 800.000

المصدر: وزارة التجارة، النشرة الاقتصادية، منشورات مديرية الدراسات والبرامج الإحصائية والتوثيقية، الجزائر، ع: 1، 1977، ص10.

أما الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني فقد أعطى الإحصائيات التالية حسب الجدول:

جدول رقم (53) يبين الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي من 1970 إلى 1978م.

م.ق.ن. (*)	السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
02	المياه والطاقة	12.4	13.2	14.5	16.5	18.0	21.3	25.0	27.4	32.4
03	المحروقات	45.9	36.5	48.3	52.5	50.3	51.3	57.0	58.2	67.0
05	المناجم والمقالع	56.4	57.8	63.4	61.0	63.4	64.8	61.2	63.2	68.0
06	ص.ح.م.م.ك.إ. (**)	18.0	14.9	18.1	21.1	20.2	27.7	31.1	33.3	43.2
07	مواد البناء	16.7	17.3	20.8	18.5	18.2	23.8	30.5	41.7	55.4
09	الكيمياء والمطاط	20.5	27.8	25.5	37.8	25.2	30.1	32.0	37.8	40.8
10	الصناعات الفلاحية والغذائية	32.5	34.1	38.1	42.0	46.1	47.6	54.0	56.7	57.8
11	الصناعات النسيجية	28.7	28.9	28.3	31.8	31.3	36.6	39.4	36.7	43.6
12	صناعات الجلود والأحذية	35.4	30.5	31.4	35.0	44.7	43.8	49.6	50.6	59.7
13	ص. الخشب والفلين والورق	21.1	19.9	22.3	26.6	26.3	28.9	36.8	41.1	45.2
	الرقم الاستدلالي العام	30.0	27.0	32.4	36.3	34.8	37.8	43.0	45.7	53.4
	الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	22.2	22.4	24.4	28.2	27.0	32.2	36.1	39.5	46.7
	الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	20.9	20.9	22.8	27.9	26.0	31.2	34.8	37.8	44.7

(*) مدونة قطاع النشاط / (**) الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، مرجع سابق، فصل 9- الصناعة، ص160.

إن المؤشرات في الجدول تؤكد على تضاعف الرقم الاستدلالي في سنة 1978 عنه في سنة 1970، وفي جل المؤشرات عبر ميادين الصناعة والتصنيع تبين أن الجزائر - بالفعل - أخذت طريقها نحو تحقيق التنمية والتطور في إطار التأكيد على التحولات الاقتصادية التي باشرتها بعد استقلالها وتعميق مسارها، في مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين، حيث استطاعت - إلى حدٍّ ما - استغلال ما أُتيح لها من موارد مالية واستقرار اجتماعي في محاولة انطلاقة اقتصادية متميزة مما يفترض أن يجعل منها دولة في طليعة الدول السائرة في طريق النمو.

يرتبط النشاط التجاري بالقطاع الصناعي تصديراً وتوريداً لذلك يمكن متابعة حركة الموانئ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (40) يبين نشاط ميناء وهران خلال سنة 1977 (الحمولة بالطن)

الشهر	شحن	تفريغ	المجموع
جانفي	1.105	1.500	2.605
فيفري	942	1.537	2.479
مارس	984	1.410	2.394
أفريل	754	1.348	2.102
ماي	1.140	1.814	2.954
جوان	2.049	4.386	6.435
جويلية	7.471	9.420	16.891
أوت	7.707	8.046	15.753
سبتمبر	3.034	5.297	8.331
أكتوبر	3.146	2.906	6.052
نوفمبر	790	3.330	4.120
ديسمبر	1.080	3.469	4.549
المجموع العام	30.202	44.463	74.665

يؤشر الجدول على الارتفاع في مقدار الحمولة سواء في معدل الشحن أو التفريغ، وكنموذج آخر لحركة الموانئ بشرق البلاد، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (55) يبين حركة الملاحة بميناء سكيكدة 1977

الشهر	عدد السفن		
	دخول	خروج	المجموع
جانفي	94	94	188
فيفري	106	106	212
مارس	91	91	182
أفريل	95	95	190
ماي	90	90	180
جوان	100	100	200
جويلية	103	103	206
أوت	83	83	166
سبتمبر	77	77	154
أكتوبر	103	103	206
نوفمبر	95	89	184
ديسمبر	101	100	201
المجموع	1.138	1.131	2.269

المصدر: Office National des Ports, Op-çit, P109.

الملاحظ من خلال الجدول تساوي عدد السفن من جانفي إلى أكتوبر وليس هناك فارق سوى في شهري نوفمبر وديسمبر مما قد يطرح التساؤل حول صحة الإحصائيات الواردة ودقتها مع أنها واردة في المصدر الرسمي المشار إليه.

وعلى كل حال هل كان بإمكان تلك الأقطاب الصناعية والشركات الوطنية والأنشطة التجارية تحقيق النجاح الاقتصادي والصمود في ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وهل تستطيع أن تنخرط في التنافسية العالمية وتوفر للمستخدمين ما تفرضه حقوق العمال بناءً على إنتاجيتها وبالتالي تتحرر من الاعتماد على خزانة الدولة وعائدات المحروقات؟؟

هذا ما ستجيب عنه التقييمات والانتقادات الموجهة للسياسة الصناعية التصنيعية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجها نظام الرئيس هواري بومدين، وبطبيعة الحال سيكون ذلك في فترة حكم خليفته الرئيس الشاذلي بن جديد.

المطلب الثاني: الثورة الزراعية

ظلّ العمل بالتسيير الذاتي¹ الموروث عن نظام الرئيس بن بلة، باعتباره مرحلة أولى في طريق الثورة الزراعية - بعد الاستقلال - باسترداد أراضي المعمّرين لفائدة العمال والفلاحين الجزائريين الذين أصبحوا منتجين لغلات الأرض طبقاً للتوجه الاشتراكي للبلاد.

وعليه فإن المرحلة الثانية هي التي ستطبق على الملكيات والمزارع التي وقعت تحت تصرف المواطنين الجزائريين أنفسهم، بحيث لا يكفي تأميم الأرض وتمكين الفلاح منها فقط، بل تستهدف العملية إحداث الظروف الملائمة لاستثمارها من قبل الجماهير الريفية التي طالما حرمت من خيارات التطور والترقية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية².

إنّ تشكّلت الحكومة الثانية في يوليو 1970م بثلاث وعشرين (23) حقيبة، وهي التي تولّت تجسيد مشروع الثورة الزراعية بعد استكمال تأميم المحروقات وقد استحدثت فيها وزارات جديدة وغيّرت مناصب عديد من الوزراء، وهي في أغلبها (18 وزارة) مرتبطة بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية، كما في الجدول:

جدول رقم (56) يبين الوزارات والوزراء المعيّنين في مناصب ذات الصلة بالشؤون

الاقتصادية والاجتماعية في حكومة بومدين الثانية (1970).

الرقم	تسمية الوزارة / كتابة الدولة	اسم الوزير
01	وزارة الصناعة والطاقة	بلعيد عبد السلام

¹ - في المرحلة البومدينية دخل التسيير الذاتي في طور اللامركزية وطبقاً للأمر رقم 68-653 الصادر في 30 ديسمبر 1968م والذي استتبعته جهود الاستثمار، قد عزّز وضاعف حركة التجديد للتسيير الذاتي وأصبح عليه طابع الاختيار الامتيازي لفائدة اشتراكية ديمقراطية، انظر: ج.ج.ج.ج.، ميثاق الثورة الزراعية، المقدمة، ع:97، المرجع السابق، ص 1632، لكن الظاهر أن هناك تناقضاً واضحاً، حيث أنّ النتائج استمرت في التراجع إلى غاية سنة 1970، أي: قبل سنة واحدة من إصدار ميثاق الثورة الزراعية.

² - ج.ج.ج.ج.، ع:97، المصدر نفسه، ص 1626.

02	وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي	محمد طيبي
03	وزارة التجارة	عياشي ياكز
04	وزارة المالية	اسماعيل محروق
05	كتابة الدولة للتخطيط	كمال عبد الله خوجة
06	وزارة البريد والمواصلات	محمد قاضي
07	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	محمد سعيد معروزي
08	وزارة التعليم الابتدائي والثانوي	عبد الكريم بن محمود
09	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	محمد الصديق بن يحي
10	وزارة الصحة العمومية	عمر بوجلاب
11	وزارة قدماء المجاهدين	محمود قنّز
12	وزارة الشبيبة والرياضة	عبد الله فاضل
13	وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية	مولود قاسم
14	وزارة السياحة	عبد العزيز معاوي
15	وزارة الأشغال العمومية والبناء	عبد القادر زعبيك
16	كتابة د. مكلفة بالنقل	رابح بيطاط
17	كتابة د. الأخبار والثقافة	أحمد طالب (كذا)
18	كتابة د. للمياه	عبد الله عرياوي

المصدر: ج.ر.ج.ج، أمر رقم 70-53، ع: 63، الجمعة 21 جمادى الأولى 1390هـ/ 24 يوليو 1970م، ص 906.

ومما يُلاحظ حول هذه الحكومة:

- حافظ فيها بلعيد عبد السلام على منصبه في وزارة الصناعة.
- تمّ استحداث منصب وزير دولة مكلف بالنقل بعد فصله عن البريد والمواصلات وأُقي على منصب وزير دولة بدون تكليف.
- تم استحداث منصبي كاتب دولة: الأول للتخطيط بعد فصله عن وزارة المالية، والثاني للمياه وهذا لم يكن موجوداً في الحكومة الأولى.
- توسّع دائرة الارتباط بين المناصب والمسؤوليات الوزارية وبين الشؤون الاقتصادية واحتياجات المجتمع، في محاولة لتجسيد توظيف الحكومة نحو خدمة الجماهير.

- حاز التعليم على أهمية كبرى من حيث تواجده على مستوى ثلاث وزارات مستقلة عن بعضها: التعليم الابتدائي والثانوي، التعليم العالي، التعليم الأصلي¹.

لكن يبدو أن طريقة التسيير البيروقراطية لم تمكن الأراضي المسيرة ذاتياً من تحقيق ما هو مرغوب، بل أدت إلى تراجع النتائج وتدهور نسب الإنتاج حسب الجدول التالي:

جدول رقم (57) يبين نسبة تراجع إنتاج الفلاحة المسيرة ذاتياً بين 1963-1970م

السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
نسبة الإنتاج	30.81	20.72	17.69	11.80	16.96	17.31	14.32	12.93
	%	%	%	%	%	%	%	%

المراجع: إعداد الطالب بناءً على ما ورد في: Abderrahim Lamchichi, op- cit, P184

وعليه فإن مشروع الثورة الزراعية ضروري حسب القائمين عليه للمبررات التالية:

- ثقل مخلفات تركة المرحلة الاستعمارية.
- الظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأرض.
- وفي الحديث عن مضمون الثورة الزراعية تكلم المشروع عن أهدافها، وتتلخص في:
- القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي، التي أولها الأرض.
- تحقيق الظروف الآيلة إلى التحويل العميق للآرياف، بضمان حقوق المستغلين للأرض وإدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، وتثبيت العائلات الفلاحية في محيطها.

¹ - وهو التعليم الشرعي (علوم الدين الإسلامي) من الفقه والأصول والسيرة والعقيدة والتوحيد.. بالإضافة إلى مواد علوم الطبيعة والحياة والأدب، ويتبع لوزارة الشؤون الدينية، بقيادة مولود قاسم نايت بلقاسم (1927-1992م) وهو شخصية وطنية سياسية وعلمية وأدبية موسوعية، ولد في قرية بلعياي ببلدية آقبو المختلطة التابعة لولاية بجاية، بدأ تعليمه الأولي بقريته في الكتاتيب والزوايا وأخذ عن شيوخ المنطقة ثم انتقل إلى المدرسة الفرنسية ثم إلى الزيتونة (1946 بالتزامن مع انضمامه إلى حزب الشعب) ومصر ثم بلدان أوروبا الشرقية في الخمسينيات، مما جعل منه موسوعة متقلة، ترك مؤلفات عديدة بالعربية وباللغات الأجنبية.. وأنجزت حوله بعض الدراسات منها: تاحي اسماعيل، مولود قاسم نايت بلقاسم، نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية (1927-1992)، رسالة ماجستير (مخطوط)، من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، س: الجامعية: 2006-2007م، ص10 ومابعد، وقد كانت مؤسسة المعهد الإسلامي بتقوت (متوسطة علي بن أبي طالب حالياً) نموذجاً لهذا النوع من المدارس التعليمية.

- تحسين ظروف المعيشة لأكبر عدد ممكن من المستغلين الحقيقيين للأرض.
 - ضمان استمرار وسائل المعيشة لمن يتعدّر عليهم استغلال الأرض بتعويضهم عن أراضيهم المؤمّمة.
 - على أمل أن يكون نجاح المجموعات الأولى مُطلقاً لحركة تقدّمية لإعادة هيكلة الاستغلالات الزراعية.
- وتبعاً لذلك تمّ تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية، والذي تؤمّم الأراضي والنخيل وتُلق به على أساس الأوضاع الثلاثة التالية:

- التغيب عن الأرض.
 - إلغاء الملكية الواسعة، بقصد إزالة الفوارق التي تسود عالم الريف وضمان تساوي الفرص أمام الجميع.
 - أراضي الجماعات العمومية كالأحباس وأملاك الدولة والخاصة التي لا مالك لها.¹
- وفي الحديث عن أهداف التنمية الزراعية التي ستحقّقها الثورة الزراعية ورد:
- عصرنة الزراعة من البذرة والسماد إلى طرق الري واستخدام الآلة وتقنية الإنتاج
 - تحويل بنية الإنتاج الزراعي لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان الذين تتطور مقادير استهلاكهم مع تطوّر التصنيع.
 - تصفية آثار الزراعة الاستعمارية، وإنعاش الصناعة بما تتطلبه من منتجات زراعية.²

وجاء في خاتمة المقدّمة: "إن الثورة الزراعية تستهدف القضاء على آثار استعمار دام 130 سنة (كذا) .. ولكنها ليست محاولة يائسة لإزالة آثار التاريخ، إنّما هي إرادة اختيارية تستهدف توفير الفرصة ووسائل الاختيار للجزائريين المحتاجين لتشييد وقيادة مستقبلهم، فهي

¹ - بلغت الأراضي التي ضُمّت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية، ما يقارب 964,747 هكتار من الأراضي، منها 691,282 هكتار صالحة للزراعة، أي 72%، انظر: مليكة جرمولي: السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات المطبقة عليها، (رسالة ماجستير - مخطوط) إشراف: منصور بن لرنب، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1426هـ / 2005م، ص 47.

² - ج.ر.ج.ج. ع: 97، المصدر السابق، ص ص: 1629 - 1634.

إذن عمل يجب أن يركز على العلم والتنظيم، ومجهود مستمر تدعمه تعبئة الطاقات والإيمان الراسخ.. وبذلك هي مرحلة جديدة وحاسمة برزت للوجود مع التسيير الذاتي المحدث من طرف العمال والمدعم من طرف السلطة الثورية خلال السنوات الأخيرة.

"كما أن الثورة الزراعية مطابقة لاشتراكيّتنا وهي منطقية مع سياسة الاستقلال الاقتصادي.. وهي أخيراً ضرورية لاسترجاع شخصيتنا الثقافية وهي تلزم البلاد في نفس الوقت بالسير في التصنيع"¹.

بناءً على هذا الميثاق وانطلاقاً من 08 نوفمبر 1971، أصدر الرئيس بومدين أمر تطبيق الثورة الزراعية تحت شعار مادته الأولى: "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"²، وعلى الجملة يهدف المشروع إلى إصلاح القطاع الزراعي، وتغيير وجه الريف وترقيته، و دمج الفلاح في المسيرة التنموية.

ولقد كان على وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي أن تدعم المشروع بترسانة من المراسيم المتضمنة للقوانين الأساسية النموذجية لعدد من الهيئات الزراعية تحت تسمية "المجموعة أو التعاونية".. حسب الجدول التالي³:

جدول رقم (58) يبين المجموعات والتعاونيات الزراعية المهيكلة للثورة الزراعية

الرقم	المرسوم رقم:	الهيئة الزراعية
01	150-72	المجموعة التعاونية التحضيرية للاستثمار
02	151-72	المجموعة الزراعية للمالكين على الشيوع

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 97 نفسه، ص 1641.

² - ج.ر.ج.ج، أمر رقم 71-73 مؤرخ في: 20 رمضان 1391 هـ الموافق 8 نوفمبر 1971، ع: 97، س: 8، بتاريخ: 12 شوال 1391 هـ الموافق 30 نوفمبر 1971م، ص 1642.

³ - كل المراسيم الواردة في ع: 64، س: 9 من (150-72 إلى 156-72) مؤرخة في 16 جمادى الثانية 1392 هـ الموافق 27 يوليو 1972م، ص 992-1022، وهي المرتبة في الجدول من 1 إلى 7، بينما ورد (مرسوم رقم 74-199) مؤرخ في 14 رمضان 1494 هـ الموافق 1 أكتوبر 1974م، وهو المرتب 8 في الجدول، في ع: 80، س: 11 مؤرخ في 17 رمضان 1394 هـ الموافق 4 أكتوبر 1974م، ص 1035. و(مرسوم رقم 75-169) مؤرخ في 27 ذو الحجة 1395 هـ الموافق 30 ديسمبر 1975م وهو المرتب 9 في الجدول جاء في ع: 03، س: 13 مؤرخ في 7 محرم 1396 هـ الموافق 9 يناير (جانفي) 1976م، ص 31.

مجموعة التعاون الفلاحي	152-72	03
التعاونية الزراعية الخاصة بالتعاون المشترك	153-72	04
التعاونية الزراعية للإنتاج الخاص بالثورة الزراعية	154-72	05
التعاونية الزراعية للخدمات الاختصاصية	155-72	06
التعاونية الزراعية البلدية المتعددة الخدمات	156-72	07
تعاونية تسويق الفواكه والخضر للولاية	199-74	08
تعاونية التربية الرعوية للثورة الزراعية	169-75	09

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على ما ورد في ج.ر.ج.ج. ، الأعداد: 64 (11 غشت (أوت) 1972م) و 80 (4 أكتوبر 1974م) و 03 (9 جانفي 1976م).

إن خطة الثورة الزراعية التي تبناها النظام الحاكم ومن خلال المجموعات والتعاونيات المهيكله لها تروم بالفلاحة أن تواكب التطور الصناعي وإفرازاته كما تستهدف الفلاح نفسه وتجعله عاملاً معترّزاً بخدمة الأرض يتوفّر على كل الوسائل المادية المنتجة محلياً، ومتفتحاً على المساهمة الواعية في تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد من موقع مسؤوليته على الفلاحة والرعي وفي نفس الوقت منضبطاً بالأطر القانونية والتنظيمات والهياكل التي يستدعيها الخيار الاشتراكي.

أمّا الحكومة الثالثة فقد تشكّلت بمرسوم رقم 77-73 مؤرخ في 4 جمادى الأولى 1397هـ الموافق 23 أفريل 1977م، وقد ارتبطت عشرون (20) وزارة منها بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية كما يلي:

جدول رقم (59) يبين الوزراء المعيّنين في الوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة بومدين الثالثة.

الرقم	الوزارة	الوزير
01	وزارة الصناعات الخفيفة	بلعيد عبد السلام
02	وزارة الفلاحة والثورة الزراعية	محمد طيبي العربي
03	وزارة التجارة	محمد يعلى
04	وزارة المالية	محمد الصديق بن يحي
05	وزارة البريد والمواصلات	محمد زرقيني

06	وزارة العمل والتكوين المهني	محمد أمير
07	وزارة التربية	مصطفى الأشرف
08	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عبد اللطيف رحال
09	وزارة الصحة العمومية	سعيد آيت مسعودان
10	وزارة المجاهدين	محمد السعيد معروزي
11	وزارة الشبيبة والرياضة	جمال حوحو
12	وزارة الشؤون الدينية (وزير مكلف)	مولود قاسم نايت بلقاسم
13	وزارة السياحة	عبد الغني العقبلي
14	وزارة السكن والبناء	عبد المجيد أوشيش
15	وزارة النقل	أحمد دراية
16	وزارة الإعلام والثقافة	رضا مالك
17	وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة	أحمد بن الشريف
18	وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية	أحمد غزالي (كذا)
19	وزارة الصناعة الثقيلة	محمد الياسين
20	كتابة الدولة للتخطيط	كمال عبد الله خوجة

المصدر: ج.ر.ج.ج، عدد 37، السنة 14، بتاريخ 29 جمادى الأولى 1397 هـ الموافق 08 مايو 1977م، ص 665.

الملاحظ على هذه الحكومة وشخصيات وزرائها ما يلي:

- هذه الحكومة الأخيرة لبومدين هي التي وقّع فيها على القرارات والأوامر والمراسيم بصفته "رئيس الجمهورية"، وكانت فيها المرجعية بناءً على الميثاق الوطني وبمقتضى الدستور.

- تبرز الصناعة والتصنيع في هذه الحكومة من خلال ثلاث وزارات: الصناعات الخفيفة، الصناعة الثقيلة، الطاقة والصناعات البتروكيمياوية¹.

¹ - لا عجب فإن الميثاق الوطني يعتبر: "قوة الاقتصاد العصري تكمن أساساً في الصناعة، والصناعات الأساسية التي تُحوّل المواد الأولية، وتصنع أدوات التجهيز هي التي تتحكم ضمن الإنتاج الصناعي في مستوى التنمية" هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بُدّ من التحكم في السوق الوطنية بجعلها "أضمن قاعدة للتنمية الاقتصادية.. لأنها تجعل الاقتصاد في مأمن من تقلبات الملباسات الدولية..". انظر: الميثاق الوطني في ج.ر.ج.ج...، ع: 61، س: 10، بتاريخ: 3 شعبان 1396 هـ الموافق 30 يوليو 1976م، ص 943.

- حظيت الزراعة بالتواجد في وزارتين: الفلاحة والثورة الزراعية، والري واستصلاح الأراضي، مع إنشاء كتابتين للدولة لم تُدرجا ضمن طاقم الحكومة، إحداهما مكلفة بالإنتاج النباتي والأخرى بالإنتاج الحيواني¹.

- تمّ حذف التعليم الأصلي التابع لوزارة الشؤون الدينية التي بدورها أصبحت تحت وصاية وزير لدى رئاسة الجمهورية مكلف بالشؤون الدينية.

- إلغاء تسمية وزارة التعليم الابتدائي والثانوي وتحولت إلى وزارة التربية وأُقي على التعليم العالي والبحث العلمي كما هو لكن بشخصية وزارية جديدة.

- تمّ إدراج التكوين المهني لأول مرة في حكومة جزائرية مع العمل في وزارة واحدة، وهذا من مقتضيات مرحلة الصناعة والتصنيع والأشغال العمومية والبناء، فضلاً عن الهندسة الزراعية والاهتمام بالفلاحة الصحراوية²، ومختلف القطاعات التي دشنتها الدولة والاختصاصات التابعة لها.

أمّا مؤشرات التشغيل في مختلف فروع النشاط الاقتصادي حسب توزيع السكّان وفق التعداد العام للسكّان سنة 1977، فتكشف عن الأرقام والنسب التالية:

جدول رقم (60) يبيّن نسب التشغيل حسب توزيع السكّان وفق التعداد العام لسنة 1977

نسبة الأجراء	المجموع	ريفي	حضري	فرع النشاط الاقتصادي
44.3%	692.160	628.603	63.557	الفلاحة
86.3%	302.055	89.247	212.808	الصناعات التحويلية
99.8%	48.489	20.839	27.650	المحروقات
98.5%	50.918	23.056	27.862	صناعات أخرى
92.6%	345.816	197.777	148.039	بناء وأشغال عمومية

¹ - المادة 3 من ذات المرسوم الوارد في ج.ر.ج.ج.ع: 37 (08 مايو 1977م) السابق، ص 665.

² - تمّ إنشاء المعهد التكنولوجي للزراعة الصحراوية، كمؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، ومقرّه في ورقلة ولاية الواحات، المادة الأولى والثانية من المرسوم رقم: 71-255 مؤرخ في 29 شعبان 1391 هـ الموافق 19 أكتوبر 1971م، انظر: ج.ر.ج.ج.ع: 90، ص: 8، بتاريخ 17 رمضان 1391 هـ الموافق 5 نوفمبر 1971م، ص 1500.

النقل والمواصلات	86.269	46.151	132.420	79.6%
التجارة	127.116	56.464	183.580	35.9%
الإدارة والخدمات	271.706	125.373	397.019	98.6%
خدمات أخرى	73.827	27.097	100.984	67.5%
نشاطات غير مصرحة	46.582	36.948	83.530	84.2%
المجموع	1.085.416	1.251.555	2.336.971	72.2%

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، مرجع سابق، فصل 2- التشغيل، ص 52.

الملاحظ هو ارتفاع نسب التشغيل في قطاعات الصناعات التحويلية والمحروقات والصناعات الأخرى والبناء والأشغال العمومية وخصوصا في الإدارة والخدمات وبشكل يثير الاستغراب في النشاطات غير المصرحة.

ومن حيث السكّان النشيطون للأسر العادية حسب الجنس لنفس التعداد السكاني سنة (1977)، يتبين ما يلي:

جدول رقم (61) يبين أعداد المشتغلين حسب الجنس وفق التعداد العام لسنة 1977

التعيين	ذكور	إناث	المجموع
المشتغلون	2.198.738	138.234	2.336.972
أشخاص بدون عمل	647.517	21.310	670.827
رَبّات بيوت مشغلات جزئياً	/ / /	42.513	42.513
إجمالي السكّان	7.773.060	7.872.431	15.645.491

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، مرجع سابق، فصل 2- التشغيل، ص 52.

لم يُشر الجدول إلى نسب التشغيل اعتمادا على عدد المؤهلين للعمل، لكن بناءً على تعداد إجمالي السكّان يمكن احتساب نسبة العاملين إلى التعداد العام للسكّان بـ 14.93% ونسبة الأشخاص بدون عمل بـ 04.28%، بينما ربّات البيوت المشغلات جزئياً بـ 0.27%.

هذا على المستوى النظري والإحصائي لكن من الناحية العملية، وعلى الرغم من

المؤسسات والشركات الوطنية والمجموعات والتعاونيات التي أنشأتها السلطة الثورية إلا أنها عند منتقديها وخاصة من ذوي التوجه الرأسمالي مجرد آليات إدارية ساهمت في تكريس البيروقراطية، وتغافلت عن قيمة الفرد والفروق الفردية التي تعطي للعمل والإنتاج أبعاده التنافسية؟ هذا أيضًا قد يكون من ضمن الانتقادات الموجهة لسياسة الثورات الصناعية والزراعية التي تزعمها نظام الرئيس هواري بومدين.

المبحث الثالث: انعكاسات التحولات الاقتصادية على مجتمع وادي ريغ في عهد الرئيس هواري بومدين

المطلب الأول: السلطة الثورية بين تعميم التنمية وآفاق التوازن الجهوي

أ - مشروع ولاية الواحات والتنمية عبر الجماعات المحلية:

أكد نظام السلطة الثورية الناتج عن انقلاب 19 جوان 1965م على تعميم التنمية عبر كافة جهات الوطن وذلك بتصحيح الاختلالات بين المناطق والقطاعات باعتبار انتقاداته لسياسة الرئيس السابق أحمد بن بلة حول الوضع الاقتصادي خلال السنوات الثلاث من حكمه حين وصفه: " .. بانخفاض الإنتاج وتدهور النشاط في عديد من القطاعات واتساع هوة الفوارق بين منطقة وأخرى وبين قطاع وآخر".¹

وبناء على ذلك عقد الرئيس هواري بومدين في 24 نوفمبر 1966 اجتماع مجلس الوزراء بمدينة ورقلة وقرّر فيه تخصيص أول مشروع حكومي ضخم ومتكامل لفائدة ولاية الواحات²، وبعد أن أكد نظام السلطة الثورية على ضرورة تحرر البلدية من مخلفات التسيير الاستعماري وكذا التسيير الفوضوي والعشوائي بعد الاستقلال وحتمية مواكبتها للتطور الحاصل في بناء مؤسسات الدولة، أصدرت حكومة الرئيس بومدين قانون البلدية (1967) مؤكدة على دورها الاقتصادي.³

¹ - ج.ر.ج.ج، بيان مجلس الثورة (19 صفر 1385هـ الموافق 19 يونيو 1965)، ع:56، المصدر السابق، ص 811.

² - دينيس بيلي، معالم لتاريخ ورقلة (1872-1992) - مخطوط - ترجمة علي إيدر (د.ت)، ص 41.

³ - ج.ر.ج.ج، أمر رقم: 67-24 مؤرخ في: 18 يناير 1967، ع: 06، س: 04 (18 يناير/جانفي 1967)، ص ص: 101-102.

فجاء في الباب الأول من الكتاب الثاني اختصاصات البلدية، التي احتوت: التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التجهيز والإنعاش الاقتصادي والتنمية الفلاحية والسياحية والصناعية فضلا عن السكن والإسكان والحماية المدنية وخدمة الثقافة والمجتمع.¹

وأتبع ذلك في 1969 بإصدار قانون الولاية مُعرِّفًا إيّاها حسب مادته الأولى: "الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي تُكوّن أيضًا منطقة إدارية للدولة"²، وهكذا تم وضع الإطار النظري لكل من البلدية والولاية في أداء المهام التنموية.

وعلى غرار مدينة تقرت شهدت مدينتا جامعة والمغير العديد من المرافق التجارية والصناعية، وعلى رأسها معمل التمور بجامعة ويعدّ من أكبر المعامل في إفريقيا وضع حجر أساسه الرئيس بومدين سنة 1968 لينطلق في الخدمة في 28 جانفي 1970، ويقع المعمل بمحاذاة الطريق الوطني رقم 03 وسط المدينة ويتربع على مساحة تفوق 80 ألف متر مربع بطاقة عمالية بين 1000 و2000 عامل وجناح إداري من 10 مكاتب ويتوفر على حظيرة للسيارات والشاحنات ومختلف العربات والمركبات وممر للقطار عبر السكة الحديدية وكل مستلزمات التخزين والفرز والتعليب من أجل التصدير نحو الخارج.³

كما أنجز معملان لتكييف التمور في كل من تقرت والمغير أيضًا، لكن معمل جامعة هو الأكبر ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى الإفريقي، وقد مثّلت هذه المعامل أوّل مراكز احتواء المرأة وخروجها إلى العمل، سواء في صيغة اليد العاملة الدائمة أو الموسمية التي تقتضيها مراحل فرز وتنظيف التمور إلى مرحلة التعليب نحو التسويق

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 06، س: 04 (18 يناير/جانفي 1967)، المصدر السابق، ص: 103-104.

² - ج.ر.ج.ج، ع: 06، رقم: 69-38 مؤرخ في: 7 ربيع الأول 1389هـ الموافق 23 مايو 1969م، ع: 44، س: 06 (23 مايو 1969)، ص: 521.

³ - بوابة بلدية جامعة، معمل التمور بجامعة بين الإهمال والضياح ينتظر رد الاعتبار، 03-10-2016، متاح على رابط: <http://www.apc-djamaa.com/>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 25-09-2020، سا: 02.05 مساءً، انظر صور المعمل في الملحق

الداخلي والخارجي.¹

وتماشياً مع القرارات السياسية والإدارية وفي إطار استراتيجية الرئيس بومدين فيما يتعلق بتنظيم الجيش وتغذيته بعنصر الشباب من أبناء الشعب الذين لا علاقة لهم بالثورة التحريرية، وصناعة طفرة اجتماعية من خلال احتكاك شبان البلاد ببعضهم وإطلاعهم على ظروف وأحوال سكان بقية مناطق الوطن، فضلاً عن مساهمتهم في بنائه من خلال مخططات الخدمة العسكرية الوطنية، تم استدعاء أول فوج من شباب الواحات إلى الخدمة الوطنية في 26 فيفري 1969.²

وقد كان لذلك دوره في إحداث التغيرات الاجتماعية، حيث أُعتبر ذلك عند شباب أهل المنطقة فرصة لاستكشاف وطنهم وسكانه في شمال البلاد وأقاصي جنوبها الكبير سواء من الناحية الجغرافية أو من النواحي الاجتماعية والثقافية في ربط صداقات وإنشاء علاقات جديدة، فضلاً عن مساهمة ذلك في ترسيخ روح المواطنة والمشاركة العملية في خدمة الدولة والنظام والانتظام فكان الظهور باللباس العسكري مما يُثير الإعجاب والفخر والاعتزاز بالانتماء إلى مؤسسة ترمز إلى قوة الدولة وسلطتها.

فاختار العديد من شباب المنطقة الانضمام الطوعي إلى أسلاك الجيش والدرك معتبرين ذلك أفضل ما يوفر لهم منصب عمل مستقرّ يضمن لهم مستقبلهم مساهمين في أكبر إنجازات تلك المرحلة: السد الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية.

وفي إطار التجنيد للانخراط في مشاريع التنمية سواء عبر مخططات الحكومة أو من خلال إنجازات الخدمة الوطنية جاءت الزيارة الثانية للرئيس بومدين إلى ورقلة من 27 إلى 31 جانفي 1970، والتي جاءت بعد أن أمضى على المرسوم الرئاسي المتعلق بالمخطط الرباعي الأول: 1970-1973 تحت شعار: "السياسة الثورية من أجل التوازن الجهوي هي

¹ - محادثة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق.

² - دينيس بيلي، معالم لتاريخ ورقلة، المرجع السابق، ص 43.

اليوم حقيقة مُعاشة¹.

من جهة أخرى، جاءت هذه الزيارة كتضامن مع أهل المنطقة عقب نكبة أمطار سنة 1969م الشهيرة في الثقافة التاريخية المحلية، وفي إطار اهتمام الدولة بالمنطقة وإسداء أوامر التكفل بالمتضررين، صدر قرار وزاري مشترك بين وزارات الداخلية والمالية والفلاحة والإصلاح الزراعي يصرح في مادته الأولى: أن بلديات ولاية الواحات المذكورة أدناه بلديات منكوبة: وقد ذكر القرار دائرة تقرت المشتملة على بلديات وادي ريغ: تقرت، جامعة، المغير، بالإضافة إلى الحجيرة والطيبات.²

بهذه السياسة التي انتهجتها الدولة من خلال تكفلها بالتنمية عن طريق التقرب من أهل المنطقة سياسياً والحضور الميداني بزيارات الرئيس بومدين لولاية الواحات وعقد مجلس الوزراء بها، واعتبارها منطلقاً لتوجيه التنمية نحو بقية مناطق الجنوب، وبإدراج الخدمة الوطنية ضمن وسائل وطرق مساهمة الجيش الوطني الشعبي في التنمية، تعلم كثير من شباب إقليم وادي ريغ الاندماج في المخططات الاقتصادية والتنموية للدولة وإدراك أهدافها وغاياتها، ولذلك يعتبر بعضهم أن هذه المرحلة من أفضل مراحل إتاحة الفرص المتكافئة بينهم وبين سكان شمال البلاد.³

ب - السلطة الثورية والتقسيم الإداري الجديد:

لم تتسرع السلطة الثورية في إحداث تقسيم إداري جديد لكنها انتهت إليه بعد تسع سنوات من حكم الرئيس بومدين وبناءً على نظرته إلى تعميم التنمية وهواجس تحقيق التوازن الجهوي فقد خضع التراب الوطني إلى عملية تقسيم إداري جديد عام 1974، انقسم على إثره إقليم وادي ريغ إلى شطرين فاقداً وحدته الترابية، حيث أصبح شطره الشمالي (المغير وجامعة وضواحيهما) تابعا لولاية مستحدثة وهي: بسكرة، بينما بقي شطره الجنوبي (تقرت والمقارين

¹ - دينيس بيلي، المرجع السابق، ص 43، (حقيقة معاشة) كذا والصواب... حقيقة معيشة.

² - ج.ر.ج.ج، قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 12 شعبان 1389هـ الموافق 23 أكتوبر 1969م، ع: 106، س: 06، في: 10 شوال 1389هـ

الموافق 19 ديسمبر 1969م، ص 1721.

³ - مقابلة مع عبد القادر بن علي هباز، المرجع السابق.

وتماسين وضواحيها) تابعاً لولاية ورقلة.

فمما جاء في المادة 11: تتكوّن ولاية بسكرة من: دائرة بسكرة - دائرة الوادي - بلديتي المغير وجامعة المنفصلتين عن دائرة تقرت¹.. وفي المادة 34: تتكوّن ولاية ورقلة من: دائرة ورقلة - دائرة تقرت باستثناء بلديتي جامعة والمغير²، ويبقى التساؤل مطروحاً حول موانع المحافظة على وحدة الإقليم ترابياً وعمرانياً واعتباره ولاية وادي ريغ على غرار وادي سوف مثلاً، على الأقل من باب المحافظة على الاسم التاريخي؟

ومن المبررات الاقتصادية لهذا التقسيم الإداري الجديد ورد ما يلي: " فإن الإجراءات المتخذة لإتمام تحررنا الاقتصادي تضمن لبلادنا من الآن فصاعداً رصيذاً من الوسائل في مستوى إرادتنا بإعطاء طابع مستقلٍّ ومُعَمِّمٍ لتنميتها...، أما عن الغايات المستهدفة من ذلك فتتلخص في ثلاثة وهي: المحافظة على وحدة وتلاحم كافة المجتمع الجزائري ثم تحقيق توزيع أكثر توازناً وتلاؤماً للأفراد وأخيراً تقوية تنمية البلاد عن طريق تعميم التقدم الاقتصادي بصورة أكثر كثافة وتوسّعاً".³

وفقاً لما تقدّم فإنّ إقليم وادي ريغ - في هذه المرحلة - أصبح يضم ثلاث بلديات: المغير وجامعة (من ولاية بسكرة) وتقرت (من ولاية ورقلة) تعيّن على هذه البلديات أن تمثل الدولة في سياستها الاقتصادية لاستكمال تحقيق النهضة الاجتماعية ومواصلة ضمان الرفاهية لكل مواطن يقيم بترابها في مختلف الميادين من الصناعة والزراعة والتجارة والتشغيل والتعليم والصحة والسكن، تجدر الإشارة إلى أنّ عدد سكّان الإقليم سنة 1977 بلغ 153.600 نسمة.⁴

وبعد استكمال المخطّط الرباعي الأول وفي إطار المخطّط الرباعي الثاني (1974-

¹ - ج.ر.ج.ج، أمر رقم: 74-69 مؤرّخ في: 12 جمادى الثانية 1394 هـ الموافق 2 يوليو 1974، ع: 55، س: 11 (09 يوليو/جويلية 1974)، ص 753.

² - ج.ر.ج.ج، ع: 55، المصدر نفسه، ص 755.

³ - ورد هذا في عرض الأسباب الداعية لإصدار أمر التنظيم الولائي الجديد، انظر: ج.ر.ج.ج، ع: 55، المصدر نفسه، ص 750.

⁴ - Merrouchi Lounès, *Caracterisation d'un Agrosysteme Oasien*, op-cit, P24.

(1977)، عرف إقليم وادي ريغ طفرة نوعيّة في المجال الاقتصادي بإنشاء إحدى أكبر المناطق الصناعيّة على مستوى الوطن تحت رقم: 765 في 09 أفريل 1976، شمال شرقي تقرت، والتي تتربع على مساحة 212.36 هكتار، وتضم 47 وحدة للنشاط الصناعي وسجلت استغلالاً تاماً بنسبة 100 %¹.

وبذلك أصبحت منطقة وادي ريغ من خلال عاصمتها تقرت تحوز على مدينة صناعيّة بحق تمتلك قاعدة صناعيّة هامة لا توجد مثيلاتها إلا في المدن الاقتصادية الكبرى، واستفادت المنطقة من عدّة مركّبات صناعيّة، فبالإضافة إلى مركّب معمل التمر وتسويقها التابع للديوان الوطني للخضر والفواكه، ظهر مركّب الإسمنت وهو من أكبر المركّبات في الجنوب الشرقي، بالإضافة إلى مركّب الطحين وصناعة العجائن، والمركّب الولائي للصناعات الحديديّة.²

ج - التربية والتعليم

شكّل التعليم حجر الأساس للسلطة الثوريّة في إحداث التغيّرات الذهنيّة والتربويّة بهدف تحقيق النهضة العلميّة وتجسيد الثورة الثقافيّة، فلم تقتصر المدارس على كبريات المدن ومقرات البلديات، بل امتدّت المدارس إلى قرى ومدّاشر وبلدات وادي ريغ، فقد حالفنا الحظ في الاطلاع على تقرير مفصل للنشاط التعليمي للسنة الدراسيّة: 1970-1971م في ولاية الواحات، من مفتشيّة أكاديميّة ورقلة إلى وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، انظر الجدول:

جدول رقم (62) يبيّن أعداد التلاميذ ذكور وإناث على مستوى السنة الأولى ابتدائي (السنة الدراسيّة: 1970-1971م)

البلدة/ القرية	الذكور	الإناث	المجموع
سيدي سليمان	22	11	33
المقارين	60	39	99
بلدة عمر	103	40	143

¹ - Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique**, T3, 2018, P5

² - عبد الحميد إبراهيم قادري، تقرت البهجة، المرجع السابق، ص ص: 163-164.

129	51	78	زاوية سيدي العابد
36	18	18	القصور
52	13	39	مقر
28	18	10	هرهيرة
39	15	24	بحور - تماسين
94	34	60	تمرنة القديمة
100	42	58	تمرنة الجديدة
76	36	40	تقديين
147	58	89	سيدي عمران
75	24	51	عين الشوشة
38	16	22	أفغيان
83	31	52	مازر الزاوية
80	23	57	تندلة

المصدر: إعداد الطالب بناء على ما ورد في التقرير المذكور، الأرشيف الولائي لولاية ورقلة (C.D.A.W.O)، رقم
العلبة: 1124.

ومن خلال قراءتنا للجدول يتضح أن مجتمع وادي ريغ تجاوز مع سياسة الدولة
القاضية بفرض التعليم الإلزامي وأصبحت المدرسة والتعليم جزءاً من الحياة اليومية للسكان
وأولوية من أولويات رعاية ومتابعة أبنائهم.

أما على مستوى السنوات من الأولى إلى السابعة من التعليم الابتدائي في البلديات
الثلاث: تقرت - جامعة - المغير، فانظر الجدول التالي:

جدول رقم (63) يبين توزيع التلاميذ على سنوات التعليم الابتدائي (1970-1971م)

المجموع العام	المجموع		السنوات														البلدية
			س7		س6		س5		س4		س3		س2		س1		
	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	
9941	3266	6675	37	207	148	567	389	1242	524	1263	726	1163	702	1103	740	1112	تقرت

جامعة	674	431	541	331	535	256	596	182	497	113	271	41	00	00	3174	1349	4523
المغير	477	199	386	106	387	170	455	103	374	69	217	21	120	8	2398	746	3144
حصيلة المجاميع															12247	5361	17608

المصدر: إعداد الطالب بناء على التقرير المفصل للنشاط التعليمي لولاية الواحات، (C.D.A.W.O)، نفس العلية: 1124.

تمثل نسبة الإناث المنخفضة إلى النصف أو أقل منه دلالة على وضعيّة البنات اللاتي كانت العادات والتقاليد تمنعهن من مزاوله الدراسة، كما يؤشّر الجدول على أن نسبة كبيرة من التلاميذ لا يتمون تعليمهم بدليل تقلص الأعداد في السنتين السادسة والسابعة.

على سبيل المثال في تقرت لم يصل من مجموع الذكور البالغ عددهم 1112 في السنة الأولى، إلا 207 إلى السنة السابعة، أما الإناث فلم يصل من عددهن البالغ 740 في السنة الأولى إلا 37 إلى السنة السابعة، بينما لم يصل من الذكور ولا الإناث في جامعة إلى السنة السابعة أحد من أصل العدد 674 في السنة الأولى للذكور و431 بالنسبة للإناث، وفي المغير من عدد 477 ذكور في السنة الأولى لم يصل سوى 120 للسنة السابعة ومن عدد الإناث البالغ 199 في السنة الأولى لم تصل سوى 8 بنات إلى السنة السابعة.

جدير بالذكر أن مرحلة الرئيس هواري بومدين استمر فيها وجود المدرسين الأجانب في مختلف المواد خاصّة في طوري التعليم المتوسط والثانوي بتقرت، أما التعليم الابتدائي فقد وصل إلى مرحلة الاكتفاء بالمعلمين الجزائريين، وفي منطقة وادي ريغ على سبيل المثال في لقاء مع أحد المتخرجين في مدرسة الأغفيان بجامعة تيبّين أنّ التأطير كان من وادي ريغ ووادي سوف.¹

¹ - مقابلة مع حشّاني عروك (من مواليد 08-06-1966 بالأغفيان، جامعة - على قيد الحياة) متلمذ في المدرسة الابتدائية المذكورة بين 1977 إلى

وفي إطار البرنامج الخاص لولاية ورقلة، وتطبيق سياسة التوازن الجهوي التي انتهجها الرئيس بومدين، تم بناء صرح ثانوية الأمير عبد القادر الجهوية عام 1970، والتي عوّضت الثانوية الجزئية المختلطة وفصلت الطور الثانوي عن المتوسط، هذه الثانوية التاريخية فتحت أبوابها لأبناء تقرت وأحوازها، والمغير والوادي وأحوازهما وورقلة عاصمة الولاية، والحجيرة والطيبات وتمنراست وعين صالح والمنيعية، وأصبحت قطبا تعليميا يصنع إطارات المستقبل، ومن يبحث في المحفوظات الإدارية يجد أن جل الإطارات العليا التي تبوأَت مناصب عليا في الإدارات والشركات من هذه المناطق التي ذكرناها، مروا على ثانوية الأمير عبد القادر.¹

وقد كانت الثانوية تحتوي على أقسام للتعليم المتوسط قبل أن تفتح متوسطة ابن باديس أبوابها عام 1974 والتي بدورها كانت مؤسسة تربوية جهوية تضم تلاميذ دائرة تقرت وكل ضواحيها من سيدي سليمان شمالاً إلى القوق والحجيرة جنوباً، وبعد ذلك تسارعت البناءات المدرسية عبر مختلف قرى وبلدات المنطقة.²

تجدر الإشارة إلى أن فترة الرئيس بومدين شهدت تأسيس المدرسة الأساسية من خلال أمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 ربيع الثاني 1396هـ الموافق 16 أفريل 1976م والمتعلق بتنظيم التربية والتكوين³، والذي حدّد مهمة التعليم الأساسي حسب المادة 24: "إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ. ومدّته تسع سنوات" وحسب المادة 26: "المدرسة الأساسية تمثّل وحدة تنظيمية توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة"⁴، وبهذا يكون التعليم الأساسي ممتدّاً من التعليم الابتدائي إلى نهاية التعليم المتوسط.

=1981، الموضوع حول تأطير التعليم بمنطقة وادي ريغ، حيث يذكر أنه تتلمذ على أيدي معلمين من تندلة واثنين من الوادي وواحد من جامعة خلال مسيرة تعليمه الابتدائي، تاريخ المحادثة: 26-09-2020 بمقر عمله في المركز التقني للزراعة الصحراوية، سا: 11.30 صباحاً.

¹ - عبد الحميد قادري، *التعليم في تقرت*، مخطوط، المرجع السابق، ص5.

² - عبد الحميد قادري، *تقرت البهجة..*، المرجع السابق، ص117.

³ - ج.ر.ج.ج، ع:33، س: 13 (23 ربيع الثاني 1396هـ الموافق 23 أبريل 1979م)، ص534. وإن كان تطبيق هذا النظام إلى عهد الرئيس الشاذلي بن جديد في الثمانينات من القرن ال20.

⁴ - ج.ر.ج.ج، ع:33، المصدر السابق، ص:535-536.

د - الصحة والتنظيم العمراني

عمدت السلطة الثورية بعد التردد في مجال الصحة العمومية إلى إصدار أمر رئاسي أواخر سنة 1973 يحسم الأمر بترسيم العلاج المجاني في كل المستشفيات العمومية، جاء في مادته الأولى: "إن أعمال الصحة العمومية وأشغال التشخيص ومعالجة المرضى وقبولهم في المستشفيات تكون مجانية في جميع القطاعات الصحية" وفي المادة الثانية: "تمول الدولة والهيئات العمومية التابعة لها الميزانيات المستعملة للقطاعات الصحية".¹

وبناء على ذلك جاءت مساعي الدولة في بناء المراكز الصحية العمومية في إطار الطب المجاني الذي رسمته الحكومة، فبالإضافة إلى مستشفى تقرت الذي كان ذا طابع جهوي يأوي إليه المرضى من كل ضواحي وادي ريغ وكذا منطقتي الطيبات والحجيرة، تم سنة 1978 بناء المستشفيات العموميين في جامعة والمغير.²

بالإضافة إلى تأسيس العيادات التي أنشأتها الدولة لم تخل المنطقة من عيادات القطاع الخاص بعدما سمحت الدولة بذلك وعلى رأسها عيادة كل من الحكيم بن عومر، وعيادة الحكمة خلادي، مع العلم أنه في هذه المرحلة من سبعينيات (ق 20) لم يكن يُسمح للأطباء الخواص بالعمل في عياداتهم إلا في الفترة المسائية، لأنهم مُجبرون على العمل في المستشفى العمومي خلال الفترة الصباحية.³

وبتأسيس المرافق العمومية بإقليم وادي ريغ من مستشفيات ومدارس ومباني إدارية وسكنات وظيفية وغيرها، يتزايد عدد الوافدين ويختلط العمران البشري وينشأ المولدون الجدد وتتغير أنماط العلاقات والمجالات الاجتماعية وتتسع البناءات وقد يكون في بعض الأحيان توسعاً على حساب بساتين النخيل بل وتظهر الأحياء الجديدة وتفتقد معها القصبات طابعها المعماري التقليدي العتيق وتختفي المعالم التاريخية أو تتعرض للإهمال في كثير من

¹ - ج.ر.ج.ج، أمر 73-65 بتاريخ: 03 ذي الحجة 1393 هـ الموافق 28 ديسمبر 1973م، ع: 01، س: 10، ص: 2، ينظر الملحق رقم (30)

² - محادثة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق.

³ - محادثة مع عبد الحميد قادري، المرجع نفسه.

الأحيان.¹

فقد بلغ عدد سكان منطقة وادي ريغ سنة 1967 (104.380) نسمة موزعة على أجزاء الإقليم الأعلى والأوسط والأدنى ليصل العدد خلال عشر سنوات إلى (153.600) نسمة سنة 1977²، ولذلك تميّز عهد الرئيس بومدين بمشروع الألف قرية فلاحية وهو مشروع ضخم يهدف إلى التوطين العقاري للفلاحين من خلال تنمية وتحديث الريف الجزائري بشكل عام بقطاعيه الزراعي والرعوي وتقريب الخدمات العمومية من المواطن بقصد إلغاء الفوارق بين الريف والمدن، لكن على الصعيد الميداني لم يُنجز من المشروع إلى نهاية سنة 1979 سوى 131 قرية على مستوى الوطن.³

وقد كانت الأولوية للمستفيدين من تعاونيات الثورة الزراعية في هذا النموذج من الإسكان، لكن استدعى الحال مراعاة سكان الريف من غير المستفيدين الزراعيين وحتى من بقايا العاملين في المستثمرات المسيرة ذاتيًا، لذلك أدرجت الدولة صيغة أخرى للإسكان الريفي، حيث تضمن المخطط الرباعي الثاني (1970-1973م) إنجاز أربعين ألف (40.000) وحدة سكنية ريفية وستين ألف (60.000) مسكن في إطار البناء الذاتي.⁴

المطلب الثاني: التحولات المجالية والاجتماعية في منطقة وادي ريغ

أ - القرية الفلاحية بالمنطقة⁵، سيدي سليمان نموذجًا

قرية سيدي سليمان إحدى واحات إقليم وادي ريغ والمسمّاة بهذا الاسم نسبة إلى أحد الأولياء الصالحين على غرار عدة بلدات مثل سيدي راشد وسيدي عمران وسيدي يحيى، كانت في عهد الاحتلال تتبع بلدية المقارين (عرش المقارين - تمرنة)، ثم آلت إلى بلدية

¹ - عبد الحميد قادري، تقرت البهجة...، المرجع السابق، ص ص 79-80.

² - Merrouchi Lounès, *Caracterisation d'un Agrosysteme Oasien*, op-cit, P24.

³ - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 107.

⁴ - محمد السويدي، المرجع نفسه، ص 109، انظر نموذج مسكن البناء الذاتي، ملحق رقم (12)

⁵ - رغم وجود عدة نماذج سكنية أنجزتها الدولة شبيهة بالقرية الفلاحية في العديد من قرى منطقة وادي ريغ مثل الأغفيان والورير والقصور، لكن عند بحثنا وفي حدود ما انتهينا إليه، تبين أنها منجزة تحت صيغ أخرى خارج إطار القرية الفلاحية الاشتراكية.

تقرت بعد الاستقلال حسب التقسيم الإداري عام 1963 ضمن ولاية الواحات، وكذلك في التقسيم الإداري سنة 1974، ضمن ولاية ورقلة، دائرة تقرت، ثم استقلت كبلدية من بلديات ولاية ورقلة، دائرة المقارين في التقسيم الإداري لسنة 1984.¹

تأسست القرية الاشتراكية بسيدي سليمان سنة 1976، وضمت 183 مسكناً بالإضافة إلى المرافق التابعة لها من المستوصف الصحي والمدرسة الابتدائية "العربي التبسي"، ومسجد "عثمان بن عفان" وقاعة للسينما ومقهى ومستودع للتخزين وأربعة محلات تجارية²، بينما بلغ عدد سكان القرية سنة 1977، أي بعد إنشائها بسنة واحدة: 2.220 نسمة.³

وقد حاولت إجراء دراسة مبسطة على عشرين (20) عينة تم اختيارهم من الذين لازالوا على قيد الحياة من المستفيدين سكنات القرية الفلاحية ومن المزارع الفردية التي شملت 30 هكتار تم توزيعها في سنة 1973، والمزرعة الجماعية التي شملت 180 هكتار والتي أنشأت سنة 1975 مقسمة على 20 فرعا زراعياً⁴، وقد تضمنت المحاولة طرح أسئلة فيما يتعلق بما يلي:

- أصول المنطقة أو البلد الذي قدم منه السكان؟
 - الأعمال أو الوظائف السابقة ؟
 - دور المسكن في حل مشكلة السكن؟
 - التجهيزات والمرافق الملحقة؟
 - السوق المحلي لتسويق المنتج الفلاحي؟
 - المحافظة على أنماط الاستهلاك التقليدي؟
- وقد كانت الإجابات عن السؤال الأول حسب الجدول التالي:

¹ - يُنظر في ذلك: ج.ج.ج.ج. ع: 35 (31 ماي 1963) وع: 82 (5 نوفمبر 1963) وع: 55 (9 جويلية 1974) وع: 6 (7 فيفري 1984).

² - مقابلة مع محمد بن عبد الحميد بن الزاوي المدعو: حمّـه سليمان (المولود في 14-01-1943 بسيدي سليمان - متقاعد من سلك الفلاحة، على قيد الحياة)، وقد شغل منصب رئيس التعاونية الزراعية بسيدي سليمان، موضوع المقابلة: حول تأسيس المزرعة والقرية الفلاحية، بتاريخ: 05-11-2020، سا: 11.30 صباحاً.

³ - Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique**, 1992, P5.

⁴ - مقابلة مع محمد بن عبد الحميد بن الزاوي، المصدر السابق.

جدول رقم (64) يبين المناطق التي قدم منها سكان القرية الفلاحية في سيدي سليمان.

العدد	البلدة/ المنطقة التي وفدوا منها	النسبة %
08	سكان أصليون	40
03	من بلدة المقارين	15
02	من بلدي القصور وغمرة	10
02	من منطقة الحجيرة	10
04	من منطقة الطيبات وسيدي مهدي	20
01	من مناطق البدو الرُّحْل	05
المجموع 20		% 100

المصدر: إعداد الطالب بناء على دراسة ميدانية بتاريخ: 2018/10/13-07

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني عن الأعمال والوظائف السابقة، فقد كان غالبيتهم بنسبة 80% يعملون في الفلاحة كخمّاسين أو في نخيل آبائهم وأجدادهم، و20% بين رعاة وتُجار بسطاء متنقلين أو غيرهم من العمّال اليوميّين أو من العاطلين عن العمل.

وعن دور المسكن في حل مشكل السكن كانت إجابتهم بـ (نعم)، ولكن كان المسكن في نظر بعضهم يتطلّب من حينها إضافات وتغييرات حتى يتناسب مع ثقافة السكان وعاداتهم وأعرافهم الاجتماعية، فضلا عن أنّه لا يستجيب لرغبة الفلاح في حديقة تحيط بالبناء ليغرس فيها بعض أشجار النخيل - كما كان البيت القديم - أو يزرع بعض الخضروات المنزلية فضلا عن حاجته إلى زريبة تتسع لحماره وعربته وبقية مواشيه ودواجنه ووسائل عمله الفلاحي! وإن كان به فضاء فهو ضيق لا تتجاوز 16م².

بخصوص التجهيزات من كهرباء (دون الغاز آنذاك) وماء شروب وصرف صحي علاوة على المرافق الضرورية من المستوصف والسينما والمدرسة الابتدائية والمسجد اتفقت الإجابات على وجودها، في حين أن وجود السوق المحلي كان مستوعبا لتسويق المنتجات الفلاحية الموسمية فيما عدا التمور التي يتطلب بيعها في مراكز الديوان الوطني للفلاحة المشهور بـ (O.F.L.A) أو بنقلها إلى سوق تقرت أو جامعة، لكن في نفس الوقت لم يكن السوق المحلي يستجيب لتلبية كل الحاجيات المنزلية والأدوات الفلاحية ممّا يستدعي التوجّه

إلى الأسواق الأسبوعية بالمنطقة.

وعن أنماط الاستهلاك التقليدي فقد عرفت تغييرات عديدة في زيادة استهلاك الماء والحاجة إلى استخدام الصابون والمنظفات الكيميائية فضلا عن اقتناء الأجهزة الكهرومنزلية خصوصا الثلاجة والتلفاز والمواد مِمَّا فرضه نمط البناية الجديدة، كما بدأ التراجع بالتدريج عن استهلاك لحوم المواشي والدواجن، وفي مرحلة لاحقة بدأ التخلي عن تربيتها نظرا لضيق المسكن ومن ثمّ الاعتماد أكثر فأكثر على التموين الخارجي.

نخلص من نموذج هذه الدراسة إلى أن القرية الفلاحية قد استطاعت تحقيق هدفها الاجتماعي من ناحية تقريب الفجوة بين الريف والمدينة في الاستفادة من المرافق العامة، وفي محاولة القضاء على القبلية والعشائرية عبر تجميع عدّة أصول عرقية مختلفة في بوتقة واحدة وتشكيل نماذج عمرانية متجانسة في السكن والعمل تؤمن بالعيش المشترك والوطن الواحد وهذه من أهم أهداف سياسة الرئيس بومدين، وكذا في تحقيق الهدف الاقتصادي من حيث انخراط الفلاح وساكن الريف في المساهمة في الإنتاج وإشعاره بدوره في التنمية الاقتصادية..

لكن من جهة أخرى أفرزت سلبيات عديدة أبرزها تخلي الفلاح عن نمط الحياة الريفية فأصبح يعيش في مسكن ضيق فرض عليه التخلي عن حيواناته وعرباته وأفقدته بالتدريج كفايته الذاتية، خاصة في إنتاج اللحوم والحليب وأصبح مضطرا إلى التسوق الخارجي بما في ذلك تزوّده بالسماط الطبيعي للمحافظة على خصوبة التربة ونوعية المنتج الفلاحي وبدأت تدخل في غذائه بعض المواد الغذائية الجديدة التي وفّرها له السوق على حساب نمط تغذيته التقليدية.

كما أن هذا المسكن تطلّب إحداث التعديلات اللازمة من تبليط أرضيته وإجراء الإضافات اللازمة عليه داخلياً وخارجياً مما جعله قريبا من مسكن المدينة¹، ثم اضطرّ

¹ - انظر الملحق رقم (12)، 330.

غالبية السّكان - فيما بعد - إلى بناء الطوابق العليا خاصّة مع التزايد الديمغرافي للعائلة الريفية، والبعض منهم دفعته الحاجة إلى بيع مسكنه الضيق والبحث عن غيره في موضع آخر أو في بلدة أخرى أو التخلي عن عمله الفلاحي ومغادرة القرية ممّا أدخل عليها فئات اجتماعية أخرى لا علاقة لها بالفلاحة.¹

وكنموذج عن وضعيّة ملفات الإقفال النهائيّ لعمليات الثورة الزراعية ورد في تقرير اللجنة الشؤون الاقتصادية والفلاحية بالمجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة مؤرخ في 28-29 سبتمبر 1976، أن بلدية تقرت استقادت خلال مرحلتين دون تحديد تاريخ كل منها:

- المرحلة الأولى: تم إحصاء عدد النخيل بـ 42.643 نخلة موزعة على خمس (05) تعاونيات تضمّ 492 مستفيداً.

- المرحلة الثانية: تم إحصاء عدد 102.533 نخلة موزعة على ست (06) تعاونيات إنتاجية تضمّ 136 مستفيداً بـ 28.741 نخلة وعشر (10) تعاونيات استغلال مشترك تضم 404 مستفيداً بـ 60.988، بالإضافة إلى استغلالات فردية تضمّ 91 مستفيداً بـ 12.804، ليكون المجموع العام للمرحلتين: 145.176 نخلة.²

ب - العمل والشؤون الاجتماعية

بالإضافة إلى العمل الفلاحي في مزارع الثورة الزراعية أو بقايا مستثمرات الفلاحة من التسيير الذاتي المتناسب مع الذهنية الريفية، زيادة على بعض النشاطات المحلية مثل مقلع الرمال في سيدي سليمان ومناجم الملح الصناعي في القصور أو الملح الغذائي بمنطقة الشطوط قرب لورير في المغير، كان توجه سكان منطقة وادي ريغ نحو حاسي مسعود والاشتغال في الآبار البترولية من ضمن الأوليات التي يهدفون إلى تحقيقها كما كان ذلك من أسباب الرفاهية التي بدأت تظهر في السبعينات من القرن العشرين حيث أصبحوا

¹ - للإشارة فقد تعاقب على تسيير مكاتب الفلاحة خلال مرحلة الثورة الزراعية وما بعدها في قرية سيدي سليمان كل من تقنيي الفلاحة: حمودة لمنور في 1973، وبابا عربي في 1978، ثم بوشمال توفيق في 1981، إلى أن تم حل المزرعة في 1983، وفي سنة 1987 تحولت إلى ما يُسمى مستثمرات ذات منفعة دائمة، مقابلة مع محمد بن الزاوي، المصدر السابق.

² - مركز التوثيق والأرشيف لولاية ورقلة، (C.D.A.W.O)، المصدر السابق، علبة رقم: 1116.

يشكلون العدد الأكبر الذي يفوق عدد العاملين من ورقلة وبقية المناطق الجنوبية الأخرى حسب الإحصاء التالي:

جدول رقم (65) يبين عدد العاملين ونسبة كل منهم في أشغال البترول حسب مناطق الجنوب

السنة	المنطقة	العدد	النسبة %
1970	تقريت	307	38.23
	الوادي	166	20.67
	بسكرة	80	09.96
	ورقلة	72	08.96
	القرارة	66	08.21
	غرداية وبريان	49	06.10

المُرْجَع: إعداد الطالب بناء على ما ورد في: Denys PILLET, Op-cit, P43

من خلال تجميع النسب المدرجة في الجدول اتضح أنها تنقص نسبة 7.87 لكي تصل إلى 100%، والظاهر أن النسبة الناقصة هي لعمال من مناطق أخرى لم يُشر إليها المرجع، ومهما يكن فإن هذه الوضعية كانت مُساهمة في ظهور أشكال من الرفاهية التي أخذت تبدو على لباس أبناء العاملين ومُقتنياتهم وفي تطوّر البناء والقدرة على التسوّق وتأثيت المنازل وتوفير متطلبات العائلة...

فإنها من جهة أخرى خلّفت مظاهر الحرمان العائلي النفسي والتربوي الناجم عن افتقاد الآباء في السفر مما فرض على الأمهات وبقية الأقارب مسؤوليات إضافية وتدخلات في النيابة عن الآباء وفتح باباً لعدم الانضباط الأسري لدى كثير من العائلات انعكست آثاره السلبية لاحقاً وكانت بدايات لمظاهر التسرب المدرسي والتفكك الأسري والانفلات الاجتماعي والانحراف الأخلاقي.

في مجال الوظيفة العمومية بالقطاع الإداري لتسيير شؤون الفلاحة، صدر سنة 1972 قرار من والي الواحات يتضمن تخصيص قطعة أرض قدرها 10.000م² لصالح وزارة

الفلاحة والإصلاح الزراعي من أجل استغلالها في بناء مديرية الفلاحة واتحادات تعاونيات الولاية التي تواجدت في المنطقة بالتوازي مع مشروع الثورة الزراعية¹، مما فتح مجال التوظيف في الإدارة الحكومية لبعض المتعلمين من أبناء الإقليم.

وتبعاً لذلك بدأت تظهر انعكاسات العمل الإداري على الموظفين من السعي إلى التقرب منهم لأجل قضاء المصالح وأخذت مكانتهم الاجتماعية طريقها إلى الارتفاع وعلو المنزل، وعلى أسرهم في تحسن ظروف المعيشة وكذلك على مساكنهم التي بدأت تتطور نحو البناء العصري، ونظراً لرواتبهم المنتظمة والثابتة - مهما كانت متواضعة في ذلك الحين - فقد أصبح بإمكان هذه الفئة من الموظفين رسم مخطط منظم لتسيير حياتهم الاقتصادية وترتيب أولياتهم الاجتماعية.

بالإضافة إلى العمل الإداري والفلاحي والتوظيف في شركة سوناطراك بحاسي مسعود وبعض أعمال القطاع الخاص كانت الخدمات السياحية وجهة نشطة أيضاً يتضح ذلك من خلال بعض المراسلات التي عثرنا عليها في وثائق الأرشيف الولائي (ورقلة) بين الديوان الوطني للسياحة/ المحافظة الجهوية للجنوب الجزائري - بوسعادة، ووالي الواحات أو بين الوالي ورئيس دائرة تقرت - التي تضم بلديات تقرت وجامعة والمغير - بخصوص إعادة تأهيل بعض الفنادق واستقبال السياح الأجانب وإعطاء دور نشيط للسياحة بشكل عام.²

وكذلك بعض التقارير الأمنية حول أنشطة بعض الفنادق وأعداد النزلاء بين مسؤول أمن دائرة تقرت ومديرية الأمن الولائي بورقلة، من ذلك تقارير أسبوعية للفترة: من 18 إلى 1971/11/26 وما بين 18 إلى 1971/12/26 حسب الجدول التالي:

جدول رقم (66) يبين نشاط بعض الفنادق بتقرت من حيث أعداد النزلاء في الفترة المذكورة.

¹ - ج.ر.ج.ج، قرار مؤرخ في: 19 صفر 1391 هـ الموافق 15 أبريل 1971م، ع: 64 س: 09، 11 غشت 1972م، ص 1029.

² - منها مراسلة من رئيس الديوان الوطني للسياحة تحت رقم: 266 مؤرخة في 23 ماي 1967 وأخرى تحت رقم: 266 بتاريخ: 25 ماي 1967 وهي بمثابة ردّ على رسالة من والي الواحات برقم: 792 في: 14 أبريل 1967 ومراسلة من الوالي تحت رقم: 3615 مؤرخة في: 04 جوان 1969 وهي ردّ على رسالة من رئيس دائرة تقرت تحت رقم 888 بتاريخ: 23 ماي 1969، ومراسلة من رئيس الديوان الوطني للسياحة تحت رقم: 266 مؤرخة في 23 ماي 1967، (C.D.A.W.O) رقم اللعبة: 1566.

النزل	الأيام	عدد النزلاء	النزل	الأيام	عدد النزلاء
ترانزيت	1971/11/18	37	الهقار	1971/11/18	10
	1971/11/19	47		1971/11/19	33
	1971/11/20	37		1971/11/20	40
	1971/11/21	22		1971/11/21	/
	1971/11/22	16		1971/11/22	02
	1971/11/23	18		1971/11/23	05
	1971/11/24	08		1971/11/24	03
	1971/11/25	08		1971/11/25	04
	1971/11/26	08		1971/11/26	04
المجموع		202	المجموع		101

المصدر: مراسلة مسؤول أمن دائرة تقرت بتاريخ: 1972 /01/21 ردًا على مراسلة مديرية الأمن الولائي بورقلة رقم: 697 في 1971/12/30، (C.D.A.W.O)، العلية رقم: 1566.

إذن كانت منطقة وادي ريغ وخصوصًا تقرت قُطبًا سياحيًا يستهوي الوافدين من الداخل والخارج ويُساهم في توفير مناصب للشغل ويؤدي دوره الاقتصادي لكن كانت له انعكاساته السلبية التي ينقلها السّياح الأجانب من مظاهر السّفور وانتشار تعاطي الخمر وما ينجرّ عن ذلك من التناقضات والانحرافات في الأخلاق بالنسبة لمنطقة تُعرف بأنها بيئة اجتماعية مُحافِظة¹، ومن جهة أخرى كانت المعالم السياحية أولى ضحايا التمدّد والتوسع العمراني العشوائي بالمنطقة.

وتوسيعًا لنطاق التوظيف في الجنوب أصدر الرئيس بومدين في 05 أكتوبر 1972 مرسومًا رئاسيًا يتضمن منح ميزات خاصة لموظّفي الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات والهيئات العموميّة القائمين بأعمالهم في ولايتي السّاور والواحات، فحسب المادة الأولى منه يستفيد أولئك العاملون من زيادة في الأقدميّة، وحسب مادّته الثالثة يُقسّم تراب الولاياتين إلى

¹ - دباح خميسي، صفحة أرشيف تقرت ومنطقة وادي ريغ، جولات سياحية لمجموعات من الأجانب سنة 1969 لكل من: مقبرة تقرت وبحيرة مرجاجة ومستأوة والمسجد العتيق بتقرت، متاح على رابط: <https://web.facebook.com/groups/archif.touggourt>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 24 أبريل 2020، سا: 03.17 مساءً، انظر ملحق رقم (09).

أربعة أقسام (مناطق) ويترتب الحق في الزيادة في الأقدمية السنوية: شهران بالنسبة للمنطقة الأولى وثلاثة أشهر بالنسبة للمنطقة الثانية وأربعة أشهر للمنطقة الثالثة وستة أشهر بالنسبة للمنطقة الرابعة.¹

إنّ من شأن هذه الامتيازات أن تُسهم في إبراز اهتمام الدولة في تحقيق التوازن في التوظيف بتوجيه العاملين في القطاع العمومي إلى سدّ النقائص بمناطق الجنوب كما كان من المفترض أن تكون لها آثارها الاقتصادية من خلال تحقيق التنافسية والمردودية، وكذلك انعكاساتها الاجتماعية من خلال بروز شخصيات من مختلف مناطق الوطن، خصوصاً من الشمال كمتخصصين في الطب والإدارة والتدريس مما ساهم - بدوره - في تغيير البنىات والعادات الاجتماعية والمجالات العمرانية بالمنطقة.

لكن تنفيذ المرسوم تأخّر لسنتين أي حتى عام 1974 فوُقت دائرة تقرر التي تضم حينذاك بلديتها بالإضافة إلى بلديتي المغير وجامعة مع دائرة بشار في المنطقة الثانية حسب قرار وزاري مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية يتضمن شروط تطبيق المرسوم سابق الذكر²، ومع كل ذلك فإنّ العمل به في الواقع لم يدم سوى أربعة أشهر ليأتي التقسيم الإداري الجديد المشار إليه سابقاً والذي قسّم وادي ريغ بين ولايتي بسكرة وورقلة.³

خلاصة

انطلقت السلطة الثورية على إثر انقلاب 19 جوان 1965م تحت مسمى التصحيح الثوري، وهو مصطلح يُخفي في ثناياه ما مضى ممّا اعتُبر أخطاءً متراكمة، لكنّه يصرّح بالعزم على تصحيح تلك الأخطاء بإعادة الثورة إلى الجادة الصائبة، هكذا بدأ عهد الرئيس بومدين الذي وضع القيادة تحت وصاية مجلس الثورة برئاسة الشخصية.

جاء هواري بومدين إلى السلطة وفي جُعبته تقييم اقتصادي واجتماعي لمرحلة حكم

¹ - ج.ر.ج.ج، مرسوم 199-72 (27 شعبان 1392هـ الموافق 05 أكتوبر 1972م)، ع: 86، س: 9، بتاريخ: 19 رمضان 1392هـ الموافق 27 أكتوبر 1972، ص1378، ينظر الملحق رقم (31).

² - ج.ر.ج.ج، قرار وزاري مشترك (27 ذي الحجة 1393هـ الموافق 21 يناير 1974م)، ع: 21 (12 مارس 1974)، ص326.

³ - يُنظر في ذلك: كتابة الدولة للتخطيط، القانون الجغرافي الوطني: دليل البلديات، إصدار مارس 1976، ص9 وص 42.

سلفه محكوم بالفشل حسب أفكاره وخطاباته التي أوردنا شواهد منها في ثنايا هذا الفصل.

فكان على زعيم السلطة الثورية أن يأتي بالخطوة البديلة التي - في نظره - تُنقذ البلاد وتجعل منها نموذجاً رائداً في التنمية الحقيقية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.. بين الدول المتحررة حديثاً من الاستعمار.

صحيح أن الرئيس هواري بومدين اعتمد في بداية عهده على تغذية مبررات وجود السلطة الثورية من خلال الانتقاد الدائم لسياسة الرئيس السابق بالتركيز على نعتة بالتسلط والحكم الفردي وتعطيل مؤسسات الدولة الناشئة وعلى فشل نظام التسيير الذاتي والتردد في مسار التأميمات، لكن منذ سنة 1967 بدا أنه لا مجال لتصحيح الأوضاع إلا بالدخول في مرحلة جديدة من التخطيط المركزي، فجاءت المخططات التنموية الكبرى الثلاثة (بين 1967 و1977).

في هذه المخططات أُعطيت الأولوية للقطاع الصناعي وبالأخص الصناعة التصنيعية باعتبار أن هذا القطاع هو قاطرة التنمية، إذ بإمكانه تزويد باقي القطاعات بوسائل العمل وأدوات الإنتاج وتجهيزها بالآلات وبكل المواد الأولية المطلوبة وبهذا النموذج الجزائري ترتبط كل قطاعات الاقتصاد ببعضها ويتحقق التداخل بين فروع القطاع الصناعي، وبينه وبين الزراعة وكذا التسويق للاستهلاك الداخلي أو التجارة الخارجية.. ومما سبق نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

- رغم أن عهد بومدين موسوم بعهد الثورات الثلاث: الصناعية والزراعية والثقافية، إلا أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي عجل الشروع في النهوض بالصناعة وبقيت الخطط الزراعية الموروثة من عهد بن بلة سارية فتأخرت الثورة الزراعية ست (06) سنوات ولم تتبناها السلطة الثورية بشكل رسمي إلا سنة 1971 في المخطط الرباعي الأول.

- بدخول الجزائر مرحلة المخططات الكبرى واستكمال التأميمات وتحررها من قيود اتفاقيات الاستقلال، تحولت البلاد بالفعل إلى ورشة صناعية كبرى تكفي الإشارة إلى أن سنة 1972 لوحدها بين شهري فيفري وجوان شهدت تدشين أنبوب حاسي الرمل - سكيكدة وانطلاق أشغال أنبوب حاسي الرمل - أرزيو ووضع حجر الأساس لمركب الحافلات

بالروبية وتدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة والفسفات بعنابة وتدشين مركب تمبيع الغاز بسكيكدة.

- سمح تأميم المحروقات برفع إنتاج البلاد من البترول بأكثر من الضعف أما إنتاج الغاز فقد تضاعف عشر مرات مقارنة بين سنتي 1965 و1975، مما سمح بظهور الشركات الوطنية العملاقة التي تتمدد فروعها عبر أرجاء الوطن (49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة دولية للخدمات و08 تنظيمات بنكية ومالية سنة 1975).

- ترتب على السياسة الصناعية التصنيعية ازدياد مناصب الشغل خارج قطاع المحروقات وارتفاع عدد الوظائف من 65 ألف إلى 200 ألف بنسبة 12% سنوياً فيما بين 1965 و1975.

- من جهة أخرى فإن مشاريع الصناعة التصنيعية ذات فوائد بعيدة المدى لا يستشعرها العامل الذي طغى على نفسيته جانب تحصيل الأجر الذي يراه حقا مضمونا بغض النظر عن جهده مما أشاع روح التواكل وعدم تقدير الجهد وعوائده، وجعل الشركات مؤسسات توظيف وتشغيل أكثر منها شركات إنتاج وتطوير وتنافس..

- هذه التجربة على ضخامة ما أنجزته في تلك المرحلة، إلا أنها أرست نظام الإدارة البيروقراطية وتضخم جهازها في مختلف مؤسسات القطاع العمومي، كما أن الصناعة التصنيعية ومركباتها الصناعية كانت تحتاج إلى صيانة وتقنية متطورة كي تستمر في الأداء والإنتاج والمنافسة العالمية، تلك التقنية التي لم تتوفر عليها الصناعة الجزائرية جعل مركباتها غير قادرة على الاستمرارية والصمود عندما بدأت الأعطاب تصيبها، مما ربط مصيرها بتكنولوجيات البلدان الغربية، وهذا مما جعل تلك التجربة محل مراجعة وتقويم.

- على مستوى وادي ريغ، إذا كانت الشركات قد وفّرت مناصب العمل ومكنت السكان من الدخل المنتظم؛ فإنها أثّرت سلباً على العمل الفلاحي بالإهمال ونزيف الهجرة نحو المصانع والوظائف الإدارية والشركات وبالتالي استمرار هجرة الريف إلى المدن.

- حتى عندما جاءت الثورة الزراعية لتثبيت سكان الأرياف بأريافهم بفضل القرى الفلاحية رأينا كيف أنها أغفلت جانب نمط السكن الفلاحي المحلي بتضييق المسكن وحرمان

الفلاح من المساحات الإضافية التي أُلْفَهَا في مسكنه التقليدي وبالتالي حرمانه أيضا من حيواناته ودواجنه وأدوات فلاحته وكأنّها فرضت عليه حياة المدينة وهو في الريف.

من جهة أخرى ورثت المنطقة في تقرت عقب الاستقلال أضخم المعدات الثقيلة والخفيفة التي تأسست بها شركة النقل البري على مستوى الوطن، والتي كان يُفترض أن تكون امتداداً لخط السكة الحديدية، وتسييرها مديرية جهوية مستقلة تضمن النقل البري نحو الجنوب وأعماق الصحراء وحتى إلى الحدود الإفريقية، لكن في إطار المركزية واحتكار الدولة للإدارة تحولت مديريتها إلى العاصمة، ومن حينها بدأت الدخول في سلسلة من التراجع نتيجة البيروقراطية الإدارية وانعدام الأبعاد الاقتصادية الاستراتيجية.

- يشهد لهذه المرحلة إيجابياً أنها شغلت سگان المنطقة بالتوظيف والعمل الذي كان ميسوراً وبالتالي اختفت كثير من الآفات الاجتماعية ذات الصلة بالمال من السرقة وقطع الطريق والاعتداءات على الممتلكات الخاصة، كما استطاعت الحد من الهجرة نحو الخارج وتقليص عدد المهاجرين، بل وإدماج الكثير من العائدين من الهجرة.

- كذلك كان العمل والاستفادة من أنظمة الادّخار والتوفير سبيلاً إلى تطوّر الحياة المعيشية وازدهارها بالمنطقة في مجالات البناء واتساع العمران واللباس وتأثيث المساكن وعادات الأفراح والمآتم والمساهمة في الأنشطة الثقافية وخاصة المسارح وفرق الغناء والقصيد والحضرة.. والتي كانت تنتشر في ربوع منطقة وادي ريغ فلا تكاد تخلو منها بلدة.

- كما أنّ عهد السلطة الثورية أجبر السگان على أخذ حقوقهم في التعليم الإلزامي والعلاج المجاني، ممّا أتاح لكثير من شباب المنطقة التدرّج في التربية والتعليم العالي والانتماء إلى أسلاك الجيش والدرك والشرطة والمساهمة في حماية الحدود وبناء السدّ الأخضر وطريق الوحدة الإفريقية ومختلف إنجازات مصالح الهندسة العسكرية فضلا عن المدنية.

- كذلك في إطار التعليم المجاني واعتماد اللإطعام المدرسي كان لهذا الأخير دوره في ضمان التغذية المتوازنة لأبناء منطقة وادي ريغ، كما كان عامل تحفيز على الإقبال على التعلّم والانتظام في المدارس.

- عرفت هذه المرحلة خروج المرأة الريغية إلى العمل الوظيفي العمومي بمعامل تكييف التمور في نشاط الفرز والتنظيف والتعليب، سواء بطريق التوظيف الموسمي أو الدائم، خاصة في معمل مدينة جامعة، وما بدأ يترتب على ذلك من تغيرات في العادات والتقاليد الاقتصادية والأعراف الاجتماعية لسكان المنطقة.

- وإذا أجرينا مقارنة بين مرحلة حكم الرئيس بومدين ومرحلة الرئيس بن بلة، نجد أنّ سكان المنطقة تعززت لديهم نزعة الارتباط بالدولة وأجهزتها ومرافقها والشعور بقربها من المواطنين وسعيها إلى تحقيق توازن جهوي حقيقي في التنمية، لكن لم تخل هذه المرحلة من بعض المؤاخذات على طريقة تطبيق نزع الأملاك الفلاحية وضمها إلى أراضي الثورة الزراعية بأشكال تتنافى مع الإرادة السياسية للحكومة، مما ترك آثارا من الشعور بالظلم لدى البعض من سكان المنطقة.

الفصل الرابع

التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد

* المبحث الأول: حكومات العهد الجديد وخطاب الاستمرارية

- المطلب الأول: على خطى العهد الاشتراكي بين الإقدام والتردد

- المطلب الثاني: الانفتاح وإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية

* المبحث الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية في ظل المراجعات
والإصلاحات

- المطلب الأول: التحولات الاقتصادية ضمن المخطط الخماسي الأول

- المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني وارتداداته الاجتماعية

* المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية لإعادة الهيكلة الاقتصادية
بمنطقة وادي ريغ

- المطلب الأول: البلديات الناشئة.. التوسع العمراني وتداخل العلاقات
الاجتماعية

- المطلب الثاني: صمود القطاع العمومي أمام ظاهرة تنامي القطاع
الخاص

* خلاصة

رجُل (أو أبُو) الديمقراطية، مرحلة الانفتاح الاقتصادي والإعلامي والأريحية المالية والاجتماعية، صفات تطلق على الرئيس الشاذلي بن جديد وعهد حكمه للجزائر بين 1979 و 1992م، وهو الذي يُنقَلُ عنه تصريحه في خريف 1979 القائل: " لقد خططنا كثيرا واستثمرنا كثيرا، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نُسير أفضل، لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الاهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين".¹

بعد رحيل بومدين وتولّي الشاذلي مقاليد الدولة كأنّ الشعب أطلق من عقال لهذا تميّز عهد رئاسته بانتشار ثقافة جديدة في الإشاعة وسلوكات سياسية لم تكن مألوفة لدى الجزائريين وأهمّ مميّزاتها:

- ميلاد النُكْته السياسيّة التي كانت تستهدف شخصيّة رئيس الدولة وباستخفاف أحيانا؛

- افتعال الندرة الفُجائيّة بعد توافر المواد ذات الاستهلاك الواسع لدى المواطنين من سميد وزيت وقهوة وحليب وسكر..

- تفشّي ظاهرة الرشوة بأشكال مقصودة وعلائيّة.²

- انتشار شائعات الصراع بين أجنحة النظام الحاكم خاصّة بين الجيش والحزب.³

ومع أنّ الشاذلي بن جديد لم يكن من المرشّحين أو المعروفين لدى الشعب الجزائري باحتمال ترشيحهم للحكم، إلّا أنّه بحُكم تولّيه إدارة تنسيق الدفاع الوطني أيام مرض الرئيس بومدين وحرص أطراف الصراع على حسم الخلاف وإرضاء الجميع فسح له المجال وضمّن له اعتلاء منصب رئيس الدولة.⁴

¹ - إدريس بولكعبيات، تجربة الجزائر في التنمية...، المرجع السابق ص123.

² - حنيفي هلايلي، << استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد: بين الضرورة والاختيار >>، الملتقى الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، تق: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ط1، آذار (مارس) 2005، ص361.

³ - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص189.

⁴ - مجموعة من المؤلّفين، الجزائر إلى أين؟ (1830 - 1992)، دار الكاتب العربي، ط1، 1992، ص144.

وعلى أية حال فالرئيس الشاذلي بن جديد يختلف عن سابقه: الرئيسين أحمد بن بلة وهواري بومدين في انعدام ظهور أي طموح شخصي لديه في اعتلاء سدة الحكم وتحمل أوزار السلطة، كما ذكر ذلك في رسالة استقالته عام 1992م: " كلّم يعرف أنّه في سنة 1979، لم أكن أرغب في المسؤولية، ليس تهرباً من الميدان، بل لأنني كنت أعرف مشاكل الأمة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لكن الواجب حتم عليّ كمناضل وكمجاهد أن أتحمّل المسؤولية لصالح الوطن لا أكثر ولا أقل¹.

دام حكم الرئيس الشاذلي بن جديد ثلاث عشرة سنة، مثل سابقه الرئيس بومدين، من 1979 إلى 1992، تمّ خلالها التراجع عن الخيار الاشتراكي وعن سياسة الرئيس بومدين خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية، وقد اقتضت الظروف - بأسبابها ومعطياتها وتداعياتها- في هذه المرحلة الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإجراء الإصلاحات الضرورية واللازمة التي نظر لها الفريق الحاكم وسعى إلى تطبيقها آنذاك.

فمن هو الرئيس الثالث لدولة الجزائر المستقلة؟ وما مميزات حكمه وسياسته الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية بمنطقة وادي ريغ؟ ذلك ما نسعى إلى معالجته في هذا الفصل.

المبحث الأول: حكومات العهد الجديد وخطاب الاستمرارية

المطلب الأول: على خطى العهد الاشتراكي بين الإقدام والتردد

الشاذلي بن جديد² الرئيس الثالث للدولة الجزائرية المستقلة وهو أيضاً مثل هواري

¹ - الشاذلي بن جديد، قناة الجزائرية الثالثة، خطاب الاستقالة، بتاريخ 23-09-2016، المدة: 03 د، متاح على رابط: www.youtube.com. تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 14-09-2018، على الساعة: 09.07 مساءً.

² - تكاد المراجع القليلة التي تطرقت إلى حياة الرئيس الثالث للجزائر المستقلة تجمع على أنّه وُلد في بوتلجة القريبة من عنابة وذلك يوم 14 أبريل (أفريل) عام 1929م، بيد أن حديثاً صحفياً نقلته جريدة الجزائر الجديدة عن مجلة يابانية أدلى به الشاذلي لباحثين يابانيين هما: (ماساتوشي كيسايتشي وشوكو وتاناكي) ضمن منشورات صوفيا للدراسات الآسيوية عام 2008م، حيث كشف فيه عن العديد من المواقف ووجهات نظره في الكثير من القضايا والمسائل، فيقول بأنّه "لم يُولد في قرية بوتلجة بل في قرية تقع بين بوتلجة وعنابة كانت تسمى (السبعة) وقد أكّد في مذكراته التي صدرت في عام وفاته 2012، بأنّه مولود في بلدة "السبعة" مشيراً إلى أنّ الإخوة السبعة الذين سُمّيَت القرية باسمهم هم نواة عشيرة بن جديد، أو عرش "الجدايدية". اسمه الشاذلي بن جديد (1929) ابن الهادي (1897) ابن أحمد (1860) وأمه صالحة بنت الشيخ محمد بن مبروك بن محمد، لما بلغ ست سنوات التحق بالمدرسة العمومية الابتدائية للأهالي في بونة (عنابة) سنة 1935، ثمّ تنقّل بين بارال Barral (شيهاني حالياً) وموندوفي Mondovi (الدرعان حالياً) لإتمام مرحلة التعليم المتوسط، يقول الشاذلي: "كُنّا نشعر بجوّ العنصرية الخانق، وكان التلاميذ الأوربيون ينظرون إلينا بتعالٍ واحتقار، ورغم أننا كنّا ندرس في صفٍّ واحدٍ لا أنكر أنّ لي أصدقاء بينهم.. كانت مقولة: "أجداننا الغاليون Nos ancetres les

بومدين عقيد قادم من صفوف الجيش الوطني الشعبي¹، كان من أشد المدافعين عن فترة حكم سلفه الرئيس هواري بومدين، مُشيرًا إلى أن مسؤولية القرارات التي كرسّت التوجّهات السياسية والتحولات الاقتصادية في إطار الخيار الاشتراكي يتحملها الجميع بقوله: "أريد أن أؤكد أننا كلنا نتحمل القرارات الكبرى في عهد بومدين، بسلبياتها وإيجابياتها، فهو لم يكن يحكم وحده، لقد استند على ما عُرف بجماعة وجدة، وقادة النواحي العسكرية والضباط الفارين من الجيش الفرنسي والمستشارين الخاصين، وأعتقد أنه أراد من خلال ذلك تحقيق

=Gaulois" ونشيد: "أيها الماريشال نحن مستعدون Maréchal nous voilà" الذي كُنّا نستمع إليه في الساحة خلال رفع العلم بداية كل أسبوع - كل ذلك - كان يُحيلنا على إحساس غريب كنا عاجزين على تفسيره". في سن الثانية والعشرين من عُمره التحق الشاذلي بن جديد بشركة تاباكوب TABACOOP عام 1951م، وهي مؤسسة تجمع في شكل تعاوني مُنتجي التبغ والكروم في سهل عَنَابة وقالمة وتوظّف يدًا عاملة رخيصة من الأهالي والأوروبيين أيضًا، انظر: الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد**: ملامح حياة (1929-1979)، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر، الجزائر، ج 1، 2012، ص ص: 21-36، والشاذلي بن جديد، **الجزائر الجديدة**، الاثنين 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، متاح على رابط: www.eldjazairedjadida.dz، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 14-09-2018، على الساعة: 11.45 صباحًا.

¹ - عندما بلغ الشاذلي سن الخامسة والعشرين من عُمره اندلعت الثورة التحريرية (في أول نوفمبر 1954م) ليُصبح واحدًا من مُجاهديها ويكون عسكريًا في صفوف (ج.ت.و) متدرّجًا في السُلّم التراتبي وصولًا إلى رتبة العقيد، عُرف بنشاطه في القاعدة الشرقية التي أنشأها (ج.ت.و) بضواحي سوق اهراس، بعد مؤتمر الصومام 1956. بدأت علاقته بالعقيد بومدين بعد تصيب الأخير على رأس هيئة الأركان حين انتقل الشاذلي رفقة عبد الرحمن بن سالم والزين النوبلي (قادة المناطق الثلاث للقاعدة الشرقية) ليلقائه في (غارديماو) في النصف الأول من سنة 1960، حيث كان أول إجراء اتخذه بومدين بعد اللقاء هو تشكيل مكتب تقني ألحق به الضباط الفارين من الجيش الفرنسي من ذوي الرتب العليا كلفهم بوضع خطة عضوية لإعادة تنظيم الجيش وهيكلته وانتشاره، وكلف الضباط المجاهدين بقيادة الفيلق الجديدة وتغيّر اسم القاعدة الشرقية إلى المنطقة الشمالية للعمليات بقيادة عبد الرحمن بن سالم ونيابة الشاذلي بن جديد، ومنذ ذلك الحين توطدت علاقة الشاذلي مع بومدين وسيغدو رجل المهمات العسكرية الصعبة، من خلال تكليفه بعديد من المهام التي كان غالبًا ما ينجح في إنجازها ممّا أكسبه ثقة بومدين سواء قبل الاستقلال أو بعده.

فقبيل وقف إطلاق النار (في مارس 1962) كلفه بومدين بمهمة لدى قادة الولاية الثانية (في قسنطينة) لإقناعهم بضرورة تجنب المواجهة وتقادي سفك الدماء في حالة ما إذا تطوّرت الأمور إلى استخدام السلاح بأوامر الحكومة المؤقتة لفرض أمر واقع في الداخل خصوصًا وأن قادة هذه الولاية إلى ذلك الحين كانوا رافضين لسلطة قيادة الأركان العامة، ومنها مهمة أخرى تتعلّق بتأمين دخول قوات هيئة الأركان إلى العاصمة (صيف 1962م) من خلال تكليفه بالتوجّه نحو جيجل لتحديد الولاية الثالثة في مهمة تتلخّص في احتلال القواعد الخلفية في بجاية وتيزي وزو والدخول من هناك إلى العاصمة في حال تحرّك جنود الولاية الثالثة باتجاهها، وبعد انتخاب الرئيس أحمد بن بلة وتعيين العقيد بومدين وزير الدفاع الوطني قام هذا الأخير في سنة 1963 بإحداث تغييرات على الولايات التاريخية بدمج بعضها في بعض وتسميتها بالنواحي العسكرية، فاستمر الشاذلي بقسنطينة قائدًا للناحية العسكرية الخامسة برتبة رائد ليتكفل بعملية الإشراف على انسحاب الجيش الفرنسي من الشمال القسنطيني، أمّا في سنة 1964 فقد كلفه بومدين بإنهاء تمرّد العقيد محمد شعباني، ثم تعيينه قائدًا للناحية العسكرية الثانية بوهران، ربّما كانت حسابات وزير الدفاع بومدين في إطار خطة الاستعدادات لانقلابه على بن بلة ليكون الشاذلي ملجأه في حالة فشل العملية، إلا أنّ هذا ينفيه الشاذلي ويعتبر تعيينه في إطار آخر وهو إعادة تنظيم تلك الناحية بالنظر إلى حساسيتها، وبنجاح عملية الانقلاب أو التصحيح الثوري 19 جوان 1965 وجد الشاذلي نفسه عضوا في مجلس الثورة الذي أسسه العقيد بومدين للإشراف على قيادة البلاد في عهد السلطة الثورية، وفي سنة 1969 تمّت ترقّيته إلى رتبة عقيد وبقي في قيادة ن.ع.2 بوهران، وفي 1978 تم تعيينه منسقًا لشؤون الدفاع الوطني أيام مرض الرئيس هواري بومدين ووفاته، ليتعاقب الجزائريون والعالم بانتخابه أمينًا عامًا لحزب (ج.ت.و) في 31 يناير -جانفي 1979 ليكون المرشح الوحيد لانتخابات 07 فيفري والتي تمّ الإعلان عن فوزه فيها رئيسًا للجمهورية في 10 فيفري 1979. انظر: الشاذلي بن جديد، **مذكرات الشاذلي بن جديد**، المصدر السابق، ص ص: 181-182 والطاهر زبيري، **مذكرات قائد أركان...**، المصدر السابق، ص 37، وأيضًا: ج.ر.ج.ج، ع: 08، س: 16، 20 فبراير 1979م، المصدر السابق، ص 158.

نوع من التوازن في تسيير دواليب الحكم.¹

تضاربت آراء الملاحظين والكتّاب حول ترشيح الشاذلي بن جديد، حيث يرى بعضهم أنه لم يسبق له ممارسة أي دور سياسي من قبل، لكن هناك من برّر ترشيحه بما يلي:

- لا يمكن في تلك المرحلة الترشّح لغير العسكريين، والرئيس لا بدّ أن يكون من ثكنات الجيش، وقد كان هذا الرجل حينها قائدًا لأهم ناحية عسكرية في البلاد.

- فضلًا عن كونه مُجاهدًا أثناء الثورة التحريرية ومناضلًا في جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال، فهو يحوز على الشرعية الثورية بالإضافة إلى مكانته الحزبية.

- دأب الشاذلي بن جديد على مرافقة الرئيس بومدين ضمن وفوده إلى الخارج، كما دأب أيضًا على حضور اجتماعات الرئاسة: السياسية منها والعسكرية في الداخل، زيادة على كونه عضوًا في مجلس الثورة، وقد ظلّ وفياً لسابقه الرئيس بومدين الذي عينه مُنسّقًا للدفاع الوطني أثناء مرضه أواخر 1978.

- وفي الكواليس يبرز كل من العربي بلخير وقاصدي مرباح ودورهما في ترجيح كفة الشاذلي بن جديد في إطار التوازن المفترض بين إطارات الجيش.²

من منظور آخر حول هذه المسألة كتب غازي حيدوسي: "الرئيس الجديد لم يصل إلى السلطة وهو يفرض نفسه على منافسيه - على غرار سلفه بومدين - كان ينبغي اختياره بالتوافق بعد تحكيم شاقّ بين مختلف التيارات التي تُحرّك النخب المشاركة في السلطة.. الرئيس الجديد سيكون إجماعيًا ومُنفتحًا على تطوّر النظام القائم، خصوصًا في المجال الإيديولوجي والاقتصادي، غير أن ميثاق ودستور 1976 لا يسمحان بهوامش مُناورات

¹ - الشاذلي بن جديد، << تصريح صحفي >> مجلة أصوات مغربية، متاح على رابط: www.maghrebvoices.com تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 15-09-2018 سا/ 02:24 ظهرًا.

² - محيي الدين عميمور (قناة البلاد)، لقاء مع محيي الدين عميمور، 2015/05/09، المدة: 03.37، متاح على رابط: <https://www.youtube.com>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 19-10-2018، الساعة: 08.32 مساءً.

كافية".¹

بهذه المقارنة البسيطة بين بومدين والشاذلي يُشير المؤلف إلى افتقاد الرئيس الثاني لقوة الشخصية التي تتفوق على المنافسين وتفرض نفسها على الخصوم، ومع أن الشاذلي منفتح على تطور النظام إيديولوجيًا واقتصاديًا إلا أنه كان يجد نفسه مُقيّدًا بالوضع القانوني القائم على الميثاق الوطني والدستور الجزائري وهما من صناعة الحقبة الاشتراكية، ولم يعمد الرئيس إلى تغييرهما إلا من خلال الضغوط السياسية من مؤيديه، أو استجابة للهوة الاجتماعية التي أفرزتها الظروف المتراكمة سنة 1988.

في 07 مارس 1979م استدعى الرئيس الشاذلي كلاً من أحمد طالب الإبراهيمي ومحمد الصالح يحيوي وأطلعهما على أنه عاش سنين طويلة في وهران بعيداً عن العاصمة وكواليس السلطة وهو بحاجة إلى استشارتهما بوصفهما عضوين في المكتب السياسي للحزب وكانا قريبين من الرئيس الراحل هوارى بومدين، ثم توسّعت الاستشارة لتضم: رابح بيطاط ومحمد أحمد عبد الغني وقاصدي مرباح، لينتهي هذا اللقاء بتشكيل أولى حكومات عهد الرئيس الشاذلي.²

ضمّت الحكومة الأولى تسعة وعشرين عضواً برئاسة الوزير الأول: محمد بن أحمد عبد الغني، وقد ضمت هذه الحكومة عدّة وجوه جديدة فيما يتعلق بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية حسب ما يرد في الجدول التالي:

جدول رقم (67) يبيّن الوزراء المعيّنين في الوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة الشاذلي بن جديد الأولى.

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير
01	وزارة الصناعات الخفيفة	سعيد آيت مسعودان
02	وزارة التعمير والبناء والإسكان	عبد المجيد أوشيش

¹ - غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، المصدر السابق، ص 51-52.

² - أحمد طالب الإبراهيمي، (قناة الجزيرة الفضائية)، شاهد على العصر، الدوحة، ج 9، المدة: 51.31.

03	وزارة المالية	محمد يعلى
04	وزارة التجارة	عبد الغني العقبي
05	وزارة الإعلام والثقافة	عبد الحميد مهري
06	وزارة السياحة	عبد المجيد علام
07	وزارة الفلاحة والثروة الزراعية	سليم سعدي
08	وزارة العمل والتكوين المهني	مولود أومزيان
09	وزارة الأشغال العمومية	غزالي أحمد علي
10	وزارة التربية	الشريف خروبي
11	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عبد الحق رفيق برارحي
12	وزارة الصناعة الثقيلة	محمد الياسين
13	وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية	بلقاسم نابي
14	وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية	عبد الحميد براهيم

المصدر: ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم 57-79 مؤرخ في 9 ربيع الثاني 1399هـ الموافق 8 مارس 1979، ع: 11،
س: 16، 8 مارس 1979، ص ص: 201-202.

وما يمكن تسجيله من ملاحظات حول هذه الحكومة ما يلي:

- يبدو تأثير أولئك المستشارين المذكورين والذين لم يكونوا من المتحمسين للثورات الصناعية والزراعية والثقافية البومدينية على تشكيلة الحكومة الجديدة.

- استحداث منصب الوزير الأول وفصل الحكومة عن رئاسة الجمهورية¹.

- لم يُذكر منصب وزير الدفاع الوطني ضمن أعضاء الحكومة، حيث احتفظ به رئيس الجمهورية لنفسه على غرار آخر حكومات بومدين منفصلاً عن تشكيلة الحكومة.²

- كذلك لم تُسمّى وزارة الداخلية ضمن طاقم الحكومة بل أُسندت إلى الوزير الأول.³

¹ - اعتمد الرئيس الشاذلي بن جديد على المادة 113 التي تنصّ على أنه: "يمكن لرئيس الجمهورية أن يُعين وزيراً أول"، دستور الجزائر 1976، ص16.

² - ج.ر.ج.ج، المادة 2 من ذات المرسوم رقم 57-79: يتولّى رئيس الجمهورية مهمة وزارة الدفاع الوطني، ع: 11، المصدر السابق، ص202.

³ - ج.ر.ج.ج، المادة 3: يتولّى الوزير الأول مهمة وزارة الداخلية، المصدر نفسه، ص202.

- بدت إرادة التخلّص من الوجوه القديمة المحصّنة بالشرعية التاريخية في محاولة لفتح الباب أمام الجيل الثاني والذي يمتلك إلى حدٍّ ما تكوينًا علميًا وثقافيًا، أمثال: عبد الحق برارحي وعبد الحميد براهيمى وعبد الرزّاق بوحارة واسماعيل حمداني والشريف خروبي وبوعلام باقي..

- استثنى الصناعة بثلاث وزارات (الصناعات الخفيفة - الصناعة الثقيلة - الطاقة والصناعات البتروكيمياوية) ولا وجود لوصاية على الصناعات التقليدية.

- في حين استقلت مهمة التخطيط بوزارة بدل كتابة دولة كما كانت في آخر حكومة للرئيس هواري بومدين.

وعندما سُئل أحمد طالب الإبراهيمي عن الأسس التي بنى عليها الرئيس الشاذلي اختيار أعضاء الحكومة بمقتضى مشورتكم التي استغرقت يومًا واحدًا؟ أجاب بأن الاختيار كان على مبدأ "الرجل المناسب في المكان المناسب" وعلى أساس ماضي أولئك الأشخاص وكفاءتهم¹.

وبالرغم من تجديد السلطة إلا أنّ هواجس الحرص على مواصلة أفكار العهد السابق مازالت راهنة ومسيطرة على أبجديات اللوائح والمراسيم والمرجعيات، وغير بعيد عن تاريخ تنصيب القيادة الجديدة كان زعماء السياسة في الحزب قد حسمو الأمر لصالح الاستمرارية، يتّضح ذلك من خلال وثيقة القانون الأساسي لجهة التحرير الوطني في فصله الأول على سبيل الذكر:

- المادة 01: جبهة التحرير الوطني حزب طائفي، وهو الحزب الواحد في البلاد، والتنظيم الذي يضمّ جميع العناصر الواعية التي تصبّو إلى تحقيق هدفٍ واحد، ومواصلة عملٍ واحد، غايته القصوى انتصار الاشتراكية.

- المادة 03: الميثاق الوطني هو المرجعُ الإيديولوجي للحزب الذي يتولّى في مؤتمراته

¹ - أحمد طالب الإبراهيمي، شاهد على العصر، ج9، المصدر السابق.

تعميق مفاهيمه وتوجيهاته ويُدخل عليه التعديلات والتصحيحات الضرورية لضبط خطوط عمله بُغية تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية.

- المادة 04: حزب جبهة التحرير الوطني هو القوة الطلائعية لقيادة الشعب وتنظيمه لتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية، وهو دليل الثورة الاشتراكية والقوة المسيرة للمجتمع، وهو أيضًا الهيئة القيادية للثورة الاشتراكية في مجال التخطيط والتنشيط.¹

بعض الكتاب يرون أنه بمجرد وصول الشاذلي إلى الرئاسة، قرّر هو وأصحاب النفوذ الجدد الانعطاف بسفينة البلاد نحو المعسكر الغربي، لتسير في اتجاه مناقض لما كانت عليه أيام حكم بومدين، ويتأثر من أصحاب القرار وجد الرئيس نفسه ضعيفًا وبحكم خلفيته البرجوازية دشّن مرحلة الطلاق بين الجزائر وإيديولوجيتها السياسية ورؤيتها الاقتصادية التي اختارتها منذ الاستقلال.²

من زاوية أخرى يقسم عبد الحميد براهيمى عهد الشاذلي إلى فترات، فيرى أنه في بداية فترته الرئاسية الأولى (فيفري 1979 - جانفي 1984م) طبعها نوعٌ من التوازن، حيث كان الرئيس يستعلم ويحاور ويقابل بين الأفكار ويُناقش ويُصغي كثيرًا قبل اتخاذ أي قرار، لذلك غالبًا ما كانت قراراته متوازنة وتأخذ بالحُسابان جوهر المسائل المعروضة للنقاش، ومن حسن الحظّ قد بلغت الزيادة غير المتوقعة لأسعار النفط بين (1979 و 1982) مستويات عالية أتاحت للجزائر الحصول على إيرادات كبيرة تتراوح بين 13 و 14 مليار دولار سنويًا مما ترتّب عليه تحسّن في الوضع المالي.³

لكن مع بداية سنة 1984م وقع الرئيس تحت تأثير العسكريين المُنحدرين من الجيش الفرنسي وخاصة بعد تمكين الرائد العربي بلخير من مقاليد الحل والربط في منصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية الذي عُيّن فيه سنة 1980، وبدوره ترك منصبه السابق كمنسّق

¹ - ج.ر.ج.ج، جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي 27 إلى 31 يناير/ جانفي 1979، ع: 08، المصدر السابق، ص140.

² - يحي أبو زكريا، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، المرجع السابق، ص 37.

³ - عبد الحميد براهيمى، في أصول الأزمة الجزائرية: 1958 - 1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص: 167-168.

لمصالح الأمن لخليفته الرائد عباس غزّيل ومن حينها - حسب براهيم - فقد الشاذلي سيطرته على الأوضاع وبدأت مؤشرات التدهور والتراجع في حكمه.¹

في الواقع لقد اجتمعت عدّة معطيات على الصعيد الداخلي للبلاد وكذلك على الصعيد الخارجي إقليمياً ودولياً بالتزامن مع وصول الشاذلي إلى رئاسة الجزائر، فعلى الصعيد الإقليمي كان الرئيس المصري أنور السادات قد وقّع على معاهدة كامب ديفيد (17 سبتمبر 1978)² مما أدّى إلى اغتياله بعد ذلك، ونجحت الثورة الإسلامية الخمينية في إيران (1979) ثم اندلاع الحرب بينها وبين العراق (1980)³، والغزو الإسرائيلي للبنان (1982)، وعلى الصعيد الدولي وصل "رونالد ريغان Ronald Wilson Reagan" إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1989) في خضمّ معارك الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفييتي وحرب هذا الأخير مع أفغانستان (1980).⁴

أما على الصعيد الداخلي فإن انعكاسات سياسة بومدين بدأت نتائجها تظهر، فتجربته في شقّها الاقتصادي- الاجتماعي: التصنيع والثورة الزراعية، وكذا في جانبها الثقافي- التعليمي: المدرسة الأساسية والتعريب، بدت متعثّرة في تقدير القيادة الجديدة، ففي الشق الأول أدّت التجربة إلى إفراغ الريف من دون استيعاب المتدفّقين نحو المُدن مما ساهم في تنامي ظاهرة مساكن الصفيح (البيوت القصديرية).

وفي الجانب الثاني أفرزت التجربة آلاف الشباب المتعلمين عجزت الدولة عن إيجاد وظائف لهم، فضلاً عن انسداد باب الهجرة إلى الخارج، مما زاد في أعداد العاطلين عن

¹ - عبد الحميد براهيم، المصدر السابق، ص 169.

² - عُقدت اتفاقية كامب ديفيد (Camp David) أو خيمة داوود في الولايات المتحدة برعاية الرئيس جيمي كارتر بين رئيس مصر أنور السادات ورئيس وزراء دولة إسرائيل مناحين بيغن، وقد سُمّيت في وثيقتها الأولى: مشروع للسلام في الشرق الأوسط وتحمل دعوة لأطراف النزاع العربي الإسرائيلي للانضمام إلى هذه المعاهدة... انظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد ومخاطره، ط1، (م. د. ف) بيروت لبنان، 1978، ص ص: 3-4.

³ - سنوات الحرب العراقية الإيرانية، (تلفزيون بي بي سي)، 2010/09/17، متاح على رابط: www.bbc.com، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 2018-10-27، الساعة: 10.36 صباحاً.

⁴ - هيئة تحرير مجلة المعرفة، << رونالد ريغان >> مجلة المعرفة، متاح على رابط: <https://www.marefa.org>، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 2018-10-27، الساعة: 11.27 صباحاً.

العمل والمتسكعين في الشوارع تحت تسمية (الحيطيست) حُرّاس الجدران؛ ليظهر الانفجار الأول المعروف بالربيع الأمازيغي أو القبائلي (1980)، الأمر الذي فرض إعادة النظر في كل المحتويات الفكرية والإيديولوجية والخيارات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الحاكم.¹

كما أن الحركات الأصولية تحت شعار "الصحة الإسلامية" خصوصاً في الجامعات والمعاهد بدأت تأخذ لها مسارات علنية رغم تعددها واختلافاتها، فهي تعتبر نفسها امتداداً للحركة الإصلاحية التي ظهرت قبل الاستقلال بقيادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لكن لم يُسمح لها باستئناف نشاطها الطبيعي غداة الاستقلال بدعوى أن مهمتها تولتها الدولة.²

وقد حذا ببعض التيارات إلى سلوك خيار المجابهة ورفع السلاح ضد الدولة، كما هو شأن "مصطفى بويعلي"³ وهو أحد الضباط المتحّين من الجيش، والذي أعلن "الجهاد" وقاده بنفسه ولكنه لم ينجح في تعبئة الجماهير الناقمة من السلطة، لكونه غير معروف إلا في بعض أطراف العاصمة، كما فشل في إقناع "شيوخ الصحة الإسلامية" بخطه القتالي، لكنه أقص مضاجع السلطة فُرابة خمس سنوات انتهت بمصرعه في 04 جانفي 1987م، والقبض على أتباعه والزج بهم في السجون.⁴

بالإضافة إلى أن العديد من رموز النظام السابق ورجاله بدأوا يتحولون إلى خصوم منائين للسلطة في عهد الرئيس الشاذلي، حيث بدأوا ينسحبون ويتوارون عن الأنظار أو يخضعون للإبعاد، أمثال: محمد الصالح يحيوي وعبد العزيز بوتفليقة، سليم سعدي، لحسن

¹ - مجموعة من المؤلفين، الجزائر إلى أين؟ مرجع سابق ص 146.

² - ياسين ريوح، الأحزاب السياسية في الجزائر (التطور والتنظيم)، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، (د.ت)، ص 60.

³ - وُلِدَ في 27 يناير/ جانفي 1940 بالدرارية ضواحي العاصمة، شارك في الثورة التحريرية، وبعد الاستقلال رأى أن القادة الجدد انصرفوا عن خط الثورة فانتفى إلى المعارضة ضمن صفوف جبهة القوى الاشتراكية (FFS)، ثم تحول إلى التيار الإسلامي متخذاً من مسجد العاشور بالعاصمة مقراً له ولجماعته حيث كان يلقي خطبة النارية الجريئة ضد النظام الحاكم، ليختفي سنة 1982 ثم يظهر زعيماً لتنظيمه المسمى (الحركة الإسلامية المسلحة)، خاض عدة عمليات ضد رموز الدولة إلى غاية مصرعه سنة 1987م، انظر: يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر (1978-1993)، مؤسسة العارف للطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص ص: 16-17.

⁴ - أبوجرة سلطان، جذور الصراع في الجزائر، المرجع السابق، ص 166.

سوفي، محمد الشريف مساعدية وغيرهم.¹

وحتى على مستوى المنظمات السرية والمجتمع المدني ففي مرحلة (1982-1987) تنافس الإسلاميون على المساجد الجامعية والحرّة بين جزائريين وإقليميين، وانقسم الشيوعيون على أنفسهم بين ماركسيين وتروتسكيين، وانشطرت الحركة القومية بين بعثيين واشتراكيين، وتكتل الوطنيون بين محافظين ومجدّدين وليبراليين ودعاة توجّه إسلامي حتى على مستوى جبهة التحرير نفسها.²

ومع أنّ الرئيس الشاذلي أقرّ توجّهات سياسية واقتصادية تميل أكثر إلى الانفتاح، إلّا أنّه لم يختلف عن الرئيس بومدين فيما يتعلق بتركيز السلطة بين يديه مُحْتَظّاً لنفسه بمنصب وزير الدفاع والأمن العام للحزب، وفي ظل هذه المعطيات ستشهد سنوات حكمه منذ عهده الأولى أشكالاً متعدّدة لصراعات خفية وأخرى مُعلنة داخل أجهزة الدولة جامعة بين الصراع السياسي والحزبي والإداري، وبين المدني والعسكري، وبين المغرب والمُفْرَس.³

ظلّ خطاب السلطة الجديدة تُجاه القطاع الخاص بنفس المضمون في بداية الثمانينات متميزاً بالازدواجية، فهو يتحدث عن الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والتأميم في حين أنّ الممارسات الواقعية لا تخلو من الاستثناءات لهذه القواعد، وفي ظل الازدواجية والتهميش أصبح القطاع الخاص هو الآخر مُرتبطاً بالدولة وهياكلها الإدارية والاقتصادية، فقد أمسى شغل أصحاب رؤوس الأموال هو البحث عن علاقات دعم داخل أجهزة الدولة لتجاوز النظم والالتفاف على القوانين من أجل الحصول على الصفقات والامتيازات أو الرخص⁴، وهذا ما فتح الباب أمام كل أشكال الفساد المالي الذي سيظهر لاحقاً في شكل فضائح ومحاكمات

¹ - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص191

² - أبوجرة سُلطاني، جذور الصراع في الجزائر، المرجع السابق، ص170.

³ - عبد الحقّ فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه - مخطوط، إشراف: عمر فرحاتي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014م، ص161.

⁴ - باديس بن عيشة، << في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر - أية مقاربة للتحليل؟ >> مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع: 03، 2004، ص143.

طالت العديد من المسؤولين الرسميين وحتى من رموز النظام الحاكم.¹

المطلب الثاني: الانفتاح وإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية

رأينا كيف أنه منذ الاستقلال طغى على الأذهان أن مهمتي العدالة الاجتماعية وضرورة التكفل بتنمية المجتمع هما على كاهل (الدولة الحاضنة)، أملا في تجاوز الهيمنة والاستغلال الاستعماري، وكان أمل الجزائريين أن تُعيد لهم دولتهم المستقلة كل المنافع والخدمات التي حرّموا منها: الأرض، العمل، السكن، الصحة، التعليم، المشاركة السياسية... وهذا الأمل في الدولة هو الذي سيشكل عاملاً حاسماً في ضمان شرعية وجود الدولة ذاتها ومن ثمّ شرعية فعلها التنموي.

وعليه فلم يكن يُنظر إلى الدولة على أنها رمز الاستقلال الوطني فحسب؛ بل ألقى المجتمع على عاتقها مهمة التنمية وضمان العدالة الاجتماعية، وانطلاقاً من هذا التكاليف تزايدت صلاحياتها ورقابتها على كل الأنشطة الاجتماعية والسياسية، خصوصاً في فترة السبعينيات - وهي الفترة التي برزت فيها بوضوح طبيعة هذا التكاليف - وانتظر المواطنون كل شيء من الدولة، فكانّ تزايد وتوسع هذا الطلب الاجتماعي جعلهم مُقْعِدِينَ، وجعل هذه الأخيرة في بحث دائم عن موارد لتوزيعها على مختلف الشرائح الاجتماعية، وهو الأمر الذي بدا معه المجتمع خالياً من أية ديناميكية مستقلة أو مبادرة أو قدرة على الاستغناء عن الدولة.²

وبرحيل الرئيس هواري بومدين وتصادم المطالب الاجتماعية المتعلقة بالسكن والشغل

¹ - ففي 21 أبريل 1983، أعلنت صحيفة "المجاهد" أن أزيد من مائة موظف في سلك القضاء ومصالح السجون سيمثلون أمام لجان الانضباط بتهم رشى وإبتزاز وتجاوز استخدام السلطة، وفي 7 ماي من نفس العام أدان ديوان المحاسبات أحمد بن شريف بتسديد غرامة نتيجة لصرفه نفقات بشكل غير نظامي منذ 1977 حين كان وزيراً للري، وفي 13 مارس 1984 أذانت المحكمة العليا والييين سابقين لولاية بشار باختلاس أموال عامة، وفي 24 أكتوبر 1984، اتهم قرار ديوان المحاسبات "بلعيد عبد السلام ومحمد الياسين"، وزيري الصناعة السابقين في عهد بومدين بسوء الإدارة، كما اتهم وزير الفلاحة والثروة الزراعية السابق "طبيي العربي" باختلاس الأموال العامة، انظر: بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 96. وكان مصير "اللواء مصطفى بلوصيف" المحاكمة والسجن نتيجة أخطاء ارتكبها عندما كان أميناً عاماً بوزارة الدفاع الوطني ثم قائدًا للأركان في عهد الرئيس الشاذلي، انظر: الطاهر زبيري، مذكرات قائد أركان...، المصدر السابق، ص 342.

² - باديس بن عيشة، في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر، المرجع السابق، ص 145.

وتلبية الحاجات الاستهلاكية في ظل الندرة الملحوظة آنذاك فضلا عن تصاعد المطالب الثقافية في منطقة القبائل بالأساس، والداعية الى اعتماد اللغة الامازيغية وإحياء التقاليد البربرية، بالإضافة إلى بروز التيارات الإسلامية عبر المطالبات السياسية أو عبر المواجهة المسلحة مع الدولة، زيادة على الوضع الدولي المُلغم عالميًا وإقليميًا؛ كان على حكومات الرئيس الجديد إيجاد الحلول المناسبة ومعالجة الأوضاع الراهنة بما تتطلبه وتتوفر عليه المرحلة.¹

لقد لعبت شخصية عبد الحميد براهيمي دورًا محوريًا في تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني باعتبار أنه شغل منصب وزير التخطيط والتهيئة العمرانية في الحكومات الثلاث في بداية عهد الشاذلي بن جديد برئاسة محمد بن أحمد عبد الغني، الأولى (1979-1980) والثانية (1980-1982) والثالثة (1982-1984) ثم شغل منصب الوزير الأول لحكومتين (1984-1986) و(1986-1988).

ولقد تتبّعنا فيما سبق كيف تشكّلت الحكومة الأولى (1979-1980) والتي جاءت تستهدف الاستمرارية على الخط البومديني على الأقل من حيث هبة الدولة ومكانتها داخليًا وخارجيًا ودورها في المحافل الدولية، أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فمن وجهة نظر الشاذلي أنّ الشعب كان يصبو إلى حياة وفيرة ورخاء اجتماعي وهو القائل: " لقد خططنا كثيرًا واستثمرنا كثيرًا، والآن يجب أن ننتج أكثر وأن نُسير أفضل، لقد أعطينا الأولوية لإرساء القاعدة الاقتصادية للبلاد، أما الآن فيجب الاهتمام أكثر بظروف حياة المواطنين".²

وتحت ضغط الظروف الداخلية والتغيرات الدولية وجدت القيادة الجديدة نفسها مُجبرة على التخلي عن كثير من التوجّهات والسلوكيات التي قادت إلى نوع من التملل الاجتماعي وهكذا رفعت هذه المرحلة شعار " من أجل حياة أفضل" وفي سبيل تحقيق الحياة الأفضل غدت السلطة مهمومة بهاجس البحث عن حلول مستعجلة وظرفية في أغلب الأحيان.

¹ - عبد الحق فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري، المرجع السابق، ص 160.

² - إدريس بولكعبيات، تجربة الجزائر في التنمية..، المرجع السابق، ص 123.

لقد استغرقت فترة حكم الرئيس الشاذلي (ثلاث عشرة سنة بين 1979 و1992) مثل سلفه بومدين تمامًا، لكنها تميّزت بكثرة الحكومات: عشر حكومات خلال الفترة المذكورة بمعدل سنة وثلاثة أشهر فقط لكل حكومة! وهو مؤشرٌ على عدم الاستقرار السياسي مما أفضى إلى التخبُّط في مشاكل الاقتصاد والغرق في عمليات التهدئة الاجتماعية.

جدول رقم (68) يبيّن الحكومات العشر في فترة رئاسة الشاذلي بن جديد

الرقم	الوزير الأول/ رئيس الحكومة	العدد	الفترة: من... إلى...	إلى...
01	محمد بن أحمد عبد الغني	03	08 مارس 1979	15 جويلية 1980
02	محمد بن أحمد عبد الغني		15 جويلية 1980	12 جانفي 1982
03	محمد بن أحمد عبد الغني		12 جانفي 1982	22 جانفي 1984
04	عبد الحميد براهيم	02	22 جانفي 1984	12 فيفري 1986
05	عبد الحميد براهيم		12 فيفري 1986	09 نوفمبر 1988
06	قاصدي مباح	01	09 نوفمبر 1988	09 سبتمبر 1989
07	مولود حمروش	02	9 سبتمبر 1989	25 جويلية 1990 ¹
08	مولود حمروش		25 جويلية 1990	04 جوان 1991
09	سيد أحمد غزالي	02	18 جوان 1991	16 أكتوبر 1991
10	سيد أحمد غزالي		16 أكتوبر 1991	22 فيفري 1992

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما ورد في: ج. ر. ج. ج. ج. أعداد: 11 (13 مارس 1979) و 30 (22 يوليو 1980) و 03 (19 يناير 1982) و 04 (24 يناير 1984) و 08 (19 فبراير 1986) و 46 (09 نوفمبر 1988) و 40 (20 سبتمبر 1989) و 31 (28 يوليو 1990) و 30 (18 جوان 1991) و 51 (23 أكتوبر 1991).

كان على قادة الحكم الجدد أن يُعيدوا النظر في هيكلية الاقتصاد، وليس لهم إلا أن يعتمدوا على المؤسسة العمومية نفسها للتحوّل من اشتراكية التسيير نحو الانفتاح على الخصخصة واقتصاد السوق، وهذا يعني تقسيم الشركات الوطنية الكبرى إلى مؤسسات جديدة، وقد برّرت الدولة مسألة اعتمادها على القطاع العمومي بظروف المرحلة السابقة التي

¹ - من هذا التاريخ تكون المرحلة خارج فترة البحث المحددة بين 1962 و 1989م.

كان ينعدم فيها قطاع خاص قويّ وفَعّال، حيث غدا القطاع العموميّ يستحوذ على أكثر من 70% من مجمل مؤسسات الإنتاج، ومن هنا انتهت الرؤية الجديدة إلى أنّه لابدّ من إعادة هيكلة الاقتصاد وإصلاحه تنظيمًا وتسييرًا ومؤسسات¹.

أصدر الرئيس الشاذلي المرسوم الرئاسي المشرّع للعملية² على أنها أسلوب يتوخّى تحقيق غايتين هما:

- لامركزية تسيير الاقتصاد من خلال الإلغاء التدريجي للقيود البيروقراطية التي تعطل مردودية القرار ما بين الإدارة المركزية والوحدات الاقتصادية.
- تغيير مناهج توزيع الثروة في إطار سياسات التوازن الجهوي أي إعادة توزيع التنمية والإنتاج عبر كافة مناطق التراب الوطني.³

تشكّلت الحكومة الثانية في عهد الرئيس الشاذلي برئاسة الوزير الأوّل نفسه "محمّد بن أحمد عبد الغني" من أربعة وثلاثين (34) عضوًا منهم 26 وزيرًا و 06 كُتّاب دولة و 02 نائبين وزير، وقد حظي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية ب (23) حقيبة وفق الجدول:

جدول رقم (69) يبيّن الوزارات والوزراء المكلفين بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية في الحكومة الثانية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

الرقم	تسمية الوزارة/ كتابة الدولة	اسم الوزير
01	وزارة الصناعات الخفيفة	سعيد آيت مسعودان
02	وزارة الإسكان والتعمير	الغزالي أحمد علي
03	وزارة المالية	محمّد يعلى
04	وزارة التجارة	عبد العزيز خلاف
05	وزارة الشبيبة والرياضة	جمال حوجو
06	وزارة الإعلام والثقافة	بوعلام بسايح

¹ - عجة الجبالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (د . ت)، ص 56.

² - ج.ر.ج.ج، مرسوم 242/80، في 24 ذي القعدة 1400هـ الموافق 4 أكتوبر 1980م، ع: 41، س: 17، بتاريخ: 27 ذو القعدة 1400هـ الموافق 7 أكتوبر 1980م، ص ص 1513 - 1518، انظر الملاحق: 33، 34، 35.

³ - عجة الجبالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية.. المرجع السابق، ص ص 58-59.

07	وزارة السياحة	عبد المجيد علاهم
08	وزارة الفلاحة والثروة الزراعية	سليم سعدي
09	وزارة الصحة	عبد الرزاق بوحارة
10	وزارة النقل والصيد البحري	صالح قوجيل
11	وزارة العدل	بوعلام باقي
12	وزارة العمل والتكوين المهني	مولود أومزيان
13	وزارة الأشغال العمومية	محمد قرطبي
14	التربية والتعليم الأساسي	الشريف خروبي
15	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عبد الحق رفيق برارحي
16	وزارة الصناعة الثقيلة	محمد الياسين
17	وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية	بلقاسم نابي
18	وزارة التخطيط والتنمية العمرانية	عبد الحميد براهيم
19	كتابة الدولة للصيد البحري	أحمد بن فريجة
20	كتابة الدولة للغابات والأراضي	محمد رويغي
21	كتابة الدولة للثقافة والفنون الشعبية	محمد العربي ولد خليفة
22	كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني	الشريف الحاج سليمان
23	كتابة الدولة للتجارة الخارجية	علي أوبوزار

المصدر: ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم 80-175 مؤرخ في 3 رمضان 1400هـ الموافق 15 يوليو 1980، ع: 30،
س: 17، 10 رمضان 1400هـ الموافق 22 يوليو 1980م، ص ص 1119-1120.

ما يمكن ملاحظته حول هذه الحكومة:

- شهدت الحكومة اختفاء كل من محمد الصالح يحياوي، عبد الحميد مهري ومحمد الشريف مساعدية، بينما عاد بوعلام بن حمودة من بوابة وزارة الداخلية.

- حافظت الصناعة على وزاراتها الثلاث مع إضافة نيابة وزارة لدى وزير الدفاع مختصة بالصناعات الحربية كلف بها قاصدي مباح.

- كثرة كُتّاب الدولة مع استحداث منصب نائب الوزير!؟

أُنيط بهذه الحكومة مهمة تدشين عملية إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بقيادة وزير التخطيط عبد الحميد براهيم، الذي رأى إفلاس السياسة الاقتصادية السابقة، فحسبته عندما يتحدث عن التبعية المالية: "لقد ارتفع مجموع الدين الخارجي (وهو دين متعاقد عليه لكنه لم يُستخدم بالكامل) من ستة مليارات دولار في 1974 إلى أكثر من 11 مليار دولار في عام 1976 ثم إلى 20 ملياراً في عام 1978، ليتجاوز الـ 26 مليار دولار في عام 1979.

على أن خدمة الدين (تسديد الأصل والفوائد) ارتفعت من 607 ملايين دولار في 1975 إلى 3.5 مليار دولار سنة 1979، وقد تضاعف الدين المستخدم خمس (5) مرات بين عامي 1974 و1979، في حين تضاعفت خدمة الدين سبع (7) مرات تقريباً خلال نفس الفترة".¹

وفي رأي معارضيه مثل غازي حيدوسي أن عبد الحميد براهيم وهو يشرف على التخطيط ثم على رئاسة الحكومة: "يتمسك بخطاب مطمئن، وسوف يدوم أكثر من سبع سنوات، ويصطنع باستمرار شخص الإطفائي وسيُسهّم كثيراً في تغطية التبذير والاستهجمات (من الأوهام والمراوغات) الاقتصادية التي رصّعت عهد الشاذلي".²

بشكل آليّ تمّ إقحام الحزب في هذه العملية الاقتصادية من خلال تكليف الحكومة باتخاذ كل إجراء مناسب لإعادة هيكلة المؤسسات وإعادة تنظيمها بقصد تحسين النتائج التقنية والاقتصادية والمالية لطاقتنا المتعلقة بإنتاج المواد وإسداء الخدمات³، وهكذا تمّ ترسيم انفتاح النظام على أشكال ليبرالية جسّدتها مظاهر الثراء لدى بعض كبار المسؤولين في الحزب والدولة، دون أن يكون ذلك مبنياً على قواعد اقتصادية واضحة وشفافة⁴.

على الجملة وحسب الرأي الرسمي استهدفت إعادة الهيكلة - حسب المرسوم (80)-
(242) المذكور - السعي نحو التلبية المتزايدة لاحتياجات الاقتصاد واحتياجات المواطنين في

¹ - عبد الحميد براهيم، في أصول الأزمة الجزائرية...، المصدر السابق، ص 154.

² - غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، المصدر السابق، ص 97.

³ - ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم 80-242، المصدر السابق، ص 1513.

⁴ - الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر، المرجع السابق، ص 195.

إطار إنجاز المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق: تحسين ظروف سير الاقتصاد، والتحكم أكثر في جهاز الإنتاج، والالتزام بنتائج أنشطة المؤسسات على ضوء الأهداف التي رسمها التخطيط الوطني.

بينما على التفصيل، فإن إعادة الهيكلة تستهدف ما يلي:

1- تشجيع المبادرات المبدعة الهادفة إلى الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية والتعبئة الفعلية للموارد المادية للمؤسسة الاقتصادية سعياً لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج والإنتاجية

2- دعم اللامركزية وتوزيع السلطة وضبط المسؤولية في تسيير الأنشطة الخاصة بإنتاج المواد وإسداء الخدمات..

3- إقامة علاقة تكاملية بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد أو التابعة لقطاعات متعددة.

4- توخي الملاءمة القصوى بين حجم المؤسسة ومستوى عملها واختصاصها الإقليمي مع مراعاة دورها التكميلي المنوط بالمؤسسات المحلية.

5- القيام بتمويل المؤسسات والسكان بانتظام وجودة عن طريق التخطيط الدقيق والفعال لمواجهة الاحتياجات والاحتياجات الناجمة عن تطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتوازن الجهوي بصفة خاصة.¹

وقصد إعطاء صورة للطابع التقني والاقتصادي لاستقلالية عملية الهيكلة بعيداً عن الحراك السياسي وتجاذباته بين الحزب الحاكم والمعارضة المتنامية؛ تم تشكيل هيئة وزارية مشتركة سُمِّيَتْ: "اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات بالإضافة إلى لجان وزارية تسمى: اللجان الوزارية لإعادة هيكلة المؤسسات"²، وتم تزويد كل منها بترسانة من المهام

¹ - ج.ر.ج.ج، المادة 2، مرسوم رقم 80-242، المصدر السابق، ص 1514.

² - ج.ر.ج.ج، المواد 6 و7 و8، المصدر السابق، ص: 1515-1516.

والمسؤوليات والقوانين ساهمت في تكريس النهج البيروقراطي.

ولترسيخ فكرة السلطة نحو تمكين القطاع الخاص، كان على الحزب والسلطة احتواء تناقضات هذا الملف ومن ثم احتواء النقاش حوله بدءاً من سنة 1981، حيث باشرت اللجنة المركزية للحزب مهمة عرض النقاش على القاعدة وتم الاستماع إلى انشغالات الصناعيين والمقاولين والحرفيين والتجار المحليين باهتمام ملحوظ أنبأ عن نية السلطة التي ستجسدها عملياً بشأن مصير ومستقبل الرأسمال المحلي في سياق سياستها الاقتصادية الجديدة؛ ومن ثم الاستعداد لإلغاء الأطر التشريعية والإيديولوجية السابقة.¹

ففي منظور الشاذلي بن جديد: "ومن الآن فصاعداً فإن على كل واحد منا أن يكون في مستوى آفاق العشرية القادمة ومتطلباتها الجديدة.. وإذا كانت الثورة متسامحة مع من لم يقوموا بمهامهم كما ينبغي في الفترة السابقة، فإن الفترة التي ستفتح أبوابها أمامنا والتي تتميز بالشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول يجب أن يُغلق فيها باب التسامح، فالصرامة هي السبيل الوحيد لإنجاح مشاريع المستقبل."²

وبناءً على ذلك خلص الحزب - بعد النقاش الذي كیفته اللجنة المركزية على أنه عملية إثراء لبرنامج الحكومة حول القطاع الخاص - إلى إصدار لائحة خاصة به مؤرخة في 24 ديسمبر 1981م، يعترف في مقدمتها بأن إعادة النظر في مكانة القطاع الخاص ودوره ما هو إلا تطلع جماهيري! مع توضيح بأن هذا القطاع ليس بديلاً عن القطاع العمومي وليس بالمزاييد عليه، بل هو مكمل له³، وبهذا لم يعد الحديث عن التوجه الجديد نحو إرساء دور معتبر للقطاع الخاص من الممنوعات لا سياسياً ولا اقتصادياً، مما يفترض أنه أتاح لسلطة إعادة الهيكلة إمكانية المضى قدماً نحو تجسيد مخططاتها من غير عرقلة.

¹ - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار: الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت)، ص72.

² - الشاذلي بن جديد، << كلمة العدد >> مجلة الجيش، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، ع: 196، جويلية 1980م، ص2.

³ - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص75.

ومع ذلك احتاجت عملية إعادة الهيكلة بعد سنتين فقط إلى حكومة أخرى هي الثالثة في عهد الشاذلي، بعدد أربع وثلاثين منصباً منهم أربعة وعشرون (24) عضواً معينون في ما يتعلق بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية حسب الجدول التالي:

جدول رقم (70) يبين الوزارات والوزراء المكلفين بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية في الحكومة الثالثة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.

الرقم	تسمية الوزارة / كتابة الدولة	إسم الوزير
01	وزارة الصناعات الخفيفة	سعيد آيت مسعودان
02	وزارة الإسكان والتعمير	الغزالي أحمد علي
03	وزارة المالية	محمد يعلى
04	وزارة التجارة	عبد العزيز خلاف
05	وزارة الشبيبة والرياضة	عبد النور بگة
06	وزارة الإعلام	بوعلام بسايح
07	وزارة السياحة	عبد المجيد علاهم
08	وزارة الفلاحة والثروة الزراعية	سليم سعدي
09	وزارة الصحة	عبد الرزاق بوحارة
10	وزارة النقل والصيد البحري	صالح قوجيل
11	وزارة العدل	بوعلام باقي
12	وزارة العمل	مولود أومزيان
13	وزارة الأشغال العمومية	محمد قرطبي
14	وزارة التربية والتعليم الأساسي	الشريف خروبي
15	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	عبد الحق رفيق برارحي
16	وزارة الصناعة الثقيلة	مرباح قاصدي
17	وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية	بلقاسم نابي
18	وزارة التخطيط والتنمية العمرانية	عبد الحميد براهيم
19	وزارة التكوين المهني	محمد نابي
20	وزارة الثقافة	عبد المجيد مزيان
21	كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية	زهور ونيسي
22	كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني	محمد العربي ولد خليفة
23	كتابة الدولة للوظيفة العمومية والإداري	جلول الخطيب

24	كتابة الدولة للتجارة الخارجية	علي أوبوزار

المصدر: ج.ر.ج.ج.، ع: 3، س: 13، الثلاثاء 23 ربيع الأول 1402 هـ الموافق 19 يناير 1982م. مرسوم رقم 16-82 (12 يناير 1982)

ما يُلاحظ على هذه الحكومة:

- تبادل كل من بن حمودة ومحمد يعلّى لمنصبيهما السابقين حيث أصبح الأول وزيراً للمالية والثاني وزيراً للداخلية.

- تولّى العقيد قاصدي مرباح وزارة الصناعة الثقيلة قادماً من نيابة وزير الدفاع مكلفاً بالإسناد والصناعات الحربية.

- استقلال كل من الشبيبة والثقافة بوزارة منفصلة عن الثانية.

- تزويد الطاقم الحكومي بكتابة دولة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

وهكذا ستتبنّى الدولة من خلال الحكومتين الثانية والثالثة للوزير الأول محمد بن أحمد عبد الغني المخطط الخماسي الأول (1980-1984) في إطار تجسيد التحوّلات الاقتصادية برؤية جديدة، وإن كانت الأطر النظرية والقانونية لازالت تحافظ على مرجعيتها الاستراكية.

المبحث الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية في ظل المراجعات والإصلاحات

المطلب الأول: التحوّلات الاقتصادية ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984م)

رصدت الحكومة للمخطط الخماسي مبالغ ضخمة، حسب ما يرد في الجدول التالي:

جدول رقم (71) يبيّن المبالغ المرصودة والمنفذة خلال م.خ 1 (الوحدة: بمليار د.ج)

المخطط الخماسي الأول (1980-1984م)				
طبيعة الاستثمار	المبلغ المرصود	المبلغ المستهلك	نسبة التنفيذ من المبلغ	نسبة تنفيذ المشاريع
الصناعة	154.5	77	49.83%	23 %
الزراعة	47.1	33.14	70.36%	10 %

باقي القطاعات	199	208	104.52%	62 %

المصدر: صالح صالحي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989، مرجع سابق، ص5.

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الاستهلاك لا تتناسب مع تنفيذ المشاريع ففي مجال الصناعة تم صرف ما يقارب 50% فقط بينما لم يتحقق سوى 23% من المشاريع الصناعية، أما في قطاع الزراعة مع أن نسبة الاستهلاك فاقت 70% إلا أنه لم يتحقق سوى 10% من تنفيذ المشاريع، في حين أن باقي القطاعات تجاوزت المبلغ المرصود، حيث وصلت نسبة الاستهلاك إلى 104.2%، بينما لم يتحقق من نسبة المشاريع سوى 62%.

وهذا يدل على تعثر الخطط القائمة على التسرع والديماغوجية وشيوع سلوكيات المضاربة والنهب والفساد، خاصة في باقي القطاعات التي غدت مجالا لاستغلال المال العام وللتربح لدى المستثمرين الناشئين برعاية من المؤسسة العمومية وهي في طريقها للتخلي عن التوجه الاشتراكي.

ولكسب ود المجتمع وتأمين ولائه للخيارات الانفتاحية بادرت سلطة إعادة الهيكلة منذ سنة 1980 بالمصادقة على البرنامج الوطني لمكافحة الندرة، والذي استهدف تكثيف الاستيراد للسلع الاستهلاكية النادرة محليا، وقد خصصت له الدولة غلafa ماليا يفوق الـ 500 مليون دولار سنويا مغتمة ارتفاع أسعار المحروقات عندما بلغ سعر البرميل 40 دولار بإيرادات إجمالية تجاوزت 13 مليار دولار، وهو رقم لم تعرفه خزينة الدولة منذ استقلال الجزائر.¹

في إطار المخطط المذكور وللتأكيد على التوجه الجديد للاقتصاد، أصدر الرئيس الشاذلي قانون الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني والذي يهدف في مادته الأولى إلى: "تحديد الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

¹ - عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 1428 هـ/2007م، ص 126.

وحسب المادة 08: " المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب العمل وتعبئة الادخار.. وتحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي.. وكذا المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة.. ودون أن يغفل القانون البعد الاجتماعي: تثبيت السكان بالتواجد في المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.."¹.

في إطار هذا المخطط، وعن المنتجات الصناعية التحويلية سجلت الإحصائيات التالية:

جدول رقم (72) يبين أهم المنتجات الصناعية التحويلية - الحديد والصلب خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984) (الوحدة بـ 10³ طن).

المنتجات \ السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
حديد مصبوب حُبَيْبِي	669.2	897.0	1.059.6	1.113.4	1.176
فولاذ خام	370	557	850.3	891.5	1.129
أعمدة مسلحة	217	125	182	248.4	266
أنابيب فولاذية ملحمة	203	232.5	197.9	189.2	258
أنابيب غير ملحمة	31	31.5	32.4	32.7	32
هياكل معدنية	78.9	78.3	94	90.2	66

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية: 1962-2011، فصل 9- الصناعة، المصدر السابق، ص 162.

يؤشر الجدول على أن جل المنتجات في تطور فيما عدا الأنابيب غي الملحمة التي حافظت على مستوى إنتاجها و الهياكل المعدنية التي حدث فيها التقهقر، ومهما يكن من أمر فإن المصانع العمومية التي تأسست في عهد الرئيس بومدين لازالت في أوج عطائها.

¹ - ج.ر.ج.ج، قانون رقم: 82-11 مؤرخ في: 2 ذي القعدة 1402 هـ الموافق 21 غشت 1982م، ع: 34 (24 غشت/ أوت 1982، ص 1693-1694، انظر الملحق رقم (35)، ص356، وهذا القانون سيتم إلغاؤه في المخطط الخماسي الثاني برسم رقم: 88-195 مؤرخ في: 30 صفر 1409 هـ الموافق 11 أكتوبر 1988، ج.ر.ج.ج ع: 41 (12 أكتوبر 1988) ص1397.

ويُشير الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال المخطط المذكور إلى ما يلي:
جدول رقم (73) يبين الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي خلال م خ 1: (1980 - 1984).

م.ق.ن(*)	السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
التعيين						
02	المياه والطاقة	44.3	50.6	58.2	63.5	68.8
03	المحروقات	68.1	69.2	78.8	88.0	87.4
05	المناجم والمقالع	80.6	87.4	86.8	77.4	94.3
06	ص.ح.م.م.ك.إ(**)	64.4	81.1	91.0	64.8	115.0
07	مواد البناء	64.9	65.5	80.4	80.4	88.6
09	الكيمياء والمطاط	40.7	30.0	49.5	57.5	78.1
10	الصناعات الفلاحية والغذائية	62.4	68.0	70.9	77.9	86.5
11	الصناعات النسيجية	51.1	66.0	82.7	85.5	117.0
12	صناعات الجلود والأحذية	72.3	86.1	98.9	102.9	113.3
13	ص. الخشب والفلين والورق	50.0	64.1	72.5	61.6	87.3
	الرقم الاستدلالي العام	61.9	67.6	77.3	86.5	94.3
	الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	59.1	68.0	77.5	86.6	99.0
	الرقم الاستدلالي للصناعات المصنّعة	58.1	68.0	79.8	86.8	100.8

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 9- الصناعة، المصدر السابق، ص 160.

وعن تطوّر إنتاج المحروقات خلال ذات المخطط، انظر الجدول:

جدول رقم (74) يبين تطوّر إنتاج المحروقات خلال م.خ 1: 1980-1984 (الوحدة بـ 10^3 طن).

الإنتاج	النفط الخام والمكثفات	الغاز المميع	الوقود	الغاز الطبيعي
السنوات				
1980	56.692.0	1.143.0	10.628.0	13.250.0
1981	51.196.0	1.538.0	14.156.0	15.361.0
1982	50.442.0	1.835.0	20.096.0	20.043.0
1983	49.493.0	1.749.0	18.437.0	28.701.0
1984	51.986.0	3.311.0	20.568.0	29.214.0

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 8- الطاقة والمناجم، المصدر السابق، ص 151.

ما يلاحظ هو أنّ كل مؤشرات الرقم الاستدلالي حسب الجدول (59) وكذا إنتاج المحروقات حسب الجدول (60) ماعدا إنتاج النفط الخام الذي عرف تراجعاً بسيطاً نظراً لخضوعة للسوق الدولية؛ فإن كل المنتجات والمؤشرات في منحى تصاعدي يدل على تطور الإنتاج الصناعي مما يجعلنا نتساءل عن جدوى إعادة الهيكلة وخاصة في المؤسسات الصناعية في ظل قوة الإنتاج الصناعي الوطني!!

في مجال الإصلاح الزراعي، تم ضبط صلاحيات وزارة الفلاحة والثروة الزراعية التي كان على رأسها سليم سعدي حسب مرسوم 47-81 (21 مارس 1981) قصد وضع حد لتداخل الصلاحيات بينها وبين وزارة التخطيط وكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي¹، مما ترتب عنه سوء التسيير والتناقض بين القطاع المسير ذاتياً وقطاع الثروة الزراعية والمزارع النموذجية.

أسفرت العملية عن ظهور القطاع الفلاحي الاشتراكي والذي يقوم على دمج مختلف المزارع المذكورة ومنها تم تأسيس 3500 مزرعة فلاحيّة اشتراكيّة تترتب على مساحة تقدّر بـ 2830000 هكتار، وبررت سلطة إعادة الهيكلة ذلك بناء على تقييم تجارب التخطيط السابقة كأمر طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية ونمو الحاجة إلى الاستهلاك بشكل سريع خاصة في مجال المنتجات الزراعية².

وتبعاً للتوجهات الجديدة وفي إطار المخطط الخماسي الأول صدر قانون 83-18 الخاص بـ "حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق استصلاح الأراضي الواقعة في المناطق الصحراوية أو المنطوية على مميزات مماثلة" حسب المادة: 04 منه³.

¹ - ج.ر.ج.ج، ع: 12، سنة: 18، بتاريخ: 18 جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 24 مارس 1981م، ص311.

² - محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص17.

³ - ج.ر.ج.ج، قانون رقم: 83-18 مؤرخ في: 04 ذي القعدة 1403 هـ الموافق 13 غشت 1983م، ع: 34، س: 20 (7 ذو القعدة 1403 هـ الموافق 16 غشت 1983م)، ص 2045.

المقصود من الاستصلاح حسب مادته 08: "كل عمل من شأنه جعل أراضي قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال"، ومن ثمّ كان هذا القانون فرصة لتمكين القطاع الخاص والملكية الزراعية الشخصية نظرا للتسهيلات التي انطوى عليها فهو زيادة على نقل الملكية لصالح المستصلح، يمكن أيضا من الاستفادة من اعتمادات مالية قابلة للتسديد فضلا عن الإعفاءات من الرسوم على معدّات الاستصلاح الزراعي كما أنه يسمح ببناء مساكن للمستصلح وعائلته ومرافق تابعة للأرض المستصلحة فضلا عن أنّ نقل الملكية يتمّ بالدينار الرّمزي¹.

جاءت نتائج القطاع الفلاحي خلال المخطط الخماسي الأول كما يلي:

جدول رقم (75) يبيّن تطوّر الإنتاج الزراعي خلال م.خ 1 (الوحدة بالقنطار)

الموسم المنتج	1985/84	1984/83	1983/82	1982/81	1981/80
الحبوب	29.175.790	14.603.680	12.979.620	15.231.980	18.316.560
البقول الجافة	573.200	449.340	361.020	331.570	507.460
زراعات ب س *	21.820.380	15.462.174	13.660.610	12.366.040	12.897.760
الزراعات ص **	1.393.610	1.320.890	1.951.590	935.200	2.389.770
الحمضيات	2.440.760	2.854.060	2.554.250	3.193.890	3.553.270
التمور	1.988.370	1.827.170	1.815.390	2.065.000	1.953.060
الزيتون	1.591.550	1.020.310	1.353.170	1.432.650	2.138.120
التين	591.640	381.510	385.620	253.720	705.890
زراعة ب ج ***	1.831.640	1.825.950	1.671.500	1.361.680	1.437.600

* زراعات البقول السبخية - ** الزراعات الصناعية - *** زراعة البقول الجافة

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 7- الفلاحة، المصدر السابق، ص ص 134-135.

فإذا أخذنا تفصيل إنتاج الحبوب كمنتوج استراتيجي يكون ذلك حسب الجدول التالي:
جدول رقم (76) يبيّن تطوّر إنتاج الحبوب خلال م.خ 1 (الوحدة بالقنطار)

¹ - ج.ر.ج. قانون: 83-18، المصدر نفسه، ص 2046، ينظر الملحقان: 36 و 38.

المنتج \ الموسم	1981/80	1982/81	1983/82	1984/83	1985/84
قمح صلب	7.680.980	6.326.080	4.920.300	5.859.690	9.618.590
قمح لين	4.502.820	3.444.620	2.977.560	3.006.000	5.161.590
شعير	5.248.040	4.834.430	4.467.530	5.026.520	13.301.810
خرطال	859.530	600.930	493.710	644.320	1.077.140
ذرة صفراء	22.770	14.340	28.070	53.210	12.560
ذرة ببيضاء	2.420	11.580	92.450	13.940	4.100

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 7- الفلاحة، المصدر السابق، ص ص 134-135.

يتضح من خلال الجدولين (61) و(62) أنّ الإنتاج قد عرف تراجعاً في المواسم الوسطى (1981-1984) خاصة ما يتعلق بالقمح والشعير، لكن تحقق استدراك التطور في الموسم الأخير لتغلق المؤشرات على ارتفاع متفاوت عدا الذرة بنوعيتها والتي عرفت تراجعاً محسوساً، مع ملاحظة أن هذه الإحصاءات رغم أنها مستقاة من مصدر رسمي إلا أنه يمكن أن يكون القصد منها إظهار نجاعة المخطط المذكور، خاصة في ظل الإصلاحات التي باشرتها سلطة إعادة الهيكلة.

خلال هذا المخطط تطوّرت نسب التشغيل حسب القطاع كالاتي:

جدول رقم (77) يبين تطوّر وضعيّة التشغيل (ماعداء الزراعة) خلال م.خ 1 (الوحدة بالآلاف).

المخطط الخماسي الأول					
النشاط \ السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الصناعة	431	458	468	475	495
بناء وأشغال عموميّة	468	504	552	617	655
النقل	142	148	152	160	166
تجارة وخدمات	487	507	541	568	594
الإدارة	660	705	752	797	845
المجموع	2.188	2.322	2.465	2.617	2.755

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 2- التشغيل، المصدر السابق، ص 51.

يعكس الجدول تطوراً بطيئاً في القطاعات الحساسة كالصناعة والنقل، بينما يتضح التطور المتزايد خصوصاً في التجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية، ليصل إلى حدّ التضخم بالنسبة لقطاع الإدارة، والذي مثل فيما بعد نوعاً من البطالة المُقنّعة.

جدير بالذكر أن سلطة إعادة الهيكلة أرادت منذ البداية تنويع الموردّين الأجانب بغرض الانفلات من التبعية تجاه الدول الرأسمالية، لكن واقع الحال بقي مقصوراً على الشركاء التقليديين، مما يجعل الانفتاح يقتصر على صادرات الدول الغربية فقط رغم وجود أكثر من 327 إتفاقيّة تجارية بين الجزائر والدول النامية والاشتراكية منها على وجه الخصوص، ومع ذلك فإن دولة رأسمالية مثل فرنسا وهي أكبر الموردّين عملت على تخفيض مساعداتها المخصّصة للجزائر بالتزامن مع بداية تراجع أسعار النفط، كما يبيّن الجدول:

جدول رقم (78) يبيّن تراجع حصّة الجزائر من المساعدات الفرنسية خلال م خ1

السنوات	حجم المساعدات الفرنسية للخارج	حصّة الجزائر	النسبة
1981	19266.1	334	% 1.7
1982	21768.0	293.6	% 1.3
1983	23968.8	297.6	% 1.2
1984	27705.9	131.7	% 0.5

المرجع: عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 194.

في هذه المرحلة لم تُهمل الحكومة القطاع الخاص الذي فُتح حول جدواه نقاش واسع سنة 1981، ممّا رآه البعض كشفاً صريحاً عن نيّة السلطة الجديدة بشأن مصير ومستقبل الرأسمال المحلي في ظل سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية، بحيث لم تكتف تلك النقاشات بالمطالبة بمعالجة عوائق نموّ القطاع الخاصّ، بل امتدت الرّغبة إلى إلغاء الإطار التشريعي السابق الذي وضعه له دستور 1976.¹

¹ - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص72.

تتضح عناية الدولة بالاستثمار الخاص في الميدان الفلاحي من خلال متابعة تمويله بالنسبة إلى القطاع الاشتراكي عبر القروض التي تكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمنحها لكلٍ منهما كما هي حسب الجدولين التاليين:

جدول رقم (79) يبين تمويل الاستثمار المخطط للقطاع الفلاحي الاشتراكي (القروض الممنوحة، الوحدة بمليون د.ج)

السنوات	1982	1983	1984
مجال الاستثمار			
إنتاج نباتي	257	592	460
إنتاج حيواني	130	102	346
عتاد فلاحي	253	472	489
المجموع	340	1.166	1.249

المصدر: BADR, D.F (S.P.A), Bilan d'exercice, Rapport décembre 1988

بينما حظي الاستثمار الخاص بقروض تحفيزية كما يلي:

جدول رقم (80) يبين تمويل الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي (الوحدة: بمليون د.ج)

السنوات	1982	1983	1984
المُعْطَيَات			
عدد المستفيدين	9.213	12.370	36.386
القروض الممنوحة	172	259	824
القروض المنفّذة	106	160	648
نسبة التنفيذ	% 62	% 62	% 79

المصدر: BADR, Rapport décembre 1988, Idem

يتبين من خلال الجدولين مدى توجه الدولة نحو الاهتمام بإدماج القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني في مجال تمويل المشاريع الفلاحية، ومن ثمّ تدشين مرحلة التخلي التدريجي عن الاستثمار العمومي في هذا الميدان كما حدث فيما بعد، لكن هل يُمكن للقطاع الخاص أن يكون بديلاً عن القطاع العمومي الذي ترسخ احتواؤه للاقتصاد الوطني بعد أن

كان قطاعاً مكماً له؟

حسب عبد اللطيف بن أشنهو: إن هذه المحاولة لتقنين علاقات جديدة للإنتاج بين الدولة والرأسمال الخاص لن تسمح إلا بالاندماج الجزئي لهذا القطاع، في حين أن الدولة كانت تريده كمنقذ للمخطط الخماسي الأول¹، وفي ذات التوجه سمحت الدولة بتطوير الصناعات الحرفية التي يمكن من خلالها ولوج القطاع الخاص، لذلك كان هذا التطور في حسابات السلطة حسب ما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (81) يبين تطور عدد الحرفيين خلال م خ 1

السنوات	النشاط	1980	1981	1982	1983	1984
كهرباء	1437	1812	2304	2537	1342	
مواد بناء تقليدية	340	483	732	813	10057	
طلاء السيارات	2423	8730	13200	/	2007	
طباعة	3284	84	112	57	183	
جواهر وحلي	1320	3720	17300	18750	30047	
صباغة	784	24100	13400	23520	27304	
دباغة	823	958	1023	17320	24763	
أواني تقليدية	2460	427	380	520	943	
منسوجات تقليدية	256	1372	2735	2910	1477	
مواد الزخرفة	/	318	911	1315	1450	

المرجع: عجة الجبالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص 100.

مع أن هناك تطوراً تصاعدياً في أعداد الحرفيين في كثير من الأنشطة عدا نشاط الطباعة الذي أرادت الدولة أن يكون مضيئاً عليه حتى لا يفتح المجال لانتقاد سياستها عبر الطباعة الحرّة، يظهر التذبذب أيضاً في نشاط المواد الزخرفية وحتى الأواني والمنسوجات

¹ - عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، المرجع السابق، ص 123.

التقليدية، ومرد ذلك إلى معاناة أولئك الحرفيين من الصعوبات في الحصول على المواد الأولية والقروض وكل ما يتعلق بعراقيل الجهاز الإداري البيروقراطي.

لكن وبناء على ما سبق فإن القطاع الخاص استغل ضعفه ليؤسس قوته، ليس اعتماداً على نشاطه الاقتصادي، وإنما اعتماداً على هبات الدولة ومساعداتها، وظهر ذلك الاستغلال حسب ما يلي:

- إبقاء القطاع العمومي الإنتاجي في الواجهة على أنه هو المهيمن على الوظيفة الاقتصادية، رغم ما يعانيه من عجز مزمن.
- انتشار ممارسة عمليات التهريب في ظل ضعف منظومة الضرائب والجمارك.
- عجز الدولة عن تجنيد الاستثمار الخاص في إطار المخططات الوطنية للتنمية.
- اللجوء إلى الأنشطة التداولية الأكثر ربحاً والأقل خطراً رغم التحفيزات والامتيازات التي وفرتها الدولة في باقي النشاطات.¹

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وارتداداته الاجتماعية

في هذه المرحلة استدعى الأمر حكومة رابعة برئاسة وزير التخطيط سابقاً عبد الحميد براهيمى احتوت أربعين (40) عضواً بينهم (20) وزيراً و(12) نائب وزير انتقلت فيها وزارة التخطيط إلى كاتب الدولة للتجارة الخارجية سابقاً "علي أوبوزار" وتكاد تكون جل الوزارات فيها مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (82) يبين الوزارات المعنية بالتنمية الاقتصادية في حكومة عبد الحميد براهيمى الأولى.

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير	نائب الوزير (مكلف)
01	وزارة الصناعات الخفيفة	زيتوني مسعودي	محمد أرزقي إيسلي
02	وزارة الإسكان والتعمير	عبد الرحمن بلعياط	أبوبكر بلقايد
03	وزارة المالية	بوعلام بن حمودة	مصطفى بن عمر
04	وزارة التجارة	عبد العزيز خلّاف	محمد أبركان

¹ - عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار، المرجع السابق، ص: 140-143.

05	وزارة الشبيبة والرياضة	كمال بوشامة	محمد صالح منتوري
06	وزارة الثقافة والسياحة	عبد المجيد مزيان	زين الدين سكفالي
07	وزارة الفلاحة والصيد البحري	قاصدي مرباح	مصطفى بن زازة
08	وزارة الصحة العمومية	جمال الدين حوحو	/
09	وزارة النقل	صالح قوجيل	/
10	وزارة العدل	بوعلام باقي	/
11	وزارة الأشغال العمومية	أحمد بن فريحة	/
12	وزارة التربية الوطنية	الشريف خروبي	خيرة الطيب
13	وزارة التعليم العالي	عبد الحق رفيق برارحي	/
14	وزارة الصناعة الثقيلة	سليم سعدي	محمد مازوني
15	وزارة الطاقة وص البتروكيماوية	بلقاسم نابي	حاوسين الحاج
16	وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية	علي أوبوزار	عبد الملك نوراني
17	وزارة التكوين المهني والعمل	محمد نابي	عمر عزوز
18	وزارة الحماية الاجتماعية	زهور ونيسي	/

المصدر: ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم 84-12 مؤرخ في: 22 يناير 1984، ع: 4، س: 21، (24 يناير 1984م)، ص99.

وإذا كان ما يُلاحظ على هذه الحكومة هو أنها:

- تميزت بتضخم طاقمها كما أشرنا سابقاً: أربعين (40) عضواً بين وزير ونائب له مكلف بإحدى اختصاصات الوزارة مما يؤدي إلى اختلاط الصلاحيات وتضاربها.
- وإلغاء مهمة الثورة الزراعية من وزارة الفلاحة لأول مرة منذ عهد بومدين وعوضاً عن ذلك دمج الصيد البحري في ذات الوزارة.
- استقلالية الحماية الاجتماعية بوزارة مستقلة التي تولتها زهور ونيسي كأول امرأة.

وكدليل على انعدام الرؤية والتردد في اتخاذ القرارات؛ احتاجت هذه الحكومة إلى تعديل طفيف ميزه إلغاء مناصب نواب الوزراء المكلفين بالمهام التالية: التجارة الخارجية في وزارة التجارة، الميزانية في وزارة المالية، العمل في وزارة التكوين المهني والعمل¹. وقد حافظ بقية الوزراء من الحكومة السابقة على حقائبهم باستثناء تغيير على مستوى ثلاث وزارات حسب

¹ - ج.ر.ج.ج، مرسوم 86-27 مؤرخ في 12 فبراير 1986، ع: 8، س: 23، 19 فبراير 1986م، ص271.

الجدول التالي:

جدول رقم (83) يبين التعديل الوزاري على تشكيلة الحكومة الثانية للوزير الأول عبد الحميد براهيمى عام 1986.

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير
01	وزارة المالية	عبد العزيز خالاف
02	وزارة الحماية الاجتماعية	محمد نابي
03	وزارة التجارة	مصطفى بن عمرو

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 8، س: 23، 19 فبراير 1986م، ص271.

ما يمكن ملاحظته حول هذا التعديل:

- على الرغم من استمرار شخصية عبد الحميد براهيمى كمهندس للاقتصاد الجزائري في عهد الشاذلي، إلا أن انعدام الاستقرار لا زال قائماً مع الضبابية وغياب الدقة في تقدير النتائج.

- مغادرة بوعلام بن حمودة للجهاز الحكومي وتولي عبد العزيز خالاف لوزارة المالية بعد أن كان على رأس وزارة التجارة منذ الحكومة الثانية في عهد الشاذلي.

- تولى مصطفى بن عمرو وزارة التجارة عوضاً عن عبد العزيز خالاف، وقد كان بن عمرو نائب وزير مكلف بالميزانية في وزارة المالية.

بدأت الحكومة بتشكيلتها المعدلة مسؤولية التغييرات والمراجعات اللازمة لتجاوز النقائص التي أصابت المخطط الخماسي الأول على أمل تصحيحها في المخطط الخماسي الثاني:

جدول رقم (84) يبين المبالغ المرصودة والمنفذة خلال م.خ2

طبيعة الاستثمار	المبلغ المرصود	المبلغ المستهلك	نسبة التنفيذ من المبلغ	نسبة تنفيذ المشاريع
الصناعة	174.2	93	53.38 %	25 %
الزراعة	79	41	51.89 %	11 %
باقي القطاعات	297	237	79.79 %	64 %

المراجع: صالح صالح، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط .. مرجع سابق، ص: 5-6.

يتبين من خلال الجدول أن المخطط لم يأتِ بالنتائج المرجوة، على الرغم من المبالغ الضخمة التي رُصدت له، ففي مجال الصناعة تم صرف ما يقارب 53.38% فقط بينما لم يتحقق سوى 25% من المشاريع الصناعية، أما في قطاع الزراعة فقد استهلكت نسبة 51.89% ولم يتحقق سوى 11% من تنفيذ المشاريع، في حين أن باقي القطاعات وصلت نسبة الاستهلاك إلى 79.79%، بينما لم يتحقق من نسبة المشاريع سوى 64%.

وقد أسفر المخطط الخماسي الثاني في مجال إنتاج المحروقات عن النتائج التالية:
جدول رقم (85) يبين تطور إنتاج المحروقات خلال المخطط الخماسي الثاني (الوحدة بـ 10^3 طن)

الإنتاج السنوات	النفط الخام والمكثفات	الغاز المميع	الوقود	الغاز الطبيعي
1985	53.009.0	3.782.0	20.272.0	32.105.0
1986	53.797.0	4.621.0	21.631.0	32.887.0
1987	53.746.0	5.448.0	20.983.0	37.060.0
1988	51.837.0	5.615.6	22.449.9	38.986.3
1989	55.485	5.632.0	21.364.2	41.723

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 8- الطاقة والمناجم، المصدر السابق، ص 151.

يؤشر الجدول على التراجع الملحوظ في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في سنة 1989، ربما ذلك راجع للتحول السياسي والاقتصادي الذي لاحت معالمه في الأفق، ومع ذلك فقد حافظت بقية المنتجات على ثباتها أو حققت تطورا محسوسا خلال سنوات المخطط، في حين جاء تطور الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام كما يلي:

جدول رقم (86) يبين تطور الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني خلال م.خ.2.

م.ق.ن. (*)	السنوات	1985	1986	1987	1988	1989 ¹
التعيين						

¹ - للإشارة وردت إحصائيات سنة 1989 هكذا (100.0) حسب المصدر المذكور، مما يدل على وجود خطأ ما.

02	المياه والطاقة	77.2	82.3	88.3	95.9	100.0
03	المحروقات	87.4	91.9	95.3	97.2	100.0
05	المناجم والمقالع	100.3	106.7	103.1	98.4	100.0
06	ص.ح.م.م.ك.إ. (**)	120.8	126.7	122.3	117.1	100.0
07	مواد البناء	93.3	96.2	101.5	102.5	100.0
09	الكيمياء والمطاط	81.4	92.7	94.5	96.8	100.0
10	الصناعات الفلاحية والغذائية	89.3	98.6	101.5	102.9	100.0
11	الصناعات النسيجية	116.1	112.6	106.7	98.1	100.0
12	صناعات الجلود والأحذية	117.8	116.8	109.6	101.2	100.0
13	ص. الخشب والفلين والورق	92.3	97.9	91.8	87.4	100.0
14	صناعات مختلفة	101.4	115.4	114.1	92.4	100.0
	الرقم الاستدلالي العام	96.9	101.8	102.5	102.0	100.0
	الرقم الاستدلالي خارج المحروقات	103.3	108.5	107.5	105.1	100.0
	الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة	104.0	109.7	108.1	105.4	100.0

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 9- الصناعة، المصدر السابق، ص160.

فيما عدا الملاحظة المشار إليها في الهامش حول سنة 1989، فقد حقق الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني تطورا تصاعديا في بقية السنوات.

أما الزراعة فعلى الرغم من أنها احتاجت إلى قانون إصلاحى خلال هذا المخطط في أواخر سنة 1987 لضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم يهدف إلى: ضمان استغلال أمثل للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية ورفع الإنتاج والإنتاجية لتلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني وضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.¹

لكن النتائج كانت غير مشجعة كما نتبعنا في الجدول رقم (65) فقد استهلكت نسبة 51.89% من المبلغ المرصود للزراعة ولم يتحقق سوى 11% من تنفيذ المشاريع، خاصة

¹ - ج.ر.ج.ج.، قانون رقم: 87-19 مؤرخ في: 17 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق 8 ديسمبر 1987م، ع: 50، س: 24، (18 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق 9 ديسمبر 1987م)، ص1919.

وأن القانون الإصلاحي المذكور صدر في ظل ضوابط وتقييدات دستور 1976 الذي يؤكد على الخيار الاشتراكي¹، لذلك لم يخلُ عهد الرئيس الشاذلي - على غرار سابقه - من ميثاق وطني خاص بمرحلة حكمه، فكان على حكومة عبد الحميد ابراهيمي إيجاد الأرضية التشريعية والتأصيل الدستوري والسندات القانونية التي تتلاءم مع التوجه الجديد المتدرج نحو التخلي عن الاشتراكية، وبناء على هذه الحاجة أصدر الرئيس الميثاق الوطني (1986).²

خصّص هذا الميثاق الباب الثالث منه للاقتصاد والتنمية الشاملة مُعَوِّناً الفصل الأول منه بـ "المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني"، حيث جاء فيه: "إنَّ أهمية التحولات التي عرفتْها البلاد وضرورة التكيف المستمر لتسيير الاقتصاد والقضاء على أنواع الاختلالات تتطلب القيام بعمل شامل ومنسّق في كل الميادين لضمان سير فعّال منسجم للاقتصاد"³، وفي إشارة إلى دور القطاع الخاص: ويتطلب ذلك تحديد آفاق للمستثمرين الخواص وإعطائهم الضمانات المناسبة، قصد تجنيد أحسن وتشجيع لكل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية⁴.

كان المخطط الخماسي الثاني قد توقّع أن تكون الاحتياجات إلى اليد العاملة المؤهلة 5.25 % في الخدمات و8.24 % في الإدارة، أي نصف الاحتياجات من اليد العاملة المؤهلة خلال تلك الفترة مما يبين انتقال الفرص في التوظيف - مقارنة بالعمالة الماضية - من الصناعة إلى الإدارة والخدمات ممّا سيتدرّج نحو تضخّم هذين القطاعين⁵.

من ناحية أخرى - رغم سياسة التخطيط - يرى كثير من الباحثين أن مرحلة الثمانينات خلال حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992م) تميّزت بجو من التبعيّة

¹ - حول نتائج المستثمر الفلاحية الجماعية والفردية طبقاً للقانون المذكور وأبعاده وآثاره الاقتصادية، انظر: رضا بوعافية، آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون العقاري (مخطوط)، إشراف: زرارة صالح الواسعة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، السنة الجامعية: 2017-2018م، ص ص: 125-126.

² - ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم 86-22 في 30 جمادى الأولى 1406هـ الموافق 9 فيفري 1986م ع: 7، س: 23، (16 فبراير 1986)، ص 145.

³ - ج.ر.ج.ج، ع: 7، المصدر السابق، ص 207.

⁴ - ج.ر.ج.ج، ع: 7، المصدر نفسه، ص 209، حول التنمية وفق الميثاق الوطني 1986، ينظر الملحق رقم (37).

⁵ - إدريس بولكعيبات، تجربة الجزائر في التنمية... المرجع السابق، ص 123.

الاقتصادية، وهذا نظراً لعدم التحكم في أسعار النفط، عندما انقلبت الخارطة الاقتصادية العالمية، عما كانت عليه في السبعينيات، الأمر الذي فصح المجال للتفوق التقني وصلاحيّة تطبيق بنود الاقتصاد الدولي على الوطن العربي، بما في ذلك خفض أسعار النفط¹، انظر الجدول:

جدول رقم (87) يبيّن تدنّي سعر برميل النفط خلال السنوات المذكورة (بالدولار الأمريكي)

السنوات	1982	1985	1986
سعر البرميل	34	27.7	16.5

المرجع: ناصر يوسف، << التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي >>، المرجع السابق، ص 433.

وفي محاولات عديدة للتحوّل التدريجي نحو الاقتصاد الحر سعت الحكومة إلى إصدار كمّ من التشريعات القانونية والمعدّلة - غالباً - قد تصل إلى ستة قوانين في عدد واحد من الجريدة الرسمية، انظر الجدول التالي:

جدول رقم (88) يبيّن تشريعات وقوانين التحوّل الاقتصادي بين سنتي 1982 و 1988.

القانون	التاريخ	المضمون
11-82	21 غشت 1982	يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني
18-83	13 غشت 1983	= بحيازة الملكية العقارية الفلاحية
17-84	07 يوليو 1984	= بقوانين المالية
16-84	30 يونيو 1984	= بالأموال الوطنية
10-86	19 غشت 1986	يتعلق بنظام البنوك والقرض
19-87	08 ديسمبر 1987	كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.
01-88	12 يناير 1988	القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.
02-88	12 يناير 1988	يتعلق بالتخطيط
03-88	12 يناير 1988	يتعلق بصناديق المساهمة.
04-88	12 يناير 1988	القانون التجاري

¹ - ناصر يوسف، << التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر >> سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص 427.

يتعلق بقوانين المالية	12 يناير 1988	88-05
يتعلق بنظام البنوك والقرض	12 يناير 1988	88-06

المصدر: إعداد الطالب بناء على ما ورد في الجريدة الرسمية حسب التواريخ الواردة على الجدول

على صعيد آخر فقد جاءت سنة 1986 بملامح أزمة بدأت بتقلبات سعر صرف الدولار وتراجع إيرادات الصادرات بنسبة 40 في المائة، وبقيمة 4,7 مليار دولار ما بين 1986 و1985، حينها بدأت حكومة عبد الحميد إبراهيمي تدق ناقوس الخطر، واختارت تخفيض الواردات، حيث تكشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـ9,840 مليار دولار مقابل صادرات بـ10,445 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ305 مليون دولار، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9,213 مليار دولار مقابل صادرات لم تزيد على 7,820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـ1,393 مليار دولار.¹

لم يُشر المرجع إلى الوحدة، لكن واضح أنها بمليون فرنك فرنسي، وعلى كل حال يُظهر الجدول أن الحكومة الفرنسية لم تراعى الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني رغم أنها المورد الأول لهذا الاقتصاد، بل ولجأت إلى تقليص مشترياتها من النفط الجزائري إلى أقل من 4.7 % من إجمالي احتياجاتها النفطية رغم إبرام اتفاق حول القطاع في: 03 فيفري 1982.²

وفي هذه الفترة باشرت الحكومة سياسات تقشفية وترشيدا للنفقات وضبطا للواردات سمحت في مرحلة أولى برفع الميزان التجاري في 1987 إلى 1,177 مليار دولار، لكن نفقات سياسات التقشف على المستوى الاجتماعي كانت مُكلفة جداً، بل كانت لها تداعيات سلبية على الاقتصاد والمجتمع ما أدى إلى تفجير الأوضاع في 05 أكتوبر 1988.³

¹ - عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية...، المرجع السابق، ص193.

² - عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية...، المرجع نفسه، ص194.

³ - حفيظ صواليلي وسعيد بشار << شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر >>، جريدة الخبر، 23 أغسطس (أوت) 2015، ص1، متاح على رابط: <https://www.elkhabar.com>، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 10-07-2019، سا: 11.52 صباحاً.

مع تداعي الأسباب والعوامل ظلت النخبة السياسية جامدة في نظرتها للمجتمع لم تحسن قراءة التغيرات الطارئة عليه¹، ومن جهته بدا وأن الشعب لم يعد قادراً على مزيد من التحمل والصبر على مخططات الحكومة عندما تضافرت مؤشرات اضطراب المرجعية والإخفاق السياسي والاقتصادي وتزايد الفساد والثراء الفاحش لبعض المتنفذين في الحكم. وكتحصيل حاصل لكل ذلك لم يُمهّل الواقع المحتقن الحكومة لمواصلة مخططاتها ووجدت السلطة نفسها وجهاً لوجه مع الشعب في أحداث 5 أكتوبر 1988 الدامية²، والتي وضعت تجربة الجزائر المستقلة برمتها موضع تساؤل ومراجعة؟!!

أمام تلك الأحداث المؤلمة ورغم تساؤل الرئيس في خطاب الحدث: هل بهذه الكيفية نصلح أمورنا³..؟ إلا أنه لم يجد بداً من الاعتراف بالحاجة إلى إصلاحات جذرية لكنه أصر على أن يقوم بها بنفسه، لتكون أحداث 05 أكتوبر 1988 نقطة تحول عميق في وضع حدٍ لتوجه إيديولوجي واقتصادي واجتماعي وبداية تحول جديد، تميز سياسياً بإنهاء عهد الأحادية الحزبية وبداية عهد التعددية، وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي قام الرئيس بإصدار مرسوم إنهاء عهد المؤسسة الاقتصادية الاشتراكية وإلغاء احتكار الدولة للاقتصاد⁴.

والذي جاء في مادته الأولى: " تلغى صراحة الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرّد بأي نشاط اقتصادي أو احتكار تسويق منتجات أو خدمات"⁵، ثم أتبع ذلك بإنهاء مهام حكومة عبد الحميد براهيم وتكليف رجل المخابرات

¹ - ناصر جابي، سنوات الشاذلي، المرجع السابق، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 04-04-2020، سا: 20.43 مساءً.

² - المنصف ونّاس، << الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988 >> سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 239-240.

³ - الشاذلي بن جديد، (قناة البلاد)، ما الذي تغير من 1988 إلى 2016؟ بتاريخ: 05-10-2016، متاح على رابط: www.youtube.com/، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 28-10-2020، سا: 06.45 مساءً.

⁴ - هذا المرسوم رغم مرجعيته التشريعية إلا أنه جاء مخالفاً للدستور القائم آنذاك وهو دستور 1976 والذي يخصّص الفصل الثاني للاشتراكية وينص في المادة 10 منه على أن: "الاشتراكية خيار الشعب الذي لا رجعة فيه"، وهذا ممّا أعنيه بالازدواجية في الشعارات المستمدة من خطاب الاستمرارية لعهد الاشتراكية، والممارسات التي كانت تتجه نحو إعادة الهيكلة واقتصاد السوق والخصوصية التي ميّزت مرحلة حكم الرئيس الشاذلي، والتي ترسّمت بعد أحداث أكتوبر 1988، ينظر على سبيل المثال موافقة الجزائر على التعاون المالي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، الملحق رقم (39).

⁵ - ج.ر.ج.ج، مرسوم رقم: 88-201 مؤرخ في: 18 أكتوبر 1988م، ع: 42، س: 25 (19 أكتوبر 1988م)، ص 1427.

العقيد قاصدي مرباح بتشكيل حكومة طوارئ من 23 وزيراً في 9 نوفمبر 1988، ارتبطت (16) حقيبة من وزاراتها بالاقتصاد والمجتمع، حسب الجدول التالي:

جدول رقم (89) يبين الوزراء المعيّنين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة قاصدي مرباح.

الرقم	الوزارة	الوزير
01	وزارة المالية	سيد أحمد غزالي
02	وزارة العمل والتشغيل وش. الاجتماعية	محمد نابي
03	وزارة التجارة	مراد مدلسي
04	وزارة العدل	علي بن فليس
05	وزارة النقل	الهادي خضيري
06	وزارة الري	أحمد بن فريحة
07	وزارة الفلاحة	نور الدين قادرة (كذا)
08	وزارة الأشغال العمومية	عيسى عبد اللاوي
09	وزارة التعمير والبناء	نذير بن معطي
10	وزارة الصناعات الخفيفة	محمد الطاهر بوزغوب
11	وزارة الصناعة الثقيلة	محمد غريب
12	وزارة الطاقة والصناعات البتروكيمياوية	الصادق بوسنة
13	وزارة الصحة العمومية	مسعود زيتوني
14	وزارة التعليم العالي	عبد الحميد أبركان
15	وزارة التربية والتكوين	سليمان الشيخ

المصدر: ج.ر.ج.ج، مرسوم رئاسي رقم 88-235. ع: 46، 9 نوفمبر 1988م، ص1548.

من الملاحظات على هذه الحكومة:

- مغادرة الوزير الأول السابق عبد الحميد براهيم، كإيدان بفشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة.
- إزالة وزارة التخطيط من ضمن الحقائق الوزارية لأول مرة منذ عهد الرئيس بومدين.
- تجريد التكوين المهني من وزارته المستقلة وإدراجه ضمن وزارة التربية.

- اقتضى الحال التخلي عن الركائز القديمة وتكليف بعض الوجوه الجديدة من الجيل الثاني لجهة التحرير الوطني أو من التكنوقراطيين، مثل: علي بن فليس، سيد أحمد غزالي، سليمان الشيخ، محمد غريب، وياسين فرقاني.

بيد أنه بالإضافة إلى محاولة تسيير الصدمة وإدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تركّزت مهام هذه الحكومة في إيجاد الأرضية التشريعية والقانونية للمرحلة القادمة، وبناءً على ذلك جاء دستور فيفري 1989م المؤسس للتخلي بالكلية عن التوجه الاشتراكي وإرساء معايير التعددية الحزبية مع التأكيد على حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة.¹

لقد تشكّلت حكومة مرباح في ظرف حساس فرض عليها الانشغال بالمهام السياسية أكثر من اهتمامها بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها شكلت بداية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أواخر الثمانينات عندما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي غدت تلتهم أكثر من 80 % من حصة الواردات حسب ما يلي:

جدول (90) يبين تطور معدلات خدمة الدين حسب السنوات المشار إليها

السنة	1970	1987	1989
معدل خدمة الدين	0.3 مليار دولار	05 مليار دولار	07 مليار دولار

المُرَجع: بظاهر علي، << سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر >> مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ع: 01، سد: 2 (2004)، ص 181.

لندخل الجزائر مرحلة الاستدانة من صندوق النقد الدولي الذي بدأ دوره يتزايد في توجيه الاقتصاد الجزائري نحو قواعد السوق خاصة مع إعلان الحكومة الجزائرية عبر وزير المالية سيد أحمد غزالي في رسالة حسن النوايا إلى المدير التنفيذي لـ [ص. ن. د] عازماً على "المضي قدماً في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجياً وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد على ميكانيزمات الأسعار بما في

¹ - الجمهورية الجزائرية، دستور 1989، المؤرخ في 23 فبراير سنة 1989، المادة: 08، ص2.

ذلك سياسة سعر الصرف"¹.

ومنذ ذلك الحين أصرت الحكومة على أن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص، وتم التعمد بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع [ص. ن. د] في ماي 1989 ومع [ب. د.] في سبتمبر 1989²، وبناء على هذا التوجه تم اعتماد تغيير نظام الأسعار الذي غدا يُكرس الحرية المخولة للمتعاملين الاقتصاديين في تحديد أسعار السلع والخدمات، وذلك عن طريق أحكام القانون رقم: 89-12 المؤرخ في: 05 جويلية 1989 والمتعلق بالخطوات الأولى لتحرير الأسعار بالتدريج³، والذي نص صراحة في مادته الثالثة على أنه: "يخضع وضع نظام الأسعار وإعداد التنظيم الخاص بها للمقاييس التالية: حالة العرض والطلب والأسعار المعمول بها في الأسواق الدولية"⁴، كما بادرت قبل ذلك بإصدار قانون القواعد العامة لحماية المستهلك، ولعله أول قانون يمهد لضمان حقوق المستهلك أمام المؤسسات الإنتاجية والخدمية والصناعية الخاصة⁵.

لكن على الرغم مما جاء به الدستور الجديد إلا أنه أبقى على جل الصلاحيات مطلقة ومُركزة بيد رئيس الجمهورية، مما سيكون فاتحة جدال سياسي تتزعّمه المعارضة القادمة لتستغلّه في الضغط على السلطة، فلم تمض سوى سبعة (07) أشهر على إقرار الدستور الجديد حتى اضطرّ الرئيس إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة مولود حمروش من إحدى وعشرين (21) حقيبة، وهذه الحكومة لا تشغل سوى ثلاثة أشهر ونصف من فترة البحث، من ضمن أعضاء الحكومة (13) وزيرا مرتبطون بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية :

¹ - التقرير الاستراتيجي العربي، تقرير 1989، القاهرة، 1990، ص354.

² - بطاهر علي، سياسات التحرير .. المرجع السابق، ص182.

³ - وزارة التجارة، حصيلة أشغال قطاع التجارة .. المصدر السابق، ص 12، ينظر قانون تحرير الأسعار، الملحق رقم (40).

⁴ - ج.ر.ج.ج، قانون رقم: 89-12 في: 2 ذي الحجة 1409هـ الموافق 5 جويلية 1989م، ع: 29، س: 26، 19 يوليو 1989م، ص757.

⁵ - ج.ر.ج.ج، قانون رقم: 89-2 مؤرخ في: 1 رجب 1409هـ الموافق 7 فيفري 1989م، ع: 06، س: 26، 08 فيفري 1989م، ص154.

جدول رقم (91) يبين الوزراء والوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة مولود حمروش سنة 1989.

الرقم	تسمية الوزارة	اسم الوزير
01	وزارة الاقتصاد	غازي حيدوسي
02	وزارة مندبة لتنظيم التجارة	اسماعيل قوميان
03	وزارة مندبة للتشغيل	عمرو قارة محمد
04	وزارة الفلاحة	عبد القادر بن داود
05	وزارة الصناعة	حسن كحلوش
06	وزارة الشؤون الاجتماعية	محمد غريب
07	وزارة العدل	علي بن فليس
08	وزارة النقل	الهادي خضير
09	وزارة التربية	محمد الملي براهيم
10	وزارة التجهيز	الشريف رحمان
11	وزارة المناجم	الصادق بوسنة
12	وزارة الصحة	أكلي خديس
13	وزارة مندبة للجامعات	عبد السلام علي راشدي

المصدر: ج.ر.ج.ج، مرسوم رئاسي رقم 89-178، ع: 40 (20 سبتمبر 1989م)، ص 1109.

وقد تميّزت هذه الحكومة بما يلي:

- تعدّ هذه الحكومة هي الأولى التي تشكّلت وفق مخرجات دستور 1989، دستور التعددية السياسية والتحول الاقتصادي نحو التوجّه الليبرالي والاقتصاد الرأسمالي وحيثياته الاجتماعية.
- تولّى غازي حيدوسي لوزارة الاقتصاد وهو من أشد منتقدي سياسة الرئيس الشاذلي ومعارض التوجّهات الاقتصادية للوزير الأول عبد الحميد براهيم.
- تخلّى أحمد غزالي عن وزارة المالية وتحويله إلى وزارة الخارجية.
- تجميع وزارات الصناعة في وزارة واحدة مع استقلالية التجهيز والمناجم بوزارة خاصة.

لكن ماذا عسى الحكومة الجديدة أن تفعل أو أن تقدّم للمجتمع الجزائري الذي غدا ينشد التغيير الجذري والحقيقي بعد أن حكم على كل الخيارات الاقتصادية السابقة بالإفلاس والفشل؟ وحيث أنّ صراع أجنحة السلطة والهواجس الأمنية هي التي طغت على هذه

المرحلة، عمّد الرئيس إلى إصدار مرسوم بإنشاء "المجلس الأعلى للأمن" الذي يرأسه رئيس الجمهورية ويجتمع في أية لحظة بناء على طلبه للإدلاء برأيه في كل ما يتعلق بأمن الدولة داخلياً وخارجياً¹.

من جهة أخرى بادرت السلطة بالسعي إلى سياسة التهدئة الاجتماعية بكسب ودّ المواطنين وخاصة منهم الشباب بتخفيض مدة الخدمة الوطنية، ثم إعفاء شريحة عريضة منهم من التزاماتها ويتعلّق الأمر بالذين بلغوا سنّ الثلاثين (30) فأكثر عند تاريخ أول نوفمبر 1989 مهما كانت وضعيتهم القانونية إزاء الخدمة الوطنية².

المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية بإقليم وادي ريغ في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد:

المطلب الأول: البلديات الناشئة، التوسّع العمراني وتداخل العلاقات الاجتماعية

أ - التوسّع العمراني:

مع تراكم سنوات الاستقلال عرف الإقليم توسّعه العمراني بظهور العديد من الأحياء الجديدة والمرافق الملحقة بها خاصة في الثمانينات على عهد الرئيس الشاذلي بن جديد بحيث لم تبقى أية قرية أو بلدة على امتداد واحات وادي ريغ إلا وظهرت بها أحياء جديدة، فعلى سبيل المثال ما حدث في مدينة تقرت الكبرى وضواحيها حيث التصقت ببعضها شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ومع كل زيادة في العمران تلتحم جميع أحيائها ببعضها وبذلك أصبحت تقرت المدينة تمتد على طول يقارب 10 كلم وعرض 4 كلم وصارت تلك الأحياء كتلة واحدة³.

بخلاف ما طرأ على مدينتي جامعة والمغيّر حيث لم تعرف إلتحامات كبيرة بين أحيائها رغم التوسّع العمراني الذي عرفته وذلك نظرًا للفواصل الجغرافية فيما بينها، باستثناء ماحدث

¹ - ج.ر.ج.ج، مرسوم رئاسي رقم: 89-196، بتاريخ: 24 أكتوبر 1989م، ع: 45، س: 26، (25 أكتوبر 1989م)، ص 1201.

² - ج.ر.ج.ج، قانون 89-19 وقانون 89-20، مؤرخان في: 12 ديسمبر 1989م، ع: 53، س: 26، (13 ديسمبر 1989م)، ص 1425.

³ - عبد الحميد قادري، تقرت البهجة...، المرجع السابق، ص 60.

بين جامعة ووغلانة وربّما حي سيدي يحي في وقت لاحق، لكن الملاحظ في مدينة تقرت وضواحيها أنّ التوسّع جاء على حساب بساتين النخيل المحيطة بها، بحيث ضيّعت طابعها المعماري واتّسم بطابع الفوضى نظرا لغياب ثقافة تخطيط المدن، فكأنّ تلك الأحياء أنشئت بغير دراسة معماريّة، وإن وُجدت فإنها لم تُول اهتمامًا للمستقبل.¹

هذا وقد خضع التراب الوطني إلى تقسيم إداري جديد في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد حملة القانون رقم: 84-09 (02 جمادى الأولى 1404 هـ الموافق 04 فبراير 1984م) المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، والذي يهدف حسب مادته الأولى إلى: "تحديد الإطار الإقليمي الجديد للولايات والبلديات طبقا لمبادئ اللامركزية ولا تتركز كل ولاية وكل بلدية ثمّ ملائمة القاعدة الإقليمية مع أهداف تنمية البلاد وترقية السكّان الذين يعيشون فيها".²

حيث أفرز هذا التنظيم إحدى وعشرين (21) بلدية تتكوّن منها ولاية ورقلة منها ثمانية (08) تشكّل الشطر الجنوبي من إقليم وادي ريغ، وثلاثين (30) بلدية تتكوّن منها ولاية الوادي المستحدثة بموجب القانون المذكور منها خمس (06) بلديات تشكّل الشطر الشمالي من الإقليم حسب الجدول التالي:

جدول رقم (92) يبيّن بلديات وادي ريغ بين ولايتي الوادي وورقلة حسب قانون: 84-09.

الشطر الشمالي (06 بلديات تتبع ولاية الوادي)	الشطر الجنوبي (08 بلديات تتبع ولاية ورقلة)
أم الطيور	بليدة عمر
سيدي خليل	تبسبت
تندلة	النزلة
المغير	الزاوية العابدية
جامعة	سيدي سليمان
سيدي عمران	تقرت
	تماسين
	المقارين

¹ - عبد الحميد قادري، تقرت البهجة...، المرجع نفسه، ص 61.

² - ج.ر.ج.ج، القانون: 84-09، ع: 06، س: 21، الثلاثاء 5 جمادى الأولى 1404 هـ الموافق 7 فبراير 1984م، ص 140.

المصدر: إعداد الطالب بناءً على ج.ر.ج.ج، عدد 06 (07 فبراير - فيفري 1984)، المصدر السابق، ص ص: 149-150.

مع التذكير أنّ المجلس الشعبي الولائي بورقلة مثلاً كان له مقترح آخر منذ سنة 1980، يقوم على تقسيم دائرة تقرت إلى أربع (04) بلديات على النحو التالي:

- تقرت: وتضم تقرت، النزلة، سيدي بوعزيز، بني أسود، تبسبست، الزاوية العابدية.
- المقارين: وتضم المقارين، غمرة، الهرهيرة، القصور، مقر، سيدي سليمان.
- تماسين: وتضم تماسين، وسيدي عامر، تملّحت، البحور.
- بلدة عمر: وتضم بلدية عمر، القوق.¹

أعطى التقسيم المعتمد أنواعا جديدة من ترتيب العلاقات وإعادة النظر فيها بين المكونات البشرية في الإقليم فالحشاشنة مثلاً، بفعل هذا التقسيم الإداري منحوا نوعاً من الرقابة على مجالهم كمجموعة اجتماعية تعتبر نفسها هي الأصلية في حدود مجالاتها الجغرافية (النزلة، تبسبست، الزاوية العابدية، المقارين، تماسين، سيدي عمران..). كما حرّمهم من الرقابة على مجال المدينة (خاصة تقرت عاصمة الإقليم) والتي وقعت بفعل هذا التقسيم تحت تأثير مجموعات أخرى اكتسبت أدوات الإدارة المحلية فيها.

يقول عبد القادر خليفة في دراسته الميدانية - حسب المرجع المشار إليه - أنّه: "في هذا الجو تخضع الأراضي المخصصة للبناء والاستغلالات الأخرى لشبكة من الضغوطات والممارسات التنافسية توظف فيها شبكات من المعارف والمستوى الاقتصادي للأسرة، وتوظف الأموال بالنسبة للفئة التي تعوزها الوسائل الإدارية مثل السّوافة وسعيد أولاد عمر، بالرغم من أن طلب الحصول على قطعة الأرض تتحكم فيه الوكالة العقارية التي تعمل على مستوى الدائرة (تقرت)، لكن الواقع الذي لاحظناه بالنسبة لتوزيع الأراضي يخضع لكثير من التوازنات والتنافس الاجتماعي".²

¹ - المجلس الشعبي الولائي - ورقلة، مداولة رقم 14، بتاريخ: 30-09-1980، مركز التوثيق والأرشيف لولائية ورقلة (C.D.A.W.O)،

المصدر السابق، اللعبة رقم: 1117

² - عبد القادر خليفة، الهياكل الاجتماعية والتحولات المجالية في حي النزلة - تقرت، المرجع السابق، ص 126.

وفي ظلّ التوسّع العمراني تظهر حالات التنافس غير الشريف في السعي إلى الحصول على الأراضي والعقارات بالطرق غير القانونية، ما يؤدي إلى ظهور أشكال غير منتظمة من البناءات الفوضوية، أو الغير شرعية بالأساس.¹

ب - تطوّر العلاقات الاجتماعية وإعادة ترتيبها

بتطوّر العمران والسكن وتعدّد الوافدين إلى المنطقة واحتكاكهم وتعايشهم مع السكان الأصليين والمولّدين بالمجاورة والمصاهرة والصداقة والمدرسة والوظيفة والتجارة وغيرها، تظهر تطوّرات على العلاقات الاجتماعية وتتطلب إعادة النظر في روابطها وأسبابها ومآلاتها.²

ففي ظل التوسّع العمراني وبهذا الشكل قد تُصاب العلاقات الاجتماعية ببعض من التوتر والاضطراب نجد ذلك عند بعض المواطنين الذين يرون أحقيّتهم في مكاسب المنطقة، فمثلاً أحدهم يشتكي: "منذ وجودنا في حي عين الصحراء عام 1983 لم نحصل على أراضي جديدة في النزلة ... وضعنا عدة طلبات لكن دون استجابة ... نحن محقورون ومعزولون ... حتى في حي عين الصحراء الذي نسكنه الآن لا يوجد الطريق ولا المرافق الضرورية ... البلدية تمنح الأراضي لبعض السكان المحظوظين فقط ..."³

وعلى كل حال فالمدينة بعد الانفتاح على القطاع الخاص (في كبريات البلديات: تقرت - جامعة - المغير) بدرجات متفاوتة أصبحت تتوفر على أحيائها السكنية الراقية من الفيلات المنجزة بهندسة مختلفة كان الهاجس الأكبر في إنجازها هو إبراز الثروة ومدى تطور

¹ - مركز الأرشيف الولائي لولاية ورقلة، مراسلة الوالي لرؤساء الدوائر (تقرت، المقارين، تماسين) في: 04-06-1988، بخصوص تسوية البناءات غير الشرعية، العلة رقم: 756.

² - على سبيل المثال تطوّر عدد السكّان خلال عشر سنوات من سنة 1977 إلى سنة 1987 بتقرت من 16.400 إلى 23.978، والنزلة من 15.181 إلى 20.242، والزواوية العابدية من 6.400 إلى 9.546، وتبسيست من 13.000 إلى 18.268، وتماسين من 8.300 إلى 11.583، وبلدة عمر من 6.800 إلى 8.610، والمقارين من 5.900 إلى 7.871، وسيدي سليمان من 4.400 إلى 5.137، يُنظر:

-Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique**, 1992, op-cit, PP5-6.

³ - عبد القادر خليفة، الهياكل الاجتماعية...، المرجع نفسه، ص126.

المضاربة العقارية التي تؤدي إلى ظهور أحياء متميزة اجتماعيا وعمرانيا كنموذج شارع الكويت بتقريت¹.

ومن جهة أخرى غالبا ما نجد المساكن عائلية في معظمها أنجزت بتكاتف جهود الأسرة من توفير وادخار ومساهمة الأبناء الكبار، وأيضا في كثير من الأحيان ربما يصل الأمر إلى بيع مجوهرات الزوجات مع عمل الأبناء، أما المسكن القديم فيتم كراؤه أو استعماله في وظائف تجارية ليساهم مدخوله في توسيع المنزل الجديد وإتمام بنائه، هذه الأشكال من الممارسات هي العنصر الغالب آنذاك في التمثل العمراني الجديد².

إنّ تحوّل المجال الإقتصادي في الإقليم بشكل خاصّ ومدن الجنوب الشرقي بصفة عامة يتميز بظهور طرق جديدة للإنتاج وأيضا بتوزيع جديد للثروات والعائدات بين مختلف الشرائح والمجموعات الاجتماعية الجديدة، ناتج عن انسحاب الدولة كمنظم لجل الأنشطة الإقتصادية المحلية وحلول قواعد إقتصاد السوق وفتح المجال لعدد الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدماتية ونظام الأجور والتحول في المجال الفلاحي التقليدي.

ولا ننسى، من جهة أخرى أن سنوات الثمانينات من القرن الماضي سجّلت عودة ملحوظة للعديد من المهاجرين بفعل توافر مناصب الشغل في الشركات الوطنية الأساسية أو التي أعيدت هيكلتها، أو في ميادين العمل الحرّ عبر المقاولات الصغيرة في البناء والأشغال العمومية، حيث لم تكن هناك صعوبة في إيجاد العمل سواء في القطاع العمومي أو الخاص، وقد ساهمت تلك العودة للمهاجرين في بعض مظاهر التحوّل الاجتماعي في المنطقة بامتلاك العائدين لسيارات جديدة، وإحداث تغييرات على أنماط البناء والاستهلاك³.

¹ - الذي أصبح يرمز إلى هذا النوع من السكن الراقي أين تجمّع فيه العديد من أثرياء السّوّافة بحيث غدا رمزاً على نجاحاتهم التجارية والبرجوازية الصغيرة المتنامية، انظر: عبد القادر خليفة، **تحولات البنى الاجتماعية...**، المرجع السابق، ص229.

² - عبد القادر خليفة <> من القصر الصحراوي إلى المدينة الحديثة <> **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع: 1، ديسمبر 2010، ص ص: 136-137.

³ - مقابلة مع محمّد الصغير نصيب المدعو الطاهر (من مواليد 08-09-1946 بالقصور بلدية المقارين، على قيد الحياة) مهاجر إلى فرنسا في 1972 وعائد في 1982، موضوع اللقاء حول دواعي ومشجعات العودة من الهجرة، بتاريخ: 12-09-2020، سا: 10.00 ليلاً.

هذه العناصر هي التي تخلق الفضاء الإقتصادي الجديد في ذلك الوقت والمتميز بتحول المجموعات الاجتماعية وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي إعادة توزيع الثروة بين المجموعات، ومن ثم إعادة تشكيل اجتماعي تظهر خلاله نُخبٌ جديدة وعلاقات اقتصادية جديدة يكون أثرها واضحا في المجال العمراني وعلى المجموعات والعلاقات الاجتماعية بين سكان المنطقة.¹

وهكذا أخذت الأحياء القديمة وريثة القصور الأصلية بالإقليم طريقها نحو التلاشي والتحول لتحلّ محلّها البنايات الجديدة التي يتم إنجازها بمواد البناء الحديثة وتعتبرها الأشكال الهندسية والزخارف المختلفة وتتعدد فيها الطوابق، وقد تتحول في كثير من الأحيان إلى عمارة شخصية لكي تستوعب فروع العائلة بعد أن كان البناء الأرضي هو الأصل في المنطقة.

يجدر التذكير هنا إلى أن كثيرا من مظاهر الاحتفالات الموسمية (كالحضرة والزيارة) وحتى كثيرا من تقاليد مراسيم أفراح الزواج والأعراس، أصابها التغييب ثم الاختفاء بحكم عدم تحمس الفئات الاجتماعية الجديدة لها، وفي المقابل بدأت ظاهرة الصحوة (أو الحركة) الإسلامية في التنامي متأثرة بما يحدث في مختلف نواحي الوطن وفي المحيط العربي والإسلامي والدولي: الثورة الإيرانية، الغزو السوفياتي لأفغانستان، واتفاقية كامب ديفيد، وبحكم تغيرات النسيج الاجتماعي بالمنطقة.

ج - ظاهرة الصحوة الإسلامية بالمنطقة وأبعادها الثقافية

تميّزت فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد بالانفتاح أيضا على فكر الصحوة الإسلامية التي أخذت طريقها شيئا فشيئا إلى الانتقال من السرية نحو العلن، رغم ماحدث من توتر شديد في مواجهة الحركة الإسلامية المسلحة التي كان يقودها مصطفى بويعل.²

¹ - عبد القادر خليفة، تحولات البنى الاجتماعية...، المرجع السابق، ص234.

² - يحي أبو زكريا، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، المرجع السابق، ص16.

احتدم النقاش حول مفهوم الصحوة في منطقة وادي ريغ خاصة بين الشباب الذين يعتبرونها عودة إلى المساجد وتنشيط رسالتها بالدروس والندوات وتبادل الزيارات بين المساجد، من جهة وبين الشيوخ الذين يعتبرون أهل المنطقة على صحوة ثابتة ومستمرة، وهم متمسكون بالإسلام منذ قرون، وليسوا في حاجة إلى من يُملي عليهم كيف يمارسون شعائر دينهم.

وكغيرها من مناطق الوطن أنتجت الصحوة جيلاً من روادها الذين عكفوا على احتضان شباب المدارس والثانويات للتكفل بهم في العودة إلى محامد الأخلاق والالتزام بآداب الإسلام ومظاهره خاصة "صلاة الجماعة" التي كانت مُقتصرة على كبار السن في السبعينيات و"الحية" عند الرجال و"الحجاب" عند النساء، وشاعت مصطلحات "الإخوانجي" و"الملتزم" و"المتدين" و"شباب المساجد".

وهكذا عرفت الثانويات والمساجد التي أصبحت تُنعت بالحرّة نوعاً من العودة إلى أخلاق الإسلام وضرورة التزوّد بأحكام الفقه والعقيدة ومحاربة ما يرويه من البدع والخرافات عبر تنشيط الدروس والندوات وتبادل الزيارات بين المساجد، وما ترتّب على ذلك من تطوّرات في السلوكات والمعاملات مع ما يراه شباب الصحوة من انحرافات داخل المجتمع، والدليل على ذلك الهجوم على دار البغاء بالنزلة - تقرت وإزالتها من المنطقة في صيف 1982.

وبناء على ذلك برزت شخصيات الجيل الأوّل من رواد الصحوة الإسلامية بمنطقة وادي ريغ في تقرت من أمثال الشيوخ: ناصر التّي، وعلي كافي وعبد السلام سليمان والطاهر بن دومة وبشير بلاودمو وأحمد غانم والحشاني العمري والأستاذ عمر السلامي والدكتور حسين الدندوقي وبعض الطلبة الذين احتكوا بغيرهم من شباب الجامعة¹، وكذلك فريد هبّاز ومحمّد الحافظ بوزقاق وعبد المنعم بن الصغير في وبشير سلامي بجامعة والمغير².

¹ - محادثة مع عبد السلام حُصيّ (المولود في 30-01-1963 بتقرت متقاعد من سلك التعليم الثانوي، على قيد الحياة)، عبر صفحته على فيسبوك، الموضوع: الصحوة الإسلامية بمنطقة وادي ريغ، بتاريخ: 03-11-2020، سا: 06.30 صباحاً.

² - محادثة مع محمّد بوهلال (المولود في 14-04-1960 بتماسين، متقاعد من سلك التعليم الثانوي، على قيد الحياة)، الموضوع: الصحوة الإسلامية وتوجّه طلبة وادي ريغ للدراسة في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، بتاريخ: 07-11-2020، سا: 09.23 مساءً.

لقد كان رواد الصحوة يرون أنّ من مسؤولياتهم توجيه الطلبة الناجحين في البكالوريا في الثمانينيات من القرن الـ 20 نحو اختصاصات معينة تساعد على نشر الوعي الديني وتضمن المزيد من التعبئة في إطار نشر السلوك المنضبط بأحكام الشرع ونبذ السفور ومظاهر تعاطي الخمر ولعب الميسر وغيرها من الانحرافات والآفات الاجتماعية التي أفرزها تغلغل اليساريين والشيوعيين في دواليب الإدارة إبان سيطرة الاشتراكية وإفرازاتها الاجتماعية.

ضمن هذا السياق اختار بعض طلبة الجامعة التوجّه نحو المعهد الوطني لأصول الدين بالجزائر العاصمة، فقد ضمت دفعة السنة الجامعية 1983-1984 كُلاً من أحمد خويلدي وعبد السلام حمّصي وعبد الباسط رمضان من تقرت، بالإضافة إلى مسعود جودي من جامعة وزهیر سنيقرة من المغير¹، ولما فتحت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة أبوابها لأول دفعة سنة 1984-1985، انضم للدراسة فيها كل من محمد بوهلال والطاهر الغول من منطقة وادي ريغ، ثم توالى أفواج المسجلين بهذه الجامعة وتكاثر عدد قاصديها.²

وعلى الرغم من أنّ المنطقة وجوارها لم تشهد في بداية الأمر حركة العبور بالفكر الدعوي نحو الخارج، إلّا أنّ المخابرات والأجهزة الأمنية كانت تضعها تحت المراقبة، فمنذ بداية حكم الرئيس الشاذلي 1979-1980 أعدت مصالح الأمن دراسة "سوسيولوجية" حول الأفغان الجزائريين وخلصت إلى أنّ نسبة تواجدهم عبر المُن والولايات كالتالي: الوادي (من ولاية بسكرة حينها)، سيدي بلعبّاس، معسكر، وهران، قسنطينة، تبسة، المسيلة، الجزائر العاصمة، غرداية والأغواط.³

¹ - محادثة مع أحمد خويلدي (من مواليد 29-08-1963 بالمقارين، أستاذ محاضر بالتعليم العالي، على قيد الحياة)، عبر صفحته على فيسبوك، الموضوع: توجّه أبناء المنطقة للدراسة في المعهد الوطني لأصول الدين، بتاريخ: 01-11-2020، سا: 7.55 مساءً، وللتوضيح أشار المتحدث إلى أنّ الدفعة الأولى كانت سنة 1982-1983، وقد ضمت الأستاذة سعيدة قادري من المنطقة، إضافة إلى الأستاذ الأخضر بلعشي من منطقة الحجيرة، لكنّه خريج ثانوية الأمير عبد القادر بتقرت، وأنّ سنيقرة زهير من عائلة أصولها من المغير، لكنها تقطن بالجزائر العاصمة.

² - محادثة مع محمد بوهلال، المرجع السابق.

³ - حنفي هلايلي >> الحركة الإسلامية في الجزائر - قراءة في ثلاثية: الدعوة، العمل السياسي، العنف المسلح << مجلة عالم الغد، المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وتواصل الثقافات، فيينا، النمسا، ع: 03، 2005، ص9.

ومع أن التقرير لم يُدرج ورقة أو تقررت في التقرير، إلا أن درجة التأثير بينهما وبين الوادي - خاصة تقررت ومحيطها - كان لها مظاهرها في إنشاء المساجد الحركية ونشر الأشرطة الدعوية والمجلات الجدارية وتسريب أشرطة الشيخ عبد الحميد كشك وكتب حسن البنا وسيد قطب وأبي الأعلى المودودي وعبد الله عزّام وغيرهم، وبالأخص في الثانويات والمساجد التي أصبحت تُنعت بالحرّة، وما ترتّب على ذلك من تطوّرات في السلوكات والمعاملات مع ما يراه شباب الصحوة من انحرافات داخل المجتمع، والدليل على ذلك الهجوم على دار البغاء بالنزلة - تقررت وإزالتها من المنطقة في صيف 1982.

وبناء على فكر الصحوة الإسلامية انتشرت مظاهر مستحدثة للاحتفال وإحياء المناسبات وسهرات الأعراس وفق ما أصبح يُسمّى الزفاف الإسلامي، وتشكّلت عدّة فرق للأنشيد والمسرح في كل قرى وحواضر وادي ريغ وغيرها كبدايل لتعويض الفرق الموسيقية وأنماط العرس التقليدي التي أصبحت منبوذة ومضيقة عليها بين الشباب، وكثيراً ما كانت تخلق مشاكل وتشنّجات اجتماعية بين الشباب والشيوخ في تلك المرحلة.

المطلب الثاني: صمود القطاع العمومي أمام تنامي القطاع الخاص

أ - السياسة التعليمية:

بشكل عام حافظت السياسة التعليمية على تمسك الدولة بها والإشراف على تسيير مؤسساتها العمومية لكل أبناء الجزائريين، ففي مرحلة حكم الرئيس الشاذلي وابتداء من موسم 1981/80 عرفت المنظومة التربوية تطبيق نظام التعليم الأساسي الإلزامي الذي صدر منذ عهد الرئيس السابق لكن تعطل تنفيذه.

يمتد هذا النوع من التعليم لمدة تسع (09) سنوات (من خلال الطورين الأول والثاني في مرحلة التعليم الابتدائي والطور الثالث في مرحلة التعليم المتوسط). بالإضافة إلى التعليم الثانوي، وقد تزايدت أعداد المتدربين إلى الضعف تماماً على المستوى الوطني من

3.982.359 موسم 1980-79 إلى 6.022.680 موسم 1989-88¹.

لكن على الرغم مما بذلته الدولة بعد الاستقلال في مجال التربية والتعليم مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في عهد الاحتلال، حيث ارتفعت نسبة التمدرس 85 بالمائة في ولاية ورقلة ووصلت إلى 90.23 بالمائة في ولاية الوادي بين سنوات 1985 إلى 1987²، لكن لم يكن هناك تناسب بين التزايد السكاني والبنيات التحتية والمرافق العامة بما في ذلك المؤسسات التربوية، ما نتج عنه بداية استفحال ظاهرة الاكتظاظ بالمدارس في عاصمة الإقليم تقرت.

كنموذج لذلك يُطلعنا تقرير يدور موضوعه حول التحضير للموسم الدراسي: 1984-1985م مؤرخ في: 25 ديسمبر 1983م ويشير إلى العجز المقدّر بـ 520 تلميذ ليس لهم مقاعد في التعليم المتوسط وتُقدّر مديرة التربية على الوالي حلاً يقضي بتحويل مدرسة سيدي بوعزيز الابتدائية (المكونة من 14 حُجرة) إلى متوسطة بعد نقل تلاميذها (11 فوجاً إلى ابتدائية ابن خلدون و13 فوجاً إلى ابتدائية تبسبت الجنوبية)³.

وعلى ذلك يكون التنظيم التربوي للتعليم المتوسط لبلدية تقرت - قبل التقسيم الإداري المُشار إليه- يقوم على المعطيات التالية: حسب التنظيم السابق: عدد المترشحين (3732) المقبولون (2921) الأفواج الجديدة (74) الأفواج المغادرة (38) بينما حسب التنظيم الجديد: عدد الأفواج (236) وعدد التلاميذ (9522)، فقد تضاعف العدد سواء في عدد الأفواج أو عدد التلاميذ إلى ما يزيد عن ثلاث مرّات.

أما التعليم الثانوي فبعد افتتاح ثانويّتي تبسبت والنزلة إضافة إلى ثانوية الأمير عبد القادر، انتهى التنظيم الجديد إلى: عدد الأفواج (31) وعدد التلاميذ (1131) في ثانوية الأمير عبد القادر-عدد الأفواج (22) وعدد التلاميذ (905) في ثانوية الكواكبي بتبسبت - عدد الأفواج (10) وعدد التلاميذ (419) بالنسبة لثانوية الحرية بالنزلة.

¹ - د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل6- التعليم، المصدر السابق، ص115.

² - وكالة الأنباء الجزائرية، ولايات في تطوّر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص:541-550.

³ - مركز التوثيق والأرشيف الولائي بورقلة (C.D.A.W.O)، مراسلة رقم: 1328، المصدر السابق، العلبة رقم:1124.

يمكن أن نلخص ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (93) يبين بداية ظاهرة الاكتظاظ في طوري التعليم المتوسط والثانوي على مستوى بلدية تقرت الكبرى للموسم المشار إليه.

الموسم الدراسي	طور التعليم	عدد الأفواج	عدد التلاميذ	معدل التلاميذ في القسم
1985-84	المتوسط	236	9522	أكثر من 40
	الثانوي	63	2455	أكثر من 38

المصدر: إعداد الطالب بناء على مراسلة رقم: 1328 من مديرية التربية/ المديرية الفرعية للتنظيم التربوي إلى والي ورقلة، م. ث. أ. و. و (C.D.A.W.O)، العلية رقم: 1124.

تُشير المراسلة والجدول إلى مدى تطوّر الهيكل التربوي بإضافة ثانويّة النزلة وتبسست في المنطقة الشماليّة من وادي ريغ بالإضافة إلى عشرات المتوسطات وهذا معناه أن التوسّع العمراني آخذ في الازدياد إن على مستوى البنايات الحكوميّة أو أملاك السكّان.

بالتوازي مع ذلك تأخرت استفادة المنطقة من الهياكل التربويّة الحاضنة لذوي الاحتياجات الخاصّة إلى أن تمّ إنجاز المركز النفسيّ البيداغوجيّ للأطفال المعوّقين ذهنيّاً بتقرت في 01-02-1987، بنظام نصف داخلي، وبطاقة نظريّة تتسع لأربعة وستين (64) طفلاً.¹

ومع ذلك تبقى وتيرة إنجاز المشاريع التنمويّة التي سطرّها الدولة لتحقيق التوازن الجهوي بين الشمال والجنوب بطيئة جدّاً، وكدليل على ذلك: اتّضح - بحلول سنة 1982 - أن نسبة إنجاز المخطّط الخاص بالجنوب منذ سنة 1978 لم يتحقّق منها سوى 15.52 % حسب ما جاء في عمليّة التقويم التي أوردها المخطّط الخماسي الثاني (1985-1989).²

ب - السياسة الصحيّة

عرفت السياسة الصحيّة تحولات مميّزة ومتواترة على المستوى الوطني في الثمانينات،

¹ - Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique...**, op-cit , P6.

² - دينس بيللي، معالم لتاريخ ورقلة، المرجع السابق، ص 55.

يمكن متابعة ذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم (94) يبين تطور المنشآت القاعدية الصحية من 1980 إلى 1989م

المنشآت	السنوات	1980	1982	1984	1986	1988	1989
مستشفيات		183	196	197	238	263	275
مراكز صحية		662	820	869	1.025	1.238	1.238
عيادات م خ*		161	228	279	359	434	485
قاعات علاج		1.364	1.660	2.197	2.574	3.041	/ /
عدد الأسرة		43.028	45.830	49.280	52.898	56.214	58.605

* عيادات متعددة الخدمات

المصدر: د.و.إ (ONS)، حوصلة إحصائية، فصل 5- الصحة، المصدر السابق، ص 111.

وعلى المستوى المحلي في الثمانينات لما كان المعدل الوطني يمثل 2.5 سرير لكل 1000 ساكن، سجل في تقرر معدل 1.7 بما يعني عدم بلوغ المعدل الوطني، في حين أنه في ورقة تحقق معدل 3 أسرة لكل 1000 ساكن متجاوزا المعدل الوطني¹، وهذا لا يدل على انعدام التوازن الجهوي فحسب، بل يدل أيضا على عدم التوازن المحلي بين مقر الولاية والأطراف.

من جهة أخرى بلغت نسبة التغطية الطبية طبيب واحد لكل 2370 في ورقة، بينما طبيب واحد لكل 4090 بتقرت مع العلم أن المعدل الوطني هو طبيب واحد لكل 2000 ما يؤكد انعدام التوازن الجهوي والمحلي معا، في حين أن نسبة الأطباء الجزائريين طبيب واحد لكل 8595 في تراب القطاع الصحي لورقلة، بينما الأجانب 51 طبيبا من مجموع 79 أي نسبة 64.5 %، في حين أن عدد الأخصائيين 28 على مستوى منطقة ورقة منهم 25 أجنبي ما يساوي 89.28 %، ويمثل الأخصائيون 28 طبيبا منهم 25 طبيبا أجنبيا أي نسبة 89.28 %²، وهذا معناه ضعف التأطير الطبي الوطني مقارنة بما يفترض تحقيقه خلال أكثر من عشرين سنة بعد الاستقلال.

¹ - دينيس بيللي، معالم لتاريخ ورقة، مرجع سابق، ص 57.

² - دينيس بيللي، نفسه، ص 56.

فإذا ما استعرضنا قائمة لبعض من الأمراض المنتشرة في الجنوب بشكل عام بين سنتي 1981 و1982، فإن الأمر كان في غاية الإحراج بالنسبة للقائمين على وزارة الصحة والسياسة الصحية في البلاد، انظر الجدول:

جدول رقم (95) يبين الأمراض التي انتشرت في مناطق الجنوب

المرض	1981	1982
أمراض الإسهال	1307	1644
حمى الزكام	464	780
الحصباء	368	1169
بوجمرون	93.6	533
السل	30.7	35
التهاب الكبد الحموي	26.5	28
السعال الديكي	17.6	14
التهاب السحايا	14	9.12
مرض المفاصل الحاد	11.8	23
حمى التيفويد	9.8	2.1
السيفلس	3.2	9.4
الشلل	2.4	2.1
حمى المستنقعات	1.6	3.6

المرجع: دينيس بيللي، المرجع السابق، ص 57 نقلاً عن وزارة الصحة الوطنية الخريطة الصحية الوطنية (آفاق 1990) الصادرة في سبتمبر 1983.

وفي دراسة عن التراكم وضبابية العين بين 1966 و1984 أظهرت 45 بالمائة في ورقلة بينما 18 بالمائة في تقرت و5.6 بالمائة في الجزائر العاصمة¹ ومع أن النسبة منخفضة محلياً بين مقر الولاية والأطراف، إلا أنها تبقى مرتفعة إذا ما قُورنت بالعاصمة ولعل البيئة الطبيعية من تطاير الرمال بشكل خاص يكون لها القدر الأكبر من الأسباب المؤدية إلى انتشار هذا المرض.

¹ - دينيس بيللي، المرجع السابق، ص 64.

في هذه المرحلة أيضًا عرف الطب الخاص توسعًا كبيرًا نظرًا لافتتاح العديد من العيادات الخاصة بعضها في الطب العام وبعضها الآخر في الطب الاختصاصي مثل طب العيون والطب الباطني.. وتبعًا لذلك بدأت الصيدليات الخاصة في الظهور والانتشار شيئًا فشيئًا، وبذلك توسعت في ثقافة الناس فكرة العلاج خارج أسوار المستشفيات العمومية واقتناء الأدوية بأموالهم الخاصة.¹

ج - في مجال التصنيع والتملك العقاري الفلاحي:

يمكن أن نعتبر مجالي الصناعة والفلاحة بعد العيادات الخاصة أكبر ميادين تنامي القطاع الخاص، فكما ظهرت آثار الانفتاح على هذا القطاع في العمران والسياسة الصحية، كذلك الشأن في المجال الصناعي، حيث أنه لما انفتحت الدولة على الاستثمار الخاص سرعان ما ظهر عدد من المصانع والمركبات الصناعية في ميدان مواد البناء وخاصة معامل تصنيع الأسفلت في كل من تقرت وجامعة، وكذلك ورشات تصنيع البلاط والخزف.

ثم امتدت إلى المرتبات الإسفنجية واللدائن البلاستيكية والزجاج والورق المقوى والأنابيب البلاستيكية مما مكن تقرت عاصمة وادي ريغ من توسيع منطقتها الصناعية المعروفة وجعلها قطبًا مزدهرًا لمختلف الأنشطة الاقتصادية ومركزًا حيويًا ممولًا لكل الأسواق الداخلية.²

وقد كان للقطاع الخاص في ميدان الصناعة دوره البارز والآخذ في النمو، مما أفرز عدة مؤسسات جديدة خلال الثمانينات حسب الجدول التالي:

جدول رقم (96) يبين بعض مؤسسات القطاع الخاص بالمنطقة الصناعية بتقرت بين 1983 و1987.

السنة	اسم المؤسسة	طاقة الإنتاج سنويًا	عدد العمال
1983	المركب الصناعي التجاري	89.916 ق/سميد	144

¹ - سبقت الإشارة إلى بداية ظهور الطب الخاص والصيدليات الخاصة منذ أواخر السبعينات في الفصل السابق.

² - عبد الحميد قادري، تقرت البهجة... المرجع السابق، ص 164-165.

	101.722 ق/ فرينة		
1985	مصنع الآجر B.M.O	40 طن	47
1985	رغوة الجنوب	31.500 طن	211
1987	رمال بلاستيك	2000 طن	18

المصدر: Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique...**, op-cit , P5

وبناء على توسّع نشاط القطاع الخاص تم تزويد منطقة النشاط الصناعي بتاريخ 11 جانفي 1988 بمساحة إضافية تقدّر بـ 105.68 هكتار إلى الشمال من تقرت طريق بسكرة، تم توزيعها على 264 وحدة صناعية وقد حققت استغلالاً تاماً بلغ نسبة 100 %¹.

إلى سنوات الثمانينيات حافظت المنطقة على المعرض الجهوي للتمور بتقرت، الذي تحوّل مع مرور الزمن إلى أسبوع تجاريّ ثقافيّ تستعرض فيه مختلف السلع التجارية والألعاب الترفيهية، ويقصده الباعة من مختلف مناطق الوطن والمتسوّقون من المنطقة وجوارها، ويتمّ تنظيم سهرات فنية وأمسيات أدبية ومحاضرات وندوات ثقافية يومية بقاعة الحفلات تحت إشراف بلدية تقرت وكان هذا المعرض يصنع أجواء مميزة في عديد الأنشطة، ويفتح المجال للتعرف على ثقافة المنطقة ومنتجاتها الفلاحية وصناعاتها التقليدية².

بينما في المجال الزراعي استفاد فلاّحو الإقليم من الصّيغ القانونية التي جاءت بها سلطة الانفتاح الاقتصادي في الثمانينات وخاصة بالنسبة لقانون: 83-18 (13 غشت - أوت 1983) الذي أشرنا إليه سابقاً³ وهي صيغة الاستصلاح الذي ينتهي بحيازة الملكية العقارية الفلاحية Accession à la Propriété Foncière Agricole (A.P.F.A)⁴، فبمقتضى هذا القانون أصبح بمقدور كل شخص أو تعاونية فلاحية أن يمتلك أراضٍ فلاحية أو أراضٍ قابلة للاستصلاح الفلاحي، وذلك بعد قيام المستصلح بزراعة المستثمرة الفلاحية، وتنقسم

¹ - Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique**, op-cit, P5

² - مقابلة مع عبد الحميد قادري، المرجع السابق، انظر افتتاح المعرض التجاري السنوي بتقرت في 1980، ملحق رقم (10).

³ - ج.ر.ج.ج، عدد 34 (16 أوت 1983)، المصدر السابق، ص2045.

⁴ - Abdelkader Allam, **Étude de la diversité biologique des plantes cultivées des palmeraies de la région du Haut Oued Righ**, Thèse de doctorat-Manuscrit, Université Kasdi Merbah, Ouargla, 2014 - 2015, P24.

أنظر صور نمط غراسة النخيل بمنطقة وادي ريف في إطار قانون الحيازة الفلاحية العقارية، ملحق رقم (13)، الصورة الأولى.

الأراضي المستصلحة إلى ثلاثة أصناف وهي:

1 - أراضي داخل المحيط: وهي الأراضي المستصلحة ضمن محيطات مهياة أو محددة مسبقا للتهيئة من طرف المصالح الفلاحية، مثل المحيط رقم (03) ببلدية بلدة عمر بمساحة 130 هكتارًا.

2 - أراضي خارج المحيط: ويقصد بها تلك الأراضي المستصلحة خارج الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح وتم ضمها من قبل الفلاحين لإعطائها طابعا قانونيا بحكم أنها تكون بمثابة امتداد لحقولهم وهذا النموذج منتشر في مختلف أنحاء الإقليم بمستويات متفاوتة.

3 - أراضي محيطات الشباب: وهي التي يتم إعدادها سلفا لإعطائها لفئة الشباب وذلك لدعم التعاونيات الشبانية أو الشباب الفرادي، والهدف منها هو توفير مناصب شغل، ومثل هذه المحيطات عموما قليلة في وادي ريغ في بعض بلدياتها فقط ، كالمحيط رقم 24 ببلدية بلدة عمر المخصص للشباب.

حيث تقدر مساحة الاستصلاح وفق هذا القانون بـ 2778 هكتار بإقليم وادي ريغ، منها القسط الأكبر بمنطقة تقرت بـ 2113 هكتار، تليها منطقة جامعة بـ 490 هكتار، ثم منطقة المغير بـ 175 هكتار.¹

إذا أخذنا نموذج بلدية سيدي سليمان في ماي 1986، والتي استفادت من تجديد محيطها الفلاحي في إطار قانون الحيازة على الملكية الزراعية منذ شروع الدولة في التراجع عن الثورة الزراعية حسب الجدول التالي:

جدول رقم (97) يبين المحيطات الفلاحية ببلدية سيدي سليمان بعد الاستفادة من قانون الحيازة على الملكية العقارية.

اسم المحيط	رقم المحيط	المساحة المقترحة	المساحة الموافق عليها

¹ - الأخضر مرابط، حساسية الصحراء المنخفضة...، المرجع السابق، ص126.

سيدي سليمان	19	200 هكتار	98 هكتار
سيدي راشد	20	400 هكتار	359 هكتار
إبرام	21	350 هكتار	266 هكتار
الهرهيرة	22	200 هكتار	68 هكتار

المصدر: مركز التوثيق والأرشيف لولاية ورقلة (C.D.A.W.O)، العلبة رقم: 874.

من خلال الجدول يمكننا التساؤل لماذا لم يتم الحصول على المساحة المقترحة، في أي محيط من المحيطات بل هناك تخفيض قد يتجاوز 50 %، رغم أن المعروف هو تقديم المواطنين لطلباتهم عادة ما يفوق المساحة المقترحة؟

ونظراً لمعاناة المحيطات الفلاحية التقليدية منها والحديثة من احتقان المياه، باشرت المديرية الفرعية للري بتقتر عام 1986 بتنظيف وصيانة القنوات الثانوية، وذلك بعد الانتهاء من تنقية القناة الرئيسية (سفالة) سنة 1984 على مسافة 100 كلم تقريبا، وذلك من أجل حشد المياه المصرفة خارج محيط النخيل وصرفها نحو شط مروان وهو المصب الطبيعي للمنطقة، وذلك عن طريق القناة الرئيسية المهيأة التي تصب فيها القنوات الثانوية بدورها.¹

ومع ذلك سرعان ما يعود المشكل بسبب الإهمال والتسيب في ضياع المياه وتسربها وهياج النباتات الضارة خاصة (القصب)²، الذي أصبح يحتاج إلى القضاء عليه باستعمال المبيدات والأدوية الكيماوية، والتي قد يكون لها تأثيرات على التربة والنخيل والمزروعات المحلية، وباعتبار التمور المنتج الذي تساهم فيه المنطقة، يمكننا متابعة محاصيل التمور ابتداء من موسم صدور القانون المذكور في 1983 إلى 1989 حسب الجدول التالي:

جدول رقم (98) يبين تطوّر إنتاج التمور من 1983 إلى 1989م (الوحدة بالطنن)

الموسم	1984/83	1985/84	1986/85	1987/86	1988/87	1989/88
منتج التمور	1.827.170	1.988.370	1.888.280	2.244.010	1.960.620	2.101.370

¹ - الأخضر مرابط، حساسية الصحراء المنخفضة...، المرجع نفسه، ص127.

² - انظر الملحق رقم (13)، الصورة الثانية، ص331

المصدر: د.و.إ. (ONS)، حوصلة إحصائية، المصدر السابق، فصل 7- الفلاحة، ص 135.

الحصيلة النهائية تعطي تطورا في الإنتاج رغم التذبذب والتراجع المسجل في موسم 1988/87، لكن تجدر الإشارة إلى أنّ منتج منطقة وادي ريغ يبقى غير متوازن فيما عدا تمرور المغير وبلدة عمر التي يمكن أن تكون قادرة على المنافسة الوطنية أمام منتج منطقة بسكرة وطولقة، رغم أنّ دقلة نور تعتبر أصيلة في وادي ريغ.

على أنّ عملية الاستصلاح لم تخل من انعكاسات سلبية ومشاكل بالمنطقة عانى منها الفلاحون وأثرت على الإنتاج والإنتاجية، انطلاقاً من عملية غراسة النخيل في الأراضي المستصلحة، فالمسافة قد تصل في كثير من الأحيان إلى 100 نخلة في الهكتار الواحد، أي بمسافة بينية تصل إلى 10 أمتار بين النخلة والأخرى، حسب العرف المألوف غالباً، ومع أنّ هذه المسافة تعطي حظاً أوفر من ضوء الشمس للنبات بما في ذلك النباتات المغروسة تحت أشجار النخيل، ولكن في المقابل نجد أنّ هذه المسافة تسمح أيضاً بحركة قوية للرياح مما يؤثر سلباً على الاستصلاح.¹

وهنا تتجلى حساسية المنطقة من خلال محاولة البحث عن مسافة تسمح للضوء بالانتشار وفي الوقت ذاته لا تتأثر كثيراً بالرياح ولا سيما رياح السيروكو والرياح الشمالية الغربية التي تأتي شتاءً، وتتجلى كذلك الحساسية في هذا الإقليم من خلال البحث عن توازن ملحي للتربة يتلاءم مع النبات من خلال عمليتي السقي والصرف، لأنّ المشكل الأكبر في إقليم وادي ريغ هو مشكل احتقان المياه المصرفة والتي ترفع مستوى السماط السطحي في التربة وتزيد من مستوى الملوحة وأضرارها، والتي تتسبب في اختناق النخيل المثمر.²

كما استقادت المنطقة من قانون 87-19³ الصادر في 08 ديسمبر 1987م والمتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، والذي أنشأ مؤسسة

¹ - الأخضر مرابط، المرجع السابق، ص 127.

² - الأخضر مرابط، المرجع نفسه، ص 127.

³ - ج.ر.ج.ج.، ع: 50، س: 24 (18 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق 9 ديسمبر 1987م)، ص 1918.

المستثمرة الفلاحية، ويعتبر من أجراً قوانين التوجه الرأسمالي بخصخصة العقار الفلاحي.¹

ويمكن أن نستجمع ما طرأ في المنطقة من توسع العقار الفلاحي منذ سنة 1982 في إطار القطاع الفلاحي الاشتراكي Domaines Agricoles Socialistes حيث انتجت هذه الصيغة 22 (D.A.S) بـ 185389 نخلة، ثم سنة 1987 في إطار المستثمرات الفلاحية الجماعية Exploitations Agricoles Collectives والمستثمرات الفلاحية الفردية Exploitations Agricoles Individuelles حيث انتجت الصيغتان 135 (E.A.C) و 1068 (E.A.I).²

لكن وعلى الرغم من التجارب والدراسات التي يفترض أن تقوم بها المراكز التقنية لتطوير الزراعة الصحراوية بسيدي مهدي في تشرت أو بالأغنيان في جامعة وبالتالي ظهور بعض المحاولات في الزراعة عبر البيوت البلاستيكية والري المحوري والتقطير، إلا أن آليات التسيير في هذا المجال لم تحقق النتائج المرجوة بالقدر الذي تصبو إليها المنطقة مقارنة بجوارها في وادي سوف أو في ورقلة ولا زالت الفلاحة التقليدية هي المسيطرة.

خلاصة

بين قرية السبعة وبوثلجة وعنابة وضواحيها عرف الشاذلي بن جديد الميلاد والنشأة والحياة المدرسية ورحلة الشباب والعمل والوطنية.. ليجد نفسه في سن الخامسة والعشرين جندياً مجاهداً في صفوف الثورة التحريرية الجزائرية.

ومن مجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني إلى واحد من قادة القاعدة الشرقية إلى عقيد في صفوف الجيش الوطني الشعبي، إلى حليف وفيّ لوزير الدفاع الوطني هواري بومدين وقائد للناحية العسكرية الثانية بوهرا، ثم عضوية مجلس الثورة، لينتهي به منصبه العسكري إلى منسق شؤون الدفاع الوطني أيام مرض الرئيس هواري بومدين (1978).

¹ - رضا بوعافية، آليات تسيير العقار الفلاحي...، المرجع السابق، ص 206.

² - Merrouchi Lounès, *Caracterisation d'un Agrosysteme Oasien*, op-cit, P27.

ذلك هو الرئيس الذي فاجأ القريب والبعيد كما فاجأ الداخل والخارج جاء إلى السلطة بذهنية البورجوازي نسبياً وب عقلية الضابط العسكري وفي جعبته عزم واستعداد للانفتاح على الجميع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.. لتأخذ مسيرة دولة الاستقلال وجهة تحولها من ثوابت الاشتراكية التقليدية إلى المسار الرأسمالي الليبرالي في حدود ما تسمح به الخصوصية الجزائرية والمرجعيات الدستورية والقانونية، ومنه نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

- جدير بهذه المرحلة كما نتبعنا في هذا الفصل تسميتها مرحلة حكم سلطة إعادة الهيكلة والانفتاح كدلالة على التراجع عن الخيارات الاشتراكية التي بدأت بها الدولة الجزائرية مسيرتها في عهد الاستقلال، إذا سلّمنا بتسمية عهد بن بلة سلطة القطيعة الاقتصادية مع الاقتصاد الكولونيالي، وعهد بومدين بالسلطة الثورية.

- رغم الكمّ الهائل من المراسيم والقرارات والقوانين التي أصدرها رئيس سلطة إعادة الهيكلة من أجل إحداث التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية، إلا أنه بقي إلى سنة 1989 مقيداً بدستور العهد الاشتراكي (1976) رغم إصداره لميثاق وطني يتناسب مع مرحلة حكمه في (1986).

- دخلت البلاد في هذه المرحلة سلسلة من التحوّلات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية في مختلف الشركات والدواوين والمصانع والمؤسسات الإنتاجية الصناعية والزراعية بهدف تقليص دور الدولة وتحجيم المركزية في الاقتصاد وإعطاء الفرصة للأمركية وفتح المجال لاستثمار القطاع الخاص.

- واصلت الدولة أسلوب المخططات التنموية المركزية مما أرساه نظام السلطة الثورية وذلك من خلال المخططين الخماسيين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) والذين - مع الأسف - انتهيا إلى انتفاضة اجتماعية عارمة في 05 أكتوبر 1988م، مما يؤكد فشل المسار الاقتصادي المنتهج منذ الاستقلال.

- في هذه المرحلة وعلى مستوى منطقة وادي ريغ - كما رأينا - حدثت تغييرات عميقة في البنى الاجتماعية والمجالات التوسعية الجغرافية وظهرت توازنات جديدة تحكم مسار المجتمع المحلي والعلاقات الاجتماعية بين مكوناته البشرية ونظمه سواء منها التقليدية أو

المتجددة وتوجهاته الاقتصادية والثقافية والفكرية..

- بدأت مظاهر الثراء تبرز خصوصًا في مجال بناء الفيلات والتباهي بزيادة الطوابق نموذج شارع الكويت المعروف بتقريت.

- توسّع نطاق العقار الفلاحي على امتداد الإقليم ومع ذلك بقي وادي ريغ محافظا على الطابع الفلاحي التقليدي أو ما يعرف بنظام اللوحة التي لا تزيد في عرضها على مترين بينما قد يتجاوز طولها مائة متر تتوسطها أشجار النخيل وتزرع بمختلف النباتات والمنتجات الفلاحية المحلية أو الموسمية ويحيط بها منخفض (خندق) لتصريف المياه الزائدة (النز).

- لكن إلى حد نهاية فترة البحث 1989 لم تظهر نهضة فلاحية - فيما عدا تزايد مساحات النخيل - على غرار مناطق بسكرة أو وادي سوف أو ورقلة.

- شاعت بعض مظاهر التطلع نحو اكتساب الثروة ولو بتحصيل المال بطرق الرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب بدليل أن الكثير تحصلوا على الملكية العقارية الفلاحية واستقادوا من مشاريع الدولة بعدة محيطات لكنهم أهملوها أو أعادوا بيعها لغيرهم.

- في هذه المرحلة برزت ظاهرة عودة الكثير من المهاجرين إلى ديارهم نظرًا لمزايا توفر العمل والتوظيف سواء في المؤسسات العمومية أو بالنسبة للمقاولات الصغيرة الناشئة التي شجعتها الدولة في إطار رد الاعتبار للقطاع الخاص ومحاولة إدماجه وتمكينه من المساهمة في لعب دوره الاقتصادي والتنموي.

- بعودة الكثير من المهاجرين بشكل نهائي استغل العديد منهم الفرصة في اقتناء السيارات الجديدة المرقمة بتاريخ سيرها في سنوات الثمانينات في حدود ما تسمح به قوانين الجمارك الجزائرية، كما استغل بعضهم ذلك بإدخال أكثر من سيارة ليدخل بها في مشاريع تجارية جديدة، وفي ذلك تأثيرات متفاوتة في المظاهر الاجتماعية وفي حركة السوق والنقل.. الخ.

- في إطار صراع القطاع الخاص وزحفه على القطاع العام، فقدت المنطقة العديد من

المراكز والإدارات الجهوية التي كانت متمركزة في تقرت على وجه الخصوص، مثل مديرية النقل البري وشركات صناعة الإسمنت والخشب وسوناريات والحديد ومطاحن السميد، كل هذه المؤسسات تحولت إلى مجرد وحدات أو مكاتب فرعية تتبع لمديريات جهوية أو وطنية.

- ويبقى الإشكال مطروحاً حول وجود مركزين تقنيين لتنمية الفلاحة الصحراوية بالإضافة إلى المعهد الفلاحي للزراعة الصحراوية، لكن ماهي الجدوى الاقتصادية لهذه المؤسسات إن لم تكن تطوير الفلاحة والزراعة المحلية والوصول بها إلى التوقع ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية؟

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة سعيْتُ إلى متابعة التحولات الاقتصادية التي سلكتها الدولة الجزائرية بعد استقلالها عن الاستعمار الفرنسي بدءًا باستعراض بعض المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالاقتصاد والتنمية مع محاولة ربط ذلك بما يخص الاقتصاد الجزائري، ثم التطرق إلى التعريف بمنطقة وادي ريغ باعتبارها مجالاً للدراسة من حيث الانعكاسات الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية.

ومن صميم الدراسة أن أتناول شخصيات فترة البحث المتمثلة في الرؤساء الثلاثة: أحمد بن بلة - هوارى بومدين - الشاذلي بن جديد، بترتيب مراحل حكم كل واحدٍ منهم وما حدث من تحولات في مسار الاقتصاد الوطني من بداية الاستقلال (1962) إلى انتهاء عصر الأحادية في (1989).

كما فرض منطق البحث محاولة الإحاطة بأهمّ التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية المترتبة عن تلك التطورات الاقتصادية عند إقرارها أو أثناء تنفيذها أو حال تعديلها أو التراجع عنها، مع الإشارة إلى أن تلك التفاعلات قد تكون هي المتسببة في إحداث التحولات الاقتصادية وتطوراتها من باب التأثير والتأثير، سواء على مستوى التطورات العامة في الجزائر أو على مستوى الحالة الخاصة بإقليم وادي ريغ، مما خلّص بنا إلى الاستنتاجات العامة لهذه الدراسة والتي يُمكنُ إيجازها فيما يلي:

- للاقتصاد وظيفته المحورية في حياة الفرد وفي سياسة الدولة الحديثة، فلا استقلالية ولا سيادة سياسية بدون قوة اقتصادية، وقد كان الاقتصاد في دولة الجزائر المستقلة المحرك الرئيسي لسياسات السلطات المتعاقبة على حكم البلاد خلال فترة هذه الدراسة (1962-1989) في إطار البحث عن إرساء الثقة بين السلطة والمواطنين تبعاً لعلاقة ذلك بعيش الإنسان الجزائري ورفاهيته.

- إن طول مدة الاحتلال الاستيطاني وثقل الموروث الاستعماري وتداعياته المزمّنة على الجغرافيا والتاريخ والإنسان في الجزائر كان من أكبر العوامل والدوافع إلى توجّه القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة أو السلطة الجديدة لدولة الاستقلال وسعيها نحو إحداث القطيعة الاقتصادية مع الاستعمار ومخلفاته.

- ذلك من جهة، ومن جهة أخرى لقد كان للموروث الاستعماري - أيضًا - بما في ذلك اتفاقيات الاستقلال، وربما إلى الآن، دور في عرقلة التوجهات الاقتصادية لدولة الجزائر المستقلة والحيلولة دون تحقيق أية نهضة تنموية تخرجها من عباءة الوصاية الاستعمارية الفرنسية

- الجزائر المستقلة اختارت النهج الاشتراكي بما يحتويه من مصطلحات التأميم والتسيير الذاتي والتصنيع والعدالة الاجتماعية بناء على خلفيات إيديولوجية قبل الاستقلال - بأشكال متفاوتة في التضمين أو التصريح - متمثلة في موانئ الثورة التحريرية من بيان أول نوفمبر 1954 إلى مؤتمر الصومام 1956 إلى برنامج طرابلس 1962.

- لقد كان هاجس التوازن الجهوي مسيطرًا على التوجهات الاقتصادية للدولة في مراحل حكم كل من الرؤساء الثلاثة، ففضلا عن الوظيفة الإدارية لتنظيم وتقسيم التراب الوطني الذي حدث من مرحلة إلى أخرى، لم تخل المرجعيات الرسمية (موانئ ودساتير) من التأكيد في كل مرة على استهداف تحقيق التوازن الجهوي عند الحديث عن توجيه وتنظيم وإصلاح الاقتصاد الوطني، هذا من الجانب النظري، أما من حيث التنفيذ والإنجاز والجانب التطبيقي فإن الأهداف لم تتحقق إلا بنسب ضعيفة أشرنا إليها في الانعكاسات الناجمة عن مسار التحولات الاقتصادية حسب المبحث الثالث من الفصول الثاني والثالث والرابع.

- يمكن تلخيص مسار التحولات الاقتصادية بالجزائر من خلال فترات الرؤساء الثلاثة كما يلي: بداية التحول عن الاقتصاد الكولونيالي وفق النهج الاشتراكي وانطلاق التأميمات وإرساء نظام التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والحرفية في عهد الرئيس بن بلة.

- وترسيم واستكمال سياسة التأميم للثروات المعدنية والطاقوية وإرساء نظام اقتصادي وطني على نمط التسيير الاشتراكي والتخطيط المركزي والثورة الصناعية والزراعية واحتكار الدولة للقطاع البنكي والتجارة الخارجية في عهد الرئيس بومدين.

ثمّ سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم وبداية التراجع التدريجي عن النهج الاشتراكي من خلال إعادة هيكلة المؤسسات والشروع في إعطاء القطاع الخاص فرص المساهمة الاقتصادية وفسح المجال لاقتصاد السوق في عهد الرئيس الشاذلي.

- لقد اعتبرت الدولة نفسها - خلال فترة البحث - مسؤولة عن الثروة والإنتاج ومسؤولة عن عيش المواطن وتوظيفه وسكنه وتعليمه وغدت المؤسسة العمومية هي محط نظر المواطن وقُصارى ما يسعى إلى بلوغه والاستفادة منه، ممّا كان له انعكاس سلبي في خنق روح المبادرة الاقتصادية.

- حتى في مرحلة الانفتاح الاقتصادي كانت المؤسسة العمومية هي وسيلة التحوّل من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، مما لازل يطرح اشكالات اقتصادية ومالية واجتماعية في ميدان العمل والإنتاج والمنظومة الاقتصادية بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

بعد سلطة القطيعة الاقتصادية مع فترة الاستعمار (في عهد بن بلة) والسلطة الثورية (في عهد بومدين) ثم سلطة إعادة الهيكلة (في عهد الشاذلي) رسم الاقتصاد الجزائري رباعية مرضه المزمن ممثلة في أنّه:

* اقتصاد الاستهلاك اعتمادا على ما يخرج من باطن الأرض من بترول وغاز ومعادن، وحتى في عهد الصناعة التصنيعية كانت المؤسسات والشركات والمصانع تعتمد في إنتاجها على دعم الخزينة العمومية التي تتكفل باستكمال النقائص وتعويض الخسائر.

* اقتصاد الندرة بحيث يمكن لأي منتج أن يختفي ويفتقده المواطنون فجأة سواء كانت صناعته محلية أو مستورداً، وعندها يتحوّل إلى قضية رأي عام كمشكلة اقتصادية أو أزمة اجتماعية وربما سياسية أحياناً.

* اقتصاد التبعية بحيث لم ينفك الإنتاج الصناعي ولا الزراعي وحتى في مجال التجارة الخارجية عن ارتباطه بالاقتصاد الغربي بما يؤكّد عدم استقلالية اقتصادنا الوطني سواء في مؤسسات القطاع العمومي أو الخاص.

* الاقتصاد الموازي ففي مقابل المخططات الرسمية والمشاريع العمومية يتوارى اقتصاد

خفيّ بأجهزة موازية خفيّة بعيدا عن الرقابة الحكوميّة حيث التهريب والتهرب الضريبي والفساد المالي.. ممّا يُرهق الاقتصاد الوطني والخزينة العموميّة.

وبمثل تلك العلل المزمّنة لم يكن ممكناً بناء اقتصاد وطني حقيقيّ تستطيع الدولة من خلاله مُجابهة التحدّيات الداخليّة أو كسب رهان معارك المال والأعمال والتنمية سواء على المستوى الإقليمي أو الدوليّ.

- على مستوى وادي ريغ، لقد حافظ إقليم وادي ريغ على وحدته الترابيّة والاجتماعيّة والثقافيّة رغم الاحتلال وما أحدثه من تقسيمات إداريّة حيث بقي إداريّاً يتبع لمقاطعة الواحات وكذلك الأمر بالنسبة لبداية الاستقلال (فترة الرئيس أحمد بن بلة) رغم التقسيم الترابي الجديد.

- على إثر التقسيم الإداري الثاني بعد الاستقلال في 1975 (فترة الرئيس هواري بومدين) فقدّ الإقليم وحدته الترابيّة من خلال ضمّ شطره الشمالي إلى ولاية بسكرة، وشرطه الجنوبي إلى ولاية ورقلة، وكذلك الأمر بالنسبة للتقسيم الإداري في 1984 (فترة الرئيس الشاذلي بن جديد) حيث ألحق الجزء الشمالي للإقليم بولاية الوادي، وبقي الجزء الجنوبي تابعا لولاية ورقلة.

- بقيت سكة الحديد التي تربط قرى الإقليم ووحداته من عهد الاستعمار 1914 إلى نهاية فترة البحث 1989، والتي كان الاحتلال يأمل العبور بها نحو إفريقيا، بقيت على حالها حيث توقّفت في تقرت، دون تطوير أو تمديد أو توسيع لشبكاتها، ممّا يُبقي التساؤل حول الجدوى والدور الاقتصادي لها بعد الاستقلال.

- عرف الإقليم توسيع مساحات زراعة النخيل عبر الصيغ المختلفة التي طبّقتها الدولة من الإصلاح الزراعي والتسيير الذاتي 1962 إلى الثورة الزراعيّة 1971 إلى مرحلة التمليك العقاري الفلاحي 1983 ثمّ إصلاحات 1987، ومع ذلك لم يدخل إنتاج التمور ضمن استراتيجية اقتصادية واضحة للدولة على غرار ما كان في العهد الاستعماري.

- وعطفاً على ذلك ورغم وجود مركزين تقنيين لتنمية الفلاحة الصحراويّة في كل من الأغفيّان بجامعة وسيدي مهدي بتقرت، إلّا أنّ الإقليم لم يعرف نهضة فلاحية، على غرار بقية المناطق المجاورة للإقليم من بسكرة والوادي وورقلة، وحتى نخلة دقلة نور التي يُعرف

بها الإقليم لم تسجّل باسم المنطقة في التصنيف الوطني بلّهُ العالمي.

- وفيما يتعلّق بطبيعة العمران والسكن عرف الإقليم امتزاج السكّان الأصليين والمولّدين والوافدين وعرف التحوّلات المجاليّة والجغرافية بظهور أحياء وقرى جديدة، لكنّه لم يحافظ على طابعه العمراني المتلائم مع بيئته الطبيعيّة الصحراويّة.

- وحتى الأوعية السكنيّة المنجزة من طرف الدولة بصيغ القرى الاشتراكية أو البناء الذاتي أفقدت المواطن الريغيّ ذهنيّة الريف والفلاحة نظراً لضيق المسكن وعدم اتساعه لحيواناته وزراعته المنزليّة وأدواته وعرباته الفلاحيّة، ناهيك عن نمط العمارة التي أثرت بشكل سلبيّ على السكّان نفسياً وأخلاقياً واجتماعياً.

- عرفت المنطقة بناء مدارس التعليم بمراحله الابتدائيّة والمتوسطة والثانوية مما أجبر أبناء الفقراء على التزوّد بالعلم والثقافة وتحوّلهم إلى باحثين وإداريين ومهندسين وعلماء في مختلف ميادين المعرفة وكذا إنجاز المستشفيات العمومية بهدف تحقيق شعارات الدولة التي رفعتها باسم التعليم والصحة والعمل والسكن للجميع..

- فضلا عن إنشاء المصانع وتأسيس الشركات الوطنية في العهد الاشتراكي أو التابعة للقطاع الخاص بعد الانفتاح، ومع ما لها من إيجابيات في توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة، ومع ذلك فقد كان لها انعكاسات سلبية على الفلاحة بهجرتها وإهمالها وخاصّة لدى جيل الاستقلال، وكان لذلك تكريس لهجرة مختلف الحرف المحليّة والصناعات السعفيّة المرتبطة بالنخلة.

- كان للهجرة خارجياً نصيب في سكّان المنطقة بعد الاستقلال حيث غادر العديد منهم أرض الوطن نحو فرنسا التي كانت في حاجة إلى العمالة في البناء والأشغال العموميّة، واستمرّت الهجرة خلال بدايات السبعينات، ولم تعرف الانخفاض وعودة العديد من المهاجرين إلا في الثمانينيات حيث تولّت الدولة استيعاب العمّال العائدين ودمجهم في الشركات الوطنيّة والمؤسّسات العموميّة، وحتى مع انخفاض معدلات الهجرة بقيت المنطقة طاردة للسكّان وفي نفس الوقت هي محل جلب لوافدين إليها من مختلف أنحاء الوطن.

هذا ما أمكن التوصل إليه من نتائج حسب ما أتيح لنا من مصادر ومراجع، وقد تظهر

مستقبلاً وثائق ومصادر ومراجع أخرى وربما دراسات يُمكن أن تضيف أو تحوّر أو تصحّح أو تؤكد ما توصلنا إليه من استنتاجات، خصوصاً وأنّ الموضوع مازال في طور الجدة.

لكن حسبنا أن نكون قد طرّقنا موضوعاً فتحنا فيه آفاق البحث لمن يأتي بعدنا من الدارسين والمهتمين والمؤلفين والباحثين في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال.

الملاحق

أولاً: الخرائط والصّور

ملحق رقم: 01

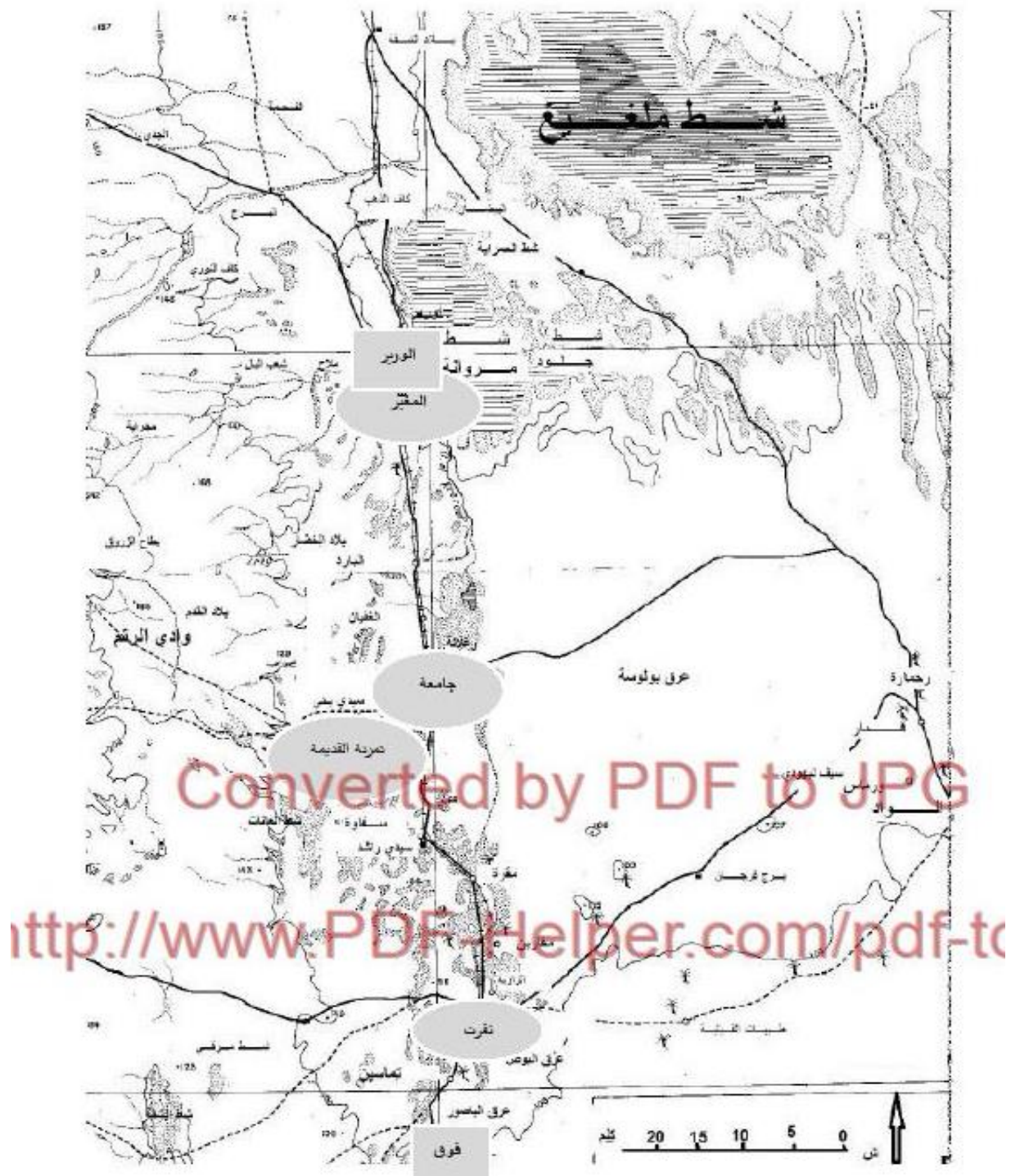
خريطة تبين المجال الجغرافي لموقع وادي ريغ على خارطة الجزائر



المُرّج: خريطة الجزائر جغرافياً بتصوّف، موقع: www.law-arab.com ، تمّت مراجعته من الموقع بتاريخ: 2019-08-31، سا: 03.55 مساءً.

ملحق رقم: 02

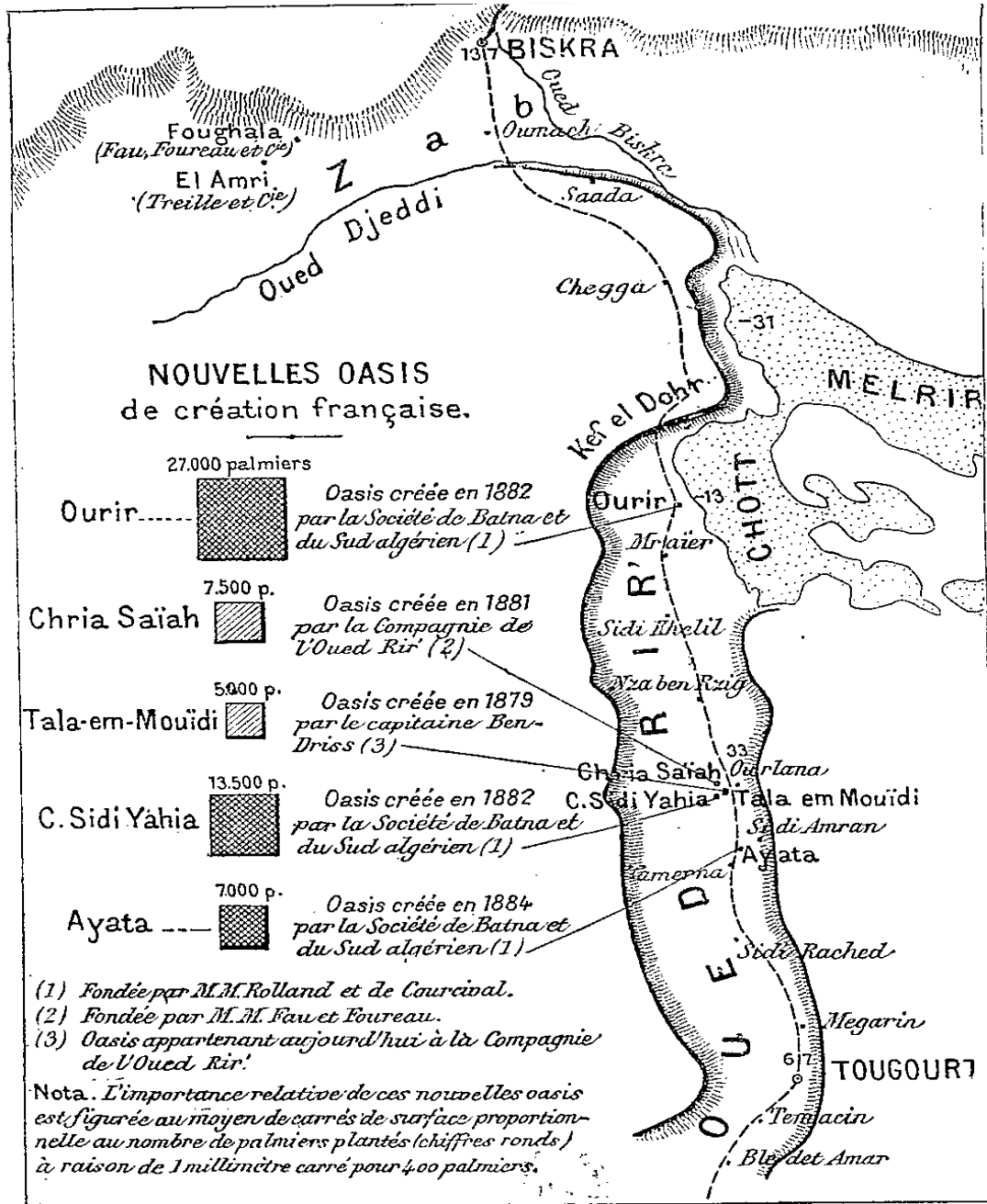
خريطة مواقع أهم حواضر ووحدات وقرى إقليم وادي ريغ



المرجع: يمينه بن صغير حضري ، المرجع السابق، ص 30.

ملحق رقم: 03

خريطة الواحات الجديدة التي تم تأسيسها بإقليم وادي ريغ في عهد الاحتلال الفرنسي.



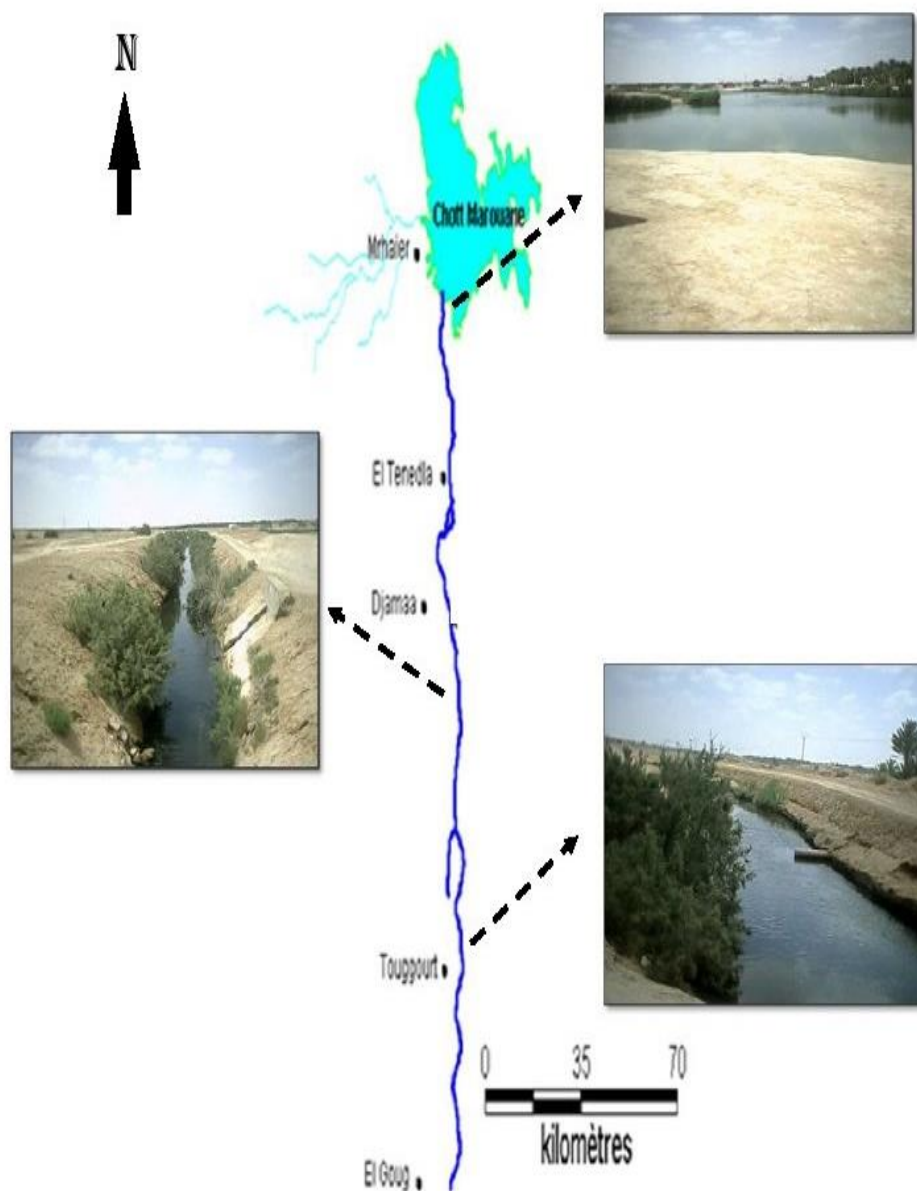
E. Morieu Sc.

L'Oued Rir' et ses nouvelles oasis de création française.

المراجع: Georges Rolland, *La Conquête du désert...*, op-cit, P 21.

ملحق رقم: 04

خريطة مسار قناة وادي ريغ المعروفة بـ (سفالة) التي شققتها السلطات الاستعمارية لتصريف المياه نحو منطقة الشطوط.



المراجع: Assma Bettahar, **Aspects Qualitatifs ..**, Op-cit, P2

ملحق رقم: 05 صور رؤساء الجمهورية الجزائرية خلال فترة البحث (1962-1989م)

2/ هواري بومدين رئيس الجمهورية
(1965 - 1978)



1/ أحمد بن بلة رئيس الجمهورية
(1962 - 1965)



3/ الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية
(1979 - 1992)



المرجع: موقع ويكيبيديا، متاح على رابط www.wikipedia.org، تمت مراجعته من الموقع في 13-06-2020، سا: 15.05 مساءً.

ملحق رقم: 06

جدول رقم (99) يبين رؤساء وحكومات الجزائر بعد الاستقلال (خلال فترة البحث: 1962-1989)

أهم معالم الاقتصاد	... إلى	... من	صفة التعيين (التنصيب)	رئاسة الحكومات	رؤساء الجزائر بعد الاستقلال (1962-1989)
أحمد بن بلة	18 سبتمبر 1963	26 سبتمبر 1962	رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء	أحمد بن بلة (الحكومة الأولى)	هوارى بومدين
	2 ديسمبر 1964	18 سبتمبر 1963	رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء	أحمد بن بلة (الحكومة الثانية)	
	18 جوان 1965	02 ديسمبر 1964	رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء	أحمد بن بلة (الحكومة الثالثة)	
استكمال سياسة التأميم للثروات المعدنية والطاقة وإرساء نظام اقتصادي وطني على نمط التسيير الاشتراكي والتخطيط المركزي والثورة الصناعية والزراعية واحتكار الدولة للقطاع البنكي والتجارة الخارجية	09 جويلية 1965	19 جوان 1965	رئيس مجلس الثورة (مرحلة فراغ حكومي 20 يوما)	هوارى بومدين	هوارى بومدين
	21 جويلية 1970	10 جويلية 1965	رئيس مجلس الثورة، رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء (مع تولي مهام وزارة الدفاع الوطني)	هوارى بومدين (الحكومة الأولى)	
	08 ماي 1977	21 جويلية 1970	رئيس مجلس الثورة، رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء (مع تولي مهام وزارة الدفاع الوطني)	هوارى بومدين (الحكومة الثانية)	
	27 ديسمبر 1978	08 ماي 1977	رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء (مع تولي مهام وزارة الدفاع الوطني)	هوارى بومدين (الحكومة الثالثة)	
	07 مارس 1979	27 ديسمبر 1978	رئيس الدولة (مرحلة انتقالية حسب دستور 1976)	رايح بيطاط	رايح بيطاط
سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم وبداية التراجع عن النهج الاشتراكي من خلال إعادة هيكلة المؤسسات والشروع في تمكين القطاع الخاص وفسح المجال لاقتصاد السوق.	15 جويلية 1980	08 مارس 1979	وزير أول مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	محمد بن أحمد عبد الغني (الحكومة 1)	الشاذلي بن جديد
	12 جانفي 1982	15 جويلية 1980	وزير أول مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	محمد بن أحمد عبد الغني (الحكومة 2)	
	22 جانفي 1984	12 جانفي 1982	وزير أول مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	محمد بن أحمد عبد الغني (الحكومة 3)	
	12 فيفري 1986	22 جانفي 1984	وزير أول مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	عبد الحميد براهيمي (الحكومة 4)	
	09 نوفمبر 1988	12 فيفري 1986	وزير أول مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	عبد الحميد براهيمي (الحكومة 5)	
	09 سبتمبر 1989	09 نوفمبر 1988	رئيس الحكومة مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	قاصدي مرباح (الحكومة 6)	
	25 جويلية 1990	09 سبتمبر 1989	رئيس الحكومة مع احتفاظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني	مولود حمروش (الحكومة 7)	

المصدر: إعداد الطالب بناء على ما ورد في ج.ر.ج.ج، (الأعداد المستخدمة في البحث)

ملحق رقم: 07

أشغال سكة الحديد بسكرة - تقرت 1914



المرجع: دباخ خميسي، صفحة أرشيف تقرت ومنطقة وادي ريغ، متاح على رابط:

<https://web.facebook.com/groups/archif.touggourt>، تمت مراجعته من الموقع في: 12-

03-2019، سا: 12.30 زوالاً.

ملحق رقم: 08

سوق تقرت 1973



المرجع: دباخ خميسي، صفحة أرشيف تقرت ومنطقة وادي ريغ، متاح على رابط:

<https://web.facebook.com/groups/archif.tougourt>، تمت مراجعته من الموقع في: 12-

03-2019، سا: 12.40 زوالاً.

ملحق رقم: 09 معمل التمور جامعة

(مظهر من الخارج)



(مظهر من الداخل)



المرجع: بوابة بلدية جامعة، متاح على رابط: <http://www.apc-djamaa.com>، تمت مراجعته من الموقع بتاريخ: 2020-09-25، سا: 02.05 مساءً.

ملحق رقم: 10

افتتاح المعرض التجاري السنوي تقرت 1980



المرجع: دباخ خميسي، صفحة أرشيف تقرت ومنطقة وادي ريغ، متاح على رابط:

<https://web.facebook.com/groups/archif.tougourt>، تمت مراجعته من الموقع في: 12-

03-2019، سا: 12.55 زوالاً.

ملحق رقم: 11 مدرسة الأغفيان والمعهد التقني للزراعة الصحراوية
الصورة الأولى: مدرسة الأغفيان جامعة (تأسست في 1958-1959)



الصورة الثانية: محطة التجارب الفلاحية التي تحولت بعد الاستقلال إلى المعهد التقني لتنمية
الزراعة الصحراوية، الأغفيان - جامعة

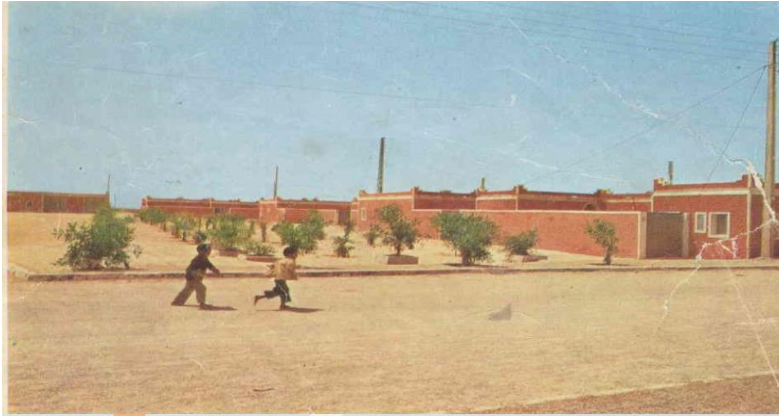
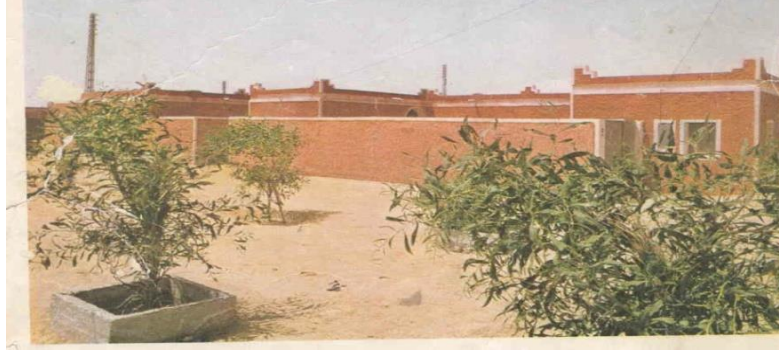


المرجع: تصوير الطالب بتاريخ: 2020-09-26.

ملحق رقم: 12

نماذج لسياسة الدولة في مجال السكن بمنطقة وادي ريغ

الصورتان الأولى والثانية: نموذج مساكن القرية الفلاحية بسيدي سليمان التي تأسست في 1976.



المصدر: صور شخصية محتفظ بها لدى لقريد الازهر، مسؤول الإعلام والبيوميتريّة، بلدية سيدي سليمان
الصورة الثالثة: نموذج مسكن في إطار البناء الذاتي 1980 القصور بلدية المقارين قبل إحداث إضافات
أو تغييرات على البناية



المرجع: تصوير الطالب بتاريخ: 2020-10-12.

ملحق رقم: 13

صورة نموذجية لغراسة النخيل في إطار قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية (APFA)
قسم وادي ريغ الأعلى.



صورة لبداية مظاهر الإهمال بمزارع النخيل في إطار الاستقادة ضمن نفس قانون (APFA)
قسم وادي ريغ الأعلى.

المرجع: Allam Abdelkader, Idem, P24.

ملحق رقم: 14

الطريقة التقليدية للسقي عن طريق الغمر بنظام اللوحة (السطر) في وادي ريغ الأوسط.



المرجع: الأخضر مرابط، حساسية الصحراء...، المرجع السابق، ص121.



صورة تصريف فائض مياه السقي (النّز) بواسطة الخندق الفرعي نحو قناة واي ريغ.

المرجع: Merrouchi Lounès, op-cit, P33.

ثانيًا: الوثائق

ملحق رقم: 15

مبادئ النهج الاشتراكي وفق برنامج طرابلس 1962.

إن الحكومة الجزائرية المقبلة ستجد نفسها أمام بلاد استنزفت قواها، فهناك مناطق ريفية شاسعة كانت مزدهرة لم تعد الآن إلا قفار خالية من الحياة وفي المدن الكبرى والمتوسطة نجد البؤس الرهيب ينخر السكان الذين يتكدسون في الأحياء القديمة ومدن القصدير، يجب وبدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وارجاع طعم الحياة بإعادة بناء تحطم على نطاق واسع، تراب محتل عسكريا وسلم مهددة بلا انقطاع من طرف المستعمرين المتفتنين وإدارة معادية تتجه إلى التعطيل المنظم واقتصاد فوضوي هذا ما ورثته الجزائر وهي مقبلة على استقلالها.

لقد استعملت كلمة «الثورة» طويلا في اشكال عديدة بعيدا عن كل محتوى دقيق، والحال أنها ما فتئت تغذي حماس الجماهير الشعبية التي أعطتها قطريا معنى يتعدى حرب التحرير نفسها، إن ما كان ينقصها في السابق وما ينقصها إلى الآن لتستكمل معناها الأوفى يتمثل في الخط العقائدي الذي لا بد منه، فخلال حرب التحرير كانت حركة التحرير نفسها كافية لدفع وجذب المطامح الثورية للجماهير، واليوم وقد توقفت الحركة مع نهاية الحرب واستعادة الاستقلال فإنه من المهم تمديدتها دون تأخير على الصعيد العقائدي، إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني أن الثورة الديمقراطية الشعبية تشيد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب.

المصدر: وثيقة مؤتمر (برنامج) طرابلس 1962.

ملحق رقم: 16

تشكيلة أول حكومة للجمهورية الجزائرية برئاسة أحمد بن بلة

DECRET N° 62-1 DU 27 SEPTEMBRE 1962 PORTANT NOMINATION DES MEMBRES DU GOUVERNEMENT

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil,

Vu la résolution de l'Assemblée nationale constituante en date du 26 septembre 1962 fixant les modalités de désignation du Gouvernement,

Décète :

/ Article 1^{er}. — Sont nommés :

Vice-Président du Conseil	MM. Rabah BITAT.
Ministre de la Justice, Garde des Sceaux	Amar BENTOUMI.
Ministre de l'Intérieur	Ahmed MEDEGHRI.
Ministre de la Défense Nationale	Colonel BOUMEDIENE.
Ministre des Affaires Etrangères	Mohammed KHEMISTI.
Ministre des Finances	Docteur Ahmed FRANCIS.
Ministre de l'Agriculture et de la Réforme Agraire	Amar OUZEGANE.
Ministre du Commerce	Mohammed KHOBZI.
Ministre de l'Industrialisation et de l'Energie	Laroussi KHELIFA.
Ministre de la Reconstruction, des Travaux Publics et des Transports	Ahmed BOUMENDJEL.
Ministre du Travail et des Affaires Sociales	Bachir BOUMAZA.
Ministre de l'Education Nationale	Abderrahmane BENHAMIDA.
Ministre de la Santé	Moham. Séghir NEKKACHE.
Ministre des P.T.T.	Moussa HASSANI.
Ministre des Anciens Moudjahidines et des Victimes de la Guerre	Mohammedi SAID.
Ministre de la Jeunesse et des Sports	Abdelaziz BOUTEFLIKA.
Ministre des Habous	Tewfik EL-MADANI.
Ministre de l'Information	Mohammed HADJ-HAMOU.

Art. 2. — Le présent décret sera publié au Journal officiel de la République algérienne, démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 27 septembre 1962.

Ahmed BENBELLA.

المصدر: ج.ر.ج. ج، ع: 01 (26 أكتوبر 1962)

ملحق رقم: 17

أولى تشريعات الاقتصاد في الجزائر المستقلة (إنشاء لجان تسيير المستثمرات الفلاحية)

Décret n° 62 02 du 22 octobre 1962 instituant des Comités de Gestion dans les Entreprises Agricoles vacantes.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil,

Le Conseil des Ministres entendu,

Décrète :

Article 1^{er}. — Il sera constitué dans chaque entreprise agricole vacante comprenant plus de 10 ouvriers un Comité de Gestion composé de trois membres au moins.

Ce Comité sera élu par l'ensemble des ouvriers travaillant habituellement dans l'entreprise, ainsi que par les anciens combattants, militants et victimes de la repression qui seraient installés dans l'entreprise par l'autorité préfectorale.

Art. 2. — Le Comité de Gestion choisira dans son sein un Président qui déclarera la constitution du Comité à l'autorité Préfectorale chargée de prononcer son agrément.

En cas d'agrément du Comité, le Président remplit les fonctions d'Administrateur gérant prévues par l'article 11 de l'ordonnance n° 62-020 en date du 24 août 1962, concernant la protection et la gestion des biens vacants.

Art. 3. — Pendant la vacance de l'entreprise, le Président du Comité de Gestion assurera, en sa qualité d'Administrateur Gérant, et aux lieux et places du propriétaire, la gestion de cette entreprise.

Il pourra, notamment, commercialiser les produits de l'exploitation et contracter auprès des organismes de Crédit Agricole les emprunts nécessaires à son bon fonctionnement, le tout conformément aux lois et règlements en vigueur.

Art. 4. — L'ensemble des recettes effectuées par l'Administrateur Gérant devra être déposé régulièrement dans les Caisses des établissements bancaires ou de crédit légalement constitués. L'Administrateur Gérant ne pourra y prélever que les sommes nécessaires aux besoins de son exploitation, après accord écrit de l'agent comptable du département ou son représentant.

Art. 5. — Les ouvriers et employés de l'exploitation percevront le salaire légal correspondant à leur emploi.

Ils participeront à la gestion de l'entreprise par l'intermédiaire du Comité de Gestion et aux bénéfices en résultant dans les conditions qui seront définies ultérieurement.

Art. 6. — En cas de retour du propriétaire, l'autorité préfectorale décidera des conditions de réintégration de ce dernier. En tout état de cause, le Comité de Gestion continuera à exercer les droits qui lui sont reconnus par l'article 5 du présent décret.

Art. 7. — Les Comités de gestion constitués antérieurement à la date de publication du présent décret au *Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire* devront se conformer aux prescriptions de ce décret dans les huit jours suivant sa publication.

Art. 8. — Le Ministre des Finances, le Ministre de l'Intérieur, le Ministre de l'Agriculture et le Ministre du Travail sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent

décret qui sera publié au *Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire*.

Fait à Alger, le 22 octobre 1962.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil
Ahmed BENBELLA

Le Ministre des Finances,
Ahmed FRANCIS.

Le Ministre de l'Intérieur,
Ahmed MEDEGHRI.

Le Ministre de l'Agriculture
et de la Réforme Agraire,
Amar OUZEGANE.

Le Ministre du Travail
et des Affaires Sociales,
Bachir BOUMAZA.

Décret n° 62-03 du 23 octobre 1962 portant réglementation des transactions, ventes, locations, affermagés, amodiations de biens mobiliers et immobiliers.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil.

Le Conseil des Ministres entendu,

Décrète :

Article 1^{er}. — Sont interdits toutes les transactions, ventes, locations, affermagés, amodiations de biens vacants mobiliers ou immobiliers, à l'exception de ceux réalisés au profit des collectivités publiques ou des comités de gestion agréés par les pouvoirs publics.

Les contrats et conventions intervenus depuis le 1^{er} juillet 1962 en Algérie ou hors d'Algérie, contrairement aux présentes dispositions sont nuls et non avenue. Sont toutefois autorisés et demeurent valables ceux intervenus pour le renouvellement ou la reconduction des locations, affermagés ou amodiations réalisés antérieurement au 1^{er} juillet 1962.

Art. 2. — Tous les actes de vente visés à l'article 1^{er} intervenus depuis le 1^{er} juillet 1962 doivent être déclarés à la Mairie du lieu où est situé le bien dans les quinze jours qui suivent la publication du présent décret au *Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire* et ce, sous peine de nullité. Ces actes pourront être soit révisés quant aux prix, soit annulés purement et simplement par les autorités préfectorales pour des raisons de bonne gestion, de spéculation ou l'ordre public.

Art. 3. — Les acquéreurs de biens vacants, les propriétaires, locataires, fermiers ou amodiateurs de biens vacants sont tenus sous peine de nullité, dans les quinze jours qui suivent la publication du présent décret au *Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire* de déclarer à la mairie du lieu où est situé le bien, le titre en vertu duquel ils exploitent la superficie ainsi que la situation, les biens, les noms et domicile des propriétaires.

Art. 4. — Tous les actes conclus à l'étranger postérieurement au 1^{er} juillet 1962 et ayant pour l'objet la vente ou la location des biens mobiliers et immobiliers situés en Algérie sont déclarés nuls et non avenue.

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 01 (26 أكتوبر 1962)

ملحق رقم: 18

قرارات 22 مارس 1963 المؤسسة لنظام التسيير الذاتي في المستثمرات الفلاحية
والمؤسسات الصناعية والحرفية

PRESIDENCE DU CONSEIL

Décret n° 63-94 du 22 mars 1963 relatif à l'intérim de ministres en mission, p. 298.

Décret n° 63-95 du 22 mars 1963 portant organisation et gestion des entreprises industrielles, minières et artisanales ainsi que des exploitations agricoles vacantes, p. 298.

Décret n° 63-98 du 28 mars 1963 déterminant les règles de répartition du revenu des exploitations et entreprises d'autogestion, p. 300.

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 17 (29 مارس 1963)

ملحق رقم: 19

تأمين المطاحن ومصانع السميد والعجائن الغذائية (1964)

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : تعتبر المطاحن ومصانع السميد ومعامل العجين الغذائية والكسكس ذات الصبغة الصناعية من اموال الدولة في كافة القرب الوطنى .

المادة ٢ : ينتقل مجموع الاموال والحقوق والالتزامات للمؤسسات المذكورة في المادة الاولى الى المؤسسات الوطنية الحالة محلها .

المادة ٣ : يجرى احصاء مرقم للاموال والحقوق والالتزامات المنقولة خلال الاثنى عشر شهرا الموالية لانتقال هذه الاموال والحقوق والالتزامات .

المادة ٤ : يترتب عن الانتقال المشار اليه في المادة الثانية حق تعويض على كاهل المؤسسات الوطنية سيؤدى لسوى الحقوق حسب انكفيات المعينة بموجب قرار وزير الاقتصاد الوطنى .

المادة ٥ : بجرى الاحصاء الاسمى لكافة الاملاك العقارية وكذا الادوات المنقولة والمنتجات المستودعة والبضائع المختلفة الموجودة بتاريخ استلام الدولة للمؤسسة بحضور ممثلين مستغليها السابقين .

المادة ٦ : يكلف وزير الاقتصاد الوطنى ، ووزير الداخلية كل فيما بعينه بتطبيق هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٠ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤.

احمد بن بلة

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 01 (29 ماي 1964)

ملحق رقم: 20

بلديات مقاطعة (ولاية) الواحات حسب التقسيم الإداري الأول سنة 1963
من اليمين إلى اليسار: البلديات القديمة - مقر البلدية - البلديات الجديدة - المنطقة

DEPARTEMENT DES OASIS			
Tougourt	Tougourt.	Tougourt.	Tougourt. Temacine. Meggarine.
	Talbet.	Talbet.	Talbet.
	El-Meghair.	El-Meghair.	M'Raler. Arab Gueraba.
	Djamaa.	Djamaa.	Djamaa. Ouled Moulet.
	El-Hadjira.	El-Hadjira.	Said Ouled Amor. Ouled Sayah.
	El-Oued.	El-Oued.	El Oued. Trifaoui. Ouled El Alenda.
	Guemar.	Guemar.	Guemar. Reguiba du Souf.
	Kouinine.	Kouinine.	Kouinine.
	Robbah.	Robbah.	Robbah. Bayada. Nakhla. Rebala du Sud.
			Debla. Hassi Khalifa. Magrane. Behina. Sidi Aoune. Z'Goum.
	Laghouat.	Laghouat.	Laghouat. Ksar-El-Hirane. Tadjmout. Ain-Mahdi-El-Aouita.
	Larbaa.	Larbaa.	Larbaa de L'Est. Larbaa de l'Ouest.
Ghardaia	Ghardaia.	Ghardaia.	Ghardaia. Melika. Beni Isguen. Bounoura. El-Atteuf.
	Berriane.	Berriane.	Berrian. Guerrara.
	El-Goléa.	El-Goléa.	El-Goléa.
	Metlili-Chaamba.	Metlili-Chaamba.	Metlili des Chaamba.
Ouargla	Ouargla.	Ouargla.	Ouargla. Said Otba Mekhadma. Chaamba.
	Fort-Flatters.	Fort-Flatters.	Fort-Flatters.
Tamanrasset	Tamanrasset.	Tamanrasset.	Tamanrasset. Tourareg Hoggar.
	Ain-Salah.	Ain-Salah.	In-Salah. Foggaret Es Zoua. In Ghar.
	Aoulef.	Aoulef.	Aoulef.
Djanet	Djanet.	Djanet.	Djanet.
	Pollignac.	Pollignac.	Pollignac.

المصدر: J.O.R.A, N° 35, 2° Année (Vendredi 31 mai 1963)

ملحق رقم: 21

بلديات ولاية الواحات حسب التقسيم الإداري الثاني سنة 1963

Converted by PDF to JPG
http://www.PDF-Helper.com/pdf-to-jpg/

OUARGLA	Ouargla	Ouargla	Ouargla
Fort Flatters	Fort Flatters	Fort Flatters	Fort Flatters
AIN SALAH	Ain Salah	Ain Salah	Ain Salah
	Aoulef	Aoulef	Aoulef
DJANET	Djanet	Djanet	Djanet
	Pollignac	Pollignac	Pollignac
EL OUED	El Oued	El Oued	El Oued
	Guemar	Guemar	Guemar
	Kouinine	Kouinine	Kouinine
	Robbah	Robbah	Robbah
	Deblia	Deblia	Deblia
GHARDAIA	Ghardaia	Ghardaia	Ghardaia
	Berriane	Berriane	Berriane
	El Goléa	El Goléa	El Goléa
	Guerara	Guerara	Guerara
	Metilli Chaamba	Metilli Chaamba	Metilli Chaamba

DEPARTEMENT DES OASIS

Tougourt	Tougourt.	Tougourt.	Tougourt.
	Taibet.	Taibet.	Taibet.
	El-Meghaïr.	El-Meghaïr.	M'Raïer.
	Djamaa.	Djamaa.	Arab Gueraba.
	El-Hadjira.	El-Hadjira.	Djamaa.
	El-Oued.	El-Oued.	Ouled Moulet.
	Guemar.	Guemar.	Said Ouled Amor.
	Kouinine.	Kouinine.	Ouled Sayah.
	Robbah.	Robbah.	El Oued.
			Trifaoui.
			Ouled El Alennda.
			Guemar.
			Reguiba du Souf.
			Kouinine.
			Robbah.
			Bayada.
			Nakhla.
			Rebala du Sud.
			Deblia.
			Hassi Khalifa.
			Magrane.
			Behina.
			Sidi Aoune.
			Z'Goum.
	Laghouat.	Laghouat.	Laghouat.
			Ksar-El-Hirane.
			Tadjmout.
			Ain-Mahdi-El-Aouita.
	Larbaa.	Larbaa.	Larbaa de L'Est.
			Larbaa de l'Ouest.
Ghardaia	Ghardaia.	Ghardaia.	Ghardaia.
	Berriane.	Berriane.	Melika.
	El-Goléa.	El-Goléa.	Beni Isguen.
	Metilli-Chaamba.	Metilli-Chaamba.	Bounoura.
Ouargla	Ouargla.	Ouargla.	El-Atteuf.
			Berrian.
			Guerara.
			El-Goléa.
			Metilli des Chaamba.
			Ouargla.
			Said Oba Mekhadma.
			Chaamba.
	Fort-Flatters.	Fort-Flatters.	Fort-Flatters.
Tamanrasset	Tamanrasset.	Tamanrasset.	Tamanrasset.
	Ain-Salah.	Ain-Salah.	Tourareg Hoggar.
			In-Salah.
			Foggaret Ez Zoua.
			In Ghar.
	Aoulef.	Aoulef.	Aoulef.
Djanet	Djanet.	Djanet.	Djanet.
	Pollignac.	Pollignac.	Pollignac.

المصدر: J.O.R.A, N° 82, (Mardi 05 novembre 1963)

ملحق رقم: 22

صفحات من القانون الأساسي للوظيفة العمومية سنة 1966

قوانين واوامر

وقد أحدث حصول بلدنا على الاستقلال انقلابا في شروط التوظيف وفي مفهوم الوظيفة العمومية في آن واحد ، فلم يكن في الامكان ابقاء مبدأ المسابقات فيما يتعلق بالتوظيف وذلك لعدم وجود الوقت ، كما أنه لم يكن في الامكان المحافظة على مستوى التعليم اللازم وذلك لعدم وجود المترشحين ، وكان المرسوم رقم ٦٢ - ٥٠٣ المؤرخ في ١٩ يوليو سنة ١٩٦٢ ، المحددة بموجبه التدابير المخصصة لتسيير الدخول الى الوظيفة العمومية عوض التوظيف الخارجي عن طريق المسابقات بالتوظيف عن طريق الشهادات وذلك في كل من الاصناف « أ » و « ب » و « ج » و « د » فضلا عن ذلك فلم تكن اية شهادة مطلوبة للانضمام الى الصنف « د » .

والى جانب ذلك فان القوانين الاساسية الفرنسية ، بعد ان جرى تمديد صلاحيتها بمقتضى القانون رقم ٦٢ - ١٥٧ المؤرخ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، لم تزل مطبقة فيما يتعلق بالتوظيف او الترقية الداخلية ونشأ من الايقاف المقرر طبقا للمنشور رقم ١٥ م ع \ و . ع المؤرخ في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، لكل اجراء يرمي الى ترقية الموظفين او اعادة ترتيبهم ، تجريد وضعيتهم وابقاؤها في الدرجة الاولى من رتبتهم وذلك

امر رقم ٦٦ - ١٢٣ مؤرخ في ١٢ صفر عام ١٣٨٦ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٦٦ يتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية

بيان الاسباب

ان فترة اختيار الموظفين بشكل جماعي ، عقب نيل الاستقلال ، قد انتهت فعلا وبدأت اثرها فترة جديدة يتلخص غرضها في تدعيم الهياكل الادارية المعاد وضعها وتنظيمها ، وفي ترتيبها وتنسيقها حتى تمنح الدولة قواعد ثابتة كانت متروكة في مرحلة التصميم من جراء تسرع الحوادث .

وبما ان الوظيفة العمومية لم تكن مفتوحة قبل الاستقلال الا للفرنسيين وحدهم ، فان الموظفين آنذاك كانوا خاضعين للقوانين الاساسية الفرنسية العامة والخاصة المهيأة في بعض الحالات تبعا للظروف السياسية .

ان التوظيف كان يجري على اساس المسابقات بين المترشحين الحائزين لبعض الاجازات ، وكانت قواعد الترسيم والترقية تحدد في جميع الحالات بطريق غير مباشر يمر

اسباب . منها ان هذا النظام يجعل من جهة ، تنظيم الترقية صعبا جدا . وفي الواقع لا تمنح الادارة مهنة حقيقية لموظفيها ويبقى الباب مفتوحا في جميع المستويات لجلب موظفين من الخارج فيظل الموظف الاختصاصي شبيبا في منصب المرفوس بينما يرتقي زميله في بضعة اشهر جميع درجات السلم الاداري لانه يكون الوحيد الذي صار اهلا لشغل مركز اصبح شاغرا . ومن جهة اخرى ، فان هيكل الوظيفة العمومية يستلزم تخصصا قويا جدا في المهام لا يمكن معه القيام بها وذلك بسبب عدم خبرة اطرائنا الفنية .

واخيرا فان هذا المفهوم قد سبب كثرة تنقلات الموظفين بين الادارات وهو ما تشكل منه الادارة الآن .

ان مفهوم الوظيفة العمومية المهنية الذي وقف عليه الاختيار يظهر قبل كل شيء كوسيلة لتثبيت اطرائ الادارة وذلك بضمان استمرار الوظيفة . ويرمي التوظيف بهذه الطريقة الى الاستجابة لتجديد كل من اصناف الموظفين . ويمكن لهؤلاء ان يمارسوا ميذبيا خلال حياتهم الادارية اعمالا مختلفة ولا يطلب منهم الحصول على معرفة لتقنية محدودة اكثر من حصولهم على كفاءة عامة .

وهذه القاعدة اذ تقدم للموظفين ضمانا استقرار تجعلهم يبدون من الرضا ، تشكل عاملا صالحا لفرض نظام صارم داخل الادارة ولا تقيء طروحات لتمييز الاختصاصات والتشعور بالمسؤوليات الفردية والجماعية التي لا توجد في موظفين الشبان الذين يواجهون اعمالا جديدة ، لم يكونوا مهتمين بها . وبهذا المجهود فقط يمكن لادارة فعالة ان تتوصل الى تكوين نفسها وبهذا المجهود ايضا يمكن لبلدنا ان يخرج من التخلف الاداري ومن ثم من التخلف بوجه عام .

مبدأ التطبيق

هل يليق تمديد القانون الاساسي الى القضاة والى أفراد الجيش الوطني الشعبي وموظفي المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والهيئات العمومية وأخيرا الى القائمين بشعائر الدين ؟

أ) رجال القضاء

مع ان القضاة يساهمون في ممارسة السلطة العمومية ويستفيدون من نفس النظم التي يستفيد منها الموظفون والمتعلقة بالمرتبات والضمان الاجتماعي والتقاعد فان سببين قد ظهرا يستوجبان استثناء هؤلاء القضاة من ان يطبق عليهم القانون الاساسي العام .

اما السبب الاول فيتعلق باحترام حصانة رجال القضاء وهذه ميزة مهمة جدا تربط بهذه الوظيفة ، والسبب الثاني الذي له طابع نفسي محض يتأتى من الاهتمام باضفاء هبة خاصة على وظيفة القاضي .

ب) الجيش الوطني الشعبي

لقد استثنى الجيش الوطني الشعبي من ميدان تطبيق

وبالاضافة الى ذلك فانه لم يلبث ان ظهر ان عدد الموظفين الذين تتوفر فيهم الشروط المتعلقة بالشهادات غير كاف لشغل الوظائف الشاغرة فترتب عن هذه الحالة اتخاذ عدة تدابير مخالفة زادت في تخفيض مستوى التوظيف في مختلف الاطارات الادارية وعلاوة على ذلك فان تجريد الترقية انتهى الى استعمال تعسفي الاجراءات المتعلقة بالانتداب في الوظائف والتي لم تكن مخصصة في الاصل الا لشغل بعض الوظائف العليا للادارات المركزية والمصالح الخارجية .

ومن جهة اخرى فان الالتجاء الى عدد كبير من الموظفين الوثنين (ومنهم المتعاقدون والمكلفون بمهمة والمكلفون بدراسات والمستشارون التقنيون) كان يشكل ، بالنسبة لمختلف الادارات ، الوسيلة الوحيدة التي مكنت هذه الادارات ان صوابا او خطأ من تسيير مصالحها تسييرا عاديا .

واخيرا فان انشاء عدد كبير من المؤسسات العمومية اضطرها في كثير من الاحيان الى ان تتولى بنفسها تحرير القوانين الاساسية لموظفيها وان تزيد اكثر من غيرها في الفوائد المالية لكي تتمكن من اغراء المستخدمين الكفاء وتوظيفهم .

وبناء عليه فان وضعية الموظفين تتميز حاليا بمظهر مزدوج : عدم الاستقرار الحقوقي من جهة ، وعدم الاستقرار في الوظيفة من جهة اخرى . فالموظفون يتكونون من اعمى الوضعية التي تدر عليهم باكثر الفوائد .

واذن فان الحالة الراهنة للموظفين العموميين لا تشكل قاعدة انطلاق لحل الوظيفة العمومية . فليس يمكن ان يكون هذا ولعلنا يجب وضع حد لهذه الحالة وذلك باقامة هيكل ادارية صحيحة وتتكون الاطارات المكلفة بتنشيطها تكوينا كاملا بقدر الامكان .

واذا كان اصلاح الوظيفة العمومية يشكل عنصرا اساسيا للنمو الاقتصادي لبلد فتي ، فان هذا النمو لا يمكن تحصيله الا بجهاز اداري حديث تقنيا ومستقرا وقليل التكاليف على الخصوص .

وبناء عليه ، فمن اللازم ان تقدم في نص رسمي المبادئ الاساسية التي تحدد بموجبه من جهة الحقوق والواجبات المرتبطة بصفة الموظف وترسم من جهة اخرى كيفيات التوظيف .

هذا هو الموضوع الذي يتناوله هذا القانون الاساسي الذي تحدد بموجبه المبادئ الاساسية للوظيفة العمومية .

النظام

لكي يعيز نظام الوظيفة العمومية يجب استخلاص مفهوم علاقة الادارة بالموظف .

وتتوقف هذه المسألة على هيكل الوظيفة العمومية ومن ثم ، على الاختيار بين المفهوم التعاقدى للوظيفة العمومية وبين الوظيفة العمومية المهيئة على اساس المهنة .

ان المفهوم التعاقدى للوظيفة العمومية قد رفض لعدة

— ولأنه ، بعد استثناء الفارق المذكور ، تتحمل الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشرة مصاريف التنظيم والتسيير وحتى مصاريف التجهيز .

غير أنه قد ظهر من اللازم اتخاذ الاحتياطات ضد مخاطر الغموض في وصف المؤسسات العمومية ولذا لم يطبق القانون الأساسي على هذه المؤسسات بحكم القانون ولكن بعد انتهاء إجراءات التمديد تتم بموجب مرسوم يتخذ بعد ابداء رأي لجنة وزارية مشتركة .

يسمح على كل حال بمخالفة بعض احكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية وذلك لتقدير الحاجيات التي تخص بها هذه المؤسسات .

(د) القائمون بشعائر الدين

لقد تقرر عدم ادخال القائمين بشعائر الدين في ميدان تطبيق القانون الأساسي بسبب الشروط الخاصة المتعلقة بتكوينهم وترقيتهم ونظام أجورهم .

الهيئات الاستشارية

يعترف بموجب هذا الامر للموظفين بوضعية قانونية وتنظيمية ازاء الادارة . ويترب عن هذه الوضعية عدد معين من الهيئات التي تستوجب اقرارها البحث عن توازن بين الضروريات القصوى للادارة والمصالح الفردية للموظف . اذ ان هذا الموظف ليست له أية امكانية ليقطع من جانب واحد الصلة التي تربطه بالادارة ولا سيما انه لا يشارك في تحديد الحقوق التي تترتب عن القرارات التي يتخذها . فظهر أنه من اللازم اقامة موازنة بين هذه القواعد وذلك بالاعتراف بالحقوق النقابية وبحماية مصالحهم المهنية في المجلس الاعلى للوظيفة العمومية واللجان المتساوية الاعضاء واللجان التقنية المتساوية الاعضاء .

(أ) المجلس الاعلى للوظيفة العمومية

ان انشاء المجلس الاعلى للوظيفة العمومية يمكن من مضاعفة مراكز الاعلام ومن تنوير الحكومة في السياسة التي هي مكلفة بتطبيقها فيما يتعلق بالوظيفة العمومية .

وقد تم الاعتراف لهذا المجلس بثلاثة انواع من الاختصاصات كلها استشارية لا غير :

- يمكن أن ترفع اليه كل مسألة ذات طابع عام تهم الموظفين ،
- ويستشار في بعض الحالات ، لزوماً ، في مخالفات القوانين الأساسية الخاصة لاحكام القانون الأساسي العام ،
- وأخيراً يمكن له ان يبدى توصيات في كل مسألة تهم الوظيفة العمومية .

القانون الاساسي بسبب الطابع الخصوصي للاحكام التي يجب ان تسرى على وضعية الجنود .

و فعلا فان التمديد المذكور اذا ما وقع تطبيقه فانه سيشترتب عليه حالا مخالفات في النقط التي تشكل الهيكل الاساسي لهذا القانون الاساسي .

ان الجيش الوطني الشعبي يجب ان تكون تحت يده اساليب الاختيار والتجنيد تراعي اعتبارات اوسع من اعتبارات الوظيفة العمومية التي هي أكثر دقة ولذلك لا توجد أية نقطة مشتركة بين نظام الطاعة العسكرية الذي يستبعد خصوصاً كل إجراءات تتعلق باستشارة الهيئات المتساوية الاعضاء وبين الإجراءات الأكثر مرونة التي تتصف بها الوظيفة العمومية . وفيما عدا ذلك فان تنظيم المهن العسكرية يختلف عن تنظيم مهن الموظفين من حيث هيكل مصالح الجيش التي تضع اتصالاً أكثر حصراً بين الرتبة والوظيفة العسكريتين ومن حيث طبيعة عناصر التقدير التي تستعملها هذه المصالح لمباشرة الترقية .

وأخيراً يجب ان يكون أفراد رجال الجيش خاضعين لنظام صارم يترك للأدارة العسكرية سلطة تقديرية اوسع وخصوصاً فيما يتعلق بالانتقال وبالإحالة على الاستيداع .

(ج) المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري والهيئات العمومية

اذا ظهر ان اخضاع رجال القضاء وأفراد الجيش الوطني الشعبي للقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية غير مرغوب فيه للاعتبارات المتقدمة ، فان الامر لا يكون كذلك بالنسبة للمؤسسات والهيئات العمومية .

وتثبت التجربة مدى الضرر الذي يلحق سلطة الدولة وفي نفس الوقت بالاموال العمومية من جراء ترك تباين محسوس قائم بين النظم الخاصة بالقوانين الأساسية والمرتبات والتقاعد والفوائد الاجتماعية للموظفين التابعين لطبقتين من المصالح العمومية . وان اعلاء المزايدات بشأن الفوائد المالية التي تجرى حالياً ضد الادارات هي التي سببت في أكبر جزء من عدم الاستقرار الحقوقي وعدم الاستقرار الوظيفي اللذين تعانیهما الوظيفة العمومية منذ الاستقلال . وحقاً ان التدابير المتخذة في الميدان المالي قد اتاحت اجراء اعادة تسوية الاجور في بعض المؤسسات العمومية المنشأة حديثاً وذلك بطريق القياس مع مرتبات الوظيفة العمومية ، غير ان هذا المجهود قد يظل بلا فائدة ان لم يتم الشروع في اعادة ترتيب عام .

ويمكن انجاز اعادة الترتيب المذكور من غير ان يترتب على ذلك اي ضرر على حسن سير الهيئات العمومية المعنية وذلك :

— لأن المؤسسات والهيئات العمومية تقوم بتسيير المصالح العمومية التي تتميز عن المصالح العمومية الأخرى بطابع استقلالها الصناعي والتجاري فقط .

ملحق رقم: 24

إنشاء المعهد التكنولوجي للزراعة الصحراوية بولاية الواحات (ورقلة)

— وبمقتضى الامر رقم 70 — 10 المؤرخ في 13 ذى القعدة عام 1389 الموافق 20 يناير سنة 1970 الخاص بالمخطط الرباعي 1970 — 1973 ،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

احداث المعهد

المادة الاولى : تحدث ، تحت تسمية « المعهد التكنولوجي للزراعة الصحراوية » ، مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وشخصية مدنية واستقلال مالي ويختصر اسمه فيما يلي بالمعهد .

المادة 2 : يوضع المعهد تحت وصاية وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ، ويكون مقره في ورقلة (ولاية الواحات) .

المادة 3 : يكلف المعهد بتكوين وتأهيل التقنيين والاطارات العليا اللازمة لتلبية احتياجات الزراعة الصحراوية .
ويمكن له أيضا ، ان يقوم بتكوين وتأهيل المستخدمين العاملين في هذا القطاع .

المادة 4 : يقوم المعهد ، في نطاق هدفه ، بما يلي :

- قبول التلاميذ الملتحقين به من مؤسسات التعليم والتكوين الزراعي الاخرى ،
- المساهمة في تكوين الباحثين في مجال الزراعة الصحراوية ، بالتعاون مع الهيئات والوزارات المعنية ،
- المساهمة العملية مع الهيئات المسؤولة ، في الاعلام والتعميم الزراعي في الولايات المعنية ، ولهذا الغرض يكلف بتأسيس مصلحة للدراسات والوثائق وبالتوزيع وذلك بالاتصال الوثيق مع الهيئات المعنية المنشأة ضمن نفس مجال نشاطاته .

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 90 (5 نوفمبر 1971)

ملحق رقم: 25

الصفحة الأولى من ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات

ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات

لبلاد معلقا عليها ، بينما كانت تولي اهتمامها الى القطاعات
الناوية التي لا تأثير لها في بناء المجتمع .

ان نتائج سوء تدبير الدولة وعدم الاستقرار المزمع والتضخم
التقدي المستمر الذي لم يحدث الا لبقطة العجز المالي الذي كان
يزداد كل يوم اتساعا في جميع القطاعات التابعة للدولة ، كانت
خطيرة جدا بالنسبة للبلد الذي كان لا يزال في فجر
الاستقلال .

وان انحلال دولة كانت لم تستكمل نهضتها وتقهقر الاقتصاد
وبقاء المصالح الأجنبية كل هذه العوامل أدت بالبلد الى أسفل
الهاوية في قطاعاته الحيوية .

ومن جهة أخرى بينما كانت السلطة المندمجة ذاتيا وجوهريا
في شخص واحد ، تخدع عواطف الشعب كانت لا تترك
الجماعات الشعبية في تسيير الشؤون وكانت تمارس سياسة
طوائف ابعدت عنها الطاقات الثورية وحدثت ارتباطا سياسيا
كاملا .

وخلاصة لهذا أصبحت فكرة الاشتراكية تعاني صعوبات
جدة منها انقطاع العطف عليها وزوال الميل اليها في جميع
الاساط وحسب في أوساط الجماهير الشعبية التي كانت تعدل
عن كل طريق يقدم لها على الطريق الاشتراكي ولكنها تتأكد
انه لا يؤدي الا الى تفاقم مستمر لحالتها .

ان بناء الاشتراكية لا يمكن أن يتم الا بواسطة محاولة تعتمد
على القياس العقلي وتتسم بالرصانة كما انه لا يمكن أن يتم
بوسائل مرتجلة دائما ولا أن يوكل القيام به الى شخص واحد
بل انه يتطلب تجنيد جميع القوى الحية ولا سيما قوى الجماهير
الشعبية المنظمة بصورة ديمقراطية وفعالة ويتطلب عملا مستمرا
واستخدام مناهج معقولة .

يرجع الفضل في وضع معنى هذه القيم الى تصحيح 19 يونيو
سنة 1965 الذي اعاد الثورة الجزائرية الى مجراها الطبيعي
ومكنها من استئناف سيرها في طريق البناء الاشتراكي .

وبالفعل فقد كاد يكون من باب الوهم أن تطرح مسألة
أحداث جمعية للعمال في حين ان القطاع الاقتصادي العام كان
في 19 يونيو سنة 1965 ناقصا الى أقصى حد وكانت الفروع
الاقتصادية الاساسية موجودة بين ايدي اجنبية بينما كانت
الحيرة سائدة وكان عجز الميزانية شاملا وقائما في مؤسسات
الدولة .

لقد سعت السلطة الثورية في بادئ الامر الى القيام بالمهام
المستعجلة التي كانت تشكل الشروط المسبقة الاساسية

بعد ان استرجعت الجزائر سيادتها ووضعت الاسس
المتينة لمؤسسات الدولة واصلحت اقتصادها واستردت ثرواتها
الوطنية أخذت في تشييد الأصول المادية للاشتراكية المحددة
في اطار التخطيط المبني على أسس معقولة كما أخذت في
تشبيد هذه الأصول بواسطة اعداد الهياكل التي يجب أن
تتغير بصفة جذرية الأوضاع الاجتماعية الموجودة سابقا وذلك
رغبة في اقامة نظام جديد تسري عليه القوانين الديمقراطية
الاشتراكية .

ان التنظيم الاشتراكي للمؤسسات يسجل مرحلة حاسمة
للبناء الثوري وان السياسة التي تقرر تطبيقها أصبحت تنحصر
في السير الصحيح للثورة الجزائرية وتندرج في الخطة المتبعة
باستمرار منذ 19 يونيو سنة 1965 والتي تسمح بقطع جميع
مراحل التنمية الاشتراكية بنظام ووضوح كما انها تستفيد
جذورها من فكرتين كانتا بمثابة خميرة لثورتنا وهما : التقدم
والعدالة الاجتماعية ، كما انها أخذت ترسم مظاهر جزائر
الغد .

وبسرعة بالغة تأصل الذي كان يظهر في سنة 1954 كمجرد
حرب تحريرية ضد السيطرة الأجنبية وتحول الى كفاح
اجتماعي وكان النصيب من القوى الشعبية المقدمة في هذه
الحرب عاملا حتميا في هذا الاتجاه كما ان مدى هذه الحرب
والتضحيات التي تطلبها من الجماعات الشعبية التي كانت
تتحمل مجموع اعبائها قد زاد في مطالب الثورة فيما يخص
المحتوى الاجتماعي للاستقلال .

وجاء مؤتمر الصومام الذي فتح منعطفًا جديدا اختلطت فيه
أهداف الاستقلال باتجاهات التحرير الاقتصادي والاجتماعي
وتطورت الحالة حتى تمخضت عن مؤتمر طرابلس الذي كان
يشكل المنطلق الفعلي لعمل التغيير الثوري المتمم بالنسبة
للسنوات الأولى من الاستقلال .

غير انه بعد ان تم الحصول على هذا الاستقلال لم يمكن
تطبيق السياسة الموضحة في ذلك البرنامج ولا تعميق النظر
فيها بسبب نوع السلطة التي تأسست حينذاك .

واذا كان هدف البناء الاشتراكي لم يزل يعلن به في الاقوال ،
فان التحليل الموضوعي لتلك الفترة يدل على أن محاولة القيام
بهذا البناء قد توقفت لأن السلطة التي كانت قائمة حينذاك
لم يكن لها هم سوى السعي وراء الحصول على خطوة سهلة
عند الشعب ، فلم تقم الا باعمال ان كانت تؤثر في الناس الا انها
كانت صادرة في أصلها من ديمagogية محضة الحققت أضرارا
فادحة بالتطور .

وهكذا نرى تلك السلطة قد تركت بين أيدي الرأسمال
الأجنبي القطاعات الحيوية التي كان الاستقلال الاقتصادي

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 110 (الإثنين 13 ديسمبر 1971)

ملحق رقم: 26

الصفحة الأولى من أمر تشريع (قانون) التسيير الاشتراكي للمؤسسات

الفصل الثاني
حقوق وواجبات العمال

المادة 8 : تمنح صفة العامل لكل شخص يعيش من حاصل عمله ولا يستخدم لمصلحته عمالا آخرين في نشاطه المهني .

المادة 9 : يتساوى العمال في الحقوق والواجبات ويستفيدون من نفس الاجور والفوائد الممنوحة عن نفس العمل وعن مؤهلات وانتاج مساويين .

المادة 10 : يضمن للعامل دخل ادنى يحدد بموجب قانون تبعا لحاجاته الاساسية وتطور الانتاج الوطني والسياسة الوطنية المتعلقة بالموارد .

المادة 11 : يستفيد العامل من جميع الحقوق المتعلقة بالامن والتأمينات الاجتماعية وفي ضمنها المنح العائلية .

المادة 12 : يمكن للعمال ، علاوة على ذلك ، ان يتقاضوا علاوات عن قابلية الانتاج تحدد حسب قواعد للانتاج توضع بموجب لصوص تنظيمية واحدة من كل نوع من النشاط .

المادة 13 : يستفيد العامل في مركز عمله من الشروط الملائمة المتعلقة بحفظ الصحة والامن .

المادة 14 : يكون للعامل الحق في جزء من الارباح الحاصلة من نشاط المؤسسة .

المادة 15 : يعترف لكل العمال بالحق النقابي .

المادة 16 : يكون للعامل الحق ايضا في التكوين المهني والترقية الاجتماعية الثقافية ، ويجب عليه ان يقوم بعمله باقصى ماله من الشعور بالواجب وان يسهر على التحسين المستمر لمؤهلاته ومعلوماته التقنية .

المادة 17 : يجب على العامل ان يساهم في زيادة الانتاج وقابلية الانتاج وان يسهر على التحسين المستمر للجودة وعلى تحقيق اعداد المخطط .

المادة 18 : يجب على العامل ان يسهر كذلك على صيانة اموال المؤسسة ويشارك في محاربة كل شكل من التلبذير او الاخلاس .

امر رقم 71 - 74 مؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات

باسم الشعب

ان رئيس مجلس الثورة ، رئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

- بمقتضى الامرين رقم 65 - 82 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات ،

- وبعد استطلاع رأى مجلس الثورة ومجلس الوزراء ،

يامر بما يلي :

الفصل الاول

التعديد وميدان التطبيق

المادة الاولى : تطبق احكام هذا الامر على تنظيم وتسيير المؤسسة الاشتراكية التي تهدف الى القيام بنشاط اقتصادي او اجتماعي او ثقافي باستثناء القطاع الفلاحي المسير ذاتيا او القطاع التعاوني .

المادة 2 : ان المؤسسة الاشتراكية هي المؤسسة التي يتكون مجموع تراثها من الاموال العامة .

المادة 3 : ان المؤسسة الاشتراكية هي ملك للدولة تمثل الجماعة الوطنية وتسير حسب مبادئ التسيير الاشتراكي المحددة في هذا الامر .

تسير المؤسسات الموضوعة تحت وصاية الجماعات المحلية حسب نفس المبادئ .

المادة 4 : ان المؤسسة الاشتراكية هي شخصية معنوية لها الشخصية المدنية والاستقلال المالي وتتضمن وحدة او عدة وحدات .

المادة 5 : تحدث المؤسسة الاشتراكية بموجب مرسوم باستثناء المؤسسات التي لها اعمية وطنية والتي تحدث بموجب قانون .

المادة 6 : ان تسمية المؤسسة ومقرها ونوع و نشاطاتها ومبلغ الذمة المالية الابتدائية المخصصة له في العقد التأسيسي الذي يجب ان يتضمن علاوة على ذلك الوزارة الوصية .

المادة 7 : ان عمال المؤسسة الاشتراكية هم من يتحملون مسؤولية تسيير المؤسسة .

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 110 (الاثني 13 ديسمبر 1971)

ملحق رقم: 27

قوانين وأوامر ومراسيم تأميم المحروقات 24 فبراير 1971

قوانين وأوامر	قوانين وأوامر
- أمر رقم 71 - 9 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يصرح بموجب أن الغاز المختلط بالوقود السائل المستخرج من جميع حقول الوقود الكائنة بالجزائر هو ملك للدولة دون غيرها . 263	- أمر رقم 71 - 8 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميم جميع أنواع الاموال والخصص والأسهم والحقوق والفوائد العائدة للشركات أو الشركات التابعة لها أو المؤسسات التي تحمل العنوان التجاري أو الأحرف الأولى أو تسمية شركة استغلال الوقود لحاسي الرمل (سهر) ومجموع الفوائد المنجمية التي تحوزها جميع الشركات في امتيازات شمال ابن أمناس وتين فويى الجنوبي والرار الشرقي والرار الغربي والنزلة الشرقية وبريدس والطوال وغورد الشوف وغورد ادرا والفوائد المنجمية المتعلقة بالغاز المستخرج من حقول قاسي الطويل وغورد نوس والنزلة الشرقية ورذايتين وتيلنتورين . 262
- مرسوم رقم 71 - 65 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم 71 - 10 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 267 - مرسوم رقم 71 - 66 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم 71 - 11 المؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 267	- أمر رقم 71 - 11 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتضمن تأميم جزئيا لجميع انواع الاموال والخصص والأسهم والحقوق والفوائد في الشركات : الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر وشركة الأبحاث واستغلال البترول في الصحراء (كرييس) وشركة المساهمات البترولية (بترولبار) والشركة الوطنية لبترول أكيتان والشركة الفرنسية للبحث عن البترول واستغلاله في الجزائر (سوفريبال) وشركة المساهمات والأبحاث والاستغلال البترولية (كوبريكس) ومؤسسة الأبحاث والاستغلال البترولية (أمبريكس) وشركة الأبحاث واستغلال البترول (أورافريب) والشركة الفرنسية الافريقية للأبحاث البترولية (فرانكايب) . 265
مراسيم ، قرارات ، مقررات	
وزارة الصناعة والطاقة	
- مرسوم رقم 71 - 64 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم 71 - 8 ورقم 71 - 9 المؤرخين في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 266	- مرسوم رقم 71 - 64 مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 يتعلق بنقل الاموال المؤممة بموجب الامر رقم 71 - 8 ورقم 71 - 9 المؤرخين في 28 ذي الحجة عام 1390 الموافق 24 فبراير سنة 1971 الى الشركة الوطنية للبحث عن الوقود وانتاجه ونقله وتحويله وتسويقه (سوناطراك) . 266

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 17 (25 فبراير/فيفري 1971)

ملحق رقم: 28

الصفحة الأولى من أمر تقنين العلاقات الجماعية للعمال في القطاع الخاص.

المادة 3 : يحدد النظام الانتخابي وطريقة سير وعدد أعضاء المكتب الخاص بالقسم النقابي ، بموجب القانون الاساسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

المادة 4 : يجرى تحرير محضر في نهاية كل انتخاب ويوقع من أعضاء مكتب التصويت ثم يرسل الى المجلس الشعبي البلدي المختص وكذلك الى رب العمل .

المادة 5 : ان القائم بكتابة المكتب النقابي او المؤسسة او الاستغلال يمكنه ، بالإضافة لوظيفته ، ان يقوم باجراءات التقاضي والمطالبة أمام المحاكم المختصة بالحقوق ورفع الدعاوى المقررة بالقانون لجهة النقابات ، وذلك لحماية المصالح المهنية الجماعية او الفردية لعمال الوحدة او المؤسسة او الاستغلال .

المادة 6 : يحضر اجتماعات مجلس الادارة او التسيير للمؤسسة اذا كان له محل ، عضوان من أعضاء المكتب النقابي ، يكون احدهما القائم بالكتابة . ويقدمان تقريراً على اثر فض كل اجتماع .

المادة 7 : يتعين على أعضاء المكتب النقابي الالتزام بالسري المهني فيما يتعلق بجميع المسائل الخاصة بطريقة الصنع .

المادة 8 : يحق لكل عضو في مكتب النقابة ان يتفرغ لاشغال وكالته في حدود 20 ساعة شهرياً .

وبعد هذا الوقت من اوقات العمل المدفوع الاجرة . كما يجوز للمكتب النقابة ان يخصص ذلك او جزءاً من هذا الوقت لغير أعضاء المكتب مع مراعاة توزيع المهام .

المادة 9 : يتعين على رب العمل أن يضع تحت تصرف المكتب النقابي المكان والادوات الضرورية لنشاطه ، وذلك تبعاً لأهمية الوحدة او المؤسسة او الاستغلال .

ويخصص لزوماً مكان في المؤسسة او الاستغلال للصق البلاغات النقابية .

المادة 10 : ان تسريح أى عضو في المكتب النقابي لا بد من أن يعرض مسبقاً على الاقتراع السري للمكتب الذي يبت في الامر بعد الاستماع للمعنى .

وعلى كل الاحوال ، اذا قبل التسريح ، فانه لا يصبح نافذ المفعول الا بعد المصادقة عليه من مفتش العمل .

وكل تسريح مخالف لاحكام هذا الامر يعد باطلاً وعديم المفعول ما لم يعرض للمحاكم التي تفصل فيه نهائياً .

تسرى احكام هذه المادة على الاعضاء القدماء للمكتب النقابي الذين لا يمارسون وكالتهم منذ أقل من سنة .

المادة 11 : يدرس المكتب النقابي للوحدة او المؤسسة او الاستغلال كل تدبير آيل لزيادة الانتاج وتحسين المورد ، كما يمكنه ان يقترح ذلك .

امر رقم 71 - 75 مؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 يتعلق بالعلاقات الجماعية للعمل في القطاع الخاص

باسم الشعب

ان رئيس مجلس الثورة ، ورئيس الحكومة ، ورئيس مجلس الوزراء ،

بمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاول عام 1390 الموافق 21 يوليوس سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

وبعد الاطلاع على ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات

وبعد استطلاع رأى مجلس الثورة ومجلس الوزراء ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : تطبق احكام هذا الامر على جميع العمال اناثا وذكرًا من كل سن العاملين في القطاع الخاص ، سواء كان رب العمل الذي يشغلهم شخصاً طبيعياً أو معنوياً ومهما كانت الاشغال التي يقومون بها زراعية أو غير زراعية .

المادة 2 : يحدث قسم نقابي من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين في كل وحدة أو مؤسسة أو استغلال تابع للقطاع الخاص يشغل أكثر من 9 عمال دائمين .

وينتخب افراد القسم النقابي مكتبهم ، ثم يعين هذا الاخير القائم بالكتابة .

ويحدث مكتب نقابي للمؤسسة أو الاستغلال في المؤسسات أو الاستغلال التي تشتمل على عدة وحدات .

وبالنسبة للمؤسسات أو الاستغلال التي تشتمل على أقل من عشرة عمال وأكثر من اربعة عمال ، يجرى انتخاب مندوب النقابي من طرف هؤلاء العمال .

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 110 (الإثنين 13 ديسمبر 1971)

ملحق رقم: 29

الصفحتان الأولى والثانية من ميثاق الثورة الزراعية الصادر في: 08 نوفمبر 1971

ميثاق الثورة الزراعية

ولهذا فان الثورة الزراعية ، زيادة عن مشاغلها الخاصة بالعدالة الاجتماعية ، انما تستهدف التحويل الجذري لوضع المعيشة والعمل في الريف .

ولكى تكون هذه الثورة عنصرا اساسيا حقيقيا لتطور الجماهير الاكثر حرمانا ، فلا بد لها من أن توفر عوامل التطور للجميع .

ولذلك فانها تشترك في نفس الوقت عملية توزيع الاراضي وتنظيم المزارعين وايضا وضع شروط ترقيةهم . ثم اذا كانت هذه الثورة تسمح بترقية المزارع ، فانها لا تعين التزامات هذا الاخير تجاه الجماعة الوطنية على درجة أقل ، ولا تقترض عليه الاستثمار الكامل لوسائل الانتاج التي يملكها .

وعليه ، فان الثورة الزراعية ، بفضل نشاطها المزدوج على مستوى العلاقات والهيكل الخاصة بالانتاج ، يمكنها بل يتحتم عليها قلب الاوضاع الحالية للملكية العقارية الواسعة وتصفية آثار الاستعمار البالية التي أدت تتأججها الى هجر الريف وتفاقم الفوارق الاقتصادية والثقافية بين المدن والقرى مما يعارض مع اشتراطات التنمية للبلاد .

وازاء هذا العبء التاريخي ، لا بد للثورة الزراعية من انجاز الهدف الاساسي للثورة الاشتراكية ، وذلك بترقية كرامة الجميع بواسطة العمل ، وبمضي هذا القضاء على الاستغلال عمل الغير ، على أي شكل كان ، ولا يتحقق ذلك الا باعادة انشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة ، يتركز على مبدأ « الارض لمن يخدمها » .

وهذا التأسيس الجديد للهيكل الزراعية ، يندرج بذاته في عمل منسق يضم جملة الشروط التي تتحكم في النشاط الفلاحي والمعيشة في الارياف ، ولا بد للثورة الزراعية من تأسيس منطلق حقيقي جديد للجماهير الريفية بواسطة عمل شامل ومتناسك ومستمر يتركز على عوامل بشرية ومادية ، تجتمع فيه اسباب التطور والترقية .

ضرورة الثورة الزراعية

ان الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الاراضي ، ولا يخفى ان هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم قدرتها على تحويل الاساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد .

1 - التوزيع غير المتساوي للاراضي

من العدم ، ان المساحة القابلة للزراعة في الجزائر ضعيفة نسبيا نظرا لكثرة الجبال والمساحات السهلية والصحراوية . فالمساحة المذكورة 6.000.000 هكتار تقريبا بالنسبة لشمال الجزائر التي يسكنها 8.000.000 نسمة من ابناء

المقدمة

كان كفاح الارياف عنيفا ضد عمليات انتزاع الاراضي الزراعية واغتصابها منذ بداية الاستعمار ، وقد انطلق في مقاومة شعبية رائعة ، شعارها مناهضة التغلغل الاستعماري ونفوذ .

وقد ازداد هذا الكفاح حدة وضراوة عندما وجد الشعب الجزائري نفسه ، أمام تعديات تستهدف الاستئثار الشامل ، عن طريق مختلف الوسائل والاعداد .

فلم تكن سياسة الاستعمار في الحقيقة ، لتكتفي بمجرد اغتصاب الاراضي ، بل كانت ترمي من وراء ذلك ، الى سحق المقاومة الشعبية للمحتل الغاصب ، بواسطة هدم الاسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري ، فتحقيق ذلك لا يتم الا بتقويض قاعدة هذا الشعب الاقتصادية والثقافية .

ولقد كانت طريقة الاستثمار التي تسود الزراعة قبل الغزو الاستعماري ، المراتبة للنظام المجتمع الجزائري .

فالقضاء على الارض الجماعية والتشتيت الوحشي للجماعات الريفية ، كان لابد لهما من أن يؤديا الى تفكيك الهياكل الزراعية والمجتمع الريفي بأكليته .

وكان لا بد لكفاح الريف والمزمن من أن يكتسب صبغة الحاسمة .

فجاء نداء غرة نوفمبر سنة 1954 ليلبي الاماني العميقة للجماهير الكادحة في الارياف .

وتدفقت جماهير الفلاحين على جيش التحرير الوطني لتنخرط في صفوفه ، فكانت أغلبية ذلك الجيش من ابناء اريافنا .

ومن بعد ، فاذا كان كفاح الاستقلال ، قائما على التصميم الاجتماعي الوثيق لبناء مجتمع حديث وعادل ، فلا بد أن يكون هذا المجتمع مفتوحا للجميع ، وان يوسع محل الاولوية فيه لكرامة العمال .

ولقد تحقق استقلال الوطن واسترجاع ثرواته في المرحلة الاولى ، باسترداد اراضي المعمرين لفائدة العمال الذين أصبحوا منتجين لغلات الارض ، طبقا للتوجيه الاشتراكي للبلاد .

والمرحلة الثانية من الثورة الزراعية ، هي التي تطبق فيها على الملكيات والمزارع الواقعة تحت تصرف المواطنين والجماعات ، وتتميز هذه المرحلة بجانب من الاهمية ، بحيث لا يكتفي فيها بتأميم الاراضي فحسب ، بل تستهدف احداث الظروف لاستثمارها من قبل الجماهير الريفية ، التي طالما حرمت من خيرات التطور والترقية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

114.000 مزرعة تتراوح مساحتها بين 5 الى 10 هكتارات تمثل 15 ٪ من أراضي القطاع الخاص ،

310.000 مزرعة تقل مساحتها عن 5 هكتارات تمثل 10 ٪ من أراضي القطاع الخاص .

وهذا يعنى ، بان كبار المستغلين الذين لا يمثلون الا 3 ٪ من المجموع ، يملكون وحدهم 25 ٪ من المساحة القابلة للزراعة ، فى حين ان الفلاحين المحرومين من حد الكفاية والممثلين لأكثر من نصف المستغلين لا يملكون الا 10 ٪ من نفس تلك المساحة .

وقد ازدادت خطورة هذا التباين بسبب نقص الزراعات الكثيفة فى المزارع الصغيرة . فاذا اخذنا بعين الاعتبار بالنسبة للمجموع ، ان 96 ٪ من مساحات القطاع الخاص مخصصة لزراعة الحبوب ، وانه ينبغي لاستثمار 10 هكتارات من الحبوب كحد وسط فى بلدنا ، استخدام شخص وتغذية عائلة بصفة بسيطة ، لتحقيقنا ان هناك 425.000 مستغل ، أى ما يساوى 72 ٪ من المستغلين وعائلاتهم ، يعيشون باقل من مستوى الحد الأدنى من المعيشة ، ولوجدنا ان أكثر من نصفهم ملزم فى ايجاد موارد تكميلية لمعيشته ، سواء كان كعامل زراعى موسمى ، أو كعامل فى ورشة تابعة للدولة ، أو يسعى للهجرة . ويبقى وضع هؤلاء كوضع الفلاحين بدون أرض ، وهم من الرجال لقادريين على العمل الزراعى من السكان الريفيين الذين لا يستغلون الاراضى ويعيشون من العمل الموقت ومن مساعدة عائلاتهم .

ويقدر عدد هؤلاء بـ 500.000 عامل ، وهو عدد يكاد يكون اقل الى حد ما من عدد المستغلين .

فالمستغلون الذين يملكون المساحات الكافية لا يشكلون اذن الا اقلية ذات امتياز بالنسبة لمجموع الفلاحين المحرومين .

2 - مخلفات الاستعمار

ان التوزيع غير المتساوى للأراضى كان موجودا قبل عام 1830 .

وكان الاستعمار السبب الرئيسى فى الخلل أو التباين الحالى بالنسبة لتوزيع الاراضى

وكان غرض الاستعمار ، على ما هو ثابت ، مصادرة الاراضى الجزائرية لفائدة المعمرين الاوربيين .

وقد استولى الاستعمار على ما يلى :

من 1840 الى 1860 على 365.000 هكتار ،
ومن 1860 الى 1880 على 517.000 هكتار ،
ومن 1880 الى 1900 على 243.000 هكتار ،
ومن 1900 الى 1920 على 200.000 هكتار .

المجموع 1.325.000 هكتار

ويضاف الى ذلك فى نفس الوقت ، ماباعه الجزائريون من الاراضى الى هؤلاء المعمرين ، نتيجة لاحكام القوانين العقارية

الريف ، ماعدا اراضى الرعى التى تنتجها القطعان بصفة غير منتظمة .

ولا يعوض بالتالى هذا النقص الكمى (اقل من هكتار واحد لكل ساكن) بمقابل جودة ما لهذه الاراضى ، لان الخمسين منها واقعان فى مناطق تبلغ كمية الامطار التى تسقط فيها معدلا يتراوح بين 300 الى 400 مم فى السنة ، وهذا انتاج ضعيف وغير منتظم فى هذه المناطق .

كما ان استعمال هذه الاراضى غير موزع بانتظام بين العاملين فى الزراعة من السكان والبالغين 1.300.000 نسمة .

أما الاراضى المسيرة ذاتيا ، فتبلغ مساحتها ثلث ما هو صالح للزراعة . وهى الاراضى التى كان يملكها المعسرون سابقا . وهى بالتالى من أجود الاراضى وافضلها موقعا .

وهذه الاراضى مجموعة فى ضيعات متسعة المساحة ، وكثيرا ما تكون مستصلحة على نسق عصرى ومجهزة بمعدات هامة ، فهذه هى اذن المزارع التى تنتج القسم الأكبر من الصادرات الزراعية التى تمون قسما لا بأس به من السوق الداخلية .

ورغما عن ان هذه المزارع ، مجهزة بالمعدات الآلية الهامة ، وخاضعة لمقتضيات الانتاج الدقيقة الا انها لا تستخدم الا كمية محدودة جدا من اليد العاملة . أى 56 مليون يوم عمل . موزعة بين 135.000 عامل دائم وقراءة 100.000 عامل موسمى ، بحيث يبلغ مجموع الاشخاص الذين يعيشون منها 140.000 نسمة .

أما الثلثان الآخران من المساحة القابلة للزراعة فيعيش منها أو يسعى لكسب رزقه منها ما يزيد على 5 ملايين نسمة ، من بينهم 1.100.000 شخص هو فى سن العمل .

بيد ان القطاع الخاص لا يزال بعيدا عن تحقيق الانسجام فيه . فملكية الارض فيه خاضعة لتنظم مختلفة ، ومنها ما هو ملك أو ملك مشاع أو وقف أو ما هو ملك يتكون من اراضى جماعية قديمة اصبحت ملكا فى بعض الاجيان ، وعلى الخصوص ، فان تلك الملكية موزعة على شكل متباين جدا .

ولقد اسفرت التحقيقات الاخيرة ، على أن الملكيات الكبيرة غير قليلة ، وان قسما هاما من الاراضى القابلة للزراعة ، وهى تختلف حسب المناطق ، يملكها حضريون أو أشخاص لا يمارسون مهنة الفلاحة ، ويكتفون باقتطاع ايراد الارض مستنزفين بهذه الطريقة مدخول سكان الريف .

ومن جهة أخرى ، فان استغلال الاراضى الخاصة ، يقاسى نفس الاضرار الناجمة عن عدم المساواة ، وفيما يلى ندرج بواسطة الارقام نتائج التحقيقات التى قامت بها وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى فى هذا الشأن ، فيما يتعلق بشمال الجزائر :

16.500 مزرعة تزيد مساحتها على 50 هكتارا ، وهى تمثل 25 ٪ من أراضي القطاع الخاص ،

147.000 مزرعة تتراوح مساحتها بين 10 الى 50 هكتارا تمثل 50 ٪ من أراضي القطاع الخاص ،

ملحق رقم: 30

تأسيس الطب المجاني

- ولتحقيق ذلك، فإن تطبيق الثورة الصناعية والثورة الزراعية وكذلك الثورة الثقافية، قد اتاح تدعيم استقلالنا الاقتصادي ونهوض الرقي الاجتماعي.

- وحيث ان التحولات الايجابية قد سجلت في جميع الميادين ولاسيما في قطاع الصحة العمومية، واصبح التمتع بالصحة والرفاهية من الحقوق التي اخذت تتجسم بصفة زائدة لفائدة جميع المواطنين،

- وبما أن هذا الشاغل قد اصبح ملموسا، بفضل سلسلة من النشاطات في ميدان الجهاز الاساسي الاستشفائي والتكوين الكثيف للمستخدمين الطبيين وشبه الطبيين والهيكلية المنجزة على مستوى القطاعات الصحية، وأخيرا بفضل مكافحة الكوارث الاجتماعية،

- وبما أن الحق في التمتع بالصحة والرفاهية يصبح كذلك اكثر فعالية مع تطبيق مجانية العلاجات لفائدة جميع المواطنين، وانه لا بد من ادراكه عن طريق مجانية جميع الخدمات الطبية المؤداة في المصالح العمومية للعلاجات والاستشفاء،

- وبما أنه ينبغي تجسيم هذا التوجيه السياسي على الصعيد

امر رقم 73 - 65 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1393 الموافق 28 ديسمبر سنة 1973 يتضمن تأسيس الطب المجاني في القطاعات الصحية

باسم الشعب

ان رئيس مجلس الثورة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير الصحة العمومية،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة،

- وبما أن الجزائر قد شرعت منذ الاستقلال بتطوير قمتها لتحقيق ترقية الانسان، وقد واكب هذا التطوير تطبيق سياسة تنمية نشأت جذورها من المبادئ الاشتراكية التي اختارها بلدنا بشكل لارجعة فيه،

- وبما أن النتائج المسجلة بصفة خاصة لهذا اليوم، في جميع الميادين كانت حاسمة، وذلك منذ التصحيح الثوري لـ 19 يونيو سنة 1965 الذي اتخذ كهدف لبناء مجتمع

المادة 2 : تمول الدولة والهيئات العمومية التابعة لها الميزانيات المستعملة للقطاعات الصحية.

المادة 3 : تحدد الميزانيات المستقلة للقطاعات الصحية بموجب مرسوم.

المادة 4 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر.

المادة 5 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحرر بالجزائر في 3 ذي الحجة عام 1393 الموافق 28 ديسمبر سنة 1973.

هواري بومدين

يكون المنطلق لدينامكية كافة العناصر المكونة للهيكل الصحي في هذا البلد،

- وبما أن هذا التدبير الذي يعبر عن رغبة السلطة الثورية في ان تنتفع الجماهير الشعبية من نتائج سياسة التنمية الاشتراكية، يلبي ما يصبو اليه شعبنا من ترقية وعدالة اجتماعية،

- وبعد استطلاع رأي مجلس الثورة ومجلس الوزراء،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : ان اعمال الصحة العمومية وأشغال التشخيص ومعالجة المرضى وقبولهم في المستشفيات، تكون مجانية في جميع القطاعات الصحية.

المصدر: ج.ر.ج. ج، ع: 01 (الثلاثاء 01 يناير/ جانفي 1974)

ملحق رقم: 31

منح ميزات خاصة للعاملين بولايتي الواحات (ورقلة) والساورة (بشار)

– وبمقتضى المرسوم رقم 66 – 137 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن انشاء السلالم الخاصة بمرتبات اسلاك الموظفين وتنظيم مهتهم ولا سيما المادة 4 منه ،

– وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 72 – 199 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن منح ميزات خاصة لموظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية القائمين باعمالهم في ولايتي الساورة والواحات ولا سيما المادتان 3 و 6 منه ،

يقرران ما يلي :

المادة الاولى : يقسم تراب ولايتي الساورة والواحات الى اربع مناطق موزعة كما يلي، وذلك تطبيقا لاحكام المرسوم رقم 72 – 199 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 والمشار اليه اعلاه :

المنطقة الاولى :

دائرة الاغواط

المنطقة الثانية :

دائرتا بشار وتوقرت

المنطقة الثالثة :

دائرتا الوادي وبنى عباس وغرداية والقليلة وورقلة

وزارة الداخلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1393 الموافق 21 يناير سنة 1974 يتضمن تحديد شروط تطبيق المرسوم رقم 72 – 199 المؤرخ في 27 شعبان عام 1392 الموافق 5 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن منح ميزات خاصة لموظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية القائمين باعمالهم في ولايتي الساورة والواحات

ان وزير الداخلية ووزير المالية ،

– بمقتضى الامر رقم 66 – 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسي العام للوظيفة العمومية،

المنطقة الرابعة :

دائرتا تيندوف وأدرار وتيميمون وعين صالح وتامنراست وجنات

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 27 ذي الحجة عام 1393 الموافق 21 يناير سنة 1974 .

عن وزير المالية
الكاتب العام
محفوظ عوفي

عن وزير الداخلية
الكاتب العام
حسين طيبي

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 21 (12 مارس 1974)

ملحق رقم: 32

الصفحة الأولى من القانون الأساسي العام للعامل أواخر حكم الرئيس بومدين

قوانين وأوامر

المادة 3 : تخضع علاقة العمل للقانون الأساسي العام للعامل والقوانين الأساسية النموذجية لقطاعات النشاط والفوايق الأساسية الخاصة بالمؤسسات المستخدمة والمستخدمة منها ، وللمجموع الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بها .

المادة 4 : العمل شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، ومصدر رزق العامل الذي يؤمن به وسائل عيشه. ويقوم المجتمع الجزائري على العمل، ويخضع لبدأ « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » .

المادة 5 : يتعين على العامل والمؤسسة التي تستخدمه أن يجسما، في العمل باستمرار، مبدأ الميثاق الوطني الذي ينص على أن : « من كل حسب قدرته » .

وبصفة خاصة :

– يجب أن يكون كل عامل مستخدما، ويجب أن يعمل قدر طاقته المهنية والبدنية والفكرية .

– ينبغي لكل عامل أن يسعى الى دعم دوره في بيئته المهنية وفي وسط الأمة برفع مستواه المهني والثقافي وتنمية وعيه الوطني والسياسي والايديولوجي باستثمار .

الباب الأول

المبادئ العامة لحقوق العامل وواجباته

الفصل الأول

حقوق العامل

المادة 6 : الحق في العمل مضمون طبقا للمادة 59 من الدستور .

المادة 7 : يضمن القانون حقوق العامل .

العمال سواسية في الحقوق والواجبات . يتقاضون، عن العمل الواحد أجورا متماثلة، وينتفعون بمزايا واحدة، اذا تساوا في التأهيل والمردود .

المادة 8 : يضمن القانون حماية العامل، أثناء ممارسة عمله أو القيام بمهامه، من كل أشكال الإهانة والقذف والتهديد والضغط، أو محاولة حمله على التشيع والتبعية .

كما يضمن التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية التي تلحق العامل .

المادة 9 : تؤمن الدولة الحماية الاجتماعية للعامل والأسرة التي تكون في كفالتة من آثار الشيخوخة والمرض وحوادث العمل والوفاة، تطبيقا للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الوطني في مجال الحماية الاجتماعية للعمال .

قانون رقم 78 – 12 مؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 يتضمن القانون الأساسي العام للعامل .

ان رئيس الجمهورية ،

– بناء على الدستور، ولا سيما المادتان 151 و 154 منه،

– وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

أحكام تمهيدية

المادة الأولى : يهدف هذا القانون الى تحديد القانون الأساسي العام للعامل .

ووفقا لما جاء في الميثاق الوطني والدستور « يعتبر عاملا كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري، ولا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال أثناء ممارسة نشاطه المهني » .

يحدد هذا القانون حقوق العامل والواجبات التي يخضع لها مقابل تلك الحقوق، مهما كان القطاع الذي ينتمي اليه .

ان مشاركة العمال في حياة المؤسسة وكذلك نظام التسيير في القطاع الاشتراكي الفلاحي، يخضعان للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ولا سيما ما يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والتجارة الزراعية والتسيير الذاتي الفلاحي .

لا يخضع لاحكام هذا القانون العمال الذين يشتغلون لحسابهم الخاص .

المادة 2 : تستند القوانين الأساسية النموذجية المطبقة على مختلف قطاعات النشاط من هذا القانون، وتحدد بموجب مرسوم .

كما تستند القوانين الأساسية الخاصة بعمال كل مؤسسة مستخدمة، من هذا القانون والقوانين الأساسية النموذجية لقطاعات النشاط، وتحدد بأحكام تنظيمية مع استشارة الهيئات النقابية .

في القطاع الخاص تحدد القوانين الأساسية الخاصة بالمؤسسات صاحبة العمل بموجب اتفاقيات جماعية، في اطار أحكام هذا القانون والقوانين الأساسية النموذجية لقطاعات النشاط التي تنتمي اليها المؤسسات صاحبة العمل المعنية .

المصدر : ج.ر.ج.ج، ع:32 (08 غشت/أوت 1978)

ملحق رقم: 33

ترسيم بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية حكم الرئيس الشاذلي من خلال مصادقة الجزائر على دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

المتحدة للتنمية الصناعية، الموافق عليه بفيينا في 8 ابريل سنة 1979 وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	مرسوم رقم 80 - 190 مؤرخ في 21 رمضان عام 1400 الموافق 2 غشت سنة 1980 يتضمن المصادقة على دستور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، الموافق عليه بفيينا في 8 ابريل سنة 1979.
المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	ان رئيس الجمهورية،
حرر بالجزائر في 21 رمضان عام 1400 الموافق 2 غشت سنة 1980.	- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،
الشاذلي بن جديد	- وبناء على الدستور ولاسيما المادة 111 - 17
دستور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية	منه،
	- وبعد الاطلاع على دستور منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، الموافق عليه بفيينا في 8 ابريل سنة 1979،
	يرسم ما يلي :
	المادة الاولى : يصادق على دستور منظمة الامم

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 32 (5 غشت/أوت 1980)

ملحق رقم: 34

الصفحتان الأولى والثانية من مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية 1980

1975 والمتعلق بمجالس مديريات المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي ولا سيما المادة 14 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 150 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتعلق بصلاحيات مجالس العمال في المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة

1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، ولا سيما المادة 8 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن احداث مفتشية عامة للمالية، ولا سيما المادة 21 منه،

— وبعد الاطلاع على لوائح المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني وقرارات اللجنة المركزية في دورتها الثانية والثالثة العاديتين، ثم في دورتها الاستثنائية ولا سيما اللائحة المنقحة تكليف الحكومة باتخاذ كل اجراء مناسب لاعادة هيكلة المؤسسات واعادة تنظيمها بقصد تحسين النتائج التقنية والاقتصادية والمالية لطاقتها المتعلقة بإنتاج المواد واسداء الخدمات،

— وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : طبقا لتوجيهات الميثاق الوطني واللوائح التي ورد التذكير بها في الديباجة أعلاه، الصادرة عن المؤتمر الرابعة والمؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، وطبقا لقرارات اللجنة المركزية في دورتها الثانية والثالثة العاديتين ودورتها الاستثنائية، تطبق إعادة هيكلة المؤسسات وفقا للمقررات والبرامج التي تقرها الحكومة في اطار احكام هذا المرسوم .

مرسوم رقم 80 — 242 مؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،

— وبناء على الميثاق الوطني

— وبناء على الدستور، لا سيما المواد 15 ومن 29 الى 32 و 111 — 10 و 152 منه،

— وبناء على ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 10 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 76 المؤرخ في 17

ذي القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية وسلطة الوصاية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 149 المؤرخ في

17 ذي القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 41 (07 أكتوبر 1980)

ملحق رقم: 35

الباب الأول من قانون الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني

الباب الأول

الهدف ومجال التطبيق

المادة الاولى : يهدف هذا القانون الى تحديد الاهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا اطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

المادة 2 : يخضع كل مشروع استثمار يقل مبلغه عن ثلاثين (30) مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيين ذوو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر، لاحكام هذا القانون وينجز وفقها.

المادة 3 : يقصد بمشاريع الاستثمارات في نظر هذا القانون الاستثمارات المزمع انجازها على يد القطاع الخاص الوطني في مجالات النشاط ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي.

— تحدد هيكله هذه الاستثمارات عن طريق التنظيم.

المادة 4 : تندرج مشاريع هذه الاستثمارات في اطار الاهداف والاولويات والمجالات المحددة في المخططات الانمائية الوطنية والمنوطة بالقطاع الخاص الوطني.

وتوجه هذه الاستثمارات وتنظم وتحدد طبقا لاحكام هذا القانون.

المادة 5 : لا يسرى هذا القانون على الاستثمارات التي يبادر بها أو تنجز في القطاع الفلاحي الخاص وتجارة التجزئة الذين لا يخرجون عن القوانين الجاري بها العمل على أن تصدر في حقها احكام خاصة ان دعت الحاجة الى ذلك.

المادة 6 : لا يسرى هذا النص على الاستثمارات التي يبادر بها الحرفيون حيث أنها خاضعة لاحكام القانون المتضمن القانون الاساسي للحرفي.

المادة 7 : لا تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الاستثمارات التي يبادر بها و تنجز على يد رجال الفن والمهن الحرة في اطار ممارسة أنشطتهم المهنية التي تظل خاضعة لاحكام خاصة بها.

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 34 (24 غشت/ أوت 1982)

ملحق رقم: 36

بداية مرحلة التملك العقاري الفلاحي

قوانين وأوامر

— وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،
يصدر القانون التالي نصه :

الفصل الاول أحكام تمهيدية

المادة الاولى : يهدف هذا القانون الى تحديد
القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية
باستصلاح الاراضى وكذا شروط نقل الملكية
المتعلقة بالاراضى الخاصة الفلاحية والقابلة
للفلاحة.

المادة 2 : طبقا للمادة 14 مع الدستور، تستثنى
من مجال تطبيق هذا القانون الاراضى التابعة
لنظام التسيير الذاتى او للصندوق الوطنى للثورة
الزراعية.

المادة 3 : يجوز لكل شخص طبيعى يتمتع
بحقوقه المدنية او كل شخص اعتبارى تابع للنظام
التعاونى، جزائرى الجنسية، أن يمتلك أراض
فلاحية أو قابلة لذلك ضمن الشروط المحددة بموجب
هذا القانون.

الفصل الثانى

حيازة الملكية باستصلاح الاراضى

المادة 4 : مع مراعاة الاحكام المخالفة المنصوص
عليها فى التشريع والتنظيم المعمول بهما تنصب
حيازة الملكية بالاستصلاح على اراض تابعة للملكية
العامة والواقعة فى المناطق الصحراوية أو المنطوية
على مميزات مماثلة وكذا على الاراضى الاخرى غير
المخصصة التابعة للملكية العامة والممكن استخدامها
للفلاحة بعد الاستصلاح.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب
مرسوم.

قانون رقم 83 — 18 مؤرخ فى 4 ذى القعدة عام 1403
الموافق 13 غشت سنة 1983 يتعلق بحيازة الملكية
العقارية الفلاحية.

ان رئيس الجمهورية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 151
و 154 منه،

— وبناء على قرارات اللجنة المركزية لحزب
جبهة التحرير الوطنى فى دورتها الثالثة المخصصة
للفلاحة،

— وبمقتضى الامر رقم 67 — 24 المؤرخ فى 7
شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 والمتضمن
القانون البلدى، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7
ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969
والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 73 المؤرخ فى 20
رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971
والمتضمن الثورة الزراعية والنصوص المتخذة
لتطبيقه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 58 المؤرخ فى 20
رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون المدنى،

— وبمقتضى القانون رقم 82 — 02 المؤرخ فى
12 ربيع الثانى عام 1402 الموافق 6 فبراير سنة 1982
والمتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضى
للبناء،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 166 المؤرخ فى
27 ذى الحجة عام 1394 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975
والمتضمن تحديد المناطق السهبية،

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 34 (16 غشت / أوت 1983)

ملحق رقم: 37

تنظيم الاقتصاد الوطني حسب الباب الثالث (التنمية الشاملة) من الميثاق الوطني الموافق عليه في: 16 يناير/جانفي 1986.

الفصل الأول

المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني

ان أهمية التحولات التي عرفتها البلاد وضرورة التكيف المستمر لتسيير الاقتصاد والقضاء على مختلف أنواع الاختلالات تتطلب القيام بعمل شامل ومنسق في كل الميادين لضمان سير فعال منسجم للاقتصاد.

على هذا الأساس فان تنظيم التعديلات والتكيفات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد وللمتطلبات التنموية، يفرض توفير الشروط الآتية:

- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.

- احترام الأولويات المسطرة، عند اتخاذ الأهداف.

- ضمان تعزيز المسمى الموحد لسياسة التنمية.

وفي هذا الإطار، فان أهداف التحسين المتواصل لفعالية سير الجهاز الإداري والاقتصادي والاجتماعي تشكل المحور الأساسي لكل الأنشطة سواء منها ما كان يصدد الانجاز أو ما ينتظر بداية التنفيذ.

ان التحويل العميق لتنظيم بنية المؤسسات الاقتصادية يرمى الى توفير الشروط والوسائل التي تمكن العاملين، في كل الميادين، من التحكم الفعلي في أنشطتهم.

ان تحقيق هذه الأهداف يتم من خلال التكيف الدائم لأنليات التخطيط، وانسجام الاقتصاد ويرمى الى ترقية أساليب التسيير المسؤول، وضمان

الفعالية في تعبئة الموارد واستثمارها وتحقيق سيولة المبادلات بين القطاعات.

وهذه التغيرات تقتضى بدورها تحقيق مزيد من التقدم عن طريق توزيع المسؤوليات في مختلف مستويات القرار، وطنيا كان أو محليا أو على مستوى المؤسسة الاقتصادية، وذلك حتى يمكن تحسين قدرات الانتاج والتنظيم بصفة دائمة في كل المستويات.

وبالإضافة الى تدعيم الاختيارات الأساسية، كالتخطيط واللامركزية، ينبغي أيضا مواصلة العمل في مجال سياسة القروض والجباية ونظام الأسعار قصد تكييفها مع النمو الاقتصادي على المدى البعيد وتجسيد حتمية الصرامة في جميع دوائر الاقتصاد.

ومع جهة أخرى، ينبغي ملائمة سياسة الاستهلاك مع الامكانيات العالية والمستقبلية للاقتصاد. كما ينبغي، في الوقت نفسه، أن يكون تطوير المداخل مطابقا لمدى التقدم الذي أحرزه الانتاج الوطني.

وتستلزم هذه الاجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تعزيز فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة، خاصة عن طريق احترام معايير الانتاج والانتاجية وعن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير.

وأخيرا، يجب أن يهدف هذا المسمى الى اعطاء البلاد قدرات ووسائل مادية وتنظيمية وبشرية ومالية تمكنها من استيعاب التطور التقني والتحكم في توظيفه لخدمة التنمية، كما يجب أن يكون هذا

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 07 (16 فبراير/فيفري 1986)

ملحق رقم: 38

قانون ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم بعد التخلي عن الثورة الزراعية.

الباب الاول

أحكام عامة

المادة الاولى : يهدف هذا القانون الى تحديد اعد استغلال الاراضي الفلاحية المحددة بموجب دة 19 من اقساوتون رقم 84 - 16 المؤرخ في 30 نيو سنة 1984 المذكور أعلاه وتحسين حقوق تجين وواجباتهم .

- ويستهدف هذا القانون على الخصوص ما يلي :
- ضمان استغلال الاراضي الفلاحية استغلالا أمثل ،
 - رفع الانتاج والانتاجية يهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني ،
 - تمكين المنتجين من ممارسة مسؤوليتهم في استغلال الاراضي ،
 - ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرين الفلاحية ،
 - اقامة صلة خاصة بين دخل المنتج وحاصل الانتاج .

المادة 7 : تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين حق امتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة ما عدا الارض .

ويتم التنازل عن هذا الحق في الملكية ، بمقابل مالى .

تكون الممتلكات المحققة من قبل الجماعات بعد تكوينها ملكا للمنتجين .

المادة 8 : تكون الحقوق العينية العقارية كما حددتها المادتان 6 و 7 أعلاه والمنوحة على الشيوع وبالتساوى بين أعضاء الجماعات ، قابلة للتقسل والتنازل والحجز ، طبقا لاحكام هذا اقساوتون والتشريع المعمول به .

المادة 9 : تستغل الاراضى جماعيا وعلى الشيوع حسب حصص متساوية بين كل عضو من أعضاء الجماعات المشتركين بصفة حرة .

لا يجوز لاي منتج الحصول على أكثر من حصة واحدة ولا الانضمام الى أكثر من جماعة .

يمكن المنتجا استغلال الاراضى بصفة فردية حسب الحالات وضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون .

غير ان الاستفادة الفردية يمكن أن لا تكتسى صفة استثنائية في الحالة الخاصة بالنخيل .

المادة 10 : تمنح الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون لاشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية ان الذين لم تكن لهم مواقف غير مشرفة طوال حرب التحرير الوطنى .

تمنح هذه الحقوق بالدرجة الاولى للمسال الدائمين وغيرهم من مستخدمي تأطير المستثمرات الفلاحية القائمة عند تاريخ اصدار هذا القانون ، وذلك بصدد الاراضى المشار اليها في المادة الاولى أعلاه .

كما يمكن منح هذه الحقوق ، لجماعات تتكون من اشخاص يمارسون مهنة مهندسين وتقنيين فلاحيين وعمال موسمين وكذا الفلاحين الشباب ،

المادة 2 : في اطار تحقيق التنمية الشاملة ، وضمان مسار وحدوى للتنمية الفلاحية ، تقوم الدولة على الخصوص بالاحمال التالية :

- التوجيه العام للنشاطات الفلاحية ،
- تحديد الخطوط المريضة للتخطيط الفلاحى ،
- السعى الى تطوير و لامركزية هياكل الدعم والاسناد للانتاج الفلاحى .

المادة 3 : تتكون الاراضى المشار اليها في المادة الاولى من هذا القانون وكسدا الوسائل الاخرى المتعلقة بها ، فى شكل مستثمرات فلاحية جماعية متجانسة تتطابق مساحتها مع عدد المنتجين الذين تتألف منهم الجماعة وقدرتهم على العمل ، ومع مناهج الانتاج المتوفرة وقدرات الاراضى .

المادة 4 : تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون ، الاراضى التابعة لاملاك الوطنية الملحقة للهيئات والمؤسسات من أجل انتاج الهام الموكلة لها .

ينطبق هذا الاجراء على الخصوص على ما يأتى :

- المزارع النموذجية ،
- مؤسسات التكوين والبحث ،
- معاهد التنمية .

تحدد كىفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 5 : يمكن للدولة أن تخصص أراضى لتكوين مزارع نموذجية لتطوير عوامل الانتاج على الخصوص .

تحدد كىفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

المادة 6 : تمنح الدولة المنتجين الفلاحيين المعنيين بهذا القانون حق الانتفاع الدائم على مجمل الاراضى التى تتألف منها المستثمرة .

يمنح حق الانتفاع ائدائم مقابل دفع أتاوة من طرف المستفيدين يحدد وعافاها وكىفيات تحصيلها وتخصيصها فى قوانين المالية .

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 50 (09 سبتمبر 1987)

ملحق رقم: 39

موافقة الجزائر على بروتوكول التعاون المالي والفني بينها وبين المجموعة الاقتصادية الأوربية.

الديمقراطية الشعبية والمجموعة الاقتصادية الأوربية، الموقع في بروكسيل يوم 26 أكتوبر سنة 1987.	مرسوم رقم 88 - 01 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 5 يناير سنة 1988 يتضمن الموافقة على البروتوكول المتعلق بالتعاون المالي والفني بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجموعة الاقتصادية الأوربية، الموقع في بروكسيل يوم 26 أكتوبر سنة 1987.
يرسم ما يلي :	ان رئيس الجمهورية
المادة الأولى : يوافق على البروتوكول المتعلق بالتعاون المالي والفني بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمجموعة الاقتصادية الأوربية، الموقع في بروكسيل يوم 26 أكتوبر سنة 1987.	- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية، - وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17 منه،
المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 201 المؤرخ في 8 محرم عام 1397 الموافق 29 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن المصادقة على الاتفاقات المبرمة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية،
حزن بالجزائر في 15 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 5 يناير سنة 1988.	- وبعد الاطلاع على البروتوكول المتعلق بالتعاون المالي والفني بين الجمهورية الجزائرية
الشاذلي بن جديد	

المصدر: ج.ر.ج.ج، ع: 01 (06 يناير/جانفي 1988)

ملحق رقم: 40

تحرير الأسعار وفق اقتصاد السوق بعد اللجوء إلى (ص. ن. د)

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية،	قانون رقم 89 - 12 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 يتعلق بالاسعار.
- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم والمتضمن قانون العقوبات،	إن رئيس الجمهورية، بناء على الدستور،
- وبمقتضى الامر رقم 75 - 37 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 ابريل سنة 1975 المتعلق بالاسعار وقمع المخالفات الخاصة بتنظيم الاسعار.	- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم والمتضمن قانون الاجراءات المدنية،
المادة 4 : تتدخل في تحديد ومراقبة قواعد تكوين الاسعار : - السلطات المسؤولة في مجال التخطيط المركزي، - السلطة المكلفة بتحضير النصوص التنظيمية الخاصة بالاسعار. - السلطة القضائية. - كل الهيئات أو الهياكل المكلفة قانونا بالسيهر على مراقبة واحترام الاسعار. وعلى كل فئان المسؤوليات في مجال مراقبة الاسعار لا يمكن أن تخول في نفس الوقت للهياكل المكلفة بتنظيم الاسعار.	- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدني، - وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، - وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 المتضمن قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية، - وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 المتعلق بالتخطيط، - وبناء على ما اقره المجلس الشعبي الوطني، يصدر القانون التالي نصه :
المادة 5 : يجب أن يتم تكوين الاسعار عند الانتاج طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون ما لم تنص إجراءات تشريعية أخرى على خلاف ذلك.	الباب الاول احكام عامة
ويجب على الخصوص معرفة وتحديد : - شروط الانتاج، - تكاليف الانتاج، - الضرائب والرسوم والاتاوات المفروضة على المنتج، - مستوى الهامش الذي يقابل نشاط المنتج، وعلى المنتج أن يكون قادرا على تبرير جميع مكونات السعر عند الانتاج التي أدخلت في تكوينه.	المادة الاولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط تكوين أسعار السلع والخدمات والقواعد العامة لتسيير الاسواق وميكانيزمات التنظيم الاقتصادي بواسطة الاسعار.
المادة 6 : تتكون أسعار السلع والخدمات عند الانتاج وعند الاستهلاك بمراعاة : - شروط العقد، - جودة السلع والخدمات وطريقة تقديمها وتركيبها وخصوصياتها، - شروط البيع ومتطلبات الزبون الخاصة.	المادة 2 : تطبق احكام هذا القانون على السلع والخدمات التي تنتج أو توزع في السوق الوطنية من طرف اشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون اعمالا تجارية، ولا تطبق على النشاطات التي تخضع أسعارها لقواعد متضمنة في تشريع خاص.
المادة 7 : يمكن أن يحدد السعر عند الانتاج لمنتج جديد على أساس تكاليف تقديرية.	المادة 3 : يخضع وضع نظام الاسعار وإعداد التنظيم الخاص بها للمقاييس التالية : - حالة العرض أو الطلب، - شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك والتحكم في أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية، - الشروط العامة للانتاج والتسويق، - الاسعار المعمول بها في السلع والخدمات المشابهة أو البديلة.
غير أنه يجب على المنتج في ظرف ستة اشهر ابتداء من الشروع في الانتاج أن يلتزم بالاحكام المنصوص عليها في المادة 5 والمواد من 20 الى 22 من هذا القانون.	المادة 3 : يخضع وضع نظام الاسعار وإعداد التنظيم الخاص بها للمقاييس التالية : - حالة العرض أو الطلب، - شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك والتحكم في أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية، - الشروط العامة للانتاج والتسويق، - الاسعار المعمول بها في السلع والخدمات المشابهة أو البديلة، - الاسعار المعمول بها في الاسواق الدولية فيما يخص السلع والخدمات المعنية أو المشابهة.

المصدر : ج.ر.ج.ج، ع: 29 (19 يوليو/ جويلية 1989)

البيبلو غرافيا

أولاً: القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

ثانياً: المصادر العربية:

أ) الوثائق الأرشيفية:

مركز التوثيق والأرشيف الولائي لولاية ورقلة:

العلبة رقم: 756.

- مراسلة والي ولاية ورقلة إلى رؤساء الدوائر بتاريخ: 04 جوان 1988، بخصوص: تنفيذ التعليمات الوزارية المشتركة رقم: 19 مؤرخة في 22 ماي 1988 والمتضمنة تسوية البناءات غير الشرعية.

العلبة رقم: 874.

- تقييم عملية الاستفادة من الحياة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة استصلاح الأراضي الزراعية، وعملية توسيع العقار الفلاحي في بلدية سيدي سليمان، شهر ماي 1986.

العلبة رقم: 1117.

- مداولة رقم 14 بتاريخ: 30 سبتمبر 1980، مصادقة المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة على اقتراحات التقسيم الإداري للولاية.

العلبة رقم: 1124.

- مراسلة من مديرية التربية/ المديرية الفرعية للتنظيم التربوي إلى والي ولاية ورقلة، تحت رقم: 1328. م.ف.ت.ت. 84/83 تحضيراً للموسم الدراسي 1985/84.

الموضوع: عجز بـ 520 تلميذ ليس لهم مقعد دراسي في تفرات الكبرى بتاريخ: 25 ديسمبر 1983.

- تقرير مفصل عن نشاط التربية والتعليم للموسم الدراسي 1971/70 بولاية الواحات ورقلة من مفتشية أكاديمية ورقلة إلى وزارة التعليم الابتدائي والثانوي (د. ت)

العلبة رقم: 1566.

- مراسلة مسؤول أمن دائرة تفرات ردًا على مراسلة مديرية الأمن الولائي بورقلة رقم: 697 في 1971/12/30، بخصوص نشاط نزلي ترانزيت والهقار بتفرات، بتاريخ: 1972 /01/21.

ب) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

1) ج.ر. ج.ج، ع: 101، س: 08، بتاريخ: 25 شوال 1391 هـ الموافق 13 ديسمبر 1971 م.

- (2) ج.ر. ج.ج، ع: 17، س: 08، بتاريخ: 29 ذو الحجة 1390 هـ الموافق 25 فبراير 1971م،
- (3) ج.ر. ج.ج، ع: 01، س: 01، بتاريخ: الجمعة 17 محرم 1384 هـ الموافق 29 مايو 1964م.
- (4) ج.ر. ج.ج، ع: 13، س: 22، بتاريخ: 2 رجب 1405 هـ الموافق 24 مارس 1985م.
- (5) ج.ر. ج.ج، ع: 32، س: 15، بتاريخ: 4 رمضان 1398 هـ الموافق 8 غشت 1978م.
- (6) ج.ر. ج.ج، ع: 06، س: 04، بتاريخ: 7 شوال 1386 هـ الموافق 18 يناير/جانفي 1967.
- (7) ج.ر. ج.ج، ع: 44، س: 06، بتاريخ: 7 ربيع الأول 1389 هـ الموافق 23 مايو 1969م.
- (8) ج.ر. ج.ج، ع: 02، س: 25، بتاريخ: 23 جمادى الأولى 1408 هـ الموافق 13 يناير 1988م.
- (9) ج.ر. ج.ج، ع: 21، س: 11، بتاريخ: 18 صفر 1394 هـ الموافق 12 مارس 1974.
- (10) ج.ر. ج.ج، ع: 32، س: 17، بتاريخ: 24 رمضان 1400 هـ الموافق 5 غشت 1980م.
- (11) ج.ر. ج.ج، ع: 37، س: 14، بتاريخ: 19 جمادى الأولى 1397 هـ الموافق 08 مايو 1977م.
- (12) ج.ر. ج.ج، ع: 37، س: 14، بتاريخ: 29 جمادى الأولى 1397 هـ الموافق 08 مايو 1977م.
- (13) ج.ر. ج.ج، ع: 41، س: 17، بتاريخ: 27 ذو القعدة 1400 هـ الموافق 7 أكتوبر 1980م.
- (14) ج.ر. ج.ج، ع: 58، س: 02، بتاريخ: 14 ربيع الأول 1385 هـ الموافق 13 يوليو 1965م،
- (15) ج.ر. ج.ج، ع: 86، س: 09، بتاريخ: 19 رمضان 1392 هـ الموافق 27 أكتوبر 1972.
- (16) ج.ر. ج.ج، ع: 90، س: 08، بتاريخ: 17 رمضان 1391 هـ الموافق 5 نوفمبر 1971م.
- (17) ج.ر. ج.ج، ع: 97، س: 08، بتاريخ: 12 شوال 1391 هـ الموافق 30 نوفمبر 1971م.
- (18) ج.ر. ج.ج، ع: 04، س: 10، بتاريخ: 24 صفر 1399 هـ الموافق 23 يناير 1979م.
- (19) ج.ر. ج.ج، ع: 06، س: 21، بتاريخ: 5 جمادى الأولى 1404 هـ الموافق 7 فبراير 1984م.
- (20) ج.ر. ج.ج، ع: 06، س: 26، بتاريخ: 02 رجب 1409 هـ الموافق 08 فيفري 1989م.
- (21) ج.ر. ج.ج، ع: 08، س: 16، بتاريخ: 23 ربيع الأول 1399 هـ الموافق 20 فبراير 1979م.
- (22) ج.ر. ج.ج، ع: 106، س: 06، بتاريخ: 10 شوال 1389 هـ الموافق 19 ديسمبر 1969م.
- (23) ج.ر. ج.ج، ع: 11، س: 16، بتاريخ: 14 ربيع الثاني 1399 هـ الموافق 13 مارس 1979م.
- (24) ج.ر. ج.ج، ع: 29، س: 26، بتاريخ: 16 ذو الحجة 1409 هـ الموافق 19 يوليو 1989م.
- (25) ج.ر. ج.ج، ع: 03، س: 13، بتاريخ: 23 ربيع الأول 1402 هـ الموافق 19 يناير 1982م.
- (26) ج.ر. ج.ج، ع: 30، س: 17، بتاريخ: 10 رمضان 1400 هـ الموافق 22 يوليو 1980م.
- (27) ج.ر. ج.ج، ع: 4، س: 21، بتاريخ: 21 ربيع الثاني 1404 هـ الموافق 24 يناير 1984م.
- (28) ج.ر. ج.ج، ع: 42، س: 25، بتاريخ: 08 ربيع الأول 1409 هـ الموافق 19 أكتوبر 1988م.

- (29) ج.ر. ج.ج، ع: 45، س: 26، بتاريخ: 25 ربيع الأول 1410 هـ الموافق 25 أكتوبر 1989م.
- (30) ج.ر. ج.ج، ع: 46، س: 03، بتاريخ: 18 صفر 1386 هـ الموافق 8 يونيو 1966م،
- (31) ج.ر. ج.ج، ع: 50، س: 24، بتاريخ: 18 ربيع الثاني 1408 هـ الموافق 9 ديسمبر 1987م.
- (32) ج.ر. ج.ج، ع: 53، س: 26، بتاريخ: 15 جمادى الأول 1410 هـ الموافق 13 ديسمبر 1989م.
- (33) ج.ر. ج.ج، ع: 55، س: 11، بتاريخ: 12 ربيع الثاني 1389 هـ الموافق 09 جويلية 1974م.
- (34) ج.ر. ج.ج، ع: 56، س: 02، بتاريخ: 07 ربيع الأول 1385 هـ الموافق 06 يوليو 1965م.
- (35) ج.ر. ج.ج، ع: 63، س: 07، بتاريخ: 21 جمادى الأولى 1390 هـ الموافق 24 يوليو 1970م
- (36) ج.ر. ج.ج، ع: 64، س: 09، بتاريخ: 2 رجب 1392 هـ الموافق 11 غشت 1972م.
- (37) ج.ر. ج.ج، ع: 07، س: 23، بتاريخ: 7 جمادى الثانية 1406 هـ الموافق 16 فبراير 1986م).
- (38) ج.ر. ج.ج، ع: 01، س: 11، بتاريخ: 7 ذو الحجة 1993 هـ الموافق 1 يناير - جانفي 1974م.
- (39) ج.ر. ج.ج، ع: 34، س: 19، بتاريخ: 05 ذي القعدة 1402 هـ الموافق 24 غشت/ أوت 1982.
- (40) ج.ر. ج.ج، ع: 34، س: 20، بتاريخ: 7 ذو القعدة 1403 هـ الموافق 16 غشت/أوت 1983م.
- (41) ج.ر. ج.ج، ع: 41، س: 25، بتاريخ: 01 ربيع الأول 1409 هـ الموافق 12 أكتوبر 1988م.
- (42) ج.ر. ج.ج، ع: 41، س: 17، بتاريخ: 27 ذو القعدة 1400 هـ الموافق 7 أكتوبر 1980م.
- (43) ج.ر. ج.ج، ع: 61، س: 13، بتاريخ: 3 شعبان 1396 هـ الموافق 30 يوليو 1976م.
- (44) ج.ر. ج.ج، ع: 08، س: 23، بتاريخ: 10 جمادى الثانية 1406 هـ الموافق 19 فبراير 1986م.
- (45) ج.ر. ج.ج، ع: 94، س: 13، بتاريخ: 2 ذو الحجة 1396 هـ الموافق 24 نوفمبر 1976م.

ج) الوثائق الحكومية والإدارية الرسمية

- (1) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية (1962-2011): التعليم - الصحة - التشغيل - الصناعة - الفلاحة - الطاقة والمناجم - الديموغرافيا
- (2) رئاسة الجمهورية الجزائرية، رموز الدولة، الوثائق المؤسسة للجمهورية، الدستور (1963-1976-1989).
- (3) رئاسة الجمهورية الجزائرية، رموز الدولة، الوثائق المؤسسة للجمهورية، ميثاق الجزائر (1964) الميثاق الوطني (1976) و (1986).
- (4) كتابة الدولة للتخطيط، القانون الجغرافي الوطني: دليل البلديات، الجزائر، مارس 1976.

- (5) المجلس الوطني للثورة الجزائرية، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، برنامج طرابلس 1962، جوان 1962، منشورات A.N.E.P (د. ت).
- (6) وزارة التجارة، النشرة الاقتصادية، عدد: 1، سنة: 1977، منشورات مديرية الدراسات والبرامج الإحصائية والتوثيقية، الجزائر (د. ت).
- (7) وزارة التجارة، حصيلة أشغال قطاع التجارة المنجزة خلال فترة: 1962-2012، الجزائر، مارس 2012.
- (8) وكالة الأنباء الجزائرية، ولايات في تطور، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989.

(د) الأشرطة المصورة (فيديوهات)

- (1) الإبراهيمي (أحمد طالب)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج9 المدة: 51.31د.
- (2) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج01، المدة: 52.49د.
- (3) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج03، المدة: 51.56د.
- (4) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج04، المدة: 49.37د.
- (5) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج08، المدة: 49.50د.
- (6) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج09، المدة: 49.43د.
- (7) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج10، المدة: 49.13د.
- (8) بن بلة (أحمد)، قناة الجزيرة القطرية، شاهد على العصر، ج12، المدة: 50.14د.
- (9) بن بلة (أحمد)، قناة الشروق tv، الرئيس الراحل أحمد بن بلة، ج3، المدة: 19.28د.
- (10) بن جديد (الشاذلي)، قناة البلاد، هل بهذه الكيفية نصلح أمورنا...؟ المدة: 04.45د.
- (11) بومدين (هوارى)، قناة تاريخ الجزائر ومصر، خطاب الرئيس بومدين في حرب 1967 بتاريخ: 29-10-2012، المدة: 08.25د.
- (12) تلفزيون بي بي سي، سنوات الحرب العراقية الإيرانية، 2010/09/17. المدة: 15.00د.
- (13) جابي (ناصر)، قناة الجزائرية الثالثة، سنوات الشاذلي، 2020-04-04، سا: 23.43 مساءً.
- (14) الجزيرة الوثائقية (قناة)، خطاب بومدين في 19 يونيو (جوان) 1965م، بتاريخ: 2014-11-01، المدة: 01.09د.

- 15) الجزيرة الوثائقية (قناة)، خطاب تأميم البترول والغاز 1971، ثائر بيني دولة - ج2، بتاريخ: 01-11-2014، المدة: 53.52 د.
- 16) الجزيرة الوثائقية (قناة)، سنوات الشاذلي بن جديد، 10-11-2017، المدة: 51.46 د.
- 17) روسيا اليوم (قناة)، رحلة في الذاكرة، (وثائقي)، بتاريخ: 30-08-2012، المدة: 02.21 د.
- 18) الشاذلي بن جديد، قناة الجزائرية الثالثة، خطاب الاستقالة، بتاريخ 23-09-2016، المدة: 03.03 د.
- 19) شيروف (محمد الصالح)، قناة الشروق نيوز، أوراق من الذاكرة، ج1، 31-03-2017، المدة: 08.43 د.
- 20) شيروف (محمد الصالح)، قناة الشروق نيوز، أوراق من الذاكرة، ج4، بتاريخ: 01-04-2017، المدة: 03.23 د.
- 21) عميمور (محيي الدين)، اختيار الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية (شريط فيديو)، قناة البلاد، منشور في: 09-05-2015، المدة: 03.37 د.
- 22) عميمور (محيي الدين)، قناة البلاد، لقاء حول كيفية وصول الرئيس بومدين إلى الحكم، بتاريخ: 08-05-2015، المدة: 04.42 د.
- 23) كافي (على)، تأسيس جمعية (ومدرسة) الفلاح بتقريت، لجنة الإعلام والاتصال التابعة لشعبة ج.ع.م بتقريت، جانفي 2015 م، المدة: 04.9 د.
- 24) نوميديا نيوز (قناة)، سيرة الشاذلي بن جديد، تاريخ النشر: 08-10-2012، المدة: 05.04 د.

هـ) الكتب العربية:

- 1) الإبراهيمي (أحمد طالب)، المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل (1989-1999)، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1999.
- 2) ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم)، الكامل في التاريخ. تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، ج6، 1995.
- 3) ابن خلدون (عبد الرحمن)، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر، بيروت، لبنان، مج7، 2000 م.
- 4) آدم (سميث)، ثروة الأمم، تر: حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، لبنان - أربيل، العراق، ج1، ط1، 2008.
- 5) الأشرف (مصطفى)، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر،

2007.

(6) براهيمى (عبد الحميد)، في أصول الأزمة الجزائرية: 1958-1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

(7) بن أشنهو (عبد اللطيف)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

(8) بن بله (أحمد)، مذكرات أحمد بن بله، كما أملاها على روبر ميلر، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، (د.ت).

(9) بن جديد (الشاذلي)، مذكرات الشاذلي بن جديد: ملامح حياة (1929-1979)، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر، الجزائر، ج1، 2012.

(10) بن خدة (بن يوسف)، جذور أول نوفمبر 1954م، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012م.

(11) بن دومة (محمد الطاهر)، أخبار وأيام وادي ريغ، تقديم وتحقيق محمد الحاكم بن عون، مذكره ماجستير (مخطوط) في التاريخ، السنة الجامعية: 2011/2012.

(12) بوحارة (عبد الرزاق)، منابع التحرير، تر: صالح عبد النوري وزهور ونيسي، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، دارالقصة للنشر، الجزائر، 2005.

(13) بورقعة (لخضر)، شاهد على اغتيال الثورة (مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة)، دار الحكمة، الجزائر، ط2، 2000.

(14) جالبريت (جون كينيث)، تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر، تر: أحمد فؤاد بلبع، مر: اسماعيل صبري عبد الله، عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2000.

(15) حربي (محمد)، حياة تحدٍ وصمود: مذكرات سياسية (1945-1962)، تر: عبد العزيز بوباكير وعلي قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.

(16) حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (موفم للنشر والتوزيع)، الجزائر، 2008.

(17) حيدوسي (غازي)، الجزائر التحرير الناقص، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 1997.

- 18) خوجة (حمدان)، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1982.
- 19) الدرجيني (أبو العباس أحمد بن سعيد)، طبقات المشايخ، تح: ابراهيم طلاي، ج1 (د.ت)
- 20) زبيري (الطاهر)، نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.
- 21) السعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1963 و1973)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 2013.
- 22) الشاوي (توفيق محمد)، مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي (1945-1995)، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998.
- 23) الشقيري (أحمد)، قصة الثورة الجزائرية، ط1، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، 2005.
- 24) الشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2003.
- 25) شيروف (محمد الصالح)، من قسنطينة إلى القاهرة: رحلة العذاب والأمل (مقالات عن الرئيس هواري بومدين)، منشورات مجلة الوحدة، الجزائر، ط1، 1996.
- 26) عباس (فرحات)، تشريح حرب (الفجر)، تر: أحمد منور، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2015.
- 27) عباس (محمد الشريف)، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار الفجر، الجزائر، 2005.
- 28) العدواني (محمد بن محمد بن عمر)، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1996م.
- 29) العقون (عبد الرحمان بن ابراهيم)، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر: 1947-1954، دار السائحي، الجزائر، ج3، ط2، 2008م.
- 30) عميمور (محيي الدين)، أيام مع الرئيس هواري بومدين وذكريات أخرى، ط1، دار إقرأ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1995م.
- 31) العياشي (عبد الله بن محمد)، الرحلة العياشية (1661-1663م)، تحقيق وتقديم: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، مج1، ط1، 2006م.
- 32) الفاسي (الحسن بن محمد الوزان) (المعروف بليون الإفريقي)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجّي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج2، ط2، 1983.

- 33) كافي (علي)، **مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري** (1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- 34) مصالي (الحاج)، **مذكرات مصالي الحاج (1898-1938م)**، تصدير عبد العزيز بونفليقة، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
- 35) ملاح (عمار)، **من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (د. ت).
- 36) ميرفي (روبرت)، **دروس مبسطة في الاقتصاد**، ترجمة: رحاب صلاح الدين، مراجعة: شيماء عبد الحكيم طه، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2013.
- 37) الملي (مبارك بن محمد)، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج1**، تقديم وتصحيح محمد الملي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (د. ت)
- 38) الملي (مبارك بن محمد)، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج2**، تقديم وتصحيح محمد الملي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (د. ت).
- 39) هارون (علي)، **خيبة الانطلاق أو فتنة صائفة 1962**، تر: الصادق عمّاري وآمال فلاح، مُر: مصطفى ماضي، دار القصبة.
- ثالثاً: المصادر باللغة الأجنبية:

A) Documents d'Archives

- Centre de documents et d' archives de la Wilaya d'Ouargla (C. D.A.W.O)

BOIT N°: 1566

- Lettre du S.Preffet de Tggt à M. Le Prefet de Departement des Oasis, N° 3615/D1/

I.4 ,Tggt le 4 juin 1969

Obj: Gestion et Fonctionnement de l'Hotèl nomade de Taibet

Ref: lettre N° 888/ J10/ G1 en: 23 Mai 1969. Le S.P Bouzaher

BOIT N°: 1571

- Lettre du M. Le S.Preffet de L'Arrondissement de Tggt à M. Le Prefet de W. Oasis

N° 51/ cab/ conf.

Obj: A/S certains agissement à Djamàa.

Ref: envois N°: 448/ cab. et 470/ et 489 Le: 25 Aout et 12 septembre 1970.

– Lettre du M. Le Prefet de W. Oasis N° 1847/ cab à M. Le S.Prefet de L'Arrondissement de Tggt Le: 21 juiet 1970

Obj: A/S d' un terrain appartenant à la commune..

– Lettre du M. Le Prefet de W. Oasis N° 163/ cab à M. Le S.Prefet de L'Arrondissement de Tggt Le: 20 janvier 1969

Obj: Demande d' attribution dr terrain..

– Lettre du M. Le Prefet de W. Oasis N° 197/ cab à M. Le S.Prefet de L'Arrondissement de Tggt LeM 07 Avril 1967.

Obj: Au Sujet du directeur de l' Hotèl du Hoggar

Ref: lettre N° 2157/ D.l/3/l.O du 29/03/1967

– Lettre du Sureté de Wilaya de Oasis Ouargla à M. Le S.Prefet de L'Arrondissement de Tggt , N° 8282/ S W/ R O.

Note d'information.

Obj: Aménagement de l'Hotèl communal de Touggourt (S.D)

– Lettre du Sureté de Wilaya de Oasis Ouargla à M. Le S.Prefet de L'Arrondissement de Tggt , N° 538/ S W/ R G. Le: 21 janvier 1972

Obj: A/S adjudication de l' Hotel Bédouin (Kheima) de Tggt.

– Archives Historiques de la Wilaya de Constantine (A.H.W.C)

Rapport de police, (**Juillet 1938**)

B) JOURNAL OFFICIEL:

1) JOURNAL OFFICIEL DE L'ETAT ALGERIEN, N° 3, 1^{ère} année, (Vendredi 20 juillet 1962).

2) JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE, N° 1,1^{ère} Année, (26 Octobre 1962).

3) JOURNAL OFFICIEL / R.A., N° 2, 2^{ème} Année, (Vendredi 11 janvier 1963).

- 4) JOURNAL OFFICIEL / R.A..., N° 17, 2^{ème} Année, (vendredi 29 mars 1963).
- 5) JOURNAL OFFICIEL / R.A..., N° 31, 2^{ème} Année (17 mai 1963).
- 6) JOURNAL OFFICIEL / R.A..., 2^o Année– N° 35,(Vendredi 31 mai 1963),
- 7) JOURNAL OFFICIEL / R.A..., N° 68, 2^{ème} Année, (18 septembre 1963).
- 8) JOURNAL OFFICIEL / R.A..., N° 82, (Mardi 05 novembre 1963)
- 9) JOURNAL OFFICIEL / R.A..., N° 98, 3^{ème} Année, (2 décembre 1964).
- 10) JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE. Lois et Décrets, 1946/03, TABLES MENSUELLES DU JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, IMPRIMERIE DES JOURNAUX OFFICIELS, PARIS, 1946.

C) Documents Administratives Officielles

- 1) BADR, D.F (S.P.A), Bilan d'exercice, **Rapport décembre 1988**.
- 2) Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique**, T3, 2018.
- 3) Direction de la Planification, Wilaya d'Ouargla, **Annuaire Statistique**, 1992.
- 4) Front de libération nationale: **Les textes fondamentaux de la révolution**, éd: A.N.E.P, Alger, 2008.
- 5) L'association Nationale des Moudjahidine de L'Armement et des Liaisons Générales, **Le MALG**, editions Gharnata, Algérie, 2014.
- 6) Ministère de l'information, **Programme de Tripoli**, Dossiers documentaires n°24, Alger, Jan 1976.
- 7) Ministre de la guerre, **Rapport au Président de la République Française**, Le Mobacher, N°: 5436, Samedi 02 mars 1912.
- 8) Office National des Ports, **Annuaire Statistique 1977**, Imprimerie O.N.P, Alger, (S.D)
- 9) Office National des Statistiques, O.N.S (1962–2011)
- 10) Résidence de La République, Les Textes Fondateurs de La République, La Déclaration du Congrès de Tripoli, Juin 1962.

D) Ouvrages

- 1) BENKHEDDA (BENYOUCEF), **L'ALGERIE A L'INDEPENDANCE: LA CRISE DE 1962**, IMPRIMERIE DAHLAB, ALGERIE, (S.D).
- 2) BOISNARD (Magali), Sultans de Touggourt, Librerie Orientaliste Paul Gueuthner, Paris,

1933.

3) BRAHIMI (ABDELHAMID), **L'ECONOMIE ALGERIENNE**, Defis et Enjeux, 2^{eme} Ed, Edition DAHLEB, Alger, 1991.

4) BRUNHES (JEAN), **L'IRRIGATION** SES CONDITIONS GÉOGRAPHIQUES, SES MODES ET SON ORGANISATION DANS LA PÉNINSULE IBÉRIQUE ET DANS L'AFRIQUE DU NORD, C. NAUD ÉDITEUR, Paris, 1903.

5) Burdeau (François), **Histoire de L'administration Française du 18^{ème} au 20^{ème} siècle**, Edition MONCHRISTIEN, Paris, 1989.

6) DIVEYRIER (HENRI), **SAHARA ALGÉRIEN ET TUNISIEN**, Journal de route, AUGUSTIN CHALLAMEL ÉDITEUR, LIBRAIRIE MARITIME ET COLONIALE, PARIS, 1905.

7) GODEFROY. P, **Programme des chemins de fer dans les Territoires du Sud :** situation, avenir et perspectives économiques de ces Territoires, TYPOGRAPHIE ADOLPHE JOURDAN, IMPRIMEUR-LIBRAIRE-ÉDITEUR, PLACE DU GOUVERNEMENT, ALGER, 1916.

8) Hurabielle (Jean), Au Pays du bleu Biskra et les oasis environnantes, (Septembre 1898) Augustain Challamel Editeur, Paris, 1899.

9) **Unconnu**, **LES OASIS DE L'OUED RIR EN 1856 & 1879**, Résumé des travaux de sondages exécutés dans le département de Constantine de 1878 à 1879, Imprimerie de L.MARL, Constantine, 1879.

10) MERCIER (Ernest), LA FRANCE DANS LE SAHARA 'ET AU SOUDAN, ÉDIT, ERNEST LEROUX, PARIS, 1889.

11) NOUSCHI (André), **La Naissance Du Nationalisme Algérien**, Les éditions de Minuit, 1962.

12) PERENNES (JEAN JACQUES), **Structures Agraires et Décolonisation Les Oasis de l'Oued Righ** (Algérie), Alger, O.P.U, 1979.

13) Rolland (Georges), **La Conquête du désert**, Biskra, Tougourt, L'Oued Rir (31 décembre 1888), Librairie coloniale, Paris, 1889.

14) Service historique de la Défense, **Historique de la compagnie saharienne d'Ouargla**, Imprimerie Librairie Militaire, Paris, 1920.

15) VICTOR BERRARD, **INDICATEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE**, 3^eEdi, ARNOLATE Imprimeur- Libraire, Constantine, CHALLAMEL AINE- Libraire, Paris, (s.d).

16) VIGNON (LOUIS), LA FRANCE DANS L'AFRIQUE DU NORD, ALGERIE ET TUNISIE,

LIBRAIRIE GUILLAUMIN ET C^{ie}, PARIS, (s.d).

رابعاً: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

- (1) أبو زكريا (يحي)، الحركة الإسلامية المسلّحة في الجزائر (1978-1993)، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1493هـ/1993م.
- (2) أجيرون (شارل روبير)، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت- باريس، 1982.
- (3) آيت حمّو (الطاهر)، رجال صنعوا التاريخ - لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، دار الخلدونية، الجزائر، 1432هـ-/2011م.
- (4) البعلبكي (أحمد)، المسألة الجزائرية أو الوعد الرائد في ريف الجزائر، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986.
- (5) بليل (محمّد)، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين (1881-1914)، دار سنجاق الدين للكتاب، بدعم وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.
- (6) بن أشنهو (عبد اللطيف)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- (7) بن خرف الله (الطاهر)، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962-1989) بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج1، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007.
- (8) بهلول (محمّد بلقاسم حسن)، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.
- (9) بهلول (محمّد بلقاسم حسن)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (10) بو الصفصاف (عبد الكريم)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطوّر الحركة الوطنية، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- (11) بوالصفصاف (عبد الكريم) وآخرون: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية، ج2، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008.
- (12) بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1997.

- 13) بوضياف (عمار)، **الوجيز في القانون الإداري**، دار ربحانة ، الجزائر، ط 2002.
- 14) بوعزيز (يحي)، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 15) بوعزيز (يحي)، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**، ط/خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 16) بوعزيز (يحي)، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- 17) بوعزيز (يحي)، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (من 1830 إلى 1954م)**، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 18) بوعزيز (يحي)، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 19) بوعزيز (يحي)، **من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954-1962)** ج1، مج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 20) بوقصة (كمال)، **مصادر الوطنية الجزائرية**، تر: ميشيل سطوف، دار القصبة للنشر، 2005.
- 21) تابليت (عمر)، **القاعدة الشرقية**، نشأتها وتطورها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، ط1، دار الألفية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 22) تركي رابح العمامرة، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956م)** ورؤساؤها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1425هـ/2004م.
- 23) الجابري (محمد صالح)، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس (1900-1962)**، الدار العربية للكتاب، تونس، الشركة الوطنية الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
- 24) جانقي (يعقوب علي) وأحمد (محمد الجاك) ، **مبادئ الاقتصاد**، ط1، منشورات مدرسة العلوم الإدارية، جامعة الخرطوم، السودان، 2009.
- 25) جغلول (عبد القادر)، **تاريخ الجزائر الحديث: دراسة سوسيولوجية**، ط2، السلسلة التاريخية، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1982.
- 26) جوليان (شارل أندري)، **إفريقيا الشمالية تسير (القوميّات الإسلامية والسيادة الفرنسية)** تر: المنجي سليم وآخرين...، الدار التونسية للنشر، تونس، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- 27) حاجي (عبد الرحمان)، **ورقلة تاريخ وحضارة**، الجزء الأول، (د.ت.ط).
- 28) حروش (رفيقة)، **الاقتصاد السياسي**، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

- (29) الحريري (محمد عيسى)، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، حضارتها وعلاقتها الخارجية بالمغرب والأندلس (160-296هـ)، ط3، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1408هـ-1987م.
- (30) الحسني الإدريسي (عبد الصمد بن الأخضر)، فهرس التاريخ السلطوي لإقليم وادي ريغ والخضوع تحت سلطة المتغلب من بني رستم إلى بني جلاب، الألوكة، 2015-2016م.
- (31) حليمي (عبد القادر)، جغرافيا الجزائر: الطبيعية، البشرية، الاقتصادية، ط1، مكتبة الشركة العربية، الجزائر، 1968م.
- (32) حمّاد (مجدى)، ثورة 23 يوليو 1952، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (22)، بيروت لبنان، يوليو 1993.
- (33) الخولي (أنطوي)، عن الثورة في الثورة وبالثورة: حوار مع بومدين، منشورات التجمع الوطني البومديني الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، (د. ت.).
- (34) دبلة (عبد العالي)، الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- (35) الدوري (محمد أحمد)، التخلف الاقتصادي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- (36) دويدار (محمد)، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1 (الأساسيات)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (م.و.ف.م) للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- (37) دينيس بيلي، معالم لتاريخ ورقلة (1872-1992) - مخطوط - ترجمة علي إيدر (د.ت.).
- (38) الذيب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990.
- (39) ربّوح (ياسين)، الأحزاب السياسية في الجزائر: التطور والتنظيم، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر (د.ت.).
- (40) زايد (مصطفى)، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980 : مدخل سوسيولوجي جديد لدراسة التعليم والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986.
- (41) الزبيري (محمد العربي)، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.
- (42) الزبيري (محمد العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسة)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب،

دمشق، سوريا، 1999.

(43) زغدي (محمد حسن)، شخصيات نموذجية في المقاومة والإصلاح والحركة الوطنية والثورة التحريرية، ط1، منشورات الجبر، الجزائر، 2009.

(44) زكي (محمد عادل)، نقد الاقتصاد السياسي، ط6، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، أبريل 2019.

(45) زوزو (عبد الحميد)، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

(46) زوزو (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر: دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

(47) زوزو (عبد الحميد)، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004.

(48) زبيحة (زيدان المحامي)، جبهة التحرير الوطني: جذور الأزمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

(49) زيتون (أحمد ضياء الدين)، مبادئ في علم الاقتصاد، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001.

(50) زيدان (جمال)، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

(51) ستورا (بنجامين)، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988م)، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012.

(52) سعد الله (أبو القاسم)، أفكار جامعة، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر، 1988.

(53) سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3 (1830-1954)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 1989.

(54) سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1996.

(55) سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م.

(56) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900م) ج1، طبعة خاصة، عالم

المعرفة، الجزائر، 2009.

(57) سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر 2009.

(58) سعيدوني (ناصر الدين)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

(59) سلامة (رمزي علي إبراهيم)، اقتصاديات التنمية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991.

(60) سلطان (أوجرة)، جذور الصراع في الجزائر، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

(61) السويدي (محمد)، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1986.

(62) السويدي (محمد)، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د . ت).

(63) شافو (رضوان)، المقاومة الشعبية بصحراء قسنطينة تقرأ وضواحيها أنموذجاً (1844-1875م)، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر 2016.

(64) شريط (عبد الله) والميلي (محمد)، الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965.

(65) شنييتي (محمد البشير)، الاحتلال الروماني لبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق م / 40 م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

(66) شنييتي (محمد البشير)، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

(67) شنييتي (محمد البشير)، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

(68) صايغ (يوسف عبد الله)، اقتصادات العالم العربي: البلدان العربية الإفريقية، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985.

(69) الصديق (محمد الصالح)، المصلح المجدد الإمام ابن باديس، لهذا حاولوا اغتياله، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2006.

(70) الصلابي (محمد علي)، الدولة الفاطمية، ط1، دار إقرأ للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 1428هـ/2006م.

- 71) عبد الحميد (حسين) ورشوان (أحمد)، التنمية: اجتماعيا ، ثقافيا ، اقتصاديا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- 72) عجة (الجيلالي)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 1428 هـ/2007م.
- 73) عجة (الجيلالي)، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار: الأنشطة العادية وقطاع المحروقات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر (د.ت).
- 74) عجة (الجيلالي)، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، (د.ت).
- 75) عدنان (السيد حسين)، الأزمة العالمية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1431هـ/2010م.
- 76) العربي (اسماعيل)، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- 77) عشي (علاء الدين)، مدخل القانون الإداري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- 78) العمامرة (سعد بن البشير)، هوارى بومدين: الرئيس القائد (1932-1978)، ط1، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، 1997.
- 79) عمراني (عبد المجيد)، جان بول سارتر والثورة الجزائرية ، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، (د. ت)
- 80) عمراوي (عبد الله)، معالم من تاريخ تقرت (782-1962م) كرونولوجيا، ط1، سامي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 81) عمرو (أحمد عمرو) وآخر، أحمد بن بيللا ابن شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، (د. ت).
- 82) عوادي (محمد)، معركة سوق أهراس (أم المعارك) 26 أبريل 1958، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2008.
- 83) العيسوي (حسن) ، تحرير السوق الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993.
- 84) غانم (محمد الصغير)، التوسع الفينيقي في غربي البحر المتوسط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (د.ت).
- 85) فركوس (صالح)، تاريخ الجزائر: من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، دار

العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 1426هـ/2005م.

(86) فضلاء (محمد الطاهر)، أعلام الجزائر: الرائد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي، مطبعة البعث، قسنطينة - الجزائر، 1967.

(87) فضيل (عبد القادر)، اللغة ومعركة الهوية في الجزائر، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

(88) فؤاد سيد (أيمن)، الدولة الفاطمية في مصر: تفسير جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2007.

(89) فيلاي (عبد العزيز)، صور ووثائق الإمام عبد الحميد بن باديس، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013.

(90) قادري (عبد الحميد إبراهيم)، التعريف بوادي ريغ، ط1، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، الآمال للطباعة، الوادي، الجزائر، 1999.

(91) قادري (عبد الحميد إبراهيم)، تقرت البهجة ماضياً وحاضراً، دار الوعي، روية، الجزائر، ط1، 2010م.

(92) قادري (عبد الحميد)، سنوات البارود بمنطقة المغير، منشورات مديرية الثقافة لولاية الوادي، الجزائر، 2014.

(93) قادري (عبد الحميد)، شخصيات وأعلام في الذاكرة: ترجمات وملاح علمية، دار الأوطان للثقافة والإبداع، الجزائر، 2017.

(94) قداش (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية.. ج1 (1919-1936)، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة - الجزائر، ط1، 2008.

(95) قداش (محفوظ)، تاريخ الحركة الوطنية.. ج2 (1939-1951)، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة - الجزائر، ط1، 2011.

(96) قدورة (زهية)، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985م.

(97) قنان (جمال)، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

(98) كواتي (مسعود)، تاريخ الجزائر المعاصر، وقائع ورؤى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

(99) روزنتال (م) وآخر، الموسوعة الفلسفية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط4، ديسمبر

1981.

(100) لعموري (عبد الحق)، الاقتصاد الجزائري: الازدهار أو الانهيار، منشورات دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 2015.

(101) لونيسي (ابراهيم)، أهمية الصحراء الجزائرية في استراتيجية الاستعمار الفرنسي، مداخلة ضمن فعاليات: الذكرى السابعة والثلاثين

(102) لونيسي (رابح)، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920-1954م)، ط 1، كوكب العلوم - الجزائر 2009.

(103) لونيسي (رابح)، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

(104) ماركس (كارل) وأنجلز (فريدريك)، الماركسية والجزائر، تر: جورج طرابيشي، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، آب (أوت) 1978.

(105) مالكي (أمحمد)، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، أوت 1994.

(106) مجموعة من الباحثين، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1437هـ/2015م (كذا).

(107) مجموعة من المؤلفين، الجزائر إلى أين؟ (1830 - 1992)، دار الكاتب العربي، ط1، 1992.

(108) محمد (عباس)، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954 - 1962)، دار القصة، الجزائر، 2007.

(109) مسعود (سميح)، الأزمة المالية العالمية نهاية الليبرالية الموحشة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

(110) مصالي (رشيد)، هواري بومدين الرجل اللغز، تر: فاطمة الزهراء قشي، محمد الأخضر الصبيحي، دار الهدى عين مليلة، الجزائر (د.ت).

(111) مطمر (محمد العيد)، هواري بومدين: رجل القيادة الجماعية، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2000.

(112) مقدم (سعيد)، الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- (113) مقالاتي (عبد الله)، موانيق ووثائق الثورة الجزائرية، الكتاب العاشر، شمس الزيبان للنشر، الجزائر، 2013.
- (114) مقالاتي (عبد الله)، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- (115) مناصرية (يوسف)، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897-1962م)، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- (116) مناصرية (يوسف)، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- (117) مناصرية (يوسف)، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- (118) مندور (أحمد محمد) وآخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، نشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2001.
- (119) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد ومخاطره (عرض وثائقي)، ط1، (م د ف) بيروت لبنان، 1978.
- (120) موهوبي (عبد القادر السائحي الإدريسي الحسني)، ومضات تاريخية لمدن وادي ريغ وميزاب ..، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ت).
- (121) مياسي (إبراهيم)، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1934) د.ت، دار هومة، الجزائر، 2009.
- (122) الملي (محمد)، ابن باديس وعروبة الجزائر، ط1، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر، 2012م.
- (123) نجاح (عبد الحميد)، منطقة ورقلة وتقرت وضواحيهما من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، منشورات جمعية الوفاء للشهيد، تقرت، 2003م.
- (124) نجلاء محمد إبراهيم بكر، مبادئ الاقتصاد، نيو برانت Niew Print للطباعة، (د.ت).
- (125) نوار (عبد العزيز سليمان) ونعني (عبد المجيد)، التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- (126) الهواري (عدي)، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1983.

ب) الرسائل الجامعية:

I - دكتوراه:

(1) بوضياف (محمد)، مستقبل النظام السياسي الجزائري، (أطروحة دكتوراه العلوم - مخطوط) إشراف: محمد سليم قلالة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

(2) بوعافية (رضا)، آليات تسيير العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، (أطروحة دكتوراه العلوم - مخطوط)، إشراف: زرارة صالح الواسعة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون عقاري، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، السنة الجامعية: 2017-2018م.

(3) خليفة (عبد القادر)، تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية: دراسة سوسيو- أنثروبولوجية لمدينة تقرت: وادي ريغ (أطروحة دكتوراه العلوم - مخطوط)، إشراف: برقوق عبد الرحمن، تخصص: أنثروبولوجيا اجتماعية وثقافية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2010/2011م.

(4) خيثر (عبد النور)، تطوّر الهيئات القيادية للثورة التحريرية (1954-1962) (أطروحة دكتوراه العلوم - مخطوط)، إشراف: حبّاسي شاوشي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006.

(5) شافو (رضوان)، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري، ورقة أنموذجاً: 1844-1962م (أطروحة دكتوراه العلوم - مخطوط)، إشراف: تلمساني بن يوسف، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، السنة الجامعية: 1432-1433هـ/2011-2012م.

(6) فركوس (ياسر)، الثورة الجزائرية في منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية): 1954-1962، [أطروحة دكتوراه - مخطوط]، إشراف: محمد مجاود، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجبيلي، اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، (د.ت).

(7) فكرون (عبد الحق)، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري - دراسة حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه - مخطوط)، إشراف: عمر فرحاتي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014م.

(8) مطمر (محمد العيد)، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع : هواري بومدين نموذجا (أطروحة دكتوراه - مخطوط) إشراف: أحمد بوزراع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية - قسم

علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2005/2004م.

(9) هيشر (أحمد التيجاني)، **مدى مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012م**، (أطروحة دكتوراه - مخطوط)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الموسم الجامعي: 2015-2016م.

II - ماجستير:

1- أحمد مسعود (سيد علي)، **تطور الثورة الجزائرية سياسياً وتنظيماً (1960-1961)** من خلال محاضر مجلسها الوطني المنعقد بطرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961، (مذكرة ماجستير - مخطوط) من كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، إشراف: محمد العربي الزبيري، السنة الجامعية: 2001-2002.

2- بودريوع (صبرينة)، **الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر: المرحلة البومدينية** أنموذجاً (1965-1978م)، (مذكرة ماجستير - مخطوط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2010-2011م.

3- بويهي (محمد)، **القطاع الفلاحي المسير ذاتياً ومشاكله المالية**، (مذكرة ماجستير - مخطوط)، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 1987م.

4- تاحي (اسماعيل)، **مولود قاسم نايت بلقاسم، نضاله السياسي ونظرته للهوية الوطنية (1927-1992)**، (مذكرة ماجستير - مخطوط)، من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2006-2007م.

5- جراية (محمد رشدي)، **الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث: 6100 ق.م - 1000 ق.م** (مذكرة ماجستير - مخطوط)، إشراف: عبد العزيز بن لحرش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ والآثار جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2007/2008م.

6- جرمولي (مليلة) **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات المطبقة عليها: دراسة حالة ولاية البويرة** (مذكرة ماجستير - مخطوط) من كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، إشراف: منصور بن لرنب، 1426هـ / 2005م.

7- حصري (طارق أحمد)، **التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي** (مذكرة ماجستير - مخطوط)، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، إشراف:

إعام الحياي، الموسم الدراسي: 1435هـ/2014م.

8- حمداني (الوناس)، **المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر**، (مذكّرة ماجستير - مخطوط)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 م.

9- شويشي (زهيّة)، **مجتمع القصور**: دراسة في الخصائص الاجتماعية والعمرانية والثقافية لقصور مدينة تڤرت (مذكّرة ماجستير - مخطوط) في علم الاجتماع الحضري، إشراف: اسماعيل بن السعدي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية: 2005/2006م.

10- الغول (الطاهر)، **مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية** (مذكّرة ماجستير - مخطوط) من جامعة الشهيد حمّ لخضر - الوادي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، إشراف: عاشوري قمعون، السنة الجامعية: 2013-2014م.

11- مرابط (الأخضر)، **حساسية الصحراء المنخفضة وانعكاسات التدخل البشري مقارنة بين منطقتي واد ريغ وواد سوف**: الأسباب والنتائج (مذكّرة ماجستير - مخطوط)، إشراف: علاوة عنصر، كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية، تخصص التهيئة الفيزيائية جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2005م.

ج) الدوريات والصحف

1) ابن حويلي (ميدني)، >> برامج المسخ المدرسي الاستعمارية وأثرها في اللسان الجزائري العربي الراهن << **مجلة المصادر**، المركز الوطني في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، عدد 21، السداسي الأول سنة 2010.

2) الأصفهاني (نبيه)، >> مفهوم الحزب الواحد في الجزائر بين النظرية والتطبيق << **مجلة السياسة الدولية**، س: 17، عدد 64، نيسان/أفريل 1981.

3) آكلي (زكية) وكافي (فريدة)، >> التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق << **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، (د.ت).

4) بطّاهر (علي)، >> سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر << **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد: 01، سد: 02 سنة: 2004.

5) بلحاج (صالح)، >> الثورة التحريرية والبلدان الاشتراكية << **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، عدد: 15 (2007).

- (6) بلفردى (جمال)، >> الجمعية الوطنية الجزائرية على عهد الرئيس بن بلة وإشكالية النهج السياسي: دراسة في التصور والممارسة << مجلة الباحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمّـه لخضر، الوادي، الجزائر، عدد 7، س: 05، جوان 2016 م .
- (7) بلفردى (جمال)، >> ثورة أم حرب تحرير؟ جدلية تحديد المفهوم عند مؤرخي الثورة "حربي - مينيي- إسنهانس" << مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، عدد: 01، يونيو 2010م.
- (8) بن عيشة (باديس)، >> في نشأة الدولة والاقتصاد في الجزائر - أية مقارنة للتحليل؟ << مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد: 03، 2004.
- (9) بوسعد (الطيب)، >> الصحراء الجنوبية الشرقية الجزائرية من خلال المصادر الجغرافية الإسلامية وكتب الرحلات المغربية خلال العهد العثماني: وادي ريغ نموذجا << مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، عدد: 15، 2011 م .
- (10) بوضياف (محمّد)، >> الثقافة السياسية في الجزائر << مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمّد خيضر بسكرة، عدد 11، ماي 2007.
- (11) بوعزيز (يحي)، >> وثائق جديدة عن دور محيي الدين بن الأمير عبد القادر في ثورة 1871م << مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، عدد: 38، س: 05، أكتوبر 1976م.
- (12) بولكعبيات (إدريس)، >> تجربة الجزائر في التنمية: قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد << مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة 1، الجزائر. عدد 17، جوان 2002،
- (13) جبلي (الطاهر)، >> الواقع العسكري للثورة الجزائرية في المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): 1954-1956 << دورية كان التاريخية، عدد: 27، س: 08، مارس 2015.
- (14) حضري (يمينة بن صغير)، >> سياسة التوغّل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ << مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، عدد2، مجلد7، 2014م.
- (15) خروف (حميد)، >> سياسة التنمية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية << مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002.
- (16) دحدي (سعود)، >> ثورة الشريف محمد بن عبد الله في الصحراء الجزائرية << مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، عدد1 يونيو 2010.
- (17) درّار (أحمد)، >> التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال << مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، عدد 08، مج: 03، ماي - جوان 1972.

- 18)دهاش (الصادق)، << نتائج ثورة 1871 وأبعادها ومظاهرها >> **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، عدد: 14، سد: 02، 2006.
- 19)رمّاش (صبرينة)، << المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: نظرة سوسيولوجية تحليلية >> **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة 1، الجزائر، عدد 43، مج: "ب"، جوان 2015.
- 20)زواري أحمد (جمال)، << علاقة الإمام عبد الحميد بن باديس بعلماء وادي سوف قبل تأسيس جمعية العلماء: الشيخ الطاهر العبيدي نموذجاً >> **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، عدد 7 س: 5، جوان 2016.
- 21)سعد الله (عمر)، << الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني >> **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، عدد: 14، السادس الثاني 2006.
- 22)سعود (الطاهر)، << أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر >> **مجلة سياسات عربية**، عدد: 24، جانفي 2017.
- 23)سعيدوني (ناصر الدين)، << الصحراء الجزائرية بين رغبة الفرنسيين بالاحتفاظ بها وإصرار الجزائريين على عدم التنازل عنها >>، **مجلة الدراسات التاريخية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر 2، عدد: 14، 2012م.
- 24)شافو (رضوان)، << الثورة التحريرية بمنطقة وادي ريغ من خلال الروايات الشفوية وتقارير الإدارة الاستعمارية >> **مجلة عصور جديدة**، مختبر البحث التاريخي - تاريخ الجزائر، جامعة وهران، الجزائر، عدد: 16-17، 2014-2015م.
- 25)شافو (رضوان)، << الحملة العسكرية الفرنسية على منطقة وادي ريغ وردود الفعل الشعبية 1875-1854 >> **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، عدد 14، مارس 2014.
- 26)شخصية العدد، << الزعيم الجزائري هواري بومدين >> **مجلة إفريقيا قارتنا**، تعنى بالتطورات السياسية والاقتصادية والآداب والفنون والرياضة الإفريقية، مصر، عدد: 03، مارس 2013م.
- 27)شعباني (محمد) << مهزلة المهازل >> **جريدة "صدى الجبال"**، عدد: 2، الجزائر، 1962.
- 28)صواليلي (حفيظ) وبشار (سعيد)، << شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر >> **جريدة الخبر**، الجزائر، 23 أغسطس (أوت) 2015.

- 29) العربي (إسماعيل)، << مسالك الإسلام والعربية إلى الصحراء الكبرى >> مجلة الثقافة، عدد 62، س: 11، مارس - أفريل 1987م.
- 30) عنصر (العايشي)، << التصنيع وتشكل الطبقة العاملة في الجزائر >> سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1999.
- 31) غاوي (أحمد)، << التقسيم الإداري كمدخل لتمكين الحكامة في الجزائر >>، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة، الجزائر، عدد: 12، 18 جانفي 2018.
- 32) غربي (علي)، << واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي >>، سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 1999.
- 33) غنابزيّة (علي)، << دور وادي سوف في معركة المقارين 1854م وأثارها على المقاومة المسلحة في المنطقة الجنوبية الشرقية >> مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، عدد 1 يونيو 2010، 2010.
- 34) فيلاي (صالح)، إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية (دراسة) في سلسلة كتب المستقبل العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أوت 1999.
- 35) قاصري (محمد السعيد)، << المدرسة الكتانية بقسنطينة صرح يُصارع النسيان >> مجلة عصور جديدة، عدد: 18 خاص بمدينة قسنطينة، صيف أوت: 1436هـ/2015م.
- 36) قبائلي (آمال)، << قانون الطوارئ بالجزائر سنة 1955م >>، مجلة المصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، عدد 17 السداسي 1/ سنة 2008.
- 37) قصيبة (أحمد بوزيد)، << بن ناصر بن شهرة أحد أبطال ثورة 1871م >>، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، عدد: 06، س: 01، الجزائر، 1972.
- 38) كربالي (بغداد)، << نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر >> مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 8، سنة 2005.
- 39) كواري (علي خليفة)، << حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية >> مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، عدد 27، ماي 1981.
- 40) لونيسي (ابراهيم)، << أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن 19 من خلال جريدة المبشر >> مجلة المصادر، المركز الوطني في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، عدد 19، السداسي الأول سنة 2009.

41) مصمودي (نصر الدين)، >> الولاية السادسة التاريخية في مواجهة الاستراتيجية الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية في عهد الجنرال ديغول: 1958-1962م << مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، عدد: 19، جوان 2016.

42) مناصرية (يوسف)، >> تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية << مجلة "عصور"، مخبر البحث التاريخي، جامعة وهران، الجزائر عدد: 6 - 7، جوان - ديسمبر 2005م.

43) هلايلي (حنيفي)، >> الحركة الإسلامية في الجزائر - قراءة في ثلاثية: الدعوة، العمل السياسي، العنف المسلح << مجلة "عالم الغد"، المركز الأكاديمي للدراسات الإعلامية وتواصل الثقافات، فيينا، النمسا، عدد: 03، شتاء 2005.

44) هشماوي (مصطفى)، >> جذور نوفمبر 1954 في الجزائر <<، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010.

45) ونّاس (المنصف)، >> الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988، <<، سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

46) يحيوي (جمال)، >> الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام << مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، عدد 5، 2001.

47) يوسف (ناصر)، >> التبعية الاقتصادية وأثرها في صنع القرار السياسي: دراسة حالة الجزائر << سلسلة كتب المستقبل العربي (II)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

د) الملتقيات العلمية

1) بن معمر (محمد)، >> علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية بالجزائر <<، الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، بتاريخ: 23-24 أفريل 1998م، منشورات الجمعية التاريخية: الوفاء للشهيد تقرت، ط1، الآمال للطباعة، وادي سوف، الجزائر، 1999م.

2) بن يحيى (محمد)، >> معركة القصور: قراءة توثيقية <<، الندوة التاريخية الأولى: معركة القصور - نحو توثيق التاريخ - المنعقدة يوم الاثنين 27 أوت 2012 الموافق 09 شوال 1431 هـ بالقصور بلدية المقارين ولاية ورقلة.

3) بوبابية (عبد القادر)، >> دور الرحالة والمستكشفين في عملية التوسع الفرنسي في الصحراء

الجزائرية: 1827-1877م >>، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.

(4) بوعزيز (يحي)، >> **أضواء على كفاح الشريف بوشوشة >>** الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.

(5) حضري (يمينة)، >> **الحياة الاقتصادية بمنطقة وادي ريغ >>** الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، بتاريخ: 23-24 أبريل 1998م، الجمعية التاريخية: الوفاء للشهيد تقرت، ومديرية الثقافة لولاية ورقلة، ط1، الآمال للطباعة، وادي سوف، الجزائر، 1999م.

(6) خليفي /كذا/ (عبد القادر)، >> **الصحراء الجزائرية في إتفاقيات إيفيان >>** الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.

(7) شرف الدين (أحمد رضوان)، >> **وادي ريغ الاحتلال والاستعمار الزراعي من خلال كتاب... >>** الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.

(8) عباس (عمار)، >> **أحمد بن بلة الرئيس في ظل الجزائر المستقلة - دستور الجزائر 1963: دراسة لإجراءات الإعداد والمضمون >>** الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بُعْدِيهِ الوطني والدولي يومي 3 و4 ديسمبر 2016 جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016.

(9) عبد الجواد (محمد الطاهر)، >> **تقرت (عاصمة وادي ريغ) أيام بني جلاب >>** الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، بتاريخ: 23-24 أبريل 1998م، منشورات الجمعية التاريخية: الوفاء للشهيد تقرت، ط1، الآمال للطباعة، وادي سوف، الجزائر، 1999م.

(10) غربي (الغالي)، >> **جيش التحرير الوطني >>** الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني - وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

(11) الغول (الطاهر)، >> **بلدة القصور: تاريخها وبعض أعلامها ومشايخها >>** الملتقى الوطني الأول:

- قصور وأعلام وادي ريغ، تنظيم: جمعية أعيان بلدية تبسبت - تقرت يومي 1 و 2 أكتوبر 2016.
- 12) قادري (عبد الحميد إبراهيم)، << التركيبة البشرية لسكان وادي ريغ أيام بني جلاب >> الملتقى التاريخي الثالث حول فترة حكم بني جلاب بمنطقة وادي ريغ، بتاريخ: 23-24 أبريل 1998م، الجمعية التاريخية: الوفاء للشهيد تقرت، ط1، الآمال للطباعة، وادي سوف، الجزائر، 1999م.
- 13) قاسمي يوسف، << قراءة سياسية وقانونية في بيان أول نوفمبر 1954 >> الملتقى الدولي: الثورة التحريرية الكبرى (1954-1962) "دراسة قانونية وسياسية" بتاريخ 2 - 3 ماي 2012، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- 14) قمعون (عاشوري)، << موقف كتلة المحافظين من الوجود الاستعماري الفرنسي 1900 - 1919م >>، الملتقى الطلابي الأول في التاريخ السياسي، "إرهاصات الفكر التحرري في الجزائر قبل ظهور نجم شمال إفريقيا"، المركز الجامعي بالوادي، بتاريخ: 25 و 26 أبريل 2011.
- 15) كواتي (مسعود)، << مهمة ليون روش في مدينة تقرت >> الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.
- 16) محمد الشريف (سيدي موسى)، << الصحراء الجزائرية ومفاوضات إيفيان الأولى >> الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.
- 17) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، << فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية >>، سلسلة الملتقيات، الجزائر، 1996م.
- 18) مصطفى (عبد اللطيف) وبن سانية (عبد الرحمان)، << انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقوى الاسلامي >>، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، يومي 23-24 فبراير (فيفري) 2011م، المركز الجامعي - غرداية، الجزائر.
- 19) مصلحة البحوث والأرشيف لمديرية الثقافة لولاية ورقلة، << ثورة الشريف محمد بن التومي (بوشوشة): 1869-1875م >>، الملتقى الوطني الثالث حول: التوسع الفرنسي في الصحراء الجزائرية (مقاومة الشريف بوشوشة)، مديرية الثقافة لولاية ورقلة وجمعية الانتفاضة الشعبية لـ 27 فبراير 62 التاريخية بورقلة، مؤسسة أشغال الطباعة بورقلة، الجزائر، 2000.

20) هلايلي (حنيفي)، << استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد: بين الضرورة والاختيار >> الملتقى الخامس حول نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسية العربية بين الصعود والانحدار، ط1، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، آذار (مارس) 2005.

21) يحيياوي (مسعودة)، << محمد ابراهيم بن تومي، المدعو: بوشوشة >> الملتقى التاريخي ببلدية تقرت من المقاومة الشعبية إلى ثورة التحرير: (1854-1954م)، يومي 29-30 ديسمبر 2004م.

خامساً: المراجع باللغة الأجنبية

A) Ouvrages

- 1) Agéron (Charles Robert), Les Origines de la guerre d'Algérie, Ed Fayard, Paris, 1962.
- 2) Boulsane (Abdelkader), **Les gouvernement de l'Algerie 1962-2006**, Edition houma, Alger, 2007.
- 3) Breton (Jean Marie), **La Fonction Publique**, Edétion EDICEF, Canada, 1990.
- 4) KADDACHE (Mahfoud), **L'Algérie des Algériens, de la Préhistoire à 1954**, EDIF, Alger, 2000.
- 5) KHADRAOUI (Abderrazzak), **Eaux et sols en Algérie: gestion et impact sur l'environnement**, les presses de l'imprimerie Houma, Alger, 2006.
- 6) LAMCHICHI (Abderrahim), **L'ALGERIE EN CRISE: crise économique et changements politiques**, Editions L'Harmattan, PARIS (s.d), .
- 7) LEON NIOX (Gustave), **Algérie Géographie Physique**, Librerie Militaire de Boudoin, Paris, 1884.
- 8) Mangin E., Notes sur L'histoire de Laghouat, in Revie Africaine, N°38, 1894.
- 9) Meynier (Gilbert), **Histoire Intérieur du FLN (1954-1962)**, CASBAH Editions, Alger, 2003.
- 10) Nachida Bouzidi, **Le Monopole d'état sur le commerce extérieur**, O.P.U, Alger, 1988.
- 11) PILLET (Denys), **REPERES POUR L'HISTOIRE DE OUARGLA (1872-1992)** – Manuscrit– (S.D).
- 12) René (Duchac), **Révolution et socialisme en Tunisie et en Algérie**, Anuaire de l'Afrique du Nord, CNRS, Paris, 1967.
- 13) Romey (Alain), **Histoïr, Mémoire et Sociétés, L'exemple de N'goussa: Oasis Berberophone du Sahara (Ouargla)**, L'HARMATTAN, PARIS, 1992.

- 14) SALAH BEY (Anisse), **L'Assemblée Nationale Constituante Algérienne**, Annuaire de L'Afrique du Nord, CNRS, Paris, 1964.
- 15) STORA (Benjamin) et DAOUD (Zakia), **FERHAT ABBAS une autre Algérie**, CASBAH EDITIONS, Alger, 1995.
- 16) TAIEB (Essaid), **droit de la fonction publique**, édition HOUMA, Alger, 2003.
- 17) Tlemçani (Rachid), **Elections et élites en Algérie**, CHIHAB EDITIONS, Alger, 2003.

B) Thèses Universitaires

- 1) Abdelkader (Allam), **Étude de la diversité biologique des plantes cultivées des palmeraies de la région du Haut Oued Righ**, Thèse de doctorat–Manuscrit, Université Kasdi Merbah, Ouargla, 2014 – 2015
- 2) Aghrout (Ahmed) & Bougherira (Redha M), **ALGERIA IN TRANSITION REFORMS AND DEVELOPMENT PROSPECTS**, Foreword by PROFESSOR JOHN KEIGER University of Salford, 1st published, Routledge Curzon, LONDON AND NEW YORK, 2004.
- 3) BETTAHAR (ASSMA), **ASPECTS QUALITATIFS DES EAUX DE LA REGION DE TOUGGOURT (NAPPES DU COMPLEXE TERMINAL ET CONTINENTAL INTERCALAIRE)** Sud–Est de l'Algérie, **MEMOIRE DE FIN D'ETUDE**, Option: Hydrogéologie, UNIVERSITE KASDI MERBAH – OUARGLA –ALGERIE, Année Universitaire: 2012–2013.
- 4) MERROUCHI (Lounès), **CARACTERISATION D'UN AGROSYSTEME OASIEN**, EVOLUTION ET PERSPECTIVES DE DEVELOPPEMENT, Cas de la vallée de l'Oued–Righ, Mémoire (Magistère), Spécialité : Agronomie Saharienne, Option : Gestion des Ago–systèmes Sahariens, UNIVERSITE KASDI MERBAH– OUARGLA, ALGERIE, Année Universitaire: 2008–2009.
- 5) Talahite (Fatiha), **REFORMES ET TRANSFORMATIONS ECONOMIQUES EN ALGERIE**, **Rapport en vue de l'obtention du diplôme HABILITATION À DIRIGER DES RECHERCHES**, UFR de Sciences économiques et de gestion, Université Paris 13–Nord, 29 janvier 2010.

C) Journaux et Magazines

- 1) **FERAUD (Charles)**, Notes historiques sur la province de Constantine, Les Ben Djellab Sultans de Tougourt, in Revue Africaine N° 23, 1879.
- 2) **La conscription des indigènes**, La Dépêche Algérienne, N°: 8473, Samedi 10 octobre

1908.

3) **La loi de deux ans et la question indigène**, Le Temps, N°: 16987, Vendredi 27 Décembre 1907.

4) **La loi de deux ans et la question indigène**, Le Temps, N°: 17002, Dimanche 12 Janvier 1908.

سادساً: المعاجم والقواميس

(1) ابن منظور (محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، **لسان العرب**، باب الدال، فصل القاف، دار صادر، بيروت، لبنان.

(2) بوالصفصاف (عبد الكريم) وآخرون : **معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج 1 مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة 2002.

(3) حمّاد (نزيه)، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، ط2، دار القلم، دمشق، 1435هـ / 2014م.

(4) الحموي (ياقوت)، **معجم البلدان**، تحقيق فريد عبد العزيز جُنحي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1410هـ / 1990م.

(5) الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم)، **المعجم الكبير**، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، 1404هـ / 1983م.

(6) قاضي (هشام)، **الموسوعة الذهبية لأشهر المصطلحات**، دار الجزيرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

(7) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، قسم المعاجم والقواميس، مكتبة الشروق الدولية، (د. ت)

(8) معجم الدوحة التاريخي للغة العربية (قاموس إلكتروني).

(9) معجم المعاني الجامع (قاموس إلكتروني).

(10) نويهض (عادل)، **معجم أعلام الجزائر: من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

سابعاً: المحادثات والمقابلات:

(1) محادثة مع هباز محمد بن عبد القادر، (مولود بالقصور خلال 1932 ومتوفى في 2018) فلاح مستفيد من الحياة العقارية الفلاحية، الموضوع: استصلاح الأراضي والتملك العقاري الفلاحي حسب قانون 83-18 (13 أوت 1983)، المقابلة بتاريخ: 09 و 10/09/2016م

- (2) محادثة مع بروسي الجمعي بن بشير (مولود خلال 1926 ومتوفى في فيفري 2014) عامل بالمستثمرة النموذجية بسيدي مهدي ومتقاعد من عمال بلدية المقارين، قيم على المسجد العتيق بالقصور، الموضوع: التعليم المسجدي في السنوات الأولى للاستقلال، تاريخ المقابلة: 2010/10/05م.
- (3) محادثة مع محمد الهاشمي بوحفص (من مواليد 23 مارس 1955 بمازر - جامعة، على قيد الحياة)، مدير التعليم المتوسط - متقاعد، الموضوع: التعليم المدرسي في بدايات الاستقلال، بتاريخ: 2019/10/22.
- (4) محادثة مع بن حميدة يوسف بن المولدي (مولود في 1976/04/30 بتقرت، على قيد الحياة) مسؤول لجنة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة، شعبة ج.ع.م.ج بتقرت، الموضوع: تأسيس جمعية (مدرسة) الفلاح سنة 1946 في تقرت، تاريخ المحادثة: 2020/05/02م.
- (5) محادثة مع الطاهر بن السعيد البدوي (من مواليد 1952 بالقصور - بلدية المقارين، على قيد الحياة) متقاعد من وزارة الشؤون الدينية، الموضوع: التعليم المدرسي والمسجدي في السنوات الأولى للاستقلال، تاريخ المحادثة: 2010/10/05م و 2016/09/15م.
- (6) محادثة مع هباز عبد القادر بن علي (المولود في 1953/03/16 على قيد الحياة)، عسكري سابق ومتقاعد من مؤسسة كهريف، الموضوع: انتماء شباب منطقة وادي ريغ لأسلاك الجيش الوطني الشعبي في عهد حكم الرئيس هواري بومدين، تاريخ المقابلة: 2020/05/13م.
- (7) محادثة مع محمد بوهلال (المولود في 1960-04-14 بتماسين، على قيد الحياة)، متقاعد من سلك التعليم، الموضوع: توجه طلبة منطقة وادي ريغ للدراسة في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، تاريخ المحادثة: 2020-11-07م.
- (8) محادثة مع أحمد خويلدي (المولود في 1963-08-29 بالمقارين، على قيد الحياة)، أستاذ محاضر في التعليم العالي، الموضوع: توجه طلبة منطقة وادي ريغ للدراسة المعهد العالي لأصول الدين بالجزائر العاصمة، تاريخ المحادثة: 2020-11-01م.
- (9) محادثة مع عبد السلام حمصي (المولود في 1963-01-30 بتقرت، على قيد الحياة)، متقاعد من سلك التعليم الثانوي، الموضوع: توجه طلبة منطقة وادي ريغ للدراسة المعهد العالي لأصول الدين بالجزائر العاصمة، تاريخ المحادثة: 2020-11-03م.
- (10) مقابلة مع عبد الحميد قادري (المولود في 1944-07-03 بسيدي خليل، المغير، على قيد الحياة)، متقاعد من سلك التعليم المتوسط ومؤلف في تاريخ وادي ريغ، الموضوع: التحولات الاجتماعية بمنطقة

وادي ريغ بعد الاستقلال، تاريخ المحادثة: 17-10-2020م.

11) مقابلة مع محمد ديبيلو (المولود في 10-05-1977 بتقديدين، جامعة، على قيد الحياة)، أستاذ التعليم الثانوي، الموضوع: التحولات الاجتماعية بمنطقة جامعة وضواحيها بعد الاستقلال، تاريخ المحادثة: 05-09-2020م.

12) مقابلة مع حشاني عروك (المولود في 08-06-1966 بالأغفيان، جامعة، على قيد الحياة)، عامل بالمركز التقني للزراعة الصحراوية بالأغفيان، الموضوع: مرحلة تعليمه الابتدائي بمدرسة الأغفيان، تاريخ المحادثة: 05-09-2020م.

13) مقابلة مع محمد بن عبد الحميد بن الزاوي المدعو: حمّـه سليمان (المولود في 14-01-1943 بسيدي سليمان، على قيد الحياة)، متقاعد من سلك الفلاحة، مهاجر سابق إلى فرنسا، موضوع المقابلة: حول تأسيس المزرعة والقرية الفلاحية، بتاريخ: 05-11-2020م.

14) مقابلة مع محمد الصغير نصيب (المولود في 08-09-1946 بالقصور، على قيد الحياة)، مهاجر سابق إلى فرنسا، موضوع المقابلة: حول عودة المهاجرين في الثمانينيات من القرن الـ 20، بتاريخ: 12-09-2020م.

ثامناً: المواقع الإلكترونية

1) بن جديد (الشاذلي)، حديث صحفي، في صحيفة الجزائر الجديدة، بتاريخ: الاثنين 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، على رابط: www.eldjazairdjadida.dz.

2) بوكّـة (عبد الرزاق)، حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (د.ت) موقع ألترا الجزائر، متاح على رابط: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com>.

3) حُسين (أحمد إلياس)، الإباضية في المغرب العربي، موقع الاستقامة، متاح على رابط: <http://www.istiqama.net>.

4) حمزة (عصام)، مفهوم الكولونيالية: كيف تستعيد العالم باسم الحرية؟ (د. ت) في موقع إضاءات، متاح على رابط: <https://www.ida2at.com>.

5) خليفة (عبد القادر)، مدن الصحراء الجزائرية: "قصور الأمس - اليوم مدن" موقع الأرشيف المفتوح متاح على رابط: <https://halshs.archives-ouvertes.fr>، 28 جوان 2009.

6) رضوان شافو، ومعاذ عمران، محطات من تاريخ بلادي، (الأصدقاء للتصوير والخدمات الإعلامية)، 21 يوليو - جويلية 2020، متاح على رابط: www.findglocal.com.

- (7) الطائي (عبد الرزاق خلف محمد)، << تحولات قطاع الزراعة الجزائري في عهد الاستقلال >> **مجلة صوت الوطن**، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، العراق، تاريخ النشر: 2010/06/03، متاح على رابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com>.
- (8) موقع الجزيرة نت بعنوان: **هوارى بومدين**، بتاريخ: الثلاثاء 1432/01/16 هـ / 2010/12/21 م، متاح على رابط: www.algazeera.net.
- (9) موقع المرسال، **الاستعمار والكولونيالية** (د.ت) متاح على رابط: <https://www.almrsal.com>.
- (10) موقع المكتبة الوطنية الفرنسية Bibliothèque nationale de France / gallica.bnf.fr.
- (11) صور رؤساء الجمهورية الجزائرية من موقع ويكيبيديا، على رابط www.wikipedia.org.
- (12) يحي (أبو زكريا)، **الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة**، موقع "ناشري" متاح على رابط: www.nashiri.net، يوليو 2003.

الفهارس العامة

فهرس الأعلام

(أ)

- إبراهيم لقماري 97
ابن الأثير 367، 72
ابن الدين الأغواطي 102، 75
ابن باديس 383، 379، 230، 95، 71
ابن خلدون 367، 298، 102، 101، 75، 67، 66
ابن منظور 397، 27
أبو القاسم سعد الله 378، 369، 116، 102، 93، 89، 88، 84، 75، 66، 61
أحمد الشَّقِيرِي 60
أحمد بن بلة 2، 3، 14، 20، 38، 42، 43، 45، 46، 62، 119، 122، 123، 124، 129، 131
132، 141، 161، 166، 168، 170، 183، 185، 186، 188، 189، 247، 248، 253
312، 315، 323، 324، 335، 366، 367، 374
أحمد بن جلاب 73، 74
أحمد بومنجل 124، 129
أحمد توفيق المدني 74
أحمد دراية 218
أحمد طالب الإبراهيمي 14، 39، 250، 252، 365، 367
أحمد غزالي 131، 218، 259، 285، 286، 288
أحمد محساس 129، 131، 141، 192
آدم سميث 15، 28، 367
أرسطو طاليس 27
أرسطو 27، 29
إسماعيل مصرلي 84
الآغا علي باي 81
امرئ القيس 26
الأمير عبد القادر 82، 84، 88، 92، 93، 103، 230، 296، 298، 387
أوزقان عمّار 45، 124، 129، 131، 141، 169
آيت أحمد 123، 137

(ب)

- الباي محمّد 81
بشير بومعزة 124، 129، 131
بلقاسم الشريف 129
بن التومي 45، 91، 94، 394
بن بابية 89
بن بلّة 3، 17، 18، 20، 42، 43، 46، 47، 49، 57، 119، 122، 123، 124، 129، 131،
132، 133، 141، 142، 148، 158، 161، 166، 169، 172، 177، 179، 180، 184،
185، 186، 187، 188، 189، 191، 192، 213، 222، 241، 248، 313، 367، 387،
392، 393
بن خدة بن يوسف 368
بن سالم 93، 248
بن شهرة بن ناصر 82، 92، 93، 94، 390
بن قُبي (قُبي) 82، 91، 92
بن يوسف بن خدة 122، 368، 374
بنجامين ستورا 121، 122، 123، 132، 133، 152، 171، 173، 257، 378
بوحوش عمار 70، 81، 124، 375
بوخرّوبة محمد 184
بوشوشة الشريف 17، 79، 81، 82، 83، 84، 91، 92، 93، 94، 103، 112، 392، 393،
394
بوعلام بن حمّودة 261، 278
بول سامويلسون 28
بومدين 4، 14، 18، 41، 46، 49، 57، 68، 132، 184، 185، 186، 187، 188، 189،
190، 191، 192، 201، 202، 213، 217، 218، 222، 224، 225، 232، 235، 239،
240، 241، 246، 247، 248، 249، 251، 253، 254، 256، 257، 277، 286، 313،
353، 366، 376
بيجو 88، 89
بينو 60

(ت)

توفيق المدني 64، 67، 71، 73، 101، 110، 112، 124، 129، 168

توفيق محمد الشاوي 369

تيجاني هدام 131، 168

(ج)

جمال عبد الناصر 185

جمال قنان 79، 85

جوليان 376

جون هورابيل 113

جيمس ستيوارت 29

(ح - خ)

الحاجة الزهرة 90

حمدان خوجة 61

حمّو بن حرز الله 84

حمّي لخضر 98

خُبزي محمد 45، 124

خُرّاشة بن عمرو العبّسي 26

(د)

الدرجيني 66، 72، 368

دو لأكروا 83، 84، 87

دوفيك 106، 115

دي بورمون 60، 61

دي فو 80، 82، 87

ديغول 25، 86، 391

(ر)

رابح بيطاط 129، 213، 250، 324

روبرت ميرفي 29، 370

روني كاييه 78

ريغ 18، 20، 61، 62، 64، 66، 71، 83، 86، 88، 91، 94، 97، 98، 104، 105،

106، 117، 380، 386

(س)

السعيد بوالشعير 369، 187

سلمان الجلابي 91، 88، 82، 81، 80

سليمان الشيخ 369، 286، 285

السنوسي علي 96، 90، 89

سي الحواس 97

(ش)

الشاذلي بن جديد 2، 5، 15، 18، 20، 21، 49، 50، 51، 56، 57، 62، 68، 213، 60،

246، 247، 248، 249، 250، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260،

262، 264، 265، 267، 278، 281، 282، 284، 288، 289، 290، 312، 314، 324،

354، 366، 367، 368، 394

شال 203

الشريف محمد بن عبد الله 80، 81، 88، 89، 90، 93، 388

الشيخ محمد العيد 82

شيروف 369، 184

(ص)

صادق بطل 131

صافي بوديسة 131

صالح فركوس 70

(ط)

الطاهر العبيدي 388، 95

الطاهر بلحسن 168

الطاهر زبيري 15، 137، 186، 257، 368

الطبراني 397، 27

(ع - غ)

عبد الحفيظ بوصوف 185

عبد الحميد إبراهيم قادري 16، 67، 71، 73، 74، 77، 78، 83، 85، 91، 95، 96، 100، 104،

105، 165، 169، 227، 380، 381، 393

عبد الحميد براهيم 14، 50، 250، 253، 254، 258، 259، 260، 261، 262، 265،

276، 278، 285، 288، 324، 367

- عبد الرحمن الجلابي 80
عبد الرحمن بن حميدة 124
عبد السلام بلعيد 192
عبد العالي دبله 11، 133، 134، 135، 177، 377
عبد العزيز بوتفليقة 124، 253، 369، 374
عبد العزيز معاوي 192، 213
عبد القادر موهوبي 64، 72، 85، 89، 107
عبد الكريم بن محمود 192، 213
عبد المجيد حبة 96، 97، 168
عبد النور علي يحي 192
الغدواني 66
العقيد دي فو 82
علي باي بن فرحات 81، 82، 83، 87، 91، 92، 94، 114
علي بن جلاب 109
علي بن فليس 285، 286، 288
علي كافي 15، 95، 184، 369
علي هارون 370
عمار ملاح 15، 369
عمار ملاح 15، 369
عياشي ياكرو 213
العياشي 74، 109، 183، 369
غازي حيدوسي 15، 133، 249، 250، 262، 288، 368
(ف - ق)
فارس عبد الرحمن 54، 82، 88، 89
فرحات عباس 122، 369
فرنسيس أحمد 45، 124
قايد أحمد 129، 185، 193
(ك)
كارل ماركس 30، 121
كريم بلقاسم 120، 185

- كريميو 92، 110
كلوزيل 61
كمال عبدالله خوجة 213، 218
كونيقلون موليني 86
(ل)
لالّة عيشوش 80
لخضر بورقعة 15، 122، 368
لعروسي خليفة 45، 124
ليون روش 17، 102، 103، 109، 382، 393
ليونيل روبنز 28
(م)
مارميه 80
مبارك بن محمد الملي 69
محمد الأخضر بالمبروك 165
محمد السويدي 25، 141، 144، 145، 232
محمد الصغير نقّاش 124، 129، 131، 132
محمد الطاهر بن دومة 63، 73، 368
محمد العربي بن مهدي 185
محمد الملي 71، 288
محمد الهادي حاج اسماعين 131
محمد بن إدريس 83، 84، 87
محمد بن يحيى الشريف 73، 99، 100، 392
محمد بوضياف 16، 132، 133، 135، 383، 387
محمد حربي 15، 368
محمد خيضر 11، 77، 122، 129، 132، 133، 176، 256، 384، 385، 386، 387، 390
محمد دويدار 28، 30، 377
محمد سعيد معزوزي 213
محمد سمرة 97
محمد طيبي 213، 218
محمد عمران بوليفة 96

محمد قاضي 213

محمّدي السعيد 129

محيي الدين عميمور 14، 137، 249، 366، 369

محيي الدين 14، 92، 137، 249، 366، 369، 387

مدغري 45، 188، 193

مصالي الحاج 369

مصطفى بن بو العيد 97

مصطفى بن بوالعيد 98، 185

مولود قاسم نايت بلقاسم 215، 218، 385

(ن - ه)

نور الدين دلسي 131، 192

هوارى بومدين 2، 3، 14، 15، 16، 20، 41، 62، 129، 137، 183، 184، 185، 186،

190، 203، 211، 212، 222، 229، 240، 248، 250، 252، 257، 308، 312، 315،

323، 324، 369، 380، 382، 384، 386، 389، 391، 398

(و - ي)

الوزّان 67، 68، 104، 105، 109، 110، 369

ياقوت الحموي 66، 397

يحي بوعزيز 78، 80، 81، 87، 89، 92، 94، 186، 375، 387، 392

فهرس الأماكن والبلدان

(أ)

أستراليا 31

الأغواط 71، 86، 90، 91، 93، 94

إفريقيا 4، 16، 38، 62، 67، 68، 72، 86، 100، 104، 106، 109، 110، 118، 120،

123، 185، 223، 286، 315، 369، 376، 377، 380، 387، 389، 393

أمّ الطيور 6، 169، 290

أمّ الطيور 63

أمريكا الشمالية 31

أنقوسة 89

الأوراس 62، 97، 98، 185

أوربّا 33

إيفيان 3، 17، 117، 120، 172، 392، 393

(ب)

باتنة 81، 111، 160، 390

باريس 143، 203، 374

البرازيل 31

بسكرة 11، 63، 67، 69، 72، 77، 81، 83، 84، 86، 92، 96، 97، 98، 99، 103، 113،

132، 133، 176، 225، 226، 237، 240، 256، 296، 303، 306، 309، 315، 325،

384، 385، 386، 387، 390، 391

بشار 86، 240، 257، 283، 352، 389

بلدة عمر 65، 71، 227، 291، 304

بلغاريا 152

بوثلجة 247

(ت)

تبسبست 65، 108، 165، 168، 290، 291، 298، 393

تقرت 16، 17، 61، 63، 67، 68، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 80، 81، 82،

83، 84، 85، 86، 87، 88، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 102،

103، 104، 105، 106، 108، 109، 113، 114، 160، 161، 164، 165، 166، 167،

168، 170، 172، 176، 177، 180، 223، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231،

232، 234، 236، 237، 238، 239، 240، 243، 289، 290، 291، 292، 295، 296،

297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 307، 310، 315، 325، 326، 328،

363، 379، 380، 381، 383، 384، 386، 392، 393، 394، 398

تلمسان 88، 89، 123، 129، 137، 148، 384، 393

تماسين 63، 65، 67، 68، 75، 76، 80، 81، 99، 102، 111، 114، 160، 227، 290،

291

تمرنة القديمة 72، 227

توغلانت 71

تونس 25، 64، 81، 91، 92، 94، 95، 98، 164، 165، 168، 178، 184، 246، 376،

394

تيميمون 88

(ج)

جامعة 11، 25، 28، 29، 34، 36، 61، 63، 64، 68، 70، 76، 77، 84، 86، 95، 96،
98، 99، 108، 124، 132، 133، 136، 137، 139، 147، 148، 149، 160، 161، 163،
165، 176، 180، 185، 186، 205، 215، 216، 223، 225، 226، 228، 229، 231،
234، 243، 256، 281، 286، 289، 290، 304، 327، 375، 376، 378، 383، 384،
385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 393، 397

الجريد التونسي 75، 80، 94

الجزائر 2، 4، 5، 6، 11، 12، 14، 15، 16، 17، 18، 33، 24، 25، 26، 28، 30، 32، 33،
34، 35، 36، 38، 39، 40، 41، 42، 45، 46، 51، 52، 53، 56، 57، 60، 61، 62، 63،
64، 67، 68، 69، 70، 71، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 86، 87، 88،
89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 105، 109، 110،
111، 112، 113، 115، 116، 117، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 132، 133،
134، 135، 136، 137، 138، 139، 142، 143، 144، 146، 147، 148، 149، 152،
153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166،
167، 171، 172، 173، 176، 177، 178، 179، 180، 183، 184، 185، 186، 187،
191، 198، 199، 200، 201، 203، 204، 206، 207، 210، 215، 216، 241، 246،
247، 248، 250، 251، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 262، 264، 267، 270،
273، 281، 282، 283، 284، 286، 294، 296، 298، 301، 312، 313، 317، 319،
320، 324، 336، 354، 360، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 374، 375، 376،
377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390،
391، 392، 393، 394، 397

(ح)

حاسي مسعود 117، 172، 236

الحجيرة 63، 67، 86، 225، 234، 296

الحمراية 64

(ز)

الزاب 63، 66، 69

الزاوية العابدية 65، 173، 290، 291

الزيان 36، 63، 75، 97، 382

(س - ش)

- الساورة 86، 239
سدراتة 71، 74
سطيف 70، 186، 205
سلطنة بني جلاب 73
السودان 28، 76، 85، 376
سويسرا 152
سيدي خليل 65، 73، 76، 99، 169، 290
سيدي راشد 99، 110، 113
سيدي سليمان 65، 68، 73، 104، 111، 169، 227، 230، 232، 233، 236، 290، 291، 304، 305
سيدي عمران 65، 99، 168، 173، 227، 290، 291
سيدي يحي 65
سيدي يحي 76، 290
شرشال 70
شط مروان 64، 305
شط ملغيغ 64، 65
(ص - ط)
الصحراء الإفريقية 76، 78
الصحراء الجزائرية 16، 17، 62، 63، 68، 71، 77، 78، 79، 81، 85، 86، 90، 91، 101، 103، 107، 112، 117، 120، 176، 179، 381، 384، 385، 388، 389، 391، 392، 393، 394
الصحراء الكبرى 62، 69، 72، 90، 118، 380، 389
الصخرة السوداء 54
الصومام 14، 36، 178، 185، 313، 391
طرابلس 14، 37، 38، 39، 42، 123، 132، 139، 140، 146، 152، 178، 191، 313، 333، 334، 365
الطيبات 86، 98، 231، 234
(ع - غ)
العلية 86
عنابة 203، 247، 248

غرداية 34، 63، 85، 237، 296، 388، 394

غمرة 65

(ف - ق)

فرنسا 4، 25، 28، 29، 33، 52، 53، 60، 61، 84، 86، 87، 101، 105، 106، 107،
117، 118، 120، 123، 125، 140، 153، 154، 155، 156، 172، 173، 180، 185،
201، 273، 293، 316

القوف 65

القاعدة الشرقية 248، 376، 384

قالمة 36، 184، 393

القاهرة 29، 72، 123، 133، 184، 287، 369، 370، 377، 379، 380

قرطاجنة 69

قسنطينة 25، 61، 63، 64، 67، 68، 70، 73، 74، 76، 77، 81، 83، 84، 93، 103، 105،
106، 127، 147، 151، 161، 164، 166، 177، 184، 186، 203، 215، 248، 296،
369، 375، 376، 379، 380، 385، 386، 388، 390، 397

القصور 65، 76، 77، 99، 100، 107، 108، 111، 164، 168، 170، 175، 227، 234،
236، 291، 294، 330، 386، 392، 393

قوق 6، 63، 68، 76، 169

(ك - ل - م)

كوبا 38، 152، 157

لورير 6، 63، 65، 169، 236

ليبيا 25، 64، 80، 185

مالي 152، 223

مصر 29، 31، 34، 38، 66، 72، 75، 110، 124، 158، 166، 184، 185، 203، 254،
369، 370، 377، 378، 379، 380، 383

المغرب 25، 64، 66، 69، 70، 71، 72، 74، 75، 76، 88، 100، 123، 154، 375، 376،
379، 382

مغنية 123

المغير 63، 65، 67، 68، 76، 86، 96، 97، 99، 105، 113، 116، 160، 161، 165،
180، 225، 226، 228، 229، 236، 240، 290، 292، 296، 304، 306، 381

مقر 65

- المقارن 10، 65، 80، 85، 91، 99، 104، 160، 164، 166، 168، 170، 173، 227، 232،
233، 234، 290، 291، 293، 330، 390، 392، 397، 398
- منطقة القبائل 132، 137، 257
- موريطانيا 70
- (ن - ه)
- النزلة 65، 91، 92، 104، 165، 290، 291، 292، 299
- النسيغة 65
- نوميديا 70، 367
- نيوزيلندا 31
- نيويورك 38
- الهريرة 65، 291، 305
- (و)
- الوحدات 13، 63، 64، 65، 67، 72، 85، 86، 112، 114، 160، 172، 176، 177، 180،
220، 222، 224، 225، 227، 229، 232، 237، 238، 315، 321، 339، 340، 344،
352، 363، 387، 388
- وادي ريغ 2، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 13، 17، 19، 20، 21، 23، 61، 62، 63، 64،
65، 66، 67، 68، 69، 71، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 82، 83، 84، 85، 87،
90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106،
107، 108، 110، 111، 112، 113، 114، 116، 117، 118، 119، 158، 160، 161،
163، 164، 165، 166، 168، 169، 171، 172، 173، 176، 177، 178، 179، 180،
183، 184، 222، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 236، 239، 240،
242، 243، 247، 289، 290، 294، 295، 296، 297، 299، 302، 303، 304، 306،
308، 309، 312، 315، 319، 320، 321، 322، 331، 332، 368، 376، 383، 384،
387، 388، 389، 392، 393، 398
- وادي سوف 63، 64، 66، 74، 81، 88، 91، 95، 98، 105، 164، 168، 226، 307،
309، 388، 390، 392، 393
- وادي مية 63
- الوادي 6، 61، 68، 83، 95، 98، 99، 107، 124، 226، 237، 290، 298، 381، 386،
387، 389
- وجدة 185، 248

ورجلان 63، 71، 72

ورقلة 6، 9، 13، 63، 68، 70، 71، 74، 79، 80، 81، 82، 84، 86، 87، 89، 90، 91،
92، 93، 94، 98، 99، 103، 105، 112، 172، 178، 220، 222، 224، 226، 227،
228، 230، 232، 233، 236، 237، 238، 256، 290، 291، 293، 296، 298، 299،
300، 301، 305، 307، 309، 315، 344، 352، 363، 370، 376، 377، 383، 384،
387، 392، 393، 394

وركلا 66

وغلانة 65

وهران.....98، 123، 185، 203، 211، 250، 389، 391

فهرس القبائل والأقوام

(أ)

الإباضييين 74، 76

الأرباع 93

اعلامهم 89، 90

أمازيغ 70

الأهالي 54، 83، 85، 92، 96، 108، 112، 113، 114، 115، 121، 158، 248

الأوربييون 32، 247

أولاد السايح 78، 85

أولاد سيدي الشيخ 88، 91

أولاد مولات 77، 85، 160

أولاد ناصر 123

أولاد نايل 78

(ب)

البربر 66، 76

بنو رستم 72

بنو عبيد 72

بنو ميزاب 74، 78

بني جلاب 17، 73، 74، 77، 79، 82، 90، 102، 105، 376، 392، 393

بني جلاب 17، 73، 74، 77، 82، 102، 105، 108، 393

- بنى سليم 75
بنى مرين 74
بنى هلال 75
(ح - ذ)
الحشاشنة 78، 76
الذواودة 81، 77
(ر - ز)
الرواغة 107، 75
الروم 70
الرومان 107، 70، 69
ريغة 102، 75، 66
زناتة 75، 66
الزنوج 76، 68
(س - ش)
سعيد أولاد عمر 85، 77
سعيد عمر 78
السوافة 78
الشاوية 78
الشعانية 92
(ع)
عائلة بن قانة 81، 80
عائلة بوعكاز 81
العرب القبالة 78
العرب 11، 27، 34، 60، 66، 67، 70، 71، 75، 76، 81، 82، 121، 166، 367، 377،
397، 388، 381
(ف - ق - ك)
الفتايت 78
القبائل 121، 101، 81، 80، 78، 77، 75
الكولون 181، 171، 170، 169، 141، 126، 125، 116، 113، 112، 111، 79، 32

(م - ي)

المجاهرية 78، 92، 93

المستوطنين 3، 37، 46، 92، 105، 110، 111، 112، 113، 121، 144، 170

المعامرة 93

المعمّرين 42، 79، 105، 115، 121، 125، 126، 141، 176، 213

مغراوة 75

المولدون 76، 231

اليهود 73، 92، 106، 110

فهرس المؤسسات الاقتصادية

(ب)

البنك الخارجي الجزائري 202، 203

البنك الشعبي التجاري الصناعي 203

البنك الشعبي للقرض الشعبي 203

البنك الوطني الجزائري 194، 203

البنك الوطني للتجارة والصناعة 203

(ت - د)

تعاونية الصرف والبيع 148

الديوان الوطني للإصلاح الزراعي 148

الديوان الوطني للتسويق 152

الديوان الوطني للسياسة 238

الديوان الوطني للنقل 148

(س - ش)

سوناطراك 41، 148، 151، 201، 202، 203، 238

شركة "ديفوزي ولورانت 110

الشركة الصحراوية للسيارات 106

شركة الغاز 147

الشركة الوطنية للتبغ والكبريت 148، 207

الشركة الوطنية للكهرباء والغاز 206

شركة باتنة" والصحراء الجزائرية للزراعة والصناعة 111

شركة تصفية وتكرير البترول 147

شركة مارسيلياس 203

(ق)

القرض الجزائري التونسي 203

القرض الشعبي الجزائري 194، 203

القرض الصناعي التجاري 203

(م)

المركب الصناعي التجاري 302

المنظمة المتحدة للتنمية الصناعية 49

مؤسسة علامة بيرلنيه 147

مؤسسة علامة رونو 147

فهرس المذاهب والمنظمات

(أ)

الاتحاد العام للعمال الجزائريين 44

الاتحاد العام للعمال الجزائريين 48

أحباب البيان 96

الاشتراكي 3، 4، 8، 16، 24، 36، 37، 38، 39، 40، 46، 47، 49، 50، 136، 178،

189، 190، 202، 204، 213، 255، 267، 284، 286، 313، 314، 324، 345، 346،

385، 387

الاشتراكية 4، 35، 36، 38، 40، 41، 47، 48، 125، 138، 154، 156، 157، 178،

188، 190، 204، 232، 233، 236، 250، 252، 253، 255، 256، 281، 284، 296،

308، 316، 387

الإقطاعية 37

الإمبريالية 39، 128، 153

الأمم المتحدة 33، 38، 49، 60، 158، 354

(ب)

البرجوازية 24، 39، 77، 136، 204، 253

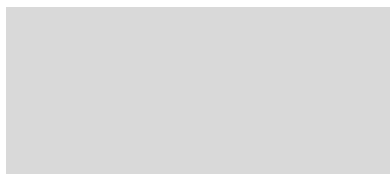
البرجوازية 40، 41

(ج)

- جبهة التحرير الوطني 2، 3، 4، 5، 7، 38، 60، 117، 120، 129، 131، 132، 137، 138،
139، 186، 193، 249، 252، 253، 375، 378
- الجمعية العامة للأمم المتحدة 49
- جمعية العلماء المسلمين 255، 375، 376
- جمعية العلماء المسلمين 95
- جمعية الفلاح 95
- جيش التحرير الوطني 17، 120، 122، 123، 185، 186، 307، 391، 393
- الجيش الفرنسي 61، 80، 83، 84، 124، 248، 253
- الجيش الوطني الشعبي 19، 44، 185، 186، 225، 248، 307، 398
- الحركة الوطنية 7، 38، 60، 64، 84، 88، 89، 93، 94، 96، 115، 118، 120، 377، 378،
386، 387، 388، 389، 390، 394
- (ح - خ)
- حزب الشعب 96، 215، 375
- الحزب الشيوعي الجزائري 96
- الحكومة المؤقتة 120، 122، 123
- الخيار الاشتراكي 19، 33، 24، 25، 26، 31، 33، 38، 46، 53، 132، 218، 247،
248، 281
- الخيار الرأسمالي 23، 24، 25، 36، 37، 39، 57، 100، 112، 120، 121، 136، 144، 178،
288، 375
- (د - ر - ز)
- الدول الأفرو-آسيوية 137
- الرأسمالية 25، 32، 35، 38، 57، 273
- الزاوية التجانية 67، 98، 115
- (ش - ف - ك)
- الشيوعية 38
- الفرانكفونية 52
- الكتيبة الصحراوية 85، 86
- الكشافة الإسلامية 96
- الكولونالية 31، 32، 388
- (ل - م - ن)

- لجنة الاكتشاف العلمي للجزائر 79
لجنة التنسيق والتنفيذ 120، 185
اللجنة التنفيذية المؤقتة 54
مجلس الثورة 137، 186، 187، 188، 190، 191، 192، 222، 240، 249، 324
المجلس الوطني للثورة 37، 120، 132، 139، 187، 365
مجمع اللغة العربية 33، 397
المذهب الإباضي 71، 74
المكتب السياسي 123، 124، 129، 250
المنظمة الخاصة 123
المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية 86
نجم شمال إفريقيا 393

فهرس الجداول



فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	تطور التمركز الكولونيالي على الأراضي الزراعية بالجزائر	32
02	أسماء بعض شهداء إقليم وادي ريغ	99
03	مستوى ضخ المياه منذ 1857م في واحات وادي ريغ	110
04	الوزارات والوزراء المعيّنين في قطاعات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية في حكومة بن بلة الأولى.	124
05	عدد المؤسسات الخاصة في الجزائر سنة 1954م	125
06	عدد مؤسسات القطاع الخاص الذي يمتلكه الجزائريون مقارنة بما يمتلكه المستثمرون الأجانب من الأوروبيين والفرنسيين.	126
07	تطور عدد المؤسسات الخاصة خلال سنوات الثورة بعد إقرار مشروع قسنطينة 1958، إلى نهاية الاحتلال.	127
08	الوزارات المعنية بقطاع الاقتصاد والمجتمع في الحكومة الثانية للرئيس أحمد بن بلة	129
09	الوزارات والوزراء المعيّنون في قطاعات الاقتصاد والشؤون الاجتماعية في حكومة بن بلة الثالثة (1964).	131
10	مراسيم وقرارات التحولات الاقتصادية المؤسسة لنظام التسيير الذاتي	142
11	نسبة الاستغلال في المستثمرات الزراعية المسيّرة ذاتيًا.	144
12	الإنتاج الزراعي خلال فترة حكم الرئيس بن بلة (الوحدة بالقنطار)	145
13	إنتاج الحبوب خلال فترة حكم الرئيس بن بلة (الوحدة بالقنطار)	146
14	نسبة امتلاك الدولة في أسهم المؤسسات الأجنبية بعد 1962م	147
15	الدواوين والشركات الوطنية: 1962 - 1963.	148
16	تطور إنتاج المحروقات من 1962 إلى 1964م (الوحدة 10^3 طن)	149
17	تطور صادرات المحروقات السائلة ووارداتها (الوحدة بالآلف طن)	149
18	تطور إنتاج وتصدير المعادن من 1962 إلى 1964م (الوحدة 10^3 طن)	150
19	تطور إنتاج الكهرباء بين 1963 و1965 بالنسبة لعدد المشتركين مع سونلغاز حسب نوع التوتّر	150
20	تطور مجمل الصادرات والواردات بين 1963 و1965	153

21	تطور الواردات حسب المنطقة خلال 1964-1965 (الوحدة: بمليون د.ج)	153
22	جدول رقم (22) يبين تطور الصادرات حسب المنطقة خلال عام 1964 (الوحدة: بمليون د.ج)	154
23	تطور الصادرات البترولية نحو فرنسا (بمليون طن) وحصة الواردات الجزائرية من السوق الفرنسية (بالنسبة المئوية)	155 156
24	الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا (الوحدة بمليون ف.ف)	157
25	التبادل التجاري الجزائر مع مختلف الدول الاشتراكية	160
26	بلديات منطقة وادي ريغ قبل وبعد الاستقلال	160
27	التلاميذ والطلبة المسجلين خلال المواسم الثلاثة الأولى على مستوى الوطن (الوحدة بالآلاف)	161
28	أعداد المعلمين موزعين حسب الجنسية على المستوى الوطني خلال المواسم الدراسية الثلاثة الأولى.	162
29	نسبة التطبيب إلى عدد السكان خلال الفترة: 1962-1965م	177
30	الوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة بومدين الأولى.	191
31	سير عمليات التأمين خلال سنة 1966	193
32	تطور إنتاج المحروقات بين سنتي 1965 و 1966 (الوحدة: 10^3 طن)	194
33	إنتاج وتصدير المعادن خلال سنتي 1965 و 1966 (الوحدة: 10^3 طن)	195
34	تطور إنتاج الحبوب خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالطن)	195
35	تطور إنتاج البقول الجافة خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالطن)	196
36	تطور إنتاج الحمضيات خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالطن)	196
37	تطور إنتاج التمور والزيتون خلال موسم 1965/1966 (الوحدة: بالطن)	197
38	تطور الصادرات والواردات خلال سنتي 1965 و 1966 (الوحدة: بمليون د.ج)	197
39	تطور الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا بين سنتي 1965 و 1966 (الوحدة بمليون فرنك جديد)	198
40	المخططات الإنمائية الصناعية خلال عشر سنوات بين 1967 و 1977	199
41	تراجع مساهمة الرأسمال الخاص وفق المعدل السنوي لإجمالي التوظيف الوطني.	200
42	العائدات البترولية للدولة حسب السنوات المشار إليها (بمليون د.ج)	202

43	سير التأميمات إلى نهايتها	202
44	تأميم النظام البنكي الجزائري في عهد حكم الرئيس هواري بومدين	203
45	حجم الاستثمار الصناعي بين المبالغ المرصودة والمبالغ النافذة (المُنفقة)	205
46	تطوّر الاستثمارات في فرع المحروقات (بمليار د.ج)	205
47	تطوّر أسعار البترول بين 1967 و 1978 (بالدولار الأمريكي)	206
48	إجمالي الاستثمارات خلال فترة (1967-1977) (الوحدة : بمليار د.ج)	207
49	تطوّر نسبة التشغيل بناء على المخطّطات الإنمائية الكبرى	208
50	نسب التشغيل موزّعة على أنواع القطاعات	208
51	مدى تطوّر المنتج الصناعي خلال السنوات المشار إليها (بمليار د.ج)	209
52	مدى تطوّر المنتج في الصناعات التحويلية خلال السنوات المشار إليها	209
53	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي من 1970 إلى 1978م.	210
54	نشاط ميناء وهران خلال سنة 1977 (الحمولة بالطن)	211
55	حركة الملاحة بميناء سكيكدة 1977	212
56	الوزارات والوزراء المعيّنين في مناصب ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة بومدين الثانية (1970).	213
57	نسبة تراجع إنتاج الفلاحة المسيّرة ذاتيّاً بين 1963-1970م	215
58	المجموعات والتعاونيات الزراعية المهيكلة للثورة الزراعية	217
59	الوزراء المعيّنين في الوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة بومدين الثالثة.	218
60	نسب التشغيل حسب توزيع السكّان وفق التعداد العام لسنة 1977	220
61	أعداد المشتغلين حسب الجنس وفق التعداد العام لسنة 1977	221
62	أعداد التلاميذ ذكور وإناث على مستوى السنة الأولى ابتدائي 1970-1971	227
63	توزيع التلاميذ على سنوات التعليم الابتدائي 1970-1971	228
64	المناطق التي قدم منها سكّان القرية الفلاحية بسيدي سليمان 1976	234
65	أعداد العاملين ونسبة كل منهم في أشغال البترول حسب مناطق الجنوب	237
66	نشاط بعض الفنادق بتقرت لشهري نوفمبر - ديسمبر 1971.	238

250	الوزراء المعيّنون في الوزارات ذات الصلة بالاقتصاد والمجتمع في حكومة الرئيس الشاذلي بن جديد الأولى 1979.	67
259	الحكومات العشر في فترة رئاسة الشاذلي بن جديد	68
260	الوزارات والوزراء المكلفين بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية في الحكومة الثانية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد 1980.	69
265	الوزارات والوزراء المكلفين بالاقتصاد والشؤون الاجتماعية في الحكومة الثالثة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد 1982.	70
266	المبالغ المرصودة والمنفذة خلال م.خ 1 (الوحدة: بمليار د.ج)	71
268	أهم المنتجات الصناعية التحويلية - الحديد والصلب خلال المخطط الخماسي الأول (1984-1980) (الوحدة ب 10^3 طن).	72
268	الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي خلال م خ 1: (1980 - 1984).	73
269	تطور إنتاج المحروقات خلال م.خ 1: 1984-1980 (الوحدة ب 10^3 طن).	74
271	تطور الإنتاج الزراعي خلال م.خ 1 (الوحدة بالقنطار)	75
271	تطور إنتاج الحبوب خلال م.خ 1 (الوحدة بالقنطار)	76
272	تطور وضعيّة التشغيل (ماعد الزراعة) خلال م.خ 1 (الوحدة بالآلاف).	77
273	تراجع حصّة الجزائر من المساعدات الفرنسية خلال م خ 1	78
273	تمويل الاستثمار المخطط للقطاع الفلاحي الاشتراكي (القروض الممنوحة، الوحدة بمليون د.ج)	79
274	تمويل الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي (الوحدة: بمليون د.ج)	80
275	تطور عدد الحرفيين خلال م خ 1	81
276	الوزارات المعنية بالتنمية الاقتصادية في حكومة عبد الحميد براهيمي الأولى.	82
278	التعديل الوزاري على تشكيلة الحكومة الثانية للوزير الأول عبد الحميد براهيمي عام 1986.	83
278	المبالغ المرصودة والمنفذة خلال م.خ 2	84
279	تطور إنتاج المحروقات خلال المخطط الخماسي الثاني (الوحدة ب 10^3 طن)	85
279	تطور الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي للقطاع العام الوطني خلال م.خ 2.	86
282	تدني سعر برميل النفط خلال السنوات المذكورة (بالدولار الأمريكي)	87

282	تشريعات وقوانين التحوّل الاقتصادي بين سنتي 1982 و1988.	88
285	الوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة قاصدي مرباح.	89
286	تطور معدلات خدمة الدّين حسب السنوات المشار إليها	90
288	الوزراء والوزارات ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حكومة مولود حمروش سنة 1989.	91
290	بلديات وادي ريغ بين ولايتي الوادي وورقلة حسب قانون: 84-09.	92
298	بداية ظاهرة الاكتظاظ في طوريّ التعليم المتوسط والثانوي على مستوى بلدية تقرت الكبرى للموسم المشار إليه.	93
300	تطوّر المنشآت القاعدية الصحية من 1980 إلى 1989م	94
301	الأمراض التي انتشرت في مناطق الجنوب 1984	95
302	بعض مؤسسات القطاع الخاص بالمنطقة الصناعية بتقرت بين 1983 و1987.	96
304	المحيطات الفلاحية ببلدية سيدي سليمان بعد الاستفادة من قانون الحيازة على الملكية العقارية.	97
305	تطوّر إنتاج التمور من 1983 إلى 1989م (الوحدة بالقنطار)	98
324	رؤساء وحكومات الجزائر خلال فترة البحث (1962-1989م)	99

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	خريطة موقع منطقة وادي ريغ على خارطة الجزائر	319
02	خريطة لأهم حواضر ووحدات منطقة وادي ريغ	320
03	خريطة للوحدات المنشأة في عهد الاحتلال بمنطقة وادي ريغ	321
04	خريطة مسار قناة وادي ريغ من قرية قوق نحو منطقة الشطوط	322
05	صور رؤساء الجمهورية الجزائرية خلال فترة البحث (1962-1989م)	323
06	جدول رقم 99 لحكومات الجزائر خلال فترة البحث	324
07	صورة لأشغال سكة الحديد: بسكرة- تقرت 1914.	325
08	صورة لسوق تقرت 1973	326
09	صورة معمل التمور بجامعة	327
10	صورة افتتاح المعرض التجاري بتقرت 1980	328
11	صورة لمدرسة الأغفيان الابتدائية ومحطة التجارب الفلاحية من عهد الاحتلال (المعهد التقني للزراعة الصحراوية بعد الاستقلال)	329
12	نموذج لسياسة الدولة في مجال السكن بمنطقة وادي ريغ: القرية الفلاحية بسيدي سليمان والبناء الذاتي بالقصور .	330
13	صورة نموذجية لغرسة النخيل في إطار قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية، وبداية مظاهر الإهمال.	331
14	صورة للطريقة التقليدية للسقي عن طريق الغمر بنظام اللوحة (السطر) وكيفية تصريف مياه السقي (النز) نحو قناة وادي ريغ	332
15	مبادئ الخيار الاشتراكي وفق برنامج طرابلس 1962	333
16	تشكيلة أول حكومة جزائرية في عهد الجزائر المستقلة	335
17	أولى تشريعات التحوّلات الاقتصادية للدولة الجزائرية المستقلة	336
18	قرارات 22 مارس 1963 المؤسسة لنظام التسيير الذاتي في التجربة الاقتصادية الجزائرية	337

19	تأميم المطاحن والصناعات الغذائية	338
20	بلديات ولاية الواحات حسب التقسيم الإداري الأول 1963	339
21	بلديات ولاية الواحات حسب التقسيم الإداري الثاني 1963	340
22	صفحات من القانون الأساسي للوظيفة العمومية 1966	341
23	وضع عملة وطنية جديدة قيد التداول 1965	343
24	إنشاء المعهد التكنولوجي للزراعة الصحراوية بولاية الواحات	344
25	الصفحة الأولى من ميثاق التسيير الاشتراكي	355
26	الصفحة الأولى من أمر تشريع قانون التسيير الاشتراكي	346
27	أوامر وقوانين تأميم المحروقات 24 فبراير 1971	347
28	الصفحة الأولى من قانون العلاقات الاجتماعية لعمال القطاع الخاص	348
29	الصفحتان الأولى والثانية من ميثاق الثورة الزراعية 1971	349
30	تأسيس الطب المجاني	351
31	منح ميزات خاصة لعمال في ولايتي الساور والواحات	352
32	الصفحة الأولى من القانون الأساسي للعامل 1978	353
33	ترسيم بداية الانفتاح: توقيع الجزائر على ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	354
34	الصفحتان الأولى والثانية من مرسوم إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية 1980	355
35	الباب الأول من قانون الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني	356
36	قانون حيازة الملكية العقارية الفلاحية 1983 (مرحلة التملك العقاري الفلاحي)	357
37	تنظيم الاقتصاد الوطني حسب الميثاق الوطني 1986	358
38	قانون ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية بعد التراجع عن الثورة الزراعية	359
39	موافقة الجزائر على بروتوكول التعاون الفني والمالي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية	360
40	قانون تحرير الأسعار وفق التوجه نحو اقتصاد السوق	361

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
II	شكر وتقدير
IV	قائمة المختصرات الواردة في البحث
IV	أولاً: باللغة العربية
V	ثانياً: باللغة الفرنسية
01	مقدمة
02	- التعريف بالموضوع
06	- دواعي اختيار الموضوع
07	- حدود البحث ومجالاته
08	- إشكالية البحث
09	- الأهداف المسطرة
10	- مناهج البحث
10	- الدراسات السابقة
11	- صعوبات البحث
13	- حول مصادر البحث ومراجعته
19	- خطة البحث
22	مدخل تمهيدي: التحولات الاقتصادية في الجزائر المستقلة.. مصطلحات ومفاهيم
26	المبحث الأول: مفهوم التحولات الاقتصادية والتنمية في إطار الخيار الاشتراكي
26	المطلب الأول: التحول الاقتصادي Transformation économique
26	أ - التحول Transformation
27	ب - الاقتصاد Économie
31	ج - الاقتصاد الاستعماري (الكولونيالي) Économie coloniale
33	المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية .. الخيار الاشتراكي والخصوصية الجزائرية:
33	أ - التنمية الاقتصادية Développement économique
35	ب - الاشتراكية "Socialisme"
40	المبحث الثاني : خصوصيات الاقتصاد الوطني الجزائري
40	المطلب الأول: التأميم، التسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي
40	أ - التأميم Nationalisation
42	ب - التسيير الذاتي L'AUTOGESTION
46	ج - التسيير الاشتراكي LA GESTION SOCIALISTE
49	المطلب الثاني: حول إعادة الهيكلة ومسار الوظيفة العمومية
49	أ - إعادة الهيكلة الاقتصادية Restructuration économique

51	ب - الوظيفة العمومية La Fonction Publique
57	خلاصة المدخل التمهيدي
59	الفصل الأول: وادي ريغ: الأرض، التاريخ والإنسان
62	المبحث الأول: التعريف بوادي ريغ جغرافيًا وعمرانيًا
62	المطلب الأول: إقليم (منطقة) وادي ريغ الموقع والطبيعة
62	أ - الموقع الجغرافي
65	ب - المناخ والطبيعة
68	المطلب الثاني: إقليم (منطقة) وادي ريغ عمرانيًا وبشريًا
68	أ - عمران إقليم وادي ريغ
74	ب - سكان إقليم وادي ريغ
78	المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي لمنطقة وادي ريغ
78	المطلب الأول: وادي ريغ في ظل الحكم العسكري الفرنسي
78	أ - الغزو الفرنسي للمنطقة
83	ب - ترسيخ الاحتلال وفرض الحكم العسكري
87	المطلب الثاني: مساهمة سكان وادي ريغ في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحريرية
87	أ - المقاومة الشعبية بالمنطقة
94	ب - الحركة الوطنية
97	ج - الثورة التحريرية
100	المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الاستقلال
100	المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية
100	أ - الأهمية الاقتصادية للإقليم
102	ب - الاستغلال الاقتصادي الكولونيالي
107	المطلب الثاني: الأوضاع الاجتماعية
107	أ - النظام العمراني
110	ب - التوطين والاستيطان الكولونيالي
117	خلاصة الفصل الأول
119	الفصل الثاني: التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية في عهد حكم الرئيس أحمد بن بلة
124	المبحث الأول: الرئيس أحمد بن بلة وبداية التحولات الاقتصادية
124	المطلب الأول: التأكيد على القطيعة مع منظومة الاقتصاد الاستعماري
132	المطلب الثاني: أثر المرجعيات الإيديولوجية في إحداث التحولات الاقتصادية
141	المبحث الثاني: بداية التأميم والاقتصاد المركزي
141	المطلب الأول: التسيير الذاتي والإصلاح الزراعي

146	المطلب الثاني: القطاع الصناعي
151	المطلب الثالث: القطاع التجاري
158	المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية بإقليم وادي ريغ في عهد بن بلة
158	المطلب الأول: الأطر النظرية والتشريعية للتنمية المحلية
158	أ - التنمية المحلية: المفهوم والغايات
160	ب - إعادة النظر في التقسيم الإداري الاستعماري للمنطقة
161	ج - التعليم الرسمي
167	د - التعليم المسجدي
169	المطلب الثاني: جهود حكومات بداية الاستقلال في مجالات التنمية المحلية
169	أ - الفلاحة والتشغيل
171	ب - الهجرة
173	ج - السكن والبناء
176	د - الصحة والخدمات الاجتماعية
178	خلاصة الفصل الثاني
182	الفصل الثالث: التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين
184	المبحث الأول: السلطة الثورية.. والخيارات الاقتصادية بين التأكيد والتجديد
184	المطلب الأول: إعادة بناء الدولة أم مواصلة للمسيرة؟
191	المطلب الثاني: من استكمال التأميم إلى سياسة التخطيط والاقتصاد الموجه
201	المبحث الثاني: منطلق الثورة في الصناعة والزراعة
201	المطلب الأول: الثورة الصناعية
213	المطلب الثاني: الثورة الزراعية
222	المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية للتحولات الاقتصادية في عهد الرئيس هواري بومدين
222	المطلب الأول: السلطة الثورية بين تعميم التنمية وآفاق التوازن الجهوي
222	أ - مشروع ولاية الواحات والتنمية عبر الجماعات المحلية
225	ب - السلطة الثورية والتقسيم الإداري الجديد
227	ج - التربية والتعليم
231	د - الصحة والسكن والتنظيم العمراني
232	المطلب الثاني: التحولات المجالية والاجتماعية في منطقة وادي ريغ
232	أ - القرية الفلاحية الاشتراكية بسيدي سليمان، أنموذجا
236	ب - العمل والشؤون الاجتماعية
240	خلاصة الفصل الثالث
246	الفصل الرابع: الدولة الجزائرية والتحولات الاقتصادية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد
247	المبحث الأول: حكومات العهد الجديد وخطاب الاستمرارية

247	المطلب الأول: على خطى العهد الاشتراكي بين الإقدام والتردد
257	المطلب الثاني: الانفتاح وإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية
266	المبحث الثاني: مخططات التنمية الاقتصادية في ظل المراجعات والإصلاحات
266	المطلب الأول: التحوّلات الاقتصادية ضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984م)
276	المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م) وارتداداته الاجتماعية
289	المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية بإقليم وادي ريغ في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد
289	المطلب الأول: البلديات الناشئة، التوسع العمراني وتداخل العلاقات الاجتماعية
289	أ - تزايد وتيرة التوسع العمراني
292	ب - تطوّر العلاقات الاجتماعية وإعادة ترتيبها
294	ج - ظاهرة الصحوة الإسلامية بالمنطقة وأبعادها الثقافية
297	المطلب الثاني: صمود القطاع العمومي أمام تنامي القطاع الخاص
297	أ - السياسة التعليمية
299	ب - السياسة الصحية
302	ج - في مجال التصنيع والملّيك العقاري الفلاحي
307	خلاصة الفصل الرابع
311	الخاتمة
318	الملاحق
362	البيبلوغرافيا
398	الفهارس العامة
399	فهرس الأعلام
405	فهرس الأماكن والبلدان
411	فهرس القبائل والأقوام
413	فهرس المؤسسات الاقتصادية
414	فهرس المذاهب والمنظمات
417	فهرس الجداول
423	فهرس الملاحق
426	فهرس المحتويات
432	ملخص البحث
432	الملخص باللغة العربية
433	الملخص باللغة الانجليزية

ملخص البحث

ملخص

تلخّصت الدراسة حول التحولات الاقتصادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، حيث انطلقت مسيرة الاقتصاد الوطني الجزائري من فكرة إحداث القطيعة مع الاقتصاد الاستعماري الكولونيالي واعتماد النهج الاشتراكي بناء على المرجعيّات التاريخية للثورة التحريرية، خاصّة توصيات برنامج طرابلس 1962 وذلك من خلال تدشين نظام التسيير الذاتي وبداية التأمين والاقتصاد المركزيّ مما تميّز به عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965م).

لتدخل البلاد في مرحلة التأمينات الكبرى والاقتصاد المخطّط وسيطرة الدولة على أصول الثروة ووسائل الإنتاج ورفع شعار الثورات الصناعية والزراعية والثقافية ممّا طبع عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978م).

ثم تأتي مرحلة الانفتاح وإعادة الهيكلة الاقتصادية بهدف إعطاء مساحة للامركزية وفسح المجال للمراجعة والإصلاح في مختلف الميادين الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار والمبادرة، ومن ثمّ تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والتحول من جديد نحو اقتصاد السوق والخيار الرأسمالي، وهذا ما اتسم به عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1992م)، على أن فترة الدراسة تنتهي في حدود سنة 1989م.

كل هذا كان له انعكاساته وتأثيراته على الحياة الاجتماعية بمنطقة وادي ريغ، حيث عرف المجتمع المحليّ بهذا الإقليم تطوّرات عميقة وتغيّرات اجتماعية وديموغرافية وإدارية وفكرية وثقافية وحتى على المستوى المجاليّ والجغرافيّ مُسايرةً لتلك التحولات الاقتصادية التي مرّت بها الدولة الجزائرية المستقلة.

Abstract

The study about the economic transformations of the Algerian state after independence have summarized, as the path of the Algerian national economy started from the idea of creating a break with the colonial economy and adopting the socialist approach based on the historical references of the liberation revolution, Especially the recommendations of the Tripoli program 1962. Through the inauguration of the system of self-management or (self-governance) and the beginning of nationalization and the central economy, that is what characterized the era of President Ahmed ben Bella (1962–1965).

To enter the country to the major nationalizations stage and the planned economy, state control of the assets of wealth and means of production, and raising the slogan of industrial, agricultural and cultural revolutions, which identified the era of President Houari Boumediene (1965–1978). Then comes the stage of openness and economic restructuring with the aim of giving space for decentralization and giving way to review and reform in various economic fields and enabling the private sector to invest and initiate, and then the state abandoned the socialist approach and a renewed shift towards a market economy and capitalist choice, and this is what characterized the era of President Chadli ben Djedid (1979–1992), provided that the study period ends within the year 1989 ..

All of this had repercussions and effects on the social life of the Righ Valley region, where the community experienced in this region profound developments and social, demographic, administrative, intellectual, cultural, and even on the domain and geographical level in line with those economic transformations experienced by the independent Algerian state.

